الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية

تأليف
الدكتور : محمد عبدالحميد مشخص
قسم الجغرافيا – كلية الآداب
جامعة الملك عبدالعزيز

الطبعة الثانية
(منقحة ومزيدة)

1420هـ – 2000

الناشر : المؤلف

التوزيع : دار كنوز العلم – جدة
هاتف : 6890750

(ح) محمد عبدالحميد حامد مشخص ، ١٤٢١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مشخص، محمد عبدالحميد حامد
الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية - جدة
... ص، ..سم
ردمك ٥-٦٩٤-٣٨-٩٩٦٠
١ - الجغرافيا البشرية - السعودية ٢ - البيئة والانسان أ- العنوان
ديوي ٣٠١,٣٢٠٩٥٣١ ٢١/٤٦٥٥

رقم الإيداع: ٢١/٤٦٥٥
ردمك: ٥-٦٩٤-٣٨-٩٩٦٠

طبع بمطابع السروات بجدة - تليفون: ٦٨٣٧٤٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرأ باسم ربك الذي خلق (١) خلق الإنسان من
علق (٢) اقرأ وربك الأكرم (٣) الذي علم
بالقلم (٤) علم الإنسان ما لم يعلم (٥)

صدق الله العظيم

(سورة العلق)

الإهداء

إلى والدي الحبيب الذي ربى لدي حب
المعرفة والثقافة
وكان ولا يزال قدوتي في الحياة .
إلى زوجتي الغالية
التي كانت دوماً لي سكناً وموَدة ومؤازرة
ودعماً .

إلى هاذين الشخصين العزيزين على نفسي
أهدي هذه الطبعة من الكتاب .

المؤلف

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
- مقدمة الطبعة الأولى	(ط – ن)
- مقدمة الطبعة الثانية	(س– ف)
- مدخل : الجغرافيا البشرية	(12–1)
- الخصائص الجغرافية العامة للمملكة العربية السعودية	4–1
- الخصائص الجغرافية البشرية للمملكة العربية السعودية	12–5
* الفصل الأول : الجغرافيا السياسية	(52–13)
- المقومات الطبيعية	21–14
- المقومات البشرية	27–21
- التطور التاريخي لتكوين الدولة السعودية (منطقة النواة)	33–27
- الحدود السياسية	49–33
- نظام الحكم والتنظيم الاداري	52–49
* الفصل الثاني : السكان	(122–53)
- تطور أعداد السكان	56–54
- مصادر النمو السكاني	61–56
- الهجرة الداخلية	66–62
- التركيب الاجتماعي السعودي للسكان (الأوضاع الجغرافية لفئات التركيب)	87–66
- الكثافة السكانية	89–87

- التركيب النوعي للسكان 96-89
- التركيب العمري للسكان 106-96
- التركيب التعليمي للسكان 110-106
- التركيب المهنى للسكان 115-110
- المحاور السكانية 122-115

* الفصل الثالث : الجغرافيا الاقتصادية (157-123)

- النظام الاقتصادى السعودى 124-123
- التطورات السياسية والتاريخية وأثرها على النشاط الاقتصادى السعودى وجغرافيته 125-124
- قطاعات الاقتصاد السعودي 129-125
- خصائص القوى العاملة وجغرافيته في المملكة العربية السعودية 152-130
- الخصائص الجغرافية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية 157-152

* الفصل الرابع : الزراعة (189-158)

- التطور التاريخي للزراعة السعودية 161-158
- عوامل الزراعة 167-161
- الوضع الراهن للزراعة السعودية 171-168
- الأنماط المكانية للزراعة 181-171
- التوزيع الجغرافي للمساحات الزراعية وإنتاجها 187-181
- المشاكل والتطور الزراعي 189-187

* الفصل الخامس : الثروة الحيوانية (190-223

- تطور وتغيرات أوضاع الثروة الحيوانية في المملكة العربية السعودية ... 190-198

1- التطور العام 190-194

2- تغيرات الوظيفة الرعوية 194-198

- المراعي 198-205

- الوضع الراهن للثروة الحيوانية .... (الأنماط والأصناف) 205-218

- التوزيع الاقليمي للثروة الحيوانية 218-223

* الفصل السادس : الثروة المعدنية والنفط (224-259

- أنواع الثروة المعدنية السعودية 225-227

- المعادن الفلزية ومعادن الطاقة 227-236

- المعادن اللافزية 236-244

- النفط والغاز الطبيعي 244-259

- النفط : شركات النفط وحقوله 245-250

- خطوط نقل النفط السعودي 250-252

- إنتاج واحتياطي النفط السعودي 253-256

- الغاز الطبيعي 256-259

* الفصل السابع : الصناعة التحويلية (260-301

- التطور التاريخي للصناعة التحويلية السعودية 260-264

- مقومات الصناعة التحويلية السعودية 264-279

- الوضع الراهن للصناعة التحويلية السعودية 298-279
(النمط المكاني للصناعة)
- المشاكل والتطور الصناعي 301-298
* الفصل الثامن : النقل والمواصلات (356-302)
- التطور التاريخي لشبكات النقل السعودية 315-302
- عوامل المواصلات 322-316
- الأوضاع الجغرافية لشبكات النقل 356-322
  - شبكات النقل البرى 343-323
  - شبكة النقل البحري 350-344
  - شبكة النقل الجوي 356-350
* الفصل التاسع : التجارة الخارجية (395-358)
- التطور التاريخي للتجارة الخارجية السعودية 373-359
- الوضع الجغرافي العام للتجارة الخارجية السعودي 395-374
  - جغرافية الواردات السعودية 386-378
  - جغرافية الصادرات السعودية 390-387
  - أهم الشركاء التجاريين للمملكة العربية السعودية 395-390
* الفصل العاشر : المدن (438-396)
التطور التاريخي للمدن في شبه الجزيرة العربية 400-396
مراحل التطور العمراني الحضرى في المملكة العربية السعودية 405-401
التوزيع الجغرافي للمدن السعودية 406-405

- توزيع المدن السعودية طبقاً لحجم السكان 410-406
(التوزيع الحجمي للمدن السعودية)
- التوزيع الاقليمي للفئات الحجمية للمدن السعودية 415-410
- التسلسل الهرمي الحضري السعودي 418-415
- الضواحي في المملكة العربية السعودية 421-419
- المساحة العمرانية في المدن السعودية 429-421
- أنماط وسمات العمران الحضري السعودي 433-429
- الاتجاهات الجغرافية للنمو العمراني الحضري الافقي في المملكة العربيـــــة السعودية 438-433
* الفصل الحادي عشر : التنمية (481-439)
- تاريخ الجهود التنموية السعودية 446-439
- خطط التنمية السعودية 452-446
- منجزات التنمية السعودية 455-452
- التنمية الاقليمية في المملكة العربية السعودية 476-455
- التنمية والبيئة السعودية 482-476
* فهرس المراجع 502-483

مقدمة الطبعة الأولى

لقد تطورت الدراسات الجغرافية الخاصة بالمملكة العربية السعودية نتيجة جهود أقسام الجغرافيا بجامعاتها وإنجاز العديد من الرسائل العلمية في هذا الصدد ، إضافة إلى البحث العلمي المبذول من قبل المتخصصين في هذه الأقسام . وقد أتاح هذا التطور زوايا رؤية أكثر اتساعاً لجغرافية المملكة عن ذي قبل ، سواء فيما يتصل بالجغرافية العامة أو الجوانب التخصصية الدقيقة . وفي نفس الوقت ظهرت حاجة ملحة إلى بلورة هذه الرؤية في مؤلفات عامة تُوجه إلى طالب وطالبة الجغرافيا خاصة في مراحل الدراسات الجامعية الأولى، في شتى جامعات البلاد والكليات الجامعية بها . هذا بالاضافه إلى أن هناك تعطشاً للمعرفة الجغرافية للمملكة من قبل مجموع القراء على اختلاف مهنهم ومشاربهم ، سواء للمعرفة الخالصة بجغرافية بلادهم أو للاستفادة منها في مجالات أعمالهم . وفي المقابل نلاحظ أن المكتبة السعودية لا تزال قاصرة عن إشباع كل هذه الاحتياجات ، فما صدر من مؤلفات عن جغرافية المملكة لا يزال قليلاً للغاية مقارنة بالحاجة الفعلية . ومن هنا كانت الدراسات المتضمنة في هذا الكتاب الموجود بين أيديكم . وقد اقتصر الكتاب على تناول المواضيع البشرية بناء على تخصص مؤلفه العام في مجال الجغرافيا البشرية رغبة في إعطاء الكتاب حقه من العمق التخصصي في حدود الأهداف العامة للكتاب . هذا وقد تم الاهتمام أيضاً بالتطرق إلى أثر المظاهر الطبيعية على ظواهر الجغرافيا البشرية للمملكة . على أنه ينبغي الإشارة إلى أن تناول تلك الآثار سوف يكون محدوداً بحكم التوجه العام البشري للكتاب . ويُنصح في هذا الصدد للقارئ الرجوع إلى المراجع المتخصصة في تناول الظواهر الطبيعية في المملكة مثل كتاب الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية للدكتور عبد الحفيظ سقا .

بناء على ما سبق فقد تم السعي إلى إبراز الملامح الرئيسة للجغرافيا البشرية للمملكة بقدر يضمن عمقاً في التناول ، وفي نفس الوقت تم السعي إلى تقريب هذا التناول، موضوعياً وأسلوبيا ، إلى مجمل القراء المحتملين للكتاب ، خاصة طلاب المراحل الأولى من الدراسة الجامعية . ولذلك فقد تم الحرص على التعريف ببعض المفاهيم التخصصية الواردة في ثنايا فصول الكتاب ، والتي قُدرت حاجة الطالب المذكور إلى معرفتها اعتماداً على مستواه الدراسي . وأخيراً فانه إلى جانب ما سبق فقد تم السعي من خلال هذا الكتاب إلى إيصال مفهوم الجغرافيا المعاصرة إلى جملة القراء السعوديين . فلم تعد الجغرافيا مجرد تجميع لمعلومات يُراد بها إحاطة القارئ علماً بمكان ما ومظاهره ، وإنما أصبحت الجغرافيا علماً يسعى نحو فهم الأبعاد المكانية للظواهر الجغرافية ، طبيعية وبشريه ، بشكل عميق ووافٍ ، مما يمهد لمعالجة القضايا والمشاكل البيئية ذات البعد المكاني . ومن هنا فان إسهام علم الجغرافيا في معالجة قضايا البيئة والتنمية في المملكة ينطلق أساساً من فهم جيد لجغرافيتها بشتى أبعادها .

ولتحقيق الأهداف السابقة تم الحرص على تغطية جوانب الجغرافية البشرية للمملكة بالعمق ونوعية التناول المطلوبين ، انطلاقاً من المنهجين الموضوعي والإقليمي . كما تم مراعاة التغير السريع الذي غطى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في العقدين الماضيين ، حيث إن هذا التغير أدى إلى تغير مماثل في الجغرافية البشرية للمملكة . فتمت الاستعانة بأحدث الإحصائيات المتوفرة في تناول موضوعات الكتاب عموماً . هذا ولقد التزم الكتاب في التوزيع الجغرافي للظواهر المدروسة بالتقسيم التخطيطي للمملكة ، من قبل وزارة التخطيط ، إلى خمس مناطق وهي : الوسطى، الغربية ، الشرقية ، الشمالية ، الجنوبية الغربية . وبالتالي فقد تم دمج بيانات الظواهر المدروسة الخاصة بالمناطق الإدارية ، بحيث تم جمع بيانات المناطق الداخلة في كل منطقه تخطيطية على حده [1] . وقد تم استخدام هذا التقسيم التخطيطي سعياً

(١) تتمثل المناطق الإدارية الداخلة ضمن المناطق التخطيطية كما يلي :

وراء تسهيل عرض المادة العلمية للقارئ في الإطار الجغرافي . فالحديث عن توزيع الظواهر الجغرافية في خمس مناطق أسهل وأقرب للطالب من توزيعها في ثلاث عشره منطقة اداريه . ويُنصح القارئ هنا بالرجوع إلى كتاب الجغرافيا الطبيعية للمملكة العربية السعودية للدكتور عبد الحفيظ سقا ، إذ أفرد فصلاً للجغرافية الطبيعية للمناطق التخطيطية المذكورة بالمملكة . فمعرفة الظروف الطبيعية لهذه المناطق أمر مهم ، وذلك لما لتلك الظروف من تأثير واضح على النشاط البشري بأوجه المختلفة . فتفسير كثير من الاختلافات الجغرافية البشرية إنما يكمن في العوامل الطبيعية . وقد تم استخدام التقسيم التخطيطي أيضاً اعتمادا على أن كلاً من المناطق المذكورة يمثل إلى حد ما منطقة جغرافية بشريه متميزة . كما تم استخدام خريطة جزيرة العرب الصادرة عن إدارة المساحة العسكرية بوزارة الدفاع والطيران السعودية في عام 1407 كخريطة أساس Base Map للكتاب .

وأخيراً فأنني أتقدم بخالص شكري إلى د. محمد حبيب أولاً لمناقشاته المثمرة معي حول عديد من فصول الكتاب كما أود شكر كل من ، د. عبد الرزاق أبو داود ، أ. سيد بكر ، د. عبد المحسن الفعر، د. عبدالله الحربي لقيامهم بقراءة مسودات بعض فصول الكتاب وإبداء ملاحظات ثاقبة عليها . وعموماً فقد كان لجهد هؤلاء الزملاء أثر كبير في خروج هذا الكتاب على صورته الحالية . كما أشكر في هذا الصدد الزميلين د. عبد الحفيظ سقا و د. أحمد المضيان لملاحظاتهم على الأقسام التي تناولت العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والظواهر البشرية في المملكة. ولا يفوتني الشكر العميق لكل من أخي

أ – المنطقة الغربية : منطقة مكة المكرمة – منطقة المدينة المنورة .

ب – المنطقة الوسطى : منطقة الرياض – منطقة القصيم .

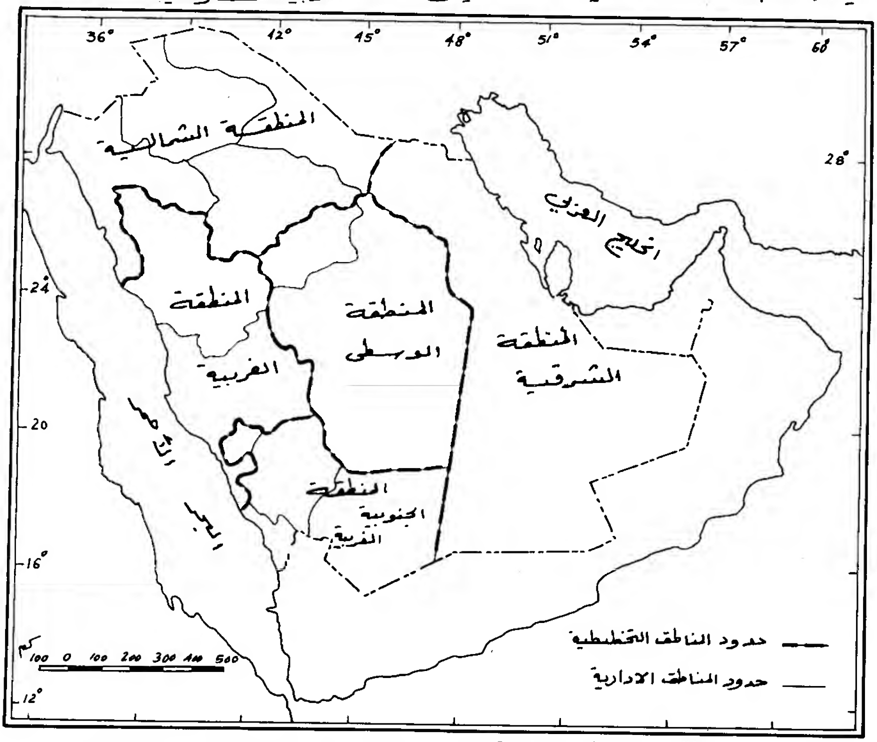
جـ – المنطقة الشرقية : المنطقة الشرقية .

د – المنطقة الشمالية : منطقة الحدود الشمالية – منطقة الجوف – منطقة حائل – منطقة تبوك .

هـ – المنطقة الجنوبية الغربية : منطقة عسير – منطقة الباحة – منطقة جازان – منطقة نجران .

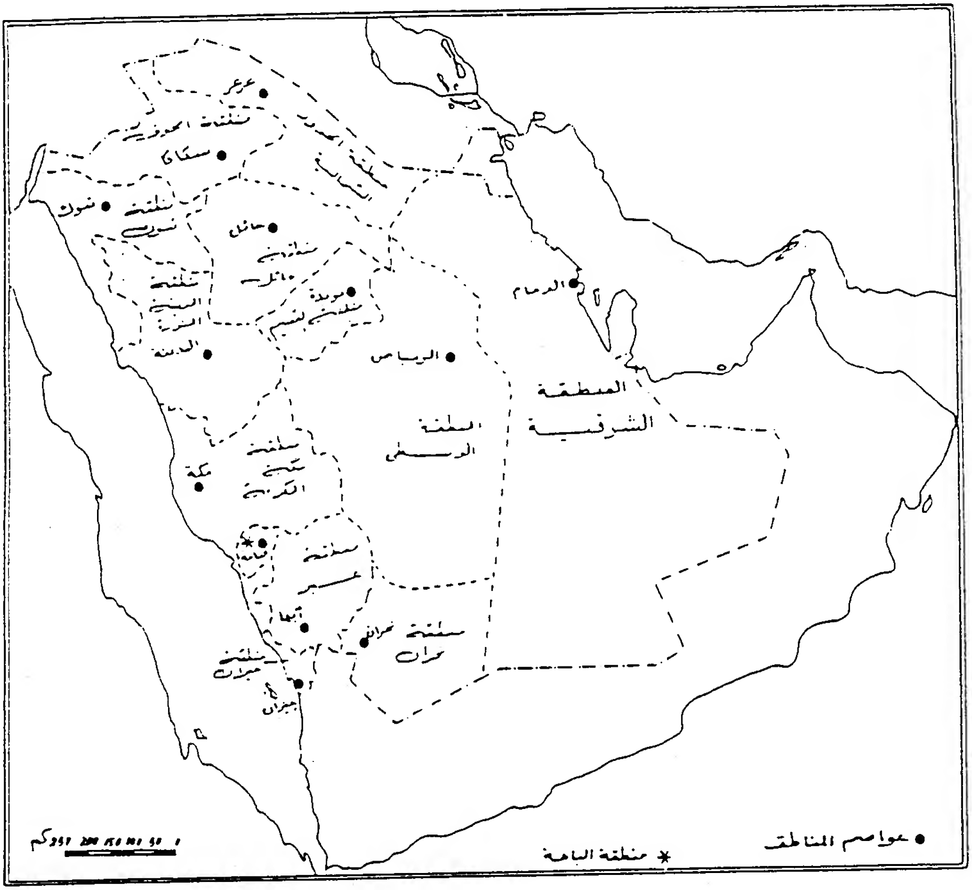
أنظر إلى خريطتي المناطق التخطيطية ومناطقها الإدارية في المملكة في الصفحتين التاليتين (1–م ، 2–م) .

خريطة (١-م) المناطق التخطيطية والادارية في المملكة العربية السعودية



المصدر: أ- المناطق التخطيطية : معدلة عن MINISTRY OF PLANNING - 1405هـ.
ب- المناطق الادارية : بنبقجي 1412هـ، ص405 .

خريطة (2-م) التقسيم الادارى فى المملكة العربية السعودية ، 1415 هـ



المصدر : معدل عن بنلفجى، 1412 هـ. ص 405.

الأستاذ غازي عبد الحميد مشخص والزميل د. محسن منصوري على إمدادهم لي بالعديد من البيانات والمعلومات التي تم استخدامها في الكتاب . كما أشكر كل من الأستاذ أحمد خضير و الأستاذ إبراهيم وداعه الله على قيامهم بتنفيذ أشكال وخرائط الكتاب . وأقدم الشكر أيضاً للأستاذ إبراهيم شعبان لقيامه بالمهام الطباعية للكتاب. وأخيراً فلا يسعني إلا أن أنوه بصبر زوجتي وأولادي وتحملهم غيابي وانشغالي بهذا المؤلف عنهم. وفي الختام فإنني أرجو من الله قبولاً حسناً لدن القارئ الكريم ، وأن يكتب في ميزان حسناتي .

المؤلف

جدة 15 / شعبان 1415 هـ

مقدمـــــة الطبعة الثانية

عندما أصدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عمدت إلى إقران العنـــوان بكلمة معاصرة . وقد تم ذلك لإبراز كم تغيرت أوضاع الجغرافية البشرية للمملكـة منذ بداية حقبة السبعينات الميلادية من القرن العشرين . فتلك الفـــترة شـــهدت انطلاق مسيرة التنمية السعودية بقوة دفع هائلة أثرت على كافة أوجــه الحيـــاة في البلاد . في نفس الوقت الذي كانت فيه المؤلفات الجغرافية عن المملكة ، والمطروحة في الأسواق آنذاك ، تتحدث عن أوضاعها في بداية حقبة الســـبعينات . وعندمـــا هممت بإصدار الطبعة الحالية أقترح على بعض الزملاء إزالة كلمة معـــاصرة مـــن العنوان على أساس أنه من المفترض أن يعبر أي كتاب عن جغرافية بلد ما عن الواقع الفعلي له . على إنني عندما عكفت على جمع المواد والبيانات اللازمـــة لتحديـــث الكتاب فقد وجدتني أمام تغيرات عدة طالت الحياة الاقتصادية للمملكة منذ صدور الطبعة الأولى للكتاب . ومن ثم فقد انعكست هذه التغيرات على جوانب الجغرافيـة البشرية للبلاد . ومرة أخرى فقد وجدت أن كلمة معاصرة مهمة جداً لتصنيـــف الكتابة كمحاولة للتعبير عن الأوضاع الحالية للجغرافية البشرية للمملكة . ومـــن الأمثلة على التغيرات الاقتصادية المذكورة أعلاه تنامي تيار خصخصـــة النشـــاط الاقتصادي في المملكة . فنجد شركة سابك ، مثلاً ، وقـــد انخفـــض نصيبـــها في استثمارات قطاع الصناعة التحويلية من 44% إلى 34% بـــين عـــامي 1992 و 1999 . كما نجد قطاع الزراعة ، كمثال آخر ، يشهد تغيرات هيكلية أثـــرت على التركيب المحصولي للبلاد باحتلال محصول الأعلاف المرتبة الأولى به بدلاً مـــن الحبوب . كما نجد مساحة الأراضي المزروعة ترتفع في المنطقة الجنوبية الغربية مـــن

19% إلى 27% من مجموع الأراضي المزروعة في المملكة في خلال 6 سنوات فقط خلال حقبة التسعينات الميلادية . هذا بعد أن كان نصيب هذه المنطقة في هذا الصدد قد انخفض ما بين حقبتي السبعينات والتسعينات من 31% إلى 19% . أيضا نجد انه مع بداية الحقبة الأخيرة فقد ظهر عدد من الدراسات التي ناقشت تبلور نمط سكنى جديد في البادية السعودية ألا وهو نمط شبه الاستقرار والذي اخذ يحل محل نمط الترحل بشكل تدريجي. والأمثلة تتعدد داخل فصول الكتاب على التغيرات في مجال الجغرافيا البشرية والتي أوجبت التمسك بعنوان الكتاب كما هو .

هذا وينبغي أن نذكر بعد ذلك أمرين . أولاً أن هذه الطبعة من الكتاب أخذت نفس اتجاه الطبعة الأولى من حيث عرض التوزيعات الجغرافية لشتى الظواهر البشرية في المملكة حسب التقسيم التخطيطي القديم للمملكة وفقاً لخطط التنمية من الثانية للخامسة وذلك بالرغم مما نصت عليه الخطة السادسة من تقسيم المملكة لثلاث عشرة منطقة تخطيطية . فجزء رئيسي من مبررات استخدام التقسيم التخطيطي الأسبق ، والوارد ذكرها في مقدمة الطبعة الأولى ، لا تزال قائمة . وذلك فيما يتصل بسهولة عرض المادة العلمية وكون المناطق التخطيطية القديمة إنما تمثل مناطق جغرافية بشرية متميزة إلى حد ما . والأمر الثاني الواجب تسجيله هنا هو أن هذه الطبعة من الكتاب تسير على خطا الطبعة الأولى من حيث السعي نحو التركيز في الجزء الرئيسي من الكتاب على تقديم مادة علمية مناسبة لطالب المراحل الأولى من الدراسة الجامعية . بينما توجهت بعض الفصول في الكتاب ، فصول التجارة الخارجية والمدن والتنمية والجغرافية الاقتصادية أساساً ، نحو القارئ الأكثر تخصصاً .

وأخيراً فإنني أود التقدم بعميق شكري لكل من وقف بجانب هذا العمل العلمي ودعمه أخص هنا بالشكر سعادة أ.د. أسامه طيب وكيل جامعة الملك عبدالعزيز . كما اشكر الزميل العزيز د. محمد حبيب والتي تفضل بقراءة مسودات فصول الكتاب بعد الإضافات الجديدة . فقد كان لمناقشات هذا الزميل في هذا الصدد إثراء للكتاب ومواضيعه . كما أود أن أجزي غاية الشكر للزميل العزيز د. عبدالحفيظ سقا التي دعمني طيلة فترة الإعداد للطبعة الجديدة . ويسرى شكري للزميل العزيز د. محسن منصوري التي زودني بعدد من الاقتراحات والملاحظات . وشكري أيضاً لكل من أ.غازي مشخص وزميلي د. عبدالرزاق أبوداود ، على امدادهما لي بعدد من الإصدارات الحكومية الحديثة ذات الصلة ببعض جوانب الكتاب . والشكر موصول لكل من أ. عزالدين ميرغني صبيان وأ. إبراهيم محمد وداعة الله لقيامهما بمهام الطباعة ورسم الخرائط ، على التوالي ، للطبعة الحالية من الكتاب .

وعموماً فأنني أجزي الشكر لكل من استقبل الطبعة الأولى من الكتاب بالترحيب والاقتراحات التي تناولت جوانب لم أتناولها في تلك الطبعة .

وفي الختام فإنني أرجو المولى عز وجل دوام التوفيق لما فيه مرضاته .

المؤلف

جدة : 15 شعبان 1420

مدخل

الجغرافيا البشرية

يركز علم الجغرافيا البشرية على دراسة الظواهر البشرية من حيث توزيعاها الجغرافية وأثر الخصائص المكانية على تلك الظواهر . وتتم دراسة تلك الظواهر من خلال مناقشة جغرافية كل نشاط بشرى وظاهرة بشرية على حده . ويستحسن أن يكون مدخل تلك الدراسات والمناقشات هو تحديد الخصائص العامة للجغرافيا البشرية للإقليم المعنى بالدراسة . وهذا ما سوف يتم عمله بالنسبة للمملكة العربية السعودية في هذا الكتاب . على أنه ينبغي أن يّستبقى ذلك الأمر بتناول للخصائص الجغرافية العامة للمملكة، أو أي إقليم أخر تدرس جغرافيته البشرية . فالخصائص الجغرافية البشرية لأي إقليم ما هي إلا جزء من الخصائص الجغرافية العامة له.

الخصائص الجغرافية العامة للمملكة العربية السعودية

أولاً : لقد أدى الامتداد الجغرافي الكبير للمملكة ، ما بين خطى طول 34َ ، 56َ شرقاً وخطى عرض 15ْ ، 32ْ شمالاً إلى خاصيتين جغرافيتين مميزتين . وفيما يلي تحديد هاتين الخاصيتين :

أ – تطل المملكة من جهتيها الشرقية والغربية على مسطحين مائيين ذوى أهمية استراتيجية وتجارية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط ومن ثم عموم العالم. وهاذين المسطحين هما ، كما هو معروف ، الخليج العربي والبحر الأحمر . وتتجلى الأهمية المذكورة بالنسبة للمملكة في قربها من كل من مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس. ومن ناحية أخرى فقد أدى امتداد المملكة بين طرفي المسطحين المائيين المذكورين لوجود هذا البلد ضمن المحاور الرئيسة لشبكات النقل الشرق أوسطية ومن ثم العالمية .

ب – زادت إمكانية حصول المملكة على قدر من التنوع الجغرافي . ويتمثل جانبا هـذا التنوع في التالي :

1– تتمتع المملكة بقدر من التنوع المناخي العام ما بين بياءاتها الجغرافية المختلفة مـن ساحلية لداخلية ومن جبلية ، وهضبية ، لسهلية . وكما أنه مع وجود تشابه بين أنحـاء البلاد ، عامة ، من حيث ارتفاع درجة الحرارة وقلة الأمطار فان جنوب غرب البـلاد يتمتع بقدر أعلى من الأمطار والاعتدال المناخي . فوجود تلك الأجـزاء في الأطـراف الجنوبية للنطاق المدارى ، قريباً من المسطحات المائية الجنوبية للعالم ، قد أدى لتمتعـها بأمطار موسمية وانخفاض في درجات الحرارة على مدار السنة .

2– مع الامتداد المساحي الكبير للمملكة ، على حوالي 21 خط عرض ، فقـد زادت إمكانية تنوعها الجيولوجي ومن ثم تنوع ثرواتها الطبيعية . فالمملكة إنما تمتـد شـرقاً في إقليم الرف العربي وغرباً في إقليم الدرع العربي . وهذا الامتداد الثنائي الاتجاه قد عـنى تَمتّع المملكة بمصادر ثروة متباينة في كلا الاتجاهين . فإقليم الرف العربي يحتـوى علـى واحدٍ من أهم المعادن اللافلزية ألا وهو زيت النفط ل. فوجـود أحـواض الترسـيب البحرية القديمة في منطقة الرف ساعد على تركز حقول النفط . فقد تكون النفط هنـا بفعل ظروف البيئة البحرية القديمة العائدة لبحر تيتش . ومن جانب ثانٍ فقد ساعد تميز إقليم الرف بوجود الطبقات الرسوبية على اختزان جزء من مياه الأمطار الكثيفة ، والتي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية في عصر البلايستوسين . وقد تم هذا الاخـتزان في أشكال حوضية ونصف حوضية .

كما يلاحظ أن إقليم الرف العربي يحظى بوجود عدد أخر ، عدا النفط ، مـن المعادن اللافلزية . وإذا ما نظر ، من جانب ثانٍ ، غرباً لإقليم الدرع العـربي فسـنجد تركزاً للرواسب المعدنية الفلزية على أشكال عدة ، سواءاً على هيئة طبقات مترسـبة على مدار العصور الجيولوجية أو التواجد المعدني في مناطق الصدوع والإنكسـارات (انظر إلى : السقا ، 1419هـ ، ص 53 ، 55 ، 213) .

ثانيا : تتسم المملكة بكونها بلدا مداريا جافا تقل فيه كمية الأمطار ففرص الزراعة. وقد عنت هذه السمة المناخية انحصار فرص الزراعة في مناطق محددة من حيث المساحة وكميات الأمطار . وإذا ما أخذنا في عين الاعتبار انعدام وجود المسطحات المائية الداخلية ، من بحيرات لانهار ، فان السمة المذكورة كانت لها اليد الطولي في تحديد حجم ومواقع الإنتاج الزراعي في أراضي المملكة لفترات تاريخية طويلة . وقد ظل هذا الوضع سائدا إلى ما قبل اكتشاف خزانات المياه العميقة في إقليم الرف العربي كما سبق الذكر.

ثالثا : تتصف المملكة بكبر المساحة والمزية الاستراتيجية للدول الكبيرة مساحيا . وتتمثل هذه المزية في إمكانية أحداث توزيع جغرافي جيد للسكان والمرافق وتقليل إمكانية تعرض الدولة لهجمات عسكرية خارجية تتركز على مواقع التركز السكاني والاقتصادي ، أن وجدت . ومن ناحية أخرى فكبر المساحة يرتبط بإمكانية التنوع الجيولوجي وفى مجال الثروات الطبيعية كما سبق الذكر .

رابعا : تتميز المملكة بانتشار الشكل الهضبي ، المترادف ، عموما ، مع سهولة السطح وزيادة إمكانية اندماج وتفاعل شتى فئات سكان البلاد ، ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ، عبر وسائل المواصلات البرية بخاصة . هذا مع ملاحظة انه حتى في المناطق الجبلية المتضرسة في المملكة ، فقد أمكن التقدم التقني في مجال المواصلات من تجاوز سلبية صعوبة الاتصالات هنالك .

خامسا : أن هنالك شيوعا للترب الجافة في المملكة ، وهذه ترب ذات سمات سلبية تحتاج معها لبذل جهود معينة لتصبح صالحة للزراعة . فمعظم تربة المملكة هي تربة حديثة التكوين تكاد تخلو ، تقريبا ، من المواد العضوية اللازمة لخصوبة التربة . ومن ناحية أخرى فالطبقة السطحية للتربة في عموم المملكة إنما تحتوى على كربونات الكالسيوم والأملاح الذائبة . ومن ثم فترب المملكة ، عامة ، تحتاج لكميات من المياه

لغسلها ، كما تحتاج لتعويضها من نقص المواد العضوية . هذا فضلاً عن مشاكل أخرى تعانى منها التربة في المملكة كما سيتم مناقشته في فصل الزراعة فيما بعد .وأخيراً يجدر الذكر أن هنالك مجموعات من الترب في أماكن محددة من المملكة تتسم بصفات جيدة ومتميزة .

سادساً : تحتوى المملكة على مساحة كبيرة من المراعى ، ذات غطاءات نباتية متنوعة ، على أن الوضع العام لهذه المراعى إنما يتسم بالفقر بشكل عام . وقد ترتب على ذلك اتصاف هذه المراعي بانخفاض طاقتها الرعوية وتذبذب إنتاجها من سنة لأخرى ومن إقليم لآخر . وهذه السمات إنما نتجت بفعل قلة الأمطار وتذبذب كمياها وتباين توزيعاها الجغرافية (الصقهان ، 1418 ، ص 51) . هذا مع ضرورة ملاحظة أن منطقة جنوب غرب تمثل استثناءاً رئيسياً للحالة المذكورة . وينطبق هذا الأمر ، بدرجة اقل ، على بعض المناطق الأخرى .

سابعاً : تتسم المملكة بعدم وجود مجارى مائية دائمة . كما يتصف الموجود من المياه السطحية بالمملكة بالقلة والتركز في أماكن محدودة . وقد تسبب هذا الوضع في حدوث تركز جغرافي للسكان وأنشطتهم الاقتصادية ، في رقع وأماكن محددة ، منذ القدم وحتى بدايات الدولة السعودية الثالثة . هذا مع مساهمة التطور التنموي والاقتصادي ، في العقود الأخيرة ، في تكثيف التركز المذكور . وهنا ينبغي ملاحظة انه مما خفف من وطأة قلة المياه السطحية اكتشاف المياه الجوفية العميقة . هذا بالإضافة إلى الاتجاه لتحلية ميله البحر في مناطق التركز السكاني الساحلية ، بالدرجة الأولى . وعموماً فلسوف تتضح أبعاد قضية التركز هذه عند الحديث التالي والذي سوف يخصص لرصد الخصائص الجغرافية البشرية للمملكة .

الخصائص الجغرافية البشرية

تعد الظواهر البشرية للمملكة واختلافاها المكانية نتاجا لتغيرات سكانية واقتصادية كبيره . ولقد حدثت هذه التغيرات على وتيرة متسارعة في التاريخ الحديث للدولة السعودية ، وبشكل لم تعهده كثير من الدول . فالمملكة منذ بدايات توحد أجزائها في الثلاثينات الميلادية من القرن العشرين شهدت تطورا إداريا وإقتصاديا اتسم بالبطء في بداياته ثم أخذ في الازدياد بعد ذلك . فقد توالت زيادات الإنتاج البترولي ، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينات من القرن المذكور ، وتوالى معها النمو والتطور . وقد انعكست هذه التطورات الاقتصادية على سكان البلاد من حيث حجمهم وخصائصهم الديمغرافيه عامة . وفي نفس الوقت صاحب ذلك تغيرات جغرافية في توزيع السكان بفئاتهم الثلاث ، الحضرية والريفية والبدوية ، عبر مناطق البلاد المختلفة. هذا بالإضافة إلى أن صفة التركز أصبحت ملازمه للنشاط البشري عامة في البلاد . وعموما فقد كان هذا التركز نتاجا للتركز المكاني للأنشطة الاقتصادية بعامه في المملكة. هذا وقد أدى هذا التركز إلى حصول تغيرات جغرافية أخرى أيضا في البلاد . وعموما فقد انعكس كل ذلك على السمات الجغرافية البشرية للمملكة .

أولا : تطورات أوضاع الجغرافيا البشرية للمملكة .

لقد كانت أوضاع الجغرافية البشرية للمملكة تتسم في الفترة الأولى لقيام الدولة السعودية المعاصرة ، وما قبل ذلك ، بالبساطة. فقد كان النشاط الاقتصادي يتصف بالمحدودية وببساطة مستواه . فضلا عن ذلك فقد كان هناك نوع من الثبات وعدم التغير في التخصص الجغرافي للأنشطة الاقتصادية . فالواحات والأودية كانت مراكز النشاط الزراعي المحدود ، آنذاك، كما ونوعا . كما كانت المدن قليلة في أعدادها وصغيره في أحجامها . وكانت وظائف المدن مقتصرة على ممارسة حرف التجارة الداخلية ، أساسا ، والمصنوعات اليدوية إلى جانب زراعة بعض المزروعات وتربية الحيوانات الداجنة . كما كانت هذه الأنشطة الحضرية محدودة في مستواها . أما

الجزء الكبير من سكان البلاد فكان بدواً رحلاً يرعون أعداداً محدودة من قطعان الماشية(1) . على أن توحيد معظم أراضي شبه الجزيرة العربية ، في 17 جمادى الأولى من عام 1351 هـ تحت راية الدولة السعودية ، قد مثل بداية جديده لهذه الأرجاء من شبه الجزيرة العربية سواء اقتصادياً أم سكانياً . فلقد شهدت البلاد قدراً موحداً من التنظيم الإداري والإنعاش الاقتصادي النسبي وتوفير الحد الأدنى من المرافق والخدمات . وأعقب ذلك ، بالتالي ، ظهور بدايات لحركة نشاط في مدن المملكة القليلة آنذاك .

ومع بدء ارتفاع أسعار النفط العالمي في عام 1973 ، وبدء البلاد في التمتع بمورد عالٍ ومتنام من الدخل ، فقد دخلت المملكة حقبة اتسمت بالتنمية الاقتصادية المخططة والشاملة . وهذه الحقبة أبرزت عدة تغيرات اقتصادية عميقة في البلاد . ويمكن لنا تلخيص أهم هذه التغيرات فيما يلي :

1- نمو مطرد في المدن السعودية من حيث أعدادها وأحجام سكانها ، ورافق ذلك اتساع لنطاقاتها وتنوع في وظائفها . هذا مع ظهور اتجاه لتناقص أعداد المدن الكبيرة مقابل زيادة عدد من المدن الصغيرة فالمتوسطة كانعكاس للظروف الجغرافية في البلاد كما سيرد شرحه في فصل المدن .

2- نمو صناعي تركز في عدد محدود من المدن السعودية التي امتلكت المقومات المبدئية اللازمة لذلك النمو ، وهذه المدن هي الرياض ، جده والدمام بالدرجة الأولى . على أنه قد رافق النمو الصناعي تعميق وتوسيع للقاعدة الصناعية عبر استخدام النفط وعوائده في إقامة مدن مخصصة للنشاط الصناعي أساساً وذلك عدا المدن المذكورة . فظهرت مدينتا ينبع والجبيل الصناعيتين ، وحيث تمثل الصناعات البتروكيمائية أهم صناعاتهما .

3- اكتشاف مصادر المياه الجوفية العميقة واستخدامها في زيادة الرقعة الزراعية . وقد صاحب ذلك تغيرات كبيرة في القطاع الزراعي كما سيلي شرحه بعد قليل .

---

(1) قدرت نسبة السكان البدو الرحل في أراضي المملكة في عام 1932 لمجموع السكان بحوالي 68% (الرويثي، 1978 ، ص 79) .

4- توسع قطاع الخدمات على اختلاف أنواعها وخاصة الخدمات الحكومية مثل المرافق التعليمية بمستوياتها المختلفة في أنحاء البلاد .

5- بروز قطاع السياحة كقطاع اقتصادي ناشئ وحديث ، وما صاحب ذلك من بروز الإمكانيات السياحية الكامنة لبعض المواقع كمدينة جده فضلاً عن منطقتي عسير والباحة.

6- إنشاء شبكات نقل على مستوى جيد من الكفاءة ، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع درجة ربط أجزاء البلاد ببعضها .

7- تدعيم علاقات المملكة التجارية مع دول العالم نتيجة النمو الاقتصادي العام وتطور قطاع النقل .

8- ارتفاع أعداد الحجاج بشكل مطرد وحصول زيادات مماثلة في أعداد المعتمرين وزيادة الفترات الزمنية لمواسم الاعتمار . وقد صاحب كل ذلك حركة نقل ضخمه إلى ومن المملكة في مواسم الحج والعمره تبلورت في أنماط جغرافية متعددة .وقد صاحب هذه الحركة أيضاً رواج تجاري في تلك المواسم .

9- تطور عدد سكان البلاد بشكل مطرد وتحسنت خصائصهم الديمغرافيه . فقلت معدلات وفيات الأطفال الرضع وزاد معدل الخصوبة الكلية في البلاد .. الخ .

10- صاحب كل ما سبق ذكره حركة هجرة كثيفة في أنحاء الرقعة الجغرافية للمملكة . فهناك تيارات لهجرة داخليه من مناطق البوادي والأرياف إلى المدن بأنواعها، ومن المدن الصغيرة والمتوسطة إلى المدن الكبيرة. كما شهدت البلاد هجرة من خارج حدودها إلى المراكز الحضرية الرئيسة بها بالدرجة الأولى .

وقد نتج عن كل التغيرات المذكورة أعلاة وغيرها تغيرات عميقة مماثلة في الجغرافيا البشرية للمملكة كما يلي مناقشته في الصفحات القادمة .

ثانياً : تغيرات الجغرافيا البشرية للمملكة

1- ظهر ميل واضح لتركز السكان والأنشطة الأقتصادية في عدد محدود من المراكز الحضرية ، وتأتي مدينتا الرياض وجده ومنطقة الدمام الحضرية[1] في مقدمتها . وفي مقابل تركز النشاط الصناعي، كواحد من الأنشطة الأقتصادية المذكورة، في تلك المراكز فقد برزت مدينتا ينبع والجبيل الصناعيتان كائنتين من أهم خمس مواقع صناعية في المملكة . وقد أدى ذلك إلى بداية إمكانية حدوث قدر من الانتشار الجغرافي للنشلط الصناعي في البلاد .

2- شهدت الخريطة الزراعية للمملكة تغيرات جغرافية كبيره . فقد بدأت المساحات الزراعية تنتشر في مناطق الزراعة التقليدية في البلاد ، من واحات وأودية بالدرجة الأولى ثم خارجها. وبرز القطاع الأوسط من البلاد كقطاع زراعي مميز وسريع النمو ، خاصة فيما يتصل باستخدام التقنية المتقدمة والميكنة وبالإنتاجية المرتفعة . وقد عني كل هذا انتشاراً للنشاط الزراعي ورقعته أكثر كثيراً عما كان الوضع عليه سابقاً .

3- أدى التدفق الكبير للهجرة الخارجية للبلاد إلى انتشار أنماط معيشية واستهلاكية وقيم وأفكار جديده في المراكز الحضرية الكبيرة . وقد حدث ذلك بفعل التفاعل الثقافي بين سكان تلك المراكز والقادمين إليها من خارج البلاد للعمل . في نفس الوقت الذي توجد فيه أنماط وقيم مختلفة إلى حد ما في المراكز الأصغر والمناطق الريفية .

4- أدت الهجرة الريفية والبدوية ، إلى جانب الهجرة الخارجية ، إلى ارتفاع نسبة السكان الحضر إلى مجموع سكان المملكة بشكل يفوق الفئتين الأخريين بشكل كبير .

---

(1) سوف يتم الإشاره في عموم الكتاب إلى مدن الدمام ، الخبر والظهران بمصطلح منطقة الدمام الحضرية . فهذا المصطلح يتم استخدامه الآن في عديد من الدراسات الخاصة بمدن المملكة نظراً لأن المدن المذكورة تمثل منطقة حضريه متكاملة مع بعضها البعض .

وكنتيجة لما سبق ذكره فقد أصبحت المملكة تتصف بعدد من السمات الجغرافية البشرية المحددة ، يمكن تلخيص أهمها في الفقرات التالية .

ثانياً : الخصائص الجغرافية البشرية للمملكة

1- التركز الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية والمرافق والخدمات في مواقع ومناطق محددة . وقد نبع هذا التركز أساساً من طبيعة التوزيع الجغرافي لموارد المياه في المملكة . فقلة الموارد المائية، ومحدودية أماكن وجودها ، أدت منذ القدم إلى تركز النشاط الإنساني عامة في بقاع محدودة من البلاد ، وهي تلك البقاع المتمتعة بوجود الموارد المائية . فمدينة الرياض ، مثلاً تقع على وادي حنيفة ، كما أن مدينة جده ما كان لها الاستمرار إلا بحصولهاعلى المياه من وادي فاطمة والعين العزيزية [1] . وقد جاء التطور الاقتصادي العام للبلاد لتصبح هذه المواقع والمناطق هي الأكثر نمواً وإستقطاباً للهجرات البشرية بحكم أقدميتها في الظهور والنمو الاقتصادي مما بلور التركز المذكور فيها بشكله الحالي . وعموماً تتضح لنا أبعاد هذا التركز فيما يلي :

أ – التركز الجغرافي للانشطة الاقتصادية في ثلاث من مناطق البلاد وهي الوسطى والغربية والشرقية . فهذه المناطق تحظى بالنصيب الأكبر من الشركات الاقتصادية والمنشآت الصناعية .

ب – التركز الجغرافي للسكان في ثلاثة محاور ، غربي وأوسط وشرقي . وتمثل مدن جده والرياض ومنطقة الدمام الحضرية البؤر الرئيسة لهذه المحاور .

جـ - وجود ثنائية سكانية تتمثل في تركز جزء كبير من السكان الريفيين في المنطقة الجنوبية الغربية للمملكة بحكم كونها واحدة من أهم مناطق الزراعة التقليدية ولها تاريخ عريق في النشاط الزراعي . ويقابل ذلك تركز للسكان الحضر في عدد محدود من المدن الكبيرة في المملكة، يأتي في مقدمتها مدينتا جدة والرياض ومنطقة الدمام الحضرية إلى جانب مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة .

---

(1) وهذا قبل ظهور مرافق تحلية مياه البحر وإنشاءها في مدن السواحل ، ومنها جده ؛ بطبيعة الحال ، والتي ترافق ظهورها مع بدايات النهضة الحديثة في السبعينات الميلادية من القرن العشرين كما سبق الذكر .

د – التركز الجغرافي لشبكات النقل المختلفة في البلاد على نفس المدن التي تحظى بالتركز السكاني والاقتصادي . فهذه المدن تمثل بؤر المحاور الرئيسة لتلك الشبكات .

هـ – تركز الإنتاج الزراعي في النطاق الأوسط من المملكة . وينطبق هذا بشكل واضح في منطقة الرياض الإدارية تليها منطقة القصيم الإدارية . ويرجع هذا التركز لعدة أسباب . وأهمها وجود جزء كبير من المياه الجوفية العميقة في هذه المناطق .

2– التنوع والتخصص الجغرافي العام للنشاط الاقتصادي . أن هناك تنوعاً في الأنشطة الاقتصادية التي تمارس في مناطق المملكة المختلفة . فهناك تميز لكل منطقه بوجود واضح لنشاط بعينه فيها أكثر من الأنشطة الأخرى . ويرجع ذلك إلى اختلاف ظروف مناطق المملكة طبيعياً ومن حيث الموارد الإقتصادية . هذا بالإضافة إلى اختلاف تلك المناطق من حيث نوع المستوطنات التي تتركز بكل منها ، سواء حضريه على أحجامها أم ريفية . وبالتالي نجد المنطقة الجنوبية الغربية يغلب على حياتها الاقتصادية النشاط الزراعي . هذا بالإضافة إلى بدء النشاط السياحي بالبروز في هذه المنطقة . وعموماً فللخصائص الطبيعية الملائمة في هذه المنطقة دور رئيسي في هيمنة هذين النشاطين على الحياة الاقتصادية هنا . وفي المقابل تسيطر الأنشطة التجارية والصناعية على الحياة الاقتصادية للمنطقة الغربية . وقد كان لتمتع جده بصفة الميناء الأول والبوابة التجارية للبلاد دور لا ينكر في بروز الصفة التجارية للمنطقة الغربية . كما كان لأهمية مدينة جده سكانياً ، وكمركز اقتصادي رئيس لمجموع المنطقة الغربية دور هام في احتلال جده لمرتبتها الصناعية الهامة في المملكة . وإذا ما جئنا إلى المنطقة الوسطى فسنجد أن النشاطين الزراعي والصناعي يمثلان أهم الأنشطة الاقتصادية بها بحكم اجتماع توفر المياه وعنصر السوق بالدرجة الأولى . هذا مع ملاحظة أن مكانة مدينة الرياض كعاصمه ، ومركز أداري رئيس للبلاد ، قد أدت إلى استقطاب عدد كبير من المراكز الإدارية الرئيسة للشركات . وبذا نجد أن المنطقة الوسطى تتمتع بقدر أكبر من التنوع الاقتصادي والوظيفي مقارنة بمناطق المملكة الأخرى . ويبرز النفط ، وما يتصل به من أنشطه

صناعية وتجاريه ، بالمنطقة الشرقية كأهم أنشطتها الأقتصادية . هذا مع وجود قدر من النشاط الزراعي بالأحساء كواحدة من المناطق الزراعية التقليدية بالمملكة. وأخيراً فقد أدت ظروف البيئة الطبيعية ، من قلة مياه وموارد طبيعية بشكل عام ، وقلة السكان إلى هيمنة النشاط الرعوي على الحياة الاقتصادية بالمنطقة الشمالية عامةً .

3- غلبة تأثير المراكز الحضرية الكبيرة في المملكة على أحجام التفاعل المكاني بين أرجائها. فهذه المراكز تمثل النقاط الرئيسة التي تجتذب أكبر حجم من تدفق حركة النقل، من بضائع ومسافرين ، من بقية أنحاء المملكة . كما أن هذه المراكز تستقطب الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية والخارجية في المملكة . على أنه يلاحظ في السنوات الأخيرة أن المناطق الريفية والمدن الصغيرة بدأت ، لحد ما ، في استعادة جزء من الأحجام السكانية التي فقدها في سنوات التنمية الأولى عبر الهجرة الداخلية .

4- كثرة الوظائف الاقتصادية وتنوعها وظهور ميل للتخصص الكبير في هذه الوظائف في المراكز الحضرية الكبيرة . وعلى النقيض من ذلك حالت المراكز الأصغر والتي توفر قدر محدوداً من الوظائف وبمستويات محدودة باحتياجات سكانها القليلي العدد والمتطلبات .

وعموماً فقد كان للتطور الاقتصادي الذي بدأ في المملكة منذ السبعينات الميلادية من القرن العشرين دور في بلورة السمات الأربع المذكورة للجغرافيا البشرية للمملكة. فقد ساعدت خطط التنمية ، التي بُدئ في تنفيذها في تلك الحقبة ، على التركز الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية في بقع محددة من البلاد . فقد توجهت كثير من مشاريع التنمية إلى تلك البقع بحكم التركز السكاني بها . على أن هذه الخطط قد عمدت ، من ناحية أخرى ، إلى تقليل التركز المذكور ومنح المناطق الأقل نمواً فرصاً أكبر لتنشيط حياتها الأقتصادية. وبعض هذه المناطق تتمتع بإمكانيات وموارد إقتصادية نابعة من

خصائص بيئاتها الطبيعية بعناصرها المختلفة. وهذه الإمكانيات تشكل أساساً جيداً للنمو الاقتصادي المطلوب في هذه المناطق . هذا وقد سعت خطط التنمية إلى تحقيق أهدافها في هذا الشأن عبر تعميق اتجاه التخطيط والتنمية الإقليميين. فهذا الاتجاه يساعد على حصول قدر أكبر من التوازن للنمو الاقتصادي للبلاد في مناطقها المختلفة على المدى الطويل . وقد مثل استحداث مراكز للنمو، وفي مقدمتها مدينتا ينبع والجبيل الصناعيتان، الأداة الأساسية لتحقيق ذلك . فهذه المراكز ذات خصائص تساعد على نشر النمو الاقتصادي في المناطق المحيطة بها . ومن المؤمل أن يؤدي إنشاء هذه المراكز إلى تعدد المراكز الاقتصادية الرئيسية في البلاد وتقليل درجة التركز السابق الذكر .

وخلاصة القول إن الجغرافيا البشرية للمملكة العربية السعودية إنما تتصف بالتعقد والتنوع في خصائصها . وقد أوجب هذا الأمر دراسة الجوانب الجغرافية لمختلف الظواهر البشرية في المملكة ، كلاً على حده في فصل مخصص له . وبطبيعة الحال فقد مثلت الخصائص العامة لجغرافية المملكة البشرية نقطة الانطلاق للفصول المختلفة .

الفصل الأول

الجغرافيا السياسية

تعد دراسة خصائص الجغرافيا السياسية لأية وحدة سياسية أمراً أساسياً في دراسة الجغرافيا البشرية لتلك الوحدة . فالملامح الجغرافية السياسية للدولة هي جزء أساسي من الملامح الجغرافية البشرية لها . فالدولة إنما تمثل الإطار السياسي العام لأرض يقطن بها شعب بعينه ويمارس في جنباتها وتحت مظلة إطارها السياسي أنظمته الحياتية بشتى جوانبها . كما تتفاعل عبر ذلك الإطار إرادة الإنسان مع موارد البيئة . وتكون الأنشطة الاقتصادية بعامه هي النتاج النهائي لذلك التفاعل . ومن ثم فإن الدراسة الجغرافية البشرية بعامه لأية وحدة لابد لها من أن تنطلق بدءاً من تحديد ورصد الجغرافيا السياسية لهذه الوحدة .

يتجسم مفهوم الدولة في مكوناتها الجغرافية التي تتجسم بدورها في المساحة الأرضية للدولة . وهذه المكونات تتفاعل مؤدية إلى جوانب قوة وضعف للدولة. ولفهم خصائص الدولة اتصالاً بتلك الجوانب لابد من التعرض إلى الخصائص الطبيعية لأراضي الدولة والمتعارف عليها بمصطلح الأسس أو المقومات الطبيعية للدولة . ويعقب ذلك التعرض إلى سكان الدولة بخصائصهم المختلفة فضلاً عن تفاعلهم مع الموارد الاقتصادية المتاحة في أراضي الدولة . وبطبيعة الحال فهذا التفاعل إنما يتم في إطارات التنظيمات الإدارية ، والمرتبطة بدورها بنوعية نظام الحكم السائد في الدولة . وهذه الأمور تدخل تحت ما يسمى بالمقومات البشرية للدولة . وبناء على ذلك فسوف نفتتح هذا الفصل بمناقشة المقومات الطبيعية ثم البشرية للدولة السعودية .

أولا المقومات الطبيعية

المقومات الطبيعية لأية دولة هي عدة عناصر تشمل الموقع ، الحجم ، الشكل ، المناخ ، مظاهر السطح . وفيما يلي مناقشة لهذه العناصر اتصالا بحالة المملكة العربية السعودية .

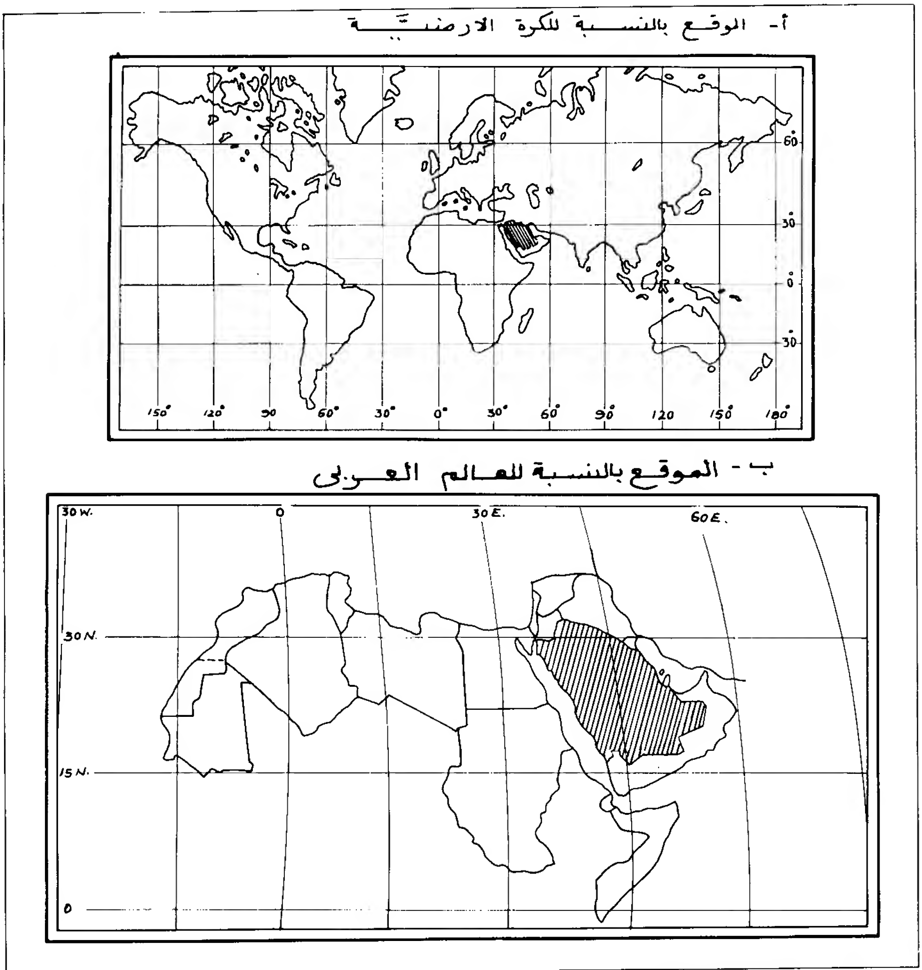
1 – الموقع :

إن أولى خطوات دراسة الجغرافيا السياسية لوحدة سياسية ما ، بشكل عام ، ينبغي أن تنطلق من التعرف على موقع تلك الوحدة . فموقع الدولة يؤثر بداية على سياستها الخارجية . كما أن حجم ونوع الأنشطة الاقتصادية التي تمارس في الدولة هي نتيجة لموقعها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . وإذا نظرنا إلى المملكة العربية السعودية فسيتضح لنا ذلك من خلال التعرض إلى أنواع الموقع الخاص بها.

أ –الموقع الفلكي:

تقع المملكة فلكياً بين خطي طول 36 َ ، 56 َ شرقاً ، كما أنها تقع ، من ناحية أخرى ، بين خطي عرض 16 ْ ، 32 ْ شمالاً (انظر شكل 1 –1) . وهذا الموقع يعني وقوع أراضي المملكة ، مناخياً، في نطاق المناخ المداري ويعني ، جغرافياً وقوعها في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا . وتعني الأبعاد المناخية لهذا الموقع سيادة ظروف المناخ المداري الجاف والخصائص المناخية القارية في أرجاء المملكة عامة . ولهذا الأمر تأثيره على النشاط الزراعي بشكل أساسي . فخصائص المناخ المداري الجاف في المملكة قد قللت من كميات التساقط فالمياه اللازمة للزراعة بها ، كما سيتضح من فصل الزراعة لاحقاً . وعموماً فقد كان لذلك أثره على حجم النشاط الزراعي في البلاد خاصة فيما قبل اكتشاف موارد المياه العميقة غير المتجددة ، بكمياتها الضخمة ، في الستينات الميلادية . ومن ناحية أخرى فقد حصرت هيمنة ظروف المناخ المذكور

شكل (1–1) موقع المملكة العربية السعودية



NEW WORLD ATLAS: المصدر

الزراعة في المملكة بأنواع المحاصيل المدارية. وقد تأثر توزيع سكان البلاد، من ناحية ثانية ، بظروف المياه النابعة أساسا من الظروف المناخية السائدة . ويوضح فصل السكان هذا الأمر بجلاء .

أما الأبعاد الاستراتيجية للموقع الفلكي للمملكة فتتضح من اتخاذها لموقع استراتيجي في جنوب غرب آسيا . فعلى " المستوى الإقليمي " فإن إطلال المملكة على كل من الخليج العربي والبحر الأحمر سهل لها الاتصال البحري بما يقع في شرقها وغربها من مناطق في الأراضي الأسيوية والأفريقية . ومن ناحية أخرى فهنالك الاتصال البري المفتوح للمملكة شمالا مع بلاد الشام والعراق ومن ثم ما جاوزها من مناطق المستوى القاري بشمال آسيا . أما على " المستوى القاري " والعالمي فالمملكة تقع في منطقة تتخذ موقعا وسطا بين قارات آسيا وأوربا وأفريقيا . وقد أدى هذا إلى أن أصبحت المملكة تحظى بالموقع ضمن المحاور الرئيسة لشبكات النقل ، بأنواعها جوية وبرية وبحرية ، الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط . وهذه المنطقة تعد بدورها من المحاور الأساسية لشبكات النقل العالمية . وقد سهل هذا الأمر عمليات التجارة الخارجية للمملكة واتصالها بمراكز الإنتاج والاستهلاك العالمي . فهذا الموقع يسهل عملية تصدير أهم موارد البلاد وهو البترول ، ومشتقاته . كما يسهل على البلاد عمليات استيراد المنتجات الصناعية وغيرها . فهذه المنتجات تحتاجها المملكة لإنجاز مشاريع التنمية ولسد الاحتياجات المتنامية للسكان ، بفعل التنمية المستمرة . هذا فضلا عن الحصول على التقنيات المتقدمة في شتى المجالات من مصادرها .

ب – الموقع بالنسبة للدول المجاورة

تتميز المملكة بوقوعها داخل إطار جغرافي يتكون من ثماني دول تشمل الأردن، العراق ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة ، عمان واليمن. وتتضح أبعاد هذا الجانب الموقعي في أن خمسا من هذه الدول هي أعضاء مع المملكة في

مجلس التعاون الخليجي ، كما أن بقية هذه الدول هي دول عربية شقيقة . ويعني ذلك وجود علاقات جوار جيدة للمملكة مع جيرانها . وهذا الأمر يعني ، في المحصلة النهائية، تقلص إمكانية حدوث مشاكل حدودية غير قابلة للحل عبر المفاوضات .

جـ – الموقع بالنسبة لليابس والماء

إن لوقوع المملكة بجانب المساحات الأرضية الشاسعة في قارتي آسيا وأفريقيا تأثيرات مناخية عليها . فالمملكة تقع تحت تأثير الظروف المناخية القارية أكثر من التأثيرات البحرية . في نفس الوقت فالمملكة لا تتداخل في أجزائها مسطحات مائية بحرية بشكل عميق . فكلٌ من البحر الأحمر في غربها والخليج العربي في شرقها بحران ضيقان. ومن ناحية أخرى فإن لكلٍ من البحر الأحمر والخليج العربي أهميته للمملكة تجارياً . فكلا الخليج والبحر ذو أهمية استراتيجية . فالمملكة بأطلالها على الخليج العربي تقترب من خليج هرمز . كما أن المملكة بوقوعها على البحر الأحمر تقترب في طرفها الجنوبي الغربي من باب المندب إضافة إلى قربها من قناة السويس في طرفها الشمالي الغربي. وهذان الأمران جعلا المملكة في ملتقى طرق التجارة العالمية . وبالتالي فقد سهل على المملكة الاتصال بجميع دول العالم . وقد أتاح ذلك أيضاً للمسلمين في شتى بقاع الأرض الوصول بيسر إلى المناطق الإسلامية المقدسة في المملكة .

ومن ناحية أخيره فان للجانب البحري لموقع المملكة أهمية حضارية . وتتضح هذه الأهمية من حقيقة أنه بالرغم من انخفاض أطوال الحدود البحرية لجملة حدود المملكة ، كما سنرى لاحقاً ، إلا أنه إذا ما نسبنا أطوال الحدود البحرية للمملكة لجملة مساحتها فسنجد أن كل كيلومتر مربع من تلك الأطوال إنما يقابل 948كم2 من المساحة وذلك وفقاً (لأبوداود (1999)) . وهذا الرقم إنما يمثل نسبة جيدة تدل على ارتباط جيد للسكان بالمساحات البحرية . وهذا ، كما يرى هذا الباحث ، إنما يظهر أن التوجه البحري للمملكة إنما يتميز بالقوة النسبية . كما ينعكس هذا التوجه ، من ناحية أخرى،

في نفاذ عدد من المؤثرات الخارجية ، ثقافياً وحضارياً ، إلى الظهرين الساحليين الشـــرقي والغربي ، خصوصاً ، للبلاد . وهذا الأمر بدوره عنى تفاعل سكان تلك المنـــاطق مـــع شعوب وثقافات مختلفة ، فضلاً عن ظهور حركة نقل وتجارة ما بين منـــــاطق الحجـــاز والإحساء والمناطق المجاورة لهما عبر البحار (ص 111 – 112) .

2 – الحجـــم :

يعد حجم الدولة من المقومات الرئيسة لها، فهو يحدد قدرها علـــى الســـيطرة السياسية على أراضيها والدفاع عنها . فالمساحة الكبيرة تعني قدرة الدولة على الـتراجع أمام أي قوات غزو . ومن ناحية أخرى فالحجم الكبير للدولة يسمح بانتشار ســـكاها وصناعاتها داخلها. وبالتالي لا تتركز المراكز السكنية والاقتصادية المهمة في رقعة صغيرة، مما يجعلها عرضة للهجوم الخارجي كأهداف عســـكرية (أبوعيانـــة ، 1983 ، ص 51) . وكبر الحجم هو أمر متوفر في المملكة العربية السعودية كوحـــــدة سياســـية . ووفقـــاً لتقديرات (أبوعيانة) لأحجام الدول(1) يمكن اعتبار المملكة من الدول الكبيرة حجمـــاً (ص 54). ويعني ذلك للمملكة تمتعها إلى حد كبير بالمزايا الاستراتيجية المرتبطة بالمساحة الكبيرة للدول كما ذكر أعلاه .

بالإضافة إلى ما سبق فإن اتساع مساحة المملكة إنما يعني وجود تنـــوع في تكويناها الجيولوجية وثرواها الطبيعية بالتالي . فالمملكة تتكون جيولوجيـــاً بشـــكل أساسي من منطقتي الدرع العربي في غربها والرف العربي شرقها . وأدى هذا إلى تمتـــع المملكة بوجود عديد من أنواع المعادن من فلزية ولا فلزية بأراضيها كما سيتضح مـــن فصل البترول والثروة المعدنية . ومن ناحية أخرى فقد أتاحت خصائص الرف العـــربي

(1) جعل أبو عيانة الحجم المساحي ، للدول ، المتراوح ما بين 1000,000 ، 2,500,000 كم2 ممثلاً لحجم الدول الكبيرة (التصنيف عامة : دول عملاقة – دول كبيرة جداً – دول كبيرة – دول متوسطة – دول صغيرة – دول صغيرة جداً ودول قزمية)

بشرق المملكة تكوين أحواض المياه الجوفية العميقة هناك . فالرف العربي تغلب عليه التكوينات الرسوبية. وهذه التكوينات أتاحت، بمساميتها ، لمياه الأمطار الغزيرة أن تتسرب إلى باطن الأرض . ولقد تخزنت تلك المياه في خزانات صخرية عميقة . هذا وقد حصل التساقط الغزير للأمطار في عصر البلايستوسين في الزمن الجيولوجي الرابع .

ومن جانب آخر فإن الاتساع المساحي لأراضي المملكة أتاح لها قدرا من التنوع المناخي . فبالرغم من هيمنة المناخ المداري الجاف على أراضي المملكة ، إلا أن الأجزاء الجنوبية الغربية منها تتمتع بأمطار ، موسمية ، أغزر من أمطار بقية أنحاء البلاد . ويرجع ذلك إلى وجود تلك الأجزاء على الأطراف الجنوبية للنطاق المداري قريبا من المسطحات المائية الجنوبية للعالم . هذا مع ضرورة الإشارة إلى أن أمطار الجزء المذكور كبيرة بالمقياس المحلي ولكنها قليلة بالمقياس العالمي ، إذ تصل إلى 200 – 500 ملم فقط (الشريف ، 1414 ، ص 105) .

3- الشكل :

تتباين الدول في أشكالها، ولكل شكل إيجابياته وسلبياته على أن أشكال الدولة المندمجة تمثل أفضل هذه الأشكال . ويتمثل الشكل المثالي للدولة المندمجة في الشكل الدائري أو الشكل المربع . والمملكة تتمتع ، في هذا الصدد ، بشكل رباعي ضلعاه الشرقي والشمالي اقل من الضلعين الغربي والجنوبي (سيف ، ص 14) . وهذا يعني تمتع المملكة بمزايا الدولة المندمجة . فالمملكة دولة متماسكة الأجزاء لا تفصل بين أجزائها مناطق بحرية كما لا تعاني المملكة من وجود أي أجزاء بأراضيها تابعة لدول أخرى . وبالمثل فلا توجد أراضي تابعة للمملكة وموجودة في نفس الوقت ضمن أراضي دولة أخرى. إضافة إلى كل ذلك فان الشكل القريب من المربع ساعد المملكة على مد شبكات المواصلات في أنحائها وربط الرياض ، العاصمة ، بجميع أطراف الدولة . وهذا شئ يساعد ، بدوره ، على حفظ الأمن وسرعة الدفاع عن أراضي الوطن . فالعاصمة

تبعد بمسافات تكاد تكون متساوية من المدن الطرفية ، باستثناء تلك الواقعة في شرق وشمال البلاد . وأخيراً فإنه من ميزات الشكل الذي تتخذه المملكة هو انخفاض نسبة الحدود لمساحة الدولة . وهذا أمر يعني تقليل عبء الدفاع والأمن عن البلاد عما إذا كان شكل الدولة مستطيلاً مثلاً (المرجع السابق ، ص 15–16) . ونفس الشيء ينطبق على الأشكال الأخرى للدولة ، كالشكل الطولي كما هو الحال مع دولة تشيلي . فهذا الشكل مثلاً يجعل الدولة تعاني من صعوبة الدفاع عن أراضيها. وتنبع الصعوبة هنا من طول المسافات المتوجب على القوات العسكرية قطعها من مراكز التجمعات العسكرية للمناطق الحدودية (بندقجي ، 1974 ، ص 47 ؛ رياض ، ص 122–123).

4- المناخ :

يتدخل المناخ ، بشكل أو بآخر ، في الأوضاع الزراعية للدولة وتطورها بشكل عام . وفيما سبق اتضح تأثير خصائص المناخ المداري على المملكة ، اتصالاً بحجم الزراعة وأنواع المحاصيل بها. عموماً فقد كان هذا الأثر واضحاً في اقتصاديات البلاد قبل ارتفاع أسعار النفط وزيادة مكانة هذا المورد الطبيعي في اقتصاد المملكة . على أن اكتشاف المياه الجوفية العميقة ، واستخدام موارد النفط في تطوير الزراعة ، مثّل عاملا أساسياً في تجاوز سلبيات المناخ على هذا القطاع والدولة ككل . ومن ناحية أخرى فالظروف المناخية في جنوب غرب المملكة كان لها أثرها في تميز هذه الأنحاء من المملكة بزراعة عدد من المحاصيل كالفواكه الاستوائية والبن . كما قد أتاحت ظروف مناخ هذا الجزء حصول ازدهار زراعي عام به . وتتمثل هذه الظروف في ارتفاع كميات التساقط واعتدال درجات الحرارة وعدم وجود صقيع.

5 – التضاريس :

يظهر أثر التضاريس على الدولة في مدى سهولة السطح أو تضرسه ، وعلاقة ذلك بتماسك الدولة أو تفككها ومدى سهولة الاتصال بين أطرافها (أبو عيانة، 1983، ص 61 – 62 ؛ بندقجي ، 1974 م ، ص 61 – 62) . وإذا نظرنا إلى المملكة في هذا الصدد فسنجد أن الشكل الهضبي هو الأكثر شيوعاً إلى جانب مساحات المسطحات الرملية [1] . هذا مع وجود مساحات سهلية خاصة بالقرب من السواحل. أما التضاريس الجبلية فيقتصر وجودها في المملكة في سلسلة جبال السر وات في غرب المملكة بمحاذاة ساحل البحر الأحمر . هذا بالإضافة إلى بعض الجبال المنعزلة والحواف الصخرية في وسط وشرق البلاد . ومعلوم أن سهولة السطح تعمل على دمج السكان بفئاتهم مع بعضهم البعض وتقليل الاختلافات الثقافية والاجتماعية بينهم . وهذا ما حصل في المملكة وساعد عليه سهولة ويسر المواصلات عبر شبكات النقل المختلفة بالبلاد . كما أنه أن كانت جيمورفولوجية المناطق الجبلية تصعب من عملية الاتصال بين سكانها وسكان المناطق السهلية، فإن التقدم في مجال إنشاءات مرافق المواصلات البرية عبر تلك المناطق إنما يساعد على تجاوز تلك السلبية . وهذا ما حدث في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة ، من خلال إنشاء الخطوط البرية المسفلتة عبر جبال السر وات رغم التكلفة المرتفعة المرتبطة بذلك (انظر فصل المواصلات) .

ثانياً : المقومات البشرية

إذا كانت للعناصر الطبيعية دورها في تحديد مدى قوة الدولة أو ضعفها أو مدى تماسكها فللعناصر البشرية أدوار لا تقل أهمية . فالسكان وما يمارسونه من أنشطة اقتصادية ومدى الإنتاج الاقتصادي الناتج عن ذلك ، كلها أمور تؤثر تأثيراً كبيراً على مدى قوة وتماسك الدولة . وفيما يلي مناقشة كل عنصر بشري على حده تطبيقاً على وضع المملكة .

---

(1) هذه المساحات منعدمة السكان تقريباً على أن قدرة الطرق البرية على اختراقها أمر قائم .

1 – السكان :

يمثل السكان العنصر البشري المحوري في الجغرافيا السياسية ومشكلاتها المختلفة بشكل عام . فالسكان يمثلون عاملا حيوياً داخل أية وحدة سياسية. فإمكانيات الدولة ترتبط بخصائص سكانها ، حجماً وتوزيعاً وتركيباً . كما يرتبط بذلك كيان الدولة بين الدول وقدرتها على سد احتياجات سكانها (أبوعيانة ، 1983 ، ص 65) . هذا وسوف نركز هنا على أهم أبعاد العنصر السكاني كمقوم للدولة . يأتي حجم السكان كأول عناصر الوضع السكاني للوحدة السياسية . فالدول تتباين من دولة عملاقة إلى دول كبيرة فدول متوسطة إلى دول صغيرة الحجم . وتحت فئة الدول الصغيرة ، التي يتراوح عدد سكانها ما بين 5 إلى 25 مليون نسمة (المصدر السابق ، ص 71) ، تندرج المملكة العربية السعودية . والواقع أن حجم السكان يعد عاملا مهماً من ناحيتين . فمن ناحية هنالك علاقة ما بين حجم السكان وحجم موارد الدولة الزراعية . ومن ناحية أخرى يتصل هذا الحجم بقدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها بشكل عام . فازدياد الحجم السكاني قد لا يواكبه وجود موارد تمكن الدولة من تحقيق قدر جيد من الاكتفاء الذاتي في إنتاج احتياجاتها الغذائية ، كما هو الحال مع اليابان وهولندا مثلاً. كما أن زيادة أعداد السكان وعدم قدرة الدولة على توفير احتياجاتهم المختلفة ، وفي مقدمتها الاحتياجات الغذائية ، قد يؤدي إلى زيادة الهجرة الخارجية منها . وهذا هو الحال مع عديد من الدول النامية كالهند والباكستان. والمملكة بهذا المقياس محظوظة بحجمها السكاني . ومع أن سكان المملكة قد ازدادوا في العقود الأخيرة إلا أن متوسط معدل النمو السنوي لسكان المملكة قد انخفض في التسعينات الميلادية من القرن العشرين (انظر إلى فصل السكان) . ومن جانب آخر فالحجم السكاني المحدود للمملكة (حوالي 20 مليون) ، كان من العوامل التي أدت إلى وصول المملكة إلى قدر من الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الغذائية . هذا وتتمثل أهم العوامل الأخرى في ذلك في ارتفاع موارد البلاد واللجوء إلى السياسات التنموية . وفصول الزراعة والتجارة الخارجية توضح ذلك . كما أن انتعاش الحالة الاقتصادية ،

بوجود موارد النفط والعمل على زيادة وتنويع صادرات البلاد ، يساعد الدولة على مواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان بقدر عالٍ من الكفاءة (انظر فصلي الخصائص الجغرافية الاقتصادية والتنمية) .

على أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن الدولة الكبيرة المساحة والقليلة الحجم السكاني تواجه بعض المشكلات . وتتمثل هذه المشكلات في مدى القدرة على استغلال الموارد وتنمية القوى العاملة والدفاع عن أراضي الدولة (المصدر السابق ، ص 80) . وعموماً فهناك عدة أمور تساعد على تقليل حجم هذه المشاكل . فهناك التقدم التقني وزيادة قدرة الإنسان على استغلال موارد بيئته . وهناك ، من ناحية أخرى ، العمل على تحسين كفاءة التحركات العسكرية عبر مساحة الدولة ، وهذا يعتمد على رفع درجة الميكنة في شتى القطاعات العسكرية والاقتصادية . والخطط التنموية للمملكة، خاصة تلك الأخيرة بدءاً من الخامسة ،تتبنى تلك الاتجاهات (انظر فصل التنمية) .

للتجانس السكاني في المملكة دورٌ كبيرٌ في تماسكها كدولة . وهذا التجانس يعتمد في المملكة على وحدة الدين ووحدة اللغة . واللغة تمثل في حد ذاتها واحداً من العوامل المهمة في توحيد الجماعات البشرية . فهناك مثلاً فرق بين أية دولة عربية يتحدث سكانها لغة واحدة ودولة كالهند يوجد بها مائتا لغة عدا اللهجات(المصدر السابق، ص 93). وبالتالي فالمملكة لا تعاني من أية مشاكل لغوية قد تكون سبباً في حدوث مشاكل داخلية بين فئات السكان ، كما حصل في بلجيكا في القرن التاسع عشر وما بعده (المصدر السابق ، ص 95 – 96) . وأما وجود دين واحد يدين به أفراد الشعب في المملكة فهو أمر يبعدها عن الانقسامات الدينية والتي تعد بدورها من المشاكل السياسية. وما تشهده دولة كالهند من نزاعات بين طوائفها الدينية خير مثال على ذلك . فضلاً عن ذلك فالدين الإسلامي يحجب عن المملكة المشاكل العرقية التي

تعاني منها عدد من الدول . ومن الأمثلة على ذلك مشاكل التفرقة العنصرية التي سادت دولة جنوب أفريقيا لفترات تاريخية ولا تزال تعاني من ذيولها . فالدين الإسلامي ينفي الأفضلية بناء على التميز العرقي ويبقى معيار التقوى كمعيار وحيد للتميز البشري.

2 – الموارد والأنشطة الاقتصادية :

إذا كانت قدرة وإمكانية الدول تتبلور من خلال حجم وتوزيع وتركيب السكان ، إلى جانب عوامل أخرى ، كما سبق الذكر فإن هؤلاء السكان لابد لهم من موارد لأعاشتهم وسد احتياجاتهم الأساسية والكمالية . ومن ثم تلعب الموارد الاقتصادية دوراً أساسياً في حياة الوحدة السياسية وسكانها . كما تمثل هذه الموارد عنصراً رئيساً من عناصر قوة الدولة . ومبدئياً فإن توفر موارد الغذاء محلياً يمثل عنصراً مهماً من عناصر السيادة القومية للدولة . فقد تمثل الواردات الغذائية عنصر ضغط سياسي من الدولة المصدرة على الدولة المستوردة . كما أن عملية استيراد الغذاء في وقت الحروب في غاية الصعوبة . وعموماً فليس هناك بطبيعة الحال، دولة في العالم تتمتع باكتفاء ذاتي كامل في المواد الغذائية. على أن الدول تتفاوت في قدر الاكتفاء الذاتي الممكن تحقيقه . وإذا نظرنا إلى المملكة في هذا الصدد فسنجد أن جهود تطوير قطاع الزراعة وموارد المياه أثمرت ثماراً جيدة كما سبق الذكر .

تمثل الموارد المعدنية على أنواعها ، فلزية ولا فلزية ، متطلبات أساسية للصناعة الحديث، فضلاً عن اعتبارها من عوامل القوة السياسية للدولة . والمملكة في هذا الصدد تحظى بمكانة متميزة في إنتاج النفط واحتياطية مما ساعدها على تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية بمعدلات نمو مرتفعة . كما أن هذه المكانة مكنت المملكة من البروز على الساحة التجارية العالمية كشريك تجاري رئيس لعديد من دول العالم . وينطبق ذلك بخاصة على الدول الصناعية المتقدمة المحتاجة إلى البترول كطاقة محركة لأنشطتها

الصناعية والاقتصادية عامة . هذا بالإضافة إلى وجود الغاز الطبيعي والذي تحتل المملكة المرتبة الرابعة في احتياطية ، الثابت وجوده ، بين الدول العشر الأوائل في هذا الصدد . ومن ناحية أخرى فأن حجم موارد الثروة المعدنية عدا النفط لا تصل أهميتها إلى حجم أهمية النفط في المملكة . على أن ما يتوفر من معلومات عن إحجام إنتاج واحتياطي الموارد المعدنية يعطي مؤشرات جيدة . فتلك المعلومات تفيد ضمناً ، بأن ما قد يكون في أراضي المملكة من تلك الموارد هو أكبر من الحجم المعروف حالياً (أنظر إلى فصل النفط والثروة المعدنية) .

كما تمثل قلة موارد الطاقة لدى عديد من الدول مشكلة اقتصادية ذات أبعاد سياسية. فالدولة التي لا تنتج مصادر الوقود الرئيسية كالفحم والبترول والغاز الطبيعي ليس أمامها إلا خياران . فأما تتجه الدول المعنية إلى توليد طاقة بديلة ذات تكاليف مرتفعة أو تعمد إلى استيراد احتياجاها من الطاقة من الخارج . والمملكة في هذا الصدد متميزة بلا شك بوفرة نفطها ، إنتاجاً واحتياجاً ، فضلاً عن موردها من الغاز الطبيعي . أكثر من ذلك فظروف المناخ تتيح للمملكة أن تكون من الدول الرائدة في توليد الطاقة الشمسية ، التي تعد أحد البدائل المتوقعة مستقبلاً للنفط كمصدر طاقة ناضب وغير متجدد . وهناك حالياً جهود تبذل في المملكة لتطوير هذه الطاقة . وإذا ما تحدثنا عن الموارد المعدنية الأخرى فسنجد أن المملكة لا تحظى بمكانة عالمية في إنتاج المعادن الهامة كالحديد والرصاص والنحاس .. كما هو الحال مع النفط . على أنه ينبغي ملاحظة أن مؤشرات الاكتشافات وأعمال البحث والتنقيب المعدني الحالية في المملكة تعد مؤشرات إيجابية لمستقبل هذه المعادن في المملكة كما سبقت الإشارة .

تمثل الصناعة التحويلية عنصراً اقتصاديا مهماً من عناصر قوة الدولة ، كما هو الحال مع الدول المتقدمة . فضلاً عن ذلك فأن تجارب عدد من الدول النامية أظهرت قدرة القطاع الصناعي على أحداث نمو اقتصادي عام أكثر من القطاعات الاقتصادية

الأخرى. إضافة إلى ذلك فإن الصناعة التحويلية بازدهارها تعد معبرا إلى استخدام الوسائل التقنية الحديثة الممثلة لعنصر أساسي من عناصر التقدم الاقتصادي . وكل ذلك يصب في زيادة قوة وتماسك الدولة . وعموما فالمملكة لم تصل بعد إلى مرحلة الدول المتقدمة صناعيا فضلا عن تحقيق ما حققته بعض الدول النامية من نجاحات متميزة في هذا المجال . على أن ما حصل من تقدم في مجال القطاع الصناعي السعودي يعد مؤشرا إيجابيا . فالتجربة الصناعية السعودية أظهرت قدرة على النمو والتوافق مع مختلف ظروف المراحل التطورية المختلفة التي عايشتها المملكة إبان فترات خططها التنموية السابقة . وهذا يعطي مؤشرا جيدا على وجود مستقبل أفضل للصناعة السعودية . ولسوف يتعزز ذلك المستقبل بالمداومة على معالجة أية مشاكل مرحلية . هذا بالإضافة إلى تطوير المناخ الصناعي[1] العام بما يتوافق مع مستجدات كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي في البلاد ومستجدات الحياة الاقتصادية الإقليمية والدولية . وعموما فسوف يناقش فصل الصناعة التحويلية هذه الأمور بتفصيل أكبر.

وأخيرا فلا جدال أن شبكات النقل بأنواعها تعد أساسا من الأسس الرئيسة لقوة الدولة وتماسكها . فللمواصلات دورها في قيام وسرعة التفاعل الاقتصادي والاجتماعي ما بين مناطق الدولة . كما أن للمواصلات دورها في نقل الجيوش والعتاد ما بين أرجاء الدولة ومناطقها الحدودية في حالات الحروب . وعموما فالدول المتقدمة تتمتع بشبكات نقل متطورة وذات كفاءة جغرافية عالية ، فهي تربط منطقة قلب الدولة والعاصمة ببقية أنحاء البلاد كما تربط هذه الشبكات أقاليم الدولة بعضها ببعض . وإذا ما نظر إلى وضع المواصلات في المملكة فسنجد أنه بالرغم من اتساعها وشيوع المساحات الخالية من السكان فيها فقد تم إنشاء شبكات النقل على أنواعها لربط الأجزاء المعمورة في البلاد . على أن طبيعة التوزيع السكاني ، المتسم بشدة تركزه ، قد أوجبت تركز شبكات النقل على نقاط التركز السكاني في البلاد . هذا ويؤمل أن تصل

---

(1) أنظر تعريف مصطلح المناخ الصناعي في فصل الصناعة التحويلية .

شبكة المواصلات السعودية إلى مرحلة الشبكة التي تتصف بوجود درجة عالية من الارتباط بين نقاطها المختلفة (انظر فصل المواصلات) . وسيتحقق الوصول إلى هذه المرحلة في حالة اكتمال مشاريع الطرق المخطط لها حالياً ومستقبلاً . فتلك المشاريع ستؤدي إلى وصل المراكز السكنية الطرفية مع المراكز السكنية الواقعة في مواقع متوسطة بين المراكز الطرفية وتلك الرئيسة . ومن ناحية أخرى فإن تلك المشاريع ستؤدي أيضاً إلى زيادة ربط المراكز الرئيسية ببعضها .

مما سبق يتضح تمتع المملكة بوضع إيجابي اتصالاً بعدد من مقوماتها كدولة كما هو الحال مع المساحة والشكل والتجانس البشري .. . وعموماً فالحديث عن مقومات المملكة كدولة يقودنا إلى الحديث عن التطور التاريخي لها . وبالتالي سيتجه الحديث إلى المنطقة التي مثلت النواة الجغرافية والتي منها نمت الدولة السعودية وتوسعت إلى أن وصلت إلى حدودها الحالية .

التطور التاريخي لتكون الدولة السعودية

تمثل المملكة العربية السعودية بحدودها الشكل النهائي لجهود أسرة آل سعود في توحيد الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية . وهذه الجهود قد مرت بثلاث مراحل . مثلت المرحلة الأولى فترة التكوين والتأسيس وسميت من قبل الباحثين التاريخيين بفترة الدولة السعودية الأولى . وهذه المرحلة بدأت باتفاق الشيخ محمد بن عبدالوهاب مع الأمير محمد بن سعود بن محمد بن مقرن على نصرة الدين الإسلامي والجهاد في سبيله وإقامة شرائعه وذلك في عام 1733 . وتميزت هذه المرحلة بالامتداد الجغرافي الواسع للدولة السعودية . فقد ضمت الدولة السعودية آنذاك معظم أنحاء شبه الجزيرة العربية . فإلى جانب أراضي المملكة الحالية ضمت الدولة كلاً من اليمن ومعظم الخليج العربي . أما المرحلة الثانية فقد بدأت عندما استطاع الأمير فيصل بن تركي إعادة الحكم السعودي ، والذي انتهى في دولته الأولى نتيجة حملة محمد علي باشا والي

مصر على أراضي الدولة السعودية في عام 1807 . وقـــد اســـتمرت مرحلـــة الدولـــة السعودية الثانية إلى عام 1891 تقريباً. فقد غادر الأمام عبد الرحمن آل سعود الريـــاض آنذاك إلى الكويت أثر صراعات طويلة بين آل سعود وابن الرشيد . وقد جـــاء فتـــح الرياض مرة أخرى على يد الملك عبد العزيز آل سعود في عام 1902 ليكون نقطة البداية لقيام الدولة السعودية الثالثة والتي عرفت منذ عام 1932 باسم المملكة العربية الســعودية (درويش ، ص 19 – 73)

إن الدراسة التاريخية بقدر من التفصيل للدولة السعودية الثالثة ، علـى وجه التحديد، أمر ضروري تماماً في دراسة الجغرافية السياســـية للمملكـــة كوحـــدة سياسية. فالمملكة بإطارها الجغرافي الحالي هي نتاج مباشر للأحداث التاريخية التي حفلـت بها بدايات الدولة السعودية الثالثة حتى إطلاق مسمى المملكة العربية السعودية عليــها . وعموماً فإن أهمية الانتشار الجغرافي للدولة ، بدءاً من منطقة نواها وباتجـــاه الأطـــراف المختلفة في شبه الجزيرة العربية ، يمثل الأمر أكثر أهمية في هذا السياق . وتمثل معرفـــة منطقة النواة نقطة البدء في ذلك . فبعض الدول ، ومنها المملكة ، لا تنشئ وتبرز كليـة في مناطق جغرافية محددة ، وإنما تكون منطقة معينة بها هي مهد للدولة . وتسمى هـــذه المنطقة بنواة الدولة ، فمنها تبدأ الدولة الوليدة بالتوسع في المنـــاطق المجـــاورة للنـــواة (رياض، ص 130) .

وعموماً تتميز منطقة النواة ، عن غيرها من أجزاء الدولة ، بصفـــات خاصة تتصل بعوامل اقتصادية وسياسية تجعلها صالحة لأداء دور النواة في نمو الدولـــة . ولقد مثلت منطقة الرياض ، والتي تضم في جنباتها مدينة الرياض وما حولها من تجمعـات سكانية نواة الدولة السعودية . ولم تلعب منطقة الرياض هذا الدور من فراغ . فـــهناك عدد من الاعتبارات الطبيعية والسكانية أدت إلى صلاحية المنطقة للقيام بهذا الـــدور .

وتنطبق هذه الاعتبارات على المنطقة بعامة وعلى مدينة الرياض بخاصة كما يتضح من الأبعاد الموقعية للمنطقة والمدينة :

أولاً : خصائص موقع منطقة الرياض :

1- تقع منطقة الرياض في موقع متوسط ما بين التجمعات السكانية في أرجاء شبه الجزيرة العربية . فمن ناحية تقع المنطقة ما بين تجمعات واحات الإحساء، وما جاورها من تجمعات باتجاه ساحل الخليج ، شرقاً وبين المراكز السكنية المتمثلة في مدن وقرى إقليم الحجاز غرباً . ومن ناحية أخرى تجاور منطقة الرياض منطقة القصيم بقراها ومدها شمالاً وتجمعات السكان بوادي الدواسر جنوباً ثم منطقة عسير بجنوب غرب شبه الجزيرة العربية .

2- أدى وقوع منطقة الرياض في منطقة وسطى من شبه الجزيرة العربية إلى تمتع الدولة السعودية بعنصر الحماية اللازمة لها في بدايات نموها وتكونها . وقد تمثل هذا العنصر في إحاطة الصحاري لمنطقة الرياض . فوجود الربع الخالي في جنوبها حماها من الدويلات الساحلية التي كانت توجد في جنوب شبه الجزيرة العربية . أما صحراء الدهناء فقد وقفت كحاجز بين الدولة السعودية وبين محاولات السيطرة العثمانية عليها انطلاقاً من شرق شبه الجزيرة . أما ناحية الساحل الغربي لشبه الجزيرة فقد وقفت سلسلة جبال السروات كعنصر حماية للدولة الوليدة من دويلات الساحل الغربي بدورها والتي كانت بدورها واقعة تحت مظلة النفوذ العثماني (بندقجي ، 1412 ، ص 19—20) .

3 –تمتعت منطقة الرياض بظروف اقتصادية جيدة نسبياً آنذاك . فقد وفر الإنتاج الزراعي في الواحات الزراعية هنا قدراً معقولاً من الغذاء للسكان ، خاصة مع وجود وادي حنيفة كمورد مائي يسد احتياجات الزراعة . وعموماً فبالنظر إلى محدودية الاحتياجات السكانية آنذاك فقد أدى ذلك النشاط الزراعي إلى توفير حد أدنى من الاكتفاء من الاحتياجات الزراعية . (Abu-dawood and karan, p 24) .

ثانياً : خصائص موقع مدينة الرياض :

1 – تقع مدينة الرياض فلكياً في قلب أراضي شبه الجزيرة العربية عند التقـــاء خطـــى عرض 38َ 24ْ شمالاً وطول 43َ 48ْ شرقاً .

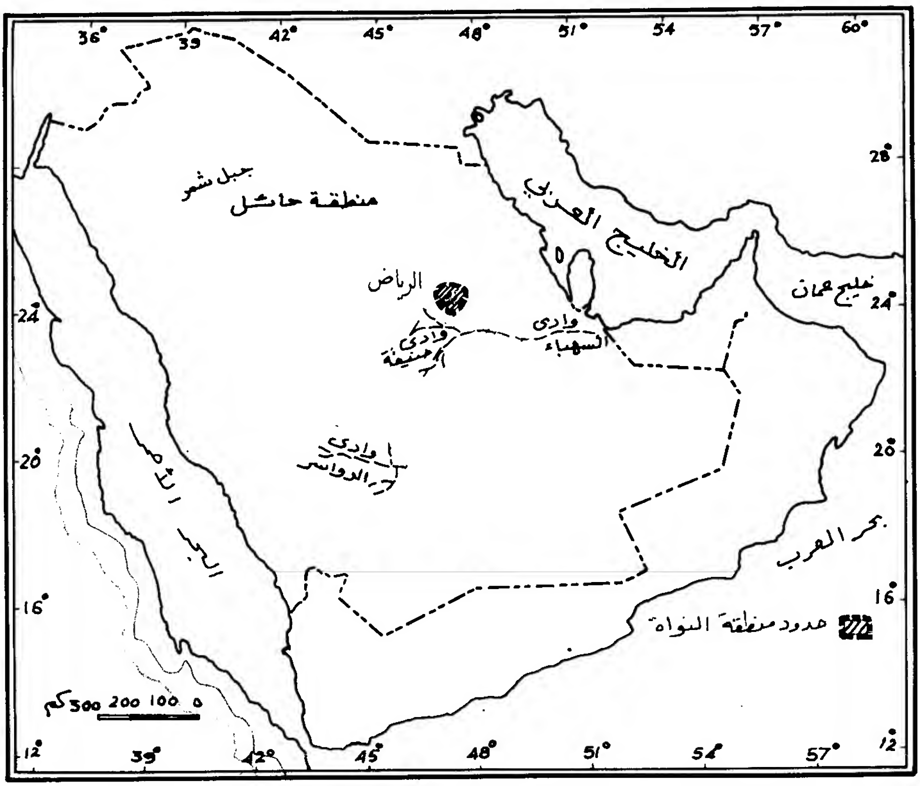
2 – تقع مدينة الرياض في وسط إقليم نجد ما بين منطقتي وادي الدواسر وحائل.فـوادي الدواسر يمتد جنوب المدينة إلى أن يصل إلى الأطراف الجنوبية للإقليـــم . أمـــا في الشمال فيوجد جبل شمر بعد حوالي 650 كم من مدينة الرياض .

3 – تمثل مدينة الرياض ، سكانياً ، نقطة اتصال والتقاء رئيسة تجمع ما بـــين مجمـــوع السكان الحضر المستقرين في وادي حنيفة (انظر خريطة 1–1)

4– كانت مدينة الرياض تمثل محطة رئيسية لطرق القوافل في عموم النطاق الأوسط مـــن شبه الجزيرة العربية . وبالتالي فقد أصبحت المدينة بؤرة تنطلق منها القوافل نحـــــو الاتجاهات المختلفة للأراضي المجاورة . وقد ساعدت هذه المكانة التجارية للريـــاض على تحسن إمكانياتها الاقتصادية عامة . (pid, p 23-24).

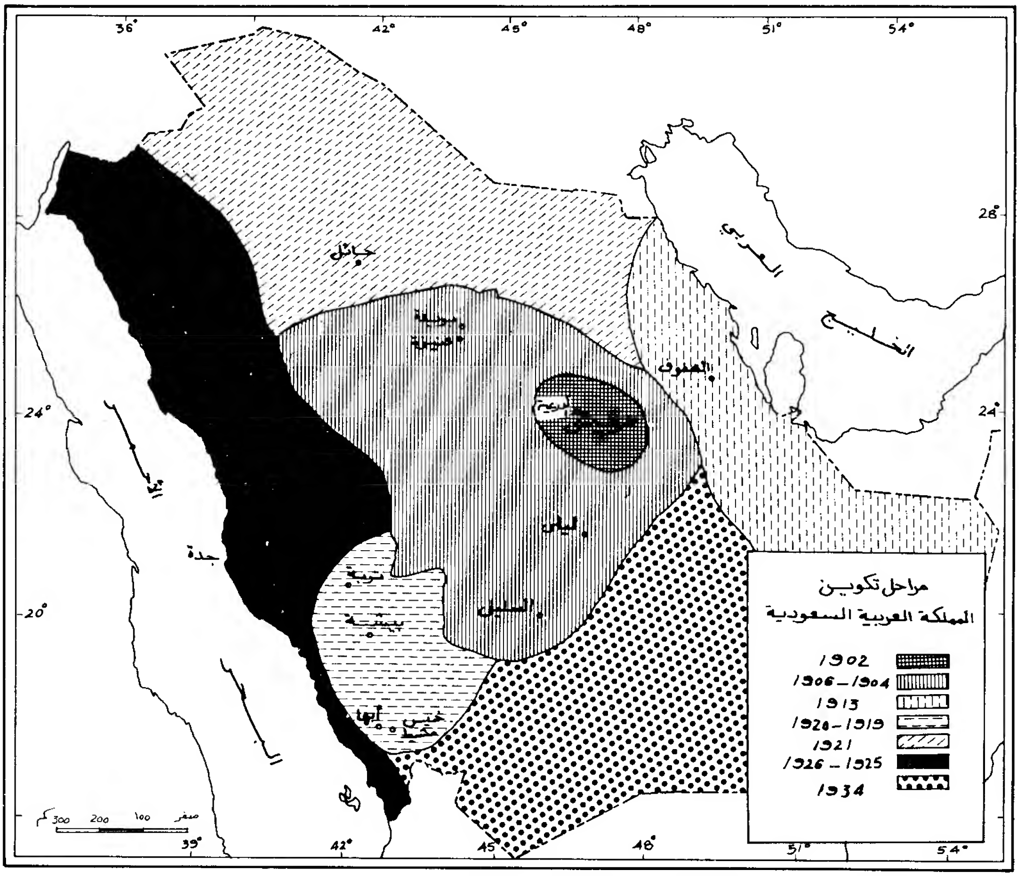
وعموماً انطلقت حركة توحيد البلاد السعودية من منطقــــة النـــواة السابق شرح أبعادها باتجاه مناطق المملكة الحالية . وتظهر لنا الخريطـــة رقـــم (2–1) الانتشار الجغرافي لسيادة الدولة السعودية عبر أراضي شـــبه الجزيـــرة العربيـــة إلى أن وصلت إلى حدودها الحالية . ويمكن تلخيص مراحل ذلك الانتشار في ســـبع مراحـــل رئيسة . فتم في المرحلة الأولى (1902) ، والتي تلت فتح الرياض ، التوسع فيما حـــول مدينة الرياض في جميع الاتجاهات شاملاً الخرج وشقراء والأفلاج . وقد توسعت دائـــرة الدولة بعد ذلك لتشمل منطقة القصيم شمالاً وجنوباً وجنوب شرق إقليم نجد في المرحلة الثانية (1904 – 1906) . وتم في المرحلة الثالثة (1913) ضم منطقـــة الأحســـاء . وفي المرحلة الرابعة (1919 – 1920) تم فتح منطقتي تربة وعســـير . ثم اتجـــهت الجيـــوش السعوديـــة في المرحـــلة الخـــامسة (1920) نحـــو منطقـــة حـــائل وكـــل شـــمال

خريطة (1-1) نواة الدولة السعودية



المصدر : معدل عن : ABU-DAWOOD & KARAN, P26.

خريطة (2–1) مراحل تكوين الدولة السعودية الثالثة



مصدر الخريطة: معدل عن بندقجي 1974، ص 20/21.

وشمال شرق المملكة . وقد جاء فتح الحجاز وسهل تهامة ليمثل المرحلة السادسة (1925 – 1926) . وأخيراً فقد مثل ضم بقية أجزاء المملكة في عام 1934 المرحلة السابعة والأخيرة من مراحل الانتشار الجغرافي للدولة السعودية . هذا مع العلم بأنه قد سبق المرحلة الأخيرة إعلان المملكة العربية السعودية كمسمى للدولة السعودية في 22 سبتمبر 1932 (بندقجي ، 1974 ، ص 20 –21) .

عبر مراحل التوحيد السابق ذكرها ، فقد تم أيضاً تحديد جزء كبير من حدود المملكة مع جيرانها . وقد تم ذلك من خلال عقد الاتفاقيات والمفاوضات وما إلى ذلك . وفي الصفحات القادمة سنتعرض للحدود السياسية للمملكة بشيء من التفصيل.

الحدود السياسية

تمثل الحدود السياسية ، أساساً ، الإطار العام للدولة الذي تمارس فيه سيادتها الفعلية . كما تمثل الحدود ، خاصة البرية ، الأماكن والنقاط التي تلتقي فيها الدول وتحتك حولها كتل الناس . وبشكل عام فللحدود السياسية عدة وظائف منها الدفاع عن أراضي الدولة، حماية الإنتاج الاقتصادي للدولة ، تنظيم التبادل التجاري بين الدولة والدول الأخرى إضافة إلى مراقبة وتنظيم انتقال الأفراد بين الدول .. الخ (رياض ، ص 195 ؛ بندقجي ، 1974 ، ص 81 – 82) . وإذا ما خصصنا القول بالحديث عن أوضاع الحدود السياسية للمملكة فسنجد ، أولاً ، أن هناك عدداً من السمات التي تتصف بها هذه الحدود كما يلي :

1 – بالرغم من أن الحدود بين المملكة وجاراتها تسير وفقاً لخطوط هندسية مستقيمة بشكل عام إلا أن هذه الحدود تتفق إلى حد كبير مع الظواهر الطبيعية . فالحدود السعودية العراقية تسير على الأطراف الشمالية لإقليم الهضاب الشمالية بالمملكة (هضاب الدبدبة ، الحجرة والحمادة) عند أطراف بادية الشام . كما أن معظم خط

الحدود الأردنية السعودية واقع أيضاً على أطراف بادية الشام وإمتداداها في صحـــراء النفود الكبير ووادي السرحان . إضافة إلى ذلك فالحدود الشرقية للمملكة مع دولـــة اليمن تقع تقريباً جنوب غرب أطراف رملة دهم التي تمثل امتداداً غربياً لصحراء الربـع الخالي . ومن ناحية أخرى يتوافق خط الحدود السعودي العماني عموماً مع عـــدد مـــن العروق الرملية عند الأطراف الجنوبية الشرقية من الربع الخالي . فيسير الخط المذكـــور جنوب عروق الشيبة ، أبو مريخه وابن سعيدان ، فضلاً عن مرورة عبر رملـــة العافـه وشمال رملة السحمة . هذا بالإضافة إلى معظم خط حدود قطر – السعودية إنما يســير أحياناً عبر المستنقعات المالحة جنوب خليج البحرين .. الخ (أنظر أبـوداود ، ص 339 – 340) .

2 – تتسم حدود المملكة بالطول الكبير ، إذ تصل إلى 6760 كم2 تقريباً . هذا وتمثـــل الحدود البرية النسبة الأكبر من جملة الحدود السعودية ، حيث يصل طول الحدود البريـة إلى 4430 كم2 أي بنسبة 65,5 % من جملة الحدود . بينما تصل جملة الحدود البحريـــة إلى 2330 كم2 (الشريف 1414 ، ص 28) . ويرجع انخفاض نسبة الحدود البحرية إلى محدودية أطول المسطحات المائية التي تطل عليها أراضي المملكة بحكم موقعها القـــاري السابق شرحه .

3 – تنقسم الحدود السعودية مع الدول المجاورة لها إلى ثلاث فئات :

أ – حدود متفق عليها عبر معاهدات دولية .

ب – حدود متفق على جزء منها بموجب معاهدات دولية .

جـ – حدود غير معينة

وعموماً تتفاوت أوضاع الحدود السعودية مع أي من جاراتها مـــن حيث الاتفاقيات المعقودة وامتدادات الخطوط وما إلى ذلك كما سيتضح من الفقـــرات القادمة .

أولاً : الحدود السعودية الشمالية :

تشترك المملكة في شمالها مع كل من الأردن والعراق والكويت في حدود مشتركة . ويلاحظ هنا أن حدود كل من دولتي العراق والكويت مع المملكة قد تم تحديد الجزء الأكبر منها مع المملكة عبر اتفاقية واحدة ذات سمات مشتركة وهي معاهدة المحمرة وبروتوكولات العقير التي عقدت في عام 1922 ويرجع ذلك الوضع إلى خضوع هاتين الدولتين ، أبان فترة بدء تحديد حدودهما مع المملكة للانتداب البريطاني . وبالتالي فقد تمت المعاهدات الحدودية في صيغها الأساسية بين المملكة وهاتين الدولتين عبر المقيم البريطاني في منطقة الخليج العربي ، آنذاك ، كممثل لمصالح هاتين الدولتين . وفيما يلي تفصيل أوضاع الحدود المذكورة بين المملكة وهذه الدول ، كلٍّ على حده .

1 – الحدود السعودية – الكويتية :

تبدأ الحدود السعودية الكويتية من ساحل الخليج العربي من عند نقطة تبدأ على بعد 30 كم تقريباً جنوب رأس القليعة ، ثم تتجه الحدود إلى الغرب حتى تصل إلى وادي الشق، ومن هذا الوادي تأخذ الحدود السعودية الكويتية الاتجاه الشمال الغربي لمسافة 50 كم على امتداد الوادي المذكور . وبعد ذلك تنحرف الحدود باتجاه الغرب مرة أخرى حتى تصل إلى نقطة الرقعي ، الواقعة على خط عرض 29° شمالاً ، وهذه النقطة تمثل نقطة التقاء ما بين حدود المملكة مع الكويت وحدودها مع العراق (أنظر الشكل 2–1–أ) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الحدود الحالية للمملكة مع الكويت تعتبر في جزئها الجنوبي نتيجة تعديل في الحدود بين الدولتين . وهذا التعديل تم في عام 1969 أي بعد سبعة وأربعين عاما من توقيع معاهدة المحمرة وبروتوكلات العقير كما سبق الذكر . ففي هذه المعاهدة تم الاتفاق أصلاً على وجود منطقة محايدة بين البلدين تتساوى فيها الحقوق الاقتصادية والإدارية بين الدولتين . فتم الاتفاق على أن يكون

هناك نظام أداري مشترك بين المملكة والكويت لتسيير أمور المنطقة . كما تم الاتفاق على اقتسام البلدان لدخل نفط حقلي الوفرة البري والخفجي البحري . هذا ولقد كانت هذه المنطقة تبدأ من جنوب رأس القليعة إلى شمال رأس مشعاب على الخليج ثم تمتد المنطقة باتجاه الغرب إلى وادي الشق بخط مستقيم يمتد لمسافة 70 كم . ومن تلك النقطة الأخيرة كانت الحدود تتجه نحو اتجاه الشمال الغربي على طول مسار الوادي إلى أن تلتقي بالحدود السعودية الكويتية الحالية في نقطة تقاطع عند خط عرض 29° شمالاً (انظر شكل 2-1-أ) .

ولقد تم ظهور هذه المنطقة في الوجود في الأصل نتيجة وجود خلافات بين المملكة والكويت . فقد طالبت حكومة المملكة بجزء من دخل الجمارك في الكويت نظراً لأن معظم البضائع المستوردة من قبل الكويت آنذاك كانت تباع أساساً في أسواق نجد. وعبر المفاوضات تم تحديد منطقة محايدة يتم تقسيم ثروتها الاقتصادية ، ممثلة في النفط، بين البلدين حلاً للأشكال المذكور (بندقجي ، 1412 ، ص 42) . وعموماً فقد تم الاتفاق بين المملكة والكويت على تقسيم المنطقة في عام 1969 ، كما سبق الذكر ، بينهما بخط مستقيم يوازي خط المنطقة المحايدة نفسها ، بحيث يصبح خط الحدود الجديد بين الدولتين واقعا إلى الشمال من خط حدود المنطقة المحايدة ويساويه في الطول . هذا وقد ترتب على ذلك التقسيم تغير شكل الحدود. على أن هذا التعديل الحدودي لم يغير ما سبق الاتفاق عليه بخصوص تقاسم الاستغلال الاقتصادي للمنطقة (الشريف ، 1414، ص 30 ؛ Abu – Dawood & Karan K, p44- 46)

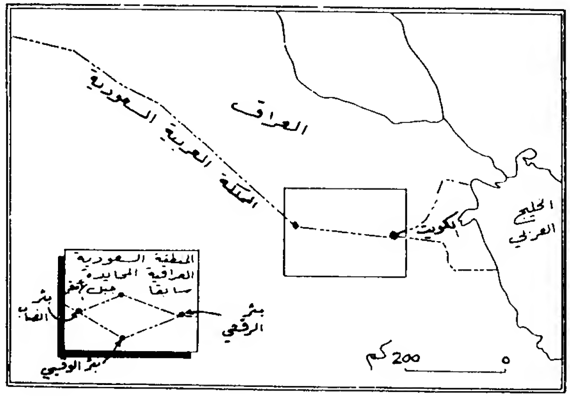
شكل (2- ١) الحدود السعودية الشمالية

١-١-أ : الحدود السعودية-الكويتية



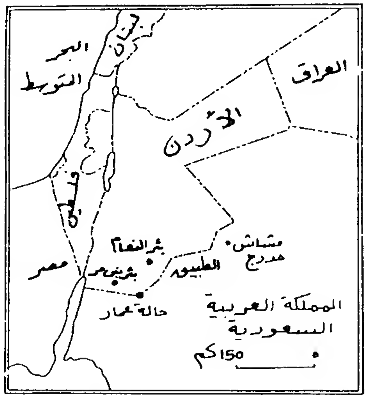
مصدر الخريطة :-
- معدلة عن :
ABU DAWOOD & KARAN, 1990. P45
— الشريف 1414هـ. ص :31

١-١-ب : الحدود السعودية - العراقية



مصدر الخريطة :-
معدلة عن :
ABU DAWOOD & KARAN, 1990. —
— الشريف 1414هـ ، ص : 32

١-١-جـ : الحدود السعودية - الأردنية



مصدر الخريطة :-
- بندقجي ، 1412هـ ، ص 29
- الشريف، 1414هـ. ص 35

2- الحدود السعودية - العراقية :

تبدأ الحدود السعودية العراقية من موقع الرقعي ، نقطة التقاء الحدود السعودية الكويتية مع الحدود السعودية العراقية . ومن الرقعي شرقا تتجه الحدود بين المملكة والعراق إلى أن تنتهي عند جبل عنازة عند نقطة تقاطع خطي طول 18 39 وخط عرض 12 32 شمالا وحيث تلتقي الحدود السعودية العراقية مع الحدود السعودية الأردنية (الشريف ، 1414 ، ص 33) . وعموما فكما سبق الذكر كان التحديد الأساسي لحدود المملكة مع دولة العراق قد تم وفقا لاتفاقية المحمرة وبروتوكولات العقد. (أنظر إلى شكل 2-1-ب) .



هذا وقد نصت المعاهدة والبروتوكلات المحددة للحدود السعودية العراقية على قيام منطقة محايدة بين الدولتين ، تتمثل في المنطقة المحصورة ما بين مواقع الرقعي في الشرق وجبل الأمغر في الشمال وبئري أنصاب في الغرب والوقبي في الجنوب[1] . وكما تم مع المنطقة المحايدة السعودية الكويتية فقد تم الاتفاق أيضا على أن تكون الحقوق الاقتصادية في المنطقة المحايدة بين المملكة والعراق مشتركة . هذا وقد تم

(1) لقد حددت هذه الاتفاقية وضع الحدود السياسية بين الدولتين ، تفصيليا، كما يلي : " يبدأ خط الحدود بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة العراق من عند نقطة الرقعي ويتجه غربا إلى بئر الوقبي . ومن هناك يتجه خط الحدود إلى الشمال الغربي حتى يصل إلى بئر أنصاب . ومن ناحية أخرى يتجه خط آخر من الرقعي إلى جبل الأمغر. وهذا الخط الأخير يأخذ اتجاه جنوبي غربي إلى بئر أنصاب أيضا . وبالتالي تظهر وفقا للمعاهدة ، المنطقة المحايدة السعودية العراقية على شكل المعين الهندسي . ومن بئر أنصاب يتجه خط الحدود شمالا بغرب لمسافة 150 كم وحتى يصل إلى بئر الجميمة حيث يتجاوزها شمالا سائرا لمسافة 90 كم حتى يصل إلى بئر العثيمين . ومن بئر العثيمين يتجه خط الحدود غربا قاطعا مسافة 60 كم إلى أن يصل لبئر الليفية ويتجاوزه شمالا ، لمسافة 40 كم ، إلى بئر المنيعة . وأخيرا يتجه خط الحدود بين الدولتين شمالا بغرب ، قاطعا 390 كم ، حتى يصل إلى نقطة جبل عنازة (Abu -Dawood & Karan, p42-44).

- أنظر إلى الشكل 2 -1 - ب حيث تتضح أبعاد المنطقة المحايدة السعودية العراقية سابقا .

توقيع ما سمي باتفاقية جدة في عام 1975 والتي نصت على اقتسام المنطقة المحايدة المذكورة (أبو داود ، 1993 ، ص 356).

هذا وينبغي الإشارة إلى أنه ما بين معاهدة المحمرة واتفاق جدة حصلت عدة مفاوضات بين المملكة والعراق لحل قضايا الغزو وتجوال العشائر البدوية وذلك بحكم أن منطقة الحدود ما بينهما تمثل منطقة بادية في الدرجة الأولى . فقد عقد مؤتمر في الكويت عام 1923 ، ثم تم عقد مؤتمر آخر في بلدة بحرة ، بالقرب من مدينة جدة ، في عام 1925 . وقد كانت اتفاقية مكة التي عقدت في عام 1931 هي الاتفاقية التي أنهت جميع الخلافات الحدودية ما بين الدولتين (الشريف، 1414 ، ص 33) . وأخيرا ففي عام 1981 تم توقيع معاهدة حدودية بين المملكة ودولة العراق . وصاحب التوقيع عقد بروتوكولين ، أولهما لتنظيم سلطات الحدود بين البلدين ، وثانيهما لتنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في المنطقة الحدودية السعودية – العراقية (الساعاتي ، ص 130) .

3 – الحدود السعودية – الأردنية :

تبدأ الحدود السعودية الأردنية من جبل عنازة ، نقطة التقاء الحدود السعودية العراقية والسعودية الأردنية كما سبق الذكر . ومن جبل عنازة يتجه خط الحدود نحو الجنوب الغربي إلى أن يصل إلى نقطة يتقاطع فيها خطي طول 37 شرقا وعرض 30 31 شمالا . ومن نقطة التقاطع هذه ينحرف خط الحدود نحو الجنوب الشرقي حتى يصل إلى نقطة تقاطع أخرى ما بين خط طول 38 ش وخط عرض 30 30 شمالا . ومن نقطة التقاطع الأخيرة هذه يبدأ خط الحدود في التعرج مارا بشمال مشاش حدرج وجنوب بئر النعام ثم شمال منطقة الطبيق . ومن هذه المنطقة الأخيرة يتجه خط الحدود نحو الجنوب فالغرب إلى أن يصل إلي حالة عمار ، ومن هناك يتجه الخط نحو

الشمال الغربي إلى أن يصل إلى شمال حقل ، بحوالي 15 كم ، على ساحل خليج العقبة[1] (أنظر شكل 2–1–جـ).

ولقد تم تحديد الحدود السعودية ، المشار إليها تفصيلا أعلاه ، بموجب اتفاقية عمان التي عقدت في عام 1965 . على أنه سبقت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات سابقة، بدءا من اتفاقية حدة ، نسبه إلى بلدة حدة الواقعة ما بين مكة المكرمة وجدة ، في عام 1921. وهذه الاتفاقية لم تشر إلى حدود المملكة مع الأردن في الجزء الواقع شمال إقليم الحجاز السعودي . وبالتالي فقد بقيت الحدود في هذه المنطقة حدودا متعارفا عليها تمتد على شكل خط شبه مستقيم ممتدا ما بين ثنية طبيق وقلعة المدورة . ومن قلعة المدورة يمتد الخط نحو غرب الشمال الغربي إلى أن يصل إلى جنوب ميناء العقبة الأردني. وبالتالي فقد أعقب اتفاقية حدة توقيع معاهدة حسن جوار وبروتوكالات تحكيم بين البلدين في عام 1933. وأنتهت الجهود المبذولة لحل قضايا الحدود بين البلدين بتوقيع

---

(1) يتمثل التفصيل الدقيق للحدود السعودية الأردنية وفقا لاتفاقية عمان (1965) كما يلي :
" وبموجب اتفاقية عمان لسنة 1965 تبدأ الحدود بين الأردن والسعودية من جبل عنازة المذكور إلى نقطة تقاطع خطي طول وعرض 39 ش ، 32 ش . ومنها تسير الحدود بخط مستقيم باتجاه جنوب الجنوب الغربي حتى نقطة تقاطع خطي طول وعرض 37 ش 30 31 ش . ويتجه منها باتجاه الجنوب الشرقي حتى نقطة تقاطع خط طول 38 ش مع خط عرض 30 30 شمالا . ومنها بخط مستقيم إلى نقطة تقاطع خط طول 40 37 ش مع خط عرض 20 30 ش شمال مشاش حدرج وبذلك فإنه يترك منطقة البسيطة كلها للسعودية ويسير منها بخط مستقيم آخر باتجاه الجنوب الغربي إلى نقطة تقاطع خط طول 30 37 ش بخط عرض 30 شمالا تاركا موضع بئر النعام للأردن . ومن هذه النقطة يستمر خط الحدود باتجاه غرب الجنوب الغربي إلى نقطة تقاطع خط طول 45 36 ش بخط عرض 52 29 تاركا موقع بئر بني مرة وموقع العناب للأردن . ومن هناك يتجه نحو الجنوب الغربي بخط مستقيم أيضا إلى نقطة تقاطع خط طول 30 36 ش بخط عرض 30 36 ش تاركا منطقة الطبيق كلها للسعودية. ثم يتجه خط الحدود إلى نقطة تقاطع خط طول 4 36 وخط عرض 11 29 وهي شمال حالة عمار بنحو 1 كم ، والتي نقل إليها مخفر الحدود السعودي الآن ، وتقابلها في الجانب الأردني المدورة ، وتمتد الحدود من هذه المنطقة بخط مستقيم حتى نقطة تبعد 300 م عن مخفر المدورة في الجهة الشمالية الشرقية . ومن هناك تستمر إلى ساحل خليج العقبة إلى شمال حقل بنحو 15 كم . " (الشريف 1414 ، ص 34 – 35) .

اتفاقية عمان المذكور أعلاه . (الشريف ، 1414 ، ص 34 ؛ Abu-Dawood & Karan, p39) .

ثانيا : الحدود السعودية الشرقية والجنوبية الشرقية :

تشترك المملكة في قسمها الشرقي والجنوب الشرقي في حدود برية وبحرية مع دول قطر ، البحرين ، والإمارات العربية وعمان . وفيما يلي تفصيل للحدود بين المملكة وكل من هذه الدول على حده .

1- الحدود السعودية - القطرية :

تم في عام 1965 عقد اتفاقية بين كل من المملكة العربية السعودية وقطر ، تم بموجبها تحديد الحدود بين البلدين في شقيها البري والبحري . ووفقا لهذه الاتفاقية تأخذ الحدود البرية بين البلدين شكل شبه نصف دائري يبدأ من رأس دوحة سلوى وينتهي في نقطة مقابلة تقع على ساحل خور العديد . وبين النقطتين المذكورتين يمر خط الحدود بقرن أبو وائل ووجوب السلامة والطرف الجنوبي لسبخة سوداء نثيل[1] . أما فيما يتصل بالحدود البحرية بين الدولتين فقد تم تقسيم خليج دوحة سلوى بين البلدين بخط حدود

---

(1) يتمثل التفصيل الدقيق للحدود البرية السعودية القطرية فيما يلي :
وفقا للبند الأول من اتفاقية 1965 فقد تم تقسيم دوحة سلوى ما بين المملكة وقطر مناصفة بحد يقع في منتصف المسافة بين ساحلي الدوحة . ويبتدأ هذا الخط من نقطة يتقاطع فيها خطي طول 49 50 شرقا مع عرض 44 24 شمالا . ثم يبدأ خط الحدود في مساره بالاتجاه نحو الجنوب الشرقي حيث يمر بقرن أبو وائل وبعد ذلك يصل إلى نقطة تقاطع خطي طول 55 50 شرقا وعرض 34 24 شمالا. وتقع هذه النقطة الأخيرة عند الحافة الجنوبية الغربية لمنطقة وجوب السلامة . ومن نقطة التقاطع المذكورة يتجه الخط نحو الاتجاه الشرقي عند نقطة تقاطع خطي طول 50 51 شرقا وعرض 28 شمالا عند الطرف الجنوبي لسبخه سوداء النثيل . ومن ذلك الطرف يتخذ خط الحدود السعودي - القطري البري زاوية ذات اتجاه شرقي إلى حدا قليل وحيث ينتهي عند ساحل الخليج عند خور العديد، وبالتحديد عند تقاطع خطي طول 16 ، 51 شرقا وعرض 36 24 شمالا (Abu-Dawood & Karan , p46 , 48).

يوجد في منتصف المسافة ما بين كل من الساحلين السعودي والقطري هـــذا الخليـــج (Abu-Dawood & Karan, p46 , 48) (أنظر الشكل 3 – 1 – أ).

2 – الحدود السعودية – البحرينية

تم الاتفاق في عام 1949 بين كل من المملكة العربية السعودية ودولـــة البحرين على تنظيم أمور استثمار قاع البحر في المساحة البحرية الفاصلة بين الدولتيـن . كما وقع البلدان اتفاقية للحدود بينهما في عام 1958 . وفقا لهذه الاتفاقية الأخـــيرة تم تعين 14 نقطة ، حددت بخطوط الطول والعرض ، في الخليج العربي في وســـط المســـافة المائية الواقعة بين الدولتين. وهذه النقاط يصل بينهما خط، وهمي، يمثل خط الحدود بـين المملكة والبحرين . هذا وقد اختار الشريف خمسا من هذه النقاط ليوضح تمثيلها علـــى الخريطة خط الحدود المذكور (1414 ، ص 43) (انظر شكل 3–1–ب) .

هذا كما حددت الاتفاقية المذكورة أعلاه منطقة ، واقعة بين خطـــي طول 23 50 شرقا وطول 40 50 شرقا وبين دائرتي عرض 27 شمالا و 33 26 شمـــالا داخل المملكة العربية السعودية ، تحصل دولة البحرين على جزء من الإيـــراد الصـــافي للنفط الموجود فيها . وتنص الاتفاقية على أن يتم استغلال النفــــط في هـــذه المنطقـــة بالطريقة التي تختارها حكومة المملكة ومع إبقاء حق السيادة والإدارة في هذه المنطقـــــة للمملكة . وبالفعل فقد اشتركت الدولتان في استثمار حقل أبوسعفة النفطي هنا في عـــام 1965 بهذه الطريقة (بندقجي 1412، ص 52–54) .

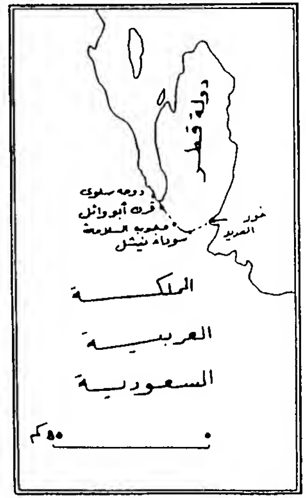
شكل رقم (3-1) الحدود السعودية الشرقية

(أ) الحدود السعودية-الاماراتية



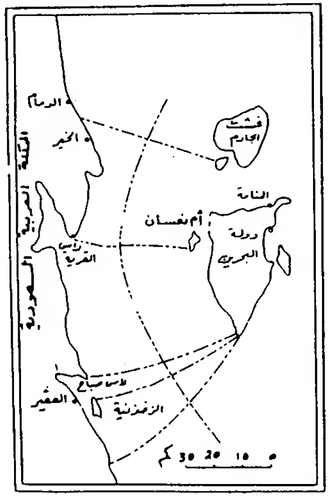
المصدر: ادارة المساحة العسكرية 1407 هـ.

(ب) الحدود السعودية - القطرية



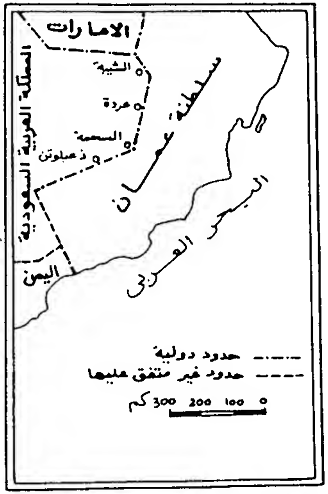
المصدر: معدل عن: ABU DAWOOD & KARAN-1990 P.47
- الشريف 1414هـ، ص 41.

(جـ) الحدود السعودية البحرينية



المصدر: بندقجي 1992 ص 53.

(د) الحدود السعودية العمانية



المصدر: أطلس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.

3- الحدود السعودية - الإماراتية :

لا تزال الحدود ما بين المملكة ودولة الإمارات غير محددة بشكل معلن حيث لم يظهر حتى الآن تفاصيل الاتفاق الحدودي ما بين الدولتين والذي تم ما بين الدولتين في عام 1974 . على أنه يمكن القول بأن الحدود تمتد تقريباً من الطرف الجنوبي لدوحة دويهن ، حيث يمتد خط الحدود نحو الجنوب فالجنوب الشرقي بشكل شبه خطي إلى أن يصل أم الزمول . هذا وتقع أم الزمول عند نقطة تقاطع خطي طول 11َ 55 شرقاً وعرض 42َ 22 شمالاً تقريباً [1] (انظر شكل 3 - 1 سابقاً) .

وبداية فقد كانت بريطانيا تسيطر على جزء كبير من ساحل الخليج العربي قبيل استقلال المناطق الموجودة في ذلك الجزء . وكانت بريطانيا ، بالتالي ، هي التي تتفاوض مع المملكة فيما يخص حدودها مع تلك الأرجاء . وإذا ما تحدثنا خصيصاً عن الحدود السعودية الإماراتية ، فسنجد أن بريطانيا كانت لها ، قبيل استقلال دولة الإمارات، ادعاءات معينة بشأن الحدود السعودية الإماراتية . فوفقاً لرأي بريطانيا كان خط الحدود المذكور يتجه نحو الجنوب الشرقي إلى أن يصل إلى سبخة مطي ثم يتجه شرقاً على طول الأطراف الشمالية لصحراء الربع الخالي . وفي المقابل رفضت المملكة هذا التحديد ، حيث قالت بأن خط الحدود الواقعي بين البلدين يجب أن يبدأ من عند نقطة تبعد 25 كم جنوب خور العديد على ساحل الخليج . ومن تلك النقطة يتجه الخط نحو الجنوب الشرقي خلال سبخة مطي واليو (Abu-Dawood & Karan , P 48) . وقد بنت المملكة هذا التحديد لخط الحدود على أساس أن كل الأراضي الموجودة غرب هذا الخط هي أراضي سعودية اعتماداً على الوقائع التاريخية . هذا ومما زاد من تعقد المشكلة بين الطرفين سعي بريطانيا إلى حماية الشركات البريطانية العاملة في مجال التنقيب عن النفط في منطقة الخليج . فقد كانت شركة نفط العراق البريطانية تطمع في السيطرة على الأراضي الخليجية المتوقع وجود نفط فيها . وعموماً فقد أدى كل ذلك إلى نشوء

(1) وذلك وفقاً لخريطة المساحة العسكرية (انظر مقدمة الكتاب) .

نزاع بين المملكة من جهة وبريطانيا من جهة أخرى على عدة مواقع منها واحة البريمي . وقد استندت بريطانيا في ادعائها بشأن هذه المواقع على اتفاقيــة الخــط الأزرق الــتي أبرمتها مع تركيا في 1914. بينما نجد أن الواقع التاريخي يوضح خضوع جميع القبــائل في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية حتى واحة البريمي لأمارة الأحساء السعودية بعـد أن تم طرد الأتراك من هناك (الشريف ، 1414 ، ص 39) .

وعموما فقد مرت هذه النقطة بعد مراحل تفاوضية بـــين الجــانبين السعودي والبريطاني في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية . على أنــه بعــد الحــرب المذكورة وفي عام 1955 أقدمت بريطانيا على احتلال واحة البريمي باسم سلطان مســقط وشيخ أبوظبي . وبعد ذلك جمعت بريطانيا كلا من سلطاني مسقط وأبوظبي في الواحــة ، حيث اتفق الاثنان على تقسيمها ما بينهما (المصدر السابق) . على أن تكــون دولــة الإمارات العربية المتحدة قد مثل خطوة إيجابية في سبيل حل هذه القضية . فـــاعتراف المملكة بالدولة الجديدة وتحسن العلاقات بين البلديــن قــد أدى اتفاقــهما في بدايــة الثمانينات الميلادية على إنهاء مشاكل الحدود . وبموجب هذا الاتفاق تنازلت المملكـــة عن مطالبها في واحة البريمي ، اضافة إلى سبخة مطى . ومن ناحيــة أخــرى حصلــت المملكة على ممر يصل إلى ساحل الخليج العربي عند خور العديد . هذا فضلا عن أبـــار النفط الواقعة في الجرف القاري المقابل لخور العديد (الساعاتي ، ص 98) .

4 – الحدود السعودية – العمانية :

لا تزال الحدود ما بين دولتي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمــان غير محددة. ويعزو بعض الدارسين (Abu-Dawood & karan) هذا الأمــر إلى وقــوع التخوم المشتركة بين البلدين ضمن صحراء الربع الخالي والتي تمثل واحدة مـــن أكــثر المساحات الصحراوية في العالم قساوة مناخيا وتضاريسا . فتقرير مواقع ونقاط الحــدود في مثل هذه المناطق أمر ليس بالسهل . ولذا نجد أن كلا الدولتين أكدتا رؤيتهما المحــددة

للحدود بين البلدين بناء على مصالح كل منهما . وعموما فقد اتخذت المملكة مراكـــز الاستيطان البدوي في المنطقة الواقعة بينهما وبين سلطنة عمان كأساس لتحديد الحــدود بينهما (P 47). ومن ثم فأن الحدود السعودية العمانية تبدأ ، من جهة النظر السعودية، تقريبا من نقطة تقاطع خطي عرض 42 22 شمالا وطول 11 55 شرقا شمال أم الزمـول . ويتجه الخط بعد ذلك نحو الجنوب حتى يتقاطع بدوره مع خط عـــرض 22 شمــالا في المنطقة الواقعة ما بين وادي بلدي وسباخ أم السميم . ومن عند نقطة التقاطع هذه يتجه خط الحدود باتجاه الجنوب الغربي إلى أن يصل إلى نقطة يتقاطع فيها خطـــا طـــول 55 شرقا وعرض 20 شمالا . وأخيرا يتجه خط الحدود بزاوية شبه قائمه نحو الجنوب الغـربي فالجنوب (انظر الشكل 3 -1) [1] .

ثالثا : الحدود السعودية الجنوبية :

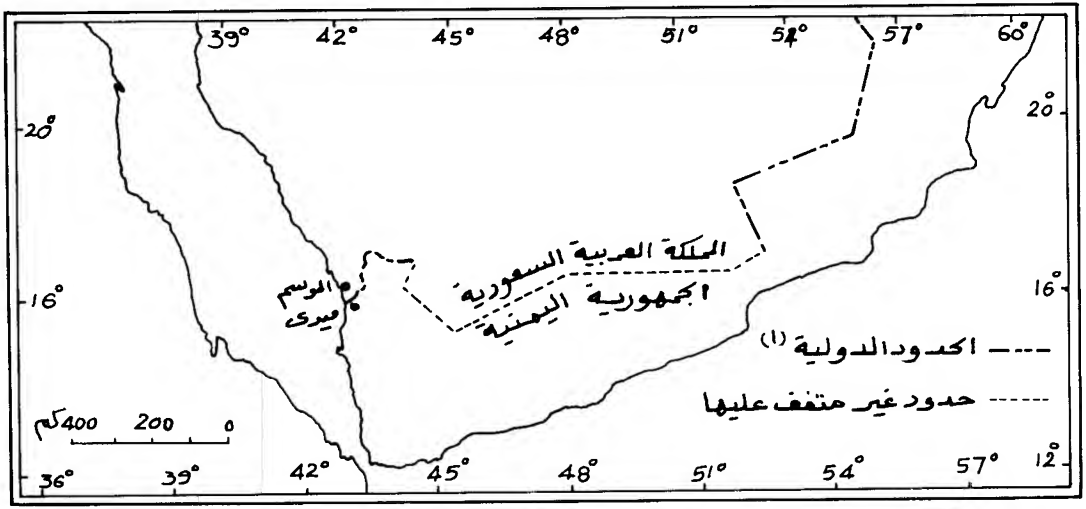
الحدود السعودية اليمنية

بشكل عام يبدأ خط الحدود ما بين المملكة ودولة اليمن مـــن نقطـــة تتوسط بلدتي الموسم السعودية وميدي اليمنية على ساحل البحر الأحمر . ومـــن تلـــك النقطة يتجه خط الحدود إلى الشرق إلى أن يصل إلى جوار مدينة حرض اليمنية على بعد 100 كم تقريبا ، حيث ينحرف الخط نحو الاتجاه الشمالي عند نقطة يتقاطع فيها خطـــي عرض 32 17 شمالا وطول 16 43 شرقا . بعد ذلك يعود الخط إلى الاتجاه نحو الشـــرق ثم نحو الجنوب الغربي حتى يصل إلى موقع هيجان عند النقطة التي يتقاطع فيـــها خـــط عرض 44 16 شمالا وطول 08 44 شرقا . وعموما فـــالحدود الشـــرقية والشـــمالية الشرقية لليمن مع المملكة لم يتم تحديدها رسميا حتى الآن (أنظر خريطة 3 – 1) .

مما سبق يتضح أن الحدود اليمنية السعودية محددة ومعينة في أجزاء منـــها دون الكل . ويرجع ذلك إلى مجريات الأمور أبان مراحل ووقائع التاريخ السياســـي لدولـــة اليمن والعلاقات السعودية اليمنية أبان تلك المراحل . ففـــي بدايـــة القرن العشرين

(1) وفقا لخريطة المساحة العسكرية (أنظر مقدمة الطبعة الأولى للكتاب) .

خريطة (3-1) الحدود السعودية - اليمنية



مصدر الخريطة :- (أ) الشريف 1414هـ.
(ب) المساحة العسكرية- 1407هـ.

(١) حسب اتفاقية الطائف الخاصة بالحدود الشمالية لليمن مع المملكة

كانت اليمن تابعة للدولة العثمانية . وبعد هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى وانسحابهم من المناطق التي كانوا يسيطرون عليها في العالم العربي بشكل عام فقد قامت عدة كيانات سياسية في تلك المناطق . ومن ضمن ذلك قيام دولة اليمن تحت زعامة الأمام يحيى حميد وذلك في القسم الشمالي من الأراضي اليمانية . وقد تم بالتالي تحديد الحدود الشمالية ، لمجموع دولة اليمن الحالية ، لليمن فقط مع المملكة ، وذلك بموجب معاهدة الطائف التي وقعت في عام 1934 . هذا ولم تعين الاتفاقية الحدود الشمالية الشرقية لليمن مع المملكة .

ومن ناحية أخرى كان الجزء الجنوبي من الأراضي اليمانية لا يزال خاضعا للنفوذ البريطاني . وقد كانت بريطانيا تدعي بأن حدود الشطر الجنوبي من اليمن مع المملكة يتمثل في الخط الأزرق السابق الإشارة إليه . وقد رفضت المملكة من جانبها هذا التحديد ، وذلك بناء على أنه قد تم أساسا بين كل من بريطانيا والدولة العثمانية اللتين كانتا تحتلان أراضي المشرق العربي ، وأن عملية تحديد الحدود هي أمر ينبغي تركه لسكان هذه المناطق . فضلا عن ذلك فقد ارتكزت المملكة على ولاء القبائل السعودية القاطنة في المناطق الحدودية مع اليمن الجنوبي في تأكيد حقوقها في الجزء الأكبر من الربع الخالي (Abu-Dawood & karan, p51). ومنذ ذلك الحين والى أن زال النفوذ البريطاني وقامت دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عام 1967 لم يتم الاتفاق رسميا بين المملكة وهذه الدولة على تعيين الحدود بينهما . وحتى بعد توحد شطري اليمن في دولة واحدة هي جمهورية اليمن لم يتم في الأمر شئ [1] .

(1) يجدر الذكر بأنه تم توقيع مذكرة تفاهم ، في 27 رمضان – 1415 ، بين كل من المملكة وجمهورية اليمن نصت في مادتها الثالثة على استمرار اللجنة التي توصلت للمذكرة في عملها فيما يتصل بتحديد الإجراءات اللازمة والخطوات المؤدية إلى ترسم ما تبقى من الحدود بين البلدين . كما نصت المادة الرابعة على تشكيل لجان مشتركة تتولى التفاوض بشأن تعيين الحدود البحرية بين الدولتين (الوسط ، ص 12) .

وأخيرا فإن الدولة ، كما سبق الذكر ، إنما تمارس سيادتها في الأراضي المحدودة بحدود سياسية تمثل الإطار الجغرافي للدولة . وهذه الممارسة مرتبطة إلى حد كبير بشكل النظام السياسي للدولة . ولابد بالتالي ، لنا من التحدث عن شكل النظام السياسي للمملكة . هذا بالإضافة إلى ضرورة طرق الحديث عن التنظيم الإداري الداخلي . فهذا التنظيم يؤثر في الأداء الاقتصادي العام للدولة وقوتها بالتالي . فالتنظيم الإداري لدوله يمثل عنصرا هاما من عناصر تنشيط الفعاليات الاقتصادية بها . فضلا عن ذلك فأن هناك علاقة بين التنظيم الإداري والتنمية الإقليمية وهذه الأخيرة تضفي على الدولة قوه وتماسكا في حالة نجاحها .

نظام الحكم والتنظيم الإداري

الواقع إن استقرار الدولة واستمرار تماسكها السياسي ، إنما يعتمد على شكل نظام الحكم فيها . وإذا نظرنا إلى المملكة العربية السعودية في هذا الصدد فسنجد ، طبقا لنظم الحكم السياسي للمملكة والصادر في 28 / 8 / 1412 هـ ، ما يلي:

1- المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة ، ويمثل النظام الملكي نظام الحكم بها .

2- إن سلطات الدولة السعودية هي : السلطة القضائية ، السلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية .

ويعد الملك مرجع هذه السلطات الثلاث (بندقجي ، 1414 ، ص 265 – 266).

وبالنظر إلى نوعية النظام السياسي للمملكة فأنه يدخل تحت إطار النظام الموحد، الذي تقرر الحكومة المركزية فيه درجة الحكم المحلي لأقاليم الدولة وأقسامها

الإدارية . والواقع إن هذا النظام ، الذي يطبق في كثير من دول العالم ، يتميز بمرونة توزيع السلطة الممنوحة للحكومة ، والتي تكون حركتها بدورها أسهل في مواجهة المشكلات الطارئة (أبوعيانة ، 1983 ، ص 136 – 137) .

ومن جهة أخرى فقد صدر في 1412/8/28 هـ نظام الحكم المحلي السعودي الذي يقسم البلاد إلى 13 منطقة أداريه لكل عاصمتها . وفيما يلي أسماء هذه المناطق :

منطقة : الرياض ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، القصيم ، الشرقية ، عسير ، حائل ، تبوك، الباحة ، الحدود الشمالية ، الجوف ، جازان ، نجران (أنظر خريطة 2 – م سابقا). وكل من هذه المناطق مقسم إلى عدد من المحافظات والتي تقسم إلى فئتين ، أ و ب. ويلاحظ أن كلا من العواصم لا يدخل ضمن أية محافظه بل تحتفظ بكيان أداري خاص بها كعاصمة . وعموما إذا ما نظرنا إلى محافظات هذه المناطق الإدارية في إطار المناطق التخطيطية [1] فسنجد أن هناك تفاوتا في أعداد المحافظات حسب كل منطقة تخطيطية . فأولا نجد أن المنطقتين الوسطى والجنوبية الغربية تتميزا بارتفاع أعداد المحافظات في مناطقهما الإدارية . فالمنطقة الوسطى تشمل 29 محافظة . ويصل عدد من محافظات المناطق الإدارية بالمنطقة الجنوبية الغربية 34 محافظة . وتلي المنطقة الغربية في ذلك بسبع عشره محافظة ثم الشمالية فالشرقية بواقع 12 ، 9 محافظة لكل منهما على

(1) أنظر إلى مقدمة الطبعة الأولى من الكتاب لتحديد مفهوم المناطق التخطيطية المأخوذ به في عموم فصول الكتاب .

التوالي (1) . ويمكن عزو كثرة أعداد محافظات المنطقتين الوسطى والجنوبية الغربية ، بدرجة رئيسة ، إلى كثرة المستوطنات البشرية بهما سواءا حضرية وريفية في الأولى أم

---

(1) أن المحافظات التابعة لكل منطقة إدارية هي كما يلي :

أ – المنطقة الوسطى :

1– منطقة الرياض : الدرعية – الخرج – الدوادمي – المجمعة ، القويعية ، وادي الدواسر – الأفلاج – الزلفي – شقراء – حوطة بني تميم – عفيف – السليل – ضرما – المزاحمية – رماح – ثادق – حريملاء – الحريق – الغاط .

2– منطقة القصيم : عنيزة – الرس – المذنب – البكيرية – البديع – الأسياح – النبهانية – عيون الجوا – رياض الخبرا – الشماسيه .

ب – المنطقة الجنوبية الغربية :

1– منطقة عسير : خميس مشيط – بيشه – النماص – محايل – سراة عبيد تثليث – رجال المع – أحد رفيده – ظهران الجنوب – بلقرن – المجاردة .

2– منطقة جازان : صبيا – أبو عريش – صامطة – الحرث – ضمد – الريث – بيش – فرسان – الدائرة – أحد المسارحة – العيدابي – العارضة – القياس .

3– منطقة نجران : شرورة – حبونا – بدر الجنوب – يدمة – ثار .

4– منطقة الباحة : بلجرشي – المندق – المخواة – العقيق – قلوة – القرى .

ج – المنطقة الغربية :

1– منطقة مكة المكرمة : جدة – الطائف – القنفذة – الليث – رابغ – الجموم – خليص – الكامل – الخرمة – زبنة – تربة .

2– منطقة المدينة المنورة : ينبع – العلا – المهد – بدر – خيبر – الحناكية .

د – المنطقة الشرقية :

الأحساء – حفر الباطن – الجبيل – القطيف – الخبر – رأس تنورة – أبقيق – النعيرية – قرية العليا .

هـ – المنطقة الشمالية :

1– منطقة حائل : بقعاء – الغزالة – الشنان .

2– منطقة تبوك : الوجه – ضباء – تيماء – أملج – حقل .

3– منطقة الحدود الشمالية : رفحاء – طريف .

4– منطقة الجوف : القريات – دومة الجندل .

(وزارة الداخلية ، **1415**) .

ريفية بالدرجة الأولى في الثانية. فقد عني ذلك ضرورة زيادة أعداد المحافظات بهما ضمانا لحسن سير وكفاءة التنظيم الإداري في هاتين المنطقتين . وبنفس المنطق يمكـــن تفسـير انخفاض عدد المحافظات في المناطق الأخرى ، حيث يلعب عدد المستوطنات وتوزيعـــها الجغرافي دورا لا ينكر في تحديد عدد المحافظات (انظر فصل المدن) .

هذا بالإضافة إلى أن كلا من المحافظات السابق ذكرهـــا مقسـمة إلى نواحي وتتكون النواحي من مدن يدير شؤونها أمانات أو بلديات . ومن جانب آخـــر فلكل منطقة إدارية مجلس يعمل على رفع مستوى الخدمات بهـــا ويحـــدد احتياجاتهـــا لاقتراح أدراجها في خطط التنمية العامة للدولة . فضلا عن ذلك فمن مهام هذه المجالس تحديد المشاريع النافعة للمناطق لاقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة . كما تعد دراســة المخططات التنظيمية لمدن وقرى المناطق ومتابعة تنفيذها ، بعد اعتمادها ، من واجبـــات هذه المجالس (بندقجي ، 1414 ، ص 271 – 272) .

والواقع أنه من شأن تطبيق هذا النظام الإداري زيادة فعاليات الأنشطة الاقتصادية في المناطق المختلفة للبلاد ، وذلك عبر دراسة ومتابعة مشـــاريع الخدمـــات وغيرها من المشاريع اللازمة للمناطق . فضلا عن أن هذا التطبيق من شأنه رفع كفـــاءة التخطيط الإقليمي ، عبر دراسة المخططات التنظيمية المذكـــورة وتقويمـــها في ضـــوء الاحتياجات الفعلية لكل منطقة على حده . فهذه المخططات تعد من وســـائل التنميـــة الإقليمية في المملكة كما سيرد تفصيله فيما بعد في فصل التنمية .

الفصل الثاني

السكان

يمثل السكان عنصراً من أهم عناصر الجغرافية البشرية لأي إقليم ، فالسكان هم مصدر القوى العاملة التي تدير مختلف الأنشطة الاقتصادية في الإقليم . كما أن خصائص السكان المختلفة ، من نوعية وعمريه وإنتاجية .. وما إلى ذلك ، تؤثر في نوعية القوى العاملة . إضافة إلى ذلك فالسكان يمثلون السوق الذي تتوجه إليه الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها، فهم المستهلكون . وبالتالي فإن كل الخصائص المذكورة تؤثر في حجم ونوع ما يطلبه السكان من إنتاج تلك الأنشطة . وبناء على كل ذلك فإن دراسة السكان لأي إقليم تمثل أمراً ذا أهمية بالغة لمعرفة الجغرافية البشرية للإقليم . فضلاً عن ذلك فإن المعرفة العلمية بخصائص التركيبة السكانية للإقليم ، وبالتغيرات التي تحدث فيها ، تعد أساساً لا غنى عنها لأي تخطيط مستقبلي للإقليم في شتى المجالات الاقتصادية . هذا مع ضرورة التأكيد هنا على أن القيام بمثل هذه الدراسات يستدعي توفر إحصائيات سكانية تفصيلية ولفترات زمنية متعاقبة .

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فإن هناك مشكلة في مجال المعلومات السكانية ، فالدولة السعودية المعاصرة ، دولة حديثة النشأة ، وقد اقتضى الأمر مرور بعض الوقت لإنشاء الأجهزة القادرة على إجراء الإحصائيات السكانية . واستتبع ذلك أن تاريخ الإحصاء السكاني في المملكة قصير ، ولا يوفر لنا التعاقب المطلوب في البيانات السكانية . على أن هذا الأمر مرهون بعنصر الوقت ليس إلا ، فمع مرور الوقت ستتوفر للمخططين والدارسين المادة العلمية اللازمة للبحث والتخطيط في مجال الدراسات السكانية وما يتصل بها من دراسات اقتصادية واجتماعية .

عموماً ، فإن أول عمل في مجال الإحصاء السكاني بالمملكة قد تم في عام 1962م، ضمن حصر شامل للمباني والمؤسسات والسكان . على أن الدولة قامت بعد ذلك بإلغاء نتائج هذا الحصر ، لاكتشاف عيوب رئيسة في عمليات الحصر ذاتها ، مما أثر على مصداقية نتائجه . وبعد اثنتي عشرة سنة تم إجراء إحصاء آخر للسكان في البلاد في عام 1974م وتلاه آخر في عام 1992 .

تطور أعداد السكان في المملكة العربية السعودية

بالرغم من عدم وجود سلسلة متعاقبة من البيانات الإحصائية السكانية ، كما سبق الذكر ، إلا أنه يمكننا الحصول على تقدير لتطور حجم سكان المملكة ما بين عامي 1932 و 1999 . وقد تم الحصول على هذا التقدير بالاعتماد على تقديرات الأمم المتحدة وتقديرات مصادر أخرى ، هذا بالإضافة إلى الإحصائيات السكانية الرسمية . ويوضح لنا الجدول (1-2) التقدير المذكور.

جدول (1 - 2)

تطور الحجم السكاني للمملكة العربية السعودية

السنة	عدد السكان (بالمليون)
1932	2 - 1,5
1962	3
1982	10
1992	16.9
1999	20.1

مصدر بيانات الجدول : عام 1932 (رجب ، ص 16)

عام 1962 (أول حصر سكاني للمملكة) (1)

عام 1982 (البنك الدولي ، 1984م ، ص 279)

عام 1992 (وزارة التخطيط ، النتائج التفصيلية لتعداد عام 1992 ، ص 25)

عام 1999 (وزارة الصحة ، 1999)

(1) يتم إستخدام بيانات حصر 1962 هنا بالرغم من إلغاء نتائجها للاستفادة من مؤشراتها العامة لقلة المعلومات التاريخية السكانية للبلاد.

نخلص من الجدول السابق ، تقديرياً ، بأن هناك تزايداً مطرداً في سكان المملكة منذ الثلاثينات الميلادية حتى الآن (1) . ويؤكد هذا التزايد أن نسبة النمو السكاني ما بين تعدادي 1974 و 1992 وصلت إلى 4.9٪ (الخريف ، 1419 ، ص 18) . ولذا نجد أن المملكة تتصف بأنها من الدول المتميزة بارتفاع معدل نموها السكاني . فمتوسط معدل النمو السكاني في المملكة ، في الفترة ما بين عامي 80–1990 ، فاق المعدلات الخاصة بعدد من الدول النامية ذات النمو السكاني المرتفع . فمعدلات المملكة واليمن والأردن وعمان ، على سبيل المثال ، وصلت في الفترة المذكورة إلى 5.2 ، 3.3 ، 3.7، 3.9 . وفي نفس الوقت فاقت هذه الدول ، ومنها المملكة ، معدلات مجموع الدول النامية بعامة (2) (البنك الدولي ، 1997 ، ص 238 – 239) . هذا مع ملاحظة أن معدل نمو المملكة مال للانخفاض قليلا في حقبة التسعينات نتيجة تغيرات اتجاهات السكان نحو حجم الأسرة ، عموماً ، بفعل الهجرة الريفية – البدوية للمدن كما سنشرح لاحقاً . وعموماً فلقد حصل التزايد السكاني في المملكة نتيجة لعدة عوامل . ويأتي في المقدمة قيام المملكة العربية السعودية ، في عام 1932م ، ككيان

---

(1) نلاحظ هنا الأرتفاع الكبير في حجم النمو السكاني ما بين عامي 1962 و 1982 بخاصه . ويعزي جزء من هذا الأرتفاع الى أحتمال أهمال حصر 1962 بعض القبائل البدويه المترحله . وقد أستند هذا الأعتقاد على أرتفاع نسبة السكان البدو في عام 1974 عن عام 1962 ، بينما كان من المحتمل أنخفاض هذه النسبه بسبب جهود عملية توطين البدو في تلك الفتره (الشريف ، 1414 ، ص 144). وعموماً فأن كل ذلك لا ينفي حدوث نمو سكاني بين عامي 1962 و 1982 ، وأن كان هناك أختلاف على تقدير الحجم الفعلي لهذا النمو . فلقد حفلت البلاد ما بين العامين المذكورين بعديد من التغيرات الأقتصاديه والأجتماعيه التي أدت بالفعل الى حدوث نمو سكاني كما سوف يتضح فيما بعد في هذا الفصل .

(2) بلغت معدلات النمو في الدول ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل ، المتوسطة الدخل ، ذات الدخل المتوسط الاعلى في الفترة المذكورة اعلاه الى 2 – 1.8 ، 2 (المصدر اعلاه – نفس الصفحات .
– يلاحظ أن تقارير البنك الدولي تستعيض عن مصطلحات الدول المتقدمة والنامية بمصطلحات خاصة بالمستوى الدخلي للدول .

سياسي وحد معظم الدويلات والكيانات الإقليمية ، التي كانت موجودة في شبه الجزيرة العربية . فقد أدى ذلك للقضاء على الحروب القبلية وتوفر الأمن والهدوء في أنحاء البلاد . كما أن قيام الدولة الموحدة أدى إلى وجود حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي، والى توفر المواد الغذائية ، بعد أن كانت البلاد تعاني في أجزاء منها من عدم توفر الغذاء بل والجاعات في فترات من تاريخها . كل هذه الأمور ساعدت على انخفاض الوفيات وبدء تزايد في معدلات المواليد ومن ثم نمو سكاني عام . على أن اكتشاف النفط في عام 1938 مثل العنصر الحاسم في تطور اقتصاديات البلاد ونموها السكاني ، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في عام 1973 . فقد تمكنت الحكومة السعودية ، إثر ذلك ، من البدء في تنمية البلاد بشكل مخطط . وقد أدى هذا التوجه التخطيطي إلى نمو اقتصادي ، وعمراني كبير صاحبه نمو سكاني ملحوظ . وهنا يجب إدراك أن هذا النمو السكاني قد أتى من مصدرين ، أحدهما محلي (الزيادة الطبيعية) وآخر خارجي (الهجرة من خارج المملكة) . وقد كان للمصدر الأخير دورٌ لا ينكر في النمو المذكور.

مصادر النمو السكاني في المملكة العربية السعودية

1 - الزيادة الطبيعية :

بالرجوع إلى تقديرات الأمم المتحدة ، نجد أن هناك انخفاضاً في معدل المواليد الأولى لكل ألف من السكان ما بين عامي 1970 و1991م . فبعد أن كان المعدل يصل إلى 48 في عام 1970 فقد وصل إلى 37 في عام 1991 . على أنه في المقابل حصل انخفاض ، أكبر ، في معدل الوفيات الأولى لكل ألف من السكان في نفس الفترة من 18 إلى 5 على التوالي (البنك الدولي ، 1993 ، ص327) . وقد أدى ذلك في المحصلة النهائية ، إلى حصول زيادة في النمو بشكل عام وفي عدد المواليد الباقين على قيد الحياة بشكل خاص . ويدلنا على ذلك أن معدل وفيات الأطفال الرضع في المملكة قد انخفض من 170 إلى 67 لكل ألف من السكان ما بين عامي 1960 و 1989 (بوقري، ص 67) .

انخفض معدل وفيات الأطفال ، عامة ، لكل 1000 من المواليد الأحياء من 119 إلى 32 ما بين عامي 1970 و1990م . وقد صاحب كل ذلك تراوح معدل الخصوبة الكلي (1) للمملكة ما بين 7.3 و 7.5 ما بين عامي 1970 و 1991 . وهذا معدل مرتفع مقارنة بالمعدل العالمي الذي تراوح ، بدوره ، ما بين 5 و 3.3 في الفترة المذكورة (البنك الدولي ، 1993 ، ص 327) . هذا وقد استمرت الاتجاهات السابقة خلال حقبة التسعينات الميلادية من القرن العشرين . فمعدل المواليد الأولى لكل ألف من السكان انخفض عما كان عليه في بداية الحقبة (37) ليصل إلى 35.2 في نهايته (1998) . أما معدل الوفيات ، لكل ألف من السكان ، فقد استمر على نفس وضعه الذي كان عليه في علم 1991 فاستمر ، أيضا ، على 5.1 في عام 1998 . كما انخفض معدلي وفيات الأطفال والأطفال الرضع ، مقارنة بعام 1991، في عام 1998 ليصلا إلى 22 و 28 لكل ألف من السكان وكل ألف من الأطفال الأحياء على التوالي. (وزارة الصحة ، 1999) . ولقد حصلت هذه الزيادة السكانية نتيجة عدة عوامل كما يلي تفصيله في الفقرات التالية .

فأولا هناك ارتفاع ملحوظ في مستوى الخدمات الصحية بالمملكة

فقد شملت التنمية في البلاد القطاع الصحي ، شأنه شأن القطاعات الأخرى . فزاد عدد أسرة مستشفيات وزارة الصحة بمتوسط نمو سنوي قدرة 5.8% ما بين عامي 1970 و1984م، كما زاد عدد الأطباء بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 16,8% ما بين العامين المذكورين . كما ارتفع عدد الأطباء والطبيبات من 5635 في عام 1983 إلى 20,000 طبيب وطبيبة في عام 1989. وارتفع أيضا عدد الأسرة من 16990 في عام 1983 إلى أكثر من 38 ألف سرير في عام 1989 (وزارة التخطيط ، 1989 ، ص 48 ؛ 1990 ، ص 114) . ومرة أخرى فان أرقام حقبة التسعينات تظهر استمرار نمو الخدمات الصحية .

---

(1) هو مجموع معدلات الخصوبة الخاصة بالمرأة الواحدة (أو الألف امرأة) مضروبا في رقم (5) . وهذا المعدل يبين متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم المرأة الواحدة طوال سنوات قدرتها على الإنجاب (أبوعيانه ، ص 14) .

فتوضح أرقام عام 1998 أن عدد الأطباء والطبيبات يصل إلى 30281 . كما وصل عـــدد الأسر في عام 1996 إلى 42625 سرير (وزارة الصحة ، 1999 ؛ وزارة التخطيـــط 1996 ، ص 108) . وقد انعكس هذا التطور في مرفق الصحة على أهم مؤشر للتنمية الصحية ، وهو عدد السكان لكل طبيب / طبيبة . فقد انخفض المعدل المذكور من 7460 إلى 447 ما بين عامي 1970 و1998م . كما أنخفض معدل عدد السكان لكل ممرض / ممرضـــة مـــن 2070 إلى 294 في نفس الفترة (البنـــك الـــدولي ، 1993 ، ص 329 ؛ وزارة الصحـــة ، 1999)[1] .

ويتمثل العامل الثاني من عوامل النمو السكاني في ارتفـــاع مســـتوى المعيشة ، الذي رافق نمو الاقتصاد السعودي . فقد نما الإنتاج المحلي الإجمالي الســـعودي من 16.611 مليون ريال إلى 534.573 مليون ريال ما بين عـــامي 1969 – 1998م (وزارة التخطيط ، 1998 ، ص 227) [2] وقد نتج عن ذلك ، بالإضافـــة إلى رفـــع المســـتوى المعيشي ، توفر الخدمات والمتطلبات السكنية ، ممـــا أدى ، في المحصلـــة النهائيـــة ، إلى استقرار اجتماعي أسفر عن زيادة نسبة الزواج وزيادة حجم الأسرة السعودية عمومـــا . وأخيرا فإن جزءا كبيرا من سكان البلاد، القاطنين في المدن كما ســـنرى فيمـــا بعـــد ، مهاجرون من المناطق الريفية والبادية . ومثل هؤلاء المهاجرين يتسمون بالتمسك بـــالقيم المحبذة للأسرة الكبيرة الحجم ، فكثرة الأبناء تعني في الريف كثرة عـــــدد العـــاملين في المزرعة وسند للعائلة ومكانة اجتماعية . وينطبق هذا الأمر عامه على الباديـــة . ومـــن

---

(1) تم حساب معدلي عام 1998 بناءا على بيانات وزارة الصحة (1999) .
يلاحظ أن أرقام 96–1998 تشمل القطاع الصحي الخاص لجانب القطاع الحكومي .

(2) وذلك حسب الأسعار الجارية .

الطبيعي أن يظل الجيل الأول من المهاجرين للمدينة حاملين لقيم(1) موطنهم الأصلي ضد قيم المدينة المختلفة. فهناك اختلاف ما بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المدينة عن القرية والبادية . هذا بالإضافة إلى أن سكان المدينة على درجة وعي أفضل بشأن الحجم الأمثل للأسرة ، وذلك بفعل تأثير وسائل الإعلام الكثيفة الحضور في المدينة مقارنة بالقرية مثلاً . على أن الجيل الثاني من المهاجرين يصبح اكثر قرباً من وتأقلماً مع قيم المدينة المذكورة . فهذا الجيل ينشأ ويتربى في ربوع المدينة بكافة مؤثراتها ، والتي تسهم في تشكيل مختلف أفكاره ومنها ما يخص حجم الأسرة . وليس أدل على ذلك من أن معدل الخصوبة الكلى في المملكة قد انخفض من 7.5 إلي 6.2 ما بين عامي 1991 و 1996 . ومن ثم نجد أن متوسط معدل النمو السنوي للسكان في المملكة ينخفض ، بدوره ، في النصف الأول من التسعينات الميلادية من القرن الماضي عما كان عليه في حقبة الثمانينات مقارنة بعدد من الدول النامية . فمعدلات المملكة ودول اليمن والأردن وعمان وصلت ، في هذا الصدد ، في فترة 90 – 1995 إلى 3.7، 5 ، 5.7 ، 6 على التوالي . (البنك الدولي ، 1997 ، ص 238 – 239 ؛ 1999 ، ص 203) .

2 - الزيادة غير الطبيعية (الهجرة):

تمثل الهجرة الخارجية رافداً واضحاً للنمو السكاني في المملكة . وقد بدأ تيار الهجرة الأهم والأكبر للبلاد مع تنفيذ خطط التنمية، بدءاً من عام 1970م . وينطبق ذلك بشكل خاص على الفترة التي أعقبت ارتفاع أسعار النفط ، وزيادة دخل البلاد بشكل غير مسبوق ، بدءاً من عام 1973م . على أن البلاد كانت قد شهدت منذ

(1) يقصد بهذه القيم تلك التي تنبع من ظروف وخصائص الحياة الاقتصادية والاجتماعيه في القريه والباديه والمدينه، وهي قيم متغيره حسب المكان عكس الحال مع القيم الدينيه الثابته بغض النظر عن أختلاف المكان .

الخمسينات الميلادية هجرة خارجية . فوفقاً لإحصائيات الإقامة الممنوحة لغير السعوديين(1)، فقد وصل العدد إلى 7400 في عام 1959م فقط ثم تزايد إلى 101,500 في عام 1963م . وقد حصل هذا التزايد في عدد المقيمين غير السعوديين في تلك الفترة نتيجة ما شهدته البلاد آنذاك من نمو عمراني واكب محاولات التنمية غير المخططة ونمو المدن . وهذا النمو نتج عن بدايات حركة الانتعاش الاقتصادي العام التي واكبت ظهور النفط في الثلاثينات من القرن الماضي وبدء الدولة في تنظيم أمور البلاد وتحسين الحالة المعيشية للسكان . فقد أصبح هنالك مصدر جيد للدخل ، وذلك بعد أن كانت أجزاء البلاد ، قبل توحدها ، معتمدة على مصادر قليلة ومحدودة للدخل . هذه المصادر التي كانت متمثلة في إنتاج زراعي محلي محدود والمكوس القليلة للحج ، بحكم انخفاض حجمه آنذاك ، وقليلاً من الصيد البدائي . وعموماً فقد ظهرت آثار التطور المذكور في الدخل المحلي على النمو العمراني متمثلة في حقيقة أن نصيب قطاع البناء، من العمالة غير السعودية قد بلغ في الستينات 30٪ (Mishkes, p25).

وعموماً فكما قلنا سابقاً فقد بدأ تيار الهجرة الأهم مع بداية السبعينات الميلادية. فقد بلغ عدد العاملين غير السعوديين في المملكة في عام 1970م 320 ألف (المصدر السابق ، ص 33). ومع نهاية حقبة السبعينات وبداية الثمانينات وصل عدد العاملين والعاملات غير السعوديين إلى 2,277,115 (Ministry of Finance & National Economy, Table 1 ، 1981) ما نسبته 18.2٪ من الحجم التقديري للسكان في المملكة في عام 1980 وذلك وفقاً لبيانات وزارة الصحة (1999) . ومع توالي تنفيذ خطط التنمية من الثالثة إلى منتصف فترة الخامسة تقريباً ، ما بين عامي 1980 و1992 ، فقد وصل عدد غير السعوديين المشاركين في القوى العاملة إلى 2.939.186 ، أي ما يعادل حوالي 17٪ من سكان البلاد في

(1) وتشمل الأقامات الممنوحه والأقامات المجددة للأعوام المذكورة أعلاة .

عام 1992 . ومع منتصف حقبة التسعينات ارتفعت النسبة إلى 35.5٪ (1). هذا ولقد أتت هذه الزيادة في أعداد غير السعوديين نتيجة تزايد حجم قوة العمل التي تحتاجها البلاد لتنفيذ خطط التنمية المتتالية. خاصة أن قطاع التعليم ، الذي يعول عليه في تخريج الكوادر المؤهلة لسد احتياجات قوة العمل تلك ، كان مع بداية تنفيذ تلك الخطط في بداياته . وكان جزء كبير من أطفال وشباب المملكة قد التحقوا بمقاعد التعليم آنذاك . وقد كان من المتوقع ، أنه مع تخرج هؤلاء أن يقل الاعتماد على الأيدي العاملة غير السعودية . على أن الحجم المتوفر حالياً من قوة العمل المحلية أقل بكثير من الحجم الواجب توفره ، بالمهارات المطلوبة ، لإنجاز عملية إحلال غير السعودي بالسعودي . ويرجع هذا الأمر إلى تأثير اتجاهات التعليم لدى الشباب السعودي في هذا الشأن . هذا ولسوف يتم مناقشة هذه النقطة في فصل الجغرافيا الاقتصادية فيما بعد. وعموماً فإن الهجرة الخارجية تعد عنصر أساسياً في النمو السكاني بالمملكة ، والدليل على ذلك تزايد نسب السكان غير السعوديين لجملة سكان البلاد منذ سبعينات القرن العشرين حتى الآن . (2)

وأخيراً يُلاحظ مما سبق ، أيضاً ، أن دور الهجرة المحلية كان له أثره الواضح على النمو السكاني ، في المناطق الحضرية ، إلى جانب الهجرة الخارجية . وبناء على ذلك فسوف تتعرض فيما يأتي إلى أبعاد الهجرة الداخلية في المملكة .

(1) أ - تم حساب نسبة عام 1992 بناءاً على بيانات تعداد عام 1992 (البيانات التفصيلية ، وزارة التخطيط، ص 25 ، 113) .

ب - تم حساب نسبة عام 1995 بناءاً على بيانات وزارتي الداخلية والصحة (1416 ، ص 16-17 ؛ 1999 (بلغ عدد الاجانب في المملكة في عام 1995 6.265.322 . أما عدد السكان التقديري مبلغ 17.626.594) .

(2) يلاحظ ان احصائيات الصفحة السابقة تركز على السكان الاجانب العاملين في البلاد . وحجم هؤلاء معبر حقيقي عن حجم السكان الاجانب . فهؤلاء انما يأتون ، فى الاغلب الاعم ، للاستفادة من فرص العمل .

الهجرة الداخلية

إن المتوفر عن موضوع الهجرة الداخلية في المملكة قاصرٌ على الدراسات المعتمدة على بيانات السكان لعام 1974 م . وعموماً فمناقشة البيانات القديمة وربطها بمؤشرات الواقع الاقتصادي والجغرافي الحالي في للبلاد سيقودنا إلى فهم جيد للهجرة الداخلية في المملكة .

وفقاً لبيانات تعداد عام 1974 بلغت نسبة المهاجرين ما بين أجزاء المملكة في ذلك العام حوالي 11,4٪ من مجموع السكان السعوديين آنذاك (الثمالي ، 1412، ص 10). ويُتوقع أن تكون هذه النسبة قد ارتفعت كثيراً بعد عام 1974 . فلقد ازدادت المداخيل المالية لمورد النفط بشكل كبير جداً بعد عام 1973 تحديداً . وزاد على أثر ذلك نمو مناطق البلاد وخاصة المناطق الوسطى والشرقية والغربية . وأصبحت هذه المناطق تشمل أهم وأكبر المراكز الحضرية في البلاد التي تجتذب شتى أنواع الهجرة ، داخلية وخارجية ، لأسباب سيلي شرحها عند الحديث عن السكان الحضر . هذا ويُتوقع أن تكون الهجرة الداخلية قد بلغت ذروتها في فترة 1974 – 1983، فهذه الفترة شهدت ما يسمى بطفرتي النفط وارتفاع عائداته المالية بشكل ضخم في المملكة . وقد توفرت أثر ذلك عديد من فرص العمل في مدن المملكة ولم تكن مثل تلك الفرص تحتاج لمستويات تعليمية مرتفعة . وفي نفس الوقت الذي كان معظم المهاجرين إلى المدن من البادية والأرياف لا يتمتعون إلا بمستويات تعليمية منخفضة . وقد تطابق ذلك مع الوضع التعليمي العام في البلاد آنذاك . فالنهضة التعليمية المعاصرة احتاجت لأن تأخذ مداها الطبيعي لتثمر الأعداد الحالية من الخريجين من الجامعات والمعاهد المختلفة في شتى مناطق البلاد . على أنه ، طبقاً لوزارة التخطيط في الخطة الخامسة للتنمية ، فقد لوحظ

أن معدل الهجرة الريفية للمدن بدء بالاستقرار والعودة إلى حدود المعدلات الطبيعية للهجرة كما هو متعارف عليه في عديد من دول العالم وذلك منذ حقبة الثمانينات. كما شهدت المدن الكبيرة نوعاً من الهجرة المعاكسة للمدن الأصغر بفعل عودة بعض المهاجرين لمدنهم الأصلية (وزارة التخطيط ، 1990 ، ص 420 – 421) (1) . وفي هذه الآونة حصلت تغيرات كان لها تأثير كبير على حجم – إلى حد ما – ونوع المهاجرين للمدن الكبيرة . فمن ناحية ساعد نمو المدن الصغيرة ، والقزميه بشكل عام ، في البلاد في العقود الأخيرة على توفر فرص عمل في المناطق التي تمثل مصادر الهجرة الداخلية في المملكة (أنظر فصل الجغرافيا الاقتصادية) . ومن ناحية أخرى أدى تطور الاقتصاد السعودي إلى ظهور فرص عمل تحتاج إلى مهارات تعليمية معينة ، خاصة في المجالات الصناعية والتقنية . وأصبح سد هذه الاحتياجات يتم عن طريق الاستقدام بعماله من خارج البلاد وذلك لغلبة التوجه العام من قبل شباب المملكة نحو التعليم الجامعي والعام دون التعليم الفني بمستوياته (انظر إلى فصل الجغرافية الاقتصادية) . وبالتالي فقد تغيرت نوعيات فرص العمل في أهم مراكز الاقتصاد المحلي، وهي المراكز الحضرية الكبير، أمام المهاجرين من مناطق البلاد الأخرى. ويتوقع بالتالي حدوث انخفاض نسبي في حجم الهجرة الداخلية عن فترتي السبعينات والثمانينات . كما أصبحت هذه الهجرة تتكون ، في جزء كبير منها ، من الأشخاص ذوي المؤهلات العلمية المرتفعة والعاملين في قطاع التعليم بالدرجة الأولى ، فضلاً عن قطاعات القوات المسلحة بأنواعها .

هذا بالإضافة إلى حدوث تطورات اقتصادية في جنوب غرب المملكة يمكن أن تؤدي إلى تقليل تيار الهجرة . منها كما سيلي مناقشته بعد قليل .

---

(1) أنظر أيضاً الى فصل التنميه – قسم التنميه الأقليميه في فترة الخطه الرابعه .

على انه ينبغي ، أخيراً ، ملاحظة أمرين . فأولاً نجد انه بالرغم من بدء معدل الهجرة الريفية في الاستقرار ، كما سبق ، إلا إننا نجد أن عدد سكان الريف قد تناقص بحوالي 400 ألف نسمة في حقبة الثمانينات من القرن الماضي . وهذا ما سوف يتضح عند الحديث لاحقاً عن سكان الريف في المملكة . وهذا يعني أن تيار الهجرة المذكور ، وان قل ، لا يزال تياراً كبيراً ، حتى الآن . أما الأمر الثاني فيتمثل في أن المدن الكبرى لاتزال تنمو بمعدلات عالية مقارنة بالمراكز الحضرية الأخرى . وعموماً فلسوف يتم مناقشة الأمرين المذكورين بتفصيل اكبر في فصل التنمية في أخر صفحات هذا الكتاب.

إذا ما جئنا إلى التوزيع الجغرافي لمصادر الهجرة الداخلية والمناطق التي تقصدها فليس أمامنا حالياً إلا بيانات عام 1974 المذكورة . وبناءاً على هذه البيانات أُعدت دراسة عن حجم الهجرة الداخلية في المملكة واتجاهاتها (المصدر السابق ، ص 10) . وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

1- تتصدر المناطق الإدارية للرياض ، مكة المكرمة والشرقية قائمه المناطق الإدارية بالمملكة من حيث حجم الهجرة . فهذه المناطق تمثل مناطق الجذب السكاني الرئيسة بالبلاد بحكم احتوائها على أهم المراكز الحضرية والاقتصادية بالبلاد . ويأتي في مقدمة هذه المراكز مدن الرياض ، جدة ، الدمام . كما تمثل مكة المكرمة مركز جذب للهجرة نتيجة للأهمية الدينية لها وما يترافق معها من نشاط اقتصادي متصل بمواسم الحج والعمرة . وعموماً فمناطق الجذب المذكورة تمثل ثلاثة من خمس مناطق إدارية بالمناطق الوسطى والغربية والشرقية التخطيطية مما يجعلنا نصل إلى أن هذه المناطق الأخيرة تمثل المراكز الرئيسة لاستقطاب الهجرة الداخلية .

2- تمثل مناطق جازان والمدينة المنورة والقصيم وعسير والباحة مناطق طرد سكاني . فالهجرة تزداد من هذه المناطق لمناطق الجذب السكاني السابقة الذكر في الفقرة السابقة

بالدرجة الأولى. فالمناطق الأولى هي من مناطق الزراعية التقليدية في المملكة والتي تشهد هجرة للمراكز الحضرية الكبيرة في البلاد . وتتم هذه الهجرة بفعل توفر فرص العمل والتعليم ومغريات الحياة الحضرية في تلك المراكز .

3– تمثل مناطق تبوك والحدود الشمالية ومنطقة القريات مناطق جذب سكاني تأتي في الأهمية في المرتبة الثانية بعد مناطق الرياض ، مكة المكرمة والشرقية . فالمناطق الأولى رغم عدم تمتعها بعناصر الجذب المتعددة الموجودة في المناطق الثانية إلا أنها ذات مصدر جذب آخر . فمناطق الشمال عامة تحتوي على عديد من مناطق تجمعات القطاعات العسكرية الجاذبه لعديد من الشباب للانخراط بها .

وإذا ما حاولنا استقراء الوضع الجغرافي الحالي للهجرة الداخلية فسنجد أن التطور الاقتصادي في البلاد اتسم بتركز أكثر في مناطق الجذب السكانية الرئيسية السابق ذكرها في رقم (1) في الفقرة السابقه . فهذه المناطق تحتوي على تلك المدن التي كانت تمثل المراكز الأولى التي شهدت بدايات النمو الاقتصادي الحديث للبلاد بعد توحدها تحت ظل الدولة السعودية . ولأسباب متعددة ، سيلي شرحها عند الحديث عن السكان الحضر في هذا الفصل ، استمرت هذه المراكز تشهد مزيد من النمو ومن ثم استقطاب تيارات الهجرة إليها . ومن ناحية أخرى يتوقع استمرار مناطق الطرد السكاني على ما هي عليه بفعل أن هذه المناطق تمثل مناطق الزراعة التقليدية والتي قلت أهميتها الزراعية ، فالاقتصادية ، بعامة مع ظهور نمط الزراعة الحديثة في النطاق الأوسط من البلاد بعامة . وسوف يجري تحديد أسباب ذلك في فصل الزراعة . على أنه ينبغي أن نلاحظ أن أجزاء المنطقة الجنوبية الغربية ، خاصة عسير ثم الباحة ، بدأت تشهد نمو في أنشطة السياحة . وهذا النمو من المتوقع أن يزيد من فرص العمل

بالمنطقة ويقلل بالتالي من حجم الهجرة لخارجها . أما بالنسبة لمناطق الشمال فأسباب حدوث بعض الجذب إليها في السبعينات لم تتغير وبالتالي يتوقع لها الاستمرار في ذلك الجذب لبعض تيارات الهجرة الداخلية .

هذا ولسوف تتم مناقشة قضية الهجرة الداخلية في المملكة في فصل التنمية في آخر الكتاب من زاوية التنمية الاقليميه وتوازن فرص النمو بين مناطق المملكة المختلفة .

التركيب الاجتماعي السعودي للسكان

لقد اشتهرت شبه الجزيرة العربية قبل القرن العشرين ، بأن جزءاً كبيراً من سكانها ينتمون لقبائل بدوية . وبالتالي فقد كان طابع الحياة الغالب في هذه المنطقة هو البداوة (أبو العلا ، ص 184) . بينما اتسمت المراكز الحضرية بمحدودية أعدادها وأحجامها. أما السكان الريفيين فقد وجدوا حيثما وجدت مياه الري اللازمة للزراعة . وقد كانت مياه الري في الحقبة المذكورة(1) محدودة مما أدى إلى قلة السكان الريفيين أيضاً. وإذا ما نظرنا في هذا الصدد إلى المملكة العربية السعودية ، تحديداً ، فسنجد نفس الوضع مع تميز منطقة جنوب غرب البلاد آنذاك بسكانها الريفيين أكثر من بقية الأنحاء . وقد كان هذا التميز ، ولا يزال ، راجع لوفرة الأمطار مقارنة ببقية أنحاء البلاد . وعموماً فإن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حصل في المملكة العربية السعودية ، منذ قيامها في الثلاثينات الميلادية من القرن العشرين ، قد أدى إلى تراجع وانكماش نمط البداوة. هذا مع استمرار وجود قسم ضئيل من السكان بدواً رحلاً . وبالتالي ، فعكس الحال مع عديد من المجتمعات الأخرى ، التي يُقسم سكانها

---

(1) وذلك قبل اكتشاف المياه الجوفيه العميقه بكمياتها الكبيرة من المملكة (انظر إلى كتاب الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية للدكتور عبدالحفيظ سقا) .

لحضر وريف فإن المجتمع السعودي لا يخضع لهذا التقسيم الثنائي . فمجتمع المملكة يتميز بوجود ثلاثة أقسام سكانية ؛ حضر وريف وبدو . هذا ولقد كانت الظروف البيئية ، من طبيعية لاقتصادية ، للبلاد هي الداعية لظهور هذا التقسيم. وتتمثل الظروف الطبيعية في قلة الأمطار وعدم انتظام سقوطها ، إضافة إلى عدم وجود مجاري مائية دائمة كالأنهار والبحيرات . أما الظروف الإقتصاديه فقد تمثلت في قلة الموارد المستثمرة في البلاد قديماً . وبالتالي فقد اتجه جزء كبير من سكان البلاد إلى الرعي المعتمد على توفر الماء والكلأ . وعندما تقل المياه وإنتاجية المرعى ، بالتالي ، تنتقل القبيلة لمنطقة أخرى. بينما مارس جزء ليس بالكبير من السكان الزراعة التقليدية في المناطق التي تتوفر بها مياه الري سواء كمطر أو مياه جوفية سطحية . وهذه المناطق هي مناطق محدودة كما يتضح من فصل الزراعة. وكان من الطبيعي أن يستمر الحال على هذا المنوال إلى أن حصل التطور الاقتصادي المعاصر . فقد أدى هذا التطور إلى استقرار جزء كبير من السكان في المراكز الحضرية . على أنه لا يزال هنالك أجزاء بعينها من المملكة يمثل البدو الرحل الجزء الأكبر من سكانها نظراً لسيادة حرفة الرعي على الأنشطة الاقتصادية الأخرى بها كما سيتضح في الصفحات القادمة .

إذا ما حاولنا تقديم صورة جغرافية دقيقة عن توزيع سكان المملكة،حسب الأقسام الثلاثة السابقة الذكر ، فسوف نجد صعوبة . وهذه الصعوبة تعود إلى أن آخر تعداد سكاني للمملكة (1992م) أعطي معايير محددة لحجم السكان الحضر فقط . ومن ثم لم يحدد أياً من بقية السكان أيهم ريفيون وأيهم بدو رحل . كما أن التطور الاقتصادي الكبير في البلاد ، في العشرين سنة الماضية قد أحدث تغير كبير في نسب السكان العائدين للأقسام الثلاثة . على أنه يمكن الوصول لتقديرات للنسب المئوية لفئتي الريفيين والبدو الرحل لجملة السكان اعتماداً على مؤشرات تطورات الوضع السكاني والاقتصادي في البلاد منذ سبعينات القرن العشرين وحتى الآن . فهذه التطورات تضمنت ، كما سبق الذكر ، هجرات ضخمة من أرياف وبوادي المملكة إلى

مراكزها الحضرية الرئيسة . ونتج عن ذلك ، بالطبع ، انخفاض في أعداد السكان الريفيين والبدو . إلا انه من الواضح أن تقلص حجم سكان البادية يبدو اكثر وضوحا مقارنة بانخفاض سكان الريف . وهذا ما تدل عليه الأوضاع المشاهدة لمناطق البادية . وهذه الأوضاع إنما توضحها وتدل عليها الدراسات التي تناولت البادية السعودية . ولسوف نتعرض لبعض هذه الدراسات لاحقاً . وعموماً فهذه الدراسات توضح بشكل جلي انخفاض معدل سكان البادية بشكل متسارع وكبير . وبناءاً على كل ذلك فقد تم تقدير نسبتي كلّ من فئتي سكان الريف والبادية . والجدول التالي يبين التقسيم الذي تم التوصل إليه .

جدول (2 – 2)

التقسيم الاجتماعي لسكان المملكة العربية السعودية 1992

أقسام السكان	عدد السكان	
	العدد	٪
السكان الحضر	(1) 12538122	74.1
السكان الريفيون	(2) 3881172	22.9
سكان البادية	510000	(3) 3
مجموع المملكة	16.929.294	100

مصدر بيانات الجدول :

(1) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، النتائج الدولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1992 (انظر جدول 5–2 لاحقاً).

(2) تم الحصول على هذا الرقم بطرح رقمي سكان الحضر والبادية من مجموع السكان

(3) الصقهان ، 1997 ، ص 49 – 50

(4) وزارة التخطيط ، النتائج التفصيلية لتعداد 1992 ، ص 25

1 – سكان البادية :

ليس لدينا تاريخ موثق لأعداد السكان البدو بالمملكة ، خاصة فيما يتصل بالفترات المبكرة من تاريخ البلاد ، وما لدينا في هذا الصدد عبارة عن أرقام تقديرية. ففي عام 1932م قُدرت نسبة السكان البدو لمجموع سكان البلاد بـ 67,7٪ (الرويثي ، 1978، ص 79) . وأتى إحصاء عام 1974م وقرر أن نسبتهم 26,9٪ .

والواقع أن تفسير هذا الفرق الكبير بين الرقمين لا يخرج عن واحدٍ من احتمالين . فإما أن التقديرات السابقة لإحصاء 1974 مبالغ فيها ، أو أن البادية السعودية شهدت بالفعل حركة نزوح أشبه ما تكون بالتفريغ السكاني خلال الحقبة ما بين الثلاثينات والسبعينات الميلادية من القرن العشرين . فمن مناطق البلاد المختلفة اتجه البدو بكثافة إلى مناطق إنتاج النفط والمراكز الحضرية الرئيسة البازغة في البلاد آنذاك (رجب ، ص 114) . والواقع أن كلاً من التاريخ السكاني للمملكة وحركة النمو الاقتصادي والحضري الضخمة بها منذ السبعينات يرجح التعليل الأخير. فظروف البلاد ، طبيعياً واقتصادياً ، قبل توحدها لم تكن مؤتية لاستقرار حضري كبير . والدليل على ذلك ، هو تاريخ المراكز الحضرية بالبلاد ومحدودية عددها وأحجام سكانها قبل قيام الدولة السعودية (أنظر فصل المدن) . كما ظلت الزراعة طيلة الماضي وإلى ما قبل النهضة المعاصرة غير قادرة على توفير فرص العيش إلا لأحجام محدودة من السكان بفعل ظروف موارد المياه كما سبق الذكر . وبالتالي فقد كانت ظروف البلاد ، قبل ظهور الدولة السعودية الحديثة ، مواتية لارتفاع نسبة البدو لمجموع السكان عكس الحال مع الوضع بعد التوحيد خاصة منذ منتصف سبعينات القرن الميلادي المنصرم . بالإضافة إلى ما سبق فلقد مرت البلاد في حقبة الثمانينات اللاحقة بفترات جفاف. وكانت تلك الفترات جزء من موجات جفاف طالت أجزاء واسعة من قارة إفريقيا وامتدت لقارة آسيا. أدت هذه الموجات إلى تردي وضع المراعي . وأصبحت البادية بالتالي عنصر طرد. وفي مقابل ذلك مثلت المدن عنصر جذب لسكان البادية ، والريف ، بما تحتويه من مغريات الحياة الحضرية وتوفر فرص العمل ومستويات المعيشة المرتفعة .

وعموماً فقد ساعد ، أيضاً ، على انخفاض أعداد البدو الرحل إلى مجموع السكان عديد من جهود التوطين التي بذلتها الدولة . فبدءاً تم إنشاء نظام الهجر عام 1912م، والذي كان عبارة عن إسكان مجموعات من البدو في قرى ، تتيح لها ممارسة الزراعة مع الاحتفاظ بالتنظيم الاجتماعي والقيادي البدوي . هذا وقد بلغ عدد

الهجر أكثر من 200 هجرة في عام 1930 . وقد بدأت المرحلة الثانية في التوطين في عام 1958م عندما تم تنفيذ مشروع وادي السرحان لتوطين بدو عنزة والشرارات ، والذين كانوا قد فقدوا آنذاك 90٪ من ماشيتهم إثر سنين متتالية من الجفاف . وبعد ذلك أقيم مشروعا حرض (في وادي السهباء) ويبرين (في صحراء الربع الخالي) ، واللذان أُستهدف من خلالهما استصلاح الأراضي وتوزيعها على البدو لزراعتها وممارسة تربية الأغنام . وهنا يجب ملاحظة ، أنه منذ عام 1950م كان البدو قد بدءوا في إنشاء مستوطنات بأنفسهم في المناطق الريفية وحول المدن ومراكز إنتاج النفط على شكل توطن تلقائي دون تخطيط حكومي مسبق (عبد العزيز ، ص 110 – 112) .

هذا وينقسم سكان البادية حسب مواقع تواجدهم حالياً إلى فئتين رئيسيتين وذلك كما يلي :

أ – البادية شبه المستقرة . ويكثر وجود سكان هذه الفئة في مناطق تهامة وفي جبال غرب وجنوب المملكة . والبدو في ظل هذا النمط إنما يوجدون عادة في بطون الأودية وسفوح الجبال . ولسوف يتم مناقشة نمط الاستقرار هذا بتوسع أكثر في فصل الثروة الحيوانية . وذلك نظراً لما أحدثه ظهور هذا النمط من تغيرات في الوظيفة الرعوية للبدو . هذا فضلاً عن أهمية مؤشرات هذا النمط لمستقبل ظاهرة البداوة في المملكة .

ب – البادية المترحلة . والبدو في هذا النمط يوجدون في مناطق الصحاري . وهنا يمارس البدو النمط التقليدي لوظيفة الرعي البدوي . وأهم سمات هذه الوظيفة الترحال المستمر من قبل البدو بحثاً عن الكلأ والماء . وعموماً ينقسم سكان هذا النمط ، حسب الموقع ، لقسمين . فهنالك ، أولاً ، البادية المتواجدة في مناطق الصحاري في أنحاء البلاد عدا الصحاري الكبرى . أما القسم الثاني من سكان البادية المترحلة فيوجدون في أرجاء صحاري الربع الخالي والنفود الكبير (وزارة التخطيط ، النتائج التفصيلية لتعداد 1992 ، ص 15–16) .

وإذا ما نظرنا إلى التوزيع الجغرافي للبدو في المملكة ، فليس أمامنا إلا إحصائية 1974م . وإضافة إلى ذلك فهناك بعض المؤشرات المأخوذة من حقائق الوضع الجغرافي العام والمفيدة في توضيح صورة التوزيع بوضعه الراهن . وفقاً لبيانات إحصاء عام 1974م ، فإن المنطقة الشمالية كانت تأتي في مقدمة مناطق البلاد من حيث تواجد البدو بها (56,3٪ من إجمالي سكانها في عام 1974م كانوا من البدو الرحل) . وتلى المنطقة الشمالية المناطق الأخرى بنسب متقاربة (تتراوح ما بين 25.6 و 26,8٪) ، وهي نسب تقارب النسبة العامة للمملكة (26,9٪) . هذا باستثناء المنطقة الشرقية، والتي بلغت نسبتها 10,3٪ فقط (الرويشي ، 1978م ، ص 84) . إن تقدم المنطقة الشمالية على بقية مناطق البلاد في هذا الصدد ، إنما يعود إلى طبيعة التركيب الاقتصادي لهذه المنطقة . فالنشاط الاقتصادي الأهم هنا ، كمجال عمل لجزء كبير من السكان خارج المراكز الحضرية الكبيرة بالمنطقة ، هو الرعي . هذا مع ملاحظة المحدودية البالغة لهذه المراكز في المنطقة الشمالية كما سيتضح في فصل المدن فيما بعد . فالنشاط الصناعي في هذه المنطقة محدود جداً . كما أن نشاط القطاع التعديني عدا النفطي في المنطقة وعموم البلاد لا يزال في مرحلة التطوير . وحتى القطاع الزراعي النشط في المنطقة الشمالية لا يوفر بدوره فرص عمل كبيرة لسكان المنطقة . فهذا القطاع إنما نمى هنا بفعل نمط الزراعة الحديثة . وهذا نمط يعتمد على استخدام المكائن والآلات اكثر بكثير من اعتماده على اليد العاملة . هذا فضلاً عن اتجاه أصحاب المزارع التابعة للنمط المذكور لاستقدام العمالة الأجنبية (أنظر فصول الثروة المعدنية – الصناعة التحويلية – المدن). أما فيما يخص المنطقة الشرقية ، فإن قلة تواجد البدو الرحل بها يرجع إلى غلبة صحراء الربع الخالي على مساحة المنطقة . وهذه صحراء لا تسمح بنشاط رعوي ، إلا في رقع محدودة وبمستوى منخفض . فصحراء الربع الخالي فقيرة إلى حد كبير في نباتها الطبيعي ونادرة الأمطار . وهنا يجب ألا نغفل دور شركة آرامكو السعودية في توطين جزء من بدو المنطقة ، وإن قلوا. فقد قامت آرامكو بتدريب أعداد كبيرة من البدو وألحقتهم بمجالاتها الوظيفية المختلفة . وقد أدى ذلك، من ناحية أخرى ، إلى ارتفاع نسبة

السعودة بها مقارنة بعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حكومية أو أهلية (أنظر فصل النفط والثروة المعدنية) .

وإذا ما تطرقنا للوضع الراهن للتوزيع الجغرافي للسكان البدو ، فإن هنالك قدراً كبيراً من الصعوبة في التوصل لتحديد دقيق للتوزيع في ضوء غيبة البيانات. على أنه يمكن التوصل لصورة تقريبية للتوزيع ، ويمكن فعل ذلك بالنظر للتوزيع الجغرافي للسكان الحضر في المملكة بالدرجة الأولى . فالسكان الحضر يشكلون ، كما سبق الذكر 74.1٪ من سكان البلاد. وبالتالي فالأماكن التي يقل فيها تركز السكان الحضر ، والريفيين بالدرجة الثانية ، سيزيد فيها تركز السكان البدو . هذا بالإضافة إلى أخذ حقائق التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية عامة والنشاط الرعوي خاصة في الحسبان . عموماً فبمقارنة جدولي توزيع السكان الحضر والريفيين ، والواردين في الصفحات المقبلة ، يتضح لنا أن سكان البادية ينبغي أن يكون تركزهم أكثر ما يكون في المنطقة الشمالية ثم المنطقة الجنوبية الغربية . ففي المنطقة الشمالية يوجد 7.8٪ فقط من السكان الحضر بالمملكة ، هذا فضلاً عن 6.4٪ من السكان الريفيين . أما المنطقة الجنوبية الغربية فيغلب على حجمها السكان الريفيون (بها 44,8٪ من سكان البلاد الريفيين) ويقل فيها السكان الحضر (7.2٪ من سكان البلاد الحضر)(1) . هذا بالإضافة إلى الإمكانيات الرعوية الجيدة للمنطقة الجنوبية الغربية مقارنة ببقية مناطق المملكة ، كما سيرد ذكره في فصل الثروة الحيوانية . عموماً يدعم استنتاجاتنا هذه أمران . فتقدر خطة التنمية الخامسة للبلاد تركز السكان البدو الرحل بشكل رئيسي في مناطق الحدود الشمالية والجنوبية الغربية والغربية (وزارة التخطيط ، 1990 ، ص 370). كما أن هنالك باحث (عبد العزيز) قام بحساب حصص (2) المناطق المختلفة للبلاد من السكان البدو في عام 1990، وتوصل بالتالي إلى أن نسب سكان البدو في

(1) كما سيرد بعد قليل عند الحديث عن السكان الريف والحضر .

(2)وذلك بناءاً على إفتراض معدلات نمو مناسبة لفئات السكان بالمملكة .

مناطق المملكة هي : الشمالية 44,1٪ ، الجنوبية الغربية 18,1٪ ، الوسطى 14,3٪ ، الغربية 13٪ ، الشرقية 6,1٪ (ص 15) .

نستنتج ، أخيراً ، أن المنطقة الشمالية ظلت طيلة العشرين سنة السابقة متقدمة على مناطق المملكة الأخرى من حيث عدد السكان البدو بها . كما أن المنطقة الجنوبية الغربية فعلت كذلك على عكس المنطقتين الوسطى والغربية ، اللتين تناقص سكانها البدو . ويرجع هذا الوضع إلى عدم تغير أوضاع معظم الأنشطة الاقتصادية في المنطقة الشمالية عدا الزراعة . وقد سبق التعرض لمحدودية فرص العمل الزراعي في هذه المنطقة . كما أن انخفاض التطور الزراعي للمنطقة الجنوبية الغربية ، مقارنة بالمنطقتين الوسطى والشمالية ، قد ساهم في انخفاض نصيب المنطقة الجنوبية الغربية زراعياً على مستوى المملكة ، ومن ثم ساهم ، بشكل غير مباشر، أيضاً في زيادة أهمية الرعي ونصيب المنطقة الجنوبية الغربية من سكان البادية . وعموماً فإن مزيداً من التطوير الزراعي للمنطقة الجنوبية الغربية وتطوير الموارد المعدنية في المنطقة الشمالية كفيلان بتقليل نسبتهما من السكان البدو والنسبة الكلية لسكان البادية في المملكة ككل مستقبلاً . (أنظر فصلى الزراعة والنفط والثروة المعدنية) .

2 – سكان الريف :

لقد تعرضت مناطق الريف السعودي في حقبة السبعينات والثمانينات الميلادية من القرن الماضي إلى تيار هجرة كبير ، من القرى الصغيرة إلى المدن . كما قلل تحول بعض القرى الكبيرة إلى مدن من حجم الريف آنذاك . على أنه بالرغم من ذلك ، فإن حجم السكان الريفيين لم يتناقص بالقدر المتوقع حدوثه ، مع الجذب الكبير الذي مارسته المراكز الحضرية لسكان بقية أقسام البلاد في هذه الحقبة . فقد قدرت وزارة الزراعة حجم سكان الريف بـ 1,265,366 نسمة في عام 1974/73 (الرويشي، 1987 ، ص 93) . ووفقاً لنتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي الشامل للقرى في

فقد ارتفع عدد سكان الريف السعودي إلى 2.599.322 في عام 1982 . أما في عام 1992 فقد قدر سكان هذه المناطق بـــ 3.881.172 ساكن كما سبق الذكر في جدول 2-2 . ويعزو البعض هذا التزايد غير المتوقع للسكان الريفيين ، في ظل الهجرة الريفية للمناطق الحضرية ، إلى استقرار بعض السكان البدو الرحل في القرى . فقد ساهم هذا الاستقرار ، بالتالى ، في تعويض النقص الذى حصل في سكان بعض القرى بفعل الهجرة .

على أنه يلاحظ في المقابل أن نسبة السكان الريفيون لجملة سكان البلاد قد تناقضت من 28.2 إلى 26% ثم 23% في أعوام 1974 ، 1982 ، 1992 على التوالى وذلك مقابل ارتفاع نسبة السكان الحضر لمجموع السكان من 46.9% إلى 54% و 74% في نفس الاعوام على التوالي [1] . وهذا يعني ان انتقال بعض البدو إلى المناطق الريفية ، أو على الأقل جزء منهم ، كان عبارة عن هجرة مؤقتة ، بينما ظلت الهجرة الدائمة نحو المدن هى الأهم والأكبر ، كما هو الحال مع تدفقات الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية بشكل عام في كثير من بلاد العالم .

وإذا ما أردنا التحدث عن التوزيع الجغرافي لسكان الريف السعودي فإننا لا نجد أمامنا إلا بيانات التعداد الاقتصادي والاجتماعي للقرى في المملكة لعام 1983 . فكما سبق الذكر فإن تعداد 1992 لم يحدد حجم والتوزيعات الجغرافية للسكان المذكورين . وعليه سوف نعتمد هنا على النسب المئوية المبنية على نتائج التعداد الاقتصادي المذكور اعلاه [2] . وبناء عليها نجد أن المنطقة الجنوبية الغربية تتقدم بقية أنحاء البلاد ، إذ يصل نصيبها في هذا الشأن إلى 44.8% . ويرجع هذا التركز السكاني الريفي إلى ما تتمتع به المنطقة الجنوبية الغربية من وجود بيئة زراعية ذات ظروف تربة

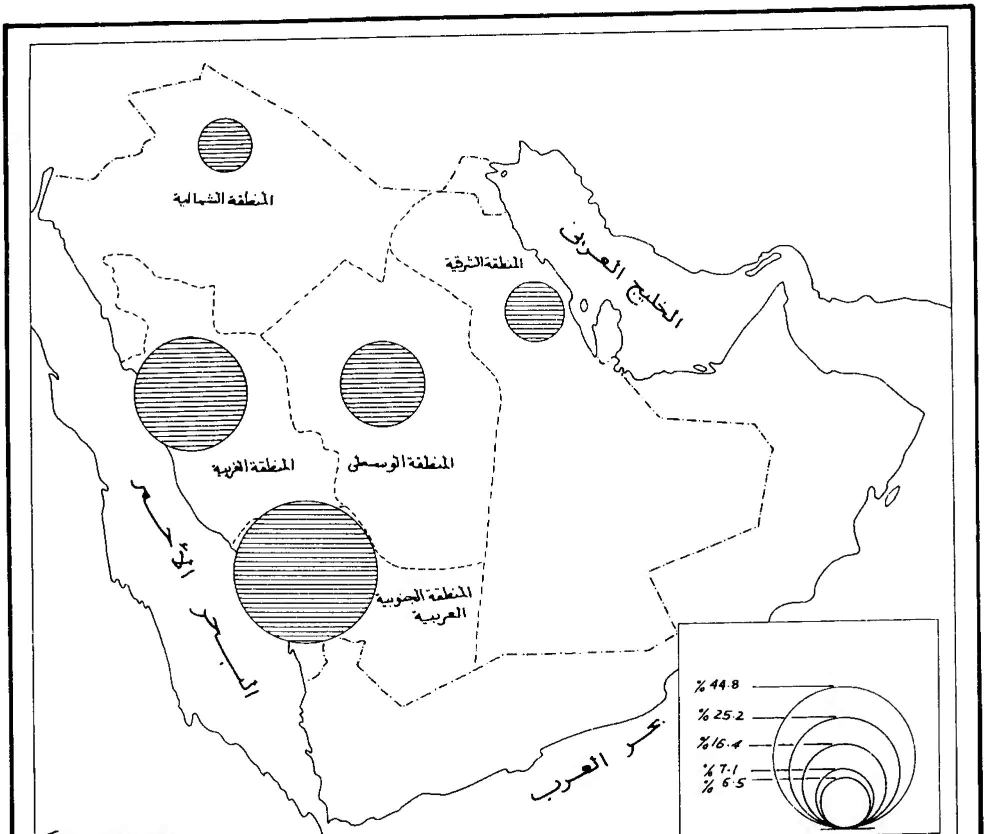
---

(1) تم حساب نسب السكان الحضر في هذه السنوات بالرجوع لبيانات سيف (1998 ، ص 157) ، مصيلحي (1984، ص 5) وبيانات تعداد عام 1992 (انظر هامش جدول 4-2 لاحقاً) .

(2) تم الرجوع بالنسبة لهذه البيانات الى : القباني ، 1412 ، ص 5 .

خصبة وتساقط جيد وتقاليد زراعية راسخة . وهذه العوامل والظروف أهلت سكان هذه المنطقة لاحتراف الزراعة ، عامة ، منذ القدم والاستقرار في ممارستها. وفي المقابل تأتي المنطقتان الشمالية والشرقية في نهاية القائمة (6.4% و 7.1% على التوالي) . ويرجع مركز المنطقة الشمالية في هذا الصدد إلى أن الظروف الطبيعية في هذه المنطقة كانت فيما مضى غير مواتية للنشاط الزراعي . ومن ثم فلا نشهد وجوداً واضحاً لنمط الزراعة التقليدية في المنطقة الشمالية . وحتى عندما ظهرت المياه الجوفية العميقة في المنطقة، فنمط الزراعة الحديثة ، لم يتزايد عدد السكان الريفيين. وهذا الأمر عائد، كما سبق الذكر ، لخصائص النمط المذكور غير المشجعة على نمو السكان الريفيين. أما فيما يخص المنطقة الشرقية ، فإنه بالرغم من وجود مناطق زراعية تقليدية بها (واحات الاحساء) فان حجم السكان الريفيين منخفض في هذه المنطقة . ويرجع هذا الوضع إلى غلبة المساحة الصحراوية على أراضي المنطقة ، من ناحية . هذا فضلاً عن وجود مراكز إنتاج النفط وتكريره والصناعات المتصلة به ، الجاذبة للهجرة الريفية ، من ناحية أخرى . وإذا ما نظرنا الى المنطقتين الوسطى والغربية، فسنجد أن تركز عدد من أهم المراكز الحضرية بالبلاد فيهما ، جعل تيار الهجرة من الريف للمناطق الحضرية هنا تياراً ضخماً وقوياً . هذا مع ملاحظة أن المنطقة الوسطى بالذات شهدت ، حديثاً ، نمواً زراعياً كبيراً . على أن هذا النمو اقترن بانتشار المزارع المندرجة تحت نمط الزراعة الحديثة . وكما سبق الذكر فهذا نمط لا يحتاج لاعداد كبيرة من العمالة . هذا فضلاً عن التوجه نحو استقدام عمالية زراعية من الخارج . وبالرغم من ذلك تحظى المنطقتان الغربية والوسطى بوجود أعلى للسكان الريفيين بهما مقارنة بالمنطقتين الشمالية والشرقية . وقد يرجع هذا الأمر لما تحظى به المنطقتان الوسطى والغربية من وجود أكثف لانماط الزراعة القديمة بهما ، من واحات وأودية ، خاصة المنطقة الوسطى . هذا وتوضح خريطة رقم (1-2) التوزيع الجغرافي لسكان الريف بالمملكة .

خريطة (2–1) التوزيع الإقليمي لسكان الريف في المملكة العربية السعودية



المصدر : تم رسم الخريطة بناءا على بيانات القبانى ، 1412 ، ص -5-

تختلف ، من ناحية أخرى ، مناطق المملكة حسب أحجام القرى (القباني). كما يتضح مما يلي :

أ – القرى الصغيرة الحجم : وهذه القرى لا يتجاوز سكان الواحدة منها على 250 نسمة . وتكثر هذه القرى في الأماكن المتضرسة أو الجبلية في المنطقتين الجنوبية الغربية والغربية. فتضرس السطح يحول دون توفر المساحات الزراعية المنبسطة . وهذا الأمر ألجأ السكان في المنطقة الجنوبية الغربية ، تحديداً ، إلى تبني أسلوب المدرجات الزراعية (أنظر فصل الزراعة) . كما أن ضيق المساحة المتاحة للسكنى، بفعل التضرس ، تدفع السكان للتجمع في قرى صغيرة الحجم. هذا وتوجد القرى الصغيرة أيضاً في بعض أجزاء المنطقتين الوسطى والشمالية ، حيثما قلت الكثافة السكانية بفعل ظروف التربة الأقل جودة وظروف المياه غير الصالحة للاستعمال .

ب– القرى المتوسطة : يتراوح سكان هذه القرى ما بين 250 و 700 نسمة ، وهي توجد بشكل أكبر في مناطق التلال والهضاب في المناطق الوسطى والشمالية .وقد يكون لقرب هذه القرى من المراكز الحضرية ، غالباً ، أثر كبير في قلة سكان هذه القرى ، وذلك بسبب عمليات الهجرة .

ج– القرى كبيرة الحجم : يزيد سكان هذه القرى على 700 نسمه . وتنتشر هذه القرى في المناطق السهلية والواحات الزراعية والمناطق الساحلية . فانبساط الأرض يسهل السكنى ولا يحد حجم القرية ، وبالتالي ، أي قيود طبيعية .

3 – سكان الحضر :

لقد تطور سكان المدن بالمملكة بشكل مطرد منذ قيام الدولة السعودية الحديثة حتى يومنا هذا . فبينما كان سكان المناطق الحضرية يمثلون حوالي 20٪ من سكان المملكة في عام 1932 ، فقد إرتفعت النسبة إلى 24٪ في عام 1962 ثم إلى 49٪ في بدايات السبعينات. ووصلت النسبة المذكورة إلى 54٪ في عام 1980 ثم إلى 74٪ في

عام 1992 (حماد ، ص 38 ؛ مصيلحي ، 1984 ، ص 5 ؛ تعداد عام 1992) (1). ولقد حصل هذا التطور نتيجة للتغير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد طيلة الفترة المذكورة . ولقد مثلت المدن الرئيسة في البلاد ، طيلة ذلك مناطق جذب للهجرة الداخلية من الأرياف والبوادي. ويرجع هذا الأمر لتوفر الحد الأدنى من مقومات النمو الاقتصادي ، من مرافق وخدمات ووجود إدارات حكومية ، بهذه المدن منذ بدايات ظهور الدولة السعودية الحديثة. وقد حدث ذلك بحكم كون معظم هذه المدن تمثل عواصم للمناطق الإدارية. هذا بالإضافة إلى تمتع كلٍ من هذه المدن بخصائص خاصة . فجدة كانت منذ البدء الميناء الأول للبلاد ، والدمام تقع في قلب منطقة إنتاج النفط . أما الرياض فهي العاصمة للدولة الموحدة . هذا فضلاً عن أن كلٍ من مكة المكرمة والمدينة المنورة ، قد إكتسبتا منذ القدم أهمية دينية ترتب عليها أهمية تجارية في مواسم الحج والعمرة . ومع مرور الوقت نمت هذه المدن بشكل أكبر من غيرها وذلك بحكم حقيقة أن النمو يؤدي إلى مزيد من النمو . ومع توجه الهجرة لهذه المدن ، فقد زاد نموها السكاني أكثر من غيرها بالتالي ، وقد أدى ذلك بدوره إلى توجيه جزء كبير من الإنفاق على الخدمات والمرافق لها . كما بدأ واستمر توطن أنشطة الصناعة التحويلية وأنشطة التجارة والعقار وما إليها في هذه المدن . وهذا التوطن ساهم في مزيد من النمو السكاني لهذه المدن . وكان من الطبيعي أن يشمل نمو المدن الكبيرة المدن الصغيرة القريبة منها . وأصبحت بعض هذه المدن ، على مستوياتها ، تشكل مناطق حضرية كبيرة، كما هو الحال مع منطقة الدمام الحضرية المتكونة من مدن الدمام – الظهران – الخبر (انظر فصل المدن) .

وبناءاً على كل ما سبق فقد استقطبت المدن الكبيرة ، بالدرجة الأولى، موجات الهجرة الريفية والبدوية من أنحاء البلاد ، بفعل ما أصبحت تتمتع به من

---

(1) قدر البنك الدولي نسبة السكان الحضر في عام 1997 بـ 84٪ (1999 ، ص 193) .
– أنظر جدول 5–2 لاحقاً حيث يتم توضيح كيفية تحديد نسبة عام 1992 بناءاً على بيانات التعداد .

إمكانيات اقتصادية وخدمات ومستويات معيشة مرتفعة . هذا ويتضح لنا هذا الأمر من جدول رقم (3 – 2) الذي يتضمن تطور سكان المدن السعودية الرئيسة من عام 1962 إلى عام 1992 . بالإضافة إلى ما سبق فقد توجه الجزء الأكبر من الهجرة الخارجية إلى المدن الكبرى. فالنشاط الاقتصادي في هذه المدن يتسم بالكبر وهناك احتياج متزايد لأعداد متزايدة من العمالة الأجنبية بحكم قله المتوفر من العمالة المحلية المؤهلة عموماً . هذا فضلاً عن اعتبارات أخرى أدت إلى استقطاب القطاع الخاص في تلك المدن ، وعموم المملكة ، للعمالة الأجنبية . ولسوف يتم مناقشة هذه القضية في فصل الجغرافيا الاقتصادية فيما بعد .

جدول رقم (3-2)

تطور أعداد سكان أهم المدن السعودية (1962-1987)

المدينة	أعداد السكان					
	1962		1974		1992	
	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة
الرياض	169.185	(1)	666.840	(1)	2776096	(1)
جدة	147.589	(2)	516.104	(2)	2046251	(2)
مكة المكرمة	158.908	(3)	366.801	(3)	965697	(3)
المدينة المنورة	71.968	(4)	198.186	(4)	608295	(5)
الدمام (*)	35.000	(5)	128.844	(5)	697695	(4)
تبوك	25.000	(7)	69.940	(6)	292555	(6)
حائل	20.000	(9)	40.502	(9)	176757	(8)
خميس مشيط	18.000	(10)	49.581	(7)	217870	(7)
نجران	22.000	(8)	48.581	(8)	90983	(11)
جيزان	25.000	(7)م	32.812	(11)	56565	(12)
أبها	17.500	(11)	30.150	(12)	112316	(9)
عنيزة	30.000	(6)	33.864	(10)	91106	(10)

مصدر بيانات الجدول :

أ - عامي 1962-1974 : الرويثي ؛ 1978 ، ص 95 .

ب - عام 1992 : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، نتائج الأولية لتعداد 1992 ، ص 6-7 .

(*) يشار هنا لمجموع سكان منطقة الدمام الحضرية وليس سكان مدينة الدمام لوحدها .

إن جدول (3–2) المذكور يوضح التطور الواضح في أحجام سكان المدن الهامة في المملكة . كما يوضح هذا الجدول كيف أن مدن جدة – الرياض – الدمام – مكة المكرمة – المدينة المنورة ، ظلت دوماً على قمة أهم المدن السعودية من حيث الحجم السكاني . وهذا ما يدعم وجهة النظر السابق طرحها عن الأهمية المتصاعدة لهذه المدن منذ توحيد البلاد حتى اليوم ، وأثر ذلك في الهجرة السكانية نحوها بالدرجة الأولى . ومن ثم ازدياد حجم السكان الحضر بالشكل المتصاعد الذي أشرنا إليه .

وعموماً فإن وجود المدن على أنواعها ، وخاصة الكبيرة ، ثم الأصغر، يتفاوت من منطقة لأخرى بالمملكة . هذا الأمر له أثر كبير في التوزيع الجغرافي للسكان الحضر بالبلاد . ويتضح هذا التفاوت في جدول رقم (4–2) والذي تعبر عنه أيضاً خريطة رقم (2–2) . فكل من الجدول والخريطة السابقين يوضحان أن هناك تركزاً واضحاً للسكان الحضر في المنطقتين الغربية والوسطى ، ويرجع هذا الأمر إلى الأهمية الاقتصادية لهاتين المنطقتين . فالمنطقة الوسطى تحظى بنصيب مرتفع من النشاط الزراعي في المملكة ، إضافة لكونها تضم مدينة الرياض. فالرياض تمثل واحدة من أهم المراكز الاقتصادية في البلاد ، وذلك بحكم وجود ما لا يقل عن ثلث أهم 1000 شركة في المملكة. كما أن الرياض تمثل واحدة من المراكز الصناعية الرئيسة في البلاد . هذا فضلاً عن كون هذه المدينة عاصمة البلاد وبها كافة المراكز الرئيسة لشتى الوزارات والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى السلك الدبلوماسي الأجنبي. وينطبق نفس الشيء على المنطقة الغربية ، والتي بها اثنتان من أهم المراكز الصناعية السعودية ، جدة وينبع . كما يخص مدينة جدة نصيبٌ لا يقل عن نصيب مدينة الرياض من أكبر شركات البلاد، ثم أن جدة تمثل أهم ميناء تجاري ورئيسي للبلاد . أما ينبع فتمثل واحدة من الميناءين الصناعيين الوحيدين في البلاد. وتزيد المنطقة الغربية عن الوسطى بتشرفها بوجود الأماكن المقدسة بها . فوجود مكة المكرمة والمدينة المنورة في هذه المنطقة إنما يعني وجود حركتي حج وعمرة مستمرة سنوياً ، وما يصاحبها من رواج تجاري يسهم في زيادة الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة

(أنظر إلى فصول : الزراعة، الصناعة التحويلية، المــدن، النقــل والمواصــلات).

وعموماً فإن هذه الأهمية المتعددة الجوانب للمنطقة الغربية أهلتــها لأن تتبــوأ المرتبة الأولى من حيث السكان الحضر على مستوى المملكة .

جدول رقم (4-2)

التوزيع الجغرافي للسكان الحضر في مناطق المملكة العربية السعودية

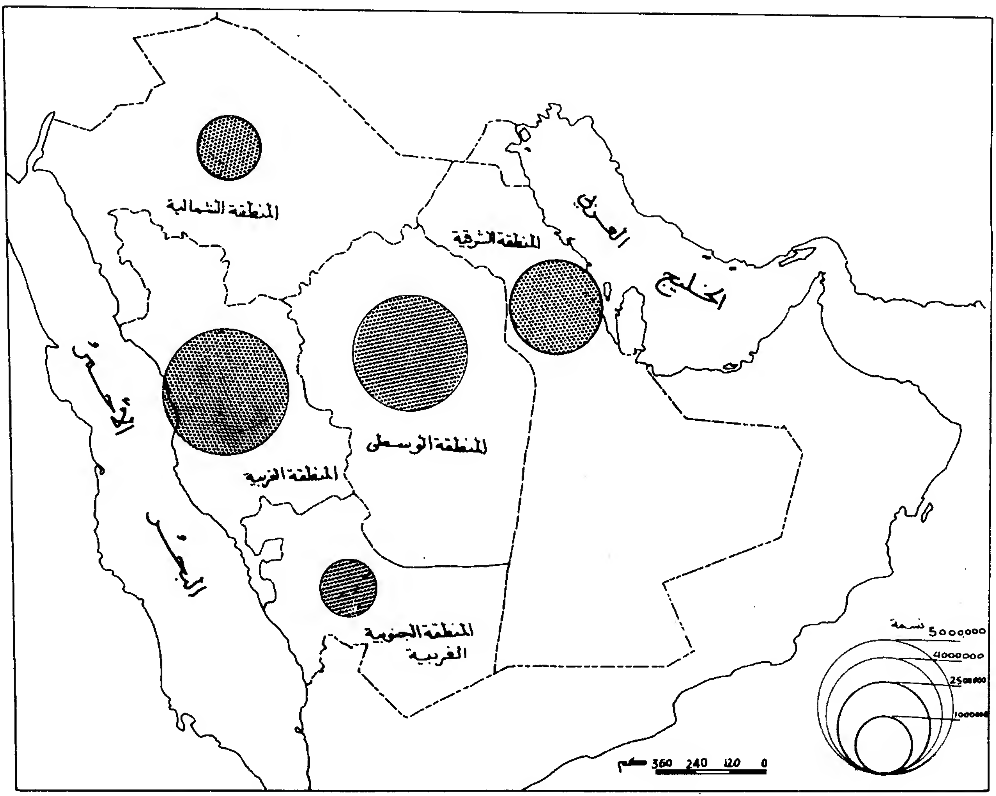
المنطقة	الحجم	%	المرتبة
الغربية	4526887	36.1	(1)
الوسطى	3848575	30.7	(2)
الشرقية	2286665	18.2	(3)
الشمالية	976726	7.8	(4)
الجنوبية الغربية	899269	7.2	(5)
مجموع المملكة	12538122	100	–

– تم إعداد الجدول بناءاً على بيانات : وزارة المالية والاقتصاد الوطــــني ، البيانــات الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعــام 1992 ؛ ص 6–18 ، 19 ، 21 ، 23 ، 25 ، 28 ، 29 ، 35 ، 47 .

– هذا وقد تم تحديد السكان الحضر اعتماداً على معايير التعـــداد العــام للســكان والمساكن في المملكة لعام 1992. فالمدينة وفقاً للمعايير المذكورة هي : كل مسمى سـكاني به بلدية أو يزيد عدد سكانه على 5000 نسمة . وقد تم الرجوع لبيانات وزارة الشئون القروية والبلدية ، 1418 ، لتحديد المسميات السكانية ذات الحجم السكاني أقل مــــن 5001 وبها بلديات .

خريطة (2−2)

التوزيع الإقليمي للسكان الحضر في المملكة العربية السعودية



مصدر بيانات الخريطة : تعداد 1992م .

وبالرغم من أن أهمية المنطقة الشرقية اقتصاديا (وجود النفط ثم الصناعة التحويلية)، إلا أن نصيبها من السكان الحضر منخفض مقارنة بالمنطقتين الغربية والوسطى. ويرجع ذلك إلى، ما سبق شرحه ، من الطبيعة الصحراوية الغالبة في المنطقة . هذا بالإضافة إلى محدودية نطاق المدن الشرقية الموجودة على شكل شريط ساحلي ضيق مع وجود امتداد محدود لداخل منطقة الأحساء. كما أن صناعة النفط ، الأهم في المنطقة والمملكة بالطبع ، هي صناعة تحتاج لرأس مال ضخم وأيدي عاملة قليلة بالمقابل ، وذلك بحكم استخدامها لميكنة حديثة ومتقدمة . كما ينطبق ذلك على الصناعات البتروكيميائي في مدينة الجبيل الصناعية في المنطقة الشرقية .

أخيرا تأتي المنطقتان الشمالية والجنوبية الغربية في نهاية قائمة السكان الحضر بالمملكة . وقد سبق لنا التحدث عن ظروف الحياة الاقتصادية الطاردة للسكان في المنطقة الشمالية ، والتي لا تسمح بظهور مراكز حضرية كبيرة . أما فيما يتعلق بالمنطقة الجنوبية الغربية ، فهي منطقة زراعية بالدرجة الأولى يغلب عليها وجود السكان الريفيين . كما أن مدن المنطقة الغربية قد جذبت تيارات الهجرة الداخلية إليها من مدن وأرياف المنطقة الجنوبية الغربية . ففرص العمل وفيرة وللحياة الحضرية مغرياتها بالمنطقة الأولى . هذا مع وجود لتيارات هذه الهجرة إلى المنطقتين الوسطى ثم الشرقية أيضا .

إن سمة التركز السكاني الحضري الملحوظة على مستوى المناطق ملحوظة أيضا على مستوى الأجزاء الداخلية لكل منطقة رئيسة بالبلاد . فبالمنطقة الغربية أربعة مدن (جدة – مكة المكرمة – الطائف – المدينة المنورة) يقطن بها 89,2 (1) من السكان الحضر بالمنطقة. أما المنطقة الوسطى ، فإن الرياض لوحدها يقطنها 72.1%

(1) هذه النسبة وما يليها من نسب خاصة بأعداد المدن السعودية وأحجام سكانها تم حسابها بناء على : بيانات تعداد 1992 (الأولية – التفصيلية) وفقا لمعايير المدن الناص عليها التعداد (أنظر هامش جدول 5–2 سابقا).

من السكان الحضر بالمنطقة. كما تحصل منطقة الدمام الحضرية ومدن الهفوف والمبرز والجبيل على 53.1% من السكان الحضر بالمنطقة الشرقية . وإذا ما انتقلنا إلى المنطقة الشمالية ، فمدن تبوك وحائل وسكاكا وعرعر تستحوذ على حوالي 66% من السكان الحضر . وأخيرا فأن مدن خميس مشيط وأبها وجيزان ونجران بها53,1% من مجموع السكان الحضر في المنطقة الجنوبية الغربية. والواقع أن أسباب التركز السكاني موجودة على مستوى مدن المناطق كما هو الحال على مستوى المناطق ذاتها . فهنالك تركز في الأنشطة الاقتصادية على مستوى المدن الكبرى ومستوى عواصم المناطق الإدارية وأهم مدنها .وتوجد بالتالي خدمات أكثف لسكان تلك المراكز الحضرية على اختلاف مستوياتها . وإن كان يلاحظ ، أنه في حالة المنطقة الوسطى ، ثم الشرقية ، أن هناك توزع سكاني حضري أكثر من المناطق الأخرى . فهنالك 49 مدينة بالمنطقة الوسطى تتراوح أنصبة 45 مدينة منها من السكان الحضر بالمنطقة من 1,1% إلى 0,3%. وكذلك فبالمنطقة الشرقية 49 مدينة منها 42 مدينة منها تتراوح أنصبتها من سكان المنطقة الحضر ما بين 0,2 إلى 2,5% . ويرجع تميز المنطقتين في هذا الصدد إلى تاريخ الاستيطان البشري بهما . فالمنطقة الوسطى بها بيئات زراعية قديمة، نشأت على ضفاف روافد الأودية بها عديد من المستوطنات البشرية الصغيرة ، بعضها قرى والبعض الآخر بلدات ومدن صغيرة ومتوسطة . وقد أتاح النشاط الزراعي لهذه المستوطنات فرصة للنمو والاستمرارية . فالإنتاج الزراعي هنا أدى إلى قدر من تنشيط الحركة التجارية ساعدت على تنشئة تلك المدن . أما فيما يخص المنطقة الشرقية فجزء من مدنها نشأ أساسا بفعل البيئات الزراعية التقليدية في منطقتي الاحساء والقطيف . ومن جانب آخر فعديد من مدن المنطقة الشرقية قد نشأ وتطور كمدن نفطية . وأخيرا نجد أن المنطقة الجنوبية الغربية تحظى بوجود 38 مدينة . ومن ضمن هذه المدن هنالك 30 مدينة تتراوح أنصبتها من السكان الحضر بالمنطقة ما بين 0.3% و 2.5% . وما قلناه عن أثر البيئات الزراعية القديمة في نمو المدن الصغيرة والمتوسطة في المنطقتين الوسطى والشرقية

ينطبق على المنطقة الجنوبية الغربية . وعموما فلسوف يتم دراسة تطورات نشأة وأوضاع المدن السعودية بشكل أكثر تفصيلا في فصل المدن لاحقا .

وأخيرا ، فإنه إذا كان السكان يدرسون من خلال مناطق تركزهم ، فإن علاقتهم بمجموع مساحة للدولة وأقاليمها لا تقل أهمية في توضيح السمات الجغرافية للسكان في أي إقليم . وهذا ما سيتم تناوله من خلال التطرق للكثافة السكانية.

الكثافة السكانية

يتم عادة قياس العلاقة ما بين عدد السكان وأرض الدولة عامة من خلال نوعين من الكثافة السكانية . فهناك الكثافة السكانية الحسابية العامة والكثافة الإنتاجية [1]. ولكل نوع من الكثافتين أهميته ودلالته لدراسة العلاقة المذكورة . وإذا ما جئنا إلى النوع الأول من الكثافتين تطبيقا على المملكة فسنجد أن عدد سكان المملكة كان ، وما يزال ، منخفضا بالنسبة لمساحتها الشاسعة . وقد ترتب على ذلك انخفاض الكثافة السكانية العامة في البلاد. على أن التزايد المستمر في سكان البلاد أدى إلى ارتفاع نسبي في هذه الكثافة ، فمن 1,5 نسمة في الكيلو متر المربع الواحد إلى 3 نسمة/كم2 ما بين عامي 1962 ، 1974 (الشريف ، 1414 ، ص 163) إلى حوالي 9 نسمة/كم2 في الوقت الحالي وفقا للعدد التقديري لسكان المملكة في عام 1999(وزارة الصحة ، 1999) . فهناك تضاعف في معدل الكثافة من ضعفين ما بين عامي 1962 ، 1974 إلى خمسة أضعاف ما بين عامي 1974، 1999 . على أن كثافة السكان تظل منخفضة في المملكة . وعموما فإذا كانت الكثافة الحسابية العامة هذه تعطينا العلاقة

(1) يتم الوصول للكثافة الحسابية العامة بتقسيم عدد السكان على المساحة الإجمالية . أما الكثافة الإنتاجية ، والتي يطلق عليها أيضا مسميا الكثافة الفسيولوجية والكثافة الصافية ، فيتم الوصول إليها عبر تقسيم عدد السكان على مساحة الأرض المزروعة (سيف ، 1998 ، ص 133) .

العامة بين السكان والمساحة فإن الكثافة الإنتاجية تعطي العلاقة ما بين السكان والأرض بشكل أكثر دقه ، فمن خلال قياسها يتضح لنا مقدرة الأرض الزراعية على توفير الغذاء للسكان . ولقد وصلت الكثافة الزراعية في المملكة في 1997 إلى 14.7 نسمة / كم2 حاليا (1) . هذا ويمكن أن ترتفع الكثافة الزراعية في حالة استزراع المساحات الصالحة للزراعة وغير المزروعة ، فرقم هذه المساحات مرتفع في المملكة (انظر إلى فصل الزراعة) . هذا مع ملاحظة أنه بالرغم من الدلالة الوثيقة للكثافة الزراعية على قدرة الأرض على إعالة السكان ، إلا أن زيادة هذه القدرة ليست مرتبطة فقط بالتوسع الأفقي في المساحة الزراعية . فيمكن حصول هذه الزيادة عن طريق التوسع الرأسي في الزراعة عبر زيادة إنتاجية الهكتار من المحاصيل الزراعية باستخدام بذور محسنة تعطي غلالا مرتفعة فضلا عن استعمال تقنيات حديثة في الري والميكنة .

إذا ما انتقلنا إلى الكثافات الإنتاجية حسب مناطق المملكة (2)، فسنجد أن المنطقتان الوسطى والشمالية ، تليهما المنطقة الجنوبية الغربية ، تتقدم بقية مناطق البلاد من حيث الكثافات الإنتاجية . فتصل كثافات المناطق الثلاثة إلى 5 نسمة /هيكتار، 6.2 نسمة/هيكتار و 10.8 نسمة /هيكتار . أي أن كل هيكتار في المناطق الثلاثة عليه إنتاج من الحاصلات الزراعية ما يفي باحتياجات ما بين 5 إلى 10 أشخاص . وهذه نسبة جيدة جدا . وفي المقابل نجد الكثافات الإنتاجية الخاصة بالمنطقتين الغربية والشرقية تصل إلى 52 نسمة/هيكتار و 34.6 نسمة/هيكتار على التوالي . ومن ثم فان عبء الأرض الزراعية تجاه احتياجات السكان يزداد بشكل كبير في المنطقتين الأخيرتين. وعموما فترتيب مناطق المملكة الخمسة من حيث الكثافات الإنتاجية يتفق مع ترتيب

---

(1) تم حساب هذه النسبة اعتمادا على تقدير حجم السكان في 1999 وتقدير مساحة المحاصيل المزروعة في المملكة في عام 1997 (وزارة الزراعة ، 1999 ، ص 2) .

(2) وذلك طبقا لأحجام سكان المناطق حسب النتائج التفصيلية لتعداد 1992 و المساحات المزروعة في المناطق في عام 1993 (وزارة الزراعة والمياه ، 1997 ، ص2) .

مكانة كل منها في مجال الإنتاج الزراعي بالبلاد . فمن الطبيعي أنه كلما زاد إنتاج منطقة ما زراعيا كلما زادت قدرتها على سد احتياجات سكانها من المحاصيل الزراعية .

وعموما فإنه إن كان لنسبة عدد السكان إلى مجموع المساحة ، عامة كانت أم إنتاجية ، أهميه في معرفة درجة إعالة الأرض للسكان ، فإن معرفة نسبة ما بالسكان من ذكور وإناث (التركيب النوعي) أمر له أهميته في الدراسة الجغرافية للسكان. فالتركيب النوعي يكشف لنا مدى التباين الجغرافي في أعداد الذكور والإناث ودلالته في مجالي التنمية الاقتصادية العامة والإقليمية .

التركيب النوعي لسكان المملكة العربية السعودية

تتراوح نسبة عدد الذكور لكل 100 من الإناث من دولة لأخرى ، ما بين 90 إلى 110 . كما تتراوح النسبة عموما ما بين 105 طفل ذكر إلى 106 طفل أنثى (مصيلحي، 1984، ص 284) . وإذا ما نظرنا إلى وضع المملكة الراهن في هذا الشأن فسنجد أن نسبة الذكور للإناث قد بلغت طبقا لتعداد عام 1992 559 ذكر لكل 1000 من السكان. أي أن هنالك 56% من جملة السكان ذكور مقابل 44% إناث (1) . وبالتالي فإن النسبة السعودية تقل كثيرا عن النسبة العالمية . والسبب الأساسي في ارتفاع نسبة الذكور بالمملكة، إنما يرجع إلى تيار الهجرة الخارجية إليها ، كما اتضح ، إلى حد ما ، من مناقشة أسباب النمو السكاني سابقا . ويدلنا على ذلك أن نسبة الذكور غير السعوديين لمجموع السكان غير السعوديين قد وصلت في التعداد الأخير (1992م) إلى 70,4% .هذا وقد أظهرت إحصائيات غير السعوديين الحاصلين على إقامات في

(1) وذلك طبقا للنتائج التفصيلية لتعداد عام 1992 (وزارة التخطيط ، ص 25) .

المملكة في عام 1997، أن نسبة الذكور من هؤلاء وصلت إلى 77.1%[1] . ومن جانب آخر فان نسبتي الذكور من السعوديين والإناث من السعوديات إلى مجموع السكان السعوديين قد وصلت حسب تعداد 1992 إلى 50,5% و 49,5% على التوالي . وإذا ما تذكرنا أن تيار الهجرة الخارجية الأساسي للمملكة قد بدأ في الظهور بقوه بعد عام 1973 فسنصل إلى نتيجة محددة تؤكدها كل النسب السابقة. وتتمثل هذه النتيجة في أن عامل الهجرة الخارجية هو السبب الأساسي في وضع عدم التوازن النوعي السكاني في المملكة. وأخيرا فأن غلبة الذكور على تيار الهجرة الخارجية إنما يرجع إلى أن هؤلاء المهاجرين قد أتوا للمملكة للعمل ، وهم في الأغلب لا يصحبون زوجاتهم وأطفالهم . فالهدف الأساسي من حضور هؤلاء هو التكوين المالي للفرد منهم ، وحضور الزوجة والأطفال مقرونا بمصاريف قد تعيق تحقيق هذا الهدف .

وأخيرا فإنه يجدر الذكر بأن نسبة الذكور للإناث قد تحسنت ما بين تعدادي 1974 و 1992 ، بحيث أصبح 102 ذكر لكل 100 أنثى بعد أن كانت 106. وهذا يعني أن المجتمع السعودي أصبح أكثر توازنا نوعيا . ويأتي هذا التطور نتيجة عدد من المسببات وأهم هذه المسببات الانخفاض في وفيات الإناث وتحسن في مستوى دقة بيانات التعداد . هذا فضلا عن ارتفاع مستوى الوعي الإحصائي لدى السكان بحيث أصبحوا يعون ضرورة إعطاء بيانات دقيقة وصحيحة (الخريف ، 1419 ، ص 48 – 49).

إن هنالك فروقا جغرافية بين مناطق البلاد من حيث التركيب النوعي . فتتسم المناطق الوسطى والغربية والشرقية بارتفاع نسب الذكور للإناث . فـ 57.5% و 55.6% و58.4% من سكان هذه المناطق ، على التوالي ، ذكورا (أنظر جدول 5–2) . فهذه المناطق تمثل مناطق جذب للرجال القادمين من خارجها للعمل في أنشطتها المختلفة بحكم المكانة المميزة لتلك المناطق على الخريطة الاقتصادية للبلاد كما توضح عديدا من

(1) تم حساب النسب بناءا على بيانات وزارة الداخلية : 1417هـ ، ص 255 .

جدول رقم (5-2)

التوزيع الجغرافي للذكور – الإناث في المناطق التخطيطية

في المملكة العربية السعودية – 1413هـ (1992)

المنطقة التخطيطية	السكان حسب التركيب النوعي				جملة السكان	
	الذكور		الإناث			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوسطى	2638638	57.5	1947327	42.5	4585963	100
الغربية	3086168	55.6	2466449	44.4	5552617	100
الشرقية	1503424	58.4	1072396	41,6	2575820	100
الجنوبية الغربية	1486053	52.3	1353227	47.7	2839280	100
الشمالية	765690	54.9	629016	45.1	1394706	100
جملة المملكة	9479973	55.9	7468415	44.1	16948388	100

تم إعداد هذا الجدول بناءا على بيانات : وزارة التخطيط ، البيانات التفصيلية لتعداد السكان والمساكن لعام 1413 ، ص 25 .

فصول الكتاب . فبالمناطق الثلاثة توجد أنشطة استخراج النفط والصناعات التحويلية . هذا فضلا عن ارتفاع نصيب هذه المناطق من قطاع الخدمات نتيجة كبر حجم السكان هنا مقارنة ببقية أنحاء المملكة كما سيوضح قسم المحاور السكانية في نهاية هذا الفصل . ومن جانب آخر تزيد نسبة الإناث ، نسبيا ، في التركيب النوعي للمنطقتين الجنوبية الغربية والشمالية مقارنة بالمناطق الثلاثة الأخرى للبلاد . فتصل نسب الإناث في المنطقتين المذكورتين إلى 47.7% و45.1% على التوالي مقارنة بـ 42.5% ، 44.4% ، 41.6% للمناطق الأخرى . فالمنطقتان الجنوبية الغربية والشمالية منطقتا طرد سكاني يهاجر عديد من أبنائها للمناطق الأخرى أما طلبا للرزق أو للعلم . فالمنطقتان اقل من حيث أنصبتها من أنشطة الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات . هذا مع ملاحظة أن قطاع السياحة أخذ في النمو في المنطقة الجنوبية الغربية في السنوات الأخيرة . وهذا سوف يؤدي مستقبلا لتقليل تدفقات الهجرة من المنطقة ومن ثم تحسين وضع التركيب النوعي للمنطقة . أما إذا ما نظرنا إلى المنطقة الشمالية فان طبيعة هيكل النشاط الاقتصادي لا تؤدي إلى وفرة فرص العمل ومن ثم زيادة إمكانية المنطقة لاستبقاء أبنائها الذكور . فأهم قطاعين اقتصاديين في هذه المنطقة هما قطاعي الثروة الحيوانية فالزراعة الحديثة . أما القطاع الأول فهو بطبيعته لا يحتاج إلا لاعداد قليلة من العاملين . هذا مع ملاحظة أن هنالك استخداما واضحا للرعاة الأجانب في المنطقة الشمالية . أما قطاع الزراعة الحديثة فبالرغم من ازدهاره ، وما ترتب عليه من تقدم المنطقة الشمالية للمرتبة الثانية في الإنتاج الزراعي بالمملكة ، إلا أنه لا يوفر فرص عمل كثيرة لكونه يستخدم الميكنة بشكل مرتفع . ومن ثم فهذا القطاع يماثل قطاع الثروة الحيوانية من حيث قلة فرص العمل التي يتيحها لأبناء المنطقة .

هذا وتؤثر أنصبة مناطق المملكة من أعداد السكان الذكور غير السعوديين على التركيب النوعي للمناطق . فكلما زاد نصيب أية منطقة من العمالة الأجنبية كلما زادت نسبة ذكورها لإناثها . ومن هنا يجب النظر إلى التركيب النوعي لكل منطقة حسب

نوعي السكان بها ، سعوديون وغير سعوديين . وبداية فنسبة الذكور غير السعوديين إلى الإناث غير السعوديات هي نسبة مختلة لحد بعيد . فحـــوالي 74 % مـــن الســكان السعوديين بالمملكة هم من الذكور (انظر جدول 6–2) . وهذا شئ طبيعي فمعظـــم تدفقات الهجرة الخارجية للمملكة لابد لها أن تتكون من ذكـــور بحكـــم آن الهجـــرة المذكورة حصلت لإشباع احتياجات سوق العمل بالدرجة الأولى من فئـــات العمالـــة المختلفة . ومن ناحية أخرى فمعظم الذكور غير السعوديين في سن الشـــباب ، فـــ 61.4 % من أولئك الذكور ينتمون للفئة العمرية 20–39 سنة كما توضـــح بيانـــات التركيب العمرى للسكان في المملكة لاحقا . وهؤلاء الشباب يأتون للمملكـــة غـــير مصطحبين لأسرهم كما سبق الذكر .

إذا ما نظرنا إلى التوزيع الجغرافي لمجموع الذكور غير السعوديين فســـنجد أن معظمهم يوجدون في المنطقتين الوسطى والغربية (30.4 % ، 39 % على التـــوالي) . وتليهما المنطقة الشرقية في هذا الصدد (15.8 %) . فهذه المناطق كما سبق الذكـــر ، مناطق جذب رئيسة للمهاجرين ، أجانب ومحليين ، بحكم توافر فرص العمل بها اكثر من غيرها من مناطق المملكة . ومن ثم تتذيل المنطقتان الجنوبية والشمالية مناطق المملكة مـــن حيث تواجد الذكور الأجانب . هـــذا مـــع ملاحظـــة الارتفـــاع النســـبي لنصيـــب المنطقـــــــة الجنوبية الغربية في هذا الصدد مقارنـــة بالمنطقـــة الشـــمالية (9.3 % و 5.5 % على التوالي)[1]. ويبدو أن قرب المنطقة الجنوبية الغربية من دولـــة اليمـــن جعلها مدخل لعديد من المهاجرين اليمنيين للمملكة بغرض العمل . وجزء كبـــير مـــن أولئك المهاجرين يتخذون منطقتي جازان ونجران نقطة استقرار مؤقت ريثمـــا ينتقلـــون لمناطق البلاد الأخرى التي تتوافر بها فرص العمل بها اكثر من غيرها. وعموما فـــاليمن تمثل المصدر الثاني للهجرة العربية نحو المملكة بعد جمهورية مصر العربية . فحوالي 37%

(1) تم حساب هذه النسب بناءا على أرقام جدول 6 – 2 .

جدول (6-2)

التركيب النوعي للسكان حسب الجنسية (سعودي - غير سعودي) في المناطق التخطيطية في المملكة العربية السعودية - 1413 (1992) .

المنطقة	التركيب النوعي حسب الجنسية											
	سعوديون						غير سعوديين					
	ذكور		اناث		الجملة		ذكور		اناث		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوسطى	1644884	51	1579597	49	3224481	100	993754	73	367730	27	1361484	100
الغربية	1817603	50.2	1801167	49.8	3618770	100	1268565	65.6	665282	34.4	1933847	100
الشرقية	987301	51.9	914807	48.1	1902108	100	516123	76.6	157589	23.4	673712	100
الجنوبية الغربية	1181144	48.9	1233440	51.1	2414584	100	304909	71.8	119787	28.2	424696	100
الشمالية	584861	50.9	565249	49.1	1150110	100	180829	73.9	63767	26.1	244596	100

- تم اعداد هذا الجدول بناءاً على البيانات التفصيلية لتعداد 1992 ، ص 25 .

و24% من تلك الهجرة تأتي من مصر واليمن على التوالى وفقا لبيانات عام 1995 (مجلس القوى العاملة ، 1416 ، ص 16–17).

وأخيرا فإذا ما نظرنا إلى التركيب النوعي للسكان السعوديين في مجموع مناطق المملكة لوجدنا أن هنالك تغلبا للذكور على الإناث كما يوضح جدول6–2 . وهذا مع ملاحظة تزايد نسبة الإناث ، نسبيا ، في المنطقة الغربية مقارنة بالمناطق الأخرى كما يوضح الجدول المذكور . فهذه المنطقة تشتمل على منطقة مكة المكرمة الإدارية . وهذه المنطقة هي الأكبر بين مناطق المملكة الإدارية من حيث الحجم السكاني(1) . هذا بالإضافة لتمتع هذه المنطقة بمكانة اقتصادية هامة . فالمدن الرئيسة هنا تتمتع بمكانة مميزة في البلاد كما سبق الذكر في قسم السكان الحضر . وهذا يعنى توفر سوق عمل نشط بالمنطقة يحتاج للعاملين من مختلف فئات العمالة . ومن احتياجات هذا السوق العاملات المنزلات والمدرسات ، فضلا عن العاملات في مرافق الخدمة النسائية كالمشاغل النسوية . ومن جانب آخر فحجم العمالة غير النظامية بمنطقة جدة – مكة المكرمة – المدينة المنورة هو حجم ضخم مقارنة بأية منطقة أخرى بالبلاد . ففرص الإقامة غير النظامية تكثر هنالك نتيجة وجود الأماكن المقدسة وفرص التخلف بعد انتهاء الحج أو العمرة . وهذه الفترة هي التي تشهد دخول الكثير من الأجانب للبلاد (مشخص ، 1992 ، ص 129) . وبطبيعة الحال فالعمالة المذكورة تضم أعدادا ليست بالقليلة من فئات العمالة النسائية وخاصة الخادمات .

---

(1) – م. مكة المكرمة (4.467.670 – 26.4%) – م. الرياض (3.834.986 – 22.6%) – م. الشرقية (2.575.820 – 15.2%) – م. عسير (1.340.168 – 7.9%) – م. المدينة المنورة (1.084.947 – 6.4%). – م . جازان (865.961 – 5.1%) – م. القصيم (750.979 – 4.4%) – م. تبوك (486.134 – 2.9%) – م. حائل (411.284 – 2.4%) – م. الباحة (332.157 – 2%) – م. نجران (300.994 – 1.8%) – م . (الجوف (268.228 – 1.6%) – م . الحدود الشمالية (229.060 – 1.3%) = المملكة (16.948.388 –100%) . (مصدر البيانات : وزارة التخطيط ، النتائج التفصيلية لتعداد 1413 ، ص 25) .

من جانب فان المنطقة الشرقية تتسم بانخفاض نسبة الإناث غير السعوديات للذكور غير السعوديين مقارنة ببقية مناطق المملكة (انظر جدول 6–2 سابقا) . ويمكن عزو هذا الأمر لطبيعة النشاط الاقتصادي في المنطقة . فهذا النشاط يتركز في استخراج النفط والغاز الطبيعي والصناعات التحويلية ، وما يرافقهم من قطاعات خدمات . وهذا الوضع يعني زيادة الحاجة للعاملين الذكور من الأجانب . فطبيعة العمل في تلك الأنشطة والقطاعات أنسب للذكور من الإناث .

أما فيما يتعلق بالتركيب النوعي للسكان السعوديين داخل مناطق المملكة فسنجد أن أوضاع هذه المناطق متقاربة مقارنة بالنسبة العامة للمملكة والمذكورة سابقا (انظر جدولي 5–2 ، 6–2) . وهذا يعني أن وجود السكان الأجانب بنسبتهم الكبيرة هو السبب في انخفاض نسبة التركيب النوعي في المملكة كثيرا عن النسبة العالية كما سبق الذكر .

وإذا كان للتركيب النوعي أهميته في توضيح بعض أبعاد الخريطة الاقتصادية للبلاد ، فيما يخص أماكن الجذب للعمل وأماكن الطرد ، فإن التركيب العمري للسكان لا يقل أهمية في الدراسة الجغرافية . فهذا التركيب يوضح المرحلة التي تمر بها الدولة من حيث درجة النضج السكاني وأثر ذلك على الحياة الاقتصادية .

التركيب العمري للسكان في المملكة العربية السعودية

تنقسم الأعمار في أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسة . فهنالك مجموعة الصغار أو القصر حيث تتراوح الأعمار ما بين صفر – 14 سنة . وهناك مجموعه البالغين، وتنحصر أعمارهم ما بين 15 إلى 60 – 64 سنة . وأخيرا هناك مجموعه المسنين وهم الذين تصل أعمارهم ما فوق 60 أو 64 سنة (مصيلحي، 1984 ، ص 281 – 283) . وإذا ما جئنا للمملكة في هذا الصدد ، فسنجد أن بيانات تعداد عام 1992 تظهر أن

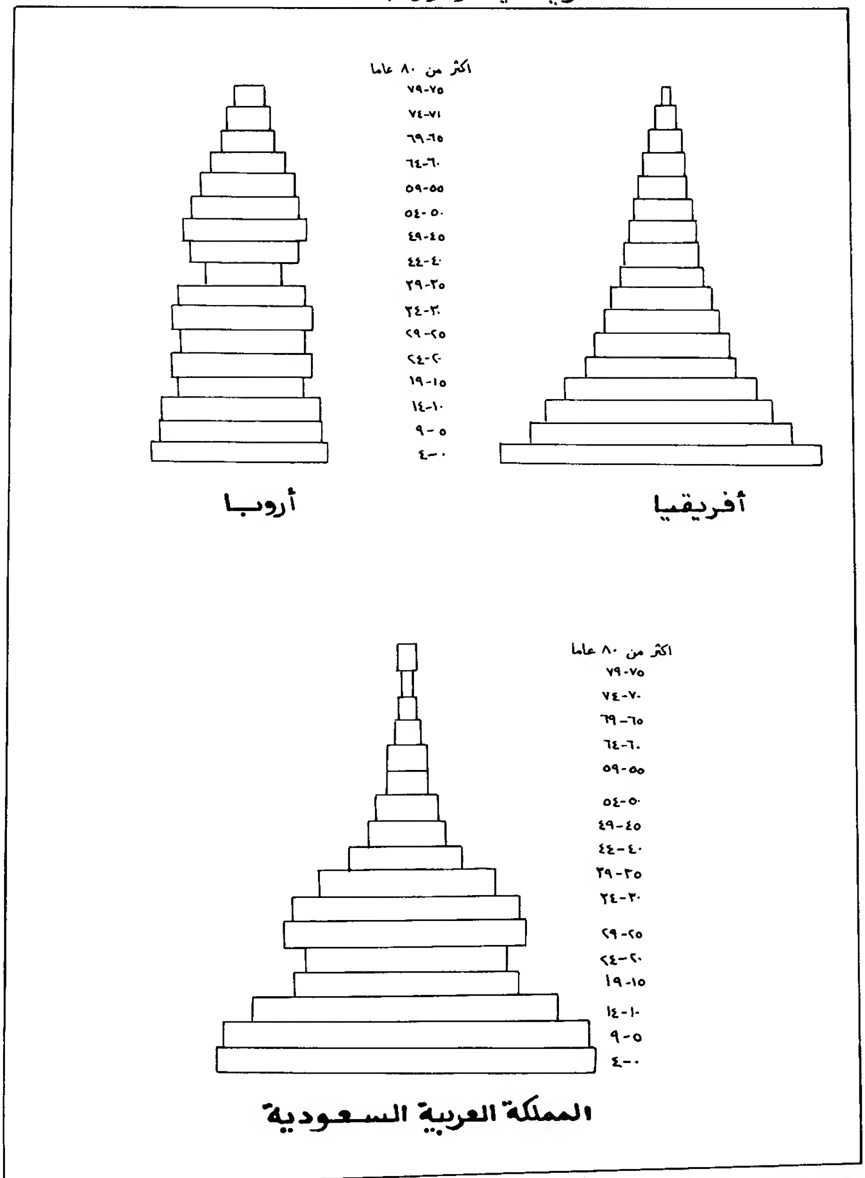
41.8% من سكان المملكة يمر في طور صفر – 14 سنة ، بينما هنالك 54,2% من السكان في طور 15 – 59 سنة وأخيرا فهنالك 4% في طور 60 سنة فاكثر (جدول 8–2) . وهذه الأرقام توضح أن فئتي الصغار والبالغين تستحوذان على معظم حجم السكان ، وهذا نمط يتفق مع النمط السائد في الدولة النامية عامة . هذا مع ملاحظة أن نسبة صغار السن (صفر – 14سنة) في المملكة تعد مرتفعة مقارنة ببعض الدول النامية ذاتها. بل أن نسبة المملكة في الفئة المذكورة تعد أعلى من المعدل العالمي ، لعام 1996 ، بنحو 11% . وهذا الأمر إنما يعود للزيادة في معدلات المواليد والتناقص الدائم في معدلات الوفيات بالمملكة (الصالح ، 1419، ص 6) .

وعموما ، تعد المملكة ، كبلد نام ، بلدا يرتفع به معدلات المواليد وتنخفض به معدلات وفيات الأطفال بشكل عام ، كما سبق توضيحه في أسباب النمو السكاني . هذا بالإضافة إلى أن تيار الهجرة الخارجية إلى المملكة يغذي الفئة الثانية، بشكل واضح. وعموما يمكن التدليل على السمة الحالية للتركيب العمري للبلاد وهيمنة فئة النضج والفتوة عليه بالرجوع لأرقام عامي 1974 و 1984 في هذا الشأن. ففي عام 1974 كان توزيع العمري حسب الفئات الثلاثة : صفر – 14 (46,3%) ، 15 – 64 (49,7%) ، 65 فأكثر (4%) . وإذا ما انتقلنا إلى عام 1984 فسنجد أن النسب للفئات الثلاثة كما يلي : 44% ، 53% ، 3% (المطرى ، ص 50 – 53) . أي أن هناك تزايدا في عدد السكان المندرجين تحت فئة النضج والفتوة (15 – 64) . هذا مع ملاحظة أن كثرة غير السعوديين في المملكة قد تحجب احتمال تزايد أعداد المندرجين تحت فئة 0–14 سنة، بحكم انتماء معظم أولئك المقيمين غير السعوديين إلى فئة الشباب كما سيتضح فيما بعد. وهذا التزايد وارد بحكم ما سبق مناقشته عن ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض وفيات الأطفال الرضع وارتفاع حجم العائلة بشكل عام في المملكة .

ويأخذ الهرم السكاني للمملكة بالتالي نمط الهرم السائد في الدول النامية عامة . وهذا الهرم يندرج تحت نمط الهرم ذي القاعدة العريضة . هذا مع ملاحظة أن الهرم السكاني للمملكة به نتوء من جانب قسم الذكور في فئات العمرية لسن العمل خاصة تلك الفئات من 25 إلى 39 سنة . ويتضح هذا الأمر بجلاء بمقارنة الهرم السكاني الحالي للمملكة (وفقا لتعداد 1992) بالهرم السكاني العائد لتعداد 1974 . فقد زادت نسبة الذكور صغار السن والمندرجين في سن العمل من 51% إلى 60% . وقد حصل هذا التزايد بفعل تزايد أعداد المهاجرين الأجانب للمملكة . فهؤلاء المهاجرون يندرجون ، في معظمهم ، في فئة الذكور في سن العمل (15 – 59) كما سيتضح لاحقا (الخريف ، ص 20–21) . على أننا لو أخذنا السكان السعوديين لوحدهم لوجدنا أن هرمهم السكاني اكثر قربا من الهرم السكاني للدول النامية وأقل نتوءا . وعموما فهذا الهرم يظهر أنه اكثر تدرجا ، مقارنة بالهرم الخاص بمجموع السكان بالمملكة ، نحو القمة. وهذا الأمر يعود لانخفاض معدلات الوفيات في كافة الأعمار . كما يظهر الهرم الخاص بالسكان السعوديين تفوق الذكور على الإناث في معظم الفئات العمرية . وقد علل الخريف هذا الأمر بتعدد فترات الحمل والولادة للإناث وتأثير ذلك على صحتهن. ودلل هذا الباحث على تعليله هذا بنتائج بعض المسوح التي أجريت على مدينة الرياض وعموم المملكة (ص 24–25) . وعموما فأوجه التشابه والاختلاف بين أهرام السكان في المملكة (مجموع السكان – السعوديين – غير السعوديين) وكل من فئتي الدول النامية والمتقدمة تتضح من شكل 1 – 2 .

يتسم التركيب العمري لسكان مناطق المملكة باختلافات جغرافية بين تلك المناطق . فالمناطق الوسطى والغربية والشرقية تتسم بارتفاع نسب السكان المنتمين للفئة العمرية 15–59 سنة . فتصل نسب أولئك السكان لمجموع سكان كل منطقة إلى 57.6% ، 55.1% ، 57.4% للمناطق الثلاثة على التوالي . وفي المقابل تنخفض أنصبة فئة صغار السن (أقل من 15 سنة) في المناطق المذكورة إلى 39.3 ، 40.8% و 39.6%

شكل (1- 2) الهرم السكاني للمملكة العربية السعودية مقارنة بهرمي السكان لقارتي أفريقيا وأوربا



مصدر بيانات الشكل : أ- لافون ، 1977، ص ص (53)

ب - وزارة التخطيط ، البيانات التفصيلية لتعداد 1992

على التوالي (انظر إلى جدول 7-2) فتلك المناطق هي نقاط الجذب الرئيسة لتيارات الهجرة الخارجية. وهذه الهجرة تتكون في معظمها ، كما سبق الذكر ، من الذكور في سن العمل . ويتضح هذا الأمر من أن 81.3% ، 71.1% و 84.6% من السكان غير السعوديين في المناطق الوسطى والشرقية والغربية إنما ينتمون إلى الفئة العمرية 15-59 سنة كما يوضح جدول 8-2 . أما إذا ما انتقلنا إلى المنطقتين الجنوبية الغربية والشمالية سنجد أن هنالك انخفاضا في السكان المنتمين للفئة المذكورة وذلك مقارنة بالمناطق الثلاثة السابقة الذكر . فتصل نسبتا المنطقتين الجنوبية الغربية والشمالية للفئة المذكورة إلى 46.3% و 49.9% . وبطبيعة الحال فتيار الهجرة الداخلية من هاتين المنطقتين لبقية أرجاء المملكة له دور واضح في انخفاض نسبتي المنطقتين من السكان في فئة 15-59 . ولسوف يتم توضيح طبيعة تيارات الهجرة المذكورة ، بنوعيها الداخلي والخارجي ، في فصل الجغرافيا الاقتصادية للمملكة لاحقا . وأخيرا يلاحظ أن جدول 8-2 يظهر أن كلا من المنطقتين الجنوبية الغربية والغربية تتقدمان بقية المناطق من حيث أعداد السكان غير السعوديين في فئة صغار السن (اقل من 15 سنة) . ويبدو أن قرب المنطقة الجنوبية الغربية من الحدود السعودية اليمنية كان سببا في ارتفاع نصيب هذه المنطقة من الفئة المذكورة . فيبدو أن القرب بين هذه المنطقة ودولة اليمن يشجع عديدا من اليمنيين على الانتقال بعوائلهم للمنطقة وخاصة نطاق جازان . أما فيما يتعلق بالمنطقة الغربية ، فالواقع أن هذه المنطقة تستحوذ ، كما سبق الذكر ، على جزء رئيسي من السكان غير السعوديين في المملكة . وهنا نجد أن بعض أولئك السكان يقيمون مع عوائلهم. ومن ناحية أخرى فحجم المهاجرين غير النظاميين بمنطقة مدن جدة - مكة المكرمة - المدينة المنورة هو الأكبر مقارنة ببقية أنحاء المملكة . ولقد سبق مناقشة هذه النقطة فيما سبق . ويتوقع مع هذا الأمر استقرار العديد من المهاجرين غير النظاميين وتكوينهم لأسر . وهذا الأمر ساهم في رفع حجم الأطفال غير السعوديين في المنطقة الغربية بعامة .

جدول (7–2)

التركيب العمري لجملة السكان في المملكة العربية السعودية – 1992

المنطقة	الفئات العمرية						جملة السكان	
	أقل من 15 سنة		15– 59 سنة		60 سنة فأكثر			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوسطى	1801735	39.3	2641164	57.6	143066	3.1	4585965	100
الغربية	2266316	40.8	3056933	55.1	229368	4.1	5552617	100
الشرقية	1019838	39.6	1479192	57.4	76790	3	2575820	100
الجنوبية الغربية	1346980	47.4	1314356	46.3	177944	6.3	2839280	100
الشمالية	641261	46	695812	49.9	57633	4.1	394706	100
المملكة	7076130	41.8	9187457	54.2	684801	4	16948388	100

– تم إعداد الجدول بناءا على بيانات : وزارة التخطيط ، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان لمجموع المملكة في عام 1992 ، ص 29 ؛ النتائج التفصيلية للتعداد الخاص بالمناطق الإدارية المختلفة : الرياض ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، الشرقية ، الجوف ، القصيم ، عسير ، جازان ، الباحة ، نجران ، حائل ، الحدود الشمالية ، تبوك : ص 21 ، 20 ، 20 ، 20 ، 21 ، 20 ، 22 ، 21 ، 21 ، 21 ، 20 ، 20 ، 21 على التوالي .

جدول (8–2)

التركيب العمري للسكان في المملكة العربية السعودية حسب الجنسية – 1992

أ – سعوديون

المنطقـــــــة	الفئات العمريـــــة						جملة السكان السعوديون	
	أقل من 15 سنة		15– 59 سنة		60 سنة فأكثر			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوسطى	1556981	48.3	1534134	47.6	133366	4.1	3224481	100
الغربية	1747138	48.3	1682032	46.5	189600	5.2	3618770	100
الشرقية	920282	48.4	909164	47.8	72662	3.8	1902108	100
الجنوبية الغربية	1242224	51.4	1001505	41.5	170855	7.1	2414584	100
الشمالية	594032	51.6	500273	43.5	55805	4.9	115110	100
المملكة	6060657	49.2	5627108	45.7	622288	5.1	12310053	100

تابع جدول (8–2)

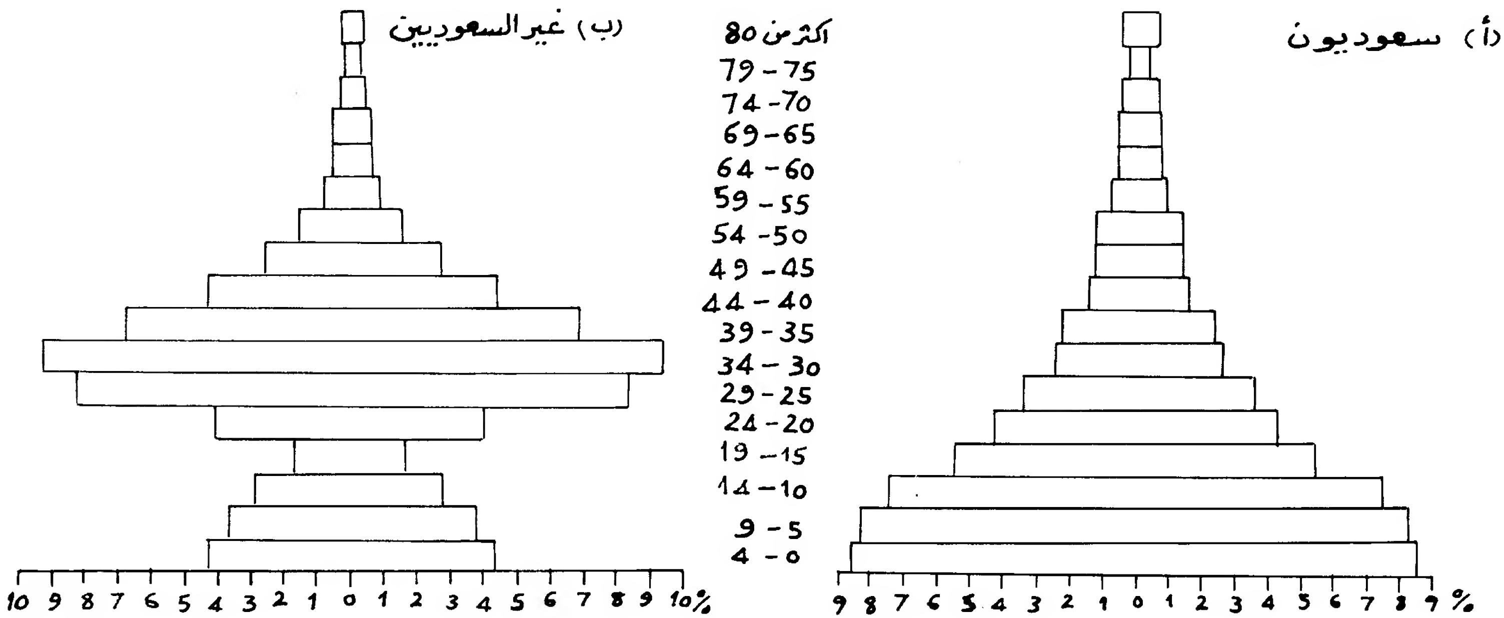
ب – غير سعوديين

المنطقة	الفئات العمرية						جملة السكان غير السعوديين	
	أقل من 15 سنة		15– 59 سنة		60 سنة فأكثر			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوسطى	244754	18	1107030	81.3	9700	%0.7	1361484	100
الغربية	519178	26.8	1374901	71.1	39768	2.1	1933847	100
الشرقية	99556	14.8	570028	84.6	4128	0.6	673712	100
الجنوبية الغربية	104756	24.6	312851	73.7	7089	1.7	424696	100
الشمالية	47229	19.3	195539	80	1828	0.7	244596	100
المملكة	1015473	21.9	3560349	76.8	62513	1.3	4638335	100

– تم إعداد الجدول بناءا على بيانات : وزارة التخطيط ، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان في عام 1992 للمناطق الإدارية : الرياض ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، الشرقية ، الجوف ، القصيم ، عسير ، جازان ، الباحة ، نجران ، حائل ، الحدود الشمالية ، تبوك ، ص : 21 ، 20 ، 20 ، 20 ، 21 ، 20 ، 22 ، 21 ، 21 ، 21 ، 20 ، 20 ، 21 على التوالي .

شكل(2-2) التركيب العمرى للسكان فى المملكة العربية السعودية

(سعودى وغير سعودى)



المصدر: بيانات تعداد عام 1992م

ما سبق يوضح أن سكان المملكة ، في الجزء الأكبر منهم ، في مرحلة الفتوه والشباب . وبالتالي فعبء إعالة السكان يقع على حوالي نصف السكان في المملكة. ويتضح هذا الأمر من ارتفاع نسبة الإعالة في المملكة حيث تصل ، وفقا لبيانات تعداد 1992 إلى 79.5% . وهذه نسبة مرتفعة على المستوى العالمي . فنسبة الإعالة في بعض الدول المتقدمة ، كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، تصل إلى 53.8% (الصالح ، 1419 ، ص 8) . على أنه من المتوقع انخفاض نسبة الإعالة في المملكة في أواخر العشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين . وذلك التوقع مبنى على توقع بتناقص نسب صغار السن في المملكة ، وفي المقابل يتوقع ارتفاع نسب السكان في سن العمل (الخريف ، 1419، ص 61) .

وتختلف مناطق المملكة من حيث نسبة الإعالة . ففي المناطق الوسطى والغربية والشرقية تقل نسب الإعالة لحد ما عن النسبة العامة للمملكة . فتتراوح النسب ما بين 67.1% و84.9% ما بين المناطق الإدارية داخل المنطقة الوسطى . كما تتراوح النسب المناظرة في حالة المنطقة الغربية ما بين 73.5% و 90.8% . أما نسبة الإعالة في المنطقة الشرقية فتصل إلى 70.7% . ومن جانب آخر ترتفع نسبة الإعالة لأعلى من النسبة العامة للمملكة في المنطقة الجنوبية الغربية . فتتراوح نسب المناطق الإدارية في تلك المنطقة ما بين 99.5% و 117.5% أما المنطقة الشمالية فتتراوح نسبها في هذا الصدد ما بين 93.1% و 97.6% (الخريف ، 1419 ، ص 36—37) (1). آن التباين بين كل من المناطق الوسطى والغربية والشرقية من جانب والمنطقتين الشمالية والجنوبية

---

(1) تصل نسب الإعالة للمناطق الإدارية بالمملكة كما يلي : م. الرياض 67.1% – م. مكة المكرمة 73.5% – م. الشرقية 70.7% – م. جازان 117.5% – م. نجران 111.5% – م. عسير 99.5% – م. الباحة 105.7% – م. القصيم 84.9% – م. حائل 94.6% – م. المدينة المنورة 90.7% – م. الحدود الشمالية 96.8% – م.تبوك 93.1% – م.الجوف 97.5% (المصدر السابق – نفس الصفحات) .

الغربية من جانب أخر إنما يعود لاختلاف كلا الفئتان من المناطق من حيث التركيب العمري . ففئة المناطق الثلاثة الأولى تتمتع بكبر أنصبتها من السكان في سن العمل وذلك مقارنة بالمنطقتين الشمالية والجنوبية الغربية . هذا وسوف تتضح هذه النقطة أكثر عند مناقشة الاختلافات الجغرافية في التركيب المهني بالمملكة لاحقا .

بعدما ناقشنا كلا من التركيب النوعي والعمري للسكان فإنه من المتوجب التحدث عن تركيبهم التعليمي والمهني . فمعرفة هذين التركيبين ، واختلافاتهما الجغرافية ، يعد أمرا مهما في دراسة جغرافية السكان . فكلا المستويين التعليمي والمهني للسكان في أي إقليم يؤثر ، إن سلبا أو إيجابا ، على نوعية القوى العاملة وقدرتها على إدارة اقتصاد الإقليم المعنى .

التركيب التعليمي للسكان (1)

بداية لقد حصل تطور كبير في المستوى التعليمي للسكان بالمملكة ما بين حقبتي السبعينات والتسعينات الميلادية من القرن العشرين . فطبقا لبيانات تعدادي 1974 (1394) و 1992 (1413) فقد انخفضت نسبة الأميين من 64% إلى 25.3% ما بين عامي التعداديين . كما ارتفعت نسبة المتعلمين بمؤهل إلى 50.6% من السكان ، 12 سنة فما فوق ، في عام 1992 بعد أن كانت 14.3% فقط في عام 1974 (الصالح ، 1419 ، ص 14). وإذا ما نظرنا إلى الأوضاع الإقليمية للحالة التعليمية وفقا لبيانات تعداد 1992 فسنجد أن المناطق الوسطى والشرقية والغربية تنخفض نسبة الأمية فيها عن بقية مناطق البلاد . فنسب الأميين في المناطق الثلاثة تصل إلى 19.6% ، 26.2% و 17.3% على التوالي . وفي المقابل تصل النسب المناظرة للمنطقتين الجنوبية الغربية والشمالية إلى 37.7% و 31.6% على التوالي (انظر جدول 9-2). وبطبيعة الحال فتتزايد نصيب المناطق الوسطى

(1) كل النسب الواردة في هذا القسم من الفصل ، وذلك فيما يتصل بنسب الوضع التعليمي للسكان ، تم حسابها اعتمادا على بيانات تعداد عام 1992 (وزارة التخطيط ، ص 62-64)

والغربية والشرقية من السكان الحضر بالبلاد وزيادة نصيبها من مرافق التعليم الحكومية والخاصة، بالتالي ، إنما مثـــل سببا في انخفاض نسب الأمية في هذه المناطق . علـــى أنـــه يجب أن نلاحظ أن المناطق الريفية ، كالباحة ونجران ، شهدت هي الأخـــرى انحســـارا واضحا لنسب الأمية بين فترتي تعدادي 1974 و 1992 (المرجع السابق ، ص 14) . ويعـــود هذا الانحسار إلى ما شهدته مخططات التنمية الإقليمية ، في خطط التنمية ، من نجاح مـــا بين عامي 1970—1995 . ومن ضمن تلك النجاحات التطور الكبـــير في توفـــير المرافـــق التعليمية في شتى مناطق المملكة . فبينما كانت المناطق الوســـطى والغربيـــة والشـــرقية تستحوذ في عام 1970 على معظم الخدمات التعليمية في البلاد فقد زاد نصيبا المنطقتـــين الجنوبية والغربية والشمالية بشكل ملحوظ من هـــذه الخدمـــات في عـــام 1995 (1) (مشخص ، 1419، ص 8) . هذا وإذا ما نظرنا إلى المناطق الغربية والشرقية والوســـطى مرة أخرى سنلاحظ أن نسبة الأمية في المنطقة الشرقية أقل من المنطقتـــين الاخريتـــين (انظر جدول 9—2) . ويبدو أن جهود شركة ارامكو المبكرة في المنطقة الشرقية لتدريـــب وتأهيل السكان للعمل في مرافقها ، كان لها أثر في انخفاض نسبة الأمية بالمنطقة. ثم جـــاء تطوير مرافق التعليم ونشرها في هذه المنطقة ، كسائر أنحاء البلاد ، ليزيد مـــن رفـــع المستوى التعليمي للسكان هنا . هذا فضلا عن كثرة العـــاملين الأجـــانب في مرافـــق الشركة ثم في مجالات الصناعات التحويلية بمدينة الجبيل . فهؤلاء الأجـــانب يتمـــيزون بارتفاع مستوياتهم المهارية والتعليمية اللازمة لأداء الأعمال المناطة بهـــم في المجـــالات المذكورة . ويدلنا على ذلك الانخفاض الواضح لنسبة الأميين بين السكان الأجانب ،

(1) كانت أنصبة المناطق الوسطى والغربية والشرقية تصل ، في عام 1970 ، إلى 62.2% مـــن وحـــدات التعليم العام ، كل معاهد التعليم الخاص والتعليم الفني – التقني ووحدات التعليم الجامعي . هذا فضـــلا عن استحواذ هذه المناطق على 70% من وحدات تعليم الكبار . وإذا ما انتقلنا لعام 1995 لوجدنـــا نصيب المنطقتان الجنوبية الغربية والشمالية ارتفع إلى 38% من مدارس التعليم العـــام ، 23% مـــن وحدات التعليم الخاص ، 48% من معاهد المعلمين والمعلمات ، 21% من وحدات التعليم الفـــني – التقني ، 34.4% من وحدات تعليم الكبار و29% من وحدات التعليم الجامعي (المصدر الســـابق ، ص 9) .

جدول رقم (9–2)

الحالة التعليمية للسكان في مناطق المملكة العربية السعودية

المنطقـــــــــة	الحالة التعليمية						المجموع	
	أمـــــــــي		يقرأ ويكتب فقط		متعلم بمؤهل			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوسطى	649096	19.7	780342	23.7	1861417	56.6	3290948	100
الغربية	1034534	26.2	977580	24.8	1932583	49	3946828	100
الشرقية	319746	17.3	426720	23.1	1099945	59.5	1847298	100
الشمالية	296568	31.6	229351	24.5	411336	43.9	937255	100
الجنوبية الغربية	716456	37.7	456248	24	729475	38.3	1902179	100
المملكة	3016400	25.3	2870241	24.1	6034756	50.6	11924508	100

– تم إعداد هذا الجدول بناءا على بيانات : وزارة التخطيط ، البيانات التفصيلية لتعداد عام 1992 ، ص 64 .

– هنالك أعداد من السكان لم توضح البيانات حالتهم التعليمية في عدد من المنـــــاطق بالمملكة كما يلي : المناطق الوسطى 93 ، الغربية 2131 ، الشرقية 887 ، المملكة : 3111 .

12 سنة فاكثر، في المنطقة الشرقية مقارنة بمناطق المملكة الأخرى . وفي نفس ارتفاع نسبة المتعلمين بمؤهل في تلك المنطقة مقارنة ، أيضا ، ببقية المناطق . فتصل نسب الأميين من غير السعوديين في المنطقة الشرقية ، الوسطى ، الغربية ، الجنوبية الغربية والشمالية إلى : 9.5%، 14.5%، 23.1% 21.3%، 28.5 . كما تصل النسب المناظرة للمتعلمين بمؤهل لنفس المناطق إلى : 68.3%، 61%، 49.1%، 52.8%، 46.3% .

إن المستويات التعليمية للسكان السعوديين لتقترب من مستويات مجموع السكان . فـ 28.4% من السكان السعوديين – 12 سنة فأكثر – أميين يقابلهم 48.2% متعلمون بمؤهلات . كما أن الفروق بين المناطق في هذا الشأن متقاربة ، عموما ، مع الوضع التعليمي العام لمجموع السكان (1) والذي سبق مناقشته . ومن جانب آخر يلاحظ انخفاض نسبة الأمية ما بين السكان غير السعوديين مقارنة بالنسبة الخاصة بالسعوديين (18.8% و28.4% على التوالي) . كما ترتفع ، نسبيا ، نسبة المتعلمين بمؤهل لدى غير السعوديين عن السعوديين (55.6% و 48.2%) . وهذه الفوارق طبيعية فغير السعوديين قد أتوا للمملكة لسد احتياجات سوق العمل والتي ترتبط بمستويات تعليمية جيدة (انظر فصل الجغرافيا الاقتصادية – قسم القوى العاملة). هذا مع ملاحظة أن أولئك السكان غير السعوديين الأميين إنما يمثلون جموع العمالة غير الماهرة التي تعمل في مجالات لا تحتاج لقراءة وكتابة كالعتالة مثلا .

(1) تصل نسبة الأمية للسكان السعوديين في المناطق المختلفة كما يلي : الوسطى 22.6% – الغربية 28.2% – الشرقية 21.1% – الجنوبية الغربية 39.7% – الشمالية 34.6% . أما فيما يتعلق المتعلمين بمؤهلات فتصل نسب المناطق المذكور كما يلي : 54.1%، 48.9%، 55.3%، 36.6% ، 41.3% على التوالي .

(تم حساب هذه النسبة اعتمادا على مصدر بيانات هذا القسم من الفصل ، 62 – 63) .

أما إذا ما نظرنا إلى الفوارق الإقليمية في مستويات تعليم السكان غير السعوديين فيلاحظ أمران . أول هاذين الأمرين هو ما سبق ذكره عن تميز المنطقة الشرقية من حيث المستويات التعليمية لسكانها الأجانب مقارنة ببقية مناطق المملكة . أما الأمر الثاني فيتمثل في أن المنطقة الغربية هي الأكثر من حيث نسبة الأميين بين سكانها الأجانب مقارنة بالمنطقتين الوسطى والشرقية . ومن جانب آخر فهذه المنطقة هي الأقل، أيضا ، بين المنطقتين الأخريين من حيث السكان الأجانب المتعلمين بمؤهل . فتصل نسب الأميين من السكان الأجانب في المناطق الغربية والوسطى والشرقية إلى 23.1٪ ، 14.5٪ ، 9.5٪ على التوالي . كما تصل النسب الخاصة بالمتعلمين بمؤهل لهذه المناطق على التوالي إلى 49.1٪ ، 61٪ ، 68.3٪ على التوالي . ويبدو أن ظاهرة التخلف والإقامة غير النظامية لأعداد كبيرة من الأجانب في هذه المنطقة هي وراء هذا الأمر . فغالبا أن هنالك أعداد كبيرة من أولئك الأجانب ذوى مستويات علمية متدنية . فهؤلاء متخلفون بشكل غير نظامي في البلاد ولا يخضعون ، عند حضورهم ، لمعايير اختيار كما هو الحال مع العمالة المستقدمة بشكل نظامي .

التركيب المهني

إن التركيب المهني للسكان هو انعكاس لحاجات القطاعات الاقتصادية من فئات العمالة . ويتضح هذا الأمر من مكانة و احتياجات تلك القطاعات في المملكة في هذا الصدد . يتقدم عمال الإنتاج والنقل ، مهرة وغير مهرة ، بقية فئات المهن السكانية بحوالي 31٪ من إجمالي السكان وفقا للتركيب المهني . ويعود هذا التقدم إلى النصيب المرتفع لقطاعات الصناعة التحويلية والبناء والتشييد والنقل من إجمالي القوى العاملة (28.4٪) كما سيتضح من فصل الجغرافيا الاقتصادية لاحقا . ومن جانب آخر يقارب نصيب العاملين في قطاع الخدمات في مجال التركيب المهني نصيب فئات عمل الإنتاج والنقل ، حيث تصل نسبة العاملين في الخدمات 29.6٪ من جملة المهن (انظر جدول 10-2) . وهذه النسبة انعكاس لارتفاع نصيب قطاع الخدمات من جملة القوى

جدول (2-10) التركيب المهني للسكان في المملكة العربية السعودية - حسب الجنسية - 1992 (السكان : 12 سنة فأكثر)

فئات السكان	أقسام المهن الرئيسة																	
	اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم		المديرون الاداريون ومديرو الأعمال		القائمون بالأعمال المكتبية ومن اليهم		القائمون بأعمال البيع		العاملون بالخدمات		العاملون في الزراعة وتربية الحيوان والغابات والصيد		عمال الانتاج ومن اليهم وعمال النقل والعتالون والفعله		غير مبين		الجملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
السعوديون	732389	19.7	68611	3.5	248934	12.6	103496	5.2	817201	41.4	142387	7.2	204118	10.3	743	0.04	1975222	100
غير السعوديين	374091	12.7	24201	0.8	115107	3.9	239067	8.1	638155	21.7	232097	7.9	1316029	44.8	439	0.01	2939186	100
اجمالي السكان	763823	15.5	0.8	1.9	364041	7.4	342563	7	1455356	29.6	374484	7.6	1520147	30.9	1182	0.02	4914408	100

- تم إعداد هذا الجدول بناءاً على البيانات التفصيلية لتعداد 1992 (وزارة التخطيط) .

العاملة (حوالي 50%) (انظر فصل الجغرافيا الاقتصادية) . هذا مع ملاحظة أن هذا القطاع لا يعمل به العاملون بالخدمات فقط ، بل يشاركهم في القطاع أعداد كبير من العاملين من فئات مهن أخرى . وهذا الأمر عائد لكبر حجم القطاع وتنوع احتياجاته من الأشخاص ذوي تخصصات الإدارة والتسويق وما إليها ، فضلا عن العمالة غير الماهرة . وأخيرا يلاحظ أن أصحاب المهن الفنية والعلمية ، ومن إليهم ، يحتلون المرتبة الثالثة ، بعد عمال الإنتاج والعاملين بالخدمات ، في قائمة التركيب المهني بالمملكة . فتصل نسبة أصحاب المهن الفنية والعلمية في هذا الشأن إلى حوالي 16% . والواقع أن النهضة العلمية في البلاد قد أثمرت تخرج أعداد كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد والذين اصبحوا يسدون جزءا كبيرا من احتياجات المجتمع خاصة في مجال التعليم . هذا فضلا عن استقدام الأشخاص المؤهلين لسد بقية الاحتياجات المذكورة . وعموما يدلنا على ما سبق تطور خدمات التعليم بشكل قياسي منذ بدء تنفيذ أول خطة تنمية سعودية (1970) حتى انتهاء فترة الخطة الخامسة (1995) . فنسب نمو معاهد المعلمين – المعلمات ، معاهد التعليم الفني – التقني ووحدات التعليم الجامعي (كليات جامعية وجامعات) ما بين العامين المذكورين قد وصلت إلى 375.5% ، 2083.3% و800% على التوالي (1) . بالإضافة لذلك فـ 12.7% من أصحاب المهن غير السعوديين هم من أصحاب المهن الفنية والعلمية، ومن إليهم ، وفقا للبيانات التفصيلية لتعداد عام 1992 (وزارة التخطيط، ص: 83 ، 86 ، 89) .

(1) تم حساب هذه النسبة بناءا على البيانات التي أوردها دراسة مشخص (1999) عن التنمية الإقليمية في المملكة (استقت هذه الدراسة بياناها من الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة المالية والاقتصاد الوطني لعام 1970 وإصدارات وزارة المعارف ، الرئاسة العامة لتعليم البنات والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لعام 1995).

– وصلت أعداد معاهد المعلمين – المعلمات ، معاهد التعليم الفني – التقني ووحدات التعليم الجامعي في عام 1970 إلى : 40 ، 12 ، 4 . كما بلغت الأعداد المناظرة لعام 1995 إلى : 183 ، 262 ، 76 على التوالي .

إذا ما انتقلنا لمناقشة التركيب المهني للسكان في المملكة حسب الجنسية فسنجد أن السكان السعوديين يساهمون بنصيب اكبر في مجالات المهن الفنية والعملية والإدارية ومهن الخدمات مقارنة بنظائرها غير السعوديين . فمن إجمالي أصحاب المهن المختلفة ، ومن إليهم من السعوديين هنالك 19.7% من أصحاب المهن الفنية والعلمية ، ومن إليهم . وفي المقابل نجد النسبة المناظرة بين غير السعوديين تصل إلى 12.7% . كما نجد 3.5% ، 12.6% و 41.4% من السعوديين يعملون كمديرين إداريين ومديري أعمال ، قائمين بأعمال مكتبية وعاملين بالخدمات . وفي الجانب الآخر نجد النسب المناظرة بين غير السعوديين 0.8% ، 3.9% ، 21.7% على التوالي (أنظر إلى جدول 10–2) . وقد سبق لنا ذكر أثر التقدم في مجالات التعليم في المملكة على تزايد أعداد المؤهلين للمهن العلمية والتقنية بين السعوديين وينطبق نفس الشيء على ذوي المهن الإدارية المختلفة . بالإضافة لذلك فان كثيرا من أصحاب المنشآت الاقتصادية المختلفة يحرصون على تمرس أبنائهم في إدارة تلك المنشآت ، فضلا عن إلحاق أقاربهم بالأعمال الإدارية لديهم . ومن ناحية ثالثة فان القطاع الحكومي يتسم باستيعابه لأعداد كبيرة من السعوديين في مجالات الأعمال الإدارية والمكتبية ، فضلا عن قطاعات الخدمات التي تتبعه . ولسوف يتم مناقشة كيفية وأسباب ارتفاع سعوده الوظائف في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص في فصل الجغرافيا الاقتصادية لاحقا .

في مقابل ما سبق ذكره نجد أن السكان غير السعوديين يندرجون ضمن فئة عمال الإنتاج والنقل والعمالة غير الماهرة (44.8%) (انظر جدول 10–2 سابقا). فكثير من الأعمال التي تحتاج أما لمهارات فنية – تقنية أو لجهد جسدي ، كالعتالة ، انما يتم إسنادها ، في قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والبناء والتشييد ، للأجانب . وهذا الإسناد إنما يحصل نتيجة عدم تأهل كثير من السعوديين للعمل في هذه الأعمال . فالشباب السعودي يقبل بشكل اكبر على الجامعات اكثر من المعاهد الفنية – التقنية وعلى الكليات النظرية اكثر من تلك ذات التخصصات العلمية التطبيقية .

ومن جانب آخر يفضل القطاع الخاص استخدام العمالة غير السعودية . ويحصل هـــذا التفضيل لاعتبارات عدة يتقدمها عنصر التكلفة المنخفضة للعمالة غـــير الســعودية . وعموما فان فصلي الجغرافيا الاقتصادية والصناعة التحويلية في الكتـــــاب ، لاحقـــا ، يناقشان هذه القضايا بشكل اكثر تفصيلا .

إن هنالك اختلافات جغرافية في التركيب المهني للسكان بين منـــاطق المملكة (1) . وهذه الاختلافات نابعة من الاختلافات بين تلك المناطق من حيث نـــوع الأنشطة الاقتصادية التي يتم ممارستها في كل منها . هذا فضلا عن اختلافـــات منـــاطق البلاد من حيث درجة التركز السكاني الحضري بكل منها . فالمناطق الوسطى والغربيـــة والشرقية تشهد وجود ما يتراوح ما بين 30% و 36% ، من أصحاب المهن فيـــها ، في مهن عمال الإنتاج والنقل والعمالة غير الماهرة . فيما نجـــد أن النســـبتين المنـــاظرتين للمنطقتين الجنوبية الغربية والشمالية تتراوحان ما بين 23% و 24% . والواقع أن تركـــز أنشطة الصناعة التحويلية والزراعة الحديثة وقطاع الخدمات ، بأنواعـــها ، في المنـــاطق الثلاثة الأولى هو سبب نسبها من أصحاب المـــهن المذكـــورة . وفصـــول الأنشـــطة الاقتصادية في الكتاب ، لاحقا ، تدل على هذا الوضع وتوضحه . ومن ناحية أخـــرى فالحديث الأسبق عن التوزيع الجغرافي للسكان الحضر في المملكة تبرز الاستحواذ الكبـير من قبل المناطق الوسطى والغربية والشرقية على هؤلاء السكان (85%) . وفي المقـــابل نجد أن نصيب أصحاب المهن في مجالات الزراعة وتربية الحيوانات والصيد والغابات مـن جملة أصحاب المهن يرتفع في المنطقتين الجنوبية الغربية والشمالية مقارنة ببقيـــة منـــاطق المملكة الخمسة . فنسبتا المنطقتين المذكورتين ، في هذا الشأن ، تصـــل إلى 16.3% و 12.6% على التوالي مقارنة بـــ 7.1% ، 5.5% و4.9% فقط للمناطق الوســـطى والغربية والشرقية على التوالي . فالمنطقة الجنوبية الغربية من أهـــم منـــاطق الزراعـــة

---

(1) تم حساب النسب المئوية في هذا الشأن بالاعتماد على : بيانات النتائج التفصيليـــة لتعـــداد 1992 ، وزارة التخطيط ، ص 62-63 .

التقليدية في المملكة . وهذا النمط من الزراعة يستخدم عماله زراعية اكثر مما يفعله نمط الزراعة الحديثة الأكثر تركزا في المنطقتين الوسطى والشمالية من البلاد . أما المنطقة الشمالية فتتقدم بقية مناطق البلاد ، كما سبق الذكر ، من حيث حجم السكان البدو العاملين ، أساسا ، في مجال تربية ورعي الحيوانات .

وأخيرا يلاحظ تشابه الوضع بين مناطق المملكة من حيث نسب العاملين في المهن الفنية والعلمية ، ومن إليهم ، لمجموع أصحاب المهن في كل منطقة . وهذا الوضع يعود لانتشار المرافق التعليمية ، بالدرجة الأولى ، في مناطق البلاد . ومن ثم تكثر احتياجات تلك المناطق من أعضاء هيئة التدريس بمختلف مستوياتهم . ونفس الملاحظة نجدها بالنسبة للعاملين بالخدمات . فجزء كبير من السكان السعوديين ، خصوصا ، إنما يعملون في قطاعات الخدمات الحكومية والتي تمتد مؤسساتها في أنحاء البلاد . ولسوف يوضح فصل الجغرافيا الاقتصادية ، لاحقا ، هذا الأمر عند مناقشته لقضية القوى العاملة من حيث جنسياتهم وقطاعات عملهم .

وأخيرا فإن حديثنا في كل الصفحات السابقة من هذا الفصل عن توزيع السكان من النواحي الاجتماعية ، العمرية والنوعية يقودنا للوصول إلى موضوع التوزيع الجغرافي العام للسكان في المملكة ومحاوره الرئيسة.

المحاور السكانية في المملكة العربية السعودية

بناءا على بيانات تعداد 1992 ، وبالنظر لخريطة توزيع السكان بالمملكة، يمكن لنا بلورة المحاور الأساسية للسكان في البلاد . هذا بالإضافة لتحديد الأماكن التي تتسم بقلة أو ندرة سكانها .

1 – المحور الغربي :

يبدأ هذا المحور جنوب غرب المملكة في منطقة عسير وأطرافها في جازان ونجران والباحه ثم يمتد هذا المحور السكاني في نقاط متناثرة في الداخل ، وبشكل أقل على ساحل البحر ، باتجاه الشمال . على أن الكثافة الحقيقية لسكان هذا المحور إنما تتمثل في مدن جدة ، مكة المكرمة والطائف (انظر إلى خريطة 3 – 2) وما حولها من بلدات وقرى ثم منطقة جازان . فتلك المدن هي المركز الرئيس للمحور الغربي ، هذا إضافة إلى المدينة المنورة . فهذه المدن الأربعة يقطن بها 74.4% من السكان الحضر في كلتا المنطقتين الغربية والجنوبية الغربية (1) . ومن ناحية أخرى فأن 60% من السكان الريفيين في المملكة يوجدون في هاتين المنطقتين ، إضافة إلى ذلك ، فإن حوالي 51% (2) من إجمالي غير السعوديين بالبلاد يوجدون هنا . ويأتي التركز السكاني الكبير في مناطق هذا المحور، ومركزه على وجه الخصوص ، للأهمية الصناعية والتجارية لمدينة جدة ثم الأهمية الدينية لمدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة . كما أن مدينة الطائف لها أهميتها السياحية والزراعية في المنطقة الغربية. هذا فضلا عن الأهمية الزراعية لمنطقتي عسير وجازان وعموم المنطقة الجنوبية الغربية .

وعموما فان المحور الغربي للسكان إنما يشمل كلتا المنطقتين الغربية والجنوبية الغربية من المملكة . ويمكن لنا ترتيب المناطق الإدارية داخل المحور حسب حجم التركز السكاني لكل منها بالنظر لجدول 11–2 . إن الجدول يظهر لنا تقدم منطقة مكة المكرمة على بقية مناطق المحور واستحواذها على حوالي نصف سكانه (53.2%) . ثم تأتى منطقة عسير في المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 16% . كما تحتل منطقة جازان المرتبة الرابعة بنسبة تصل إلى حوالي 10% . وفيما سبق تعليل لمكانة هذه المناطق في هذا الشأن . هذا مع ملاحظة أن كلتا منطقتي عسير وجازان تستحوذان على حوالي 78%

---

(1) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات مصادر جدولي 3–2 ، 4–12 سابقا .

(2) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات : النتائج التفصيلية لتعداد 1992 ، وزارة التخطيط ، ص 25 .

جدول رقم (11–2)

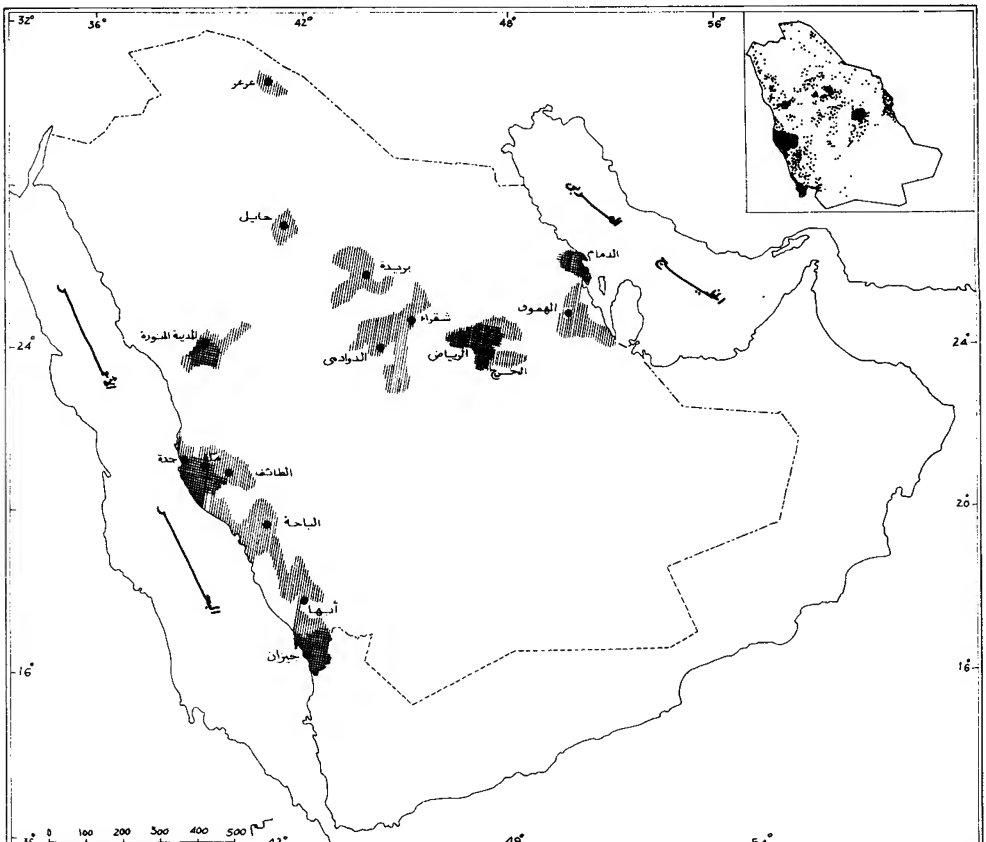
التوزيع الجغرافي للسكان في المملكة العربية السعودية – 1992

	المناطق السكانية *	العدد	النسب المئوية للمناطق الإدارية داخل المحور	مراتب المناطق الإدارية داخل المحور	النسب المئوية للمناطق السكانية داخل المملكة	مراتب المناطق السكانية داخل المملكة
أولا	المحاور السكانية					
1–	المحور الغربي					
	أ– م.مكة المكرمة	4467670	53.2	(1)	–	–
	ب– م.عسير	1340168	16	(2)	–	–
	ج– م.المدينة المنورة	1084947	12.9	(3)	–	–
	د– م.جازان	865961	10.3	(4)	–	–
	هـ– م. الباحة	332157	3.9	(5)	–	–
	و– م.نجران	300994	3.7	(6)	–	–
	جملة سكان المحور	8391897	100	–	49.5	(1)
2–	المحور الأوسط					
	أ– م. الرياض	3834986	76.8	(1)	–	–
	ب– م.القصيم	750979	15	(2)	–	–
	ج– م.حائل	411284	8.2	(3)	–	–
	جملة سكان المحور	4997249	100	–	29.5	(2)
3–	المحور الشرقي : (المنطقة الشرقية)	2575820	–	–	15.2	(3)
ثانيا	مناطق قلة السكان					
1–	المنطقة الشمالية :					
	أ – م.تبوك	486134	49.4	(1)	–	–
	ب– م.الجوف	268228	27.3	(2)	–	–
	ج – م.الحدود الشمالية	229060	23.3	(3)	–	–
	جملة سكان المنطقة	983822	100	–	5.8	(4)
	مجموع سكان المملكة	16948388	–	–	100	–

تم إعداد هذا الجدول بناءا على بيانات : وزارة التخطيط ، النتائج التفصيلية لتعداد 1992 ، ص 25 .

* م : منطقة إدارية .

خريطة (3-2) المحاور السكانية فى المملكة العربية السعودية



المصدر : معدلة عن اطلس السكان للمملكة، جامعة الرياض 1981، ص 15 .

من جملة سكان المنطقة الجنوبية الغربية (1) . وأخيرا فان منطقة المدينة المنورة تحتل المرتبة الثالثة بين مناطق المحور الغربي من حيث الحجم السكاني (12.9%). وقد سبق أيضا الإشارة للأهمية الدينية لمدينة المدينة المنورة . وهذه أهمية ترافقها أهمية إدارية ، كعاصمة للمنطقة ، وتجارية .

2 – المحور الأوسط :

يبدأ هذا المحور بتركز واضح في مدينة الرياض ثم ما حولها من مدن قزميه وصغيرة وقرى في مناطق الخرج والأفلاج وغيرهما ، هذا مع وجود امتداد أقل كثافة في منطقة القصيم وبدرجة أقل في منطقة حائل . وان كان هذا الامتداد يتميز بوجود عدد من المدن المتوسطة بحكم كونها مراكز إدارية بالدرجة الأولى . وتمثل مدينة الرياض ، نقطة ارتكاز المحور الأوسط بحكم أن بها 72.1% من السكان الحضر الموجودين بكل المنطقة الوسطى(2) . كما أن نسبة غير السعوديين بمنطقة الرياض الإدارية لوحدها تصل إلى 90% (3) إلى مجموعهم في المنطقة الوسطى . إن أساس هذا المحور هو الأهمية السياسية والاقتصادية والحضرية لمدينة الرياض ، سواء من ناحية كونها عاصمة للبلاد أم كونها موقعا للمراكز الإدارية الرئيسة لحوالي ثلث أهم شركات المملكة أو من حيث نصيبها الكبير من المنشآت الصناعية السعودية . هذا بالإضافة إلى أن منطقة الرياض الإدارية ، تليها منطقتي القصيم فحائل ، ذات أهمية واضحة على الخريطة الزراعية للمملكة خاصة فيما يخص نمط الزراعة الحديثة (انظر فصول المدن ، الصناعة التحويلية والزراعة) . وعموما فالمحور الأوسط يتمثل، عموما ، في المنطقة الوسطى ، إضافة إلى منطقة حائل الإدارية من المنطقة الشمالية . وبترتيب المناطق الإدارية الموجودة في المحور

(1) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات : النتائج التفصيلية لتعداد 1992 ، وزارة التخطيط ، ص 25 .

(2) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات مصادر جدولي 2-3 ، 2-4 سابقا .

(3) تم حساب هذه النسبة اعتمادا على بيانات : النتائج التفصيلية لتعداد 1992 (وزارة التخطيط ، ص25).

نجد أن منطقة الرياض تأتي في المقدمة (076.8%) من سكان المحور) . ويلي منطقة الرياض منطقتا القصيم (015%) وحائل (08.2%) . وفيما سبق تعليل لمراتب هذه المناطق داخل المحور (جدول 11–2) .

ج– المحور الشرقي :

يوجد هذا المحور أساسا في منطقة الدمام الحضرية ، مع بعض الامتداد داخل منطقة الإحساء كما هو الحال في واحات الهفوف والقطيف . هذا بالإضافة إلى وجود امتداد آخر شمالي على ساحل الخليج وبالقرب منه متمثلا في القطاعات العسكرية الموجودة هناك بالقرب من منطقة النفط والحدود الشمالية للأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة. والواقع أن منطقة الدمام الحضرية بها لوحدها حوالي 031% من السكان الحضر بالمنطقة الشرقية من المملكة . وإذا ما أضفنا لمنطقة الدمام هذه مدن الهفوف والمبرز والجبيل فإن النسبة تصل إلى حوالي 053% . وبالطبع فإن غير السعوديين في المنطقة الشرقية ، والذين وصلت نسبتهم إلى 015% على مستوى المملكة في عام 1992 ، يتركزون في الأغلب ، في مدن منطقة الدمام الحضرية بحكم كونها أهم المراكز الحضرية والاقتصادية في المنطقة الشرقية. هذا ويمثل المحور الشرقي المرتبة الثالثة بين المحاور السكانية للمملكة بنصيب محدود يصل إلى 015.2% من سكان البلاد (جدول 11–2) . ويرجع هذا الوضع إلى ما سبق شرحه في قسم التركيب الاجتماعي للسكان سابقا عن الامتداد الصحراوي في جزء كبير من المنطقة الشرقية . هذا بالإضافة لمحدودية نطاق مدن المنطقة وطبيعة احتياجات قطاع النفط هنالك من القوى العاملة .

في مقابل محاور السكان السابقة الذكر ، فإن هناك أجزاء من المملكة تتسم بقلة السكان. وتتمثل هذه الأجزاء أساسا في المنطقة الشمالية من البلاد . فالسكان الحضر قليلو الوجود إلى حد كبير هنا (06,4%) مقارنة بمناطق المملكة الأخرى ، ونفس الشيء بالنسبة للسكان الريفيين (06,4%) . أما غير السعوديين فتصل نسبتهم

في هذه المنطقة أدناها حوالي (6%) (1) على مستوى البلاد . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن المنطقة الشمالية تتميز بتركز السكـان البدو بها (44,1% مـن مجمـوع السكان البدو بالمملكة ، تقديريا) ، والذين يتسم حجمهم بالقلة ، أساسا، على مستوى المملكة (3% ، تقديريا) . وعموما يصل نصيب المنطقة الشمالية ، باسـتثناء منطقـة حائل، من جملة سكان البلاد إلى 5.8% فقط كما يتضح مـن جـدول 2-10 سـابقا . وترجع قلة السكان في هذه المنطقة إلى احتياجات سوق العمل بالمنطقة ، كمـا سبق الذكر عند الحديث عن التركيب النوعي لسكان المنطقة . وعموما فحرفة الرعي منتشرة في هذه المنطقة ، وهي حرفة لا تتطلب أعدادا كبيرة من العاملين . وأخيرا فهنالك مناطق الصحاري في الجنوب (الربع الخالي) ووسط البلاد وشمالها الغربي (النفوذ والدهنـاء) ، وهي مناطق تخلو من السكان بطبيعة الحال إلا من بعض القبائل المترحلة .

وعموما فإننا نخلص ، في النهاية ، إلى أن السمة البـارزة للخريطـة السكانية السعودية هي التركز الواضح في مناطق ومدن محددة دون بقية أنحاء البـلاد . ولقد نبع هذا التركز أساسا من الظروف الطبيعية للبلاد . فمحدودية مصـادر الميـاه ومناطق تواجدها وكثرة المساحات الصحراوية أدت بإنسان هذه البلاد منذ القـدم إلى التركز في تلك المناطق التي يتوفر بها الماء اللازم لحياته وزراعته . ومع مـرور الوقـت وبدء التطور الاقتصادي حظيت المراكز الحضرية الرئيسة بتلك المناطق بفرص التطـور والنمو أكثر من غيرها (2) . ثم أتت الهجرة إلى تلك المراكز لتزيدها نموا ومكانة علـى الخريطة السكانية للبلاد. إن هذا التركز له سلبياته من النواحي الاقتصادية والتخطيطية والأمنية ، على أن إنهاءه كلية أمر غير ممكن ، خاصة وأن الظروف الطبيعية التي أوجدته أساسا لا يمكن تغيرها ، هذا إضافة إلى أن التركز الاقتصـادي في المراكـز الحضريـة الرئيسة ، التي تشمل جزءا لا يستهان به من سكان البلاد ، يفرض هذه المراكز علـى

---

(1) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات : النتائج التفصيلية لتعداد عام 1992 .

(2) أنظر فصل الصناعة التحويلية – الأنماط المكانية للصناعة .

الخريطة السكانية كأمر غير قابل للتغير حاليا على الأقل . على أنه من الممكن تقليل التركز وإيجاد مراكز نمو في مناطق جديدة ، تستوعب الزيادات السكانية وتوقف نمو المراكز الحضرية عند مستواه الحالي ، خاصة تلك الكبيرة . وهذا الأمر قابل للتحقيق عن طريق التخطيط الاقتصادي الذي يأخذ بالبعد الجغرافي للتنمية في اعتباره . وهذا شئ سيمثل ، إن تحقق ، علاج للسلبيات المذكورة. (أنظر لفصل التنمية حيث تناقش هذه القضية بشكل أكثر تفصيلا) .

الفصل الثالث

الجغرافيا الاقتصادية

مبدئياً فإن علم الجغرافيا الاقتصادية إنما يعمد إلى دراسة النشاط الاقتصادي من زاوية ممارسته في مكان بعينه ، حيث أن ذلك يعطي النشاط المعنى خصائص مكانية تختلف عن تلك التي تعود عليه أن تمت ممارسته في مكان أخر . وعموماً فان الجغرافيا الاقتصادية إنما تدرس الأنشطة الاقتصادية من زاوية اختلافاها من مكان أخر. هذا وتتبلور هذه الدراسة ، عامه ، من خلال أمرين . فهنالك ، أولاً ، العمل على تحديد الخصائص الجغرافية الاقتصادية العامة للمساحة الجغرافية التي تتم ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة فيها [1] . ويتلو هذا الآمر الفحص التفصيلي لجغرافية كل نشاط اقتصادي على حده . وهذا ما سوف يتم عمله تطبيقياً على المملكة بحكم مجال كتابنا هذا . على أنه ينبغي قبل التعرض لهذين الأمرين توضيح ومناقشة بعض القضايا ذات الصلة والتأثير في مجال هذين الأمرين . فضلاً عن أن بعض تلك القضايا تعد من المواضيع الهامة في مجال الجغرافيا الاقتصادية .

أولاً : النظام الاقتصادي السعودي

يتبع النظام الاقتصادي السعودي نسق نظام السوق والاقتصاد الحر . وفي ظل هذا النظام فانه من المتوجب على القطاع الخاص القيام بمعظم أعباء النشاط الاقتصادي في المجتمع. كما يتم التأكيد في المجتمعات الرأسمالية عموماً على المبادرة الفردية . على أن طبيعة التطور الاقتصادي ، الذي حصل في المملكة مع نهضتها التنموية الحديثة ، قد

(1) والتي يطلق عليها في أدبيات علم الجغرافيا الاقتصادية مصطلح المظهر الاقتصادي الجغرافي العام **Economic landscape**

أوجب قدراً من التدخل الحكومي المؤقت في إدارة وممارسة النشاط الاقتصادي . ففي الوقت الذي بدأت الدولة فيه في تنشيط الحياة الاقتصادية في البلاد ، سواءاً قبل تنفيذ خطط التنمية أم مع بداياتها ، كان القطاع الخاص يتصف بمحدودية القدرة والخبرة نتيجة حداثة ظهوره . هذا مع ملاحظة الحجم الضخم للاستثمارات المالية للمشاريع التي طرحتها خطط التنمية السعودية وما احتاجته من خبرة تقنية عالية لتحقيقها . على أنه مع مرور الوقت فقد تدفقت الأموال في شرايين القطاع نتيجة توافر فرص النشاط المختلفة أمامه بفعل حركة التنمية المتصاعدة . ومن جانب آخر فقد اكتسب هذا القطاع ، اثر ذلك ، الخبرة اللازمة لإدارة المشاريع التي تستوجب الأخذ بالأساليب الحديثة تقنياً وإدارياً . ومن هنا نجد خطط التنمية الأخيرة وقد بدأت في إسناد كثير من المهام للقطاع الخاص . كما بدأ رجال الأعمال ، من ناحية أخرى ، في الدخول لمجالات أعمال كانت مقصورة على القطاع الحكومي . ومن ثم فقد اصبح كلا القطاعين الحكومي والخاص يعملان سوياً على تطوير الحياة الاقتصادية في البلاد في شتى قطاعاتها هذا وتتباين جغرافية أنشطة كلا القطاعين كما سيتضح عند الحديث عن الخصائص الجغرافية الاقتصادية العامة للمملكة .

ثانياً : التطورات السياسية والتاريخية وأثرها على النشاط الاقتصادي السعودي وجغرافيته

تعد الخصائص العامة للجغرافية الاقتصادية للمملكة محصلة للتطورات السياسية والاقتصادية التي مرت بالمملكة منذ نشأتها في الثلاثينات الميلادية من القرن العشرين كما سبق تفصيله في مدخل الكتاب . وما يهمنا هنا هو التأكيد على أهم ملامح فترات التطور المذكور .

كان النشاط الاقتصادي في البلاد في بدايات عهد الدولة السعودية الحديثة يتسم بالبساطة في أنواعه والمحدود يه في حجمه . كما لم يكن هذا النشاط

يتعرض لتغيرات سريعة وكبيره كما حدث له بالفعل منذ بداية السبعينات الميلاديـــــة . فكانت سمة الاستمرارية في أنواع وأحجام النشاط الاقتصادي في مناطق المملكة المختلفة هي السمة الغالبة إذا على الحياة الاقتصادية للبلاد . وجاءت حقبة السبعينات الميلاد يـه بتغير كبير للصورة السابقة . فقد بدأت البلاد في الولوج إلى مرحلة أصبح للنفط فيـــها دورا مهيمن بصوره طاغية على الحياة الاقتصادية بشـــكل حجـــب فيـــها الأنشـــطة الاقتصادية الأخرى . فقد ارتفعت أسعار النفط ، وزادت عوائده، بشكل كبير منذ عام 1973 وتزايدت أهمية قطاع النفط في الاقتصاد السعودي أضعافاً مضاعفه على ما كـانت عليه من قبل . ومن ناحية أخرى فقد أدت زيادة دخل البلاد من البترول إلى التوجـــه نحو التنمية المخططة للمملكة . وعموماً فقد كان ذلك مؤشراً نحو التحول من البســـاطة والمحدودية للنشاط الاقتصادي إلى كبرِ لحجم النشاط الاقتصادي وازدياد لحيويته . كما جاء ارتفاع وتيرة التطوير التنموي في أواخر السبعينات ثم الثمانينات ، ليجعل المســاحة الجغرافية للمملكة تشهد بدايات تنوع اقتصادي مبشر بالخروج باقتصاد البلاد من إسار وحدانية الدخل إلى تعدد مصادره . فإلى جانب البترول ، كمادة مستخرجه عاليـــة القيمة ، بدأت المنطقة الشرقية، ثم أهم مدن البلاد، تشهد تحويل جزءٍ من البـــترول إلى مواد مكرره تسد الحاجة المحلية ويصدر الباقي . كما أصبح البترول مصدراً لمواد خـــام بنيت عليها صناعة البتروكيماويات. كما تم توجيه عوائد البترول للتنمية الصناعيـــة ، غير البترولية ، وفي قطاعات الاقتصاد الأخرى.

ثالثاً : قطاعات النشاط الاقتصادي السعودي

يتم تقسيم مجالات علم الجغرافية الاقتصادية على أساس المواضيع التي يتناولها . وتتمثل مجالات هذا العلم في أربعة أنشطة رئيسة ، وهى الأنشطة التي يمارســها البشر في أي مكان بمستوياته المختلفة . وإذا ما نظرنا إلى المملكـــة في هـــذا الصـــدد فسنجد أن النشاط الأول يمثل النشاط الأكثر أهميـــة في اقتصاديـــات البـــلاد . فـــ 41.5% من إجمالي الناتج المحلى ، في 1995 ، تعود للنشاط الأول . وتـــأتى الأنشـــطة

الحكومية والمؤسسية ثم أنشطة الخدمات (1) في المرتبتين الثانية والثالثة بأنصبة متقاربة جدا (18% ، 17%) (انظر إلى جدول رقم 3-1) . والواقع أن المملكة في هيكل أنشطتها الاقتصادية هذا إنما تشابه الدول النامية عموما . فاقتصاديات هذه الدول تقوم على أنشطة استخراج المواد الأولية ، من زراعية لمعدنية .. ، ثم تصديرها كمواد خام للدول المتقدمة صناعيا . فالدول النامية لا تزال تفتقد ، لحد كبير ، القدرات المالية والتقنية التي تعتبر أساس قيام أي نشاط صناعي تحويلي متميز (2) . وعموما فالتشابه المذكور بين المملكة وعموم الدول النامية إنما يتضح بالنظر إلى جدول (3-2) . فقطاعا الزراعة ، وما يرتبط بها من أنشطة ، والصناعة العامة ، التي تشمل قطاعي الصناعة الاستخراجية والإنشاء والبناء..، تتراوح أنصبتهما ما بين 19%-31% ، 34%-41% من الناتج المحلي في فئات الدول النامية الواردة في الجدول 3-2 . أما المملكة فتصل نسبتها المناظرة إلى 7%-52% . هذا مع ملاحظة الارتفاع الملحوظ لقطاع الصناعة العامة في المملكة مقارنة بفئات الدول النامية. ويرجع هذا الأمر لكبر حجم قطاع النفط (كصناعة استخراجية) وأهميته في الاقتصاد السعودي . وقد أدى هذا ، بالتالي ، للانخفاض البالغ لمكانة الزراعة في المملكة مقارنة بقطاع الصناعة العامة . وفي المقابل فان أنصبة قطاع الخدمات من الناتج المحلى لنماذج الدول المتقدمة ، الواردة في الجدول ، تتراوح ما بين 56% و 64% . بينما تنخفض نسب فئات الدول النامية، بما في ذلك المملكة ، ما بين 38% و 40% .

---

(1) تتمثل هذه الأنشطة في كلا النشاطين الثالث والرابع ، وفقا لتقسيم الجغرافية الاقتصادية الوارد أعلاه . والنشاط الثالث إنما يشمل الخدمات العامة المختلفة . أما النشاط الرابع فتشمل خدمات المعلومات وخدمات البحوث (انظر إلى : Wheeler & others, 1998 , p 5-6)

(2) هذا مع ضرورة ملاحظة أن هنالك اتجاها لزيادة القدرة الصناعية في عدد من الدول النامية في العقود الأخيرة ، وذلك كسبيل نحو تطوير اقتصاديات هذه الدول . ومن الأمثلة على هذه الدول دول جنوب شرق آسيا (والتي يطلق عليها مسمى النمور الأسيوية) . كما أن كلا من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ، في إطار العالم العربي ، إنما تسيران في نفس الاتجاه .

على أن المملكة عملت عبر خططها التنموية على زيـــادة الاهتمــام بقطاعات الاقتصاد المختلفة سعياً نحو تحقيق هدفين رئيسين . فأولاً هنالك السعي نحـــو تقليل هيمنة قطاع النفط على اقتصاديات البلاد ولتحويل اقتصادها لاقتصـــاد متعـــدد المصادر . ويتمثل الهدف الثاني في تطوير قطاع الصناعة التحويليـــة كســبيل للتطـــور الاقتصادي للحاق بركب الدول المتقدمة صناعياً . وعموماً فقد أثمرت جهود المملكة في هذا الصدد نتائج جيدة . فمن ناحية تقلص نصيب النشاط الأول من الناتج المحلى مـــن 79.1% إلى 41.5% ما بين فترتي الخطتين الأولى والخامسة للتنمية السعودية . كمـــا يلاحظ انه في إطار هذا النشاط أن قطاع الزراعة قد تطـــور نصيبـــه مـــن 2.2% إلى 16.7% بين الفترتين المذكورتين . ومن ناحية ثانية فقد نمى نصيب الصناعات التحويليـة عدا صناعة تكرير النفط من الناتج المحلى لمجموع قطاع الصناعة التحويلية مـــن 7.8% إلى 57.8% ما بين الفترتين [1] . وأخيراً فقد نمى نصيب قطاع الخدمات مـــن النـــاتج المحلى من 5.4% إلى 17% . وقد حصل هذا النمو الأخير لعوامل معينة سوف يتـــم التعرض لها عند الحديث عن تصنيف القوى العاملة في المملكة حسب قطاعات العمـــل فيما بعد .

---

(1) تم حساب هاتين النسبتين بالرجوع لبيانات المصدرين التاليين :

أ – Ministry of planning , 1985, p 86

ب – وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 184 .

جدول 3-1 : الناتج المحلي الإجمالي السعودي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي : 1970 - 1995

قطاعات النشاط الاقتصادي	السنة					
	1970			1995		
	ناتج القطاع (مليون ريال)	أنصبة الانشطة الفرعية من جملة ناتج القطاع (%)	نصيب القطاع من جملة الناتج المحلي السعودي (%)	ناتج القطاع (مليون ريال)	أنصبة الانشطة الفرعية من جملة ناتج القطاع (%)	نصيب القطاع من جملة الناتج المحلي السعودي (%)
1- النشاط الأول :						
أ - الزراعة والغابات والصيد	1181	2.2		26.4	16.7	
ب - التعدين والمحاجر	52265.4	97.8		131.6	83.3	
مجموع النشاط	53446.4	100	(79.1)	158	100	(41.5)
2- النشاط الثاني :						
أ - الصناعة التحويلية	6636.3	87		32	49.6	
ب - البناء والتشييد	1867.8	22		32.5	50.4	
مجموع النشاط	8504.1	100	(12.6)	64.5	100	(16.9)
3- النشاطين الثالث والرابع *(1)	3632.2	–	(5.4)	64.8	–	(17)
الأنشطة الحكومية والمؤسسية	177.5	–	(0.3)	68.5	–	(18)
النقل والاتصالات *(2)	1801.5	–	(2.6)	25	–	(6.6)
جملة الناتج المحلي الإجمالي	67492.7	–	(100)	380.8	–	100

مصدر بيانات الجدول : أ - وزارة التخطيط ، 1395 ، ص 129 (بيانات 1970) .

ب - وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 119 (بيانات 1995) .

---

*(1) تم دمج النشاطين معا لعدم تفصيل مصادر الجدول لبيانات النشاطين كل على حدا .

*(2) مصادر الجدول لا تذكر الاتصالات على حده وإنما كجزء من الأنشطة الحكومية والمؤسسية غالبا .

جدول 3–2 : توزيع الناتج المحلي حسب بعض قطاعات النشاط الاقتصادي (نسب مئوية) – المملكة العربية السعودية وبعض شرائح الدول النامية (1991) * (1)

شرائح الدول	الناتج حسب الأنشطة الاقتصادية			
	النشاط الأول		النشاط الثاني	النشاط الثالث
	الزراعة	الصناعة	(الصناعة التحويلية)	(الخدمات)
الدولة ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل	29	34	26	38
الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في : أ – أفريقيا جنوب الصحراء	31	29	لا بيان	40
ب – شرق آسيا والمحيط الهندي	19	41	33	40
نماذج من الدول المتقدمة أ – ألمانيا	2	39	23	59
ب – اليابان	3	42	25	56
جـ – هولندا	4	32	20	64
د – إيطاليا	3	33	21	64
المملكة العربية السعودية	7	52	7	41

– مصدر الجدول : البنك الدولي ، 1993 ، ص 278 – 279

* (1) لا تشمل بيانات البنك الدولي الحديثة ، لأواخر التسعينات الميلادية من القرن العشرين ، في هذا الصدد على بيانات المملكة العربية السعودية . على أن البيانات الواردة أعلاه تعد معبراً صادقاً عن أوضاع الدول النامية والمتقدمة اتصالا ببنية هياكلها الاقتصادية . فلا تغير جذري يحصل في هذا الوضع في بضع سنين بطبيعة الحال .

رابعاً : خصائص القوى العاملة وجغرافيتها في المملكة العربية السعودية (1)

قبل مناقشة خصائص قوة العمل في المملكة يستحسن التطرق لحجم هذه القوى وتطورها لما لذلك الأمر من صلة بتبلور تلك الخصائص .

أ – حجم ومعدلات نمو القوى العاملة .

لقد تطور حجم القوى العاملة في المملكة من 1.006.624 فرد في عام 1966 (MISHKES, 1987, p 16) إلى ما تقديره 1.178.600 فرد في عام 1970 وفقاً لبيانات الهيئة المركزية للتخطيط (1390 ، ص 87 و 90) . وقد قفز حجم القوى العاملة إلى 6.004.507 في عام 1981 وفقاً لبيانات مسح بالعينة أجرته وزارة المالية والاقتصاد الوطني للقوى العاملة . بينما وصل حجم القوى العاملة إلى 6.867.700 فرد في عام 1415 وفقاً لوزارة التخطيط (1995 ، ص 183) . وقد انعكس تطور حجم القوى العاملة منذ الستينات حتى بداية حقبة الثمانينات (66–1981) في معدل نمو سنوي بلغ 5.5% في فترة 70–1980 ، وذلك وفقا لتقديرات الأمم المتحدة (1966 ، ص 263) . بينما شهدت حقبة الثمانينات انخفاضا واضحا في نسبة النمو والتي وصلت إلى 3.8% بل انه من المقرر أن يزداد الانخفاض لتصل النسبة إلى 3.3% في فترة 1994 – 2000 وفقا لتقديرات المصدر المذكور . ويمكن لنا تعليل ارتفاع النمو ثم انخفاضه ما بين حقبتي الثمانينات والتسعينات بالرجوع إلى تفاوت طبيعة النمو الاقتصادي ومقتضياته في هاتين الحقبتين . ففي السبعينات كان هنالك نشاط متسارع لإنجاز مشاريع البنية الأساسية مما ترتب عليه استقدام الآلاف المؤلفة من العمال الأجانب . بينما شهدت الثمانينات تراجع المشاريع المذكورة بحكم تحول اهتمامات خطط التنمية السعودية

---

(1) تم الاستناد في هذا القسم من الفصل لدراسة لمشخص (1992) عن القوى العاملة في المملكة . هذا مع تحديث بيانات الدراسة المذكورة . وكل المراجع المذكورة في هذا القسم من الفصل ، عدا التي تم الاستناد إليها التحديث ، وارده في الدراسة المذكورة .

لقضايا صيانة وتشغيل ما تم إنجازه من مشاريع البنية الأساسية وتوسع قطاع الخدمات بصورة أسرع من القطاعات الأخرى . ويتضح هذا التحول مما سجلته خطة التنمية السادسة (1995 – 2000) من انه مع الانتهاء من مشروعات التجهيزات الأساسية فقد تحولت عمليات الاستقدام في السنوات الأخيرة (التسعينات) نحو جلب العمالة اللازمة لتشغيل وصيانة ما تم إنجازه . هذا فضلا عن استقدام عمالة غير ماهرة في مجال الخدمات الاجتماعية والشخصية (وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 180) . هذا مع ملاحظة أن التزايد في العمالة الأخيرة راجع لارتفاع مستويات المعيشة والذي أدى إلى ارتفاع الطلب على الخدمات المذكورة .

يستتبع ما سبق انه بالرغم من انخفاض النمو في القوى العاملة في المملكة بين عامي 81–1995 إلا انه يلاحظ أن الحجم الكلى لهذه القوى لم يتغير كثيرا . ويتضح سبب هذا الأمر من مقارنة نصيب العمالة في الخدمات الشخصية والجماعية لمجموع عمالة قطاع الخدمات ما بين عامي 1985 و 1995 . فقد ارتفعت هذه النسبة من 55% إلى 62% (1) ما بين العامين المذكورين . هذا مع ملاحظة انه بالإضافة لعامل ارتفاع مستوى المعيشة فقد أدى تنامي دخول المرأة لمجالات العمل والدراسة إلى تزايد الحاجة لفئة العمالة المنزلية على وجه الخصوص كما سبق الذكر والتعليل .

وأخيرا فان حجم القوى العاملة الحالي في المملكة إنما يسد احتياجات الاقتصاد والمجتمع . فخطة التنمية السادسة تقدر الزيادة آلتي ستحصل في القوى العاملة في البلاد في فترة الخطة بـ 191.700 فرد (وزارة التخطيط ن 1415 ، ص 184) . والرقم المذكور يعادل نسبة 2.8% فقط من إجمالي القوى العاملة الحالية . أن تعليل هذا الوضع

---

(1) تم حساب هاتين النسبتين بالرجوع لبيانات المصدرين التاليين :

أ – Ministry of planning, 1985, p 86

ب – وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 184 .

إنما يرجع إلى زيادة الميكنة في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية . وهذان القطاعان ، اللذان يعتبران من اكثر قطاعات الاقتصاد السعودي نموا ، يتميزان ، بالتالي ، بانخفاض احتياجاهما من العمالة كما سبق الذكر .

وعموما فان حجم القوى العاملة في أي إقليم إنما يرتبط بالأحوال السكانية والاقتصادية هنالك . وفيما يلي استعراض للعلاقة ما بين هذه الأمور .

ب – العلاقة ما بين حجم القوى العاملة والأحوال السكانية والاقتصادية .

تظهر هذه العلاقة من خلال محوري نسبة القوى العاملة للسكان والفئات السكانية الموجودة خارج إطار هذه القوى .

نسبة القوى العاملة للسكان :

تتسم علاقة القوى العاملة بالسكان في المملكة بخاصية تنبع من طبيعة التطور التاريخي للقوى العاملة والاقتصاد في الدولة السعودية . وتتجلى هذه الخاصية في حصول تذبذب في نسبة القوى العاملة لمجموع السكان منذ الدولة السعودية حتى الوقت الراهن . فقد قدرت الهيئة المركزية للتخطيط هذه النسبة بـ 40.5% في عام 1966. أما في منتصف السبعينات الميلادية فقد تراوحت تقديرات نسبة القوى العاملة للسكان ما بين 26.8% وفقا لسراج الدين في عام 1981 (فرجاني ، 1983 ، ص 531) و 29.2% وفقا لكل من بريك وسنكلير (BIRK - SINCLAIR 1979, p 33) وقدر مشخص Mishkes هذه النسبة في بداية الثمانينات (1980–1981) بـ 32.8% (1987.p54) . وإذا ما أتينا إلى الوقت الراهن (1995) سنجد انه استنادا إلى تقديرات البنك الدولي للسكان والقوى العاملة بالمملكة في عام 1995 فإن النسبة قد وصلت إلى 36% (ص 233 – 239) .

إن التذبذب المذكور سابقا في مقدار مساهمة السكان للقوى العاملة بالمملكة قد نبع من التطورات السريعة والمتتالية التي شهدها الاقتصاد السعودي منذ بداية

السبعينات وعدم تلاؤم حجم ونوعيات مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل . فقلة المرافق التعليمية في المملكة في بدايات ظهور الدولة أدى إلى انخراط أعداد كبيرة من الشباب في مجالات العمل آنذاك . على انه مع تنامي انتشار مرافق التعليم على مستوياتها فقد انخفضت نسبة القوى العاملة للسكان . وقد أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى العمالة الأجنبية . والتي زادت نسبتها لمجموع القوى العاملة ما بين النصف الثاني من عقد السبعينات مرور بعقدي الثمانينات والتسعينات . وبالتالي فقد انخفض مساهمة السعوديين في القوى العاملة من حوالي 70% تقريبا في بداية السبعينات [1] إلى 49.2% في عام 1981 (وزارة التخطيط ، 1405 ، ص 66) . ثم وصلت نسبة العاملين من السعوديين إلى السكان في سن العمل إلى 30.2% في عام 1995 وذلك وفقا لبيانات خطة التنمية السادسة (وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 188) . وبالتالي فمع ارتفاع حجم العمالة الأجنبية فقد عادت نسبة القوى العاملة للسكان للارتفاع مرة أخرى في بداية الثمانينات كما سبق ذكره .

والواقع انه من جانب أول ، فقد حصلت انتقالات سريعة في التاريخ الاقتصادي في المملكة من ركود النشاط الاقتصادي للارتفاع بمعدلات قياسية نتيجة مشاريع التنمية المتتالية . ومن جانب آخر فهناك المتغيرات المتصلة بالأنساق الاجتماعية المتصلة بالاتجاهات الخاصة بنوعيات التعليم واثر ذلك في اتجاهات العمل التي تكونت منذ فترة السبعينات . فقد بدأ يظهر توجه واضح نحو التعليم النظري والأكاديمي اكثر من التقني وذلك مع تزايد أعداد المنخرطين في مرافق التعليم . ومن ناحية أخرى فمع تزايد وتيرة التنمية تزايد استقدام الفئات المطلوبة من العمالة اللازمة لإنجاز وإدارة مشاريع التنمية بالإضافة لسد احتياجات قطاع الخدمات . وبالنتيجة فقد حصل نمو في

---

(1) تم حساب هذه النسبة اعتمادا على بيانات عن حجم العمالة في المملكة وفقا لقسم العمل بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (U.S. Department Of labor, 1972, p 33) وبيانات الهيئة المركزية للتخطيط (1390 ، ص 90/88) .

حجم القوى العاملة بشطريه (سعودي – غير سعودي) . فالسعوديون ينخرطون ، في الأغلب ، في الأعمال الإدارية الحكومية ، فضلا عن قطاع التدريس الحكومي . أما غير السعوديين فينخرطون في الأغلب في بقية المهن ، التي تحتاج لعمالة ماهرة وغير ماهرة .

وإذا ما قارنا نسبة القوى العاملة لمجموع السكان في المملكة مع نسب بقية الدول النامية فضلا عن الدول المتقدمة ، فسنجد أن نسبة المملكة منخفضة . ويتضح هذا في بيانات الأمم المتحدة ، التي قامت بتصنيف دول العالم إلى خمس فئات حسب مستوى التنمية البشرية ومن ثم حددت نسب القوى العاملة للسكان في كل فئة. وهنا نجد انه بالرغم من إدراج المملكة ضمن الفئة الثانية التي تشهد التنمية المتوسطة ، فقد وصلت النسبتين المذكورتين لكل من المملكة والفئة المذكورة إلى 34% و 52% على التوالي في عام 1995 [1] . ويرجع هذا الفرق إلى انخفاض مساهمة السعوديين في القوى العاملة في المملكة لأسباب متعددة سيلي التعرض لها عند الحديث عن تركيب تلك القوى حسب جنسية المنخرطين فيها .

فئات السكان الموجودون خارج قوة العمل

منذ بداية حقبة السبعينات وحتى إطلالة حقبة التسعينات الميلادية من القرن العشرين نجد أن هنالك شريحتين اجتماعيتين تهيمنان على مجموع السكان الموجودين خارج قوة العمل . وتتمثل هاتان الشريحتان في كل من ربات البيوت والشبان والشابات المواصلين للتعليم. فقد بلغت نسبتا الشريحتين من السكان المذكورين في كل من تعدادي 1974 و 1992 للسكان في المملكة إلى 85.8% و 88.4% على

---

(1) وهذه الشرائح هي : تنمية بشرية عالية – تنمية بشرية متوسطة (باستثناء الصين) – تنمية بشرية منخفضة (باستثناء الهند) – جميع البلاد النامية – أقل البلدان نموا – البلاد الصناعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1998 ، ص 164–165) .

التوالي. على انه يلاحظ أن شريحة ربات البيوت قد تناقصت نسبتها مــــن 62.2% إلى 45.4% ما بين التعدادين . ويرجع هذا التناقص لعاملين . فـــأولا هنـــالك تزايـــد في معدلات التحاق الفتيات بالتعليم مع انتشار وتزايد مرافقه . ويدل على ذلك أن نســبة نمو أعداد الطالبات الملتحقات بمختلف مراحل التعليم ما بين عامي 1972 و 1996 قـــد وصلت إلى 992.7% [1] . أما العامل الثاني فيتمثل في التزايد النســـبي لعمـــل المـــرأة السعودية كما سنرى لاحقا . من ناحية أخرى تظهر بيانات التعدادين تناقص نسبة فئـة العاجزين من مجموع السكان ، والموجودين خارج قوة العمل ، مـن 11% إلى 5.9% . وهذا الانخفاض نتيجة التحسن الكبير في الرعاية الصحية في المملكة منذ بدايـــة حقبـــة السبعينات حتى الآن كما اتضح من فصل السكان سابقا . وأخيرا فإن فئة المتقاعدين قد ازدادت نسبتها من 0.3% إلى 2.1% بين التعدادين . ويعود هذا الارتفاع في نصيـــب هذه الفئة للتزايد المطرد في سعوده القطاع الحكومي ، كما سيلي تبيانه بعد قليل ، ومن ثم زيادة نسبة المتقاعدين بالتالي . (أنظر إلى جدول رقم 3-3) .

---

(1) تم حساب هذه النسبة بالرجوع إلى بيانات المصدرين التاليين :

أ - الرئاسة العامة لتعليم البنات ، جدول 31 .

ب - وزارة التخطيط ، 1996 ، ص 76 .

جدول 3-3 فئات السكان الموجودين خارج قوة العمل

بين عامي 1974 - 1993

فئات السكان خارج قوة العمل	السنة			
	1974		1993	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1- طالب - طالبة	538893	23.6	2478311	43
2- ربة منزل	1417763	62.2	2618630	45.4
3- متقاعدون	5855	0.3	121253	2.1
4- مكتفون	40130	1.8	72672	1.3
5- عاجزون	250883	11	340181	5.9
6- فئات أخرى	-	-	127634	2.2
7- غير مبين	26121	1.1	70	0.001
المجموع	2279645	100	5758751	100

تم حساب الجدول بناءا على بيانات :

أ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني ؛ 1397 البيانات التفصيلية لتعداد 1394 للمناطق الإدارية : مكة المكرمة ، عسير ، القريات ، تبوك ، جازان ، الرياض ، الباحة ، نجران ، الحدود الشمالية ، الجوف ، المدينة المنورة ، الشرقية ، القصيم ، حائل ؛ : 38 ، 47 ، 28 ، 32 ، 41 ، 39 ، 32 ، 38 ، 32 ، 28 ، 30 ، 39 ، 25 ، 54 على التوالي (بيانات 1394) .

ب - وزارة التخطيط ، ص 70 (بيانات 1413) .

جـ - الاتجاهات الحالية لخصائص القوى العاملة وحجمها .

أ - الخصائص العامة للقوى العاملة :

أن ما سبق الحديث عنه من تطورات تاريخية للقوى العاملة في المملكة يتضح لنا بشكل جلي عند مناقشة الخصائص العامة لهذه القوى .

1- تصنيف القوى العاملة حسب النوع (ذكور - إناث) :

يهيمن الذكور على القوى العاملة بالمملكة ، ويتضح ذلك من الانخفاض الكبير لمساهمة المرأة السعودية في مجموع القوى العاملة حيث تصل إلى 5.5% فقط وفقا لبيانات عام 1995 (وزارة التخطيط ، 1995 ، ص 188) . أن هذا الانخفاض إنما يرجع لمحدودية قطاعات العمل المتاحة أمام المرأة السعودية (التعليم والطب بالدرجة الأولى). وقد أدى ذلك لحصول تشبع عام لهذه القطاعات من السعوديات في القطاع الحكومي وهو القطاع الذي يهتم بقضية السعوده ويعطيها الأولوية . أما عمل المرأة السعودية ، والرجل ، في القطاع الخاص فتحكمه اعتبارات أخرى يأتي في مقدمتها عنصر التكلفة . من جانب آخر فهنالك صعوبة لعمل المرأة السعودية في نطاقات جغرافية خارج موقع سكن عائلتها بسبب القيم الاجتماعية .وعموما فأولى البيانات التي تعطى صورة شاملة لإسهام كل من الرجل والمرأة بعامة بدون النظر لجنسيتها تعود إلى عام 1974 . وقد كان إسهام السعوديين في قوة العمل آنذاك تصل بنسبته إلى 73% ، بينما بلغت نسبة إسهام السعوديات إلى 4.4% [1] . والواقع أن هنالك ارتفاع نسبي في نسبة إسهام المرأة

(1) لقد تم حساب هاتين النسبتين اعتمادا على بيانات : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1397 : البيانات التفصيلية لتعداد عام 1974 في المناطق الإدارية لـ : مكة المكرمة ، عسير ، القريات ، تبوك ، جازان ، الرياض ، الباحة ، نجران ، الحدود الشمالية ، الجوف ، المدينة المنورة ، الشرقية ، القصيم ، حـائل ص : 38/31 ، 47/31 ، 45/28 ، 32/27 ، 69/41 ، 69/39 ، 37/32 ، 69/38 ، 31-32 ، 28/21 ، 29-30 ، 39/29 ، 69/25 ، 69/54 على التوالي .

السعودية لقوة العمل في المملكة . فقد ارتفعت هذه النسبة من 1.2% في عـــام 1966 (الهيئة المركزية للتخطيط ، 1390) إلى 4.4% في عام 1974 ثم إلى 5.5% في عـلم 1995 كما سبق الذكر . على إن إسهام المرأة بعامة في قوة العمل في المملكة يظـل منخفضـا مقارنة بالدول الأخرى نامية فمتقدمة . فنسبة مجمـــوع النســاء (ســعوديات وغـير سعوديات) البالغات (15 سنة فأكثر) لمجموع القوى العاملة في المملكة قد وصلـت إلى 13% في عام 1990 . بينما وصلت النسب المناظرة إلى 37% و 43% و 38% للـدول الموجودة ضمن شرائح التنمية البشرية العالية والمتوسطة والمنخفضة على التوالي في عـام 1995 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1996 ، ص 164 – 165) .

2- تصنيف القوى العاملة حسب الجنسية :

أ – التصنيف حسب الفئات الرئيسية للجنسية (سعودي – غير سعودي) :

وفقا لبيانات وزارة التخطيط فقد وصل عدد السعوديين المنخرطـين في قوة العمل في عام 1995 إلى 2.384.200 فرد . كما نصت بيانات وزارة الداخلية علـى أن عدد غير السعوديين المنخرطين في تلك القوى في نفـــس العــام قــد وصلـت إلى 4.300.800 فرد (وزارة التنمية ، 1995 ، ص 183 ؛ مجلس القوى العاملة ، 1416 – ب ، ص 2) أي أن نسبة غير السعوديين في القوى العاملة وصلــــت إلى 64.3% في العــام المذكور . والواقع أن نسبة هؤلاء الأخيرين في القوى العاملة بالبلاد قد بدأت بالتصاعد منذ بداية السبعينات من القرن العشرين . فتلك الفترة شهدت تنفيذ أول خطة تنميــة والتي أدت بدورها لارتفاع الطلب على القوة العاملة المدربة الغير متواجــــدة محليـا . وعليه فقد ارتفعت نسبة غير السعوديين في قوة العمل مـــن 27.2% في عـــام 1970 إلى 42.9% في عام 1975 (BIRK AND SINCLIR 1979.P15) إلى 62.2% في عـــام 1981 وفقا لمسح بالعينة أجرته وزارة المالية والاقتصاد الوطني آنذاك . كما انه وفقا لبيانـــات التعداد العام للسكان ، والذي أجري في 1992 (1413) فقد وصلت نسبة غير السعوديين إلى 60% (وزارة التخطيط ، ص 71–72) .

أن استمرارية النسبة المرتفعة للعمالة غير السعودية في القوى العاملة في المملكة ما بين عامي 1970–1995 ، بالرغم من تطور مخرجات التعليم السعودي بشكل مطرد ، إنما يعود لعوامل عدة تتصل بقضية السعودة ويمكن تلخيص ابرز هذه العوامل في : عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، عدم وجود آلية واضحة للتدريب في القطاع الخاص ، عوائق عمل المرأة السعودية . هذا بالإضافة إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في استيعاب العمالة السعودية بالشكل المطلوب . ويرجع هذا الانخفاض إلى عوامل عدة بعضها يعود لاتجاهات التوظيف في ذلك القطاع وأخري تعود إلى عدم التوافق المذكور أعلاه . ولعل من ابرز العوامل الرئيسية التي تؤدي بالقطاع الخاص إلى تفضيل العمالة الأجنبية على السعودية هو عنصر التكلفة المنخفضة للعمالة غير السعودية ، وابرز مؤشر في هذا الصدد هو معدلات الأجور حسب الجنسية . فلقد بلغ متوسط الرواتب لغير السعوديين في أواخر الثمانينات إلى 2473 ريال مقابل 4508 ريال للعامل السعودي . ويدعم هذا المؤشر ارتفاع السعوده في القطاع الحكومي وذلك وفقا لبيانات موسم 1416/1415 . فـ 78.9% من العاملين في الخدمة المدنية في المملكة سعوديين وذلك اعتمادا على بيانات الديوان العام للخدمة المدنية (1416 ، ص 16) . بينما تصل النسبة المناظرة في القطاع الخاص إلى 12% في المنشآت التي توظف 10 عمال اكثر (مجلس القوى العاملة 1416 ، أ ص 2) . وتمثل معدلات الرواتب المرتفعة في القطاع الحكومي بسبب رئيسي في اجتذاب السعوديين للعمل في مجالاته . وقد دللت على ذلك دراسة لمشخص عن العمالة الصناعية في المملكة (MISHKES. 1987) . فقد وجدت هذه الدراسة أن متوسط تكلفة العامل في القطاع الصناعي الحكومي بجدة يصل إلى 121.798 ريال في موسم 1984/83 مقابل 52.203 ريال للعامل في القطاع الخاص (P249) .

ب – العمالة غير السعودية حسب الجنسية :

ليس هنالك بيانات شاملة عن عدد العاملين غير السعوديين المنخرطين في قوة العمل بالمملكة حسب جنسياتهم . على انه يمكن استخدام النسب المئوية لجنسيات كافة الأجانب الموجودين في المملكة كمؤشرات مهمة للتركيب الجنسي لقوة العمل غير السعودية . ويأتي هذا الاستخدام انطلاقا من حقيقة أن حوالي 80% من السكان غير السعوديين ، وفقا لبيانات تعداد 1413 ، داخلين في قوة العمل . بينما نجد أن معظم بقية أولئك السكان أبناء في مقاعد الدراسة وربات بيوت (18%) (وزارة التخطيط ، ص 72) . والجدول رقم 3–4 يوضح السكان الأجانب حسب الجنسية في المملكة في عام 1995 وفقا لبيانات وزارة الداخلية . وفقا لهذا الجدول يمكن القول بأن المصدر الأول للعمالة غير السعودية في المملكة هو البلاد الأسيوية غير العربية (55% من السكان الأجانب) . وتأتي بعد ذلك فئة العمالة العربية (41.5) [1] (أنظر إلى خريطة رقم 1– 3) . وعموما فكثرة العمالة الأسيوية غير العربية في المملكة إنما يمثل تيارا قد بدأ منذ أواخر السبعينات الميلادية ، أي مع فترة تنفيذ خطة التنمية الثانية . فقد وصلت تلك العمالة في البلاد آنذاك إلى ما نسبته إلى 32% من جملة العمالة الأجنبية ، وذلك على حساب العمالة العربية وفقا لتقدير مجلة الـ ARB ECONOMIST (1972, p23) . بينما إذا رجعنا إلى عام 1970 لوجدنا نسبة العمالة الأسيوية غير العربية في المملكة كانت تصل إلى 1.6% فقط من مجموع العمالة غير السعودية بينما كان العمال العرب يمثلون بقية تلك العمالة (U.S. Iabour Department,1972,P33) . والواقع أن التغير في التركيب الجنسي للعمالة الأجنبية في المملكة السابق شرحه قد حصل لعدة أسباب .

---

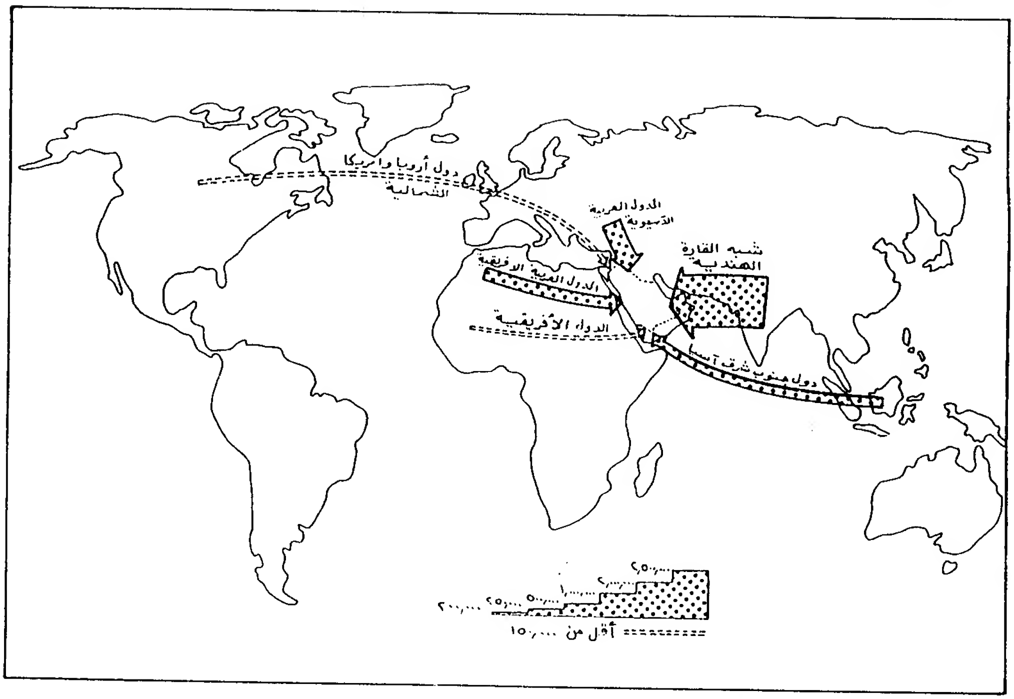
(1) يلاحظ أن تعداد عام 1413 ، قد أورد بيانات عن السكان غير السعوديين حسب جنسياتهم في البلاد . وقد تم الاكتفاء أعلاه ببيانات وزارة التخطيط لأنها تمثل البيانات الأحدث ، وذلك في ضوء عدم اختلاف هذه البيانات جذريا عن بيانات التعداد . فوفقا للبيانات الأخيرة فان نسبتي السكان الآسيويين غير العرب وأولئك العرب غير السعوديين قد وصلتا إلى 50.3% و 43.7% على التوالي . (تم حساب هاتين النسبتين بناءا على بيانات التعداد : وزارة التخطيط ، ص 27–32) .

جدول رقم 3–4 : مؤشرات التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية (1414 – 1415)

الأجانب المتواجدون في المملكة حسب الجنسية في عام 1415			
النطاقات الجغرافية	العدد	النسبة % للنطاق الجغرافي	للعالم
1– الدول العربية			
أ – الدول الآسيوية	1.502.002	57.8	–
ب – الدول الأفريقية	1.033.852	39.8	–
ج – غير محدد	61246	2.3	–
المجموع	2597100	100	41.5
2– الدول الآسيوية غير العربية			
أ – شبه القارة الهندية	2588848	75.4	–
ب – جنوب شرق آسيا	721.668	21	–
ج – مناطق أخرى	124.292	3.6	–
المجموع	3.434.808	100	55
3– الدول الأفريقية غير العربية	49461	–	0.07
4– أوربا وأمريكا الشمالية	61578	–	1
5– مناطق أخرى	113375	–	1.8
المجموع	6.256.322	–	100

مصادر بيانات الجدول : وزارة الداخلية 1416 ، ص 16–17 .

خريطة (١- 3) السكان غير السعوديين فى المملكة العربية السعودية حسب مناطقهم الأصلية



مصدر بيانات الخريطة : وزارة الداخلية ، 1416هـ ، ص (١٦/١٧)

فقارة آسيا ، خاصة فيما يتصل بمنطقتي جنوب شرق آسيا ثم شبه القارة الهندية ، قد أثبتت قدرها على تزويد سوق العمل السعودي باحتياجاتها من العمالة الماهرة والرخيصة التكاليف في آن واحد . وقد توصلت الدراسة السابق الإشارة إليها عن العمالة الصناعية في المملكة إلى إن العمال الأسيويين غير العرب في مجال الصناعة التحويلية بجدة يمتلكون مهارات أعلى وأداءا افضل نسبيا في العمل مقارنة بنظرائهم من العرب غير السعوديين . على أن العنصر المرجح للعمالة الآسيوية هو التكلفة المنخفضة، فقد أظهرت الدراسة السابقة أن المتوسط العام لرواتب الأوائل اقل عن متوسط رواتب الفئة الثانية بحوالي 35% في عام 1984 في منطقة الدراسة (P223 - 268) .

هذا ويزداد حجم العمالة الراجعة لشبه القارة الهندية مقارنة بالعمالة الآسيوية ، غير العربية ، العائدة لبقية مناطق القارة الأسيوية [1] (انظر جدول 3–4 وخريطة – 1) . ويرجع هذا الأمر لاشتراك جزء كبير من العمالة الأولي مع المواطنين السعوديين في الانتماء الديني الإسلامي . وهذا أمر يساعد هؤلاء العمال على التأقلم بشكل افضل مع أوضاع الحياة الاجتماعية في المملكة مقارنة بنظرائهم من جنوب شرق آسيا . وقد أوضحت دراسة مشخص المذكورة أعلاه أن فترة بقاء العامل من شبه القارة الهندية في العمل لدى كفيله هي اكثر من فترة العامل من جنوب شرق آسيا، (IPD, p145).

3– تصنيف القوى العاملة حسب قطاعات العمل :

يتصدر قطاع الخدمات بقية القطاعات الاقتصادية في المملكة من حيث نصيبه من العاملين ، حيث تصل حصته من العمالة بالبلاد إلى حوالي 52% ، وذلك وفقا لبيانات عام 1995 . (انظر جدول 3–5) . والمملكة تتشابه بالتالي مع الدول

(1) وفقا لبيانات تعداد عام 1413 فقد وصلت نسبتا السكان من الفئتين إلى 69.6% و30.4% على التوالي (وزارة التخطيط ، ص 27–32) .

جدول 3–5 : العمالة المدنية في المملكة العربية السعودية

حسب قطاعات العمل (قطاعات النشاط الاقتصادي)

1995 – 1994

قطاعات النشاط الاقتصادي	العمالة المدنية		
	العدد (بالآف)	النسبة المئوية	
		%	%
1– النشاط الأول :			
أ – الزراعة والغابات والصيد	377.2	86.5	
ب – التعدين والمحاجر	59.1	13.5	
مجموع النشاط	436.3	100	(6.3)
2– النشاط الثاني :			
أ – الصناعة التحويلية	566.9	34.8	
ب – البناء والتشييد	1060.7	65.2	
مجموع النشاط	1617.6	100	(23.7)
3– النشاطان الثالث والرابع *(1)	3586.5	–	(52.2)
4– الأنشطة الحكومية والمؤسسية	897.4	–	(13.1)
5– النقل والاتصالات *(2)	319.9	–	(4.7)
مجموع الأنشطة	6867.7	–	100

– تم إعداد الجدول بناءا على بيانات : وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 184 .

*(1) انظر لهامش * (1) في اسفل جدول 3–1 سابقا .

*(2) انظر لهامش * (2) في اسفل جدول 3–1 سابقا .

المتقدمة اقتصاديا في هذا الشأن ومخالفة للدول النامية . فالعمالة في الدول الأخيرة تأخذ شكلا هرميا يحتل القاعدة فيه منتجو المـــوارد الأوليـــة ثم يـأتي في الأعلـــى أولئـــك المتخصصون في الصناعة والخدمات . والأمر على العكس مع الدول المتقدمة ذات الهرم المعكوس في هذا الشأن (PATERSON, 1978. P 38) . ويتضح التشابه والاختلاف بين كل من المملكة وفئتي الدول المذكورتين من نسب العمالة في قطاعـــات الزراعـــة والصناعة والخدمات في عام 1990 في كل من الفئتين والمملكة . فقـــد وصلـــت هـــذه النسب إلى 10% ، 33% ، 57% و61% ، 16% ، 23% ، و 19% ، 20% ، 61% في فئتي الدول المتقدمة والنامية ، فالمملكة على التوالي (الأمم المتحـدة ، 1996 ، ص 168–169) .

إن ما ذكر سابقا عن وضع المملكة مقارنة بالدول الأخرى في مجـــال توزيع العمالة حسب قطاعات العمل إنما يعود إلى عدة اعتبارات . فمن ناحية تـــؤدي زيادة الكفاءة والميكنة إلى تقليل أعداد العاملين في القطاعات المنتجة للموارد الأوليـــة كالزراعة والتعدين في كل من المملكة والدول المتقدمة . هذا مع الأخذ في اعتبار بحقيقة إن وضع المملكة اقل درجة مقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال بالطبع . ومن ناحيـــة أخرى فان زيادة أعداد العاملين في قطـــاع الخدمـــات في الـــدول المتقدمـــة تعـــود بالدرجة الأولى إلى ازدياد حجم القطاع الرابع (خدمـــات المعلومـــات والأبحـــاث) نتيجـــة لثـــورة المعلومـــات ونمـــو اســـتهلاك خدماتهـــا بشـــكل كبـــير (WHEELERL AND OTHERS, 1998, P 5-6) . أما إذا ما انتقلنا إلى وضع المملكـة سنجد أن الارتفاع في عمالة قطاع الخدمات ترجع إلى كبر قطاع الخدمات الجماعيـــة والشخصية ، مثل الخدمات البنكية وتجارة التجزئة وخدمـــات الخـــدم..الخ (حـــوالي 62%) [1] . ويرجع هذا الارتفاع لتحسن المستويات المعيشية وزيادة الإقبال بالتالي على عديد من الخدمات الجماعية . على أن ما يميز وضع المملكة هنا هو تزايد الإقبال علـــى

---

(1) تم حساب هذه النسبة بالرجوع لبيانات جدول رقم 3–7 الوارد في فصل الصناعة التحويلية .

الخدمات المترلية من خدم ومربيات وسائقين. فتزايد التحاق المرأة بمجالات التعليم بالدرجة الأولى ، فالعمل ، أدى لتزايد الحاجة للعمالة المذكورة لمساعدة المرأة على أداء وظائفها التي تعددت داخل وخارج المترل . هذا مع الأخذ في الاعتبار انه لا تتوفر خدمات شاملة ومميزة في مجال نقل السيدات والأعمال المترلية .

تمثل قطاعات التعدين ، الزراعة والصناعة التحويلية القطاعات الأقل نصيبا من العمالة المدنية في المملكة (0.9% ، 5.5% ، و 8.2% على التوالي) [1] فكل هذه القطاعات تتميز باتجاهاتها نحو الميكنة المرتفعة وانخفاض حجم العمالة في عناصر إنتاج كل منها . فجزء كبير من الإنتاج الزراعي في المملكة يأتي من زراعة النمط الحديث التي تتسم بكبر مساحات الأراضي للحيازة الواحدة واستخدام التقنيات الحديثة . وهذا النمط يحتوي على حوالي 35% من المساحات الزراعية في المملكة وفقا لبيانات عام 1997 (انظر فصل الزراعة) . وقد ترتب على هذا الوضع ارتفاع في مستوى الميكنة الزراعية السعودية عامة وهو ارتفاع تدلل عليه البيانات التاريخية . فبينما تزايدت المساحة الزراعية في المملكة من 1395.3 ألف إلى 1263.2 ألف هكتار ما بين عامي 1974 و1997 (وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1995 ، ص 429 ؛ وزارة الزراعة والمياه ، 1998 ، ص 2) ، نجد أن أعداد العاملين في الزراعة تناقصت من 598.800 إلى 377.200 في عامي 1979 و 1995 (وزارة التخطيط ، 1400 ، ص 100 ؛ 1415 ، ص 184) أما بالنسبة للصناعة التحويلية فتتسم بظهور توجه واضح نحو تكثيف راس المال CAPITAL ORIENTED وتزايد استخدام التقنية الحديثة بها . وقد ظهر هذا التوجه بنتيجة نمو الصناعات الكيماوية وخاصة البتروكيميائية بعد إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين . وهذه الصناعات أصبحت تهيمن بدورها على حجم التمويل المالي لمجمل الصناعة السعودية (66.6% في عام 1999) . لذا نجد متوسط نصيب العامل من إجمالي التمويل المالي يصل في الصناعات الكيماوية ، وفقا لبيانات عام 1999 إلى 2514.8 ريال

---

(1) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات : وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 184

مقابل متوسطات تتراوح ما بين 181.2 – 532.1 ألف ريال لبقية الصناعات (انظر فصل الصناعة) .

4- التوزيع الجغرافي للقوى العاملة .

يتسم التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في المملكة بالتركز الكبير لتلك القوى في مدن ومناطق محددة من المملكة . فوفقا لبيانات تعداد عام 1413 يوجد 64.2% من القوى العاملة بالمملكة في المنطقتين الغربية والوسطى . وتلى هاتين المنطقتين في هذا الصدد المنطقة الشرقية بنصيب يصل إلى 17.5% . وفى المقابل فلا يوجد في المنطقتين الشمالية والجنوبية الغربية إلا 18.3% من مجموع القوى العاملة . ومن جانب أخر فإذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي للقوى العاملة داخل منطقتي التركز الأوليين ، الوسطى والغربية ، فسنجد أن هنالك أيضا تركزا للقوى العاملة في أماكن جغرافية محددة داخلهما . فمنطقة الرياض الإدارية تستحوذ لوحدها على 86.7% من القوى العاملة بعموم المنطقة الوسطى . وبشكل مماثل فان منطقة مكة المكرمة الإدارية تستحوذ هي الأخرى على 83.9% من مجموع قوة عمل المنطقة الغربية . ومن جانب ثالث فهنالك تركزات مماثلة يمكن ملاحظتها داخل كل منطقة إدارية من المناطق المذكورة . فمدن الرياض ، جدة – مكة المكرمة ، المدينة المنورة ومنطقة الدمام الحضرية تستحوذ تقريبا على 75.5% ، 76.3% ، 61% ، 40.2% من القوى العاملة بمناطقها الإدارية على التوالي[1] .

(1) تم حساب هذه النسب بالرجوع للبيانات التفصيلية لتعداد 1413 لمناطق : مكة المكرمة – الرياض المدينة المنورة – الشرقية الإدارية ، ص 171 ، 171 ، 79 ، 171 على التوالي .
كما يلاحظ هنا إن بيانات التعداد لمنطقي مكة المكرمة والشرقية تدمج بيانات الدمام – الظهران ، جدة – مكة المكرمة معا .

وبناءا على ما سبق ذكره من ارتفاع نصيب العمالة الأجنبية من مجموع القوى العاملة بالمملكة فانه يتوقع ارتفاع مماثلة لتلك العمالة في كل مواقع تركـز القوى العاملة السابق ذكرها . وهذا ما تظهر الأرقام والنسب . فحوالي 86% من العمالة الأجنبية موجودة في المناطق الغربية والوسطى والشرقية (1) . كما أن معظم العمالة في تلك المناطق إنما تتركز في مناطق الرياض ومكة المكرمة الإدارية ، وهذا التركز الأخير إنما يعود لاحتواء هذه المناطق ، فضلا عن المنطقة الشرقية إداريا ، على مدينتي جدة والرياض ومنطقة الدمام الحضرية بالدرجة الأولى . فهذه المراكز الحضرية تمثل أهمية لمناطقها ، إذ يمثل كل منها المراكز الإدارية والاقتصادية الرئيسة لها ، كما تم تفصيله في فصل السكان سابقا . وبالتالي فهذه المراكز الحضرية إنما تستقطب تيارات الهجرة الخارجية والداخلية بغرض العمل بالدرجة الأولى . بعد ذلك تأتى مدينتا مكة المكرمة والمدينة المنورة كمركزين حضريين ذوي أهمية دينية وما يرتبط بحركتي الحج والعمرة من رواج تجاري يستتبعه توفر فرص عمل عديدة في المدينتين . وعموما فان ما يعلل ، أيضا ، أهمية المدن والمراكز الحضرية الخمسة ، من زاوية التوزيع الجغرافي للقوى العاملة ، هو كبر نصيبها من السكان الحضر بالمملكة . فيصل ذلك النصيب إلى حوالي 57% طبقا لبيانات تعداد عام 1413 . هذا مع ملاحظة ما سبق ذكره في فصل السكان من ارتفاع نسبة السكان الحضر لمجموع سكان المملكة (74%) .

من جانب أخر تتقدم منطقتا الرياض ومكة المكرمة الإداريتان على المنطقة الشرقية من حيث أحجام العمالة الأجنبية بها . فتصل أحجام العمالة المذكورة بالمناطق الثلاثة ، وفقا لبيانات تعداد 1413 إلى 1.325.2 ألف ، 1.362.2 ألف و 860.6 ألف على التوالي . فصناعة النفط والصناعات البتروكيميائية تحتل دورا رئيسا في الحياة الاقتصادية للمنطقة الشرقية . وهذه الصناعات هي صناعات ذات استخدام مكثف لرأس المال ، وذات احتياجات قليلة من العمالة . وهذا الأمر يقلل من فرص

(1) تم حساب هذه النسب بناءا على بيانات تعداد 1993 : وزارة التخطيط ، ص 158-166 .

العمل بالمنطقة المذكورة مقارنة بالمنطقتين الاخريتين . كما أن منطقتي مكة المكرمة والرياض اكبر سكانيا من المنطقة الشرقية . ويدل على ذلك أنصبة المناطق الثلاثة من السكان الحضر (30% ، 27% و18% على التوالي) [1] . وهذا الأمر يقلل حجم قطاع الخدمات في الشرقية عن المنطقتين الاخريتين ومن ثم يقلل من فرص العمل في المنطقة الأولى دون المنطقتين الثانيتين . وأخيرا يلاحظ ، أيضا ، تقدم منطقة مكة المكرمة على منطقة الرياض من حيث حجم القوى العاملة كما يتضح مما سبق . ويرجع هذا التقدم لارتفاع نصيب المنطقة الأولى من السكان بالمملكة (26.4%) على المنطقة الثانية (22.6%). هذا فضلا عن ازدياد حجم السكان الحضر بمنطقة مكة المكرمة مقارنة بمنطقة الرياض كما سبق الذكر .

5- التحركية الجغرافية للقوى العاملة .

لقد تم إجراء دراسة عن تحركية القوى العاملة ما بين مناطق المملكة.
وقد غطت هذه الدراسة فترة خمس سنوات امتدت من عام 1977 إلى عام 1981 من قبل كل من البشر وعودا (EL-Beshir & Auda, 1981) . وقد ناقشت هذه الدراسة التحركية المذكورة على عدة مستويات أهمها وأولها الانتقال من الريف إلى المدينة وثانيها التحرك ما بين مناطق البلاد الوسطى ، الغربية ، الشرقية ، الشمالية ، الجنوبية الغربية . وثالث هذه المستويات هي التحرك لخارج المملكة ، على أن هذه الدراسة

(1) تم حساب هذه النسب بناءا على بيانات المصدرين التاليين :

أ – وزارة المالية والاقتصاد الوطني (النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1413 ، ص 2، 6 ، 10 ، 11 ، 18 .

ب – وزارة التخطيط (النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1413) ص 158-166.

– يلاحظ أن المصدرين المذكورين لا يوضحان ، إذا ما كانت بياناتهما في هذا الصدد ، تعود للمدن المذكورة أو للمحافظات الحاملة لأسمائها . لكن عموما فحتى لو كانت البيانات راجعة للمحافظات فتلك المدن تمثل الجزء الأكبر من الحجم السكاني ، ومن ثم القوة العاملة ، في المحافظات التي تنتمي إليها.

أغفلت التمييز في وحدات عينتها على أساس الجنسية (سعودي – غير سعودي) . وهذا أمر أساسي في مثل هذه النوعية من الدراسة . وبالتالي يمكن لنا أن نتناول نتائج الدراسة على أساس تمثيلها العمالة السعودية بشكل أساس . فأنظمة العمل بالمملكة تحد من حركة العمالة الأجنبية بشكل كبير . فالعامل الأجنبي مرتبط بكفيله ولا يمكن لهذا العامل الانتقال لمدينة أخرى ألا بنقل كفالته أو موافقة كفيله . أما العمالة غير النظامية فتتركز في المدن الرئيسة للمنطقة الغربية ولا تنتقل كثيرا خشية الإيقاف والترحيل . بناءا على ذلك ، وعلى حقيقة أن العمالة الأجنبية تمثل الجزء الأكبر من القوى العاملة بالمملكة ، فإننا نستطيع القول بان التحركية الجغرافية لعموم القوى العاملة بالمملكة هي تحركية محدودة .

وبتمعن دلالات الدراسة المذكورة للعمالة السعودية بخاصة نجد أن هنالك تيار تدفق للحركة واضحا من المنطقتين الشمالية والجنوبية الغربية نحو المناطق الوسطى والغربية والشرقية. فـ 100% من الحركة المنطلقة من المنطقة الشمالية تتجه نحو المنطقة الوسطى . كما أن كل الحركة المنبعثة من المنطقة الجنوبية تتجه للمناطق الوسطى والغربية والشرقية . وفي نفس الوقت نلاحظ أن 95.7% من تدفقات حركة العمالة من المنطقة الغربية إنما تتجه نحو المنطقتين الوسطى والشرقية . بينما تصل نسبتا المنطقتين الأخيرتين في هذا الصدد إلى 68.4% و 84.6% . وكل ذلك يتضح من الجدول التالي:

جدول (3−6) انتقالات عينة من القوى العاملة ما بين مناطق المملكة

1981−1977

(العاملون في فئة السن 20−35)

مناطق منشأ الحركة	مناطق مقصد الحركة						
	الغربية	الوسطى	الشرقية	الشمالية	الجنوبية الغربية	خارج المملكة	المجموع
الغربية	−	87	8.7	−	−	4.3	100
الوسطى	26.3	−	42.1	15.8	5.3	10.5	100
الشرقية	7.7	76.9	−	7.7	−	7.7	100
الشمالية	33.3	33.3	33.3	−	−	−	100
الجنوبية الغربية	−	100	−	−	−	−	100

الجدول معدل عن : EL-BESHIRE AND AUDA, P27

ما سبق ذكره من نسب يعني أن تدفقات حركة العمالة في المملكة تأتي كل أنحاء المملكة إلى ثلاث مناطق وفي الأغلب لخمس من مدن هذه المناطق . كما أن حركات التدفق الخاصة بهذه المناطق إنما تنحصر تقريبا ما بين بعضها البعض . ويعزى هذا النسق التدفقي لما سبق ذكره عن أهمية هذه المناطق اقتصاديا وسكانيا . ويلاحظ من ناحية أخرى أن الهجرة من المنطقة الشمالية تنصب كلية في المنطقة الوسطى . وقد يكون للتجاوز الجغرافي بين المنطقتين دور واضح في هذا الصدد . وعلى عكس هذا الحال نجد أن تنقلات المهاجرين الخارجين من المنطقة الجنوبية الغربية تتوزع بالتساوي ما بين المناطق الوسطى والغربية والشرقية . فالمنطقة الجنوبية الغربية ذات اتصالات مباشرة مع كل من المنطقتين الغربية والوسطى . كما أن لتلك المنطقة اتصالات جغرافية غير مباشرة مع المنطقة الشرقية بحكم البعد وعدم التجاور الجغرافي . هذا مع ضرورة ذكر أن

الدراسات التي تناولت العمالة في مجال الصناعة التحويلية قد أظهرت أن الجزء الأكبر من العمال السعوديين ، في تلك الصناعة بالمدن ذات النشاط الصناعي الكبير في المملكة، إنما ينتمي إلى المنطقة الجنوبية الغربية (جلال ، 1969 ؛ 1987 ، Mishkhes)

وأخيرا يمكن أن نختم فصل الجغرافيا الاقتصادية بالتحدث عن أهم خصائص الجغرافيا الاقتصادية للمملكة .

خامسا : الخصائص الجغرافية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية .

يمكن تحديد هذه الخصائص في النقاط التالية :

1- التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية في المراكز الحضرية الرئيسة وما جاورها من مناطق. هذا ولقد تم مناقشة أسباب هذا التركز في مدخل الكتاب وفصل السكان . على أنه ينبغي التعرض هنا إلى عامل هام ذوي صلة مباشرة بالممارسة الاقتصادية في البلاد. فهذا العامل له دور مهم في حدوث التركز المذكور . ويتمثل هذا العامل في دور القطاع الخاص في اختيار مواقع الأنشطة الأقتصادية . فهذا القطاع له دور رئيسي ومحوري في النشاط الاقتصادي بالمملكة، ويرجع ذلك إلى ما سبق ذكره من أن فلسفة المملكة الاقتصادية تؤمن بنظام الإقتصاد الحر ، والذي يلعب فيه القطاع الخاص الدور الأساسي في الحياة الاقتصادية . وعموما فقد حكمت القطاع الخاص في اختياره لمواقع الأنشطة الاقتصادية في البلاد اعتبارات الربحية وانخفاض التكلفة . وبالتالي فقد توجه المستثمرون في المملكة نحو الأماكن التي تحقق تلك الاعتبارات . ولم يكن متوقعا أن يعمد القطاع الخاص، بالتالي، إلى استثمار أمواله في مدن تحتاج إلى إقامة عديد من المرافق لتصبح صالحه لإقامة مشاريع القطاع الخاص . كما أنه حتى مع قيام الدولة بتطوير المرافق في عديد من البلاد لم يكن متوقعا أيضا توجه القطاع الخاص نحو الاستثمار فيها . وما كان متوقع هو توجه استثمارات هذا القطاع إلى المواقع المتمتعة بالوجود في مناطق الأسواق، كما هو الحال مع مدينتي جدة والرياض ومنطقة الدمام الحضرية ، فضلا عن

المرافق والخدمات. هذا بالإضافة إلى ما سبق ذكره من عناصر الجذب التي تمتعت بها هذه المدن للاستثمار الصناعي والاستثمارات الاقتصادية الأخرى. ففي مثل هذه المدن يمكن تحقيق ربح أعلى ودفع تكاليف أقل في حالة المشاريع الصناعية بالتالي. وفي المقابل كان لابد إذا من دورا حكومي ليتم إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين . فالمردود الاقتصادي المستقبلي لهاتين المدينتين على نمو البلاد أوجب أن يكون للحكومة الدور الأساسي في ذلك. وعموما فقد كان لذلك الدور الحكومي أثر في تحقيق قدر ، وان يكن لا يزال محدودا ، من الانتشار لمراكز الصناعة التحويلية في البلاد . وهذا الانتشار مناقض للتركز المكاني الحالي العام للنشاط الصناعي، والاقتصادي العام في البلاد. وبالطبع فهذا الأمر لم يكن ليتحقق لو ترك الأمر للقطاع الخاص لوحده .

2- تنوع الأنشطة الاقتصادية ووجود قدر من التخصص الجغرافي [1] للمناطق المختلفة في ممارسة أنشطه اقتصادية معينه .

3- كبر التأثير الاقتصادي للمراكز الحضرية الكبيرة على المراكز الاستيطانية الأخرى في المملكة. ويظهر هذا التأثير في هجرات السكان الريفيين والبدو إلى المراكز الحضرية الكبيرة بالدرجة الأولى وذلك للعمل والإقامة . وبالتالي فالمراكز الحضرية الكبيرة تمثل مصدرا من مصادر دخل المراكز الاستيطانية الأصغر عير النقود التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم .كما يظهر التأثير الاقتصادي المذكور أعلاه في اعتماد المراكز الاستيطانية الأصغر في سد احتياجاتها من المنتجات الصناعية على المراكز الأكبر . ويتم حصول المراكز الأصغر على احتياجاتها من المنتجات الصناعية من المراكز الاستيطانية الأكبر أما عبرا إرسال منتجات المصانع الموجودة في المراكز الكبيرة للمراكز الأصغر أو عبر إعادة تصدير جزء من البضائع التي تحصل عليها المراكز الأكبر عن طريق الاستيراد من خلوج

(1) أنظر إلى مدخل الكتاب بشأن هذه النقطة فقد تم مناقشتها بتفصيل أكبر .

البلاد. أي المراكز الصغيرة تدور في فلك المراكز الأكبر وتعتمد عليها اقتصاديا إلى حد بعيد .

هذا ونلاحظ أنه سبق شرح السمات الثلاث المذكورة أعلاه ، وخاصة السمتين الأولين، بتفصيل أكبر في مدخل الكتاب عند الحديث عن سمات الجغرافيا البشرية للمملكة . ويرجع ذلك إلى كون الجغرافيا الاقتصادية لأي إقليم جزءا أساسيا من الجغرافيا البشرية للإقليم . هذا مع الإضافة إلى أن الجغرافيا الاقتصادية لأي مكان إنما تغطي الجزء الأكبر من أنشطة الإنسان ، هنالك ، هنا المؤثرة بشكل كبير على مجمل حياته وسمات مجتمعه . فالاقتصاد له أهميته الجلية سواء في المملكة أو أي مكان آخر .

ويهمنا بعد ذلك الانطلاق من السمات إلى الحديث عن قضيتين تعدان محصلتان للسمات السابق مناقشتها . هذا بالإضافة إلى أهمية هاتين القضيتين في الجغرافيا الاقتصادية للبلاد وفي اقتصادها بشكل عام . لقد أدى ازدهار النشاط الاقتصادي في المملكة بدءا من السبعينات الميلادية إلى جذب موجات هجرة متتالية من خارج المملكة . وقد حصلت هذه الهجرات نتيجة للطلب المتنامي على مختلف فئات العمالة المطلوبة في تنفيذ مشاريع التنمية على أنواعها . هذا بالإضافة إلى الحاجة لشغل الوظائف التي ازدهرت في قطاع الخدمات ، والذي نما بفعل ارتفاع مستوى معيشة السكان وازدياد احتياجاتهم بالتالي . ولقد مثلت الدول الأسيوية في جنوب وجنوب شرق آسيا ثم الدول العربية المصدر الأساسي لهذه الهجرات كما سبق الذكر . ولقد مثلت عوامل اللغة والتجانس الحضاري أسبابا في تدفق العمالة العربية للمملكة خاصة إلى قطاع التعليم. ومن ناحية أخرى مثلت عناصر التكلفة المنخفضة نسبيا وتوفر الأعداد المطلوبة ، وبالنوعيات المطلوبة ، من العمالة أسباب التوجه نحو العمالة الأسيوية.

ولقد أدت غلبة العمالة الأجنبية على مجموع القوى العاملة في البلاد إلى تقليل أثر النمو الذي شهدته في المملكة في احتياجات القطاعات الاقتصادية على

جغرافيا القوى العاملة في المملكة . ويمكن توضيح وتعليل هذه القضية من خلال معرفة عدد من الأمور التي تحكمها. من المعتاد أن يكون هناك في أي إقليم ، أو دوله ، مناطق تجذب الهجرة إليها من المناطق الأخرى بهذا الإقليم بسبب توفر فرص العمل في المناطق الأولى . وهذه المناطق هي تلك التي تكثر فيها الأنشطة الصناعية وأنشطة الخدمات في الدرجة الأولى . وبالرغم من نمو هذه القطاعات الاقتصادية في المملكة في مناطق معينه بها أكثر من بقية أنحاء البلاد فأن الهجرة العمالية إلى المناطق الأولى من أنحاء المملكة لسد حاجة تلك القطاعات من العمال هي هجرة محدودة للغاية . ويرجع هذا الأمر إلى أن العمالة التي تحتاجها المراكز الحضرية والصناعية الرئيسية في البلاد يتم استقدامها أساسا من الخارج كما سبق ذكره . ومن ناحية أخرى فهذه العمالة المستقدمة مقيدة في حركتها داخل المملكة حسب احتياجات الكفلاء كما سبق الذكر . فلا يمكن لأي عامل غير سعودي الانتقال للعمل في أي مكان آخر عدا مكان عمله إلا بنقل كفالته من كفيله الحالي لصاحب العمل الجديد . وهذا النقل للكفالة مرتبط باحتياجات الكفيل وموافقته وذلك حسب الأنظمة الحكومية المنظمة للعمالة غير السعودية في المملكة . وبالتالي فحركة الانتقال الجغرافي داخل البلاد لهذه العمالة محدودة للغاية.

وإذا كان دور العمالة السعودية في إحداث اختلافات جغرافية في سوق العمل لا يزال محدودا فأننا نتوقع أن تختلف الصورة مستقبلا . فالمتوقع أن تحدث عملية إحلال تدريجيه للعمالة الأجنبية بالعمالة السعودية . ولسوف يحدث هذا الأمر نتيجة الازدياد المتوقع لخريجي مختلف المعاهد التعليمية والجامعات في المملكة مع مرور الوقت . ومما يدعم هذا الأمر توجه خطط التنمية الأخيرة نحو دعم التعليم الصناعي والفني عامة . هذا فضلا عن تنامي الإجراءات الحكومية الهادفة إلى سعوده القوى العاملة في شتى القطاعات وليس القطاع الحكومي فقط . هذا الأمور يمكن أن تغير في المستقبل من طبيعة دور العمالة في جغرافية سوق العمل بقطاعاته المختلفة عبر مناطق المملكة المختلفة.

على أن ما سبق ذكره لا يعني عدم وجود هجرات محليه بين مناطق البلاد. فلقد شهدت المملكة منذ السبعينات تيارات هجرة داخليه كثيفة اتجهت نحو المراكز الحضرية الكبيرة بالدرجة الأولى. ولقد تم مناقشة أبعاد هذه الهجرة ثم تطورها في حقبة الثمانينات في فصل السكان سابقا . وان كان ، معظم المهاجرين ، من ناحية أخرى ، لا يتوجهون كما أتضح لسد معظم احتياجات قطاعات العمل .

أما القضية الثانية فتتمثل في أن القطاعات الاقتصادية في المملكة بدأت في تطوير العلاقات التكاملية فيما بينها . وهذا أمر حيوي لنمو الاقتصاد وتطوره . فوجود علاقات ما بين القطاعات المختلفة يساعد على تقليل تكلفة الإنتاج للمنشآت الاقتصادية . فمثلا من الأفضل لمصنع محلي ما شراء بعض احتياجاته من مصنع محلي آخر بدلا من استيرادها . فلسوف تقل تكلفة الشراء في الحالة الأولى عن الثانية . وعموما فهناك عدد من صناعات المنتجات الكيمائية بدأت في الاعتماد على مصانع ينبع والجبيل في الحصول على موادها الخام (شبه المصنعة أساسا) . كما أن هناك مصانع أخرى بدأت تعتمد على مصانع قريبه منها في الحصول على مواد التغليف وبعض قطع الغيار وبعض مستلزمات الإنتاج الأخرى . وهذا بداية توجه نحو تحقيق ما يسمى بالارتباطات الإنتاجية ما بين القطاعات الصناعية سواءا داخل الواحد من المواقع الصناعية أم بين مجموعه من هذه المواقع . وينطبق نفس هذا الأمر على العلاقة البادئة بين قطاع الزراعة و الصناعات الغذائية، وهي علاقة مرشحه للنمو . أيضا هنالك العلاقة بين قطاع صناعة تكرير البترول وقطاع خدمات السيارات . كل هذه تتمثل بدايات مرشحه للنمو بحيث تزداد الروابط تعددا وتعقدا مع نمو القطاعات الاقتصادية بمرور الوقت. ويمكن أن تكون المحصلة المستقبلية ترابطات إنتاجية أكبر وأعقد بين القطاعات الاقتصادية وما بين مناطق البلاد المختلفة أيضا . وهذا يؤدي إلى أن يصل الاقتصاد السعودي إلى كفاءة عالية في الأداء الاقتصادي ، حيث تقل تكاليف

القطاعات الاقتصادية المعنية عبر علاقاتها المتبادلة وتزيد أرباحها بالتالي . وعموما فهذا الأمر مرتبط بالتنفيذ المتتالي لخطط التنمية (أنظر إلى فصل التنمية) .

نخلص مما سبق أن هناك قدرا كبيرا من التنوع في الأنشطة الاقتصادية في المملكة. كما أن هناك علاقات نامية بين تلك الأنشطة، وهي علاقات آخذه في الازدياد مما ينعكس على الصورة العامة للجغرافيا الاقتصادية للبلاد وخصائصها . وبناء على ذلك فسوف يتم في القسم التالي من الكتاب تناول كل نشاط اقتصادي على حدة في فصل منفرد للوصول بالقارئ إلى صورة واضحة المعالم ما أمكن لجغرافية النشاط الاقتصادي في المملكة.

الفصل الرابع

الزراعة

التطور التاريخي للزراعة السعودية

تمثل الزراعة واحداً من الأنشطة الاقتصادية التي مارسها إنسان شبه الجزيرة العربية منذ القدم . فمن الثابت أن هذه الرقعة الأرضية كانت واحدة من ثلاث مناطق في العالم تم فيها استئناس الحيوانات واستنبات الحبوب (محمد ، ص30) . كما أنه بالرغم من قلة الموارد المائية في شبه الجزيرة العربية والمستوى المحدود للزراعة في القرون الماضية إلا أن الزراعة مثلت نشاطاً اقتصادياً هاماً آنذاك . ويرجع ذلك الأمر إلى أن الزراعة كانت قادرة على سد بعض احتياجات السكان حينئذ نظراً لقلة حجمهم وقلة احتياجاتهم الغذائية بالتالي . هذا بالإضافة إلى أن قلة الموارد الاقتصادية الأخرى ومحدودية مستوى الأنشطة الاقتصادية عامه ساهم في إعطاء الزراعة تلك الأهمية . هذا وقد مارس السكان الزراعة هنا بالأودية والواحات حيثما توفرت المياه . ونظراً لهذه الأهمية فقد اهتمت الدولة السعودية الحديثة بعد قيامها من القرن المنصرم بالزراعة وسعت لتنظيم شؤونها. فتم إسناد الإشراف على شئون الزراعة لما سمي آنذاك بالمديرية العامة للشؤون الزراعية ، وذلك في عام 1948م . وقد عملت هذه المديرية بدورها على تحسين طرق الري المتبعة من قبل المزارعين وتقديم القروض لهم وإلى غير ذلك من الإجراءات، التي قصدت منها الدولة ازدهار القطاع الزراعي وتدعيمه . وقد زاد الجهد المبذول في هذا الشأن خاصة بعد تحويل المديرية لوزارة دُعيت بوزارة الزراعة والمياه في عام 1961م (المصدر السابق ، ص 31) . على أن النشاط الزراعي السعودي ظل حتى بداية حقبة الستينات الميلادية من القرن العشرين محصوراً في زراعة بضعة محاصيل تمثلت في الحبوب والأعلاف فضلاً عن أشجار النخيل . هذا بالإضافة إلى زراعة عدد من محاصيل الفواكه والخضراوات ، بكميات محدودة ، في مناطق الواحات كالطائف والمدينة . وعموماً لم تتجاوز نسبة الأرض المزروعة 0,2% من مساحة البلاد في سنة

1970م (انظر جدول 16 ص 176 وصفحة 166 : الشريف ، 1987). وقد عني ذلك قصور القطاع الزراعي عن تلبية حاجات السكان من المنتجات الزراعية والتي ازدادت بفعل عدة عوامل بعد ذلك . فقد حصل أساساً نمو سكاني وارتفاع لمستويات المعيشة في البلاد نتيجة لحدوث بعض التطور الاقتصادي العام بين حقبتي الخمسينات والستينات الميلادية . فقد قامت الدولة آنذاك بتنظيم أمور موارد البلاد المتاحة وتحسين ظروف إنتاجها الاقتصادي في حدود الإمكانيات الإدارية والمالية للدولة آنذاك .

على أن وتيرة التطور المذكور في الفقرة السابقة قد ازدادت بشكل غير مسبوق في حقبة السبعينات نتيجة ارتفاع أسعار النفط وازدياد المداخيل المالية للدولة . ومع هذا التطور زاد حجم السكان نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان وقدوم الآلاف من الأيدي العاملة غير السعودية للبلاد للمساهمة في تنفيذ خطط التنمية والبناء (انظر فصل السكان) . وأدى كل هذا النمو ، بالطبع ، لزيادة ضخمة في الطلب على مختلف المنتجات الزراعية. وبالتالي فقد ظهرت الحاجة لمزيد من التطوير للقطاع الزراعي ليسد هذه الحاجة أو على الأقل جزءاً منها. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فقد اعتمدت فكرة التنمية في البلاد ، كما هو معروف، على مبدأ تنويع مصادر الدخل بحيث لا يقتصر دخل البلاد على النفط وحده . وبرز قطاع الزراعة ، لجانب قطاعي الصناعة التحويلية والتعدين ، كواحدٍ من القطاعات الاقتصادية الواعدة للإسهام الفعال في تنويع الاقتصاد السعودي . وقد بُذلت ، بناءاً على كل ذلك ، جهودٌ عديدة في مجال التنمية الزراعية . ويأتي في مقدمة هذه الجهود توزيع الأراضي البور على من يريد استصلاحها ، حيث تم توزيع 2.9 مليون هكتار من الأراضي في الفترة ما بين 1982 – 1998 (وزارة الزراعة والمياه ، 1998 ص 292) . إضافة إلى ذلك عُمد لمد المزارعين بقروض من غير فوائد من البنك الزراعي وكذلك بكافة الخدمات والاستشارات العلمية وذلك سعياً نحو زيادة الرقعة الزراعية . كما بذلت جهود مناظرة في مجال الكشف عن موارد جديدة للمياه اللازمة للزراعة . وقد أسفرت هذه الجهود عن

الكشف عن موارد المياه الجوفية العميقة بمخوها الضخم . وإلى جانب ذلك فقد قامت وزارة الزراعة والمياه في حقبة الثمانينات بتنفيذ عديد من المشاريع الزراعية. فنفذت الوزارة مشاريع للري في الهفوف والقطيف ومشاريع لتثبيت الكثبان الرملية ، التي تعاني المساحات الزراعية من زحفها في كثير من مناطق المملكة . كما أقامت الوزارة عديدا من السدود بلغت حتى عام 1999 حوالي 187 سدا بلغ مجموع سعتها التخزينيه حوالي 777,5 مليون متر مكعب (المصدر السابق ، ص 354) . وقد أثمرت كل هذه الجهود ثمارا جيدة للغاية. فقد توسعت الرقعة الزراعية . ونما الإنتاج الزراعي السعودي ، بالتالي، بنسبة 89% [1] ما بين موسمي 71/1972 و 81/1982م . كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للزراعة السعودية ما نسبته 14,9 % في فترة 80 – 1990 مقارنة بنسبة 4,1 % فقط في فترة 65– 1980 (البنك الدولي ، 1992 ، ص 261) .

وإذا ما نظرنا إلى معدل النمو في فترة التسعينات (فترتي الخطتين الخامسة والسادسة للتنمية في المملكة) لوجدنا استمرار النمو وأن أنخفض معدله عن ذي قبل . فقد وصل معدل النمو السنوي المتوسط ، في فترة الخطة الخامسة ، إلى 2.4 % . كما استهدفت الخطة السادسة تحقيق معدل نمو لقطاع الزراعة يصل إلى 4.2 % . والواقع أن التغيرات الهيكلية التي يمر بها هذا القطاع هي السبب وراء ذلك . ولسوف يتم توضيح هذه التغيرات عند الحديث عن نمط الزراعة الحديثة بالمملكة . وعموما فمع المعالجات الموضوعة في خطة التنمية السادسة للتعامل مع هذه التغيرات فإنه من المتوقع معاودة معدل نمو الزراعة في الارتفاع أكثر مما كان عليه في فترتي الخطتين الرابعة والخامسة . ويتضح ذلك من معدل النمو المستهدف للقطاع الزراعي في الخطة السادسة كما سبق الذكر . (وزارة التخطيط ، 1995، ص : 69 ، 119) .

---

(1) تم عمل نسبة النمو بناءا على البيانات التي أوردها كل من الشريف ، 1978 ، ص 192 ووزراه الزراعة والمياه 1414 – جـ ، جدولي (1) ، (2) .

وعموماً فقد ترك النمو المذكور في الفقرات السابقة آثاره الكبيرة على جغرافية الإنتاج الزراعي في المملكة . وينطبق هذا الأمر على الأقاليم التي يتركز بها النشاط الزراعي، إضافة إلى التغير الذي حصل في أنواع المحاصيل الزراعية وكميات إنتاجها . ولمعرفة جوانب هذا التغير ينبغي البدء أولاً بتناول عوامل الزراعة في المملكة وعلاقتها بالنشاط الزراعي ونموه ثم بجوانب التغير الأخرى .

عوامل الزراعة في المملكة العربية السعودية

يقوم النشاط الزراعي نتيجة تضافر عدة عوامل طبيعية وبشرية ، وخاصة الطبيعية حيث لا يزال لها أثر أكبر على هذا النشاط مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى . وعموماً فإن هذه العوامل ، سواء مجتمعة أم فرادى ، تؤثر على نوعية وكمية الإنتاج الزراعي والأماكن التي يمارس بها . هذا مع ملاحظة أن العامل المناخي له أثر أكبر وأوضح من غيره من العوامل على الزراعة، حيث إنها تمارس كنشاط بشكل عام في البيئة الطبيعية بكافة متغيراتها وليست داخل أبنية مغلقة . وإذا ما نظرنا للمملكة فسنجد أنها بشكل عام ذات مناخ مداري جاف يتسم بارتفاع درجات الحرارة صيفاً . فيصل المتوسط السنوي لدرجات الحرارة الصيفية في البلاد لحوالي 35°م . كما تنخفض درجات الحرارة شتاءً خاصة في المناطق الداخلية . وللارتفاع في درجات الحرارة صيفاً أثره السلبي على الزراعة والنبات الطبيعي بشكل عام. فيزيد التبخر من المزروعات في هذا الفصل مما يزيد حاجة المزروعات للمياه والتي ليست بالوفرة المستديمة والكبيرة في البلاد كما سنرى فيما بعد . أيضاً هناك تقلبات حرارية شديدة تتعرض لها بطون الأودية والأماكن المنخفضة مما يؤدي لتكون الصقيع هناك ، خاصة في المنطقة الشمالية ، وهو الأمر المؤثر على نمو المزروعات سلباً (محمد ، ص 40 – 41) . إلا أنه يجب أن ندرك أن مناخ المملكة هذا إنما يعني، من ناحية أخرى ، توفر الضوء والحرارة اللذين تحتاج إليهما المزروعات في نموها . هذا بالإضافة إلا أنه بالرغم من صحراوية المناخ السعودي فالرياح السائدة في البلاد لا تتسم بشدة الهبوب المؤثر على نمو المحاصيل . كما أن حسن

اختيار المحاصيل الملائمة للظروف المناخية السائدة واستخدام التقنيات والأساليب الحديثة ، كالري بالتنقيط والبيوت المحمية ، إنما يساعد على تجاوز السلبيات المناخية السابق ذكرها . كما أن اتساع البلاد وتباين تضاريسها قد أدى لوجود اختلافات مناخية بين نواحي البلاد . وهذه الاختلافات أدت بدورها إلى ظهور تباين في نوعية المحاصيل الزراعية الممكن زراعتها في المناطق المختلفة من البلاد كلٍ حسب خصائصها المناخية . وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الجزء الجنوبي الغربي من المملكة . فهذا الجزء يتميز بارتفاعه وانخفاض حرارته مما يؤدي بالتالي إلى تقليل التبخر وزيادة الاستفادة من مياه الأمطار الساقطة هنا .

يمثل المطر ، من جانب آخر ، العنصر المناخي الآخر الأكثر أهمية بعد الحرارة. فتفاوت معدلات سقوط المطر ومدى انتظامه كلها أمور تؤثر على حجم الاستفادة الممكنة منه في الزراعة. والواقع أن أمطار البلاد محدودة في كميتها فمتوسط سقوطها السنوي لا يتجاوز 110 ملليمتر كما أنها غير منتظمة في سقوطها . وقد أدى ذلك إلى شيوع الجفاف في عديد من جهات المملكة باستثناء الجزء الجنوبي الغربي من البلاد . فهذا الجزء يتمتع بأمطار تتراوح كمياتها ما بين 200 و 500 ملليمتر في العام (الشريف ، 1414 ، ص 105) . ويرجع تميز منطقة جنوب غرب المملكة في هذا الشأن إلى طبيعتها الجبلية وتعرضها للمؤثرات الموسمية الممطرة . عموماً فقد أدت الأمور السابق ذكرها لقلة كميات المياه الواجب توفرها للزراعة وتوسعها في المملكة عموماً . ومن ناحية أخرى ، فإن هنالك اختلافات فصلية في سقوط الأمطار أدت ، بدورها ، إلى تباين في المحاصيل المزروعة من مكان لآخر حسب فصل سقوط أمطارها . فالمناطق التي تسقط بها الأمطار الشتوية في شمال وجنوب البلاد يزرع مزارعها محاصيل القمح والفاكهة وبعض أنواع الخضار . فانخفاض درجات الحرارة في هذا الفصل يساعد على زيادة الاستفادة من كمية الأمطار الساقطة . ومن ناحية أخرى نجد أن زيادة ارتفاع درجات الحرارة صيفاً يؤدي إلى انخفاض حجم الاستفادة من الأمطار الصيفية. وقد أدى

ذلك الأمر إلى قيام المزارعين في المناطق الجنوبية والغربية من البلاد في هذا الفصل بزراعة تلك النوعية من المحاصيل التي لا تحتاج لكميات كبيرة من المياه نظرا لأنها لا تحتاج بدورها لفترات نمو طويلة . وينطبق هذا الأمر على محاصيل الذرة والدخن والشعير.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن هنالك سلبية أخرى لقلة مياه الأمطار والري ، وتتمثل هذه السلبية في زيادة تركز الأملاح في التربة مما يؤدي بالتالي إلى الحاجة لمزيد من المياه لغسلها لتحسين صلاحيتها للزراعة . وهذا ما يتم بالفعل في منطقة الأحساء عبر مشاريع الري والصرف. وعموما فبسبب قلة المياه في البلاد فقد اعتمدت الزراعة بشكل رئيسي على مياه الأمطار ، رغم سلبيات وضعها المذكورة سابقا ، حيث اعتمدت 67% من جملة الأراضي المزروعة في عام 1974م على مياه الأمطار للري (محمد ، ص 43) . وقد أدى هذا الاعتماد إلى قلة الإنتاج الزراعي آنذاك بالإضافة لانحصاره تقريبا في تلك الأماكن التي تتوفر بها مياه هذه الأمطار. هذا بالإضافة لزراعة الأماكن التي توجد بها الاوديه والعيون وتلك التي تزرع اعتمادا على مياه الآبار التي تتغذى على المياه الجوفية السطحية والأودية. وكل مصادر المياه هذه معتمدة في الأساس على مياه الأمطار. وعني ذلك بالتالي وجود تأثير واضح للأمطار على تحديد الأماكن الزراعية . وقد ظل هذا الأمر سائدا حتى بداية السبعينات الميلادية من القرن العشرين حينما بدأ العمل في الكشف عن المياه الجوفية العميقة في القطاع الأوسط من المملكة عامة . وكانت نتيجة هذا الكشف زيادة الرقعة الزراعية وانتشارها في أماكن كانت محدودة الإنتاج من قبل بفعل قلة الأمطار بها.

تمثل التربة الإناء الذي تنمو فيه النباتات والمزروعات ومنه تستمد الغذاء. وكلما حسنت خصائص التربة وزادت المواد العضوية بها وقلت الأملاح فيها كلما تحسن الإنتاج الزراعي كما وكيفا بالتالي . وإذا نظرنا إلى المملكة في هذا الصدد

سنجد أنها تحتوي على عديد من أنواع التربة بحكم اتساعها المساحي وتنوع أقاليمها الجيولوجية والتضاريسية والمناخية. فكل هذه الأمور تمثل عوامل تؤثر في تكون التربة. وعموماً فأكثر أنواع التربة انتشاراً في المملكة هي مجموعة التربة الجافة وهي التي ترتفع بها نسبة الأملاح والكربونات وتنخفض بها المواد العضوية . هذا وتندرج تحت هذا النوع من التربة عدة مجموعات ثانوية للتربة (وزارة الزراعة والمياه ، 1986 ، ص 36 – 39)

بالإضافة إلى الترب الجافة فإن هنالك عدة مجموعات أخرى من الترب توجد في أماكن معينة دون أن تنتشر بشكل واسع في أنحاء البلاد كما هو الحال مع الترب الجافة. وهذه المجموعات من الترب تتفاوت في خصائصها من حيث العمق ودرجة الملوحة. هذا وأهم هذه المجموعات هي تلك التي تتسم بصفات جيدة ومتميزة . فسهول تهامة ذات تربة فيضية وطميية وعميقة وغير مالحة . كما أن المدرجات الزراعية بمرتفعات عسير ذات تربة أكثرها طميية ورطبة . وأخيراً فمناطق المنخفضات، التي تكثر بها العيون الطبيعية بالمنطقة الشرقية، ذات تربة طميية مبتلة .وكل هذه الترب صالحة للزراعة وللحصول على إنتاج زراعي جيد .

نستخلص مما سبق أن هنالك شيوعاً للترب الجافة في المملكة. وهذه ترب تحتاج لجهود لجعلها صالحة للزراعة، حيث هناك حاجة لكميات مياه لغسلها ولتعويض نقص المواد العضوية بها باستخدام الأسمدة . بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك عوامل طبيعية تؤثر بالسلب على حالة الترب المختلفة في البلاد بشكل عام . ومن هذه العوامل قلة الغطاء النباتي وعدم كثافته، لأسباب مختلفة ، وقلة معدل تراكم المادة العضوية في التربة بالتالي، ثم هنالك ارتفاع درجات الحرارة الذي لا يساعد بدوره على التراكم المذكور . وكل هذه أمور تحتاج لحلول لجعل التربة في المملكة أكثر صلاحية للإنتاج الزراعي .

يمثل وجود الأيدي العاملة عاملاً مهماً جداً من عوامل الزراعة . فالإنسان هو الذي يتفاعل مع العوامل البيئية والإدارية والتنظيمية لكي تتم العملية الزارعية ويخرج الإنتاج الزراعي للمستهلك . وعموماً فقد سبق الذكر قدم ممارسة إنسان شبه الجزيرة العربية للزراعة كنشاط رئيسي من أنشطة الحياة. وقد استمر هذا الوضع مع قيام الدولة السعودية الحديثة التي ضمت معظم شبه الجزيرة العربية . فقد ظل معظم السكان المستقرين متمركزين في المناطق الريفية يمارسون الزراعة . كما عملت الدولة على توطين البدو في قرى خاصة بهم سميت " بالهجر" يمارسون فيها الزراعة والرعي . وعموماً فقد بلغت نسبة السكان غير الحضريين ، والممارسين في معظمهم لحرفتي الزراعة والرعي، 61% من جملة سكان البلاد في عام 1965 (البنك الدولي ، 1992 ، ص 319) . وقد كان من المفترض أن تزيد نسبة ممارسي الزراعة في البلاد أو تبقى كما هي على الأقل مع التقدم الذي أحرزته الزراعة السعودية في العقود الأخيرة ، كما سبق التنويه بذلك . إلا أن ما حصل هو العكس في الواقع إذ تقلصت نسبة السكان غير الحضريين ووصلت إلى 16% فقط في عام 1997 (كما وضح فصل السكان سابقاً). وقد حصل هذا التقلص كنتيجة للهجرات الضخمة التي شهدها مدن المملكة منذ بداية السبعينات الميلادية من القرن الماضي. فقد تدفق المهاجرون للمدن بحثاً عن فرص العمل والتعليم وانجذاباً نحو مغريات الحياة الحضرية الحديثة خاصة في المدن الكبرى . وقد أدت هذه الهجرة بالطبع لنقص في الأيدي العاملة الزراعية ، حيث بلغ نصيب الفرد في القرية السعودية من الأرض الزراعية نصف دونم في بداية الثمانينات الميلادية (بندقجي ، 1980 ، ص 170) . وعموماً فقد تم التغلب على هذه المشكلة باللجوء إلى استقدام مزارعين من خارج البلاد . وقد بلغت نسبة العمال غير السعوديين، ذكوراً وإناثاً ، 30% من مجموع الأيدي العاملة الدائمة في مجال الزراعة في

عام 1982 م ، ثم تزايدت تلك النسبة إلى 63.3 % وفقا لتعداد عام 1992 (1). على أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذا الأمر قد يكون له مضاره المستقبلية في حالة استمرار الاعتماد على المزارعين المستقدمين . وإن كان نجاح سياسة تقليل الهجرة الريفية للمناطق الحضرية سوف يمثل حلا ناجحا لهذه القضية (أنظر إلى الفصلين الثاني والحادي عشر) . وعموما فبالإضافة للاستقدام المذكور للعمالة غير السعودية فهنالك استخدام التقنيات والمكائن والآلات الحديثة التي تؤدي إلى تقليل الحجم المطلوب وجوده من العاملين في الزراعة . وينطبق هذا الأمر بخاصة على المناطق التي يكثر بها وجود نمط الزراعة الحديثة كما سنرى فيما بعد . وعموما يتضح لنا النقص المذكور في العمالة الزراعية في تناقص نسبه المشتغلين بالزراعة في البلاد لجملة الأيدي العاملة بها من 40% في عام 1974 (محمد، ص 52) إلى حوالي 6% في عام 1995. (2)(1)

أخيرا فإنه مع بروز فكرة التنمية الاقتصادية كحل لمشاكل التخلف في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أصبح لنوع السياسة الزراعية المتبعة من قبل الدول النامية دور في تقدم أو تخلف الزراعة ومكانتها في اقتصاد هذه الدول . وعموما فقد أعطت عديد من الدول النامية اهتماما مضاعفا للصناعة كسبيل للتقدم المنشود، ولم تعط الزراعة نفس القدر من الاهتمام. على أن المملكة أدركت أهمية إيجاد قطاع زراعي قادر على النمو الذاتي وليكون مصدرا من مصادر الدخل بجانب النفط . وبالتالي فقد وضعت الحكومة السعودية سياسة جيدة ليتم تنفيذها في مجال الزراعة . وكان من شأن تطبيق هذه السياسة أن تقدمت الزراعة السعودية بشكل غير

---

(1) تم حساب نسبة عام 1982 بناءا على بيانات وزارة الزراعة والمياه ، 1402 هـ ، ص 55 .

- تم حساب نسبة عام 1992 اعتمادا على البيانات التفصيلية للتعداد ، وزارة التخطيط ، ص : 110 ، 113 ، 116 .

(2) تم حساب هذه النسبة اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط ، 1995 ، ص 79 (يلاحظ ان بيان 1995 يشمل العاملين في الزراعة والغابات والصيد البحري) .

مسبوق وفي فترة قياسية مقارنة بعديد من الدول النامية . ويمكن النظر لهذه السياسة من خلال إطارين ، أولهما دور الزراعة في تحقيق الاستراتيجية الوطنية والأهداف العامة للتنمية، فقد تم وضع أربعة أهداف رئيسة للزراعة في هذا الصدد . ويأتي في المقدمة إسهام الزراعة في تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. كما هُدف إلى مساهمة الزراعة في تحقيق معدلات نمو عالية في القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال زيادة الأنشطة ذات العلاقة التبادلية بين الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى . ومن الأمثلة على هذه العلاقة قيام صناعات غذائية زراعية وصناعة وسائل الإنتاج الزراعي .. الخ . هناك أيضاً العمل على مكافحة التصحر وتحقيق التوازن البيئي عبر زيادة الرقعة الزراعية . وأخيراً يمثل الإسهام في الحد من الهجرة الريفية للمناطق الحضرية هدفاً للسياسة الزراعية السعودية .

ويتمثل الإطار الثاني للسياسة الزراعية السعودية في أهداف قطاع الزراعة كما وردت في خطتي التنمية الخامسة والسادسة . وهنا نجد ستة أهداف هي : الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة ، تحقيق معدل نمو جيد في إنتاجية المحاصيل الزراعية ، زيادة إنتاجية العاملين في الزراعة ، توفير فرص عمل لسكان المناطق الريفية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية للمنتجين الزراعيين وغيرهم ممن يعملون في الأنشطة ذات العلاقة مع الزراعة كصائدي الأسماك .. الخ . هذا بالإضافة إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية في القطاع الزراعي بشكل عام (وزارة التخطيط ، 1990 ، ص 242 ؛ 1995 ، ص 234) . إضافة إلى ذلك تسعى السياسة الزراعية السعودية إلى دعم القطاع الخاص للاستثمار في المجال الزراعي وتوفير الإمكانيات التنظيمية للتخطيط الزراعي (محمد ، ص 67) . والواقع أن تطبيق السياسة والإجراءات التي اتبعتها الجهات المسؤولة عن الزراعة بالبلاد قد أدى إلى تحقيق نمو زراعي كبير كما سبق توضيحه في مقدمة الفصل .

الوضع الراهن للزراعة السعودية

لقد بلغ إجمالي المساحة الزراعية في المملكة في عــــام 1997م 1,263,2 ألف هكتار (وزارة الزراعة والمياه ، 1998 ، ص 2) . كما بلغ مجموع إجمالي المســـاحة الصالحة للزراعة وتلك القابلة للاستصلاح في عام 1992 52684 ألف هكتـــــار. كمـــا قدرت كمية الإنتاج التي أعطتها المساحة المزروعة بالفعل في عـــام 1997 9019.9 ألـــف طن(1) . وهذه الأرقام تدل على الوضع الجيد لقطاع الزراعة السعودي .

وإذا ما انتقلنا للتركيب المحصولي للإنتاج الزراعي في المملكة فســنجد أن الأعلاف تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الإنتاج الزراعي تليها الحبوب ثم بعد ذلك يأتي كل من الخضار والفواكه ؛ فقد بلغت نسب مجموعات المحــــاصيل الأربعــة 32,5% ، 26% ، 22,1% و 19,4% على التوالي (انظر جدول رقم 1 – 4) . ويرجــع تصدر الأعلاف لقائمة التركيب المحصولي إلى النمو في الثروة الحيوانية في البلاد. فمــع تزايد حجم السكان وارتفاع مستويات المعيشة فقد تزايد الطلب ، بالتالي ، على لحــوم الحيوانات ومنتجاتها . وفصل الثروة الحيوانية ، لاحقا ، يبرز نمو هذه الثروة منذ بدايـــة حقبة السبعينات حتى الربع الأخير من حقبة التسعينات الميلادية من القرن العشــــرين. ومن ثم نجد نموا مماثلا يحصل في نصيب محصول الأعلاف من مجموع الإنتاج المحصــولي في المملكة. فبينما كانت نسبة هذا المحصول في عام 1991 تصل إلى 24,5 % (2) تجدها ترتفع، كما سبق الذكر ، في عام 1997 إلى 32,5% . أما بالنسبة لمحصول الحبوب فتأتي مكانته في التركيب المحصولي ، كثاني المــحاصيل ، نظرا للاهتمام الحكومــي بزيـــادة المســـاحة

(1) تم تجميع هذه الأرقام بالرجوع لبيانات وزارة الزراعة كما يلي :

أ – 1994 ، جدول 1–2–3

ب – 1998 ، ص 2 ، 4 ، 18 ، 36 ، 44 ، 50 .

(2) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات : وزارة الزراعة والمياه ، 1414 – أ ، الجدول 1–2–3 .

المحصولية للقمح بالدرجة الأولى ثم لأهمية الحبوب بشكل عام في الغذاء اليومي . فتبلـغ نسبة إنتاج القمح لمجموع محاصيل الحبوب ، وفقاً لبيانات عـام 1997، 76,7% . ويـأتي الاهتمام الحكومي بمحصول القمح لأهميته الكبيرة كغذاء يستحسن توفره محلياً .

جدول (1-4)

الإنتاج الزراعي حسب التركيب المحصولي في المملكة العربية السعودية – 1997

(المحاصيل الرئيسة)

المحصول	الإنتاج (آلف طن)	%	المرتبة
1 – الأعلاف	2929,0	32,5	(1)
2 – الحبوب	2340,7	26	(2)
3 – الخضار	1995,0	22,1	(3)
4 – الفواكه	1755,2	19,4	(4)
المجموع	9019,9	100	—

تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على بيانات :

وزارة الزراعة والمياه ، 1998 ، ص 4 ، 18 ، 36 ، 44 ، 50 .

ويتضح لنا الاهتمام الحكومي المذكور من عمل الجهات المسؤولة عـن الزراعة في البلاد على تنفيذ العديد من المشاريع التي أدت للزيادة الكبـيرة في إنتـاج الحبوب وبالأخص القمح . فقد تم تنفيذ عدد من مشاريع تنمية الحبوب والقمح بالذات وإكثار البذور المحسنة لمحاصيل الحبوب في حقبة السبعينات . وقد بلغ مجموع تكلفة هذه المشاريع 957 مليون دولار تقريباً (محمد ، ص 209) . هذا بالإضافة لسياسـة الأسـعار

التشجيعية التي اتبعتها الحكومة في مجال شراء القمح من زارعيه ، تمهيدا لطحنه وبيعه في الأسواق عبر المؤسسة العامة للحبوب وصوامع الغلال .

وبالنظر لمكانة الخضار التي تحتل المرتبة الثالثة بعد الحبوب والأعـــلاف في التركيب المحصولي، فالواقع أن المساحة المزروعة بالخضار (10%) تعد صغيرة بالمقارنة مع المحاصيل الأخرى. فتتراوح نسب تلك المحاصيل من المساحة المزروعة ما بـين 14,5% و 52,1% (1) . إلا أن هنالك اهتماما متزايدا بزراعة الخضار من قبل المزارعين . ويرجع هذا الاهتمام إلى عدة أسباب يأتي في مقدمتها النمو الواضح في سكان المدن الســـعودية وازدياد أعداد وأحجام المناطق الحضرية الكبيرة في البلاد. فقد استحوذت مدن جـــدة ومكة المكرمة والطائف على حوالي 28% من إجمالي سكان المناطق الحضرية في المملكـــة في عام 1992 . وبلغت النسبة المناظرة لمدينة الرياض 22% . كما بلغت نســـبة منطقـــة الدمام الحضرية (الدمام – الخبر – الظهران) حوالي 6% في هذا الصـــــدد . أي أن هذه المدن السبع قد استحوذت على حوالي 56% من مجموع السكان الحضر في المملكة السنة المذكورة (انظر إلى فصلي السكان والمدن) . وقد رافق هذا النمو ارتفـــاع في المستويات المعيشة للسكان . ومن ثم فقد ازدادت احتياجات المناطق المذكورة من المـواد الغذائية وفي مقدمتها أنواع الخضار المختلفة . ولقد ساعد المزارعين على مواجهة هـــذا الطلب ، بالتوسع في إنتاجهم من الخضار ، ما حصل للمواصلات البرية في البلاد مـــن تطور . فقد أدى هذا التطور إلى ربط المناطق الحضرية بتلك الريفية مما سهل عملية نقـل المحاصيل الزراعية وبتكلفة منخفضة . إضافة إلى هذا وذاك فقد تغيرت الأذواق الغذائيـة للشعب السعودي بشكل كبير في العقود الأخيرة . وقد حصل هذا التغيير نتيجة النمـو الاقتصادي والحضاري العام للبلاد . فقد ارتفعت المستويات المعيشـــية وزادت قـدرة السكان معها على تنويع أنواع المأكولات . وقد دعم هذا وساعد عليه زيادة الوعـــي الغذائي نتيجة انتشار وتحسن التعليم بشكل كبير . إضافة إلى ذلك فقد تعرضت البـلاد

(1) تم حساب هذه النسب بالرجوع لبيانات : وزارة الزراعة والمياه ، 1998 : ص 4 ، 18 ، 36 ، 44 ، 50 .

إلى عملية تفاعل مع ثقافات أخرى عبر قدوم الآلاف من العاملين من الخارج للإسهام في تنفيذ خطط التنمية . وكل هذا أدى بدوره لتنوع المائدة السعودية وأصبحت أنواع الخضار تمثل أصنافاً رئيسة عليها .

وأخيراً فإننا بالنظر إلى وضع الفواكه في قائمة التركيب المحصولي (جدول 1 –4) فإنها رغم كونها الأخيرة إلا أن نسبتها لا تبعد كثيراً عن نسبة الخضار. ويرجع هذا الأمر إلى انتشار زراعة التمور في البلاد منذ القدم لتلاؤمها مع الظروف المناخية أكثر من غيرها من أصناف الفواكه الأخرى . كما أن السكان معتادون عليها كفاكهة وطنية . لذا نجد أن التمور تمثل حوالي 37% من إنتاج الفواكه بالمملكة وفقاً لجدول (2 – 4). كما قد زاد استهلاك الفواكه كجزء من زيادة الاستهلاك العام للغذاء في البلاد ، بفعل العوامل السابق الإشارة أليها في الفقرة السابقة .

الأنماط المكانية للزراعة :

إن هنالك أنماطاً معينة للممارسة الزراعية توجد في أماكن المساحات الزراعية بالبلاد . وهذه الأنماط تتسم بخصائص معينة تنبعث أساساً من الظروف الطبيعية للأماكن المتواجدة فيها هذه الأنماط وخاصة ظروف المياه والتضاريس، وبالتالي فقد أسهمت هذه الظروف في إيجاد الأنماط المذكورة وساهمت في استمرارها . هذا ويمكن تقسيم هذه الأنماط إلى قسمين رئيسين حسب خصائصها المذكورة .

أولاً : أنماط الزراعة التقليدية :

تتمثل هذه الأنماط في زراعة الأودية ، الواحات والمدرجات الزراعية . ويجمع أنماط الزراعة التقليدية غلبة الملكية الصغيرة على أحجام المزارع وذلك لقلة موارد المياه بالدرجة الأولى . وقد أدى صغر المزارع إلى اقتصار زراعة الحبوب

جدول (2–4) : الإنتاج الزراعي حسب التركيب المحصولي في المملكة العربية السعودية (المحاصيل الفرعية) – 1997 م

المحاصيل الرئيسة											
الأعلاف			الحبوب			الخضار			الفواكه		
المحاصيل الفرعية	الإنتاج (ألف طن)	%	المحاصيل الفرعية	الإنتاج (ألف طن)	%	المحاصيل الفرعية	الإنتاج (ألف طن)	%	المحاصيل الفرعية	الإنتاج (ألف طن)	%
البرسيم	1423	48,6	القمح	1795	76,7	طماطم	478	24	تمور	649,2	37
أعلاف أخرى	1506	51,4	الشعير	315,2	13,5	بطاطس	331	16,6	بطيخ	464,4	26,4
المجموع	2929,0	100	ذرة رفيعة	209,2	8,9	بصل جاف	211	10,6	عنب	139,9	8
			دخن	13,4	0,6	خيار	121,5	6,1	شمام	140,3	8
			ذرة شامية	5,8	0,2	باذنجان	78,9	4	موالح	87,5	5
			سمسم	2,1	0,1	كوسا	78,7	3,9	فواكه أخرى	273,9	15,6
			المجموع	2340,7	100	باميا	57,5	2,9	المجموع	1755,2	100
						جذر	30,3	1,5			
						خضار أخرى	608,1	30,4			
						المجموع	1995,0	100			

م إعداد هذا الجدول بناءاً على بيانات : وزارة الزراعة والمياه ، 1998 ، ص : 4 – 58

والأعلاف على أحواض تقع ما بين أشجار النخيل والفواكه الأخرى (الشريف ، 1987، ص 173) . أيضا يجمع ما بين الأنماط المذكورة سيادة الزراعة التقليدية بخصائصها من حيث محدودية الميكنة وبساطة نوعية أساليب الزراعة. هذا بالإضافة إلى سيادة نمط الزراعة المختلطة هنا ، حيث يمارس المزارع الزراعة إلى جانب تربية الحيوانات . وينعدم التخصص في ظل هذا النمط ، سواء كان تخصص في محصول معين أم تخصص في الزراعة دون تربية الحيوان . وأخيراً فإنه يستنتج مما سبق أن عنصر المناخ ساهم في بروز هذه الأنماط في أماكنها . فالظروف المناخية التي تسود البلاد أدت إلى تحديد كميات الأمطار وأماكن سقوطها في أجزاء محدودة من البلاد. ومع عدم وجود مصادر أخرى للمياه كالأنهار والبحيرات في المملكة فقد قد تركزت الزراعة ، وظهرت أنماطها التقليدية الثلاثة السابقة الذكر ، حيثما وجد عنصر المياه الوحيد .

وفي السطور التالية مناقشة منفردة لكل نمط من الأنماط الزراعية التقليدية على حدة .

1 : نمط زراعة الأودية

منذ القدم وجزء كبير من الممارسة الزراعية يتركز في أطراف الأودية وسهولها في شبه الجزيرة العربية. وقد حصل هذا التركز لسببين رئيسيين . ويتمثل أول هذين السببين في توفر المياه اللازمة للري. هذا وتتفاوت كمية مياهاً الري هذه بين مناطق الأودية . ففي حالة معظم مناطق الأودية الواقعة في جنوب غرب المملكة يعتمد المزارعين على ما تسيل به الأودية نتيجة سقوط الأمطار على المناطق المرتفعة . هذا بالإضافة إلى أن تسرب جزء من الأمطار هنا إلى التربة السطحية يوفر مياه جوفية سطحية يتم الحصول عليها عبر حفر الآبار . على أن قلة أمطار مناطق الأودية الواقعة في المناطق الأخرى من البلاد تجعل المزارعين يعتمدون ، أساساً ، على القدر البسيط المتسرب من مياه الأمطار للتربة السطحية. مع ملاحظة أن معظم هذا القدر يضيع

بالتبخر نظرا لارتفاع درجة الحرارة، للتربة السطحية هنالك. أما السبب الثاني فيتمثل في وجود التربة الجيدة في مناطق الأودية والمتكونة من الطمي الذي تجلبه السيول معها إلى المناطق التي تمر بها . وعموما فإن هنالك حوالي أربع مجموعات من الأودية كما يتضح من الخريطة رقم (1 – 4) ، كل منها يتميز بزراعة محاصيل معينة حسب الظروف المناخية غالبا :

أ – الأودية التي تصب في البحر الأحمر وتقع إلى الشمال من بلدة الليث . تشمل هذه المجموعة، من الشمال للجنوب ، أودية عفال ، صدر ، السر ، داما ، أظلم ، المياه، حمض، الفرعة، رابغ، فاطمة والليث . وتتمثل أهم المحاصيل التي تزرع في أطراف وسهول هذه المجموعة من الأودية في أشجار النخيل ، الخضراوات وبعض أنواع الحبوب .

ب –الأودية التي تصب في البحر الأحمر إلى الجنوب من بلدة الليث . وتشمل هذه المجموعة، من الشمال للجنوب ، أودية الشاقة ، دوقة، قنونة، يبا، حلى، عقود، صبيا، ضمد، جازان، خمس ووادي خلب . وتقل هنا زراعة أشجار النخيل لكن تزداد زراعة الذرة والدخن والسمسم وبعض الخضراوات

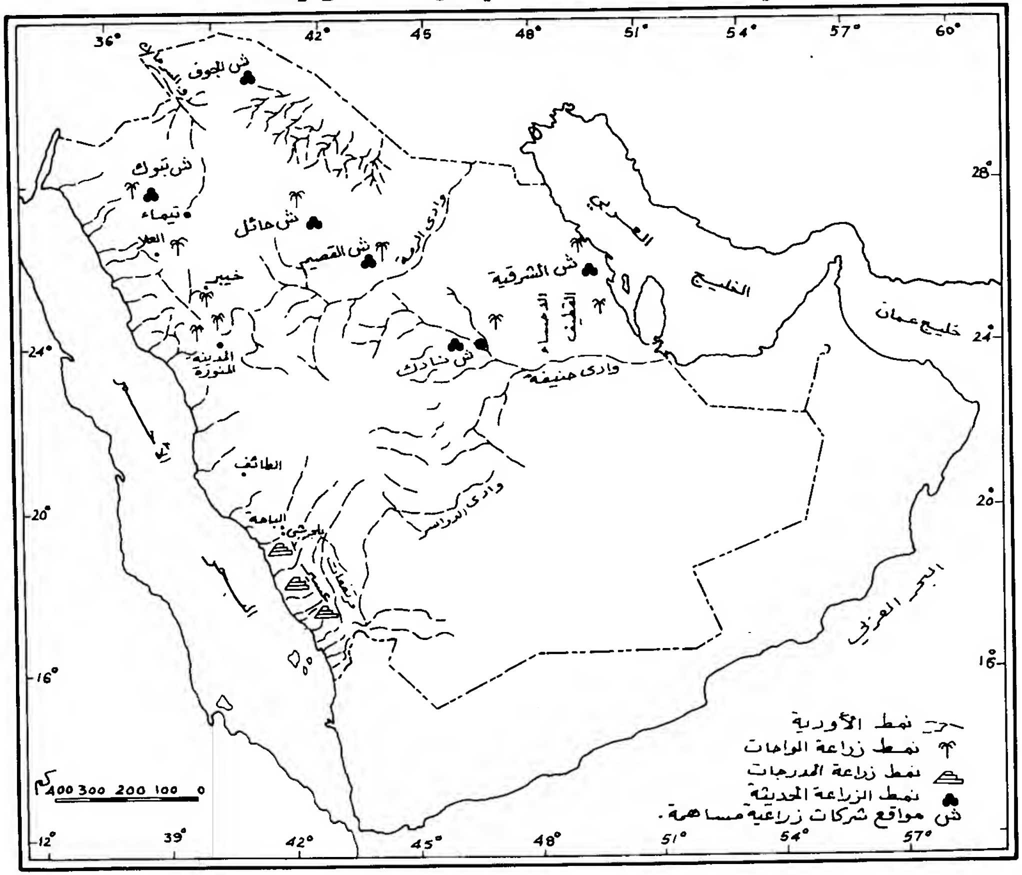
ج– الأودية النابعة من مرتفعات السر وات والمتجهة للشرق وهي أودية تربة ، رنيه ، بيشة، تثليث ونجران. واهم المحاصيل الزراعية هنا بشكل عام الحبوب بالإضافة إلى أشجار النخيل.

د– أودية موجودة في وسط وشمال وشرق البلاد. وأهم هذه الأودية ، من الجنوب للشمال، أودية الدواسر، حنيفة ، الرمة وسرحان . وتنتشر زراعة أشجار النخيل والموالح والخضراوات بالإضافة للحبوب (محمد، ص 71– 72) .

2 : نمط زراعة الواحات

يوجد نمط الواحات في تلك المناطق التي تنعم بمياه العيون الطبيعية بالدرجة الأولى . وبشكل عام توجد أراضي هذا النمط إلى الشرق من جبال السر وات

خريطة (١-4) الأنماط المكانية للزراعة السعودية



المصدر : تم تحديد مواقع الأودية على الخارطة بالرجوع لبندقجي 1980، ص 22.

بحكم طبيعة التكوين ، والتاريخ الجيولوجي ، الذي أتاح وجود هذه العيون[1] . هـــذا وإذا بدأنا من الساحل الشرقي للبلاد نحو الغرب سنجد واحات الأحساء القطيف حيث توجد حوالي 102 عين . وقد أدت كثرة العيون في هذه المنطقة إلى زيادة الرقعة الزراعية عموما مقارنة بأنحاء البلاد الأخرى التي يسود هذا النمط والنمط السابق ذكره فيــها . هذا وتنتشر هنا زراعة النخيل والخضراوات بالإضافة للأعلاف . وهنالك امتداد لنمـط زراعة الواحات باتجاه الشمال بمنطقة حفر الباطن . أما إذا ما اتجهنا إلى المنطقة الوسـطى للبلاد فسنجد هذا النمط بمنطقة الرياض وما يتلوها من مناطق شمالا بمنطقتي القصيـم و حائل . وهنا نلاحظ تداخلا بين نمط الواحات ونمط الأودية حيث يمتـــد وادي حنيفـة ووادي الرمه – الباطن . وعموما تنتشر هنا زراعة أشـــجار النخيـــل والخضـــراوات بالإضافة للفواكه والحبوب. أما للشمال الغربي للمملكة فتوجد واحات منطقة المدينـــة والتي تضم واحات خيبر وينبع ، حيث تنتشر زراعة أشجار النخيل. كما أن هناك واحة تيماء التي تزرع بها بعض أنواع الخضراوات والفواكه . وأخيرا فهناك واحة العلا حيـث تكثر أشجار النخيل (المصدر السابق، ص 72–73) . هذا ويوجد في النطاق الشـــمالي الغربي من البلاد تداخل أيضا بين نمطي الواحات والأودية كما يتضح من خريطة 1 – 4 سابقا .

3 : نمط زراعة المدرجات

يوجد هذا النمط في المرتفعات في جنوب غرب المملكة بعامه. فطبيعــة الأرض المتضرسة هنا لا تسمح بوجود الأرض المنبسطة التي يسهل زراعتها . وقــد أدى ذلك إلى أن يلجأ مزارعو هذه المنطقة إلى تحويل الجبال ، عموما ، إلى مدرجات لتسـهيل العملية الزراعية . هذا بالإضافة إلى أن أسلوب المدرجات يساعد هنا في حماية التربة مـن الانجراف . وتقوم المدرجات هنا في شكل خطوط أفقيه متساوية الارتفاع . ولقــد أدت إقامة هذه المدرجات لتكوين أشرطة خصبه من الأرض الزراعية بفعل ترسب الرواسب، المحمولة بواسطة السيول السريعة أثناء أشهر الشتاء ، على هذه المدرجـــات. وعمومـــا

(1) أنظر إلى الكتب التي تتناول جوانب الجغرافية الطبيعية للمملكة ومن ذلك موارد المياه .

تنتشر هذه المدرجات من الشمال للجنوب بدءاً من مرتفعات الحجاز حيث مناطق الطائف والباحه وبلجرشي الزراعية إلى مرتفعات عسير حيث مناطق بالقرن والنماص وتنومه وبالأسمر ورجال المع . وكما سبق ذكره فمصدر الري الرئيسي هنا هو الأمطار . هذا ويمكن تقسيم المدرجات اتصالاً بمصدر الري إلى قسمين رئيسين . فهنالك "المدرجات المروية" ، وهي تلك المدرجات التي تقع بالقرب من الآبار . وهذه المدرجات تنقسم بدورها لقسمين ثانويين . فهنالك مدرجات تعتمد بشكل مباشر على مياه الآبار والتي تعتمد بدورها على مياه الأمطار بشكل غير مباشر عبر تسرب هذه المياه للطبقة السطحية للأرض ومن ثم تغذيتها للآبار . ومن جانب ثان فهنالك مدرجات مروية معتمدة على المياه الجوفية السطحية وسيول الأمطار . أما القسم الثاني الرئيسي من المدرجات فهي "المدرجات البعلية ". وهذه المدرجات تعتمد بشكل مباشر على مياه الأمطار . وتنقسم المدرجات البعلية بدورها لقسمين . فهنالك المدرجات المعتمدة على سقوط الأمطار مباشرة ، وهنالك مدرجات تعتمد على المياه المنصرفة من السفوح الواقعة فوق المدرجات [1] . هذا وتتمثل أهم المزروعات في أراضي نمط المدرجات في أشجار الفواكه كالرمان والتفاح إلى جانب زراعة الخضراوات والحبوب في المناطق المنخفضة ، خاصة قريباً من المدن (المصدر السابق، 74 ؛ وزارة الزراعة والمياه ، 1405 ، ص 13 ؛ الشمراني، 1995 ، ص 145 – 146) .

ثانياً : نمط الزراعة الحديثة

هذا النمط حديث الظهور في البلاد حيث بدأ اكتشاف المياه الجوفية العميقة مع بداية النهضة الزراعية الحالية وتوزيع الأراضي البور على من يرغب في استصلاحها، هذا بالإضافة إلى مساعدة هؤلاء بالأساليب الوارد ذكرها إبان الحديث عن عامل السياسة الزراعية فيما سبق . فقد أدى كل ذلك إلى ظهور مزارع حديثة

---

(1) هذه المعلومات الخاصة بتقسيمات المدرجات ، اتصالاً بمصدر الري ، في منطقة جبال السروات معتمدة أساساً على أوضاع مدرجات منطقة باشوت وفقاً لدراسة عن أشكال المدرجات وتوزيعها المكاني في منطقة السراة . وقد اختارت الدراسة منطقة باشوت كممثلة لمنطقة السراة (الشمراني ، ص 19) .

تستخدم التقنيات الحديثة وتعتمد على موارد المياه الجوفية العميقة. كما قد أدت هذه الخصائص بدورها إلى زيادة إنتاجية ومساحة الأراضي الزراعية المندرجة تحت نمط الزراعة الحديثة. فقد بلغ إنتاج المزارع المتخصصة للمحاصيل المؤقتة في البلاد [1] 3843,5 ألف طن في بداية حقبة التسعينات الميلادية من القرن العشرين (عام 1993) . وهذا الإنتاج مثل آنذاك 40% من إجمالي إنتاج المحاصيل المذكورة والذي بلغ حينئذ 9661,9 ألف طن. على أنه يُلاحظ أن نسبة المزارع المتخصصة قد انخفض ، في الربع الأخير من الحقبة المذكورة ، لجملة المحاصيل المؤقتة إلى 27% . فقد بلغ إنتاج المزارع المتخصصة والمحاصيل المؤقتة في عام 1997 2127,2 و 7869,4 ألف طن على التوالي . والواقع أن التراجع في نصيب نمط الزراعة الحديثة من جملة الإنتاج الزراعي في المملكة إنما يعود للتغيرات الهيكلية التي حدثت في قطاع الزراعة في البلاد في حقبة التسعينات . فقد أدى التوسع الأفقي الكبير للزراعة في المملكة لزيادة كبيرة ، أيضاً ، في الطلب على موارد المياه خاصة تلك غير المتجددة . ومن ثم فقد قل معدل نمو قطاع الزراعة عما ذي قبل كما سبق توضيحه في مقدمة الفصل . وهنا يلاحظ أن نمو نمط الزراعة الحديثة أرتبط بموارد المياه الجوفية العميقة. على أنه ينبغي أن نذكر هنا أن خطتي التنمية الأخيرة، الخامسة والسادسة ، قد طرحت عدة اتجاهات للتعامل مع القضايا المذكورة . ولسوف يتم مناقشة هذه الاتجاهات في نهاية الفصل . ويبقى أن نذكر هنا أن واحدة من تلك الاتجاهات هو تنشيط الزراعة في مناطق المياه غير المتجددة في البلاد. ومن ثم فإن هنالك مجالاً لحدوث مزيد من التنشيط لنمط الزراعة الحديثة .

(1) لا تحدد بيانات وزارة الزراعة المياه كل إنتاج المزارع المتخصصة وإنما فقط تلك المنتجة فقط للمحاصيل المؤقتة. على انه يلاحظ أن إنتاج هذه المحاصيل إنما يمثل 87,2% من جملة الإنتاج الزراعي السعودي وفقاً لبيانات 1997 .

- تم حساب كل النسب المئوية الواردة في الصفحة أعلاه اعتماداً على بيانات المصدر المذكور (1998) ص : 4 ، 18 ، 44 ، 50 ، 90 ، 94 ، 116 ، 120 ، 156 ، 160 ، 170 ، 180 ، 184 ، 222 ، 226 .

تمثل الشركات الزراعية المساهمة ظاهرة هامة في مجال نمط الزراعة الحديثة. فمع ظهور هذه الشركات ظهر نمط زراعي يتسم بالإنتاج الضخم المعتمد على استخدام ميكنة مرتفعة وأساليب زراعة وري متقدمة. هذا بالإضافة إلى أن الزراعة تمثل في هذه الشركات جزءا مكملا ومتصلا بنشاطات أخرى. فهناك أنشطه إنتاج عسل وتربية وتسمين الحيوان . كما تمارس بعض هذه الشركات نشاط صناعي في مجال الصناعات الغذائية . وهذا يعني أن هذه الشركات يمكنها أن تمارس دورا اقتصاديا كبيرا لا يقتصر على القطاع الزراعي، وهي بالتالي يمكن أن تسهم أولا في تطوير الزراعة السعودية ورفع كفاءة الإنتاج بها . فالأنشطة التي تمارسها هذه الشركات ترتبط ببعضها وتؤدي في المحصلة النهائية إلى انخفاض تكلفة الإنتاج الزراعي وارتفاع عائده . ومن ناحية أخرى يمكن أن تسهم الشركات الزراعية ، ثانيا ، في التطوير العام للاقتصاد السعودي عبر خلق علاقات ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . وهذا أمر يعود أيضا على هذا الاقتصاد بانخفاض تكلفته العامة وزيادة عوائده (انظر فصل الخصائص العامة للجغرافيا الاقتصادية) . وعموما فالاتجاه الاستثماري الصناعي داخل هذه الشركات يحتاج لمزيد من التوسع والنمو، فهذا أمر حيوي لأداء دوره في القطاع الزراعي والاقتصاد السعودي بالأبعاد السابق شرحها . وأخيرا فقد كان العامل الرئيسي الذي مكن لظهور الشركات المذكورة في الفقرات السابقة هو البدء في استغلال مكامن المياه الجوفية العميقة. فنمط هذه الشركات بصفاته السابقة يستدعي وجود مزارع كبيرة الحجم وذات إنتاجيه متزايدة وبالتالي زيادة المياه المطلوبة للإنتاج .

هذا ويتشابه التركيب المحصولي للشركات المساهمة مع التركيب المحصولي لعموم المملكة . فالأعلاف تأتي في المرتبة الأولى في التركيب المحصولي الخاص بالشركات تليها الحبوب بواقع 063,4% و 018,4% وفقا لبيانات هذه الشركات لعام 1997 . ثم يأتي كل من محصولي الخضار والفواكه في المرتبتين الثالثة والرابعة (016,9% ، 01,3% على التوالي) . ويلاحظ أيضا أن إنتاج الشركات من الأعلاف مثلت حوالي

16% من إنتاج المملكة من الأعلاف في عام 1997 . وبلا شك فـإن العوامـل المعللـة لأوضاع التركيب المحصولي العام للمملكة تنطبق على ذلك التركيب الخاص بالشركات المساهمة . فقد استجابت هذه الشركات لزيادة الطلب على الأعلاف بزيادة نصيـب هذا المحصول من جملة إنتاجها . ويدلنا على ذلك أن الشعير كان يمثل 78% من إنتـاج الشركات في عام 87/ 1988. ففي تلك الفترة كان الاتجاه السائد في مجال الزراعة هـو الاهتمام بزراعة الحبوب أكثـر من أي محصول آخر . فقد مثلت الحبوب 44,5% مـن جملة الإنتاج الزراعي في البلاد مع بداية حقبة التسعينات الميلادية (1991) (1) .

على إن مساهمة الشركات الزراعية المساهمة في عموم الإنتاج الزراعي السعودي لا تزال محدودة . فتصل نسبة إنتاج الشركات لعموم الإنتاج المذكـور إلى 8% وفقاً لبيانات عام 1997 . والواقع أن إمكانيات الشركات وخصائصـها السـابق شرحها تؤهلها لممارسة دور أكبر في قطاع الزراعة . والحقيقة أن امكانيات الشـركات المسـاهمة في المجال الزراعي يدعو هذه الشركات لمزيد من الجـهود لتفعيـل دورهـا المطلوب . هذا مع ملاحظة أن الشركات إنما تمثل جزءاً من نمط الزراعة الحديثة والـذي يمر، كما سبق الذكر ، بمرحلة ينخفض فيها إنتاجه بالنسبة لمجموع الإنتاج الزراعي العام لأسباب سبق ذكرها . وعموماً فهنالك اتجاه داخل الشركات المساهمة ذاتها ينادي بدمج

---

(1) تم حساب هذه النسبة على أساس بيانات : وزارة الزراعة والمياه ، 1414 ، الجدول 1 – 2 – 3 .

كما تم حساب نسب التركيب المحصولي للشركات اعتماداً على بيانات :

- الشركة الوطنية للتنمية الزراعية ، 1993 ، ص 14-15 ؛ 1997 ، ص 17 – 21 .
- شركة تبوك للتنمية الزراعية ، 1993 ، ص 10-11 ؛ 1997 ، ص 9 – 13 .
- شركة الجوف للتنمية الزراعية ، 1993، ص 13 ؛ 1997 ، ص 10 – 11 .
- شركة الشرقية للتنمية الزراعية ، 1993 ؛ 1997 ، ص 3 – 6 .
- شركة القصيم الزراعية، 1993 ، ص 10-11 ؛ 1997 ، بيانات الإنتاج الزراعي .
- شركة حائل للتنمية الزراعية ، 1994 ، ص 21-24 ؛ 1997 ، ص 11 – 12 .
- شركة بيشة للتنمية الزراعية ، 1997 ، ص 2 – 3 .
- شركة جازان للتنمية الزراعية ، 1997 ، ص 8 – 9 .

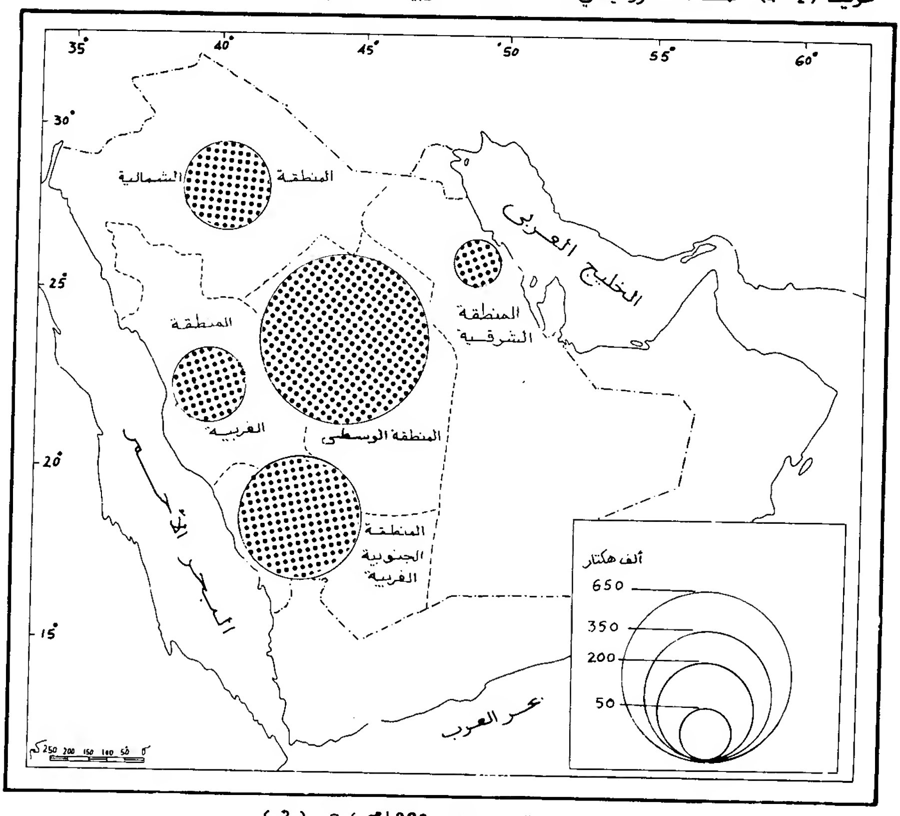
هذه الشركات في إطار شركة واحدة تتمكن من أداء الدور المأمول منها بشكل أكثر فعالية (الاقتصادية ، 1999 – ب) .

وإذا ما نظرنا للتوزيع الجغرافي لإنتاج هذه الشركات فسنجد أن الشركات الموجود في المنطقتين الوسطى والشمالية يصل نصيبهما من الإنتاج في عام 1997 إلى 37,1 % و 43,2% . بينما تصل أنصبة بقية مناطق المملكة في هذا الصدد إلى 17,8% و 1,9% للمنطقتين الشرقية والجنوبية الغربية . ويرجع تركز هذه الشركات في المنطقتين المذكورتين من البلاد بشكل عام لعدة أسباب يأتي في مقدمتها كون هذا النطاق يشتمل على جزء كبير من المياه الجوفية العميقة . هذا بالإضافة إلى وجود تركز سكاني كبير في المنطقة الوسطى تحديدا. فهذا الأمر يعني سوقا رائجة لمختلف الاحتياجات ومنها الغذائية . ثم إن الشكل الهضبي متمثلا في هضبة نجد ، في جزء كبير من النطاق الأوسط من المملكة ، قد أتاح انبساطا للأرض مكن الشركات الزراعية من استخدام المكائن الزراعية الحديثة المحتاجة لمساحات واسعة ومسطحة من الأرض . وعموما فإن هذا النمط الزراعي لهذه الشركات قابل لمزيد من الانتشار. كما أن إنتاج هذه الشركات قابل أيضا للزيادة مستقبلا اعتمادا على ضخامة الأراضي الزراعية القابلة للاستصلاح في البلاد والتي تبلغ مساحتها حوالي 4 مليون هكتار (وزارة الزراعة 1414 – د، جدول 5) . على أن تلك الزيادة تعتمد على حل العوائق في مجال الزراعة كما سنناقش فيما بعد.

التوزيع الجغرافي للمساحات الزراعية في المملكة وإنتاجها :

بالنظر للخريطة رقم (2 – 4) يتضح أن الجزء الأكبر من المساحة الزراعية بالمملكة يوجد بالمنطقة الوسطى ، فوفقا لبيانات عام 1997 فقد بلغ نصيب هذه المنطقة حوالي 48% من مجموع المساحات الزراعية بالمملكة (انظر جدول رقم 3 – 4) . ويرجع تمتع المنطقة الوسطى بهذه النسبة المرتفعة لعدة أسباب سبق ذكرها عند الحديث

خريطة (2 -4) المساحات الزراعية في مناطق المملكة العربية السعودية



مصدر بيانات الخريطة: وزارة الزراعة والمياه، 1999م، ص (2)

جدول 3-4 : التوزيع الإقليمي للمساحات الزراعية
في المملكة العربية السعودية (1974 - 1997)

	الفترة الزمنية						
	1974 (1)			1997 (2)			
المنطقة التخطيطية	المساحة (دونم)	%	المرتبة	المنطقة التخطيطية / المنطقة الإدارية (3)	المساحة (هيكتار)	داخل المنطقة التخطيطية (%)	المرتبة
				م. الرياض	398804	66,1	1
				م. القصيم	204214	33,9	2
الوسطى	1594310	40,3	(1)	م. ت. الوسطى	603018	(47,7) 100	(1)
				م. جازان	267790	78,6	1
				م. عسير	45910	13,5	2
				م. نجران	14617	4,3	3
				م. الباحة	12142	3,6	4
الجنوبية الغربية	1205883	30,5	(2)	م. ت. الجنوبية الغربية	340459	(27) 100	(2)
				م. حائل	83334	52,1	1
				م. تبوك	46455	29,1	2
				م. الجوف	28656	17,9	3
				م. الحدود الشمالية	1384	0,9	4
الشمالية	143166	3,6	(4)	م.ت. الشمالية	159829	(12,6) 100	(3)
				م. مكة المكرمة	94647	82,4	1
				م. المدينة المنورة	20179	17,6	2
الغربية	892693	22,6	(3)	م.ت.الغربية	114826	(9,1) 100	(4)
الشرقية	115916	2,9	(5)	——	45089	(3,6) -	(5)
المملكة	3953480		-	المملكة	1263220	(100) -	-

- تم إعداد الجدول بناءاً على بيانات :

1 – الشريف ، 1987 ، ص 170 .

2 – وزارة الزراعة والمياه ، 1998 ، ص 2 .

3 – م : منطقة إدارية – م. ت. : منطقة تخطيطية .

عن سبب تركز جزء كبير من إنتاج الشركات المساهمة بالمنطقتين الوسطى والشمالية من البلاد. ويمكن أن نضيف هنا أن المنطقة الوسطى ، وخاصة أرجاء القصيم ، ذات بيئة زراعية قديمة مما يعني وجود إمكانيات بيئية زراعية للنمو . كما يتضح من جدول رقم (3 – 4) تقدم منطقة الرياض الإدارية على سائر نواحي المنطقة الوسطى في المساحة المزروعة. ويرجع هذا الأمر لأهمية مدينة الرياض إدارياً واقتصادياً على مستوى البلاد وثقلها السكاني ، وإمكانيات التسويق الضخمة بها بالتالي. فمدينة الرياض تستحوذ منفردة على حوالي 22,2% من سكان المناطق الحضرية بالمملكة (1) .

وتأتي المنطقة الجنوبية الغربية في المرتبة الثانية من مناطق البلاد من حيث المساحات الزراعية . وتأتي هذه المرتبة نتيجة لما تتمتع به هذه المنطقة من بيئة زراعية ذات تقاليد زراعية راسخة ولوفرة الأمطار هنا مقارنة بباقي أنحاء البلاد إضافة إلى جودة التربة . هذا مع ملاحظة أن المنطقة الجنوبية الغربية بالرغم من ذلك قد انخفض نصيبها من الأراضي الزراعية ما بين حقبتي السبعينات والتسعينات الميلادية من القرن العشرين . ففي الفترة ما بين عامي 1974 و 1990 تراجع نصيب هذه المنطقة في هذا الصدد من 31% إلى 19% (2). ففي تلك الحقبة حصلت كل من المنطقتين الوسطى والشمالية على القدر الأكبر من النمو الزراعي في المملكة . فاستخدام موارد المياه الجوفية العميقة الضخمة في هاتين المنطقتين ، مع ظهور مزارع نمط الزراعة المتخصصة ، كان له الأثر الأكبر في النمو المذكور . على أنه إذا ما جئنا إلى حقبة التسعينات (1991 – 1997) . فسنجد أن نصيب المنطقة الجنوبية الغربية يعاود الارتفاع من 19% في عام 1990 إلى 27% في عام 1997 . وهذا التصاعد في نسبة المنطقة من جملة المساحات المزروعة في البلاد إنما حصل كانعكاس للتغير الذي حصل في التركيب المحصولي للزراعة في المملكة. وذلك من حيث صعود مكانة محصول الأعلاف للمرتبة

(1) تم عمل النسبة بناءاً على بيانات تعداد عام 1992 (أنظر فصل السكان سابقاً) .

(2) تم حساب هاتين النسبتين بناءاً على بيانات : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1411، ص 563 .

الأولى كما سبق الذكر . فنمو إنتاجية الأعلاف أنعكس على نمو مساحة الزراعة في المنطقة الجنوبية الغربية بحكم كونها أهم مناطق زراعة الأعلاف في المملكة ، كما سيتضح من فصل الثروة الحيوانية لاحقاً .

وعموماً يرجع تراجع المنطقة الجنوبية الغربية خلف المنطقة الوسطى في مجال المساحات الزراعية إلى أن إمكانيات النمو موجودة بالمنطقة الوسطى بشكل أكبر بكثير من المنطقة الجنوبية الغربية وسائر مناطق المملكة . ولقد سبق ذكر هذه الإمكانات عند الحديث عن نمط الزراعة الحديثة . وعموماً فقد أدت هذه الإمكانات إلى أن تتحقق المنطقة الوسطى نمواً كبيراً كما واضح من الجدول رقم (3 – 4) . ومن ناحية أخرى فأن قلة وجود نمط الزراعة الحديثة في المنطقة الجنوبية الغربية قد أدى إلى تراجع هذه المنطقة، رغم بيئتها الزراعية وتاريخها الزراعي ، من حيث مكانتها بين أهم مناطق المملكة زراعياً (الوسطى – الشمالية – الجنوبية الغربية) . ويدلنا على ذلك أن نصيب المنطقة الجنوبية الغربية من مساحة المحاصيل المؤقتة – صيفية وشتوية – المتخصصة إلى مجموعها في المملكة في عام 1997 قد وصل إلى أقل من 01% فقط . كما أن نصيب هذه المنطقة من المشاريع المتخصصة في مجالي القمح والبيوت المحمية على مستوى المملكة في عام 1997 قد وصل إلى 0,3 % و 2,1 % على التوالي (1) .

على أنه ينبغي ملاحظة أن الاتجاهات الأخيرة لخطة التنمية السادسة ترشح المنطقة الجنوبية الغربية لمزيد من النمو الزراعي مستقبلاً . فالخطة المذكورة تتضمن اتجاهاً لتوزيع الأراضي البور في المناطق التي تتوفر فيها المواد المائية القابلة للتجدد والحد من توزيع تلك الأراضي في المناطق المعتمدة على موارد المياه غير المتجددة (وزارة التخطيط ، 1995 ، ص : 232 ، 235) . وهنا نجد أن المنطقة الجنوبية الغربية هي من أكثر مناطق المملكة من حيث مصادر المياه المتجددة . فهذه المنطقة تحظى بمعدل

---

(1) تم حساب هذه النسب بناءاً على بيانات : وزارة الزراعة والمياه ، 1998 ، ص : 168 ، 268 ، 272 .

تساقط هو الأكبر بين مناطق المملكة كما سبق الذكر . ومن ناحية أخرى فإن من أغنى مناطق المملكة بالمياه الجوفية السطحية هو نطاق أودية سهل تهامة وعموم المنطقة الجنوبية الغربية (السقا، 1419 ، ص 195 – 231) .

وأخيرا فإن المنطقة الشرقية تعتبر ذات النصيب الأقل من بقية المناطق فيما يخص المساحة الزراعية. ويرجع هذا الأمر بشكل رئيسي لغلبة المساحات الصحراوية على مجموع مساحة المنطقة .

وعموما فإن التوزيع الجغرافي للمساحة الزراعية بين مناطق المملكة لم يختلف كثيرا منذ سبعينات القرن العشرين ، بداية النهضة الشاملة للبلاد ، حتى الربع الأخير من التسعينات كما يتضح من الجدول رقم (3 – 4) . على أنه يلاحظ النمو الواضح للمنطقة الوسطى زراعيا كما سبق الذكر. كما قد تقدمت أيضا المنطقة الشمالية أيضا من المرتبة الرابعة للمرتبة الثالثة . ويرجع ذلك التقدم لنمو نمط الزراعة الحديثة في هذه المنطقة . فهذه المنطقة تنعم بوجودها في نطاق من الأراضي تكثر فيها المياه الجوفية العميقة . ومن ناحية أخرى توجد ثلاث شركات مساهمة زراعية في المنطقة الشمالية من ضمن ثمانية الشركات الموجودة في مجموع أراضي المملكة كما اتضح سابقا عند الحديث عن نمط الزراعة الحديثة .

إن وضع التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية في المملكة قد انعكس على التوزيع الجغرافي للإنتاج الزراعي خاصة فيما يخص المنطقة الوسطى . فقد بلغت أنصبة مناطق البلاد الخمس التخطيطية من إجمالي الإنتاج تقديريا: 53,4% للمنطقة الوسطى بواقع 4814,1 ألف طن و 16,1% للمنطقة الجنوبية الغربية بواقع 1451,9 ألف طن ثم 9,8% للمنطقة الغربية بواقع 888,6 ألف طن ثم 16,7% للمنطقة الشمالية بواقع 1503,8 ألف طن. وأخيرا تأتي المنطقة الشرقية بنسبة 4% وبواقع 361,6 ألف

طن(1). هذا ويلاحظ أن كلتا المنطقتين الشمالية والجنوبية الغربية متقاربتان من حيث نصيبهما من الإنتاج الزراعي في البلاد. على أن المنطقة الشمالية أقل من الجنوبية الغربية بكثير من حيث المساحة . ويرجع هذا الأمر إلى حقيقة اندراج جزء كبير من إنتاج المنطقة الشمالية تحت نمط الزراعة الحديثة . وهذا النمط معروف ، كما سبق الذكر ، باستخدام الميكنة المرتفعة والتقنيات الزراعية المتقدمة . وهذه الخصائص تؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض الزراعية . هذا على عكس الحال مع المنطقة الجنوبية الغربية . ومن ثم فنفس مساحة الأرض ، تقريبا ، تعطي إنتاجية أكبر في المنطقة الشمالية وأقل في المنطقة الجنوبية الغربية . وعموما فإن التوزيع الجغرافي لكل من المساحات الزراعية والإنتاج الزراعي في البلاد إنما يعكس وضع أنماط الزراعة بالمملكة . وهذه الأنماط تعكس بدورها ظروف البلاد مناخيا وفيما يتصل بوضع الموارد المائية فيها بالدرجة الأولى .

المشاكل والتطور الزراعي :-

من كل ما سبق يتضح لنا أن قطاع الزراعة في المملكة قد شهد نموا كبيرا أدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل غير مسبوق . ويتضح ذلك بمقارنة المملكة مع عدد من الدول النامية المتشابهة معها من حيث ظروف البيئة الزراعية بشكل عام . على أن هذا النمو قد صاحبه عدد من المشاكل المرتبطة به . وقد ركزت خطتي التنمية الخامسة والسادسة للمملكة على دراسة هذه المشاكل وما يتصل بها من القضايا والحلول المناسبة . ويأتي في مقدمة هذه القضايا التوسع الأفقي للزراعة وزيادة الطلب ، بالتالي ، على موارد المياه المحدودة في البلاد. فالاعتماد الأكبر من قطاع الزراعة يتوجه نحو المياه الجوفية العميقة . وهذه المياه غير متجددة وزيادة الطلب عليها سوف يؤدي إلى استنزافها على المدى الطويل. وسيؤدي هذا الأمر ، وفقا لتقدير الخطة الخامسة ، للإخلال بالتوازن بين الطلب على المياه والمعروض منها . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الخطة ترى ضرورة تنويع الإنتاج الزراعي المحلي لتلبية الطلب المحلي

(1) تم عمل النسب بناءا على المصدر السابق ، ص : 4 ، 18 ، 44 ، 50 .

على السلع الزراعية المختلفة. وهذا الأمر يوجب الاهتمام بتشجيع أكثر من محصول وعدم التركيز على محاصيل، تحتاج لكميات كبيرة من المياه. فهذا الاتجاه يساعد قطاع الزراعة أولا على تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج بمحاصيله المختلفة، كما أنه اتجاه يراعي إمكانيات الموارد الطبيعية المتاحة وبالأخص المياه. ومن جانب آخر نجد خطة التنمية السادسة تسعى لتعميق الاتجاه السابق. فمن بين أهداف تلك الخطة العمل على تحقيق الأمن الغذائي عبر المنتجات النباتية التي تحقق الاستخدام الأمثل للمياه على المدى البعيد. وتهدف الخطة أيضا لاستخدام تقنيات الإنتاج الزراعي في الأنشطة الزراعية المعتمدة على مصادر المياه المتجددة. وهنالك هدف تحقيق معدل نمو جيد للزراعة بأدنى معدلات استهلاك للمياه (وزارة التخطيط، 1990، ص 243؛ 1995، ص 234). هذا وتوجد أمور أخرى تساعد على التعامل الإيجابي مع قضية المياه. فهناك الجهود المبذولة في مجال الدراسات الخاصة بالموارد المائية. ويتصل بهذا الأمر إجراء مزيد من عمليات المسح لمناطق البلاد سعيا وراء الكشف عن مزيد من مصادر المياه الجوفية. بالإضافة إلى ذلك فهنالك ما يجري من بعض التجارب في ميدان الزراعة السعودية حاليا سوف يساهم، في حالة نجاح هذه التجارب، في كشف مصادر جديده لمياه الزراعة كما سنرى في الفقرة التالية.

ينبغي التنويه، أخيرا، بأن التطوير مستمر في مجال قطاع الزراعة السعودية، كجزء من عملية التنمية المستمرة لاقتصاد البلاد بشتى قطاعاته. وهذا الأمر سينعكس على القطاع الزراعي بالنمو في الإنتاجية والنوعية. ومن أهم الأمور التي تجري في مجال هذا التطوير، هي تلك التجارب الزراعية التي تقوم بها الهيئة الملكية للجبيل وينبع. فلسوف تترك هذه التجارب في حالة نجاحها آثارا مهمة على هذا القطاع من عدة جوانب. تقوم الهيئة، بالتعاون مع معهد أبحاث البيئة بجامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، بتنفيذ مشروع لزراعة فصيلة خاصة من النباتات التي تزرع على الشواطئ وتروى من مياه البحر. وتجرى هذا التجربة بغرض تطوير هذه

النباتات والاستفادة منها كمحصول استثماري جديد في المملكة . وتعرف هذه النباتات المطورة باسم " نبات الخريزة " . وهذا النبات يحتوي على زيوت وبروتين ويعطي عند زراعته زيوتاً وأعلافاً (الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، ص 20 – 21) . وقد تم ، من ناحية أخرى ، إنشاء مزرعة تجارية في منطقة رأس الزور بشمال مدينة الجبيل ، لزراعة النبات المذكور . والواقع أن الدراسات الأولية التي تم نشرها عن النبات المذكور تشير لإمكانية زراعته وريه بمياه البحر . إلاّ أنه ينبغي التنبه إلى أن بعض الباحثين يرون أن الأمر يحتاج مزيداً من الدراسة الاقتصادية والبيئية لتأكيد مدى صلاحية الزيت المستخرج للاستهلاك وسعره وتكلفته ، هذا فضلاً عن القيمة العلفية للنبات ومدى إقبال الحيوانات عليه . ومن ناحية أخرى فالأمر ، كما يرى الباحثون المذكورون ، يتطلب مزيداً من الدراسات لمعرفة تأثير ري وغسيل نبات الخريزة على خصائص تربة وبيئة المناطق الساحلية (الشريف ، 1416 ، ص 11 – 13) .

عموماً ففي حالة نجاح هذا المشروع فسيمكن استزراع مساحات كبيرة على الشواطئ السعودية بنباتات تعطي زيوتاً صالحة للطعام وأعلاف . وهذا الأمر سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج الزراعي السعودي ككل . ومن ناحية أخرى سوف يحدث تغير في التركيب المحصولي للبلاد بدخول محصول جديد كمحصول رئيس من المحاصيل الرئيسة ضمن التركيب المحصولي من ناحية أخرى. وهذا الأمر الأخير يعني ، إن حصل، تخفيض إنتاج بعض المحاصيل التي تستهلك كميات مياه كبيرة وتقليل الضغط الموجود حالياً على المياه الجوفية العميقة غير المتجددة ، وهي القضية التي سبق مناقشتها . هذا بالإضافة إلى إمكانية حدوث تغير في التوزيع الجغرافي لمناطق الإنتاج الزراعي بالبلاد ما كان له أن يحصل في ظل ظروف وأماكن تواجد المياه الكافية للزراعة في البلاد حالياً . وبالتالي فيمكن القول بأن نجاح هذه التجربة قد يؤدي لحدوث تغيرات في المساحة الزراعية السعودية وإنتاجيتها وأنماطها المكانية .

الفصل الخامس

الثروة الحيوانية

تطور وتغيرات أوضاع الثروة الحيوانية في المملكة العربية السعودية

1- التطور العام :

على الرغم من انخفاض نسبة أراضي الرعي الجيدة إلى مجموع مساحة الأراضي السعودية ، فقد كان للثروة الحيوانية وحرفة الرعي أهمية كبيرة في حياة سكان المملكة . سواء أكان ذلك قبل توحد أجزاء البلاد تحت راية الدولة السعودية الحديثة أم في بدايات هذه الدولة . وقد كان هناك سببان لهذه الأهمية ، أولهما قلة الموارد الاقتصادية الأخرى بالبلاد وانخفاض عوائدها المالية آنذاك . فتاريخ الأنشطة الاقتصادية في المملكة[1] يبرز محدودية نمو هذه الأنشطة بشكل كبير في الحقبة السابقة لاكتشاف النفط، الذي وفر الموارد المالية اللازمة لتنمية الموارد غير النفطية (أنظر أيضا إلى فصل التنمية) . أما سبب الثاني لأهمية الثروة الحيوانية في الفترة المذكورة فيتمثل في ارتفاع نسبة سكان البادية إلى مجموع سكان البلاد . فكما ذكر في فصل السكان فقد قدرت نسبة أولئك السكان لمجموع سكان المملكة في بداية حقبة الثلاثينات الميلادية من القرن العشرين في حدود 68% . وكانت هذه النسبة الضخمة من العوامل المضادة لارتفاع حجم السكان في المناطق الحضرية ، ثم الريفية ، آنذاك . هذا ولقد تم تناول هذه العوامل في فصل السكان (قسم التركيب الاجتماعي للسكان) .

---

(1) والذي تم التطرق له في فصل الجغرافية الاقتصادية ثم في بدايات فصول الأنشطة الاقتصادية الأخرى في هذا الكتاب .

على أن تلك المكانة للثروة الحيوانية ولحرفة الرعي في البلاد قد بدأت في التراجع مع نهاية حقبة الخمسينات وبداية حقبة الستينات من القرن المنصرم . وقد حصل هذا التراجع نتيجة عاملين . فقد طالت أراضي شبه الجزيرة العربية موجات جفاف خاصة في موسم 1959/58م، مما أدى إلى فقدان أعداد كبيرة من رؤوس الماشية . وتراوحت الخسارة المقدرة ما بين 50% إلى 75% من إجمالي أعداد الأغنام في المنطقة الشمالية من البلاد (الطحاوي ، ص 41). ومن ناحية أخرى ، كانت الجهود الحكومية تسعى نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد بشكل أكبر عبر الجهود الإدارية والتنظيمية . هذا بالإضافة لزيادة الأنفاق الحكومي على المرافق والخدمات في أنحاء البلاد خاصة المناطق الحضرية ، ولأسباب سيتم مناقشتها في فصل التنمية فيما بعد . وقد أدى ذلك إلى توسع المدن وازدياد أحجام سكانها على حساب سكان الريف والبادية . وعموماً فقد نتج عن هاذين العاملين ثلاثة أثار رئيسية . فأولاً نجد أنه مع تكرار فقدان ونقصان رؤوس الماشية ، بفعل تدهور أحوال المراعي نتيجة لموجات الجفاف ، فقد بدأت المملكة تتحول من دولة مكتفية ذاتياً ومصدرة للثروة الحيوانية إلى دولة مستوردة. أما الأثر الثاني فقد تمثل في زيادة حجم الاستهلاك من لحوم الحيوانات ومنتجاتها بشكل كبير . فمع زيادة وتيرة النمو الاقتصادي بدءاً من حقبة الستينات ، وتلاحقها في حقبة السبعينات ، أرتفع المستوى المعيشي للسكان. كما زادت أعداد سكان المملكة من ناحية أخرى بفعل تحسن الخدمات الصحية. وهنا نأتي إلى الأثر الثالث للعاملين المذكورين أعلاه. فقد أدت موجات الجفاف السابق ذكرها إلى موجات هجرة كبيرة إلى المناطق الحضرية . وقد شجع على هذه الهجرات ، إلى حد بعيد ، توسع قطاع الخدمات في المدن بالدرجة الأولى كما سبق ذكره . والى جانب الهجرة الداخلية للمدن السعودية فقد صاحبها هجرة خارجية تركزت بالدرجة الأولى على المراكز الحضرية الكبيرة . فلقد تزايدت الهجرة الخارجية للمملكة لسد احتياجات البلاد من الفئات المختلفة من العمالة لتنفيذ مشاريع التنمية المختلفة . وقد تركزت تلك المشاريع في معظمها في المراكز الحضرية خاصة الكبيرة. ويرجع ذلك إلى أن النمو الاقتصادي في

البلاد منذ بداياته تركز في عدد من المراكز الحضرية كان يتوفر فيها الحد الأدنى من المتطلبات المطلوبة لقيام المشاريع الاقتصادية. وسوف يناقش فصل التنمية هذه القضية بتفصيل أكثر (أنظر أيضاً إلى فصل السكان) . وبطبيعة الحال لم يكن الإنتاج المحلي من الثروة الحيوانية بقادر على سد كل هذه الاحتياجات المتزايدة خاصة مع التدهور المذكور للوضع العام للموارد الرعوية والحيوانية في المملكة .

هذا ويجدر الذكر أن تكرار موجات الجفاف في حقبة السبعينات قد أدت إلى فقدان ما نسبته من 50 إلى 90% من قطعان الحيوانات (الشريف ، 1414 هـ ، ص 188). فضلاً عما عناه هذا الجفاف من أضرار بالتربة والوضع العام للمراعي ونباتاتها مما أدى إلى استمرار الانخفاض في أعداد الحيوانات . وإذا ما أضفنا إلى ذلك حدوث الرعي الجائر في مناطق مختلفة ، كما سيرد الحديث عنه عند الحديث عن أوضاع المراعي السعودية، فإن المحصلة النهائية كانت انخفاض عام في الثروة الحيوانية .ومما ضاعف من حجم المشكلة تناقص سكان البادية مع تزايد هجرتهم إلى المناطق الحضرية فالريفية كما سبق الذكر .

على أنه إذا كانت الثروة الحيوانية في المملكة قد شهدت تلك التطورات السلبية فقد بدأت هذه الثروة ، منذ البدء في تنفيذ خطط التنمية ، طوراً من الأنتعاش . فقد تم الاهتمام بهذا المورد الاقتصادي ، كموارد البلاد الأخرى ، ضمن الخطط المذكورة . وأدى هذا إلى تزايد أعداد أصناف وأحجام الثروة الحيوانية ودخول البلاد مرة أخرى في طور الاكتفاء الذاتي في بعض تلك الأصناف . هذا بالإضافة إلى البدء في تصدير بعض تلك الحيوانات ومنتجاتها . هذا مع الفارق بين الحقبتين من تلويخ الثروة الحيوانية في المملكة . فالتصدير لبعض الحيوانات كان في طوره الأول نتيجة عوامل معينة . وتمثلت تلك العوامل في انخفاض حجم السكان وقلة احتياجاتهم الغذائية. هذا بالإضافة إلى أن انخفاض المستوى المعيشي للسكان آنذاك قد أدى إلى قلة قدرتهم

على مواجهة احتياجاتهم الغذائية بالتالي . أما الطور الثاني فقد تزامن مع زيادة حجم السكان واحتياجاتهم الغذائية كماً وكيفاً . وبالرغم من ذلك فقد بدأت عمليات التصدير المذكورة . ويرجع هذا إلى أن زيادة السكان المذكورة واكبها نمو في الإنتاج الحيواني بالبلاد ، لأسباب مختلفة سيتم مناقشتها فيما بعد . مما أدى إلى زيادة قدرة قطاع الثروة الحيوانية في المملكة على سد بعض الحاجة المحلية ، رغم تزايدها بشكل عام عن ذي قبل ، ومن ثم التصدير . وفي هذا دلالة واضحة على نمو قطاع الثروة الحيوانية بقدر أكبر عن الفترات الماضية. وأن كان النمو الحاصل في هذا القطاع لا يزال محدوداً بفعل ظروف البيئة الطبيعية المؤثرة على خصائص المراعي في البلاد كما سنرى فيما بعد.

وعموماً فقد اشتملت خطط التنمية المتتالية على عدد من السياسات التي أدت إلى حدوث التحسن المذكور في مجال الثروة الحيوانية في المملكة . وإذا ما جئنا إلى خطة التنمية الأولى (1970 – 1975م) فسنجدها قد وضعت قضية رفع مستوى الكفاية في عملية الإنتاج الزراعي كهدف عام من أهداف التنمية الزراعية . وتضمن ذلك الهدف تشجيع المزارعين على أتباع أساليب وطرق أفضل لتربية المواشي (وزارة التخطيط ، 1970م، ص 274) . وبعد ذلك توالت السياسات التخطيطية الرامية إلى تحسين وضع قطاع الثروة الحيوانية إلى أن نصل إلى الخطة السادسة. فقد تضمنت هذه الخطة (1995 – 2000م) سياستين رئيسيتين في هذا الصدد : تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مصانع الأعلاف ، الاستمرار في حماية أنواع الحيوانات والنباتات وسلالاتها المختلفة في المملكة وذلك ليتم المحافظة على المصادر الوراثية للثروة الحيوانية والنباتية (وزارة التخطيط ، 1995 ، ص 235) . هذا بالإضافة إلى جهود وزارة الزراعة في مجال في مجال تطوير المراعي . ولسوف نتطرق إلى ذلك عند الحديث عن الوضع العام المراعي في المملكة . على أنه وجد أيضاً أن هناك حاجة إلى بذل جهود مكملة لجهود تحسين المراعي . فالطاقة الاستيعابية للمراعي السعودية هي طاقة محدودة . ويرجع ذلك إلى ظروف البيئة الجافة السائدة في البلاد . إضافة إلى ذلك فهناك تفاوت في خصائص

المراعي السعودية من حيث الجودة . لذا عمدت الحكومة إلى تشجيع إنشاء المزارع المتخصصة في تربية الحيوانات كمزارع الدواجن اللاحمة ومزارع الأبقار .. الخ . وقد تم بالفعل إنشاء أعداد من هذه المزارع خاصة بالقرب من المناطق الحضرية الكبيرة مثل الرياض وجدة والدمام . فهذه المناطق هي أسواق الاستهلاك الرئيسية، ووجود المزارع هنا يؤدي إلى تقليل تكلفة نقل الإنتاج لهذه الأسواق.

ولقد أثمرت الجهود السابقة ثماراً جيدة . فقد بلغت نسب نمو أصناف الثروة الحيوانية المختلفة ، ما بين موسمي 71/1970م – 90/1991م ، 607,8% للإبل ، 2,6 للأبقار ، 390,3% للماعز ، 378,7% للضأن و 68463,3 % للدواجن[1] . كما سجلت تلك الأصناف استمراراً للنمو منذ عام 1991 حتى الربع الأخير من حقبة التسعينات الميلادية من القرن الماضي . بنسب نمو تراوحت ما بين 81% و 3.4% [2]. وإذا ما نظرنا إلى عموم الإنتاج الحيواني السعودي فسنجد قيمته وقد ارتفعت بمقدار 1120 مليون ريال ما بين عامي 1987 و 1991 . كما أصبحت المنتجات الحيوانية المحلية تساهم بحوالي 61% من احتياجات البلاد من اللحوم الحيوانية وفقاً لبيانات علم 1997 . وقد تعدى الأمر إلى تصدير بعض تلك المنتجات المحلية كالبيض ولحوم الدواجن والألبان للدول المجاورة .

تغيرات الوظيفة الرعوية

إلى جانب التطورات السابق شرحها ، في أوضاع المراعي وأصناف الثروة الحيوانية ، فقد طال التغير أيضاً الوظيفة الرعوية التي يؤديها الرعاة . فمنذ الفترة السابقة لقيام الدولة السعودية وحتى بداية الخمسينات الميلادية من القرن العشرين ظل

(1) تم حساب نسب النمو بناءاً على البيانات التي أوردها الشريف (1414 هـ) ، ص 191 نقلاً عن أعداد الكتاب الإحصائي السنوي الذي تصدره وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودية .

(2) تم حساب هذه النسب بناءاً على بيانات المصدر السابق (في هامش 1) وبيانات وزارة الزراعة والمياه ، 1999 ، ص 64 ، 66 ، 70 ، 72 ، 74 ، 76 ، 78 ، 80 .

الرعاة في البلاد يؤدون وظيفتهم الرعوية بالطرق التقليدية . فكان الرعـــاة ينتقلـــون بالأنعام من مكان لآخر ، حيث كان المطر والكلأ ، عبر فصول السنة . كما كان البـدو يمارسون عملهم هذا طبقاً للأعراف التقليدية التي كانت ســـائدة بينــهم . علـــى أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المملكة في النصف الثاني مـــن القـــرن العشرين قد تركت آثارها على سمات الوظيفة الرعوية (أنظر مدخل الكتاب) . وفيمـا يلي تلخيص السمات الحالية للوظيفة الرعوية :

1- الهبوط الكبير في أعداد الأسر التي تعمل في الرعي نتيجة الهجرة للمدن فالمنـــاطق الريفية .

2- يمتلك عديد من أرباب الأسر البدوية والرعاة سيارات يستخدمونها في الوصـــول بقطعان الماشية لأقصى مناطق الرعي هذا فضلاً عن نقل المياه لأمـــاكن تجمـــع الأسر. وقد أدى توفر هذه الوسيلة السريعة للنقل إلى ازدياد المساحة الجغرافيـــة التي تنتقل القطعان عبرها. ومن ثم فقد زادت قدرة بعض الرعاة على الوصـــول للمساحات الرعوية اللازمة للرعي . وينطبق هذا الأمر ، على وجه الخصـــوص ، على أولئك الذين أصبحوا يندرجون تحت نمط شبه الاستقرار الذي سوف نناقشه في الصفحات القادمة .

3- أصبحت قطعان الحيوانات لدى البدو أكبر حجماً عما مضى . وقد حصلت هـــذه الزيادة نتيجة عاملين رئيسين . فهنالك ، من ناحية ، الرغبة في تقليـــل تكـــاليف تربية الحيوانات [1] . ومن ناحية أخرى فتوفر الأعلاف المعانة من قبـــل الدولـــة ساهم بدوره في الزيادة المذكورة . كما صاحب هذه الزيادة اتجاهاً نحـــو إنشـــاء

(1) تنطلق هذه الرغبة من قانون اقتصادي ينص على أنه كلما زاد حجم أي منتج كلما قلت تكاليف إنتـــاج الوحدة الواحدة من ذلك المنتج . فمثلاً إذا كانت تكلفة إنتاج 10 سيارات 100000 ريال فســـتكون تكلفة السيارة الواحدة 10000 ريال في المتوسط . وإذا ما زادت عدد السيارات إلى إحدى عشر سـيارة فتصبح تكلفة إنتاج السيارة الواحدة إلى اقل من 10000 ريال في المتوسط .

مزارع لتربية الحيوانات داخل المراعي نفسها . وبالإضافة للعوامل السابقة فقد يكون في زيادة حجم القطعان تعويضاً للنقص الذي حصل في أعداد الأسر التي تعمل في مجال حرفة الرعي .

4- أصبحت العناية بقطعان الحيوانات مقتصرة ، تقريباً ، على كبار السن . هذا فضلاً عن الرعاة المستقدمين من خارج البلاد . وقد ظهرت هذه السمة نتيجة هجرة الأبناء للمناطق الحضرية والريفية .

5- هنالك تركيز على تربية الأغنام والماعز لسهولة حركتهما . وقد استتبع ذلك انخفاض أعداد الجمال ، خاصة مع انعدام وظيفتها كأداة نقل . (الصقهان ، ص 49 - 50)

ومع تبلور السمات السابقة فقد صاحبها تغير جغرافي هام في الوظيفة الرعوية . فقد تحول البدو من " نمط الترحل التقليدي " ، بحيواناتهم ، " لنمط شبه الاستقرار " . وقد درس هذا التغير باحث جغرافي عبر دراسة حياة الأسر البدوية في منطقة التيسية بمنطقة حائل الإدارية. وقد وجد هذا الباحث أن أسر هذه المنطقة تعتمد في رعيها للحيوانات على حركة يومية قصيرة. فالحيوانات يتم أخذها لترعى في المراعي القريبة ولمسافات بسيطة . كما أن الأسر البدوية أصبحت لا تسعى للهجرة مع حيواناتها في أي فصل طلباً لمراعي أجود في مناطق أخرى خارج التيسية . ومن ثم فقد أصبحت الأسر تقيم في مواقع ثابتة لا تتغير إلا على فترات متباعدة . بل أكثر من ذلك فقد أصبحت الأسر البدوية في المنطقة تقيم في مواقع متقاربة مع بعضها تاركة مساحات كبيرة شاغرة على أطراف منطقة السكنى لكل أسرة . كما أن الأسر أصبحت تخصص أماكن خارج خيامها لخزن شعير العلف والمياه في براميل . وأخيراً فقد أصبحت الأسر في منطقة التيسية تعتمد كثيراً على الخدمات الحكومية التعليمية والصحية الأولية الموجودة في المراكز الحضرية القريبة من المنطقة (حبيب ، 1999) . وعموماً فنتائج الدراسة المذكورة أعلاه تنطبق عامة على مجموع سكان البادية في المملكة . فوفقاً

لدراسة أخرى عن المراعي في المملكة فقد اصبح الرعي يمارس على مسافات غير بعيدة عن القرى والمدن ومناطق الخدمات (الصقهان ، ص 50) .

وأخيرا فينبغي ملاحظة إن ملكية قطعان الماشية في عموم مناطق البادية لا تعود فقط لرعاتها من البدو . فجزء كبير من تلك القطعان إنما يعود لأناس مستقرين في المدن والقرى وحيث يقوم برعاية الحيوانات رعاة مستأجرون . فوفقاً لبعض التقارير الحكومية فإن 60% من أصحاب القطعان هم من أولئك المستقرين في المراكز الحضرية والريفية (المرجع السابق ، ص 50) . هذا وتبرز قضية عدم اقتصار ملكية القطعان على الأسر البدوية بشكل واضح في الإقليمين الأوسط والشمالي كما سيتضح عند الحديث عن الأقسام الجغرافية للمراعي .

كما تبرز ظاهرة أخرى ألا وهي تخصيص زرائب صغيرة للماشية ، يعمل بها رعاة غير سعوديين ، أصبحت تظهر بالقرب من المدن . ويتم جلب القطعان هنا من المناطق المحيطة بغرض التسمين ثم التسويق في أسواق المدن القريبة . كما أن قرب هذه الزرائب من المدن إنما يساعد على الحصول على العلف (الشعير) والمياه . فضلاً عن الحصول على بعض الاحتياجات العلفية من بعض محطات الوقود القائمة على طرق المواصلات . هذا بالإضافة للحصول على اللوازم الضرورية للرعاة القائمين بأمور تلك الزرائب (1) .

وعموماً فإن أي جهدٍ لتطوير الثروة الحيوانية إنما يعتمد في الدرجة الأولى على تطوير أوضاع المراعي ، وهذا أمر يتوقف على الخصائص العامة لهذه المراعي

(1) لقد عاين المؤلف هذه الظاهرة بوضوح على طول طريق جدة – جازان في رحلة استطلاعية لمنطقة تهامة الساحلية قام بها في صيف 1999 .

وإمكانية تنميتها . كما إن معرفة أسباب الاختلافات الإقليمية للثروة الحيوانية بعامـــة ، أوفي أصناف معينة منها ، إنما يتوقف على معرفة الأوضاع الإقليمية للمراعي أيضـــاً . وبالتالي فإن مناقشة المراعي السعودية من هذه النواحي أمر أساســـي لفـــهم الجوانـــب الجغرافية للثروة الحيوانية في البلاد .

المراعـــــي

أولاً : الوضع العام للمراعي :

يمكن تحديد أهم جوانب الوضع العام للمراعي في المملكة في النقاط التالية :

1- إن السمة الغالبة على معظم مراعي المملكة هي قلة كثافة النباتـــات وانخفـــاض نسبة ما تغطيه من سطح الأرض . هذا فضلاً عن أن تلك النباتات عبارة عـــن أعشاب وشجيرات صحراوية متفرقة . ومن ثم فالطاقة الإنتاجية لمعظم المراعـــي هي طاقة منخفضة مع تذبذب الإنتاج من سنة لأخرى . ويرجع هذا التذبـــذب لتذبذب مماثل في كميات المطر وعدم انتظام توزيعها (الصقهان ، ص 47) .

2- تتسم مراعي المملكة بتنوعها في اكثر من جانب . فهنالك تنوعات نباتية عامـــة وأخرى نباتية إقليمية بين إقليم وآخر . وفيما يلي توضيـــح لتلـــك التنوعـــات والعوامل التي أدت لها .

ويمكن تلخيص كل ذلك في نقطتين رئيسيتين كما يلي :

أ - التنوع النباتي

لقد أدى الموقع الجغرافي للمملكة ، في جنوب غرب المملكـــة وفي ملتقى قارات العالم القديم ، والامتداد المساحي لها لأن تصبح ذات تنـــوع نباتي واضح . فالمملكة تقع ضمن إقليمين نباتيين رئيســـيين همـــا الصحـــراوي السندى والسوداني الديكاني . كما أن المملكة تقع ، من ناحية أخرى ، بـــالقرب من أقاليم نباتية أخرى في شمال شرق وشرق قارة آسيا وكذلك في شمال وجنوب

غرب قارة أوروبا [1] . أن هذا الوجود للمملكة ضمن وبين كل هذه الأقـــاليم النباتية قد انعكس على الحياة النباتية للمملكة . فقد أصبحت البلاد تحتوى على أنواع نباتية عدة تنتمي لأقاليم مختلفة . فالمملكة تحفل بحوالي 2300 نوع نبـــاتي . وعموماً فـــ 66.5% من نباتات المملكة تعود ، في معظمها ، للإقليمين النبـــاتيين الصحراوي والسوداني . هذا وتوجد النباتات الصحراوية في وســـط وشـــرق وشمال البلاد ، مع اختلاطها بأنواع نباتية تنتمي لأقاليم نباتية أخرى [2] . أمــــا النباتات السودانية فتوجد في جنوب غرب المملكة . أما بالنسبة لـــــ 33.5% المتبقية من نباتات المملكة فان بعضها ينتمي لإقليمين نباتيين ، معاً ، آخريـــن . والبعض الأخر من النباتات المذكورة ينتمي إلى اكثر من إقليمـــين . (المرجـــع السابق ، ص 38) .

ب – التنوع الجغرافي :

لقد أدى اتساع مساحة المملكة إلى تنوع مناخي وتنـــوع ممـــاثل في البنيتين الجيولوجية والتضاريسية . وقد انعكس هذا التنوع على وضع النباتـــات الرعوية في المملكة . فقد أصبحت المملكة ذات اختلافات جغرافية ، مماثلـــة ، في أنواع وتوزيعات الغطاء النباتي الرعوي . وهنا نجد ثلاث تنوعات نباتية رعويـــة رئيسية . فمنطقة جنوب غرب المملكة تتميز بمعدل أمطـــار اكـــبر ودرجـــات حرارة– تبخر أقل عن بقية أنحاء البلاد . هذا فضلاً عن تمتع هذه المنطقة ببيئـــة جبلية ذات تربة خصبة ، بالإضافة لمناطق أودية بتربة جيدة أيضاً . وبالتالي فقـــد أصبحت هذه المنطقة تتميز بنطاقات نباتية أكثف من بقية أنحاء المملكة . وإذا مـــا نظرنا لوسط المملكة فسنجد مناطق ضفاف الأودية تتميز بخصوبة في التربة وبمياه سطحية ، تجري عقب سقوط الأمطار الشتوية والربيعية . وأدت هذه الظـــروف

(1) تتمثل هذه الأقاليم في : الإقليم الإيراني الطوراني – السيبيري الأوروبي – إقليم البحر المتوسط – الإقليم المداري الرطب في جنوب آسيا – الإقليم الصيني الياباني في شرق آسيا (الصقهان ، ص 38) .

(2) تحديداً الإقليم الإيراني الطوراني وإقليم البحر المتوسط .

لظهور تجمعات شجرية وشجيرية في تلك المناطق وعند مسايل المياه . هذا فضلا عن نباتات مناطق المنخفضات . وعموما فالمياه في كل هذه المناطق أقل حجما واستمرارية من مياه المنطقة الجنوبية الغربية . ولذلك فالغطاء النباتي في المناطق الأولى أقل امتدادا وجودة مقارنة بالمنطقة الجنوبية الغربية . وأخيرا فقد أنتجت الظروف المناخية ، القارية أيضا ، نباتات فقيرة صحراوية وشبه صحراوية في بقية أرجاء البلاد في الغالب (المرجع السابق ، ص 50 السقا ، ص 315) .

3- أدى اتساع مساحة البلاد إلى اتساع رقعة المراعي والتي تنقسم بدورها إلى مراع طبيعية وأخرى مروية . وتعتبر المراعي الطبيعية هي الأكثر شيوعا في المملكة . ويرجع هذا الشيوع إلى قلة مياه الري وذلك بحكم عدم وجود مجاري ومسطحات مائية دائمة كالأنهار والبحيرات . فتمثل المراعي الطبيعية ما يقرب من 76% من المساحات الرعوية في البلاد (وزارة الزراعة والمياه ، 1414 هـ - ج ، ص 128). هذا مع ملاحظة أن حجم المراعي الطبيعية قد تقلص نسبة لمجموع المراعي السعودية، حيث كانت نسبته الأولى أكثر من 90% في حقبة السبعينات الميلادية من القرن العشرين (المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، ص 54) . ويرجع ذلك إلى ما تعرضت له البلاد من موجات جفاف من ناحية ، والى زيادة الاعتناء بالأودية وإنشاء السدود مما أدى إلى زيادة مساحة المراعي المروية من ناحية أخرى .

4- لقد أمكن تصنيف المراعي السعودية نوعيا من خلال دراسات أجريت في بعض مناطق البلاد[1] ، في أواخر السبعينات ، إلى نوعين رئيسيين . فهنا مراعي تتراوح

(1) وفقا لتقرير وزارة الزراعة والمياه السعودية المقدم لمداولات الندوة العربية للمراعي والثروة الحيوانية والمنعقدة في أواخر السبعينات الميلادية (1977م).

حالتها ما بين ممتازة (8%) وجيدة (31%) ومراعي تتراوح حالتها من فقـــيرة إلى متدهورة (61%) (المرجع السابق). هذا مع ملاحظة أن هناك تحسن نسبي في وضع المراعي حالياً ، إذ قدرت وزارة الزراعة والمياه في عام 1994 أن هناك 60,6 % من المراعي الطبيعية تتراوح حالتها ما بين فقيرة إلى متوسطة . هذا وتتســـم المراعي الطبيعية في المملكة بنباتاتها الحولية في جزء كبير منها ، وبالتالي فإنتـــاج هذه المراعي موسمي (وزارة الزراعة والمياه ، 1414 – ج ، ص 128) .

وعموماً فانخفاض نسبة المراعي الممتازة فالجيدة في المملكة إنما يرجع إلى أمرين رئيســـين هما :

أ – أثر الظروف المناخية للبلاد . فالأمطار تتسم بالقلة لوقوع المملكـــة في منطقـــة مدارية جافة ، ثم أن عدد الأيام المطيرة في أنحاء البلاد محدودة أيضاً ، إذ تصـــل إلى ما بين 15 و 25 يوم . فضلاً عن ذلك فإن أمطار المملكة تتسم بعدم انتظامـــها في السقوط وبالتذبذب في الكميات (الشريف ، 1414 هـــــــ ، ص 98 – 102) . أكثر من ذلك فإن ارتفاع معدلات الحرارة فالتبخر في البـــلاد يـــؤدي إلى قلـــة الاستفادة من كميات تلك الأمطار مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى فقر الغطــــاء النباتي .

ب – ومن جانب آخر فهناك عوامل بشرية تساهم في وضع المراعي المذكور ، وأبـــرز هذه العوامل " الرعي الجائر " خاصة في المنطقتين الشمالية والشرقية . فالأمطـــار قليلة في شمال البلاد عامة بينما تستخدم المراعي أعداد كبيرة مـــن الحيوانـــات . ويرجع ذلك إلى دخول أعداد من البدو الرحل بقطعانهم إلى الأراضي الســـعودية من الدول المجاورة بحثاً عن الكلأ والرعي في أوقات جدب المراعي في بلادهـــم . وهذا الأمر يؤدي إلى استتراف طاقة المراعي هنا ويعرض الغطاء النباتي إلى الإزالة، مما يؤدي بدورة إلى تعرض التربة للانجراف. وكل هذا يؤدي في الحصيلة النهائيـة

إلى تدهور الوضع العام للمراعي . (بندقجي ، ص 202 – 206) . وإلى جانب الرعي الجائر فقد " توسعت الزراعة في بعض المناطق على حساب أراضي المراعي". وقد تم ذلك بشكل خاص في مناطق الوديان ومسايل المياه والروضات. هذا مع ملاحظة أن هنالك أيضا ، " إمتدادات عمرانية في أراضي بعض المراعي". وقد أدى كلا الأمرين لزيادة الضغط على المناطق الرعوية الأخرى . وأخيرا فقد ساهم كل من " إلغاء نظام ألا حمية ، وسيادة نظام الرعي الحر المفتوح ، وزيادة أعداد الحيوانات " في تدهور نباتات المراعى خاصة المراعي الجيدة (الصقهان ، ص 41) . وأخيرا تمثل " الهجرة البدوية " المتزايدة إلى المراكز الحضرية والمناطق الريفية ، كما أتضح من فصل السكان ، سببا في ترك عددا من المناطق الرعوية بدون استغلال وصيانة .

ثانيا – الأقسام الجغرافية للمراعي :

يمكن تقسيم المراعي السعودية ، طبيعيا ، إلى قسمين رئيسين:

أ – المراعي الجبلية

توجد المراعي الجبلية في منطقة جبال سروات عسير مكونة ما يمكن تسميته بالإقليم الرعوي الجنوبي الغربي . وهذا الإقليم يمثل أفضل مناطق الرعي في المملكة. فالعشب الأخضر والشجيرات تتوفر هنا على مدار السنة سواء في أعالي الجبال وسفوحها أم في الأودية. وترجع هذه الخصائص الجيدة للغطاء النباتي هنا إلى ارتفاع متوسط الأمطار (200 – 500 ملم) مقارنة ببقية أقاليم المملكة والى اعتدال المناخ . هذا ويعد القطاع الجنوبي والمنحدرات الغربية أكثر جهات عسير غنى في الحياة النباتية. وعموما فإلى جانب أنواع الأشجار العديدة في غابات عسير تنتشر في الأودية المروج الخضراء والشجيرات .أما على طول الأودية فتنتشر أشجار وشجيرات الطلح و الطرف و الأثل (أبو العلا ، ص 125–128). وإلى جانب كل ذلك فإن هنالك عددا كبيرا من الأصناف النباتية الحولية تنمو خلال فترات سقوط الأمطار .وهذه الحوليات

توفر حوالي ثلثي الإنتاج الرعوي خلال الفترات الممطرة (الصقهان ، ص45) . وقد أدى كل ذلك إلى اتساع وتميز نطاق المراعي في هذا الإقليم . وتتوفر هنا ، بالتالي، إمكانيات رعي لعديد من الحيوانات خاصة تلك المحتاجة لكثافة في الغطاء العشبي كالأبقار . كما يكثر في هذا الإقليم وجود حيوان الماعز . فهذا الحيوان يتلاءم مع ظروف البيئة الجبلية كثيراً . هذا ولقد ساهم تطبيق ما يسمى " بنظام الأحمية " ، قديماً ، في تحسين الوضع العام المراعي الإقليم الجنوبي الغربي . كما أدى ذلك إلى الاستفادة الكبيرة من مكونات الغطاء النباتي لهذا الإقليم .

ب - المراعي الصحراوية :

توجد المراعي الصحراوية في المناطق التي لا يتجاوز معدل سقوط المطر السنوي فيها 150 ملم . وهذه المناطق تشمل المناطق الصحراوية في نجد والمنطقة الشمالية، فيما يتاخم الحدود السعودية مع كل من العراق وسوريا . إضافة إلى ذلك تضم هذه المراعي سهول أودية النطاق الغربي من البلاد ، عدا الأجزاء الجنوبية الغربية، وبخاصة في سهل تهامة . كما تنضم منطقة الأحساء إلى هذه المراعي . وتتسم هذه المراعي بعشب أخضر غض في فصل الشتاء وبعشب يابس في فصل الصيف (الطحاوي ، ص 41 – 42) .

ويمكن التمييز بين أحوال هذا النوع من المراعي طبقاً لأقاليمه الجغرافية المختلفة بشيء من التفصيل في الفقرات التالية .

1 - الإقليم الأوسط : ويتمثل هذا الإقليم في منطقة نجد والهضاب الداخلية بشكل علم. ويتصف هذا الإقليم باتساع مساحة مراعيه مقارنة بمراعي الأقاليم الأخرى في المملكة. ويرجع هذا الأتساع بالدرجة الأولى إلى اتساع منطقة هضبة نجد والهضاب الداخلية . على أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذا الاتساع المساحي لا يقابله كثافة نباتية مرتفعة مقارنة بإقليم المراعي الجبلية ، الممثل لأهم منطقة رعوية في المملكة . ويُعزى انخفاض كثافة

الغطاء النباتي في الإقليم الأوسط إلى انخفاض المعدل السنوي للأمطار الساقطة هنا (100 – 125 ملم) مقارنة بمعدل بإقليم المراعي الجبلية (200 – 500 ملم) (الشريف، 1414 ، هـ ، ص 105) . وعموماً فوجود عدد كبير من الأودية بالإقليم الأوسط قد أدى إلى توفير مساحات للرعي حيث تنمو الشجيرات والأعشاب بفعل توفر المياه . هذا بالإضافة إلى نمو الشجيرات والحشائش الفقيرة والمتباعدة حيثما تسقط الأمطار. كما تنمو أيضاً على مياه الأمطار بعض النباتات المستديمة كالحسك والعوسك. هذا مع الإشارة إلى وجود نباتات رعوية ممتازة النوعية في منطقة القصيم يقوم الرعاة بتخزينها لأوقات الجفاف . هذا ويتشارك سكان البادية وبعض سكان القرى ، وسكان بعض المدن ، في ملكية حيوانات الرعي في الإقليم كما سبق الذكر . وأخيرا تشتهر هضبة نجد بتربية الأغنام النجدية . وهذه الأغنام تربى على النباتات الكثيفة التي توجد في مناطق توزيع ونشر السيول ، إضافة إلى مناطق الوديان . (المصدر السابق، ص 187 ؛ بندقجي، ص 198 ؛ محمد ، ص 223) . وعموماً فأن الإقليم الأوسط يحتل " المكانة الثانية " بين المناطق الرعوية في المملكة .

2 – الإقليم الشمالي : يتميز هذا الإقليم بغنى أعشابه وشجيراته . ومن أهم هذه النباتات تلك التي تنمو في المناطق المرتفعة . وأكثر نباتات هذه المناطق انتشاراً ، وتحملاً للجفاف ، هو نبات الرمث . بالإضافة إلى ذلك فهناك نباتات حولية تنمو في المناطق المنخفضة . وأكبر مناطق هذا الإقليم غنى بالأعشاب هي مناطق الأودية . وعموماً فأن الاعتماد الأكبر للحيوانات هنا هو على الحوليات والشجيرات الصغيرة التي تنمو عقب سقوط الأمطار في فصل الشتاء . وكما هو الحال في الإقليم السابق يتشارك هنا سكان القرى وبعض المدن في ملكية قطاعات الماشية مع ارتفاع للملكية العائدة للبدو (المصادر السابقة على التوالي : ص 187 ، 199 – 100 ، 223) . هذا ويعود استحواذ البدو على الأعداد الكبرى من قطعان الماشية هنا إلى ارتفاع نسبة البدو في سكان الإقليم مقارنة بالسكان الحضر والريفيين ، كما اتضح من فصل السكان . وعموما يحتل

الإقليم الشمالي " المركز الثالث " بين المناطق الرعوية في المملكة من حيث غنى الغطاء النباتي .

3 – الإقليم الشمالي الغربي يتسم هذا الإقليم بالفقر البالغ لغطائه النباتي . ويرجع هذا الفقر إلى قلة كمية الأمطار الساقطة على الجزء من البلاد . فقد سجلت المحطات المناخية بشمال غرب المملكة أقل كمية من الأمطار الساقطة في البلاد في الفترة ما بين 1967 و 1991 م (الشريف ، 1414 هـ ، ص 106 ، 187) . وعموما فقد أظهرت الدراسات أن هذا الإقليم من أكثر مناطق البلاد تدهورا فيما يتصل بأوضاع المراعي (المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، ص 55) .

4 – الإقليم الشرقي : إذا كان الإقليم الشمالي الغربي يتسم بفقر غطائه النباتي فأن الإقليم الشرقي من المملكة يعتبر من أفقر مناطق المملكة رعويا . ويرجع السبب في هذا الوضع إلى ظاهرة التصحر في المنطقة الراجعة أساسا إلى قلة الأمطار . فلقد سجلت المحطات المناخية الساحلية في هذا الإقليم ، إضافة لتلك القائمة على الساحل الغربي للبلاد فضلا عن شمال غرب البلاد ، أقل كميات للأمطار سقطت في المملكة في البلاد في الفترة ما بين عامي 1967 – 1991م . وعموما فالمنطقة الشرقية من المملكة أكثر مناطق البلاد من حيث انتشار المساحات الصحراوية . والى جانب هذه العوامل الطبيعية فقد أدت ممارسة الرعي الجائر من قبل الرعاة إلى مزيد من التدهور للغطاء النباتي الفقير في إمكانياته أساسا . (الشريف ، 1414 هـ ص 187 ؛ محمد ، ص 223) .

الوضع الراهن للثروة الحيوانية (الأنماط والأصناف)

قبل الحديث التفصيلي عن أصناف الثروة الحيوانية ، وتوزيعاتها الجغرافية في المملكة ، ينبغي لنا النظر إلى أنماط تربية ورعاية هذه الأصناف . فهذه الأنماط تمثل مؤشرات مهمة فيما يتصل بجوانب الوضع الحالي للثروة الحيوانية في البلاد وأبعاده الجغرافية كما سنرى فيما بعد .

أولا : أنماط تربية الحيوانات :

1- النمط التقليدي

إن هذا النمط يمثل النمط الأكثر انتشارا لتربية أنواع الحيوانات في المملكة هو " النمط التقليدي[1] " . فالبدو منذ القدم يمارسون حرفة الرعي كنشاط اقتصادي أساسي لحياتهم. ويتعدى ذلك الأمر إلى قيام بعض الناس باحتراف مهنة الرعي مع السكنى في القرى والمدن الصغيرة . هذا فضلا عن قيام عدد من سكان القرى والمدن الصغيرة بتربية بعض الحيوانات الداجنة في منازلهم كنشاط من أنشطة حياتهم الاقتصاديه . وعموما فتربية الحيوان تعد جزءا من الزراعة المختلطة [2] الموجودة في المناطق الزراعية التقليدية بالبلاد . هذا ولقد ساد هذا النمط في تربية الحيوانات كانعكاس لمستوى الحياة الاقتصادية خاصة في الفترة السابقة للنهضة الحديثة. كما قد أستمر شيوع النمط التقليدي لتربية الحيوان حتى الآن بحكم القدرات المحدودة للبدو، والسكان الريفيين ، في أتباع أساليب النمط الأحدث في تربية الحيوان ، كما سيلي شرحه بعد قليل . وعموما فمن بين الأصناف الخمسة للثروة الحيوانية في المملكة هناك صنفان يسود تربيتهما أسلوب النمط التقليدي ، وهما الماعز والإبل . كما أن 58.3% من الأبقار يتم تربيتها في البلاد بهذا الأسلوب وفقا لبيانات عام 1997م (انظر جدول رقم 1-5 التالي :)

---

(1) يرجع مسمى نمط تقليدي إلى ما هو متبع في إحصائيات وزارة الزراعة والمياه . فقد تم استخدام هذا اللفظ ، تقليدي ، لتميز هذا النوع من الممارسة في مجال الثروة الحيوانية عن المزارع الحديثة المتخصصة في تربية أصناف معينة من الحيوانات . ولسوف يلي فيما بعد التحدث عن أهم خصائص هذه المزارع .

(2) يطلق مصطلح الزراعة المختلطة للدلالة عامة على النشاط الاقتصادي الذي يقوم على الجمع بين حرفتي تربية الحيوان والزراعة معا .

جدول (1 – 5)

الثروة الحيوانية في المملكة العربية السعودية – 1997

حسب أنماط تربية الحيوانات

النوع	الأنماط				الجملة	
	تقليدي		متخصص			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الدواجن	5292218	0.1	394635871	99.9	395165089	100
الضأن	91095966	88.2	1218559	11.8	10328156(*)	100
الأبقار	153452	58.3	109835	41.7	263287	100
الإبل	426015	100	–	–	426015	100

– تم إعداد الجدول بناءً على بيانات وزارة الزراعة والمياه ، ص : 60 ، 62 ، 64 ، 66، 68 ، 70 ، 72 ، 74 ، 76 ، 78 ، 80 .

(*) يدخل في هذا الرقم حيوانات البادية المقدرة في نفس العام بـ 2876000 رأس (المرجع السابق ، ص 68) والتي تربى ، بطبيعة الحال ، من خلال النمط التقليدي .

2- النمط المتخصص

أن كلاً من التطور الكبير الـذي حصـل في القطـاع الزراعـي في السنوات الأخيرة بالبلاد ، والتطور العام للحياة الاجتماعية والمسـتوى الاقتصـادي والمعيشي للسكان ، قد أدى إلى بدء ظهور نمط حديث في تربية الثروة الحيوانية وهـو " النمط المتخصص " . فمع ظهور نمط الزراعة الحديثة في الحياة الزراعية بدأ المسـتثمرون السعوديون في المجال الزراعي في إنشاء المزارع المتخصصة في تربية الحيوانات كجزء مـن المشاريع الزراعية الحديثة. ومن ناحية أخرى فالتطور في المستوى المعيشـي وفي الحيـاة الاجتماعية أدى إلى زيادة الطلب على مختلف أنواع اللحوم ومنتجاها . وشجعت هـذه التطورات بدورها على التوسع في إنشاء المزارع المذكورة . ويأتي في المقدمة هنا مـزارع الدواجن . ف 99,9% من الدواجن المملكة في عام 1997م أتت من مزارع متخصصة . ويأتي كل من الأبقار والضأن بعد الدواجن من حيث إسهام المـزارع المتخصصـة في إنتاجهما (41.7% و 11.8% على التوالي) (جدول 1-5) . وأخيراً فينبغي الملاحظة أن وجود هذه المزارع المتخصصة لا يزال محدود الانتشار مقارنة بالتربيـة التقليديـة لأنواع الحيوان . وقد يرجع هذا الأمر إلى كثرة اللحوم المستوردة ، المجمدة والحيـة ، الرخيصة من مناطق شتى خارج المملكة. فهذه اللحوم يتم استيرادها بأسـعار متفاوتـة ومنافسه لأسعار الإنتاج المحلي . وهذا الأمر يؤدي إلى بدوره إلى قدر من الأحجام عـن التوسع في إنشاء المزارع المتخصصة في الإنتاج الحيواني من قبل مسـتثمري القطـاع الخاص . فهؤلاء توجد أمامهم فرص استثمارية أخرى أكثر وأضمن ربحية .

وإذا ما نظرنا إلى التوزيع الجغرافي للمزارع المذكورة سنجد أن المنطقة الوسطى تحظى بوجود الجزء الأكبر من تلك المزارع . فـ 53% و 71.3% من دواجن وأبقار تلك المزارع توجد في تلك المنطقة . كما يوجد 49% و 34.9% مـن أغنـام المزارع المتخصصة في المنطقتين الشرقية والشمالية . على أن حجم حيوانات الضأن التي

تربى في المزارع المتخصصة هو حجم محدود لحد كبير نسبة لمجموع أعداد الضأن في البلاد (11.8%)[1] .

ثانياً : أصناف الثروة الحيوانية

1- الدواجن

يوجد في المملكة ، وفقاً لبيانات عام 1997 ، 395 مليون دجاجة ، وهذا الرقم يمثل زيادة ضخمة بالمقارنة مع إنتاج بداية فترة السبعينات الميلادية من القرن العشرين كما سبق الذكر في فصل الزراعة (جدول 1 -5) . ولقد حصلت هذه الزيادة في إنتاج الدواجن بفعل زيادة الطلب على لحومها وبيضها في السنوات الماضية . فقد حصل ارتفاع عام في حجم السكان وزادت احتياجاتهم الغذائية . فضلاً عن أن لحوم الدواجن تعد عنصراً أساسياً في المدن بحكم الإقبال الكبير على خدمات مطاعم الوجبات السريعة . فهذه المطاعم، وخاصة الموجودة في المدن الكبيرة ، تعتمد في جزء كبير منها على لحوم الدواجن . ومن ناحية أخرى فإن موجات الهجرة الضخمة ، من خارج البلاد ، التي شهدته المناطق الحضرية في المملكة كان لها أثر واضح في هذا الصدد. فهذه الهجرات قد عنت دخول عادات غذائية جديدة لمجتمعات تلك المناطق . ففضلاً عن مجتمعات غير السعوديين ، فقد بدأت العائلات السعودية ، وأفرادها ، تقبل على استخدام لحوم الدواجن . فهذا الأمر يمثل ممارسة لعادات غذائية جديده دخلت للمجتمع السعودي مع عملية الهجرة المذكورة . خاصة وأن وسائل الأعلام المتنوعة ، وبالذات برامج الأسرة والمرأة في هذه الوسائل ، تقدم عديد من الأطباق التي تتكون من لحوم الدواجن والبيض كمقادير أساسية فيها . وأخيراً فإن لانخفاض أسعار لحوم الدواجن مقارنة ببقية أنواع اللحوم دوراً لا ينكر في زيادة الإقبال عليها . وكنتيجة لكل ذلك فقد أقبل القطاع الخاص السعودي على الإسهام في إنشاء مزارع الدواجن

(1) تم حساب هذه النسب اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة والمياه ، 1999 ، ص 64 ، 68 ، 72 ، 78 .

سد للطلب المتزايد على منتجاتها . ويتضح لنا ذلك من اطراد أعداد الدواجن من حوالي 300 ألف في بداية السبعينات الميلادية إلى حوالي 213 مليون دجاجة في أواخر حقبة الثمانينات من القرن المنصرم [1] .

ولقد أدى النمو المتزايد للطلب على الدواجن في المناطق الحضرية ، كما سبق الذكر ، إلى وجود تركز كبير لإنتاج الدواجن في المنطقتين الوسطى والغربية . فهاتان المنطقتان تستحوذان على أهم وأكبر المراكز الحضرية بالمملكة . فبالمنطقتين المذكورتين حوالي 67% من السكان الحضر بالبلاد (أنظر لفصل السكان) . هذا بالإضافة إلى وجود كل من جدة والرياض بالمنطقتين . فهاتان المدينتان تمثلان أهم المراكز الحضرية بالمملكة . فضلا على أن كلا من جدة والرياض يمثل سوقا استهلاكيا كبيرا لمختلف المنتجات ، زراعية وغيرها . وعموما فقد بلغ نصيب المنطقتين الوسطى والغربية من إنتاج الدواجن في عام 1997 314 مليون دجاجة أي ما نسبته 79.6% من إنتاج البلاد من الدواجن في العام المذكور . ويضاف إلى ذلك أن حجم الطلب الضخم على لحوم الدواجن في موسم الحج ، فضلا عن مواسم العمرة ، قد أدى إلى زيادة الطلب على إنتاج الدواجن في المنطقة الغربية (جدول 2 –5).

ومن ناحية أخرى يلاحظ إن المنطقة الشمالية تتذيل قائمة إنتاج الدواجن (4.6%) ، وذلك بحكم انخفاض حجم السكان العام والسكان الحضر بخاصة ومن ثم قلة الاحتياج السوقي للدواجن مقارنة بالمناطق الأخرى . أما المنطقتان الشرقية والجنوبية الغربية فقد بلغت نسبتهما 5.8% و10% على التوالي (جدول 2 – 5) . وترجع نسبة المنطقة الشرقية المنخفضة إلى انخفاض نصيبها من السكان الحضر بالبلاد ،

---

(1) وفقا للبيانات التي أوردها الشريف ، 1414 هـ ، ص 191 .

جدول رقم (2-5) : التوزيع الاقليمى لأنواع الثروة الحيوانية في المملكة العربية السعودية - 1997

المنطقة	الأنواع															
	الأبل			الأبقار			الضأن			الماعز			الدواجن			المرتبة العامة للمنطقة
	العدد	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	
الجنوبية الغربية	64020	10	(3)	69056	26.2	(2)	2552750	34.3	(1)	2267125	51.1	(1)	39514213	10	(3)	(2)
الوسطى	206190	48.4	(1)	122476	46.5	(1)	1968610	26.4	(2)	6462521	14.6	(3)	208453002	52.8	(1)	(1)
الغربية	114362	26.8	(2)	17263	6.6	(4)	1167386	15.7	(3)	1114816	25.1	(2)	105766501	26.8	(2)	(3)
الشمالية	40027	9.4	(4)	7467	2.8	(5)	1112767	14.9	(4)	378053	8.5	(4)	18135110	4.6	(5)	(4)
الشرقية	1416	0.3	(5)	47025	17.9	(3)	650642	8.7	(5)	27415	0.6	(5)	23296263	5.8	(4)	(5)
المملكة	426015	100	-	263287	100	-	7452155(*)	100	-	4433661	100	-	395165089	100	-	-

- تم اعداد هذا الجدول بناءاً على بيانات : وزارة الزراعة والمياه ، 1419 ، ص 60 ، 62 ، 64 ، 66 ، 68 ، 70 ، 72 ، 74 ، 76 ، 78 ، 80 .

(*) ا يظهر مصدر البيانات التوزيع الجغرافي لـ 2.867 ألف رأس ، ولا يضمها في مجموع اعداد هذا الحيوان في المملكة ، هذا بالرغم من ايراد هذه الأعداد في هامش 1-34 بالمصدر . ومن ثم نجد ان هنالك اختلافاً في مجموع اعداد حيوان الضأن في المملكة بين جدول 2-5 هنا والجدول السابق له (1-5) .

خاصة بالمقارنة مع المنطقتين الوسطى والغربية الأهم في هذا الصدد . وقد أدى ذلك بالطبع إلى انخفاض الطلب السوقي على الدواجن. وينطبق نفس التعليل إلى حدٍ ما على المنطقة الجنوبية الغربية . ويأتي لتقدم النسبي للمنطقة الجنوبية الغربية على المنطقة الشرقية في إنتاج الدواجن إلى ارتفاع حكم السكان بشكل عام في الأولى عن الأخيرة . هذا بالإضافة إلى غلبة السكان الريفيين على مجموع سكان المنطقة الجنوبية الغربية مقارنة بسكانها الحضر . فهذا الأمر يؤدي إلى زيادة نمط التربية التقليدية للدواجن في هذه المنطقة الأخيرة .

2– الضأن

يتقدم الضأن أصناف الثروة الحيوانية في المملكة ، باستثناء الدواجن ، فقد بلغت أعداده في عام 1991م 10.3 مليون رأس . ويرجع ذلك إلى إقبال المواطن السعودي على شراء الضأن نظراً لجودة لحومه وألبانه عامة . كما أن الراعي السعودي يفضله بسبب قلة الجهد المحتاج إليه في رعيه ، فضلاً عن أن حيوان الضأن أقل تخريباً للمرعى مقارنة بحيوانات أخرى كالماعز مثلاً .هذا بالإضافة إلى ما يستفيده سكان البادية والرعاة بعامه من تربية هذا الحيوان من خلال استخدام أصوافه وجلوده . هذا مع العلم بأن هناك أكثر من سلالة لحيوان الضأن في المملكة وتتفاوت أماكن تركزها في البلاد . وهذه السلالات ، كالنجدي والحري ، يشتد الطلب عليها لجودة لحومها ، ويرتفع سعرها بالتالي. كما أن هناك تفضيل بشكل خاص لهذه السلالات في الولائم كدلالة على الكرم الممثل لقيمة اجتماعية عالية بين جموع الشعب السعودي . وقد أدى كل ذلك إلى تزايد أعداد هذا الحيوان من 1,240 مليون رأس في بداية السبعينات الميلادية من القرن العشرين إلى 6,014 مليون رأس في أواخرها (الشويف ، 1414 ، ص 191) . وعموماً فقد أدى انتشار تربية هذا الحيوان في البادية إلى زيادة الأعداد المعتمدة على الرعي التقليدي على تلك العائدة للمزارع المتخصصة . فقد بلغت نسبة الإنتاج التقليدي في هذا الصدد إلى 88.2% (أنظر جدول 1 – 5) . هذا وترتفع حصص

المنطقتين الوسطى والجنوبية الغربية من أعداد حيوان الضـأن إلى 34.3% و 26.4% على التوالي مقارنة بالمناطق الأخرى. ويرجع ذلك عامة إلى تمـيز هـاتين المنطقتـين في التوزيع الجغرافي العام للثروة الحيوانية كما سنرى فيما بعد . هذا وقد وصلت أنصبـة بقية المناطق في هـذا الصدد الى15.7% للمنطقة الغربية ، 14.9% للمنطقة الشمالية و8.7% للمنطقـة الشرقية (جدول 2 –5). وهذه النسب تتسق أيضـاً مـع المكانة العامة لهذه المناطق اتصالاً بالتوزيع الجغرافي المذكور .

3– الماعز

تلي أعداد حيوانات الماعز أعداد حيوانات الضأن في المملكة . فقـد بلغ عدد الماعز في 1997 4.4 مليون رأس أي أقل من نصف أعداد الضـأن تقريبـاً . فبالرغم من شيوع لحوم الماعز كطعام في البلاد ، ألا أنه لا يفضل تربيته مقارنة بحيوانات الرعي الأخرى نظراً لتخريبية للمراعي . فالماعز حيثما يرعى لا يأكل النبـات الظـاهر على سطع الأرض بل يعمد إلى اقتلاعه من جذوره . كما أن هذا الحيوان يتسـبب في أحداث تخريب لأغصان الأشجار وتخريب المدرجات الزراعية ، المستعملة على نطـاق واسع في المنطقة الجنوبية الغربية (أنظر فصل الزراعة) . وعلى الرغم من ذلك تسـتأثر المنطقة الجنوبية الغربية بجزء كبير من أعداد الماعز بالمملكة ، وفقاً لبيانات عـام 1997م ، فقد وصلت نسبتها إلى 51.1% من مجموع الماعز في البلاد . فهذه المنطقـة ذات بيئـة جبلية مناسبة لتربية حيوان الماعز كما سبق الذكر . فوعورة مثل هذه المنطقة ، عامة ، لا تمكن الرعاة من استغلال إمكانياتها الرعوية إلا عن طريق حيوان الماعز . ويلاحظ هنـا تميز منطقة عسير بوجود ما يسمى بالماعز الجبلي . وأخيراً فكثرة حيوان الماعز في المنطقـة الجنوبية الغربية يعد أيضاً جزءاً من التميز العام لهذه المنطقة فيما يتصل بعمـوم توزيـع الثروة الحيوانية في المملكة . وتلي المنطقة الجنوبية الغربية من حيث أعداد حيوان المـاعز في المملكة المنطقة الغربية . فتصل نسبة المنطقة الغربية إلى 25.1% مـن مجمـوع حيوان الماعز في البلاد . فالجزء الجنوبي من هذه المنطقة يتميز بجبليته مما يبرر وجود ربـع

حيوانات الماعز في المملكة في المنطقة المذكورة . أما بقية مناطق المملكة فتتفاوت أنصبتها من أعداد هذا الحيوان . كما أن هذه الأنصبة تتصف بالصغر. وعموماً تصل النسب المئوية لأعداد الماعز في المناطق الوسطى والشرقية والشمالية لمجموع أعداده في المملكة إلى 14,6% ، 0.6% ، 8.5% على التوالي (أنظر إلى جدول 2 – 5) .

4- الأبقار

تقل أعداد الأبقار في المملكة إلى حد كبير مقارنة بأصناف الثروة الحيوانية الأخرى بشكل عام . فقد وصلت أعداد الأبقار في البلاد في عام 1997م إلى 263.3 ألف بقرة فقط . ويرجع ذلك إلى قلة ملاءمة ظروف المرعى السعودي عامة لتربية الأبقار. فالبقر حيوان يحتاج إلى كثافة في نباتات المرعي . وبالرغم من عدم انطباق هذا الوضع على حاله مراعى المنطقة الوسطى إلا أنها تستأثر بـ 46.5% من الأبقار في المملكة في العام المذكور . والواقع أن احتلال المنطقة الوسطى لهذه المرتبة في تربية الأبقار يرجع لعامل أساسي . ويتمثل هذا العامل الأساسي في ارتفاع الطلب على ألبان الأبقار ومنتجاها في أسواق المناطق الحضرية في هذه المنطقة . فالمنطقة الوسطى ذات نصيب كبير من السكان الحضر بالمملكة كما سبق الإشارة . ومن ناحية أخرى فهذه المنطقة تتميز عامة في مجال الثروة الحيوانية بالبلاد فهي تأتي في المرتبة الأولى في هذا الشأن . ويتضح لنا ذلك بشكل أكبر عند الحديث عن الأبقار الحلوب في هذه المنطقة . فقد بلغت نسبة عدد مشاريع تلك الأبقار في عام 1997م في المنطقة المذكورة إلى 69.7% على مستوى المملكة . كما بلغت نسبة إنتاج الحليب بمشاريع الألبان المتخصصة في نفس المنطقة إلى عموم المملكة في نفس العام المذكور إلى 78.7%[1] . والواقع أن المشاريع المذكورة كان لها الدور الأكبر في مكانة المنطقة الوسطى في إنتاج

(1) تم حساب هذه النسب بالاعتماد على بيانات : وزارة الزراعة والمياه ، 1999 ، ص 264 ، 266 .

الأبقار . ويدلنا على ذلك أن 64% من مجموع أبقار المنطقة الوسطى في عام 1997م انتمت إلى إنتاج المزارع المتخصصة [1] .

وعموماً فقد أدى نمو المشاريع المتخصصة المذكورة في المنطقة الوسطى إلى ارتفاع أعداد أبقار المنطقة من 58.7 ألف بقرة إلى 122.5 ألف بقرة بين عامي 1991 و1997 (مشخص ، 1416 ، ص 189 ؛ جدول 2–5 من هذا الكتاب) . هذا وتأتى المنطقة الجنوبية الغربية في المرتبة الثانية بعد المنطقة الوسطى من حيث أعداد الأبقار بنسبة تصل إلى 26.2% . وترجع مكانة المنطقة الجنوبية الغربية في هذا الصدد لتميز نوعية مراعيها مقارنة ببقية أنحاء المملكة . ومن ناحية أخرى يرتفع نصيب هذه المنطقة من مساحة زراعة الأعلاف ، إذ تصل نسبة المنطقة في هذا الصدد إلى 43% على مستوى المملكة [2] .

أما بقية مناطق المملكة فتصل أنصبتها من الأبقار إلى 17,9% للمنطقة الشرقية و 6.6% للمنطقة الغربية ، وتأتي أخيراً المنطقة الشمالية بنسبة 2.8% فقط. ويأتي انخفاض نسبة هذه المنطقة الأخيرة نظراً لصغر سوق ألبان الأبقار بها مقارنة بالمناطق الأخرى . أما فيما يتعلق بالمنطقة الغربية ، ثم الشرقية ، فالوضع السكاني العام لا يختلف فيهما ، وبالأخص في المنطقة الغربية ، عما أشير إليه في المنطقة الوسطى . كما أن الاحتياجات السوقية في هذه المناطق الثلاث تتشابه في هذا الصدد . على أنه يبدو أن المنطقة الغربية ، ثم الشرقية ، تتلقى جزءاً من احتياجاتها السوقية من ألبان الأبقار المحلية، التابعة للمشاريع المتخصصة ، ومنتجاتها من المنطقة الوسطى بالدرجة الأولى . ويرجع ذلك إلى صغر الأسواق السعودية وتباعدها مما يصعب إنشاء عديد من المشاريع في كل

---

(1) تم حساب هذه النسب بالاعتماد على بيانات المصدر السابق ، ص 266 .

(2) تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على بيانات : وزارة الزراعة والمياه ، 1999 ، ص 44 .

منطقة على حده . ويصبح من الأصلح اختيار مواقع بعينها من قبل المستثمرين تمثل مراكز إنتاج وتسويق لبقية المناطق .

على أنه ينبغي التنبه إلى أن أعداد الأبقار المحلية لم تزل منخفضة عموما في المملكة . ويتضح ذلك بمقارنة الأبقار بالحيوانات الأخرى . فمبدئيا فإن ظروف المرعى في عموم المملكة غير مواتية كثيرا لتربية الأبقار باستثناء المنطقة الجنوبية الغربية . ومن ناحية أخرى فهناك كميات ضخمة من الأبقار ولحومها مستوردة من الخارج . ففي علم 1997م تم استيراد 37.677 ألف طن من اللحوم البقرية للبلاد (وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1998 – ب ، جدول 2–2–1). ومن ناحية ثالثة لا يزال المواطن السعودي يفضل لحوم الضأن والماعز في طعامه . ويدلنا على ذلك أن كمية رؤوس الماعز والضأن الحية المستوردة للبلاد في نفس السنة المذكورة قد وصلت إلى 203,23 ألف طن (المصدر السابق) .

ينبغي أخيرا ملاحظة قلة تربية عجول التسمين بالمملكة واقتصار وجود مشاريعها على المنطقتين الشرقية والوسطى ، بواقع مشروعين للمنطقة الشرقية وواحدا للمنطقة الوسطى . كما قد بلغ عدد العجول المباعة من هاذين المشروعين 160 رأس فقط وفقا لبيانات عام 1997 (وزارة الزراعة والمياه ، 1999 ، ص 256–258) . وترجع هذه القلة المذكورة إلى أن الشعب السعودي لا يزال في مجموعه يفضل لحوم الضأن والماعز في طعامه كما سبق ذكره سابقا . ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان هناك طلب على لحوم العجول من بعض غير السعوديين في البلاد فهو طلب محدود. فبالرغم من ارتفا ع عدد غير السعوديين بالبلاد ، كما سبق تبيانه في فصل السكان، إلا أن من يفضل هذا النوع من اللحوم منهم يمثل نسبة بسيطة . فتفضيل هذه اللحوم عائد أساسا إلى تلك المجموعات من السكان غير السعوديين المنتمين إلى أوربا وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزلندا بخاصة . وهؤلاء لا يمثلون إلا نسبة منخفضة من مجموع السكان غير

السعوديين بالمملكة . فنسبة السكان المذكورين إلى مجموع السكان الأجانب في المملكة، وفقا لبيانات تعداد 1992 ، تصل إلى 1.5% [1] ومن ناحية ثالثة فقد ساهم ارتفاع أسعار لحوم العجول في قلة الطلب عليها بعامة . وقد أدت هذه الأسباب في المحصلة النهائية إلى انخفاض مماثل في إقبال المستثمرين على إنشاء مشاريع تربية العجول.

5- الإبل

لقد وصلت أعداد الإبل في المملكة في عام 1997م إلى 426 ألف رأس أبل . وبالرغم من انتهاء وظيفة الجمل كوسيلة مواصلات رئيسية في البلاد ، كما كان في الماضي قبل استخدام وسائل النقل الحديثة في المملكة ، فقد تزايدت أعداد الإبل في السنوات الأخيرة ولم تقل . وترجع هذه الزيادة إلى تعود سكان البادية والأرياف بخاصة على لحوم الإبل كغذاء . أما المناطق الحضرية ، الأكبر استهلاكا ، فأن الأفضلية لبقية أنواع الحيوانات الأخرى. ويدلنا على ذلك أن أعداد الإبل الحية التي استوردها المملكة في عام 1991 قد بلغت ما يساوي 0,37 ألف طن فقط مقارنة بـ 191,20 ألف طن للضأن، 12,02 للماعز و 12,79 للبقر والجاموس (وزارة الزراعة والمياه ، 1414 – ب – ص ، 3) [2] . وعموما يوجد ، وفقا لبيانات 1997 ، 48,8% من حيوان الإبل في

---

[1] تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على بيانات : النتائج التفصيلية لتعداد 1992 (وزارة التخطيط ، ص 26-32 .

[2] يلاحظ أن إحصائيات التجارة الخارجية ، التي تصدر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،لعام 1998 لا تظهر أعداد الإبل المستوردة منفصلة عن بقية أعداد الحيوانات ، ولحومها ، المستوردة . على أن الرقم المذكور أعلاه يظل ذا مؤشرات سارية حتى نهاية حقبة التسعينات من القرن العشرين . فليس هنالك تغير جذري في حجم الأسواق الحضرية .

المنطقة الوسطى تليها المنطقة الغربية بنسبة 26.8%، بينما تتراوح نسب بقية المناطق ما بين 0,3% و 9% . (جدول 2-5) وقد يرجع تقدم نصيب المنطقة الوسطى لمكانتها العامة في مجال الثروة الحيوانية . هذا بالإضافة إلى أن هناك قبائل تتخصص في تربية هذا الحيوان في هذه المنطقة .

ومما سبق تفصيلة عن التوزيعات الجغرافية المختلفة لأصناف الثروة الحيوانية في المملكة يتضح وجود ملامح عامه للتوزيع الإقليمي لمجموع الثروة الحيوانية في البلاد، مما يوجب التحدث عن ذلك التوزيع لتحديد هذه الملامح وأسبابها .

التوزيع الإقليمي للثروة الحيوانية

يمكن ترتيب مناطق المملكة حسب أهمية كل منها من حيث نصيب كل منها من مجموع الثروة الحيوانية وذلك كما يلي :

1- يتضح من جدول (2 – 5) وخريطة (1 - 5) احتلال المنطقة الوسطى للمرتبة الأولى إقليميا في مجال الثروة الحيوانية في المملكة . وترجع هذه المرتبة إلى أن هذه المنطقة تحتل المرتبة الأولى فيما يتصل بثلاثة من أصناف الثروة الحيوانية على مستوى البلاد ، وهي الدواجن والأبقار و الإبل . كما تحتل هذه المنطقة المرتبة الثانية اتصالا بالضأن . وتتمثل عوامل حلول المنطقة الوسطى في المرتبة الأولى إقليميا فيما يخص موارد الثروة الحيوانية إلى كونها ذات مراعي جيدة النوعية تأتي الثانية بعد مراعي المنطقة الجنوبية الغربية . فضلا عن ذلك فهناك زيادة حجم السكان في هذه المنطقة وزيادة الطلب السوقي على مختلف المنتجات اللحوم . وهذا عامل أدى إلى تشجيع التوسع في تربية الحيوانات في المنطقة . هذا فضلا عن قيام عديد مستثمرو القطاع الخاص ، في مجال المشاريع المتخصصة في تربية الحيوانات ، باختيار مواقعا لمشاريعهم في هذا الصدد في المنطقة الوسطى . فالموقع الجغرافي للمنطقة بين بقية مناطق البلاد يساعد على سهولة وانخفاض تكلفة نقل منتجات تلك المشاريع لأسواق المملكة المختلفة .

2- يتضح من الجدول 2-5 أن المنطقة الجنوبية الغربية تلي المنطقة الوسطى من حيث الثروة الحيوانية . فهذه المنطقة تحتل المرتبة الأولى اتصالا باثنين من أصناف الثروة الحيوانية (الضأن ، الماعز) والمرتبة الثانية فيما يتعلق بالأبقار (أنظر خريطة 1 – 5) . وعموما فإن التميز الواضح للمنطقة الجنوبية الغربية على مستوى البلاد في مجال الثروة الحيوانية يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة :

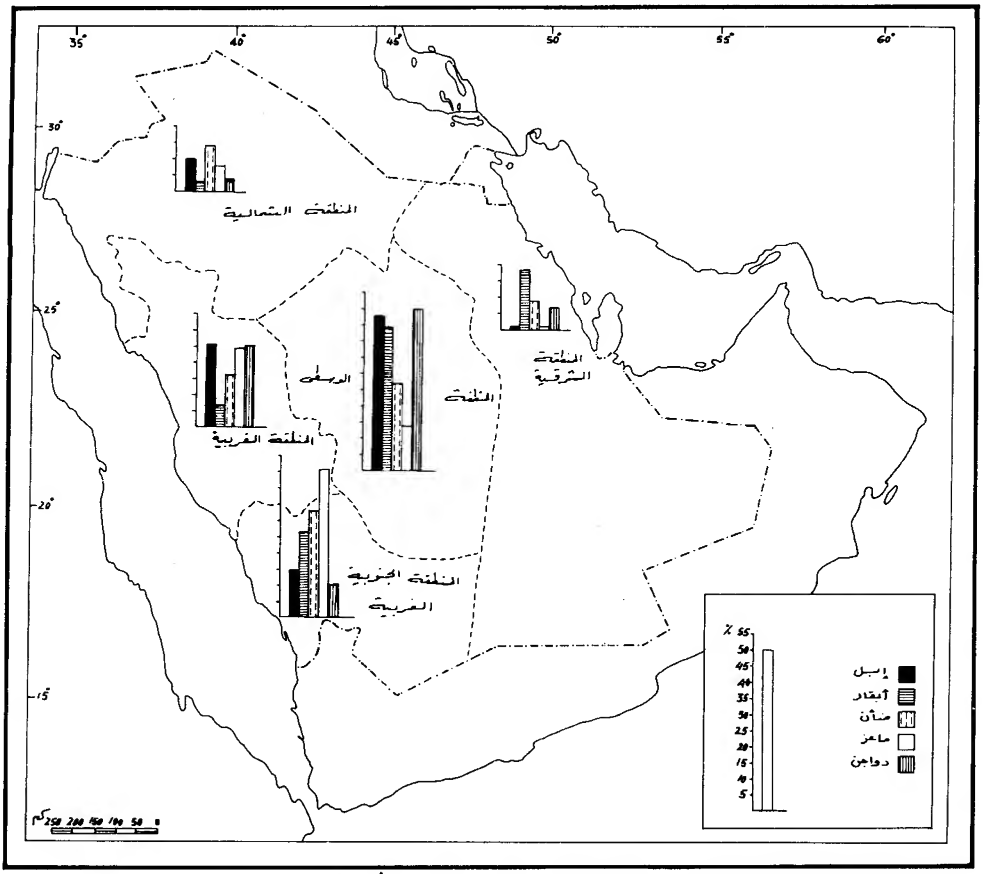
أ – تفرد المنطقة بالمراعي الممتازة في البلاد .

ب – بالإضافة إلى المراعي الطبيعية فإن المنطقة الجنوبية الغربية تمتلك نصيب كبير من المساحات المزروعة بالأعلاف في البلاد وإنتاجه ، وفقا لبيانات عام 1997م . فقد

بلغت نسبة مساحة الأعلاف المزروعة في هذه المنطقة إلى مجموع المساحة المزروعة علفاً في المملكة في العام المذكور إلى 43.1% . على انه يلاحظ أن نسبة إنتاج الأعلاف في المنطقة إلى عموم إنتاج الأعلاف في المملكة في نفس العام 26 %. ويرجع هذا لانخفاض الإنتاج مقارنة بالمساحة إلى عدم وجود أية زراعة متخصصة للأعلاف في هذه المنطقة . بينما نجد أن المنطقة الوسطى ، المقابل ، بها 37% من المساحة المزروعة علفاً بالمملكة ، لنفس العام ، وفى نفس الوقت فحوالي 51% من إنتاج المملكة من الأعلاف ، في تلك السنة ، ينتج في المنطقة الوسطى (1) .

(1) تم حساب هذه النسب بالرجوع إلى بيانات وزارة الزراعة والمياه ، 1999 ، ص : 644 ، 156–160 .

خريطة (1 - 5) التوزيع الاقليمي للثروة الحيوانية في المملكة العربية السعودية



مصدر بيانات الخريطة : بيانات وزارة الزراعة والمياه ، 1419هـ، ص ص : 60، 62، 64، 66، 68، 70، 72، 74، 76، 78، 80.

جـ - أن حقيقة كون المنطقة الجنوبية الغربية تمثل واحدة من أهم مناطق الزراعة القديمة في البلاد إنما يعني ثراء لها في جانب الثروة الحيوانية . فأنماط الزراعة القديمة في المملكة تتميز بوجود الزراعة المختلطة ، التي تمثل تربية الحيوانات جزءاً أساسيا في ممارستها.

وأخيراً فإنه ينبغي ملاحظة أن الإمكانات الرعوية للمنطقة الجنوبية الغربية أقل من نصيبها من الثروة الحيوانية في المملكة . فمما سبق ذكره عن مراعي هذه المنطقة يؤكد لنا ذلك . مع ملاحظة أن الإمكانات المذكورة لا تقتصر على المناطق الجبلية ، بحكم ظروفها الطبيعية المثرية للناحية الرعوية ، بل تتعداه إلى منطقة تهامة الساحلية . فالمشاهدة الميدانية لهذه المنطقة تظهر وجود عطاءات نباتية واسعة الامتداد . ومثل هذه الغطاءات تحتاج لتعزيز إنتاجيتها عبر إقامة سدود على بعض أوديتها ، لنشر المياه على مساحة اكبر . كما يمثل توفير الخدمات البيطرية ، بشكل واسع ، أمر يزيد من الاستفادة الرعوية من هذه النطاقات.

3- تحتل المنطقة الغربية المرتبة الثالثة بين مناطق المملكة من حيث أنصبتها من أصناف الثروة الحيوانية . فهذه المنطقة تحتل المرتبة الثانية بين مناطق المملكة في إنتاج الإبل (26.8%) والماعز (25.1%) والدواجن (26.8%) (جدول 2-5) . على أن المنطقة الغربية تحتل المرتبة الثالثة والرابعة اتصالاً بالضأن (15.7%) والأبقار (6.6%) . فهذه المنطقة ذات مراعى فقيرة بشكل عام في جزئها الشمالي كما اتضح من خصائص المنطقة الرعوية بالإقليم الشمالي الغربي . على أن وجود البيئة الجبلية في الجنوب الغربي من المنطقة الغربية ساعد على وجود كثرة نسبية من حيوان الماعز والضأن في المنطقة . ومن ناحية أخرى فكثرة نصيب المنطقة من السكان الحضر زاد من حصتها من إنتاج الدواجن (انظر فصل السكان) .

٤- يحتل كل من المنطقة الشرقية والمنطقة الشمالية ذيل القائمة . فالمنطقة الشرقية تأخذ المرتبة الخامسة لثلاثة أصناف حيوانية والرابعة لصنف آخر . بينما تتراوح مراتب المنطقة الشمالية ما بين الرابع والخامس لكل أصناف الثروة الحيوانية في المملكة . وتأتي رداءة أحوال المرعى وشيوع المساحات الصحراوية كأسباب رئيسية للمراتب المتأخرة للمنطقتين في إنتاج الثروة الحيوانية بالبلاد . إضافة إلى ما سبق فأن أحجام وأنواع السكان بالمنطقتين تمثل أسباب إضافية لمراتبهم المذكورة . فعموم سكان المنطقتين ، خاصة الشمالية، يتسمون بالانخفاض . كما أن حجم السكان الحضر بالمنطقتين ، خاصة الشمالية ، يتصف بالقلة . ويتضح ذلك بمقارنة المنطقتين المذكورتين بكل المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى .

الفصل السادس

الثروة المعدنية والنفط

لقد مارس إنسان شبه الجزيرة العربية حرفة التعدين في بعض مواقع الثروات المعدنية بها منذ فترات تاريخية قديمة . فقد دلت الكتابات والنقوش التاريخية القديمة وأطلال بعض المواقع التاريخية على أن هناك مناجم قد تم العمل فيها منذ القدم . كما رجحت دراسات في مجال علم التاريخ ، أجريت على فحم خشب أخذ من منجم مهد الذهب ومنطقة جبل مخيات، أن التعدين هنا يعود إلى حوالي 3000 سنة مضت . أكثر من ذلك فإن أغلبية مواقع المعادن المكتشفة في العصر الحديث في منطقة الدرع العربي إنما تتوافق مع مواقع الأعمال المنجية القديمة . بعد تلك الحقبة القديمة توقفت أعمال التعدين إلى أن عادت في فترة العصر الإسلامي وبالتحديد في العصر العباسي . وقد انخفض معدل النشاط التعديني بدرجة كبيرة فيما بعد العصر العباسي لحوالي ألف سنة كما دلت الدراسات الأثرية في هذا الصدد (صابر ، ص 5).

وإذا ما انتقلنا للعصر الحديث فإن السجلات التاريخية تفيدنا أنه تم استئناف الاستكشافات المعدنية الحديثة في شبه الجزيرة العربية بدءاً من القرن التاسع عشر وذلك عندما أرسل حاكم مصر آنذاك بعثات استكشافية إلى هناك . ومع قيام الدولة السعودية الحديثة نشطت العمليات التعدينية في البلاد في بداية الثلاثينات الميلادية من القرن العشرين . وتم على أثر هذه العمليات الكشف عن عدد من المناجم القديمة، وشمل ذلك إعادة فتح منجم مهد الذهب. هذا وقد تم بالفعل استغلال هذا المنجم لمدة خمس عشرة سنة من عام 1939 إلى عام 1954 (المصدر السابق، ص 6).

وأخيراً فقد أشرف على الأنشطة التعدينية في المملكة منذ توحيد البلاد إلى أواخر فترة الخمسينات الميلادية وزارة المالية والاقتصاد الوطني ثم المديرية العامة للنفط وشؤون المعادن . وبعد تأسيس وزارة النفط والثروة المعدنية تم إنشاء مؤسسة مستقلة للثروة المعدنية في عام 1960 وذلك للقيام بتنفيذ برنامج منظم لاستكشاف الثروة المعدنية في البلاد . وقد عملت هذه المؤسسة على التعاقد مع بعثات جيولوجية أجنبية لتوسيع مدى البحث عن الثروات المعدنية وضماناً لاستخدام أفضل الخبرات العلمية في هذا المجال . وقد أدت هذه الجهود إلى معرفة أوسع لمعادن مختلفة مثل النحاس والزنك والرصاص وغيرها (المصدر السابق، ص 7) . ولسوف يتضح ذلك من بقية هذا الفصل من الكتاب .

أنواع الثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية

يمكن تصنيف موارد الثروة المعدنية في المملكة وفقاً لأماكن تواجدها وطبيعتها واستخداماتها كما يلي :

أولاً : المعادن الفلزية ومعادن الطاقة وهي تشمل : الحديد – النحاس – الذهب – الفضة – الزنك – الكروم– التنجستين– المعادن النادرة والمشعة – الألومنيوم – الفحم .

ثانياً : المعادن اللافلزية وتشمل :

أ– المعادن الصناعية : الفوسفات– المغانسيوم– الفلورايت – البارايت – الاسبستوس– البريليوم– المايكا – الكبريت – الرمل الزجاجي – مواد الأسمنت – مواد الجبس –الصلصال.

ب- أحجار الزينة والبناء مثل : الجرانيت – الرخام – الحجر الجيري – رمال السيكا- الجبس – الطين .

ج- الأملاح .

ثالثاً : النفط والغاز الطبيعي

إن هذا التنوع في موارد الثروة المعدنية في المملكة إنما يعود للتنوع الموجود في التكوينات الجيولوجية بالبلاد .فقد أتاح انقسام المملكة لإقليميين جيولوجيين وجود المعادن الفلزية في منطقة الدرع العربي وإلى تركز وجود المعادن اللافلزية والنفط والغاز الطبيعي في منطقة الرف العربي.فمكامن الثروة المعدنية تتركز في أماكنها الحالية بسبب طبيعة التركيب الجيولوجي لهذه الأماكن . فتوجد المعادن الفلزيـة في الدرع العربي في صخوره النارية والمتحولة . وتوجد هذه المعادن هنا على حافات الصخور المجاورة لمناطق التحام هذين النوعين من الصخور (الشريف ، 1414 ، ص 248). كما أن طبيعة التكوينات الجيولوجية في منطقة الرف العربي وتاريخه الجيولوجي قد أدت إلى تكون أهم ثروات هذه المنطقة ألا وهي النفط ثم الغاز الطبيعي . ويمكن الرجوع هنا إلى المراجع المتخصصة في الجيولوجيا الاقتصادية للمملكة في هذا الشأن .

هذا وقبل أن نتناول فئات المعادن السابق ذكرها بشكل مفصل لكل فئة على حدة ، ينبغي ذكر مكانة الثروات المعدنية في الاقتصاد السعودي . لقد شكل نشاطا قطاعي المحاجر والتعدين عدا النفط والخام والغاز الطبيعي حوالي 1 % من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي عدا النفطي للبلاد في عام 1995 . كما بلغ عدد العاملين بقطاع التعدين في النشاطين المذكورين 4400 عامل . آما فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز الطبيعي فنجد إن نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 34% بينما يعمل به 55 ألف شخص (وزارة التخطيط ، 1410، ص : 119 ، 184). ويتضح من ذلك مدى أهمية

قطاع التعدين في البلاد وإن كان حجم وأسهام قطاع التعدين غير النفطي ليس بنفس أهمية قطاع النفط والغاز الطبيعي . هذا بالإضافة إلى انخفاض أهمية القطاع الأول بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في البلاد . فنسبة ناتج هذا القطاع لمجموع الناتج المحلي بلغت في عام 1995 0,6% فقط مقارنة بـ 6,9% ، 8,2% و 8,5% لقطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والبناء والتشييد . هذا فضلاً عن نسبتي 41% و 34% لقطاعي الخدمات والنفط والغاز الطبيعي (1) . على أن ما سيأتي10 الحديث عنه فيما يتصل بأماكن تواجد رواسب المعادن الفلزية واللافلزية واحتياطاتها إنما يعد مؤشراً لوجود ثروات معدنية يمكن أن تعطي أسهاماً أفضل في الناتج المحلي . وهذا الأمر قد اهتمت به الجهات المسؤولة عن تخطيط وتنمية القطاعات الاقتصادية في البلاد كما سنرى في أواخر هذا الفصل .

أولا : المعادن الفلزية ومعادن الطاقة :

إن هناك حوالي 30 موقعاً لأهم المعادن الفلزية ومعادن الطاقة بالمملكة، هذا بالإضافة لمجموعات من المناطق غير محددة المواقع المحتمل وجود المعادن بها (انظر جدول رقم 1–6 وخريطة رقم 1–6). ويظهر الجدول أن أكبر المعادن الفلزية أهمية من ناحية الاحتياطي هو الحديد ثم المعادن المشعة والنادرة مع ملاحظة محدودية المعلومات المتاحة عن الاحتياطي في عدد المواقع . وفي حدود المعلومات المتاحة فقد وصل حجم احتياطي هذه المعادن بعشرين موقعاً منها 1283 مليون طن . إن هذه الأرقام تعطينا مؤشرات جيدة لواقع المعادن الفلزية في المملكة. كما أنَّ استمرار عمليات المسح الجيولوجي للمواقع المحتملة للمعادن الفلزية ومعادن الطاقة في البلاد سيؤدي إلى كشف الحجم الحقيقي للكميات الاحتياطية من هذه الثروات. فيما يلي نتناول المعادن الفلزية ومعادن الطاقة كلا على حده.

---

(1) تم حساب هذه النسب بناءا على بيانات : وزارة التخطيط ، 1995 ، ص 119 .

جدول (1–6)

أهم المعادن الفلزية ومعادن الطاقة في المملكة العربية السعودية

حسب المواقع وتقديرات الاحتياطي

المعدن	الموقع	الاحتياطى (مليون طن)
1 – الذهب	– 15 موقعاً في غرب المملكة وفي الأطراف الغربية من المنطقة الوسطى	23,9 (1)
2 – الفضة	– موقعان : جنوب غرب ألد وادمي وشمال شرق المدينة المنورة	1,2
3 – النحاس	– 3 مواقع في شمال شرق مدينة جدة وشمال غرب مدينة نجران	45,4
4 – الحديد	– 4 مواقع ثلاثة منها حول مدينة تبوك وواحد جنوب غرب مدينة الرياض	738,4 (2)
5 – يورانيوم	– مجموعة مناطق في وسط المملكة ثم تمتد للشمال الغربي منها	—— (3)
6 – يريوم وتنتاليوم والعناصر النادرة	– توجد في ثلاثة مواقع ، اثنان منها بغرب مدينة تبوك وواحد يوجد في شمال شرق مدينة جدة	469
7 – زنك	موقعان ، أحدهما يوجد بغرب جنوب مدينة الرياض والآخر بشمال شرق مدينة أبها	5,7
8 – كروميات	موقع واحد بشمال مدينة ينبع البحر	8
9 – الفحم	يوجد بخمس مناطق : النفوذ الكبير – القصيم – الرياض – العريض – شروره – الربع الخالى .	—— (3)
——	30 موقعاً	1291,6

تم إعداد هذا الجدول بناءً على معلومات المصادر التالية :

أ – وزارة النفط والثروة المعدنية ، 1983 .

ب – وزارة النفط والثروة المعدنية ، 1992 ، ص 1–6

ج – يماني ، ص 247 .

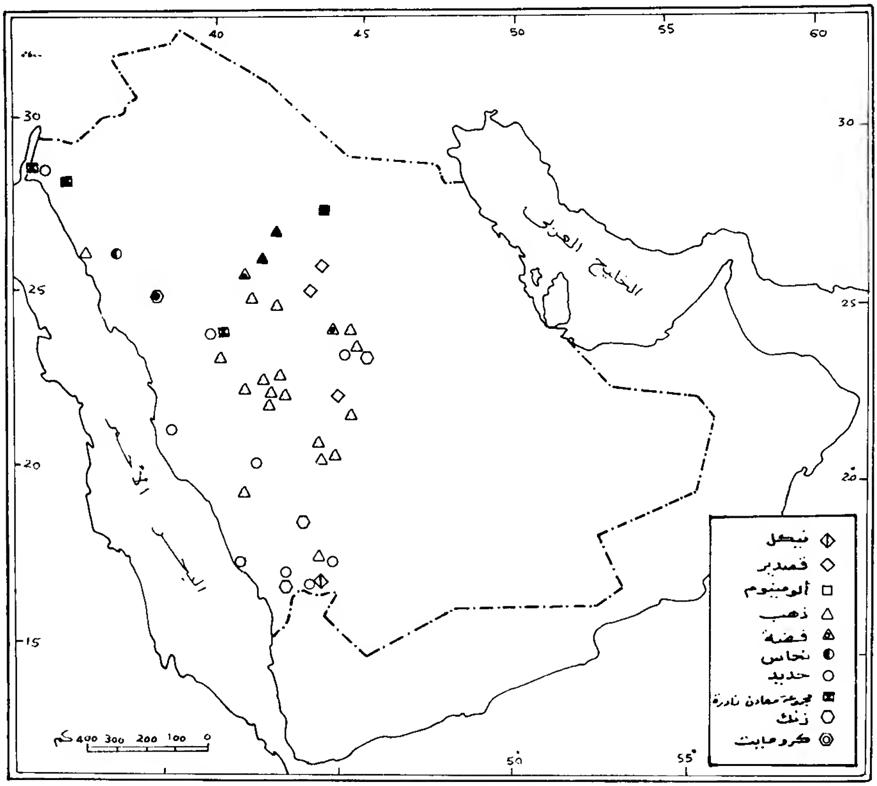
د– عالم الاقتصاد ، ص 15

(1) ليس هناك معلومات متوفرة عن احتياطي 6 مواقع منها .

(2) ليس هناك معلومات متوفرة عن احتياطي المعدن في موقع واحد من مواقع هذا المعدن .

(3) ليس هناك معلومات متوفرة عن احتياطي المعدن في أي من مواقع هذه المعادن.

خريطة (6–1) مواقع أهم المعادن الفلزية في المملكة العربية السعودية



المصدر : وزارة التخطيط ، 1405هـ، ص ص (167).

1- الحديد

يوجد في المملكة عدة رواسب لخام الحديد تتركز أساساً في ثلاث مناطق. وهذه المناطق هي وادي فاطمة بالقرب من مدينة جدة، وادي الصواوين الواقع على بعد حوالي 60 كم من قرية المويلح على ساحل البحر الأحمر، جبل ادساس على بعد 210 كم جنوب غرب مدينة الرياض . ويتميز وادي الصواوين باحتوائه على أكبر رواسب الحديد في المملكة . وعموماً تتفاوت الرواسب الثلاثة المذكورة من حيث درجة ميل الطبقات الحاوية للخام واختلاف عمليات استخراجه ومدى سهولتها وتكلفتها الاقتصادية بالتالي . إن خام حديد وادي فاطمة موجود في طبقات ذات ميل منحدر تصعب معه عملية التعدين المفتوحة ، والتي تعتبر أسهل عمليات التعدين وأقلها تكلفة . كما انه مع ازدياد الميل تزداد الرواسب التي تعلو الحديد وتحتاج لإزالة للوصول للخام. أما حديد وادي الصواوين فيمتاز بكثرة كمية الخام الممكن استخراجها بأسلوب التعدين المفتوح وحيث لا توجد صعوبة ميل الطبقات بالوادي . على أنه في كلا الموقعين يتسم خام الحديد بانخفاض درجة تركيزه في الرواسب إذ تصل النسبة إلى 42%. وهذه النسبة منخفضة مقارنة باحتياطات المعدن الواجب توفرها ليمكن أن تكون تكلفة استخراج المعدن تكلفة اقتصادية. هذا مع ملاحظة أن خام حديد الصواوين يعاني أيضاً من ارتفاع الشوائب التي تقلل من درجة تركيز الخام ، وهي مواد السيلكا والفسفور . على أن هذا كله لا يعني انخفاض الأهمية الاقتصادية لرواسب معدن الحديد في المملكة . فلقد آجرت المديرية العامة للثروة المعدنية دراسات على حديد وادي الصواوين دلت على إمكانية رفع نسبه تركيز الخام إلى 60%. كما أنشأت وزارة النفط والثروة المعدنية مصنعاً تجريبياً لتحديد طريقة المعالجة المطلوبة للوصول لهذه النسبة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فالدراسات مستمرة لتحديد حجم كميات احتياطي خام حديد جبل الدساس . وبما أن نسبه تركيز الخام في هذا الموقع الأخير مرتفعة فان أية نتائج إيجابية لتلك الدراسات إنما تعنى ارتفاع القيمة الاقتصادية لحديد أد ساس . هذا ولقد

دلت تلك الدراسات على إمكانية استخدام حديد أد ساس في صناعة الحديد والصلب الموجودة في مدينة الجبيل الصناعية (يماني ، ص 240—247 [1] ؛ عالم الاقتصاد ، ص 17).

2 – النحاس

توجد رواسب معدن النحاس في مناطق متفرقة من البلاد. وتوجد هذه الرواسب بالتحديد في منطقة أم الدمار جنوب شرق المدينة ، في جبل صايد على بعد 350 كم شمال شرق جدة في منجم المصنعة شمال مدينة جدة وجبل الشيزم إلى الشرق من مدينة الوجه . هذا بالإضافة إلى عدد من المواقع ذات الأهمية الاقتصادية المتوسطة مثل جدمة في وادي شواص جنوب بيشة وجبل سمران جنوب غرب مدينة رابغ . ولعل أهم مناطق رواسب النحاس إنما تتمثل في جبل صايد . فلقد كشفت الدراسات الجيولوجية على أن هذا الجبل به احتياطات ضخمة من خام النحاس، كما دلت أعمال الحفر المبدئية على ازدياد كمية الخام كلما زاد عمق أعمال الحفر (يماني، ص 349 — 352 ؛ عالم الاقتصاد ، ص 14) .

3 – الذهب

يوجد الذهب في المملكة فيما يقارب من 872 موقع في صخور الدرع العربي . ولقد تم الحفر في 51 موقعا من هذه المواقع . وتتمثل مناجم الذهب الآن في : منطقة مهد الذهب على بعد 210 كم شمال شرق جدة ، جبل قيعان جنوب عسير بالقرب من منطقة المصانع ، منطقة الصخيبرات شمال شرق المدينة المنورة ، منجم الأمار شمال شرق جدة . هذا بالإضافة لبضعة مناجم أخرى موجودة في غرب البلاد في جنوب رابغ وشرق العلا وشمال الوجة وشمال شرق أملج وشمال شرق ينبع البحر . كما أن هنالك مناجم أخرى في منطقتي بلجرشي وغامد. هذا وقد تمت إعادة افتتاح منجم مهد الذهب في عام

---

(1) تضمنت مجلة عالم الاقتصاد في العدد الذي تم الرجوع إليه أعلاه عرضا ومناقشة لتقرير عن المعادن الفلزية في المملكة . وهذا التقرير صادر عن وزارة النفط والثروة المعدنية في عام 1999 .

1983 . كما أن الدراسات قد أثبتت ارتفاع كميات الخام في جبل قيعان وارتفاع نسبة تركز الذهب في الرواسب هناك وبمنطقة الصخيبرات ، والتي تتميز عن غيرها بإمكانية استخدام أسلوب التعدين المفتوح بها (بندقجي ، 1412 ، ص242 – 244 ؛ يماني ، ص 352 – 356 ؛ عالم الاقتصاد ، ص 13) . وعموماً فهذا الانتشار الجغرافي لمناجم الذهب في غرب البلاد والدراسات الأولية لإمكانيات هذه المناجم إنما هي مؤشرات على الإمكانيات الجيدة لمعدن الذهب . ويحتاج الأمر بالتالي لمزيد من عمليات المسح الجيولوجي والدراسات لتحديد الإمكانيات الفعلية لهذا المعدن والعمل على استثمارها .

4 – الفضة

لقد ظهر معدن الفضة في معظم مواقع المعادن الفلزية الحالية التي تم حفرها بالفعل . بالإضافة إلى ذلك فقد أثبتت الدراسات وجود هذا المعدن في مناجم الذهب القديمة. وعموماً توجد الفضة في أكثر من 500 موقع. وتتمثل أكبر مناجم الفضة في مواقع : منجم السمرا بمنطقة ألد وادمي ، والذي قُدر احتياطي خامة بحوالي 30 آلف طن ، منجم السديرية بمنطقة السديرية وخامات منطقة النقرة التي توجد على بعد 230 كم شمال شرق المدينة المنورة . هذا وقد قدرت احتياطات هذه المنطقة الأخيرة من الفضة بنحو 610،000 طن بالإضافة لمعادن أخرى . كما وجدت آثار من الفضة في منجم قديم يقع شرق منطقة القنفذة (المصدر السابق ، ص 357 – 359 ؛ عالم الاقتصاد ، ص 13) . وعموماً فإن تقديرات كمية الاحتياطي تدل إلى الآن على قلة حجم هذا المعدن كما يتضح من جدول (1–5) الوارد سابقاً . على أن اقتصار هذه التقديرات على بعض مواقع الخام دون الأخرى يستدعي مزيداً من عمليات المسح الجيولوجي للوصول لتقديرات أدق في هذا الشأن .

5 – الكروم

دلت عمليات البحث والتنقيب على وجود رواسب خـــام الكـــروم (الكر وميت) في مناطق مختلفة من المملكة . فتوجد الرواسب في جبل أس على بعد 450 كم شمال غرب مدينة جدة، حيث أثبتت الدراسات الأولية هناك على وجـــود حـــوالي 10000 طن من رواسب الخام ظاهرة على السطح. وتصل نسبة الكروم بهذه الرواســـب 39% . كما توجد رواسب للمعدن في جبلي الو سق والتوين وكذلك بوادي الطليـــل الواقع على بعد 440 كم شمال غرب مدينة جدة. وهنالك أيضاً موقعٌ بشمال مدينة ينبـع البحـــــر يقدر احتياطه ب 8000 طن كما هو ظاهر في جدول رقـــم (1–5) ســـابقاً . بالإضافة إلى ما سبق فإنه يحتمل وجود معدن الكروم في حزام من الصخور يمتد لمســـافة تزيد على 300 كم تقع إلى شمال شرق خميس مشيط (يماني ، ص 348 ؛ الشـويف ، 1987 ، ص 51) . وعموماً فان المعلومات المتوفرة عن أحجام احتياطي معدن الكروم بمواقعــه المختلفة لا تزال قليلة ومحدودة.

6 – الزنك

توجد رواسب معدن الزنك في كتل صخرية مع معـــــادن أخـــرى ، وهنالك أربع مناطق لهذه الرواسب . فيوجد الزنك مع المعـــادن الأخـــرى في نطـــاق صخري بمنطقة المصانع الواقعة على بعد 625 كم جنوب شرق مدينـــة جـــدة . هـــذا وقدرت احتياطات مجموع المعادن هنا بـــ 1,7 مليون طن يمثل الزنك 6% منها . وتجري الآن بهذا النطاق أعمال تعدينية في الوقت الحالي . أما المنطقة الثانية فتوجد على بعد 200 كم جنوب مدينة الرياض في الخنيفية حيث يوجد نطاق معدني يُقدر احتياطية بـــــــ 13 مليون طن يمثل الزنك 5% من مجموع خاما ته . وتتمثل المنطقة الثالثة بظيــــلان علـــى الساحل الشمالي للبحر الأحمر حيث تبلغ درجة تركز الزنـــــك بالرواســـب المعدنيـــة المكتشفة هنا 5% أيضا . أما المنطقة الرابعة المحتوية على رواسب المعدن فهي الشـــعيب

على بعد 520 كـــم جنوب شرق مدينة جدة (يمـــاني ، ص 259 – 261 ، الشـــريف ، 1987، ص 203).

7 – التنسجتين

توجد الرواسب المكتشفة لمعدن التنسجتين في موقعين أولهما يتمثـــل في جبل السلسلة الموجود على بعد 150 كم غرب جنوب غرب مدينة بريـــده . ويقـــدر الاحتياطي المحتمل للخام هنا ما بين 5 إلى 10 مليون طن . أما الموقع الآخر فيوجد المعـدن به في عروق حاملة لمعادن أخرى . وتقع هذه العروق على بعد 55 كيلومتر من شـــرق ظلم . كما أن هناك احتمالاً كبيراً بوجود رواسب التنجستين بالإضافـــــة لمعـــدن القصدير ، في بعض التكوينات الجيولوجية الموجودة بالقرب من الحواف الشرقية للدرع العربي (يماني ، ص 262 – 263) .

8 – المعادن المشعة

دلت الدراسات على وجود معادن اليورانيوم والينبوبيوم والنوريوم .. وغيرها في مواقع عدة من المملكة . ومن هذه المواقع منها القرية ، جبـــل طاولـــه ، أم البرك ، جبل صايد وجبل حمرة . ولعل أهم هذه المناطق من ناحية حجم احتياطي المعادن المذكورة هـــي منطقة القرية في شمال غرب البلاد بالقرب من وادي الصواوين . وقـــد قدرت أبحاث المديرية العامة للثروة المعدنية احتياطات هذا الموقع بـــ 440 مليون طـــن تتفاوت بها نسب المعادن المشعة . كما دلت التجارب الأولية على إمكانية تركيز المعادن المذكورة في مركزات قابلة للمهد لاستخلاص المعادن ومن ثم اســـتخدامها . وإذا مـــا تحدثنا عن معدن اليورانيوم تحديداً فسنجد أن هنالك عدداً من المنـــاطق الـــتي تشـــير خصائصها الجيولوجية لاحتمال وجود لخامات اليورانيوم . وهذه المناطق هي الروضـــة ، جبل ، الرقاب ، الحليفة وتبوك . والأمر يستدعي إجراء مسحات جيولوجية موســـعة

لهذه المواقع لتحديد مدى وجود خامات اليورانيوم بها (المصدر السابق ، ص 264 ؛ عالم الاقتصاد ، ص 19) .

9 – الفحم

لقد تأكد وجود رواسب الفحم في المملكة مع حفر بعض الآبار في الصخور الموجودة على الأطراف الشرقية للدرع العربي . وقد قامت المديرية العامة للثروة المعدنية بدراسات في هذا الشأن ، ووصلت هذه الدراسات إلى أن هناك احتمالات بوجود الفحم في خمس مناطق هي : النفوذ الكبير ، القصيم ، الرياض ، العريض ، منطقة شرورة – الربع الخالي (يماني ، ص 247 – 248) . ويحتاج الأمر بالتالي لمزيد من عمليات البحث والتنقيب للتأكد من تلك الاحتمالات ومن ثَمَّ تحديد المواقع بدقة وكذلك كميات الاحتياطي الفعلي بها .

بالإضافة لما سبق فإن هنالك معادن فلزية أخرى اكتشفت رواسب لها في أنحاء متفرقة من البلاد . فهناك رواسب معدن النيكل تم رصد وجودها في 50 موقعاً في الدرع العربي . وقد تم بالفعل الحفر في 8 مواقع ولكن لم يثبت وجود أية أهمية اقتصادية لأي من هذه المواقع . وهنالك خامان معدنيان آخران أيضاً وهما الرصاص والأنتيمون موجودان في عروق معدنية حاوية لمعادن أخرى . كما توجد أيضاً رواسب لمعدن المنجنيز مكتشفة في مناطق مختلفة من البلاد . على أن المكتشف حتى الآن هي كميات قليلة من هذا الخام وجدواها الاقتصادية منخفضة . وأخيراً فهنالك رواسب لمعدن الموليبدنم في عديد من المواقع ، إما متداخل في عروق المرو والبجماتيت وغيرها أو كمعدن ثانوي في مواقع أخرى . على أنه لم يثبت حتى الآن وجود أهمية اقتصادية لهذا المعدن (المصدر السابق ، ص 248 – 264 ؛ عالم الاقتصاد ، ص 18).

أخيراً فإنه يلاحظ مما سبق أن هنالك ، بالإضافة للمواقع المفردة للمعادن الفلزية، نطاقات معدنية يوجد بها أكثر من خام ، كلٍ بدرجة تركيز مختلفة .

فهنالك عروق المرو والكتل الصخرية الحاملة لمعادن النحاس والذهب والفضة في مناطق النقرة وسمرة والأمار. هذا بالإضافة لعروق الكوارتز في منطقة بير طويلة وبير الحمالة .

ونخرج من كل ذلك من أن هنالك مؤشرات على وجود درجة كبيرة مـــن الثراء المعدني في مجال المعادن الفلزية ويحتاج الأمر معها لمزيد من الدراســـات وأعمـــال التنقيب.

ثانيا : المعادن اللافلزية :

كما هو الحال مع المعادن الفلزية فإن المعروف من مواقع المعادن اللافلزية في المملكـــة، وفي حدود المتاح من المعلومات ، يصل إلى عدد محدود من المواقع يصل إلى 15 موقـــع . هذا بالإضافة إلى بعض النطاقات المحتوية لأكثر من موقع غير محدد عددها بدقة حتى الآن (انظر جدول رقم 2–6 وخريطة رقم 2–6) . ووفقا للبيانات المتوفرة فيقدر حجـــــم احتياطات

جدول (2–6)

أهم المعادن اللافلزية في المملكة العربية السعودية حسب المواقع وتقديرات الاحتياطي

المعدن	الموقع	الاحتياطي (مليون طن)
1 – الفوسفات	موقعان شمال غرب مدينة عر عر وشمال شرق مدينة تبوك بالإضافة لنطاق يمتد من منطقة الجوف لمنطقة طريف	6692 (1)
2 – بوكسايت	موقع واحد شرق مدينة حائل	126
3 – مغنيزت	موقعان جنوب غرب حائل وشمال شرق جدة	16,5
4 – بوتاس	وادي عفال ، رأس كركومة ، القنفذة ، جزر فرسان	– (2)
5 – رمل زجاجي	حول مدينة الرياض وحول مدينة الجبيل	10
6 – حجر رملي	شمال الجبيل	– (2)
7 – دياتوميت	غرب مدينة حائل	– (2)
8 – طين كاوليني	غرب منطقة الزبيرة وقرب مدينة الخرج	100 (3)
9 – طين خرسانة خفيفة الوزن	قرب مدينة تبوك	6,6
10 – حجر جيري	4 مواقع جنوب شرق مدينة الرياض ، شمال الجبيل ، شمال غرب ضبا ، وادي تربة قرب مدينة طريف	100 (4)
11 – جبس	3 مواقع غرب مدينة تبوك ، جنوب الوجه ، قرب مدينة الخرج	4
12 – بازلت	حوالي مدينة جدة وشمال غرب مدينة ينبع	– (2)
13 – باريت	موقع شمال مدينة جدة	0,1
14 – فلوريت	موقع شمال شرق مدينة جدة	0,1
15 – أوليفين	موقع شمال شرق مدينة جدة	– (2)
16 – حجر رملي	شمال شرق مدينة الرياض	– (2)
17 – كيانيت	جنوب شرق عفيف	0,75
18 – بنتونيت	شرق مدينة جدة	30
19 – ولاستونيت	شمال شرق المدينة المنورة	0,5
ـــــ	15 موقعا	7086,55

مصادر الجدول :

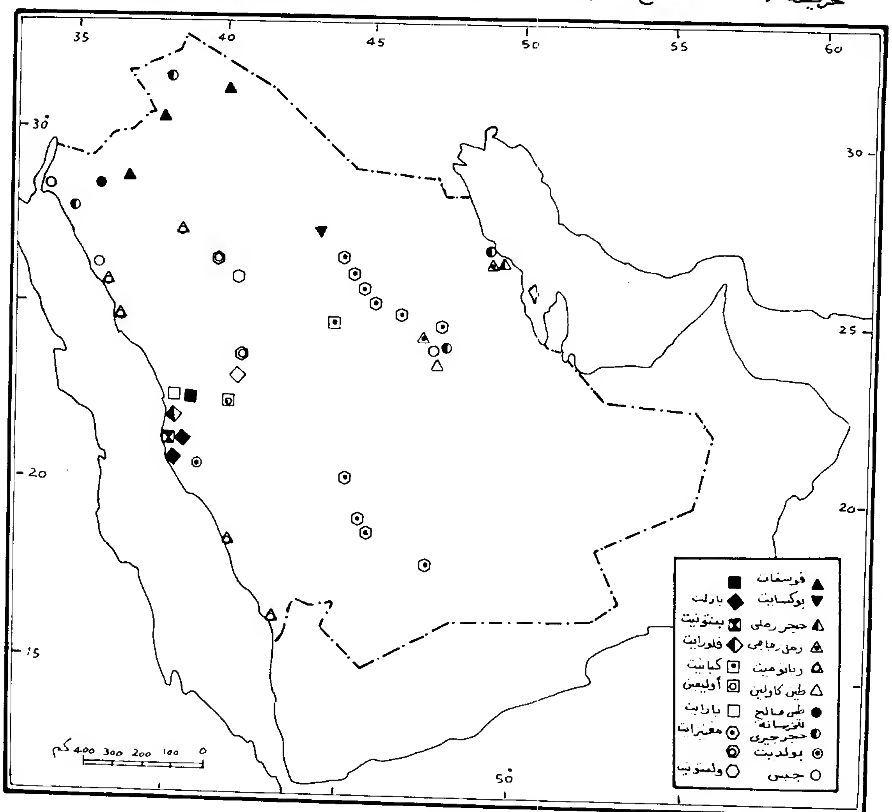
أ – وزارة النفط والثروة المعدنية ، 1412 هـ ، ص 7 – 1 .

ب – يماني ، ص 371 (فيما يخص خام الفوسفات) .

(1) المعلومات المتوفرة عن الاحتياطي لموقع واحد (2) لا معلومات عن الاحتياطي

(3) المعلومات المتوفرة عن الاحتياطي لموقع واحد (4) المعلومات المتوفرة عن الاحتياطي لموقعين فقط .

خريطة (2-6) مواقع أهم المعادن اللافلزية فى المملكة العربية السعودية



المصدر : وزارة التخطيط ، 1405هـ، ص ص (169)

المعادن اللافلزية في المملكة بحوالي 7086 مليون طن، ولهذا أكبر من حجم احتياطات المعادن الفلزية. ويأتي في مقدمة هذه المعادن الفوسفات . هذا مع معاودة التذكير بأن قلة المعلومات عن احتياطي المعادن في عدد من المواقع يجعل تحديد أهم المعادن اللافلزية حجما أمرا غير دقيق . وعموما فالرقم المذكور سابقا يعطي مؤشرا هو الآخر على وجود قاعدة أولية جيدة لهذه المعادن بالبلاد بالنظر لعدم توفر معلومات عن احتياطي عدد كبير من مناطق الخامات المكتشفة بالفعل . كما أنه من المتوقع أن تكون هذه الاحتياطات أكثر اتساعا في ظل المسوحات الجيولوجية الحالية والجاري تنفيذها، بحيث يؤمل أن تصل بنا نتائجها لتقديرات أكبر وأدق لاحتياطات هذه المجموعة من المعادن . وعموما فإن مواقع واحتياطات هذه المعادن تتفاوت من معدن لآخر كما سيلي تفصيله .

أ) المعادن الصناعية

1 – الفوسفات

توجد رواسب خام الفوسفات في أكثر من موقع من شمال غرب المملكة. إذ توجد هذه الرواسب أولا في نطاق يمتد لعشرات الكيلومترات من منطقة الجوف إلى منطقتي طريف وثنيات طريف . وينقسم الفوسفات الموجود هنا إلى نوعين يختلفان من حيث درجة تركز خامس أكسيد الفوسفور. فتتراوح درجة التركز في الفوسفات الأبيض ما بين 18 إلى 23% بينما تنخفض الدرجة إلى ما بين 12 إلى 14% في النوع الآخر المسمى الفوسفات الأسود(1) . هذا مع العلم بأنه كلما زادت درجة التركز كلما زادت إمكانية الاستغلال الاقتصادي للفوسفات . على أن درجة تركز خامس أكسيد الفوسفور في خام النطاق المذكور ليست بالدرجة الكافية لحصول الاستغلال الاقتصادي. إلا أن هنالك دراسات تجرى لرفع درجة التركز في حالة راسب منطقة ثنيات طريف ليمكن الوصول به للدرجة الملائمة للاستغلال الاقتصادي (يماني ،

(1) أتى هذان المسميان من نوعية المادة اللاحمة لحبيبات الفوسفات فعندما تكون مادة جيرية يكتسب الفوسفات اللون ، فاللقب ، الأبيض وبالعكس في حالة كونها سيسليه .

ص 370 – 371). هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد تم حديثا اكتشاف خام الفوسفات في منطقة تقع على بعد 7 كم شمال غرب مدينة عر عر بكمية احتياطي قدرت بحوالي 4000 مليون طن وبنسبة تركز تتراوح ما بين 19 إلى 31% (وزارة النفط والثروة المعدنية ، 1992 ، ص 7) . وهذا يعني تزايد إمكانية الاستغلال الاقتصادي للمعدن سواء في منطقة شمال غرب عر عر أم في ثنيات طريف .

2 – المنجنيزت

هنالك ثلاثة مواقع لمعدن المنجنيز في المملكة . ويتمثل الموقع الأول في جبل رخام ، الواقع على بعد 330 كم شمال شرق جدة ، حيث يوجد راسب المعدن في نطاق ممتد لأكثر من 1,5 كم . أما الموقع الآخر فيتمثل في منطقة زرغط حيث يكون الراسب أيضا في نطاق يصل عرضه لنصف كيلومتر . هذا مع تميز هذا الراسب الأخير ببروزه على السطح مما يسهل عملية التعدين السطحي مع ما لها من مميزات سبق التنويه عنها . وأخيرا يوجد المنجنيز على شكل عروق معدنية في طبقة صخرية يصل سمكها إلى 1,5 كم في وادي حمض . هذا وتتفاوت نسب تركز أكسيد المغنيسيوم الخاصة بهذا المعدن ما بين رواسب المواقع المذكورة. فهذه النسب تتراوح ما بين 44% و45% في جبل رخام بينما ترتفع لأكثر من 45% في موقع زر غط وحيث يمثل راسبة ، أيضا ، أجود رواسب المعدن مقارنة بالموقعين الآخرين . وعموما فمعدن المنجنيز موجود في المواقع المكتشفة بكميات تجارية حيث يتراوح احتياطية ما بين 12 إلى 16 مليون في المواقع المذكورة (يماني ، ص 366) .

وإذا ما نظرنا للمعادن الصناعية الأخرى عدا معدني الفوسفات والمنجنيز فإننا سنجد أن المعلومات المتوفرة عنها قليلة سواء فيما يخص درجة تركز المعدن أم كمية احتياطية وإمكانية الاستغلال الاقتصادي له بالتالي . بل أن معظم هذه المعادن تقتصر

معلوماتنا عنها على أماكن وجودها بالدرجة الأولى .(1)

---

(1) وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المعادن.

1 – الفلوريت

توجد رواسب معدن الفلوريت في بعض العروق المعدنية بصخور الدرع العربي في أماكن مختلفة منه مثل جبل هضبة الشرار ومنطقتي مهد الذهب وعبله . وتتراوح نسب المعدن في هذه العروق ما بين 75% إلى 100% . هذا وتتميز رواسب الفلوريت الموجودة في شمال شرق جده وقرب أبها بإمكانية استغلالها اقتصاديا أكثر من غيرها (**Ministry of Petroleum & Mineral Resource, 1993, P57**).

2 – الباريت

يتركز معدن الباريت في شقوق الصدوع الصخرية في منطقتين رئيستين بالبلاد. وتتمثل المنطقة الأولى في رابغ حيث تمتد العروق الحاملة للمعدن في الصدوع لمسافة كبيرة قد تصل لحوالي 20 كم . كما تصل درجة تركز المعدن هنا لأكثر من 90% في الخام . على أن تشتت، وضيق عرض عروق المعدن، تقلل من الإمكانية الاقتصادية لراسب هذا المعدن في هذا الموقع (المصدر السابق ، ص 22) . أما المنطقة الثانية فتقع على بعد 150 كم شمال شرق القنفده ولم يتم بعد معرفة درجة تركز المعدن في هذا الموقع بعد .

3 – الأسبستوس

إن رواسب معدن الأسبستوس ، والذي يطلق عليه أيضا لقب الحرير الصناعي، يوجد في مناطق مختلفة من المملكة، خاصة جبال الحمضة والسوداء قرب مدينة أبها ومنطقة العيس الواقعة على بعد 430كم شمال غرب مدينة جدة . وعموما فالمقدر من احتياطي هذا المعدن في البلاد يصل إلى 25 آلف طن (المصدر السابق ، ص 16–17).

4 – البريليوم

تشكل رواسب البريليوم عروق معدنية في صخور الجرانيت النارية في شمال شرق بيشة.
كما توجد رواسب المعدن على شكل بلورات في نفس الصخور .

5 – الميكا

تشكل رواسب الميكا أيضا عروق معدنية تقطع صخور الدرع العربي في كل من منطقة السوداء ووادي الحمض .

6 – الكبريت

يوجد معدن الكبريت في جنوب الوجه وشمال ضبا. كما يوجد الكبريت في وادي كبريت الواقع على بعد 30كم من قرية ماقنا الواقعة على ساحل البحر الأحمر الشمالي .

7 – الرمل الزجاجي

يوجد الرمل الزجاجي في التكوينات العائدة للعصر الكريتاسي بمنطقة الرياض وفي تكوين الوسيع وكذلك حول مدينة الجبيل .

ب – أحجار الزينة والبناء :

1 – الجرافيت

توجد رواسب عدة لمعدن الجرافيت في صخور الدرع العربي خاصة في منطقة نجران . على أن الأمر يحتاج مزيدا من الدراسات لمعرفة حجم احتياطي المعدن في هذه المنطقة ليمكن تحديد الجدوى الاقتصادية له . وعموما فأن أطلس المعادن الصناعية في المملكة الصادر في عام 1993 انتهى إلى إمكانيات الجرافيت جيده وأن كمياته كبيره في بعض الأماكن (Ministry of petroleum & Mineral Resources, 1993, P 63).

2 – الرخام

إن هنالك عديدا من مناجم الرخام التي يستخرج منها هذا المعدن في عديد من مناطق المملكة وبالأخص في المناطق المحيطة بمدن جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة . كما أن هنالك دراسات تقوم بها المديرية العامة للثروة المعدنية للبحث عن مواقع أخرى للرخام. فالخصائص الجيولوجية لبعض مناطق المملكة ، إلى جانب المناطق السابقة ، تظهر إمكانية وجود لرواسب هذا المعدن بها.

3 – الجبس

تنتشر رواسب الجبس بشكل كبير في أنحاء المملكة في عدة مواقع في هضبة نجد، مثل جنوب شرق عنيزة وجنوب الرياض والأفلاج . كذلك توجد رواسب الجبس في شمال غرب المملكة سواء في منطقة تبوك أم على ساحل البحر الأحمر جنوب

---

8 – مواد الإسمنت

توجد العناصر الأساسية لمادة الأسمنت (الكلس والسليكا والألو منيا) في منطقتي بريده وينبع البحر ، بالإضافه إلى المناطق التي توجد بها مصانع الأسمنت .

9 – الصلصال

هنالك أكبر من 35 موقعا توجد بها رواسب الصلصال في السهل الساحلي للبحر الأحمر وكذلك في موقع بمنطقة نجد . (يماني ، ص 365 – 368 ؛ الشريف 1987 ، ص 205 – 207) .

الوجه . لهذا بالإضافة لمواقع أخرى لهذه الرواسب في منطقة الساحل الشرقي من البلاد في المنطقة الواقعة ما بين العقيرة وسلوى وفي سبخة المريقب شرق الهفوف (الشريف ، 1987 ، ص 205 ؛ وزارة النفط والثروة المعدنية ، 1992 ، ص 20) . على أن معرفة مواقع الجبس ينقصها التحديد الدقيق لكميات الاحتياطي في كل موقع ليمكن تحديد الاستفادة الاقتصادية من هذا المعدن . ويستدعي ذلك مزيدا من عمليات المسح الجيولوجي .

أما فيما يتعلق بمواد البناء الأخرى المتوفرة في البلاد من حجر جيري ورمال السليكا والطين بأنواعه ، فالواقع أن المعلومات المتوفرة عنها قليلة . فهذه المعلومات مقتصرة على أسماء بعض المواقع التي توجد بها رواسب هذه المعادن وكميات الاحتياطي التي توحي بوجود كميات ضخمة من الرواسب . هذا مع ملاحظة محدودية معلومات الاحتياطي أيضا واقتصارها على بعض المواقع دون الأخرى (انظر جدول 2–5 سابقا) .

ج – الأملاح

تتعدد أنواع الأملاح في المملكة وتختلف من حيث المواقع وكميات الاحتياطي كما يلي:

1 – رواسب الملح الصخري

توجد هذه الرواسب بكميات ضخمة في ثلاث مناطق رئيسة من البلاد . فيوجد الملح الصخري أولا في منطقة ساحل البحر الأحمر في المنطقة الساحلية المحصورة بين جازان وفرسان. فتظهر في منطقة جازان كتلة كبيرة من الملح على شكل قباب ملحية مستغلة بالفعل منذ سنوات . أما المنطقة الثانية فهي منطقة الخليج العربي حيث تظهر الرواسب في منطقة حقل الدمام على أعماق كبيرة من سطح الأرض، وكذلك في منطقة الحمام والسهج جنوب أبقيق . وأخيرا

توجد رواسب الملح الصخري في الجزء الجنوبي الغربي من الربع الخالي . أما فيما يخص تقدير حجم احتياطي هذه الرواسب فالمعلومات المتوفرة قاصرة على رواسب منطقة جازان (حوالي 30 مليون طن) . بالإضافة إلى ذلك فإن إمكانية إنتاج الملح بواسطة تبخير مياه البحر في أحواض الملح ، كما هو حاصل في شمال مدينة جده ، هي إمكانية كبيره وغير محدودة .

2 – توجد أملاح البوتاسيوم والمغنيسوم بكميات معقولة في جزر فرسان .

3 – توجد رواسب الجبسم في منطقة دال هيث بجنوب شرق مدينة الرياض على بعد 32 كم منها . وكذلك توجد هذه الرواسب ، بالإضافة لرواسب الانهيدرت ، في مناطق حقول النفط بشرق المملكة.

4 – تظهر أملاح البوتاس في الرواسب التبخيرية في مناطق وادي عفال ورأس كركومة وجبل بوانة والقنفذة وجزر فرسان (يماني ، ص 368–370).

ثالثا : النفط والغاز الطبيعي (1)

يمثل كل من النفط والغاز الطبيعي أهم موردين معدنيين اقتصاديين في المملكة العربية السعودية . هذا ويتسم كل من هذين الموردين بالنشأة الجيولوجية الواحدة والوجود المكاني الواحد بالتالي. وغالبا ما يوجد الغاز الطبيعي في نفس مناطق النفط وحيث تتم عملية فرز الغاز عن النفط قبل تصديره لمناطق تكريره واستهلاكه . وهذا ما يحصل في الأغلب في المملكة . هذا ولسوف نبدأ الآن بدراسة جغرافية النفط السعودي لأهميته في الاقتصاد الوطني للبلاد ثم نليه بالحديث عن الغاز الطبيعي .

---

(1) تم الرجوع في هذا القسم من الفصل بشكل رئيسي إلى المراجع التالية :

1– يماني ، ص 248 – 302

2– الشريف ، 1978 ، ص 224 – 239 .

3 – بندقجي ، 1412 ، ص 277 – 281 .

4 – آرامكو ، 1991 ، 10 – 11 .

5 – الخولي ، ص 488 – 499 .

1 – النفط :

يوجد في المملكة ما يقارب من 70 حقلا نفطيا مكتشفا. وتمثل حقول الغوار والسفانية وأبقيق وبري أهم حقول النفط المنتجة في البلاد حيث تعطي حوالي 90% من إنتاج النفط (يماني ، ص 291) . وتتوزع الحقول في معظمها في أراضي المنطقة الشرقية من المملكة وفي مياه الخليج العربي . كما تمارس عملية استخراج النفط أربع شركات هي شركة آرمكو السعودية وشركة الزيت العربية المحدودة وشركة جيتي للزيت وشركة اكسيراب . وتتوزع بالتالي الحقول في مناطق امتياز التنقيب الخاصة بهذه الشركات الثلاث كما سيرد تفصيله . هذا مع ملاحظة أن شركة أكسيراب تمتلك حقلا واحدا كما سنرى فيما بعد.

أولا : شركة ارامكو السعودية

تمثل شركة ارامكو أهم شركات النفط في المملكة وتمارس بالتالي دورا هاما في الاقتصاد السعودي . كما تمثل هذه الشركة واحدا من أهم القطاعات الحكومية من حيث نسبة سعوده العاملين بها حيث شكل السعوديون أغلبية العاملين بها منذ بداية حقبة التسعينات الميلادية من القرن العشرين (شركة أرامكو ، 1991 ص 18)

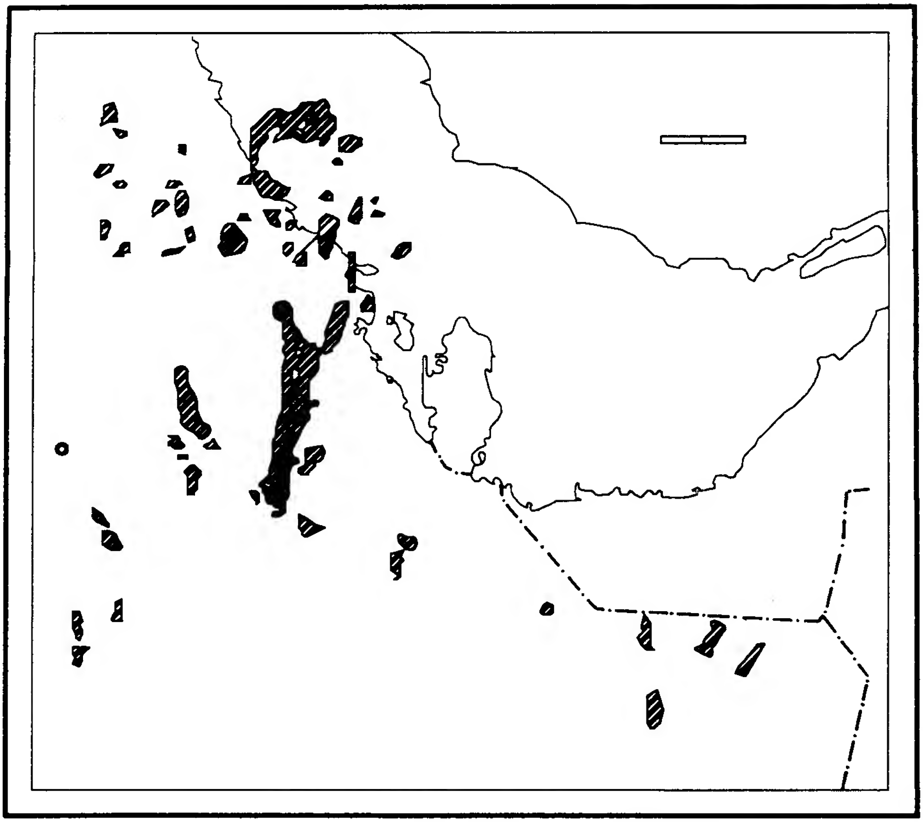
ويبلغ عدد الحقول المكتشفة في منطقه امتياز شركة أرامكو السعودية ستين حقلا . ويتركز جزء من هذه الحقول في داخل الخليج العربي مع امتداد جنوبي غربي، إلى حد ما ، في اليابس . أما بقية الحقول فتوجد في اليابس في اتجاه شمالي غربي

(أنظر إلى خريطة 3-6) . وعموما فهناك ثلاثة وعشرون حقلا منتجا[1] من هذه الحقول. أما بقية الحقول فيبلغ عددها سبعه وثلاثين حقلا ، ويتسم واحد وعشرون حقلا منها بالصغر. ولقد تم اكتشاف كل هذه الحقول الأخيرة في تواريخ مختلفة ما بين عامي 1968 و 1982 . كما تم تأجيل استثمار هذه الحقول (الشريف ، 1414 ، ص 295-300). وعموما تمتلك ارامكو حق التنقيب في مساحة تبلغ 219,8 ألف كيلومتر مربع وهي المساحة الأكبر مقارنة بالمساحات الممنوحة لكل من شركة جيتي (5,2 ألف كم2) وشركة الزيت العربية المحدودة (2,2 ألف كم2) (مؤسسة النقد العربي السعودي، 1991 ، ص 207) .

---

[1] وهذه الحقول على الترتيب هي :
ح.الدمام ويقع على بعد 15كم جنوب مدينة الدمام - ح.الغوار ويقع على بعد 200كم شرق مدينة الرياض - ح.خريص ويقع على بعد 140كم شمال شرق الرياض - ح. الحرملية ويقع للشرق من حقل الغوار على بعد 200كم جنوب الظهران - ح.أبقي ويقع على بعد 60كم جنوب غرب مدينة الظهران - ح.القطيف ويقع على بعد 50كم شمال مدينة الظهران - ح.البري ويقع على بعد 120كم شمال شرق مدينة الظهران - ح.أبو سعفة ويقع على بعد 100كم شمال شرق مدينة الظهران - ح.الفاضلي ويقع على بعد 130كم شمال غرب مدينة الظهران - ح.الخرسانية ويقع على بعد 150كم شمال غرب مدينة الظهران - ح.أبوحدرية ويقع على بعد 160كم شمال غرب مدينة الظهران - ح.السفانية ويقع على بعد حوالي 200كم شمال مدينة الظهران - ح.منيفة ويقع على بعد 200كم شمال غرب مدينة الظهران - ح.الظلوف ويقع على بعد حوالي 240كم شمال مدينة الظهران - ح.مرجان ويقع على بعد 260كم شمال شرق مدينة الظهران - ح الجريبعات ويقع على بعد حوالي 250 كم شمال غرب مدينة الظهران - خمس حقول في جنوب غرب الغوار (البنات ، اللقفه ، الجوب ، مغرب ، الرمله) - ح الحوطه على بعد 220 كم جنوب الرياض - حقل الدلم جنوب الرياض على بعد نحو 100 كم (الشريف ، 1414 ، ص 295 - 300)

خريطة (3-6) الحقول الرئيسة للنفط في المملكة العربية السعودية



المصدر: شركة أرامكو السعودية - ج

وإذا ما فصلنا في الحديث عن أهم حقول النفط في المملكة فسنجد ما يلي:

أ - حقل الغوار

يعد حقل الغوار أكبر حقول النفط ليس في المملكة فحسب بل في العالم وذلك من حيث المساحة، حيث يمتد من الشمال للجنوب بمسافة 260كم وبعرض 20كم من الشرق للغرب. ويحتوي هذا الحقل على خمسة حقول فرعية مرتبة من الشمال للجنوب كالتالي : فرزان - عين دار - شدقم - العثمانية - حرض . وتحتوي هذه الحقول على 374 بئرا يتدفق منها النفط تدفقا طبيعيا .

ب - حقل السفانية

يعد حقل السفانية أكبر حقل مغمور منتج للنفط في العالم، مع ملاحظة أنه ذو امتداد بسيط داخل اليابس . فيبلغ طول هذا الحقل 55كم وعرضه 17كم وهو يقع على بعد 200كم شمال مدينة الظهران . ويستخرج النفط من هذا الحقل من سبعة مكامن نفطية ومن خلال حوالي 93 بئرا . ولقد بلغ حجم احتياطي نفط حقل السفانية في أواخر السبعينات الميلادية إلى حوالي 13% من مجموع احتياطي البلاد . وأخيرا فإن حقل السفانية ، مثله مثل أغلبية حقول نفط المملكة ، ذو تدفق طبيعي للنفط .

جـ - حقل أبقيق

يعتبر حقل أبقيق من الحقول الكبيرة للنفط في المملكة . فتصل أبعاد هذا الحقل إلى حوالي ثمانية كيلومترات طولا وستة وخمسين كيلومترا عرضا . ويقع حقل أبقيق على بعد 30كم جنوب غرب مدينة الظهران وهو أيضا ذو تدفق طبيعي للنفط .

2- شركة الزيت العربية المحدودة

يتبع هذه الشركة أربعة حقول ، فأولا هناك حقل الخفجي ، الواقع على بعد 45 كم بجوار مدينة الخفجي . وهذا الحقل هو يعد امتدادا لحقل السفانية. أما الحقل الثاني فهو حقل الحوت والذي يقع على بعد 60 كم شمال شرق مدينة الخفجي أيضا. هذا ويتصل الحقل الأول بخمسة مكامن نفطية ، أما الآخر فيتصل بثلاثة مكامن. هذا بالإضافة لحقلي اللولو ، الواقع شرق مدينة الخفجي ، وحقل الدرة ويوجد أيضا على بعد 80 كم شمال شرق مدينة الخفجي .

الدرة

3- شركة جيتي للزيت

يتبع هذه الشركة ثلاثة حقول هي حقل الوفرة وحقل جنوب الفوارس وحقل جنوب أم القدير وكل من هذه الحقول يقع على أبعاد متفاوتة من ميناء سعود وذلك بأبعاد تتراوح ما بين 50 إلى 70 كم . وتتصل هذه الحقول بعدد من المكامن النفطية تصل إلى 7 مكامن في حالة حقل الوفرة ومكمن واحد في حالة كلا الحقلين الآخرين . هذا ويلاحظ أن هذه الحقول كانت موجودة أساسا في المنطقة المحايدة التي كانت توجد بين المملكة ودولة الكويت. وبعد تقسيم هذه المنطقة بين البلدين أصبح جزء من الحقول في الكويت والأخرى في المملكة . هذا مع العلم بأن عوائد حقول النفط في المنطقة المذكورة، يتم تقسيمها مناصفة بين البلدين حسب اتفاقية تقسيم المنطقة ، المعقودة بين البلدين (أنظر للفصل الأول) .

4- شركة اكسيراب

تعمل شركة اكسيراب على الشاطئ الغربي للمملكة ، عكس الشركات الثلاث السابقة التي تعمل في المنطقة الشرقية من البلاد . ويتبع هذه الشركة حقل مغمور واحد هو حقل البرقان. وهذا الحقل يقع على بعد 400 كم شمال مدينة جدة قريبا من الشاطئ .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال الاستكشافية للنفط السعودي لا تزال مستمرة. ففي الفترة من الرابع ذي القعدة لعام 1409هـ إلى حوالي 10 رمضان 1410 (1990) تم اكتشاف ثماني آبار للنفط في المناطق المحيطة بمدينة الرياض . ووجدت الاكتشافات في كل من : منطقة الحوطة على بعد 190 كم جنوب مدينة الرياض ، في منطقة تقع على بعد 75 كم جنوب شرق مدينة الرياض ، منطقة الرغيب الواقعة على مسافة 122 كم جنوب شرق الرياض ، منطقة الهزمية على بعد 205 كم جنوب الرياض ، في منطقة تقع على بعد 190 كم جنوب شرق الرياض وفي منطقة تقع جنوب الرياض على بعد 45 كم شمال بئر منطقة الحوطة المذكورة أعلاه (الخولى ، 1413هـ ، ص 488) . ثم تتابعت الاكتشافات في عام 1993 فقد أعلن عن اكتشافات أخرى في منطقة مدين بالقرب من مدخل خليج العقبه في شمال غرب المملكة (اللعبون، ص 28) . وفي عام 1997 تم تطوير حقل شيبة في صحراء الربع الخالي قرب الحدود السعودية – الإماراتية . هذا بالإضافة لاكتشاف بئر خذامي ، الواقعة على بعد 120 كم جنوب مدينة الرياض . وأخيرا فقد تم في نفس العام (1997) اكتشاف جديد للغاز الطبيعي من بئر الوفرة – 1 . وهذا البئر واقع على بعد 30 كم جنوب غرب منطقة حرص والتي تمثل جزءا من حقل غوار (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، ص 4 – 5) .

خطوط نقل النفط

يتم نقل النفط المنتج في المملكة من مواقع الإنتاج (الحقول) لمواقع الاستهلاك المختلفة من مصافي تكرير وأسواق عبر عدة خطوط للنقل. هذا فضلا عن نقل النفط لموانئ التصدير . وفيما يلي سرد لتلك الخطوط.

1 – خط الأنابيب عبر البلاد العربية (خط التابلاين)

يبدأ هذا الخط من حقل أبقيق ويمتد في شمال شرق المملكة بامتداد الحدود الشمالية الشرقية للبلاد إلى مدينة طريف . وبعد ذلك يعبر الخط الحدود السعودية الأردنية متجها نحو سوريا منتهيا في لبنان على ساحل البحر المتوسط . على أن النقل عبر

هذا الخط متوقف بعد أن تم إنشاء خطي شدقم – ينبع والذي أصبح يقوم بمهمة نقل النفط السعودي لقارتي أوربا و أفريقيا .

2 – خط أنابيب الظهران – البحرين

يقوم هذا الخط بنقل النفط من المملكة للبحرين . فمصفاة تكرير نفط البحرين تعتمد، في جزء كبير من احتياجاتها النفطية ، على نفط المملكة. فطاقة هذه المصفاة تفوق إنتاج البحرين من النفط . هذا ويبدأ هذا الخط من الظهران إلى العزيزية في أراضي المملكة . ومن هنالك يتفرع الخط لخطين يمتدان تحت مياه الخليج باتجاه دولة البحرين (سيف، ص 336 – 337) .

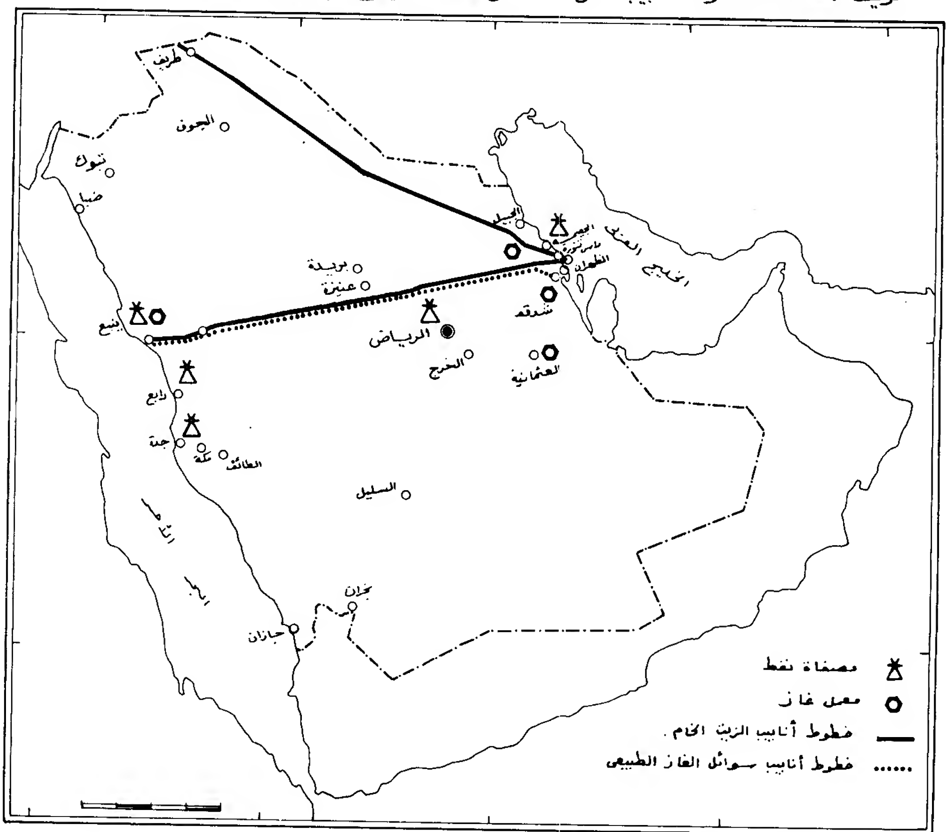
3 – خطا أنابيب شدقم – ينبع

يمتد خطان من شدقم ، على ساحل الخليج العربي ، باتجاه غرب المملكة حيث يصل الخطان إلى مدينة ينبع على الساحل الغربي من المملكة . وتصل طاقة أنابيب الخطين 5 مليون برميل نفط في اليوم . هذا ويلاحظ أنه بالإضافة لهذين الخطين يوجد خط آخر مرافق لهما لنقل الغاز الطبيعي المسال ، تبلغ طاقته 290 ألف برميل في اليوم (شركة أرامكو – ب ، ص 8) .

4 – خطوط الحقول – المنافذ الخارجية

هنالك عدد من الخطوط التي تصل بين حقول النفط ورأس تنورة على ساحل الخليج العربي. فجزء من النفط المنقول يتم تكريره في مصفاة رأس تنورة ، أما الجزء الأكبر من النفط المنقول يتم تصديره لخارج المملكة عبر ميناء رأس تنورة . هذا ويبلغ مجموع أطوال الخطوط المذكورة حوالي 2000 كم . وأخيرا فهنالك عدد أخر من الخطوط الواصلة بين حقول النفط في جنوب دولة الكويت ، المنطقة المحايدة سابقا ، ومينائي سعود والخفجي (سيف ، ص 338) (أنظر خريطة رقم 4– 6) .

خريطة (٤-٦) خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية



المصدر: شركة أرامكو السعودية، م.
252

إنتاج واحتياطي النفط السعودي

تتخذ المملكة العربية السعودية مكانة متميزة على خريطة إنتاج النفط العالمي، إذ تحتل المرتبة الثانية بين الدول العشر الأوائل في إنتاج النفط الخام ، وفقا لبيانات عام 1996 ، حيث لم يسبقها إلا الولايات المتحدة . وترجع مكانة النفط السعودي هذه للإمكانيات النفطية الهائلة للمملكة والتي تتضح من النظر لحجم الاحتياطي الكبير الذي تحظى به البلاد من النفط . فتاتي المملكة في مقدمة دول العالم في مجال احتياطي النفط الثابت وجوده، فقد بلغ حجم احتياطي المملكة في عام 1997 ، 261,5 مليار برميل . وهذا رقم اكبر من ضعف احتياطي ثاني دولة في هذا المجال وهي العراق (جامعة الدول العربية ، 1997 ، ص 302 – 304) .

وعموما فقد ساعدت هذه الإمكانيات النفطية المملكة على فرض وجودها بشكل واضح في السوق النفطية منذ بدايات إنتاجها . وقد تطور إنتاج المملكة باطراد منذ الستينات إلى أوائل الثمانينات الميلادية من القرن العشرين كما يتضح من جدول رقم (3–6) . على آن الإنتاج السعودي بدأ يقل في فترة الثمانينات وذلك نتيجة لما حصل في السوق النفطية آنذاك من تطورات وأهمها يتمثل فيما يلي :

1– اتباع الدول المتقدمة اقتصاديا ، وخاصة تلك التي تستورد النفط ، سياسة تخزين كميات كبيره منه تحسبا لأي حظر نفطي كالذي فرضته الدول العربية على تلك التي ساندت إسرائيل في حرب 1973 .

2– سياسة ترشيد استخدام النفط في الدول المذكورة أعلاه بالإضافة للاهتمام بتطوير بدائل الطاقة للنفط .

3– ركود النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية وقلة طلبها بالتالي على النفط.

4– زيادة إنتاج دول خارج دول الأوبك من النفط مما أدى لزيادة إنتاج النفط العالمي .

5– تزايد الطلب على الغاز الطبيعي المرتبط بإنتاج النفط كما سلف الذكر (الخولي، 1992 ، ص 373–381) .

جدول (3–6)

تطور إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية – 1965 / 1991

السنة	الإنتاج – مليون بالبرميل
1965	(1) 804,9
1975	(1) 2,582,5
1980	(2) 3,623,8
1985	(2) 1,746,2
1991	(3) 2,358
1997	(4) 2,924

تم إعداد هذا الجدول بالرجوع لبينات المصادر التالية :

(1) بندقجي ، 1412هـ ، ص 276 .(2) مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1412هـ ، ص 201 .(3) الشريف ، 1414 ، ص 306 . (4) مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1998 ، ص 176 .

وقد أدت الأمور السابقة ، عدا رقم 4 ، إلى تأثير مباشر في الطلب على النفط. فقد انخفض هذا الطلب مما أنعكس على كميات الإنتاج النفطي . وإذا ما جئنا إلى أثر زيادة إنتاج الدول النفطية خارج نطاق منظمة الأوبك فقد كان تأثيرها غير مباشر في الطلب على النفط . فقد أدت زيادة إنتاج الدول المذكورة إلى زيادة حجم المعروض من النفط أكثر من الطلب عليه . وبالتالي فقد تراجعت أسعار النفط وفقا لمفهوم العرض والطلب(1) . وانعكست هذه التطورات على إنتاج الدول النفطية ومنها

(1) هذا المفهوم يقول بأنه إن زاد الإنتاج من سلعه ما زاد المعروض منها في السوق مما يؤدي لانخفاض سعرها والعكس في حالة زيادة الطلب على السلعة وثبات أو انخفاض المعروض منها حيث يحصل ارتفاع في السعر .

المملكة . فأية زيادة في الإنتاج يقابله في هذه الحالة مزيد من انخفاض سعر النفط . على أن قيام العراق بغزوها لدولة الكويت في عام 1991 أدى لانخفاض النفط الصادر من منطقة الشرق الأوسط ، أهم مناطق إنتاجه في العالم . وحصل ذلك الانخفاض نتيجة توقف العراق والكويت عن الإنتاج كليا بفعل الحظر الدولي الذي فرض على الأولى والدمار الذي أصاب مرافق إنتاج النفط في الثانية فضلا عن احتلالها . ومن ثم زاد إنتاج النفط السعودي لتعويض ذلك النقص مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط نتيجة لهذا النقص الذي حصل في المعروض من النفط في السوق ولأسباب أخرى . وقد تمكنت المملكة من القيام بزيادة الإنتاج بحكم إمكانياتها النفطية السابق ذكرها . وعموما فقد أدى ذلك إلى عودة الإنتاج السعودي للارتفاع في عام 1991 حيث بلغ الإنتاج آنذاك 2358 مليون برميل مقارنة بـ 1746,2 مليون برميل في عام 1985 .

بناءا على ما سبق ، فإننا نستطيع القول بأن النفط السعودي يتصف بوضع مميز في مجال النفط العالمي . وعموما فإن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والجيولوجية والجغرافية آدت لذلك ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - ضخامة حجم الاحتياطات النفطية السعودية .

2 - انخفاض تكلفة إنتاج النفط السعودي مقارنة بتكلفة الإنتاج في المناطق الأخرى من العالم. ويرجع ذلك الانخفاض لعوامل عدة منها : غزارة إنتاج حقول النفط السعودي، انخفاض أعماقها(1)، تركز مكامن النفط في مناطق جغرافية محدده مع اختلاط الغاز الطبيعي مع النفط في معظم آبار النفط (2)، الموقع الجغرافي المتوسط للمملكة عند ملتقى قارات العالم القديم ... الخ .

3 - تنوع إنتاج الزيوت في المملكة مما يمنح البلاد قدرة على تسويق إنتاجها في أسواق مختلفة ولمستهلكين مختلفين .

(1) وعدم الحاجة بالتالي للمعدات والآلات لاستخراج النفط من أعماق بعيدة .

(2) مما يعني توزع تكلفة الاستخراج على كل من الغاز والنفط.

4 – توفر مرافق البنية الأساسية لصناعة النفط من مرافق الإنتاج والتكرير والنقل (الخولي، 1992، ص 491– 492) .

وأخيرا تهتم الجهات المعنية بأمور صناعة النفط في المملكة بتدعيم وضع هذه الصناعة من عدة نواحي . ويأتي في المقدمة في هذا الشأن الوصول إلى عملاء مستهلكين لكميات كبيرة من النفط على المدى الطويل . ولتحقيق هذا الهدف تشارك حكومة المملكة باستثماراتها في مصافي لتكرير النفط وشبكات توزيع المنتجات النفطية المكورة . وقد وجهت هذه الاستثمارات نحو الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأقصى من قارة آسيا . ففي الولايات المتحدة ، مثلا ، تشارك المملكة بحصة قدرها 5% في رأس مال مصافي شركة ستار. هذا فضلا عن المشاركة في شبكة تسويق للمنتجات النفطية المكررة تغطي احتياجات 26 ولاية من مجموع ولايات هذه الدولة . وعموما تبلغ الطاقة التكريرية الإجمالية للمشاريع التي تشارك فيها المملكة في مجال تكرير النفط وتسويقه خارج البلاد ، إلى ما يزيد على 1,2 مليون برميل نفط في اليوم (شركة أرامكو السعودية – ب ، ص 16) . هذا بالإضافة إلى أن 15% من الصادرات النفطية السعودية يتم تكريرها في المشروعات المشتركة لتكرير النفط خارج المملكة (مجلة المجلة، ص 46) [1] .

2 – الغاز الطبيعي

تقوم المملكة بإنتاج كميات كبيرة من الغاز الطبيعي وخاصة ذلك المرافق لانتاج النفط. هذا ولقد كان الغاز الطبيعي قبل الخمسينات الميلادية من القرن العشرين يحرق معظمه ، ثم بدئ بعد ذلك في استخدامه في حقن آبار النفط لزيادة الضغط على مكامن النفط ويتم ذلك بعد فرز الغاز في معامل خاصة بهذه العملية . ومع بداية

---

(1) هذا وفقا لوزير البترول والثروة المعدنية والذي أدلى بحديث لمجلة المجلة في هذا الشأن

الستينات الميلادية من القرن المذكور ابتدأ استغلال الغاز الطبيعي في صناعة غاز النفط السائل في مصنع خاص بذلك في مدينة رأس تنوره . وأعقب ذلك إنشاء مصنعين آخرين لتسيل الغاز في أبقيق ثم بري . وعموما فآلي ما قبل حقبة السبعينات كان الجزء الأكبر من الغاز الطبيعي يحرق . وأحد أسباب ذلك الأمر يتمثل في بعد مواقع المعامل المطلوبة لفرز الغاز عن النفط في المملكة عن أسواق استهلاك الغاز المفروز. على أن هنالك أمرين أديا إلى الاتجاه السعودي نحو تأسيس نظام لتجميع الغاز . فهنالك الزيادة الكبيرة في أسعار النفط بعد عام 1973 ، بالإضافة إلى تزايد الاهتمام العالمي بالمحافظة على البيئة والموارد ومنها النفط . ومن ثم فقد أصبحت التكاليف المرتفعة لإقامة وتشغيل النظام المذكور تكاليف مبررة في ضوء الربحية المتوقعة (شركة أرامكو السعودية – أ ، ص 10 – 11) .

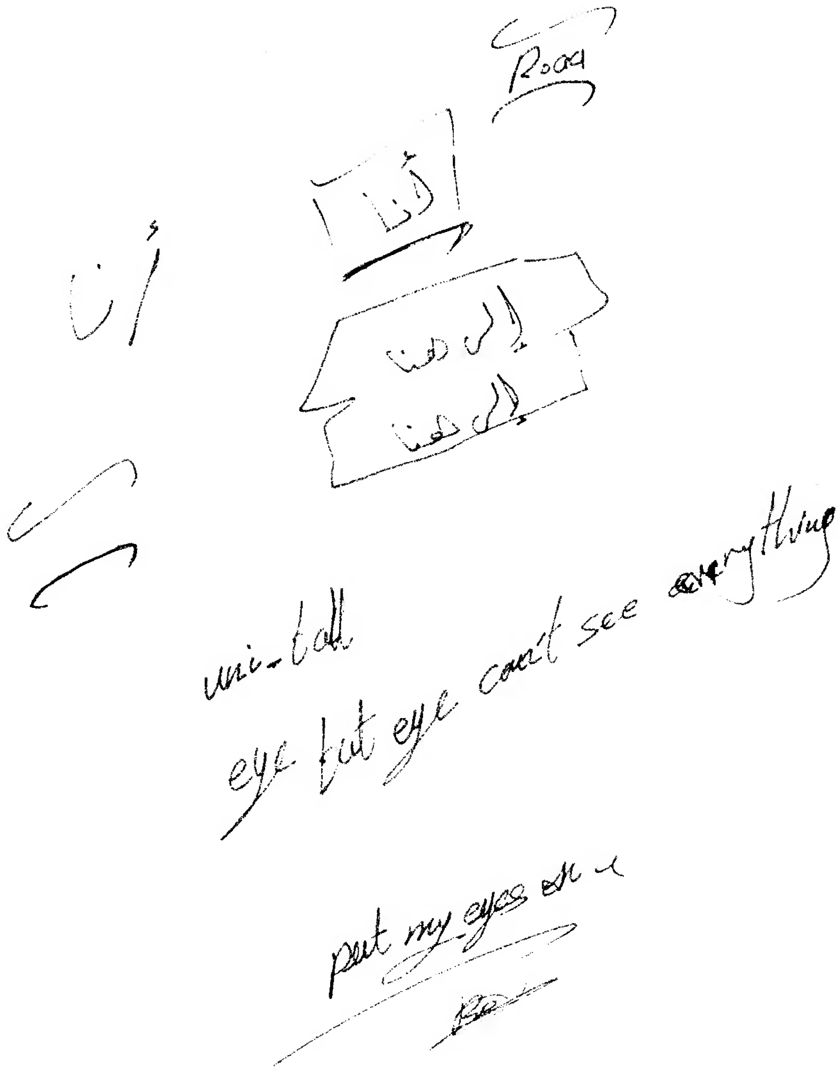
هذا وتتكون شبكة الغاز الطبيعي في المملكة من ثلاثة معامل للغاز في المنطقة الشرقية (شدقم – العثمانية – البرى) . هذا بالإضافة إلى حوالي 40 معملا لفرز الغاز. وتشتمل الشبكة أيضا على خطي أنابيب سوائل الغاز الطبيعي الممتد من شدقم لينبع والسابق ذكرهما في قسم خطوط نقل النفط فيما مضى من صفحات هذا الفصل . هذا ويستخدم جزء من الغاز في صناعة البتروكيماويات كمادة خام لها في كل من مدينتي ينبع والجبيل الصناعيتين ، هذا إلى جانب استخدام الغاز المسال كوقود للأغراض الصناعية والمنزلية . كما يصدر جزء آخر من الإنتاج المذكور للخارج . ونتيجة لكل هذا انخفضت نسبة الغاز الذي يحرق في شركة آرامكو إلى 16,5% فقط في عام 1982 (الشريف ، 1414 ، ص 319–320) . وعموما فقد بلغ إنتاج المملكة من الغاز الطبيعي 4350 مليون قدم^3 / اليوم في عام 1997 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، ص 31) كما تحتل المملكة المرتبة الرابعة في احتياطي الغاز الطبيعي الثابت وجوده بين الدول العشر الأوائل في هذا الشأن. فقد بلغ احتياطي المملكة من الغاز الطبيعي في نفس العلم 5355 مليار قدم مكعب (جامعة الدول العربية ، ص 303) .

من كل ما سبق يتضح مدى الثراء المعدني في المملكة وتنوعه . على أنه وإن كانت الثروة النفطية قد نمت وتم استخدامها في تحقيق عوائد مالية ضخمة للبلاد، مكنت الدولة السعودية من تحقيق معدلات نمو مرتفع، إلا أن قطاع التعدين غير النفطي لم يحقق نفس النجاح . لهذا بالرغم من مؤشرات الثراء المعدني غير النفطي في البلاد . وقد حرصت وزارة التخطيط، بالتالي، على التركيز على القطاع المذكور لتنميته وتحقيق أهداف تنموية أخرى كما سيرد في الفقرة التالية.

التنمية التعدينية في المملكة

يمثل هدف تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية للمملكة وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل ، وهو النفط ، اتجاها من الاتجاهات الرئيسة لخطط التنمية السعودية المتتالية . وقد أعطى قطاع الموارد المعدنية غير النفطية ، مع قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة التحويلية ، أهمية في هذا الشأن . فيؤمل أن تؤدي جهود التنمية في القطاع المعدني غير النفطي لتحقيق مورد إضافي للإيرادات القومية. هذا بالإضافة إلى أن توفر معادن غير نفطية يساعد على ظهور صناعات تحويلية على خامات هذه المعادن. وعموما فقد تم الاهتمام منذ الخطة الأولى إلى الثالثة بمحاجر مواد البناء . وكان ذلك الاهتمام نتيجة ما شاهدته البلاد إبان فترات تلك الخطط من نهضة عمرانية وتركيز على مشاريع البنية الأساسية وازدياد الحاجة بالتالي لمواد البناء . ومنذ الخطة الرابعة بدأ الاهتمام بتنشيط جهود استكشاف واستخراج المعادن الفلزية . ولتحقيق تنمية هذه المعادن وغيرها فقد احتوت الخطة الخامسة للتنمية على عديد من السياسات . فقد نصت هذه الخطة على الاستمرار في أعمال المسح الجيولوجي لتحديث المعلومات الجيولوجية عن المناجم الموجودة واستكشاف مزيد من الرواسب المعدنية وتقويم جدواها الاقتصادية . بالإضافة لذلك فقد تضمنت تلك السياسات تشجيع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار في النشاط الاستكشافي ثم الاستغلالي للرواسب المعدنية . وبالتالي فقد أشارت الخطتان الخامسة والسادسة إلى تهيئة المناخ العام لمشاركة هذا القطاع في

المجال التعديني عبر تعزيز السياسات واللوائح والأنظمة المنظمة للنشـــاط التعديـــني . (وزارة التخطيط ، 1990 ، ص 235–237 ؛ 1995 ، ص 220 – 221) .



الفصل السابع

الصناعة التحويلية

التطور التاريخي للصناعة التحويلية السعودية

لقد تركزت الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية قبل ظهور النفط فيها في الصناعات اليدوية، والتي كانت قائمة على مستوى بسيط من التنظيم الاقتصادي. فقد كان الصناع يعملون على إنتاج كميات قليلة من البضائع سداً لحاجات الأسواق المحلية المتناثرة والمتمثلة آنذاك في بعض المدن الرئيسة بالبلاد . كما أن جزءاً كبيراً من تلك البضائع كان ينتج بناءاً على طلبات لزبائن أفراد وليس لسوق كبير. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الصناع يؤدون أعمالهم في ورش ودكاكين صغيرة (Nyprop, p 297؛ Mikesell , p74). وقد تمثلت أنواع الصناعات التحويلية في هذه الحقبة من تاريخ البلاد في صناعة الأواني الفخارية والسلال والحبال والحصر وغيرها من المنتجات التي كانت تصنع من جريد وسعف النخيل . كما كانت تلك الصناعات تشمل المنتجات الجلدية والخشبية وغير ذلك من منتجات الصناعات التي كانت تقوم آنذاك على المواد الخام المحلية . وتلك المواد هي مواد وفرها الموارد الطبيعية المحدودة كماً ونوعاً في بيئات البلاد في ذلك الوقت وفي ظل عدم وجود أي تطوير أو استكشاف لآفاق تلك الموارد بطبيعة الحال. وعموماً فقد كانت هذه الصناعات ملائمة لمستوى الحياة الاقتصادية السائد حينذاك . فلم يكن هناك موارد اقتصادية ذات أهمية اقتصادية متميزة في البلاد . وهذا الأمر أدى إلى انخفاض دخل البلاد ومن ثم دخل الأفراد وقلة قدراتهم الشرائية بالتالي . وقد انعكس ذلك بدورة على صغر حجم سوق المنتجات الصناعية ومن ثم حجم الصناعة .

كان ظهور النفط وقيام صناعة استخراجه في المنطقة الشرقية من المملكة حدثاً تاريخياً مؤثراً في الحياة بشتى مجالاتها في البلاد وخاصة المجال الاقتصادي. فلقد وفر

البترول المستخرج عوائد مالية ثابتة للحكومة السعودية مكنتها من تلبية احتياجات البلاد والمواطنين من السلع والبدء في التطوير الاقتصادي والاجتماعي . وكان من الطبيعي بالتالي أن تبدأ مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومنها الصناعة التحويلية ، في الدخول في مرحلة جديدة تتسم بالنمو والتحديث . وقد واكب ذلك بطبيعة الحال ظهور مرحلة انتقالية للصناعات التحويلية اتسمت باضمحلال الصناعات التقليدية وظهور تلك الحديثة . فقد أدى تدفق أموال النفط على المملكة إلى ظهور عصر جديد من التبادل التجاري بين المملكة وبلاد العالم . وتمثل هذا التبادل في تصدير النفط من المملكة واستيراد احتياجات البلاد من مختلف السلع . وبالتالي بدأ نوع من الغزو للأسواق المحلية من السلع الصناعية الأجنبية والتي لم تستطع السلع الصناعية المحلية الصمود أمامها بطبيعة الحال . وكان ذلك بفعل عوامل الجودة والتنوع والتكلفة المنخفضة وما إلى ذلك من فروق بين الصناعتين الحديثة واليدوية التقليدية. على إنه قد تزامن تدهور الصناعات اليدوية مع بدء بعض رجال الأعمال المحليين في إنشاء مصانع للصناعة التحويلية الحديثة. فالسوق المحلي بدء آنذاك في الطلب على المنتجات الصناعية الحديثة مع تدفق السلع الصناعية الأجنبية عليه كما سبق الذكر. لذا فقد عمد رجال الأعمال أولئك إلى التوجه لهذا المجال الاقتصادي الحديث ، مستثمرين بعض ثرواتهم ، التي جمعوها من حرفة التجارة بصفة أساسية، وهي الحرفة الأكثر إدراراً للأموال مقارنة بالحرف الأخرى في تلك الحقبة من التاريخ الاقتصادي للبلاد . وعموماً فقد كانت البداية متواضعة نظراً لحداثة هذا المجال على رجال الأعمال السعوديين وللخوف الطبيعي بالتالي من المخاطرة في ولوج هذا المجال . وتمثلت تلك البداية في خمس شركات صناعية بلغ رأسمالها 42 مليون ريال في عام 1952. ومن الطبيعي انه كان من المتوقع حدوث تعثر الخفاقات لتلك المشاريع الجديدة . فلم يكن المناخ الصناعي(1) الملائم

(1) يقصد بالمناخ الصناعي الأنظمة والقوانين والظروف العامة التي تنظم إنشاء وعمل المصانع ، وقد تكون هذه الأمور في صالح نمو الصناعة أو قد يكون الغرض منها تنظيم أمور الصناعة فقط وذلك في حالة رغبة الدولة في الاهتمام بشكل أكبر بقطاعات اقتصادية أخرى .

متوفر بكافة مقوماته في البلاد . وتمثلت النتيجة في فشل عدد من المصانع الجديدة وإقفال حوالي 15% من المصانع السعودية بنهاية الخمسينات الميلادية من القرن العشرين (lahmeyer, p22) . وبصفة أساسية فقد تمثل غياب المناخ الصناعي المطلوب في عدم وجود سياسة صناعية معلنة تحدد فيها الدولة الأنظمة الخاصة بقطاع الصناعة و الأهداف المتوخاة منه . هذا بالإضافة لحدوث تنافس صناعي بين المستثمرين الصناعيين على سوق اتسم آنذاك بالصغر. وعموماً فقد بلغ حجم الاستثمار في المصانع السعودية بنهاية الخمسينات 95 مليون ريال فقط يعمل بها 660 عامل فقط .كما كان معظم تلك المصانع يعمل بنسب تتراوح ما بين 20% و25% فقط من طاقتها الفعلية (mishkes, p 64).

ومع بداية فترة الستينات الميلادية بدأ جهد حكومي متزايد يتبلور لبعث الحيوية في القطاع الصناعي الوليد ولإعطائه الدفعات اللازمة لحل أسباب تعثره المشار إليها، وتوفير قاعدة أقوى للنمو الصناعي . فتوالت الخطوات الحكومية في هذا الشأن حيث تعاقب صدور أنظمة حماية وتشجيع الصناعة الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي في عامي 1961م ، 1963م. كما صدر بيان السياسة الصناعية لحكومة المملكة في بداية السبعينات الميلادية في عام 1974. وتخلل كل ذلك وأعقبه إنشاء المؤسسات والهيئات الحكومية الخاصة بالإشراف على النشاط الصناعي في القطاع الخاص . هذا بالإضافة إلى إنشاء الهيئات التي أنيط بها إنشاء قطاع صناعي حكومي خالص. وهذه الخطوات أتت ثمارها الواضحة . فقد نمى القطاع الصناعي السعودي ، كما سنرى لاحقاً ، نمواً كبيراً . هذا وقد ساعد على بلورة هذا النجاح أخذ المملكة بفكرة التنمية الاقتصادية والتي تم ترجمتها عبر خطط التنمية الخمسية المتتالية بدءاً منذ عام 1970 حتى الآن. فقد ركزت استراتيجية التنمية الاقتصادية في البلاد على مبدأ تنويع مصادر الدخل ، والخروج بالبلاد من إطار الاقتصاد أحادي المصدر (النفط) لاقتصاد متعدد المصادر ومنها قطاع الصناعة التحويلية. وكان من الطبيعي أن تحتوي خطط التنمية

على أهداف محددة لنمو الصناعة وسياسيات مختلفة في كل خطة لإحداث وإدامة ذلك النمو.

وعموما يمكن لنا تلمس النمو الكبير لقطاع الصناعة التحويلية بمقارنة أوضاعه ما بين السبعينات الميلادية وحتى الآن . لقد حقق كل من عدد المصانع وعدد العمال ورأس المال والقيمة المضافة للصناعة نسب نمو في ما بين عامي 70 – 1971 و 1999 وصلت إلى 1228.1% ، 1490.9% ، 5879.3% و 142.2% على التوالي للعناصر الأربعة. (انظر جدول 1–7 لاحقا) . هذا بالإضافة إلى أن الصناعة السعودية استطاعت في حقبة الثمانينات الميلادية أن تخرج خارج الأسواق المحلية . فقد وصلت صادرات الصناعات السعودية لأكثر من 88 دولة بما فيها عشر دول من دول السوق الأوربية المشتركة (عالم الاقتصاد ، ص 64) . وكما بلغت قيمة صادرات الصناعة السعودية في عام 1995 عشرة أضعاف ما كانت عليه في عام 1985 (بأبقى ، ص 63). وأخيرا فإنه ينبغي الإشارة لنقطتين قبل الانتقال بالحديث إلى الجوانب الحالية للصناعة التحويلية السعودية وجغرافيتها. فأولا نذكر أن التطور المذكور كان له بعدان جغرافيان مهمان . فقد أدى التطور الكبير في مجال الصناعة السعودية لتغير واضح في الميزان التجاري السعودي وفي جغرافية التجارة السعودية. فقد برزت سلع جديدة في مجال التصدير تأتي من ضمنها (1) وفي مقدمتها سلع صناعية محلية وخاصة المنتجات البتروكيميائية. وحدث ذلك بعد أن كان النفط هو السلعة شبه الوحيدة في قائمة صادرات البلاد . ظهرت أيضا دول جديدة ، بالتالي ، في مجال الدول المستوردة لسلع سعودية . كما أدى التطور الصناعي السعودي ، إضافة ، لحدوث بعض التغير في

(1) من ذلك وفي المقدمة بعض المحاصيل الزراعية المحلية كما ورد الحديث في فصل الزراعة السعودية .

الأنماط المكانية للصناعة (1) للصناعة السعودية . فقد برزت مدن صناعية جديدة مـــا كان لها أن تظهر لولا التطور المذكور خاصة فيما يتعلـــق بالصناعـــات الـــتي أنشـــأتها الحكومة. عموماً ستتضح هذه النقطة عند الحديث عن التوزيـــع الجغـــرافي للصناعـــة السعودية. ثانياً وأخيراً فإنه ينبغي علينا أن نعي أن القياس الحقيقي لدرجة النمـــو في أي مجال وتقدير حجمه الفعلي وآثاره الحقيقية على النمو الاقتصادي لأي بلد لا يتـــأتى إلا بالمقارنة مع دول أخرى تكون في نفس المستوى الاقتصادي التنمـــوي للبلـــد المعـــني بالدراسة . وهذا ما سوف يتم التعرض له في هذا الفصل في الصفحات اللاحقة .

وإذا كان للتطور والنمو الواضحين للصناعة التحويليـــة في المملكـــة آثارهما الجغرافية على هذا القطاع كما سبق وأوضحنا فإن جوانب جغرافية الصناعـــة التحويلية السعودية لا تقتصر على ذلك فقط . فالاختلافات المكانية لهذه الصناعـــة ، فيما يخص عناصر إنتاجها ومواقع مصانعها وأسواقها ، واضحة وبينة . وهذا ما ســـوف نتعـــرض له في الصفحات التالية بادئين بمقومات الصناعة التحويلية السعودية .

مقومات الصناعة التحويلية السعودية

إن هنالك عدداً من المقومات التي يستحيل قيام الصناعة التحويليـــة بدونها بشكل عام . وتتمثل هذه المقومات في المواد الخام ، رأس المال ، الأيدي العاملـة، السياسة الصناعية والسوق بالدرجة الأولى بالإضافة إلى عدد آخر مـــن المقومـــات أو العوامل الثانوية . على أنه ينبغي الإشارة إلى أن ذلك لا يعني أنه يجب توفر كل هـــذه المقومات محلياً ، وبنفس القدر من الكفاءة الإنتاجية ، في أي بلد ليمكن قيام الصناعـة . فأهمية وجود هذه المقومات تتفاوت حسب نوع الصناعة التحويلية المراد ممارســـتها .

---

(1) يقصد بالنمط المكاني للصناعة أساساً الشكل الذي يكون عليه توزيع المصانع في الأماكن المختلفة ، هـــل متركزة في مكان واحد – متناثرة – متجمعة على هيئة عنقود عنب – متراصة على هيئة خط .... الخ .

هذا بالإضافة إلى أن وجود كلا من القرار السياسي بقيام صناعة وتوفر القدرة الإدارية والبشرية اللازمة لها ، إنما يعد من الأمور الحاسمة في ظهور الصناعة . فتدبر أمر المقومات الأخرى ممكن متى أمكن الوصول إلى تنظيم معين يضمن خفض تكلفة الإنتاج الصناعي والوصول لعائد مادي معقول . وهذا ما حصل في دول كسويسرا واليابان حيث قامت الصناعة فيهما ، وعلى مستوى عالٍ من الجودة والقدرة التنافسية لصناعات الدول المتقدمة صناعياً ، بالرغم من قلة المواد الخام والطاقة بهما . فقد قامت الصناعة هنا اعتماداً على القدرات البشرية المتميزة في هاذين البلدين . وإذا ما انتقلنا بالحديث إلى وضع المملكة العربية السعودية في هذا الشأن فيمكن لنا الوصول لتحديد وضع مقومات الصناعة التحويلية بها وأيها أكثر إيجابية في مسيرة الصناعة بالبلاد ، وذلك عبر التطرق لكل مقوم على حده .

المواد الخام :

مثل عدم توفر المواد الخام المحلية المختلفة اللازمة للصناعة التحويلية بشكل عام مشكلة رئيسة للصناعة السعودية منذ بداياتها الأولى ، واضطرها ذلك للاعتماد على المواد الخام المستوردة . وقد أصبح هذا الأمر عنصر سلبي إذ أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي المحلي وتقليل قدرته على منافسة السلع المستوردة . ولقد كان السبب في هذا الوضع هو أن الموارد المالية اللازمة لاستثمار الموارد الطبيعية للبلاد ، والتي توفر في حالة استثمارها المواد الخام اللازمة لبعض الصناعات ، كانت قليلة بالبلاد . هذا بالإضافة إلى أن الصناعة في مراحلها المتقدمة تحصل على بعض احتياجاتها من المواد الخام من مصانع متخصصة في إنتاج ما يسمى بالسلع شبه المصنعة(1) . ولم تكن الصناعة السعودية آنذاك ، بطبيعة الحال ، إلا في مراحل ظهورها ونموها الأولى وخالية من وجود تلك المصانع بالتالي. على أن ارتفاع أسعار النفط ، في بداية السبعينات الميلادية من القرن الماضي ، أدى إلى زيادة المداخيل المالية في البلاد .

(1) وهي تلك السلع التي تحتاج إلى عمليات تصنيع إضافية لتكون صالحة للاستهلاك من قبل المستهلك .

وقد أدى ذلك بدوره إلى زيادة قدرة الحكومة على الإسراع بتنفيذ خطـــط التنميـــة . ونمت على أثر ذلك قطاعات الزراعة والتعدين وغيرهما فبدأت تتوافر بالتالي مواد خـــام محلية كبعض المحاصيل الزراعية والخامات المعدنية . هذا بالإضافة إلى أن الدولة أصبحت قادرة على إنشاء صناعات ثقيلة في مجال تكرير النفـــط والصناعـــات البتروكيميائيـــة والمعدنية اعتمادا على موارد النفط والغاز الطبيعي الضخمة بالدرجـــة الأولى . وقـــد وفرت هذه الصناعات بدورها مواد خام يمكن قيام صناعات أخرى باســـتخدامها . ولم يكن حدوث ذلك ممكنا بطبيعة الحال دون توفر القدرة المالية اللازمـــة . فالصناعـــات الأولى تحتاج لأموال ضخمة لإنشائها وتسييرها فهي صناعات تسمى بالصناعـــات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال . هذا ويمكن لنا التدليل على كل ما سبق بـــالرجوع إلى إحصائيات الإنتاج الزراعي والصناعي والبترولي والمعدني في البلاد . فمن ناحية تتســـم المملكة بكونها من الدول الرئيسة في إنتاج النفط ، كما أنها تحتل مكانة متميزة في مجـــال إنتاج الغاز الطبيعي كما يتضح من خلال فصل الثروة المعدنية في المملكـــة (الفصـــل الخامس) . ومن ناحية أخرى فلقد زاد الإنتاج الزراعي بالبلاد بشكل غـــير مســـبوق مقارنة بعديد من الدول النامية . وأصبحت المملكة دولة مصدرة للقمح وشارفت علـــى الوصول لمرحلة الاكتفاء الذاتي في سلع أخرى كالألبان والبيض ، وزاد إنتاج الخضـــار كما أتضح عند مناقشة الزراعة السعودية في الفصل الرابع . وكل هذا النمو الزراعـــي إنما يعني بدوره توفر مواد خام محلية لعديد من الصناعات الغذائية . ومن أمثلـــة هـــذه الصناعات صناعات أغذية الأطفال ، النشا ، الجيلاتين، الرقائق ، الفواكـــه والخضـــار المعلبة والمجمدة ، الفطائر ، المخللات ، منتجات الألبان ، الحلويات والشيكولاتة وما إلى ذلك . كما أن المواد النفطية والغاز الطبيعي تؤدى ، وأدت بالفعل ، إلى تسهيل قيـــام صناعة المنتجات البتروكيميائية والتي تنتج بدورها مواد شبه مصنعة تقوم عليـــها هـــي الأخرى صناعات أخرى كالصناعات البلاستيكية. هذا بالإضافة إلى إمكانية قيام عديـــد من الصناعات المعدنية على الخامات المعدنية المحلية .

هذا ولا يقتصر أثر المواد الخام المحلية على خفض تكلفة إنتاج بعض الصناعات وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية . بل يتعدى أثر ذلك إلى التأثير على الأنماط المكانية للصناعة ، كما سيتضح في الفقرة الخاصة بذلك فيما بعد .

القوى المحركة :

لكي تعمل المصانع وتوجد الصناعة لابد بطبيعة الحال من وجود القوى ، التي تحرك المصانع ، بوفرة وبتكلفة ليست مرتفعة . وهذا ما تتمتع به صناعة المملكة في واقع الحال ، الأمر الذي يعد عنصراً إيجابياً بالنسبة لها . فوفرة النفط بالبلاد مكنت من إقامة شبكة طاقة كهربائية واسعة تعمل بكفاءة . وهذه الشبكة توفر للصناعة وغيرها من القطاعات والأنشطة ، الطاقة التي تحتاجها في أي موقع تقوم به . فهنالك أربعة شركات موحدة للكهرباء في أربعة من مناطق المملكة الخمس . هذا فضلاً عن خمسة شركات كهرباء في المنطقة الشمالية . وكل من الشركات الموحدة تعمل على توصيل خدمة الكهرباء لجميع أنحاء المنطقة الموجودة بها . ونفس الدور تقوم به شركات المنطقة الشمالية. وهكذا فإن توفر الطاقة الكهربائية مثل عنصراً من العناصر الإيجابية في مسيرة الصناعة التحويلية السعودية ونموها . ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن قطاع الصناعة قد كان نصيبه لوحده حوالي 025% من استهلاك البلاد من الطاقة الكهربائية المولدة في عام 1997 (1) .

رأس المال :

يمثل رأس المال (2) عنصراً مهماً ورئيساً للصناعة التحويلية ، شأنها في ذلك شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى . على أن توفر رأس المال إنما يعد معضلة لعديد من الدول النامية الساعية نحو تجاوز مرحلة التخلف للحاق بالدول المتقدمة .

---

(1) تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، 1998 ، ص 302 .

(2) يشمل مصطلح رأس المال ما يسمى بالأصول الرأسمالية وهي : الأصول الجارية (كالسلع النهائية الصنع) ، الأصول الثابتة (كالأراضي والمباني ...) والأصول السائلة .

فرأس المال يتركز حالياً في مناطق محدودة من العالم وهي الدول المتقدمة غالباً ، ذلك أن الأصول الرأسمالية قد تراكمت تاريخياً في هذه الدول . ومع التطور الاقتصادي ، الذي حصل هنا كنتيجة لذلك التراكم ، زاد التراكم بحكم أن الاستثمار يولد مزيداً من الأموال . كما أنه ينبغي التنبه إلى أن هذا التركز الرأسمالي لا يعني انتقال رأس المال بسهولة إلى حيث يوجد الطلب عليه في الدول النامية . فهناك قواعد وقوانين تحول دون تحرك رأس المال مكانياً بسهولة ويسر . كما قد أثبتت الدراسات أن رأس المال يتحرك بسهولة أكبر بين أرجاء الكتل التجارية (كالاتحاد الأوروبي) والأنظمة المتماثلة سياسياً واقتصادياً وبشكل أكثر صعوبة بين هذه الأخيرة والأنظمة والكتل المختلفة عنها.

أما فيما يتعلق بالمملكة فإن اكتشاف النفط في أراضيها ، وارتفاع أسعاره بدءاً من السبعينات الميلادية قد أدى إلى تمتع البلاد بوفرة في رؤوس الأموال سواء لدى القطاع الحكومي أو الخاص . وقد مكنت هذه الوفرة الحكومة من إقامة قطاع صناعي حكومي نشط استثمر كميات ضخمة من رؤوس الأموال في الصناعات الثقيلة وخاصة البتروكيميائية . وفي نفس الوقت قامت الحكومة بضخ الأموال في شرايين القطاع الصناعي الخاص ، عبر منح القروض عن طريق بنك التنمية الصناعية . هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع دخول الأفراد ، نتيجة للانتعاش الاقتصادي العام ، أدى إلى زيادة المدخرات الفردية. وهذه المدخرات يمكن انتقال جزء منها للاستثمار في المجال الصناعي وغيره عبر الشركات المساهمة ، بأنواعها المختلفة ، والبنوك الأهلية التي تمنح قروضاً للمشاريع الصناعية المحتاجة. وإلى جانب هذا وذاك فإن الأنظمة الحكومية الصناعية سعت إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي للمجال الصناعي منذ بدايات الصناعة السعودية . وقد تم هذا الأمر آنذاك لقلة رأس المال المحلي ولاستقطاب التقنية الصناعية الحديثة التي تأتي مع الشريك الأجنبي . على أنه حتى بعد تزايد المداخيل المالية في البلاد في السبعينات الميلادية فقد استمر جذب رؤوس الأموال الأجنبية . فالحاجة

للتقنية مستمرة ، وستظل كذلك حتى تصل المملكة لمرحلة متقدمة تقنيا. وهذه مرحلة لاحقة للمرحلة الحالية والوصول إليها يعد صنوانا للتقدم الصناعي المنشود.

وبناء على كل ذلك نستطيع القول بأن رأس المال يعتبر في المملكة واحدا من أكثر مقومات الصناعة التحويلية إيجابية بالنسبة للقطاع الصناعي السعودي . وتظهر هذه الإيجابية بوضوح في تنامي عدد الشركات الصناعية المساهمة ، كما سنرى لاحقا . هذا بالإضافة إلى اتجاه القطاع الصناعي الحكومي في البلاد نحو الصناعات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال . على أنه ينبغي الإشارة إلى أنه رغم ازدياد القوة الرأسمالية والاستثمارية للقطاع الخاص السعودي فلا يزال إقباله على الاستثمار في مجال الصناعة التحويلية قليلا مقارنة بإقباله على قطاعات أخرى كالزراعة والتجارة والمقاولات .

الأيدي العاملة : (1)

تختلف أنواع الصناعة التحويلية في احتياجاتها من الأيدي العاملة سواء من ناحية الكم أو النوع . فبعض الصناعات تحتاج إلى عدد كبير من العمال معظمهم مهرة وشبه مهرة بينما تحتاج صناعات أخرى لعدد أقل من العمالة ، ولكنها ذوى نوعية عالية مهاريا . وعموما فإن الصناعة التحويلية تحتاج لعاملين من شتى التخصصات الصناعية بالإضافة للإدارة الصناعية . وإذا ما جئنا إلى وضع العمالة السعودية عامه فسنجد أنه ، وفقا لبيانات عامي 1993 – 1995 ، أن هنالك 6,424,200 فرد سعودي في سن العمل تصل نسبة العاملين منهم بالفعل إلى حوالي037% فقط (2) . ويرجع هذا الأمر

---

(1) يقصد بالأيدي العاملة هنا كافة العاملين في الصناعة بدءا من رئيس مجلس إدارة الشركة الصناعية مرورا بالموظفين الإداريين والمهندسين والفنيين انتهاء بالعمال المهرة وغير المهرة في المصنع .

(2) تم حساب هذه النسبة اعتمادا على بيانات كلا من وزارتي التخطيط (لعامي 1992 و 1995) والداخلية (لعام 1995) (انظر إلى فصل الجغرافيا الاقتصادية – قسم خصائص القوى العاملة وجغرافيتها في المملكة) .

بطبيعة الحال لارتفاع نسبة من هم في الفئات العمرية ما بين الطفولة والشباب في البلاد . فقد وصل عدد السكان الذين هم ضمن الفئة العمرية 0 – 14 سنة في المملكة إلى حوالي 42% من مجموع السكان وفقا لتعداد عام 1992 (انظر فصل السكان) . وهؤلاء الأطفال والشباب منخرطون ، في جزء كبير منهم ، في المراحل الدراسية المختلفة . ولقد أدى هذا الوضع إلى عجز القوى العاملة السعودية على سد احتياجات سوق العمل في المملكة من شتى الوظائف والمهن ، بما في ذلك تلك الخاصة بالصناعة التحويلية . هذا وقد جابه هذا الوضع البلاد منذ بدايات التنمية في أوائل السبعينات الميلادية ، خاصة وأن مرافق التعليم كانت لا تزال في بدايات نموها وتوسعها. ولم يكن هنالك بالتالي من حل للحصول على احتياجات البلاد من القوى العاملة إلا باستقدام عمالة من خارج البلاد . وعموماً فقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية لمجموع قوة العمل في البلاد إلى حوالي 62% وفقاً لبيانات منتصف حقبة التسعينات (انظر لفصل الجغرافيا الاقتصادية) . وقد كان من المتوقع في مثل هذه الحالة أن ينتهي الاعتماد على العمالة الأجنبية بازدياد أعداد المتخرجين من المعاهد والجامعات ومراكز التدريب وحلولهم محل جزء كبير من نظرائهم الأجانب .

على أنه ينبغي التنبه إلى وجود مشكلة قد تؤجل عملية الإحلال المذكورة بالسرعة المطلوبة . وتتمثل هذه المشكلة في أن الإقبال من قبل الشباب السعودي ظل لفترة ليست بالقصيرة منصباً على الجامعات بشكل أكبر من المعاهد الفنية وعلى الكليات النظرية أكثر من الكليات ذات التخصصات العملية. فنسبة الملتحقين بالتعليم الفني العام والصناعي والتجاري لمجموع الملتحقين بالتعليم دون الجامعي عامة وصلت إلى حوالي 7.1% (1) وذلك في عام 1416—1417 . كما أن نسبة الملتحقين بكليات

---

(1) تم عمل هذه النسبة بالرجوع لبيانات المصدرين التاليين :

أ – وزارة التخطيط ، 1416 ، ص : 62 ، 56 ، 59 .

ب – المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، 1418 ، ص : 108 ، 115 ، 133 .

نظرية لمجموع الملتحقين بالجامعات السعودية في العام الدراسي 1416–1417 تصل إلى 70.3٪ (1) . وترجع هذه الاتجاهات لآثار فترتي الطفرة النفطية في بداية كل من حقبتي السبعينات الميلادية والثمانينات من القرن العشرين . فهذه الطفرة أتاحت وفرة مالية في يد الكثيرين وازدياد فرص العمل والثراء أمام الكثيرين ، مما جعل الدراسة الجامعية نوعا من الثقافة يسعى نحوها الشاب لاستكمال وضعه الاجتماعي أكثر منها معبر لسوق العمل واحتياجاته الفعلية . على أن انتهاء فترة الطفرة وعودة الاقتصاد السعودي لدورته الاعتيادية أزال تلك الأسباب ، وأصبح هناك وعي متزايد بين الشباب بأهمية التوجه نحو التخصصات التي يحتاجها سوق العمل أكثر . وهنالك بعض المؤشرات على ذلك ، كالإقبال على الكليات العملية الذي تزايد عن ذي قبل . فبعد أن كان حوالي 76٪ من طلاب الجامعات السعودية ملتحقين بكليات نظرية في عام 1981 (Mishkes, P68) انخفضت النسبة إلى حوالي 70٪ كما سلف الذكر. كما تطورت أعداد المسجلين بالمعاهد الثانوية الصناعية من 2654 طالباً إلى 8045 طالباً بين عامي 1402 و1417 هـ . كما تطورت أعداد الملتحقين بمراكز التدريب المهني من 3917 إلى 7258 طالباً في نفس الفترة . هذا فضلاً عن أن القطاع الخاص بدء في الحقبة الأخيرة بالاهتمام بالتدريب والتأهيل الفني . وقد بلغ عدد الملتحقين بالمعاهد والمراكز الفنية الأهلية لعام 1996 إلى 19869 شخص (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، 1412هـ ، ص: 72 ، 145 ؛ 1418 ، ص : 115 ، 126 ، 133 – وزارة التخطيط ، 1996 ، ص 66).

إلا انه يجب أن نلاحظ أن أعداد الملتحقين بالتعليم الصناعي لا تزال ، إلى حد كبير ، دون المستويات المطلوبة لتوفير الاحتياجات الفعلية للصناعة من العمالة السعودية المدربة، الأمر الذي يعني ضرورة التوسع في مرافق التعليم الفني استفادة من الإقبال الملحوظ عليه . ومن ناحية ينبغي أن نلاحظ أن القطاع الخاص لا يزال ، في المجمل ،

---

(1) تم حساب النسبة بناءاً على بيانات المصدرين السابقين ، ص 71–79 و18 على التوالي .
(تم حساب هذه النسبة بعد استبعاد طلاب المرحلة الابتدائية حيث أن التوجه للتعليم والتدريب الفني إنما يبدأ عادة بعد هذه المرحلة) .

يفضل العمالة غير السعودية لعدة عوامل وأبرزها التكلفة المنخفضة للعمالة غير السعودية . وقد تمت مناقشة هذه القضية ، بأبعادها المختلفة ، في فصل الجغرافيا الاقتصادية (قسم خصائص القوى العاملة وجغرافيتها في المملكة) .

وأخيرا فانه يجب الإشارة إلى أنه حتى مع مزيد من تدريب السعوديين على الأعمال الصناعية فإن هناك ضرورة للتوجه نحو الصناعات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال. فهذه الصناعات تحتاج لأعداد أقل من العمالة ذات المهارات المرتفعة . وترجع هذه الضرورة إلى عدد السكان المحليين المحدود في البلاد . فوفقا لآخر تعداد جرى عام 1992 وصل هذا العدد إلى 13,7 مليون فرد سعودي فقط (أنظر إلى فصل السكان) . وعموما فقد بدأ هذا التوجه في صناعات شركة سابك . ويدلنا على ذلك أن متوسط نصيب العامل من إجمالي تمويل الصناعة قد وصل في مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية في عام 1999 إلى 2197ريال كما بلغت نسبة مجموعة منتجات الصناعات المعدنية الأساسية (1) إلى 1357 ألف ريال . بينما نجد أن نسب مجموعات منتجات الصناعات الأخرى تتراوح ما بين 181.2 و 523.1 ألف ريال كما ورد سابقا في فصل الجغرافيا الاقتصادية . فالمجموعتين الصناعيتين الأوليتين تتركز فيهما صناعات شركة سابك ، وهي صناعات ذات استخدام مكثف لرأس المال مقابل أعداد قليلة من العمالة العالية المهارة. هذا مع ملاحظة أن صناعات سابك رغم كبر حجم تمويلها المالي إلا أنها لا تمثل إلا جزءا من القطاع الصناعي بالمملكة . وبالتالي فهناك ضرورة إلى أن يشمل هذا التوجه بقية هذا القطاع .

(1) تم عمل هذه النسبة بناءا على بيانات : وزارة الصناعة والكهرباء ، 1999 ، ص 143–153 .

السياسة الصناعية :

تمثل السياسات الصناعية ، التي تتبعها الدول الساعية لأحداث نمواً صناعياً بها ، مقوماً مهماً من مقومات الصناعة التحويلية . وكلما كانت السياسة المتبعة في هذا الصدد متوازنة ومراعية لخصائص الوضع الاقتصادي والجغرافي للبلد المعنى ، كلما حققت النتائج المرجوة منها بشكل سريع وإيجابي . وفيما يخص المملكة ، فقد أدرك مخططو السياسات الاقتصادية السعودية منذ البدء حاجة البلد ، كدولة نامية ، لتبنى استراتيجية تصنيعية تمكنها من النمو الاقتصادي السريع المأمول . فقد أثبتت تجارب الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أن الصناعة التحويلية تمثل الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن المملكة كانت منذ بداياتها الأولى معتمدة على مصدر وحيد للدخل تقريباً ، وهو النفط ، وهذا يعني أن اقتصاديات البلاد عرضة لحدوث تقلبات اقتصادية نتيجة لما قد يعتري أسعار النفط من ارتفاع وانخفاض نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية مختلفة . وبالتالي فقد كان واحداً من الأسس المهمة لتخطيط النمو والنشاط الاقتصادي في البلاد ، العمل على إيجاد مصادر بديلة للدخل ، بجانب النفط ، ومنها وفي مقدمتها الصناعة التحويلية . وقد كان هذا الاهتمام بالصناعة التحويلية نابعاً من ما سبق ذكره من تجارب الدول في السعي نحو تنمية القطاعات المحققة لمعدلات نمو مرتفعة. هذا بالإضافة لتوفر مقومات مهمة للنمو الصناعي في البلاد لعل أبرزها رأس المال ، مصادر الطاقة والمواد الخام اللازم لقطاع صناعي مهم وهو الصناعات البتروكيميائية . وبالتالي كان لا بد من وضع تصور واضح لكيفية بلوغ النمو الصناعي المطلوب ، عبر تحديد سياسة صناعية سعودية تأخذ في اعتبارها خصائص الوضع الاقتصادي والجغرافي للبلاد .

بالرجوع لبيان السياسة الصناعية للمملكة (بندقجي ، 1980 ، ص 306 – 309) وخطة التنمية السعودية الرابعة (Ministry of Planning, p 207-214)

يمكن لنا تلخيص السياسة الصناعية السعودية في عدة محاور . وهى المحاور التي اتضحت بجلاء نتيجة تطبيق بنود البيان سواء من قبل القطاع الصناعي الحكومي ، أو نتيجة استجابة القطاع الخاص لما حوى البيان من حوافز قصد بها جذبه للاستثمار في المجال الصناعي . هذا بالإضافة لما احتوته خطط التنمية اللاحقة للبيان في مجال التنمية الصناعية.

وتتمثل محاور السياسة الصناعية السعودية فيما يلي :

1- قيام قطاع صناعي خاص قوي وفعال يقوم بأعباء التنمية الصناعية . فهذا الأمر يتسق مع طبيعة النظام الاقتصادي السعودي السائر على نسق الاقتصاد الرأسمالي الحر . ولقيام مثل هذا القطاع فقد عملت حكومة المملكة على توفير الجو الملائم للاستثمار الصناعي. وتم ذلك عبر إصدار الأنظمة المتضمنة لشتى الحوافز لجذب رجال الأعمال نحو الاستثمار في المجال الصناعي من نظام حماية وتشجيع رأس المال الوطني إلى نظام استثمار رأس المال الأجنبي . وكلا النظامين حوى العديد من الحوافز والتسهيلات التي قصد منها تخفيض تكلفة الإنتاج الصناعي المحلي جذبا لرجال الأعمال للقطاع الصناعي الناشئ . هذا بالإضافة لإنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي في عام 1974 (محمد ، ص 48) والذي أنشئ لإقراض المستثمرين الصناعيين قروض بدون فوائد. وقد تتالت جهود الدولة في هذا الصدد بعد ذلك . فقامت الدولة بإنشاء مناطق خاصة في المدن الكبرى زودتها بكافة المرافق والخدمات المخصصة للنشاط الصناعي ووزعت أراضيها لمن يريد من المستثمرين بأسعار رمزية . وقد بلغ عدد هذه المناطق ثماني مناطق أقيمت في مدن جدة والرياض والدمام ومكة إضافة لمنطقة القصيم . هذا بالإضافة لسبع مناطق جاري العمل في تنفيذ إنشاء بعضها وإجراء الدراسات الخاصة بالبعض الآخر ، في المدن الأخرى الأصغر . وتوجد مواقع هذه المناطق في المدينة وعسير وحائل والجوف وتبوك وعرعر وجازان (مجلة عالم الاقتصاد ، ص 63) . كما وفرت الدولة للمستثمرين الصناعيين الخدمات والطاقة بأسعار تقل عن الأسعار الخاصة ببقية القطاعات الاقتصادية وللجمهور بعامة . هذا بالإضافة لأمور أخرى كإطلاع القطاع الخاص على ما يتوفر من

دراسات صناعية لدى وزارة الصناعة والكهرباء، وغيرها من المعلومات المساعدة وكذلك مد القطاع الخاص بالخدمات الفنية والإدارية المتوفرة لدى هذه الوزارة .

2- قيام قطاع صناعي حكومي يركز جهوده في تلك النوعية من المشاريع الصناعية التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها نظرا لضخامة الاستثمارات المالية المطلوبة لها . هذا بالإضافة إلى أن مثل هذه المشاريع تحتاج لتقنيات متقدمة لا يقدر القطاع الخاص على توفيرها وتحمل تكلفتها العالية . على أن دور القطاع الحكومي هذا قصد به أن يكون مؤقتا. فمن المقرر أن تعمد الحكومة إلى بيع أسهم الشركات الصناعية الحكومية للقطاع الخاص والجمهور متى وقفت تلك الشركات على أقدامها . وهذا ما حدث مع بيع 30% من أسهم شركة سابك الصناعية للجمهور في أوائل الثمانينات الميلادية . هذا مع ملاحظة أن هذا لا ينطبق على كل الصناعات الحكومية إذ يستثنى منها الصناعات الحربية ذات الأهمية الإستراتيجية الواجب بقائها تحت الإشراف الحكومي . ومع استمرار تخصيص المنشآت والمؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الحكومي فقد بدء هذا القطاع في بلورة دوره المرتقب في مجال الصناعة التحويلية الصناعية في المرحلة القادمة . ففي حين بدأت خطط التنمية الأخيرة في إسناد مهام تطوير معظم الأنشطة الصناعية في البلاد للقطاع الخاص نجد أن الجهات الحكومية ذات الصلة بالأنشطة المذكورة ، تعمل على تطبيق سياسات وبرامج التنمية الصناعية (1) (وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 239).

3- العمل على استخدام الصناعة التحويلية كأداة للتنمية الإقليمية بحيث يتم إقامة مدن صناعية متكاملة تحوي صناعات حكومية ، وأخرى يعهد للقطاع الخاص بإنشائها ، بجانب مدن أو تجمعات سكانية معينة . وقد تم في هذا الصدد إنشاء مدينتي ينبع والجبيل الصناعيتين . وهذا الأمر يؤدي لنمو هذه المدن والتجمعات وزيادة سكانها وتصبح محاور

---

(1) وهذه الجهات تتمثل في : وزارة الصناعة والكهرباء – الهيئة الملكية للجبيل وينبع – صندوق التنمية الصناعية – الدار السعودية للخدمات الاستشارية .

لنمو اقتصادي في أقاليمها . وكل ذلك يساعد على تفتيت التركز الاقتصادي الحاصل في مدن ومناطق بعينها، دون مدن وأقاليم البلاد الأخرى(1). وهذه المدن والمناطق هي تلك التي كانت أكثر قابلية للنمو الاقتصادي منذ بدايات الدولة السعودية بحكم أنها كانت تمثل المراكز السكنية والتجارية الأكثر بروزا آنذاك ، كما تم شرحه بتفصيل في فصل السكان . هذا بالإضافة إلى أن التوسع في إنشاء المناطق الصناعية ، السابق الإشارة إليها ، داخل مدن المملكة الرئيسة وعدم قصرها على جدة والرياض والدمام ، إنما يساهم في بلوغ نفس الهدف . فذلك يؤدي إلى مزيد من الانتشار الصناعي في البلاد وبالتالي إلى مزيد من النمو وتوازنه بين أرجاء البلاد . وعموما ستتم مناقشة هذا الموضوع بتفصيل أكبر في فصل التنمية .

إضافة للمحاور السابقة الذكر فقد ذكر بيان السياسة الصناعية أن المنافسة هي التي تخدم المستهلك المحلي . وبالتالي فلا مجال للتدخل الحكومي بفرض القيود على أسعار السلع الصناعية الأجنبية إلا في حالة واحدة . وتتمثل هذه الحالة في قيام بعض الشركات بإغراق البلاد بسلعها بأسعار منخفضة محاربة بذلك الصناعة المحلية. ويرجع هذا الأمر لرغبة الحكومة في قيام قطاع صناعي محلي قوي يستقيم عوده من خلال منافسة السلع الأجنبية ، فهذه المنافسة ترغم هذا القطاع على تجويد إنتاجه وخفض تكلفته ليمكن له مجاراة السلع الأجنبية . كما أن عكس ذلك يعني قيام قطاع صناعي هزيل معتمد على حماية حكومية وما إن تزول هذه الحماية حتى يتهاوى أمام المنافس الأجنبي . والحق أن هذا الاتجاه يجعل البلاد تتفادى المشاكل الاقتصادية التي قد تنجم عن تطبيق سياسة الحماية الكبيرة للمنتج المحلي كما حدث في دول كالأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك (Balass, P7, 14) .

(1) يرتبط هذا العمل بنظرية تدعى نظرية قطب النمو تقول بأن هنالك صناعات رئيسة معينة يؤدي وجودها في المنطقة التي تقام بها لنمو المنطقة ونشاطها الصناعي واجتذاب السكان إليها . ومع مرور الوقت وازدياد النمو فإن جزءا من هذا النمو الصناعي ينتقل لمنطقة مجاورة تمثل بعد ذلك مركز جديد لنمو إقليمي للمناطق المجاورة . (أنظر للفصل الحادي عشر) .

وإذا ما نظرنا لخطة التنمية السادسة سنجد أن من الأهداف الرئيسة للتنمية الصناعية في هذه الخطة التوسع في الصناعات التي تقوم على استخدام المتوفر محليا من المواد الأولية . ويرتبط بهذا الأمر هدف أخر وهو هدف تطوير الصناعات المنتجة لمصنوعات ، ذات جدوى اقتصادية ، تحل محل بعض الواردات . تسعى الخطة ، أيضا ، عبر هدف أخر إلى أن ينوع القطاع الخاص في أنشطته بحيث تظهر في رحابة صناعات خلفية وأخرى أمامية . وهذا الأمر سيؤدي لتحقيق هدف أخر آلا وهو تكامل منشآت القطاع الصناعي (1) . ومن جانب ثاني تشتمل الخطة السادسة على هدف أحداث تكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى (2) . وأخيرا فيعد إسهام الصناعة المحلية في توفير فرص عمل للمواطنين وزيادة سعودة قوة عمل هذه الصناعة من الأهداف المهمة لقطاع الصناعة في خطة التنمية المذكورة (وزارة التخطيط، 1415 ، ص 249–250) .

ونخلص أخيرا إلى أن السياسة الصناعية السعودية يمكن وصفها بأنها مزيج من تشجيع التصدير الصناعي وإحلال بعض الإنتاج المحلي مكان المنتجات الأجنبية المماثلة . وتعتمد هذه السياسة في هذا الأمر على ميزة المملكة المتمثلة في مصادرها الضخمة من المواد الهيدروكربونية (3) واستخدام سياسة حماية حذرة وحكيمة (Mishkes, P86) .

---

(1) يقصد بالصناعات الخلفية تلك الصناعات المنتجة لمواد شبه مصنعة تحتاج لعملية تصنيع إضافية في مصانع أخرى لتصبح منتجات تامة الصنع صالحة للاستهلاك الإنساني المباشر . ومن ثم فالصناعات التي تستقبل تلك المنتجات تدعى بالصناعات الأمامية .

(2) من الأمثلة على أوجه هذا التكامل الصناعات الغذائية التي تستخدم المنتجات الزراعية ، كبعض أصناف الخضار كمواد خام ، ومن ناحية أخرى فان قطاع الصناعة يمكنه إنتاج أدوات والآلات حرث وبذر وأسمدة كيماوية .. يستفيد منها قطاع الزراعة .

(3) المواد الهيدوكربونية هى عبارة عن مركبات عضوية تتضمن كربون وهيدروجين كما هو الحال مع البترين وغيره من مشتقات النفط .

السوق :

يمثل مصطلح السوق حجم المستهلكين للمنتجات الصناعية وقدراتهم الشرائية بالدرجة الأولى . وهذان الأمران يمثلان عنصرين مهمين لرجال الصناعة التحويلية. فإن قل عدد المستهلكين المحتملين للسلع الصناعية واتسمت دخولهم بالانخفاض قلت قدرة الصناعة على تسويق منتجاتها وزادت تكلفتها . وبالتالي تقل الأرباح المتوقعة للصناعة . وبناء على ذلك فإن السوق يعتبر مقوما مهما من مقومات الصناعة التحويلية . وعلى ضوء إيجابيات وسلبيات السوق يتحدد حجم ونوع الصناعة، بل وقيام الصناعة من أساسه في بعض الأحيان . وإذا ما انتقلنا إلى وضع الصناعة السعودية في هذا المجال سنجد أن السوق لا يمثل عنصر إيجابي بنفس إيجابية عنصري رأس المال والسياسة الصناعية . فحجم السوق السعودي ، ممثلا بحجم السكان، يعد صغيرا مقارنة بأحجام السكان في عديد من الدول الصناعية سواء المتقدمة أو النامية الآخذة بخيار التصنيع . هذا بالإضافة لتجزؤ السوق المحلي السعودي بحكم تركز السكان في المملكة في بقاع محددة دون بقية المساحات الشاسعة للبلاد . فما يقارب من ثلثي سكان المناطق الحضرية في المملكة يوجدون في أربع مدن وهي جدة والرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة ، هذا بالإضافة إلى منطقة الدمام الحضرية التي تشمل مدن الدمام والظهران والخبر (1) . على أنه ينبغي أن نذكر هنا أن ارتفاع الدخول الفردية في المملكة يعد عنصر إيجابي مخفف للنواحي السلبية السابقة الذكر . كما أن ما توليه السياسة الصناعية من اهتمام بالصناعات التصديرية ، سواء الحكومية

---

(1) تم حساب هذه النسبة بناءا على أعداد سكان المدن طبقا لبيانات النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1413 (وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ص 6-7) وعلى أساس حجم السكان الحضر في المملكة وفقا لمعايير هذا التعداد في هذا الصدد (انظر فصل السكان) .

- هذا مع ملاحظة أن السكان الحضر إنما يمثلون 74.1% من مجموع سكان البلاد (انظر فصل السكان).

د

أو تلك التابعة للقطاع الخاص ، إنما يعنى فتح آفاق جديده للسوق الصناعي السعودي خارج حدود البلاد. وما تحقق في جانب التصدير للمنتجات الصناعية السعودية بالفعل، كما سبق الذكر في بدايات الفصل ، يعد مؤشرا جيدا في هذا الصدد . هذا بالإضافة إلى أن نمو الصناعة بالبلاد سيؤدي إلى ظهور سوق صناعية ما بين الشركات الصناعية . فلسوف تزداد الشركات المنتجة للسلع شبه المصنعة والتي يصرف جزء منها داخليا للمصانع المنتجة للسلع تامة الصنع ، وبزا يتسع السوق الصناعي . ثم إن الاهتمام بحل المشاكل التسويقية للقطاع الصناعي الخاص ، كما سترد مناقشته فيما بعد ، سوف يؤدي لتدعيم وضع الصناعة السعودية في إطار مقوم السوق .

الوضع الراهن للصناعة التحويلية السعودية

لقد بلغ عدد المصانع في المملكة في عام 1999 2669 مصنعا يديرها 249,2 ألف عاملا ، وأجمالي تمويلها المالي 207359,45 مليون ريال (وزارة الصناعة والكهرباء ، 1999 ، ص 143–153) . كما بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي في عام 1996 142.2 مليون ريال (جامعة الدول العربية ، 1997 ، ص 268) . أيضا بلغت نسبة المصانع المصدرة لبعض أو كل إنتاجها إلى الأسواق الخارجية في عام 1995 22% من مجموع المصانع السعودية (1) . بل إن معدل النمو السنوي لصادرات شركة سابك قد بلغ 50% ما بين عامي 1984 و 1995. أما بقية الصناعات الأخرى فقد بلغ معدل نموها للفترة المذكورة في هذا الصدد 40% (بابقي ، ص 63) . إن كل هذه الأرقام تعني أن هنالك نشاطا صناعيا واضحا في البلاد . على أن تقويم هذا النشاط ومعرفة المدى الذي وصلته الصناعة السعودية في سبيل تحقيق هدف نقل البلاد لمصاف الدول المتقدمة صناعيا ، وهو الهدف الأسمى لجميع محاولات التصنيع في الدول النامية ، لن يتأتى

(1) تم حساب هذه النسبة باستخدام بيان عدد المصانع المصدرة التي أوردها بأبقى (ص 64) وعدد المصانع العاملة في عام 1995 (وزارة التخطيط ، 1998 ، ص 298) .

إلا من خلال أمرين . أول هذين الأمرين هو مقارنة الوضع الراهن بالأوضاع السابقة للصناعة في المملكة. والواقع أن هذه المقارنة توضح بجلاء حدوث تقدم واضح في مختلف عناصر النشاط الصناعي في البلاد كما يتضح من الجدول رقم (1–7).

ويتمثل الأمر الثاني في مجال التقويم ، للوضع الصناعي السعودي ، في مقارنة معدلات النمو السنوي للصناعة التحويلية في المملكة مع بقية الدول النامية . وبالنظر إلى جدول رقم (2 – 7) سنجد أن المملكة قد تفوقت في معدل النمو الصناعي، منذ السبعينات حتى التسعينات من القرن العشرين ، على مجموعات الدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط بدرجاته المختلفة باستثناء دول الدخل المنخفض والمتوسط الموجودة في شرق آسيا والمحيط الهادي . وحدث نفس الشيء في الثمانينات باستثناء مجموعة دول الدخل المنخفض عامه . على أن هنالك عددا من الدول النامية المنتمية للمجموعات السابقة قد تفوقت في معدلات نموها على مجموعاتها وعلى المملكة وهي ماليزيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وليسوتو وموريشيس. وهذا يعني أنه رغم التقدم الذي شهدته الصناعة السعودية في حقبة السبعينات الميلادية وارتفاع النمو في حقبة الثمانينات إلا أنها بحاجة لمزيد من النمو . فوضع مقومات الصناعة السعودية بعامة، كما سبقت المناقشة ، يعطيها فرصة للنمو أكثر من صناعات عديد من الدول النامية الأخرى . فتلك الدول تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة تعمل على زيادة صعوبة التنمية الصناعية بها. على أن فرصة النمو الكبيرة المتاحة أمام الصناعة السعودية، رهينة بتدعيم إيجابيات مقوماتها والتركيز عليها وتذليل المشاكل القائمة أمامها. والواقع أن كلا من العمل على تذليل المشاكل القائمة ، والتي سنناقشها فيما بعد، ومواصلة ترشيد السياسات الصناعية عبر خطط التنمية المتتالية إنما يعطي مؤشرا إيجابيا لمستقبل الصناعة السعودية .

جدول (1 – 7)

تطور الصناعة التحويلية السعودية ما بين : 70–1971/1999م

عدد المصانع			عدد العاملين		
70 – 1971	1999	نسبة النمو (%)	70–1971	1999	نسبة النمو (%)
199	2669	1241.2	13865	249224	1697.5
رأس المال (مليون ريال)			القيمة المضافة للصناعة (مليون ريال)		
70 – 1971	1999	نسبة النمو (%)	70–1971	1999	نسبة النمو (%)
2787	207359.45	7340.2	5.253	12.724	142.2

تم حساب نسب النمو في الجدول بناءا على بيانات :

أ – جامعة الدول العربية ، 1997 ، ص 268 (بيانات عام 1996) .

ب – وزارة الصناعة والكهرباء ، 1999 (بيانات 1999) عن مجلة أهلا وسهلا ص 60.

جدول (2−7)
متوسط معدلات النمو السنوي للصناعة التحويلية في الدول النامية

مجموع الدول	الفترات الزمنية				
	70−82(1)	65−80(2)	80−90(2)	80−91(3)	1990 − 1997
− الدول ذات الدخل المنخفض	3.4	−	9.3	−	5
− ،، ،، ،، المتوسط	5.5	−	3.5	−	3.2
− ،، ،، ،، الأدنى	5.5	−	2.5	−	لا بيان
− ،، ،، ،، الأعلى	5.8	−	3.5	−	2
− دول الدخل المنخفض والمتوسط بشرق آسيا والمحيط الهادي	10.3	−	−	10.6	8.9
− دول نامية مختارة					
1− ماليزيا	−	لا بيان	−	9.6	11.2
2− كوريا الجنوبية	−	18.7	−	12.4	7.5
3− ليسوتو	−	لا بيان	−	12.8	11.8
4− مورشيس	−	لا بيان	−	11.2	5.5
5− إندونيسيا	−	12	−	12.3	10.2
− المملكة العربية السعودية	6.4	−	−	8.1	(6.5−4.9) (*)

مصادر الجدول :

1− البنك الدولي ، 1984 ، ص 220−221 .

2− البنك الدولي ، 1992 ، ص 260−261 .

3− البنك الدولي ، 1993 ، ص 276−277 .

4− البنك الدولي ، 1999 ، ص 210−211 .

ملحوظة : نظرا لعدم اتساق البيانات المتوفرة عن معدلات النمو الصناعي في دول العالم ، عبر الفترات الزمنية المختلفة فقد تم تركيب الجدول بالرجوع للأعداد المختلفة المتعاقبة لتقارير البنك الدولي عن التنمية .

(*) لم تذكر بيانات البنك الدولي لأخر إصدار له (1999) متوسط معدل النمو الخاص بالمملكة ، لذا لجئنا إلى معدلات خطتي التنمية الخامسة (6.5%) والسادسة (4.9%) لإعطاء بيانات المملكة في فترة 1990−1999؛ وزارة التخطيط ، 1410 ، ص 129 ؛ 1415 ، ص 119

وننتقل الآن للجوانب الرئيسة للوضع الراهن للصناعة السعودية .

الهيكل المؤسسي :

توجد في المملكة العربية السعودية ثلاثة قطاعات صناعية هي:

1-القطاع الخاص.

2-القطاع الحكومي.

3-القطاع المساهم.

ويتمثل القطاع الأول في الشركات الصناعية ذات الملكية الفردية والشركات المتضامنة (1) . أما القطاع الحكومي فيتمثل في الشركات الصناعية التي تمتلك الحكومة كامل رأسمالها. ويشمل ذلك شركة أرامكو المالكة والمديرة لمصافي البترول ومصافي الزيوت في المملكة. هذا باستثناء مصفاة جدة للبترول وشركة ترومين لزيوت التشحيم. فتمتلك شركة أرامكو 75% و 71% فقط من رأس مال المصفاة وشركة الزيوت على التوالي (مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية ، ص : 94 ، 98) . كذلك يشمل هذا القطاع المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الحبوب . هذا مع ملاحظة أن كلا من الشركة والمؤسسة تهتم بممارسة النشاط الصناعي التحويلي كجزء من الأنشطة الأخرى الممارسة بها. بالإضافة إلى ذلك فان هناك خمسة مشاريع صناعية لصناعة قطع غيار الطائرات والمعدات إليكترونية وصناعات غذائية ودوائية ... الخ . ويشمل هذه المشاريع برنامجا درع السلام واليمامة التابعان لبرنامج التوازن الاقتصادي الذي يقوم ما بين وزارة الدفاع والطيران وبعض الشركات الأجنبية الموردة لصفقات السلاح للقطاعات العسكرية (Saudi Commer ce. 1998, p29) . هذا كما تدير هذه الوزارة مصانع للذخيرة بمدينة الخرج . هنالك أيضا مصنع كسوة الكعبة الذي تشرف عليه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد . بالإضافة إلى ذلك فهناك

---

(1) شركة التضامن هي عبارة عن شركة يكونها شخصان أو أكثر بقصد مزاولة نوع معين من النشاط الاقتصادي (البراوي ، ص 316) .

مصنعا لتعبئة التمور في الأحساء تملكه وتديره وزارة الزراعة والمياه. وإنتاج هذا المصنع يوجه للمحتاجين داخل المملكة وخارجها ضمن المعونات العينية التي ترسلها المملكة إلى الخارج. هذا مع ملاحظة أن هذين المصنعين الأخيرين لا يمثل أي منهما نشاطا اقتصاديا تجاريا بحكم طبيعة إنتاج أولهما وعدم توجههما لسوق المستهلكين(1) .

وإذا ما انتقلنا بالحديث للقطاع المساهم فسنجد انه يتمثل في الشركات المساهمة الصناعية التي يمتلك رأسمالها عديد من المساهمين الصغار والكبار ، كل حسب عدد الأسهم التي تعود إليه . ويبلغ عدد هذه الشركات ثمانية وعشرون شركة . ونلاحظ هنا أن الحكومة تملك أسهم بعض هذه الشركات ، حيث تملك 70% من أسهم شركة سابك ، بالإضافة لبعض أسهم ثمانية شركات صناعية مساهمة أخرى.فتتراوح نسب ملكية الحكومة لبعض أسهم هذه الشركات من 1% إلى 40% (مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ، ص 63 – 136 ؛ الزغيبي والقباني ، ص 34–77) . وتمثل شركة سابك (الشركة السعودية للصناعات الأساسية) أبرز الشركات المساهمة في حقل الصناعة التحويلية السعودية إذ تبلغ نسبة اسهم هذه الشركة من جملة اسهم مجموع الشركات الصناعية المساهمة 41.3% (2) . ويرجع هذا الأمر لضخامة الاستثمارات المالية والمشاريع التي تضمها هذه الشركة حيث يبلغ عدد المجمعات الصناعية (3) بها اثني عشر مجمعا . ويبلغ إجمالي تمويل هذه المجمعات

---

(1) يلاحظ هنا عدم الحديث عن صناعتي تحلية المياه البحر وتوليد الطاقة الكهربائية ، وهذا راجع لأن كليهما مختلف في مدى نسبته للصناعة التحويلية لدى البعض من الباحثين . ويرجع هذا الأمر لعدم وضوح الصبغة الاقتصادية لهذين النشاطين ولكونهما يمثلان في حالات عدة ، قطاع خدمات حكومي . وفي حالة المملكة فإن البيانات الصناعية الحكومية التي تصدر عن الجهات الحكومية المعنية تخلو من الإشارة لهذين المرافقين . وهذا الأمر يجعل عملية دراسة هذين المرفقين ورصد جوانبهما الجغرافية أمر تحوطه الصعلب . هذا مع ملاحظة أنه تم التعرض لشركات الكهرباء عند الحديث عن مقوم الطاقة سابقا .

(2) تم حساب هذه النسبة اعتمادا على بيانات : الزغبيي والقباني ، ص 28–77 .

(3) المجمع الصناعي يضم مجموعة من المصانع تؤدي أعمال تصنيعية متكاملة .

70102.1 مليون ريال ، وهو ما تمثل نسبته حوالي 30% من مجموع إجمالي التمويل لمجموع الصناعة التحويلية السعودية في عام 1999 (وفقا لبيانات وزارة الصناعة والكهرباء ، 1414 ، 1419) .

الهيكل النوعي :

بدءا ينبغي أن نذكر أن وضع المملكة كدولة نامية تدخل في أولى مراحل التنمية الصناعية قد انعكس على أنواع الصناعات السائدة بها . فتبرز الصناعات الاستهلاكية بها كالغذائية وصناعة الأسمنت ومواد البناء . على أن ما تتمتع به المملكة من مزايا تنافسية(1) ساعدها على الدخول في مجال الصناعات الثقيلة . فظهرت في المملكة صناعة البتروكيماويات والمواد البترولية المكررة . والمملكة في هذا مثلها مثل الدول البترولية الأخرى . وعموما فهذه السمات العامة لأنواع صناعات المملكة تنعكس بوضوح في الهيكل النوعي للصناعات التحويلية بها .

تتصدر صناعة المنتجات الكيميائية قائمة الصناعات التحويلية المختلفة في البلاد وذلك فيما يخص إجمالي التمويل ، تليها صناعة المنتجات المعدنية ثم صناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج فصناعة المواد الغذائية. ونجد أن نفس المجموعات الصناعية الأربع تتصدر قائمة المجموعات المختلفة اتصالا بكل من عدد العاملين وعدد المصانع (انظر جدول رقم 3-7). وترجع المكانة المتقدمة لهذه الصناعات في الهيكل النوعي للصناعة التحويلية السعودية إلى الوضع الراهن للنشاط الاقتصادي في البلاد . فهناك وفرة البترول والغاز الطبيعي وخامات مواد البناء إضافة لازدهار النشاط الزراعي. وهذا الوضع يعني توفر جزء من المواد الخام للصناعات المذكورة ، وخاصة الكيميائية والمواد الغذائية . وهذا التوفير يعني بالتالي تقليل تكلفة الإنتاج مقارنة بالصناعات الأخرى التي تعتمد بشكل أكبر على المواد الخام المستوردة .

(1) أنظر معنى المزايا التنافسية وتطبيقه على المملكة في مقدمة فصل التجارة الخارجية لاحقا

جدول (3-7) الهيكل النوعي للصناعة التحويلية السعودية - 1999

المجموعة الصناعية	عناصر الصناعة								
	المصانع			العمال			اجمالى التمويل (مليون ريال)		
	العدد	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	مقدار التمويل	٪	المرتبة
صناعة المنتجات الغذائية	426	16	(4)	35305	14.2	(4)	13043	6.3	(4)
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	121	4.5	(7)	14943	6	(5)	2987.94	1.4	(6)
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	125	4.7	(6)	10326	4.1	(7)	1792.18	0.9	(7)
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	174	6.5	(5)	13752	5.5	(6)	5131.40	2.5	(5)
الصناعة الكيماوية	515	19.3	(2)	59205	23.8	(2)	138085.54	66.6	(1)
صناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج	493	18.5	(3)	43312	17.4	(3)	23486.01	11.3	(2)
الصناعات المعدنية	750	28.1	(1)	66899	26.8	(1)	21843.59	10.5	(3)
صناعات أخرى	65	2.4	(8)	5482	2.2	(8)	989.15	0.5	(8)
اجمالي الصناعة	2669	100	-	249224	100	-	207359.45	100	-

- تم اعداد هذا الجدول بناءاً على بيانات : وزارة الصناعة والكهرباء ، 1999 ، ص : 143 ، 149 ، 153 .
(بيانات المصانع المنتجة المرخصة حتى نهاية عام 1418) .

أما بالنسبة للصناعات المعدنية فتأتي مرتبتها بين المجموعات الصناعات الأربع الرئيسية لوجود صناعة الحديد والصلب الحكومية بها . فهذه الصناعة ذات استثمار مالي كبير إلى حد ما مقارنة بالصناعات المعدنية الأخرى التابعة للقطاع الخاص . فقد بلغت نسبة إجمالي تمويل الصناعات المعدنية الأساسية ، القائمة في معظمها في ظل القطاع الحكومي ، إلى حوالي 16% من أجمالي تمويل هذه المجموعة الصناعية(1) . هذا بالإضافة إلى أن هذه المجموعة الصناعية تنتج منتجات معدنية يمثل جزءا منها احتياجات خاصة بالمباني ومشاريع المرافق والبنية الأساسية المختلفة ، وهي تمثل قطاعا نشطا كما أسلفنا الذكر . وبالتالي فهنالك طلب متزايد على المنتجات المذكورة مما يخفض من تكلفة الصناعة المعدنية المحلية إلى حد ما ويزيد من قدرتها على منافسة المنتج الصناعي غير المحلي .

وإذا ما أردنا تعليل مكانة أهم مجموعه صناعية في المملكة فلننظر لأجمالي التمويل المالي بخاصة لما يعطيه حجم رأس المال المستثمر في الصناعة من تقدير أدق لمكانة أية مجموعة في سلم الهيكل النوعي . وهنا نجد أن الصناعات الكيميائية تحتل المرتبة الأولى . وهذا أمر متوقع نظرا لنوعية الصناعات الكيماوية المقامة في البلاد سواء في القطاع الحكومي (تكرير بترول وصناعة زيوت) أو المساهم (صناعات بتروكيميائية). فهذه الصناعات تعتمد على رأس مال ضخم لاستثماراتها نظرا لطبيعتها وطبيعية احتياجاتها من عناصر الإنتاج والتقنية . ومن ناحية أخرى يحتل كلا من صناعة المنسوجات والملابس وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية وصناعات أخرى المراتب الدنيا من سلم الهيكل النوعي. وترجع قلة استثمارات الصناعة السعودية في هذه الصناعات لقلة المواد الخام المتوفرة محليا لها بالدرجة الأولى . هذا مع ملاحظة أن المسوح الأولية في البلاد توحي بوجود ثروات معدنية متنامية في البلاد ، لجانب النفط، تصلح لأن تسهم في قيام صناعات معدنية بحجم أكبر من الوضع الحالي . ويحتاج الأمر لمزيد من الدراسات والمسوح الجيولوجية لتوضيح الحجم الفعلي للمعادن الموجودة

---

(1) تم حساب هذه النسبة اعتمادا على مصدر بيانات جدول (3-7)

بالبلاد . كما أن حل المشاكل التسويقية للصناعة السعودية إنما يعني توسيع رقعة السوق الصناعية السعودية وجذب مزيداً من المستثمرين السعوديين للصناعات التي تحتل المراتب الدنيا في الهيكل النوعي للصناعة السعودية . فازدياد الفرص التسويقية لمنتجات تلك الصناعات يعني خفض تكلفتها وزيادة الربحية المتوقعة مما يقلل أيضاً، بالتالي، من سلبية وضع المواد الخام السابق الذكر .

التوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية السعودية

(النمط المكاني للصناعة)

يتسم التوزيع الجغرافي لعناصر الصناعة الرئيسة من مصانع لعمال لتمويل مالي بالمملكة بصفتين أولهما وأهمها هي صفة التركز . فالجزء الأكبر من العناصر المذكورة إنما توجد في المناطق الشرقية والغربية والوسطى . فحوالي 93%و98 % و 99% من أعداد المصانع وإجمالي عمالها وتمويلها المالي في المملكة في عام 1995 إنما وجدت في المناطق الثلاثة المذكورة (1) . إضافة إلى ذلك فحوالي 71% و 84% و 87% من المصانع والعمال والتمويل في البلاد إنما وجد ، في السنة المذكورة ، في خمسة فقط من مدن البلاد ، البالغ عددها 190 مدينة . وهذه المدن هي الجبيل وينبع والرياض وجدة والدمام. اكثر من ذلك ففي داخل كل منطقة من المناطق الشرقية والغربية والوسطى تتركز عناصر الصناعة المذكورة ، من مصانع لعمال لتمويل ، في مدينة واحدة أو اثنتين. فالجبيل والدمام تشتملان على حوالي 69% و 82% و 97% من مصانع وعمال وتمويل صناعة كل المنطقة الشرقية في عام 1995 . كما تصل نسب مدينة الرياض للمنطقة الوسطى إلى 81% و 89% و 83% في نفس العام . بينما تصل نسب مدينتا جدة وينبع، على مستوى المنطقة الغربية ، إلى حوالي 77% و 87% و76% في ذات العام. وينطبق هذا الوضع التركزي على مناطق المملكة ذات النصيب الأدنى من عناصر الصناعة . فحوالي 80% و76% من تمويل الصناعة في عام 1995 في المنطقتين الجنوبية

(1) - يلاحظ أن بيانات عام 1999 تظهر استمرار نفس الاتجاهات . فالمناطق الثلاثة المذكورة وصلت أنصبتها إلى حوالي 94% ، 98% ، 86% من عناصر الصناعة المذكورة أعلاه والموجودة في المملكة .

الغربية والشمالية إنما تعودا لمدينتي جازان وخميس مشيط ثم تبوك وحائل في المنطقتين على التوالي [1] (أنظر إلى جدولي 4-7 و 5-7) .

---

(1) – ينطبق هذا التركز أيضا على التوزيع الجغرافي لعناصر الصناعة في المناطق الإدارية داخل كل منطقة من مناطق المملكة الخمسة التخطيطية . فـ 87% و87% و 55% من مصانع وعمال وتمويل الصناعة في المنطقة الغربية تعود لمنطقة مكة المكرمة . و 90% و93% و88% من نفس العناصر في المنطقة الوسطى تعود لمنطقة الرياض . أما فيما يتصل بالمنطقة الشمالية فنجد إن 70% و 72% و 79% من المصانع والعمال والتمويل الصناعي هنا إنما توجد في منطقتين إداريتين ، تبوك وحائل ، دون بقية المناطق الإدارية بالمنطقة . وأخيرا فـ 73% و 82% و92% من مصانع وعمال وإجمالي تمويل صناعة المنطقة الجنوبية الغربية إنما توجد في منطقتي جازان وعسير دون بقية المناطق الإدارية بالمنطقة الجنوبية الغربية . وهذا ويلاحظ إن كلا من المنطقتن الشمالية والجنوبية الغربية تحتويان على أربعة مناطق إدارية (أنظر مقدمة الكتاب) . هذا وتظهر بيانات عام 1999 أيضا هذه الاتجاهات . فتصل نسب مناطق مكة المكرمة، الرياض ، تبوك – حائل ، جازان – عسير من عناصر الصناعة المذكورة أعلاه في مناطقها التخطيطية إلى حوالي 88% ، 86% ، 47% – 89% ، 93% ، 89% – 73% ، 79% ، 84% ، 77% – 77% ، 84% ، 93% على التوالي .

– تم حساب النسب السابقة الذكر بالاعتماد على بيانات : وزارة الصناعة والكهرباء ، 1995 ، ص : 9 ، 15 ، 21 .

جدول (4-7) : التوزيع الجغرافي لعناصر النشاط الصناعى الرئيسة في المناطق والمدن الرئيسة في المملكة العربية السعودية - 1994

أ - المناطق

م	المنطقة	عناصر النشاط الصناعى					
		المصانع		العمال		اجمالى التمويل (مليون ريال)	
		العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪
1	الشرقية	552	24.9	58952	30.4	79408.05	52.7
2	الوسطى	849	38.4	69591	35.9	20207.05	13.4
3	الغربية	666	30.1	60585	31.2	48951.01	32.5
4	الجنوبية الغربية	92	4.2	3503	1.8	1876.48	1.2
5	الشمالية	54	2.4	1398	0.7	356.79	0.2
-	المملكة	2213	100	194029	100	150799.38	100

ب - المدن

م	المنطقة	عناصر النشاط الصناعى					
		المصانع		العمال		اجمالى التمويل (مليون ريال)	
		العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪
1	الجبيل	57	2.6	16292	8.4	64494.12	42.8
2	ينبع	25	1.1	5148	2.7	21111.78	14
3	الرياض	689	31.1	62209	32.1	16727.17	11.1
4	جدة	487	22	47597	24.5	16159.9	10.7
5	الدمام	322	14.6	31882	16.4	12675.51	8.4
6	بقية المدن (185) مدينة	633	28.6	30901	15.9	19630.9	13
-	المملكة	2213	100	194029	100	150799.38	100

- تم الاعتماد في اعداد هذا الجدول على بيانات وجداول بحث الأنماط المكانية للصناعة التحويلية السعودية (مشخص ، 1997) والمستند على بيانات المصانع المنتجة المرخصة الصادرة عن وزارة الصناعة لعام 1414 .

جدول (5-7) : التوزيع الجغرافي لعناصر النشاط الصناعي الرئيسة في مناطق المملكة العربية السعودية - حسب المدن 1994

المنطقة / المدينة	عدد المصانع - العدد	عدد المصانع - ٪	عدد العمال - العدد	عدد العمال - ٪	اجمالي التمويل (مليون ريال) - المقدار	اجمالي التمويل (مليون ريال) - ٪
أ - المنطقة الشرقية						
1- الجبيل	57	10.3	16292	27.6	64494.12	81.2
2- الدمام	322	58.3	31882	54.1	12675.51	16
3- الخبر	59	10.7	4683	7.9	825.8	1
4- الهفوف	48	8.7	2467	4.2	605.66	0.8
5- بقية المدن	66	12	3628	6.2	806.96	1
- مجموع المنطقة	552	100	58952	100	79408.05	100
ب - الوسطى						
1- الرياض	689	81.2	62209	89.4	16727.16	82.8
2- الخرج	23	2.7	1005	1.4	574.79	2.8
3- بريدة	56	6.6	3005	4.3	1798	8.9
4- بقية المدن	81	9.5	3372	4.8	1107.1	5.5
- مجموع المنطقة	849	100	69591	100	20207.05	100
جـ - المنطقة الغربية						
1- ينبع	25	3.8	5148	8.5	21111.78	43.1
2- جدة	487	73.1	47597	78.6	16159.9	33
3- المدينة المنورة	60	9	2934	4.8	764.56	1.6
4- مكة المكرمة	60	9	2394	4	487.85	1
د - بقية المدن	34	5.1	2512	4.1	10426.92	21.3
مجموع المنطقة	666	100	60585	100	48951.01	100

المنطقة / المدينة	عدد المصانع - العدد	عدد المصانع - ٪	عدد العمال - العدد	عدد العمال - ٪	اجمالي التمويل (مليون ريال) - المقدار	اجمالي التمويل (مليون ريال) - ٪
د- الجنوبية الغربية						
1- جازان	8	8.7	740	21.1	1250.31	66.6
2- خميس مشيط	20	21.7	923	26.3	241.43	12.9
3- نجران	13	14.1	404	11.5	98.55	5.2
4- أبها	7	7.6	260	7.4	57.32	3.1
5- بيشة	9	9.8	273	7.8	48.41	2.6
6- بقية المدن	35	38	903	25.8	180.46	9.6
- مجموع المنطقة	92	100	3503	100	1876.48	100
هـ - الشمالية						
1- تبوك	16	29.6	434	31	157.83	44.2
2- حائل	21	38.9	553	39.6	114.37	32.1
3- سكاكا	9	16.7	214	15.3	36.95	10.4
4- بقية المدن	8	14.8	197	14.1	47.64	13.3
- مجموع المدن	54	100	1398	100	356.79	100

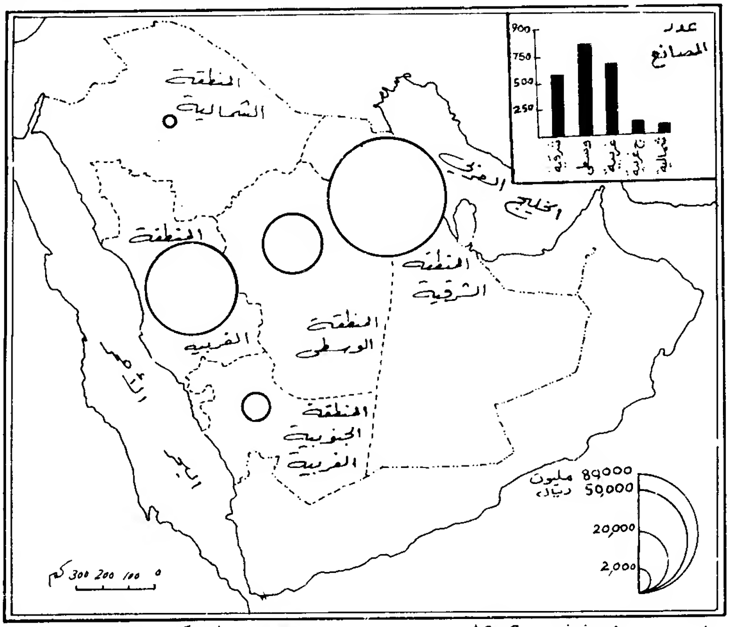
- تم اعداد الجدول بناءاً على بيانات : مشخص ، 1997 .

مما سبق يمكن استنتاج الصفة الثانية للتوزيع الجغرافي للصناعة بالمملكة وهي صفة التبعثر . فهنالك قدرا من التبعثر لمواقع الشركات الصناعية بالبلاد. فنسب المصانع في المناطق الوسطى والغربية والشرقية متقاربة لحد ما (انظر جدول 4 – 7) . أي أنه ليس هنالك منطقة مستحوذة دون غيرها على الأنشطة الصناعية .وإذا ما أردنا ترتيب هذه المناطق حسب حجم النشاط الصناعي فيها فسنجد أن المنطقة الشرقية تأتي في المرتبة الأولى في هذا الشأن. فقد وصلت نسبة إجمالي تمويل المصانع المرخصة المنتجة في المنطقة الشرقية في عام 1995 إلى 53% إلى مجموع المصانع المرخصة المنتجة في البلاد. وتأتي المنطقة الغربية بنسبة 32.5% ثم المنطقة الوسطى بنسبة 13.4% . وبالتالي فالمنطقتان الغربية والشرقية تتفوقان على المنطقة الوسطى من حيث التركز الصناعي قياسا بعنصر التمويل المالي . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى تركز الصناعات الكيمائية بهاتين المنطقتين، وهي صناعات ذات استخدام مكثف لرأس المال كما سبق الذكر .

نخلص من كل ذلك أن النمط المكاني للصناعة التحويلية السعودية هو نمط مركب فهو مزيج من التركز والتبعثر كما يتضح من الشكل رقم (1–7). والواقع أن هذا النمط قد واكب الصناعة التحويلية في المملكة منذ البدايات الأولى لها خاصة فيما يخص عنصر التركز. فلو نظرنا إلى الوضع في عام 1970 فسنجد أن كل الاستثمارات الصناعية كانت موجودة في المناطق الوسطى والغربية والشرقية. كما أن مدن جدة والرياض والدمام حوت 53% من إجمالي الاستثمارات المالية الصناعية آنذاك (Industrial Studies & Development, P 286-287). ويرجع هذا التركز آنذاك إلى حداثة النشاط الصناعي في البلاد. فقد كان لابد للصناعة الناشئة في بداياتها من أن تتركز في تلك المواقع التي تتيح لها الحصول على مستلزمات الإنتاج ، والتي كانت بدورها مستوردة في الأغلب نتيجة لحداثة الهيكل الاقتصادي للبلاد آنذاك. فما كانت تنتجه وتوفره القطاعات الاقتصادية بالمملكة من عناصر الإنتاج المختلفة ، سواء كمواد خام أو خدمات أو غيره ، كان قليلا بطبيعة الحال .

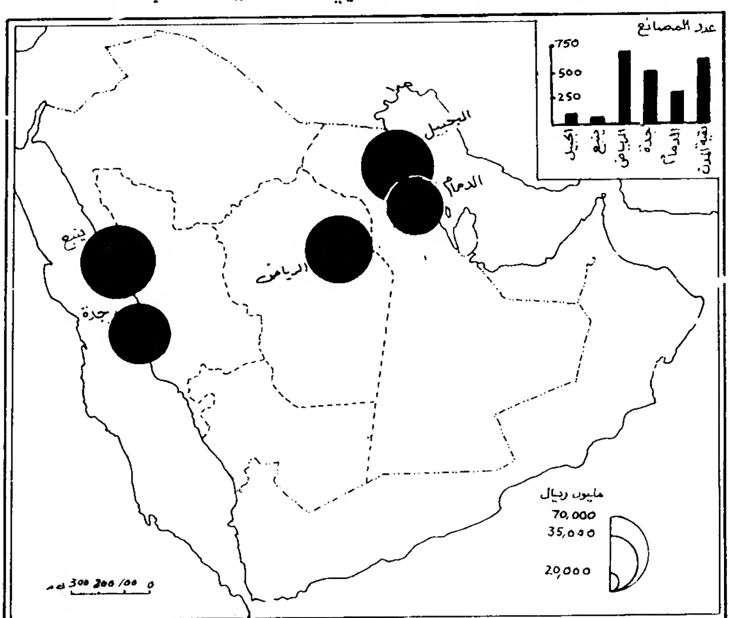
شكل (1–7) النمط المكاني للصناعة التحويلية السعودية

أ- التوزيع الاقليمي لتمويل الصناعة التحويلية السعودية حسب المناطق التخطيطية



المصدر : أ- مشخص ، 1996م ، ـــــ ب- وزارة الصناعة والكهرباء ، 1414-1419هـ

ب- التوزيع الاقليمي لتمويل الصناعة التحويلية السعودية حسب المدن



المصدر : أ- مشخص ، 199؟ ب- وزارة الصناعة والكهرباء ، 1414هـ ، 1419هـ

هذا بالإضافة إلى أن المدن التي تقوم بها المصانع تحتاج لتوفر حد أدنى من الخدمات والمرافق بها للصناعة. وهذا الأمر لم يكن متوفرا بالبلاد آنذاك إلا في عدد محدود من المدن الكبرى بحكم حداثة عهد النمو الاقتصادي والحضري بالبلاد . وبالتلي فقد توفر الحد الأدنى من المرافق والخدمات في جدة والرياض والدمام بالدرجة الأولى ولاعتبارات مختلفة في كل مدينه من هذه المدن. فكان الاعتبار إداريا في حالة الرياض كونها كانت تمثل عاصمة البلاد . كما كانت جدة والدمام تمثلان المينائين الرئيسين للبلاد منذ بداية الدولة السعودية الحديثة . هذا بالإضافة إلى أهمية جده والدمام إداريا واقتصاديا للمنطقتين الغربية والشرقية . وأخيرا فقد كان قطاع المواصلات يتسم بالبساطة ولا يغطي كل المراكز السكنية والاقتصادية بالبلاد. وقد أدى هذا الأمر بالصناعة للتركز في تلك المدن ذات الحجم السكاني الأكبر من غيرها ضمانا لعنصر السوق. فالوصول للمدن الأخرى لم يكن يسيرا بل مكلفا في ظل محدودية المواصلات . وقد تمثل عنصر الحجم في المدن الثلاثة المذكورة بفعل جوانب أهميتها المشار إليها في السطور السابقة .

وبالرغم من أن التطور الاقتصادي قد شمل معظم مناطق المملكة بعد ذلك وأزال بالتالي أسباب التركز الصناعي في المملكة، المذكورة في الفقرة السلبقة ، إلا أن المدن المشار إليها قد حظيت بمزيد من التطور مقارنة مع المدن الأخرى . وقد حدث هذا بحكم بدايات هذه المدن كمراكز ذات أهميه على الخريطة السكانية والاقتصادية للبلاد منذ البدء . وقد أدى ذلك لنمو وتبلور بيئات صناعية تتوفر بها عديد من المزايا والعلاقات، التي تتيح فرص نجاح للشركات الصناعية الجديدة بشكل أكبر عما عليه الحال في المدن الأخرى. هذا بالإضافة إلى أن هذه المدن أخذت تشهد مزيدا من التركز السكاني بها بحكم ما أخذت البلاد ، بدورها ، تشهده من هجرة داخليه وخارجية[1] واسعة . فقد توجه الجزء الأكبر من تلك الهجرة للمدن المذكورة بحكم كونها المراكز

(1) انظر إلى فصل السكان، الأقسام التي تناولت الهجرة بنوعيها .

الحضرية الرئيسة للبلاد . وقد انعكس ذلك على حجم السوق هنالك بالزيادة والنمو . على أنه مع مرور الوقت وتصاعد جهود التنمية الاقتصادية والصناعية بالبلاد فقد بدأ حدوث قدر من الانتشار الجغرافي لمواقع الصناعة السعودية ما بين عامي 1970 و1990. وقد تمثل هذا الأمر في دخول مناطق المملكة الأخرى، عدا الوسطى والشرقية والغربية ، لمجال الصناعة التحويلية. كما برزت مدينتا ينبع والجبيل كمدن صناعية أخذت في احتلال مكانة متميزة على الخريطة الصناعية للبلاد . وهذا بالطبع إلى جانب كل من جدة والرياض والدمام الممثلة لأبرز المدن الصناعية بالبلاد . وهذا مؤشر واضح على إمكانية حدوث تغير في التوزيع الجغرافي للصناعة بالمملكة نحو مزيد من الانتشار الصناعي خاصة مع تطبيق نظرية قطب النمو. وقد تمثل هذا التطبيق في إنشاء مدينتي ينبع والجبيل الصناعيتين . فهاتان المدينتان مرشحتان لأداء دور فعال في مجال ظهور مراكز صناعية جديدة عبر انتقال جزء من النشاط الصناعي منهما للمناطق المجاورة. ولسوف يتضح هذا الأمر بشكل أكبر في فصل التنمية .

وأخيرا يتضح أيضا ، مما سبق ، مكانة مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان على خريطة مواقع الصناعة التحويلية في المملكة . بناءا على ذلك فسوف يتم التحدث عن الجغرافيا الصناعية لهاتين المدينتين على حده وبشكل أكثر تفصيلا .

مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان

تمثل مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان أهم منجزات التنمية الصناعية في المملكة . فقد أدى إنشاء المدينتين إلى زيادة حجم النشاط الصناعي في البلاد بشكل كبير . ويتضح ذلك من مقارنة نسب نمو عناصر الصناعة الرئيسة في المملكة ما قبل وما بعد إنشاء المدينتين وبدء بعض مصانعها في الإنتاج (1) . ففي فترة 1970–1975 بلغت نسب

(1) إن أول شركة صناعية من شركات سابك ، في مدينتي الجبيل وينبع ، دخلت في مجال الإنتاج هي الشركة السعودية للميثانول . فقد حصل ذلك في عام 1983 (مشخص ، 1998) .

نمو المصانع والعمال ورأس المال بالصناعة السـعودية 79% و 127% و102% . وفي المقابل فقد بلغت النسب المناظرة لفـترة 1975–1985 208.1% و377% و 1018% على التوالي(1). ومن ناحية أخرى فقد أدى إنشاء المدينتين إلى قدر ، وان يكن محـدد ، من الانتشار لعناصر النشاط الصناعي في المنطقتين الإداريتين التي توجد بها المدينتـان . فقبل ذلك كان معظم النشاط الصناعي ، بعناصره المختلفة ، يتركز في مدينة أو اثنتـان فقط من مدن المنطقتين الإداريتين المذكورتين (2) كما انه بعد إنشـاء الجبيـل وينبـع الصناعيتين فقد برزتا كمركزين صناعيين ذات أهمية متمـيزة ، في مجـال الصناعـات الثقيلة، وذلك بجانب المدن الأخرى ذات النشاط الصناعي في المنطقتين . وبذلك فظهور المدينتان أسهم، مبدئيا ، في الحصول قدر من النمو الصناعي والاقتصادي في منطقتيـهما الإداريتين . ومن المأمول أن يزداد دور المدينتان في التنمية الإقليمية بكلى من المنطقـة الشرقية حيث الجبيل ، ومنطقة المدينة المنورة ، حيث ينبع ، مع القيام بزيادة فعاليـة دور القطاع الخاص في هذا الصدد . فالمدينتان تحتويان على مساحات مجهزة بكافة المرافـق مخصصة للقطاع الخاص لإنشاء مصانع تستخدم منتجات مصانع شركتا سابك وارامكو كمواد خام لمصانع القطاع . هذا ولسوف يتم مناقشة هذه القضية في فصل التنمية فيما بعد . وأخيرا فبفضل مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان فقـد دخلـت المملكـة لمجـال الصناعات

---

(1) تم حساب هذه النسب بالرجوع لبيانات : وزارة التخطيط ، 1998 ، ص 298 .

(2) تتمثل هذه المدن في مدينة المدينة المنورة في حالة منطقة المدينة المنورة الإدارية وفي مدينتي الدمام والهفـوف في المنطقة الشرقية . ففي عام 1970 كانتا المدينتان الأخيرتان تستحوذان على حوالي ثلثـي المؤسسـات الصناعية في المنطقة الشرقية . بينما كانت مدينة المدينة المنورة تستحوذ على حوالي 90% من المنشـآت الصناعية بمنطقتها الإدارية (مشخص ، 1999) .

الثقيلة . وخاصة البتر وكيماوية [1] . وأصبحت المملكة بالتالي من الدول المصـــدرة للمنتجات الأخيرة .

وعموما مما سبق يتضح لنا أن مدينتا الجبيل وينبع أصبحتا مـــن أهـــم المدن في المملكة في مجال الصناعة التحويلية . فحوالي 57% من إجمـــالي تمويـــل هـــذه الصناعة، وفقا لبيانات عام 1995 ، يوجد في المدينتين . هذا مع ملاحظة إن صناعــــات المدينتان ذات استخدام مكثف لرأس المال وتقنيات إنتاج صناعي متقدمة . ومن ثم فهذه الصناعات تحتاج لعمالة عالية المهارة والتدريب وقليلة العدد في نفس الوقت . وقد أدى هذا الأمر لارتفاع حجم الاستثمار المالي بالمدينتين ، كما سبق الذكـــر ، مـــن ناحيـــة وانخفاض نصيبهما من العمالة . ومن ثم فالمدينتان تستحوذان على حوالي 11% فقط من عمالة الصناعة التحويلية بالمملكة في عام 1995 .

هذا ولقد تم اختيار موقعي المدينتين ، أساسا ، لاعتبارات جغرافيـــة معينـــة . فموقع مدينة الجبيل يتيح لها الحصول على احتياجاتها من الطاقة والمواد الخام اللازمـــة لمعظم صناعاتها ، خاصة البتر وكيماوية . وتتمثل هذه المواد في المنتجات الأولية للنفـــط والغاز الطبيعي (المواد الهيدروكربونية) . ومن جانب أخر فقرب الجبيل من الممـــرات البحرية ، خاصة مضيق هرمز ، يساعد على تسويق الإنتاج الصناعي لهـــذه المدينـــة في أسواق آسيا بالدرجة الأولى . أما فيما يخص مدينة ينبع فموقعها القريـــب مـــن قنـــاة السويس يتيح لها أن تصبح مركز عالمي لتصدير منتجاتها الصناعية للأسواق الأوروبيـــة

(1) تنتج المجمعات الصناعية بالمدينتين ، بالإضافة للبتروكيماويات ، منتجات حديد وصلب وأسمدة وألمونيـــوم ومنتجات نفطية مكررة . فالمدينتان تشتملان على المنشآت التالية :

أ – الجبيل : 17 شركة للصناعات البتر وكيماوية – مصنعان للحديد والصلب – مصنع للألمونيـوم – خمس شركات لتكرير النفط وإنتاج زيوت النفط .

ب – ينبع : مجمع للبتروكيماويات – معمل لتسييل الغاز الطبيعي – مصنعان للنفـــط (وزارة التعليـــم العالي ، ص 141) .

والإفريقية بالدرجة الأولى (وزارة التعليم العالي ، ص 141) . هذا مع ملاحظة إن ينبع تحصل على حاجتها من الطاقة والمواد الخام عبر أنابيب للنفط والغاز ممتدة لها من منطقة إنتاج النفط في شرق المملكة (أنظر فصل النفط والثروة المعدنية فيما بعد) .

يتضح لنا من كل ما سبق ، أن الصناعة السعودية قد قطعت شوطا طيبا في مجال التطور . وقد ترك هذا التطور آثاره الجغرافية على كل من النمط المكاني للصناعة وعلى تجارة البلاد ونوعية المنتجات والسلع المستوردة والمصدرة . كما ساهم هذا التطور أيضا في إيجاد مصدر جديد للدخل إلى جانب النفط . على أنه اتضح لنا أيضا أن القطاع الصناعي التحويلي السعودي قابل لمزيد من التطور وأنه لم يصل لكامل الأهداف المرسومة له . ولن يتأتى ذلك الأمر إلا بتحديد نوعية العراقيل الموجودة أمامه والعمل على حلها . هذا بالإضافة إلى تطوير الأنظمة والمعايير والضوابط الحكومية الموضوعة للنشاط الصناعي باستمرار، ويكون ذلك في كل مرحلة، من مراحل تطور صناعة البلاد بإزالة تلك الأنظمة والمعايير التي انتهت الحاجة إليها وإيجاد أخرى تتناسب مع المرحلة الجديدة أو تعديل تلك الأنظمة والمعايير إن كانت هناك حاجة لذلك.

المشاكل والتطور الصناعي

تتمثل المشاكل الرئيسة التي تواجه الصناعة السعودية اليوم في المشاكل التسويقية. وتنقسم هذه المشاكل إلى شقين . فهناك أولا تعرض المنتج الصناعي السعودي للمنافسة غير العادلة من قبل نظيره الأجنبي متمثلة في سياسة الإغراق التي سيلي بعد قليل مناقشتها. كما توجد ، ثانيا ، بعض الصعوبات التي تواجه الصناعة في الأسواق المزودة إياها ببعض عناصر الإنتاج . ومن ناحية أخرى ففيما عدا الصادرات من البتروكيماويات لا يزال حجم الصادرات الصناعية لا يمثل الانسبة محدودة من جملة الصادرات السعودية (أنظر إلى فصل التجارة الخارجية) . وذلك بالرغم من أن واحدة

من أهداف التنمية الصناعية في المملكة في الخطة الخامسة هو تشجيع الصناعات التصديرية (وزارة التخطيط، 1410 ، ص 258) . وبالإضافة إلى مشاكل التسويق فهناك أيضا عدم توفر العمالة المناسبة وصعوبة الحصول على التمويل الصناعي اللازم لتوسع واستمرار المصانع (وزارة الصناعة والكهرباء ، 1412هـ ، ص 10 – 3) . وهنا يجب ملاحظة أن مشكلة نقص العمالة السعودية بالذات موجودة منذ بداية الستينات الميلادية. فقد أدت زيادة النشاط الصناعي آنذاك ، إلى زيادة الطلب على العملة الصناعية بأنواعها ولم تكن البلاد قادرة على توفير المطلوب . وقد حدث هذا القصور نظرا لأن قطاع التعليم كان بدوره في مرحلة تطوره الأولى وكان يحتاج لوقت حتى تؤتي جهود التعليم ثمارها ليس فقط لقطاع الصناعة بل لسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى. على أن المشكلة المذكورة استمرت حتى الوقت الحالي لأسباب مختلفة سبق شرحها . وعموما فقد وصلت نسبة العاملين السعوديين لمجموع العاملين في الصناعة التحويلية بالبلاد في عام 1993 إلى 4.2% فقط (1) .

وأخيرا فإن المشاكل المذكورة سابقا مرتبطة في الواقع بالمرحلة التطورية الحالية للصناعة السعودية. ففي البداية كانت الصناعة التحويلية تعاني من عدم توفر المناخ الملائم من حيث المرافق والأنظمة . على أن التطور الاقتصادي العام للبلاد قد أتى ليضع حلولا لهذه المشاكل. كما أنه كان من الطبيعي أن تواجه الصناعة مشاكل أخرى بعد تطورها وازدياد استثماراتها . وقد تمثلت هذه المشاكل في قيام بعض الشركات الصناعية الأجنبية بإغراق السوق السعودي بسلع ذات أسعار أقل إلى حد كبير من أسعار السلع الصناعية – المماثلة – المحلية.كما بدأت الصناعة السعودية تعاني من قضية عدم التوازن ما بين التمويل المتوجه لها وذلك الذي تحتاجه ، وذلك بحكم تنافس القطاعات الاقتصادية النامية في البلاد على رؤوس أموال القطاع الخاص . هذا

---

(1) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات : وزارة التخطيط ، ص 158–166 (النتائج التفصيلية لتعداد عام 1413) .

من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان نجاح الصناعات البتروكيمائيه في اقتحام الأسواق العالمية يستوجب بذل مزيد من الجهد لمواجهة حدة التنافس القائم في مجال أسواق هذه الصناعة . وهذا الأمر إنما يتم عبر مزيد من التطوير للصناعة محليا وبالبحث عن فرص تسويقية جديدة (وزارة التخطيط ، 1410هـ ، ص 260 – 261). وعموما فإن جوهر الحلول المتاحة للمشاكل المشار إليها ، حسب توجه خطة التنمية الخامسة ، هو التوجه نحو مزيد من التطوير التقني للصناعة السعودية . كما ينبغي زيادة قدرة المصانع المحلية على تخفيض تكلفة إنتاجها عبر العمل على زيادة أعداد الشركات الصناعية كبيرة الحجم. هذا بالإضافة للعمل على جذب مزيد من استثمارات القطاع الخاص لمجال الصناعة وحل مشكلة نقص العمالة السعودية المدربة .

هذا ويجدر الذكر أيضا هنالك عملا يجرى لإعداد سياسة حكومية لتشجيع وتفعيل التصدير الصناعي . ومن جوانب هذه السياسية إنشاء شركات متخصصة في تطوير أساليب التصدير . هذا بالإضافة للعمل على زيادة استفادة المصدرين الصناعيين من برامج تمويل وضمان الصادرات . وهذه برامج تتبع مؤسسات مصرفية إقليمية (1) . وهنالك أيضا العمل على زيادة الاستثمار الأجنبي في الصناعة كوسيلة لتنمية الصادرات . فضلا عن عدد من الإجراءات الأخرى (بأبقى ، ص 64). كما ينبغي أن نذكر أن هنالك شركة من القطاع خاص أسست ، في منتصف عام 1990، لتسويق المنتجات الصناعية الوطنية داخل وخارج المملكة (الزغيبي والقباني ، ص 104) .

كما ينبغي لنا أن نذكر أخيرا بأنه بالإضافة للعمل على زيادة أعداد الشركات الصناعية الكبيرة ، فإنه ينبغي التنبه إلى ضرورة تطوير قطاع المؤسسات

---

(1) مثل صندوق التنمية العربي – البنك الإسلامي للتنمية – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (بأبقى ، ص 64) .

الصناعية الصغيرة في المملكة . فـــ 80% من المؤسسات الصناعـــة الســـعودية يمكـــن تصنيفها كمصانع صغيره ومتوسطة وفقا لبيانات المسح الصناعي الذي أجري في عـــام 1410 هـــ . وهذه المصانع يمكن لها أن تلعب دورا مهما في الاقتصاد الصناعي السعودي ، إذا ما وجهت للتخصص في إنتاج بعض مستلزمات المصانع الأكبر ، كقطـــع الغيـــار الممكن تصنيعها محليا وحسب قدرات المصانع الصغيرة. فهذا الأمر المقترح يعني تقليـــل تكلفة الإنتاج الصناعي للمصانع الكبيرة وخلق نواة لصناعات كبيره في مجال صناعـــات تلك المستلزمات . وهذا التوجه سيؤدي بالتالي لقيام اقتصاد صناعي سعودي متكـــامل العناصر، مما يدفع الصناعة السعودية في النهاية دفعات قويه نحو تحقيق أهدافها الســـابق مناقشتها .

وعموما فمن شأن كل الخطوات السابق ذكرها زيادة قدرة الصناعـــة السعودية على التغلب على المشاكل ، المذكورة ، ودفعها ، بالتالي ، خطـــوات اكـــبر للأمام.

الفصل الثامن

النقل المواصلات

يعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات الاقتصادية في حياة الشعوب . فالمواصلات هي حركة نقل البضائع والبشر من مكان إلى آخر. وتعتبر المواصلات بالتالي عنصراً أساسياً من عناصر كل قطاع اقتصادي على حده . فسواء كان النشاط الاقتصادي زراعي أم صناعي أم تعديني .. الخ ، فلابد من وجود وسيلة النقل الملائمة لنوعية النشاط وإنتاجه . وتشمل هذه الملاءمة أموراً مثل تكلفة النقل وتوفر خصائص معينة في وسيلة النقل تتناسب مع نوعية وحجم البضاعة المنقولة . ومن ناحية أخرى ، فلا يمكن القيام بأية تنمية اقتصادية في غياب شبكة مواصلات متطورة وعلى درجة عالية من الكفاءة . وعموماً فقد كان لابد للمملكة العربية السعودية منذ قيامها من توفر شبكات مواصلات شأنها في ذلك شأن أية دولة أخرى . فالشبكات كانت ضرورية لربط أجزاء البلاد المختلفة بالدرجة المؤدية إلى حدوث التفاعل المكاني المطلوب اقتصاديا وسكانياً وثقافياً . فهذا التفاعل يعد عنصراً أساسياً من عناصر قيام دولة متماسكة وقوية (أنظر فصل الجغرافيا السياسية). هذا بالإضافة إلى أن الدولة السعودية كانت عند بداياتها أمام مهمة أساسية لابد من البدء في إنجازها. وهذه المهمة هي تطوير البلاد بالشكل المطلوب، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك (أنظر فصل التنمية) .

التطور التاريخي لشبكات النقل في المملكة العربية السعودية

١٣

إذا ما نظرنا إلى وضع قطاع المواصلات في المملكة مع بدايات ظهورها فسنجد أنه إلى ما قبل عام 1938 م لم يكن هناك أي خط مسفلت بالبلاد . وكل ما كان موجوداً هو حوالي 73 كم فقط من الطرق الممهدة (الطحاوي ، ص 60 ؛ Almetair,

p32). فضلاً عن ذلك كـــان هناك خط حـــديدي يربط المدينة المنورة بمدينة دمشـــق ، مروراً بمدينة عمان ، لخدمة الحجاج قبل قيام الدولة السعودية . على أن هذا الخط قد تم تخريبه أبان الثورة العربية ضد الدولة العثمانية في بدايات القرن العشرين. أمـــا النقـــل الجوي فلم تبدأ المملكة تنعم بخدماته إلا في عام 1945م . وإذا ما انتقلنا إلى وضع النقـــل البحري فسنجد أن مرافق الموانئ القديمة ، كجدة وجازان ورابغ وضبـــا والعقـــير .. وغيرها ، لم تكن تسمح باستقبال السفن الكبيرة . وكل ما كان يتم في هذه الموانئ هـــو التعامل مع السفن والقوارب الصغيرة ، سواء أكان لأغراض التجـــارة أم الصيـــد أو الغوص .

وعموماً كانت طرق المواصلات السائدة قديماً، قبل ظـــهور الدولـــة السعودية وإلى السنين الأولى من قيامها ، هي طرق القوافل . وقد كانت تلك الطـــرق تمتد ما بين ساحل الخليج العربي و غرب شبه الجزيرة العربية وشمالها الغـــربي وجنوبهـــا الغربي . كما كانت طرق القوافل تمتد بمحاذاة ساحل البحر الأحمر مـــن الشـــمال إلى الجنوب متصلة بدورها بالطرق الموصلة إلى الخليج العربي (الطحاوي ، ص 60) .

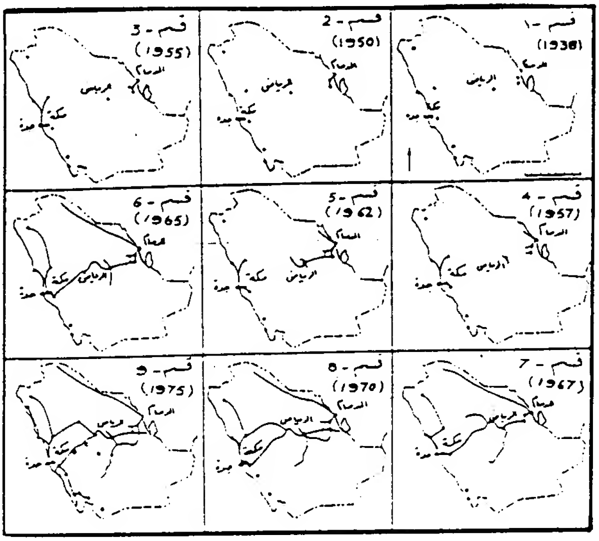
ومع قيام الدولة السعودية فقد بـــدأ الســـعي في إحـــداث التطـــور الاقتصادي المطلوب للبلاد . وقد تم استهلال التطوير أولاً ، بطبيعة الحـــال ، بتطويـــر قطاع المواصلات في شتى مجالاته حتى قبل الأخذ بالتنمية المخُططة في السبعينات الميلادية من القرن العشرين . وإذا ما بدأنا بالطرق البرية ، بحكم أولويتها التاريخية في التطـــور في هذا القطاع ، فسنجد أن نقطة البداية في ظهورها قد تزامنت مع ظهور النفط . فقـــد قامت شركة أرامكو بتعبيد بعض الطرق في منطقة إنتاج النفط بالمنطقة الشرقية ليمكـــن إيصال إنتاج الحقول النفطية إلى موانئ التصدير على ساحل الخليج العربي . وفي المقـــابل كان لابد من إحلال الطرق الترابية، الواصلة ما بين الموانئ الموجـــودة آنـــذاك علـــى

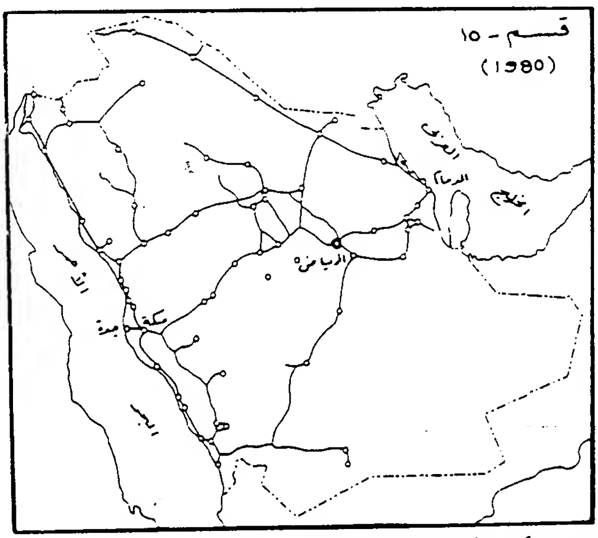
سواحل البلاد وبين مناطق أظهرها (1) ، بأخرى معبدة . هذا ومثلت عائدات النفـط ، بالرغم من بساطتها آنذاك كما هو مبين في فصل النفط والثروة المعدنية ، عنصراً أساسياً في عملية الإحلال المذكورة . على أنه ينبغي التنويه بأن أول خط مسفلت في المملكة قد أنشئ ما بين مدينة جدة ومكة المكرمة في عام 1938م (Almetair, p33). وقد كان هـذا الخط نواة لشبكة الطرق البرية بالمنطقة الغربية من المملكة ، حيث تطورت بعد ذلـك تدريجياً . فأمتد خطٌ من جدة إلى المدينة المنورة . ومع بدايات عام 1955 أصبح هنـاك عدة خطوط تصل ما بين مدن جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة كما يتضح من شـكل رقم (1 – 8 – أ : الأقسام 1 – 2 – 3)

وإذا ما انتقلنا إلى القطاع الشرقي من البلاد فسنجد أن شبكة الطـرق في المنطقة الشرقية قد بدأت تأخذ شكلها المبدئي في حقبة الخمسينات الميلادية من القرن العشرين . فتلك الحقبة شهدت ظهور عديد من الطرق الإسفلتية ما بين موانئ سـاحل الخليج العربي ومراكز النفط الداخلية(Abdo, P 175 ؛ شكل 1 – 8 – أ : الأقسـام 1 – 2 – 3 – 4) . أما المنطقة الوسطى فقد بدأت بدايات شبكتها تظهر في عـام 1957 م ، ثم بدأت سماتها بالوضوح خلال خمس سنوات بعد ذلك التاريخ . وفي نفـس ذلـك التاريخ (1962 م) بدأت شبكتا المنطقتين الوسطى والشرقية في الاتصـال، ولم تلبـث شبكة طرق المنطقة الغربية أن اتصلت هي الأخرى بشبكة المنطقة الوسطى (شـكل 1 – 8 – أ : الأقسام 4 – 6) . هذا ويلاحظ أن كلاً من مكة المكرمة والرياض والدمام مثل نقطة إشعاع بدأ منها تفرع شبكة كل منطقة إلى دواخلها (الشريف ، 1407 هـ ، ص 279). وقد كان لهذا الأمر أثره في تبلور ثم تدعيم دور تلك المدن ، إضـافة إلى مدينة

(1) أنظر قسم شبكة الطرق البحرية ، في الصفحات القادمة ، فيما يتصل بتعريف الأظهرة .

شكل (1–8 – أ) تطور الشبكة العامة السعودية لطرق السيارات
(1980 - 1938)





مصدر الشكل : (أ) الاقسام 1–6 معدلة عن : Abdo , p. 178

(ب) الاقسام 7–8 معدلة عن : Al- Metair , p. 36

(ج) الاقسام 9–10 معدلة عن : Al- Rakeiba p. 85

جدة ، على الشبكة الوطنية البرية للمملكة كعقد (1) رئيسة لها . هـذا بالإضافة إلى عوامل أخرى(2) سبق ذكرها في مدخل الكتاب عن الجغرافيا البشرية للمملكة . وعموماً سيتضح هذا الدور وأبعاده عند الحديث عن شبكات النقل بالمملكة في الجزء الثالث من هذا الفصل .ومع نهاية الستينات الميلادية أصبح لشبكة الطرق البرية في المملكة ثلاثة محاور : " محور أوسط " واصلاً ما بين مدن الدمام – الرياض – جدة و " محور شرقي " واصلاً بين ساحل الخليج العربي والمستوطنات البشرية على طول القطاع الشمالي الشرقي قرب الحدود الشمالية للبلاد . أما المحور الثالث فهو "المحور الغربي" الذي يصل مدن جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة بالقطاع الشمالي الغربي من المملكة. بعد ذلك بدأت الطرق تتفرع من تلك المحاور وقاعاتها نحو جهات المملكة الأخرى . فامتدت طرق من المحور الأوسط إلى الجنوب . وامتدت طرق أخرى من المحور الغربي باتجاه الساحل الجنوبي الغربي . وقد حصلت هذه التفرعات في حقبة السبعينات الميلادية من القرن العشرين (1970 – 1979 م) . وأخيراً فقد أخذت شبكة الطرق البرية السعودية شكلاً أكثر شمولاً . فبدأت الطرق البرية السريعة في الظهور لتربط ما بين القطاعات الثلاثة السابقة الذكر . ومع هذا التطور الأخير بدأ يظهر ترابط أكثر ما بين أجزاء البلاد منذ منتصف الثمانينات الميلادية من القرن العشرين حتى الآن (شكل 1 – 8 – أ : الأقسام 7 – 10 ، شكل 1 – 8 – ب) .

★ ★

وعموماً فالتطور الجغرافي السابق شرحه لشبكة الطرق البرية إنما يظهر، من جانب آخر ، في التطور العام لقطاع النقل البري (بالسيارات) . فقد بلغ مجموع الطرق المُنشأة في موسم 1962/61 3245 كم فقط بينما بلغ مجموع الطرق في

---

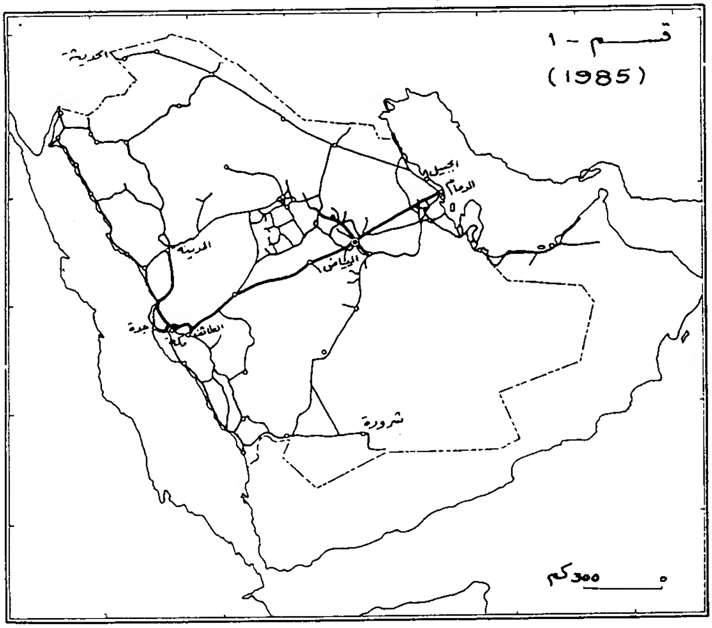
(1) سيرد تعريف مصطلح العقدة فيما بعد عند تحليل شبكات المواصلات في المملكة .

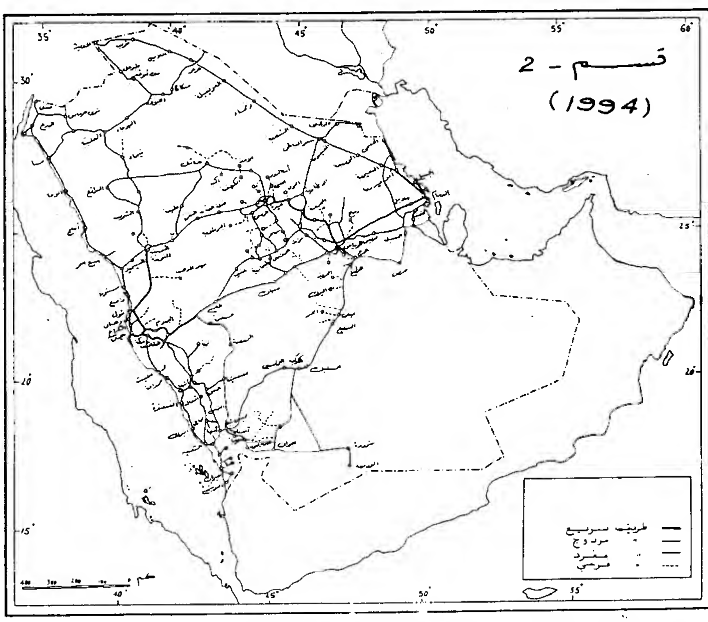
(2) والمتصلة بأسباب ظهور وتبلور صفة التركز للنشاط الاقتصادي في المساحة الجغرافية للمملكة في نقاط محدودة .

شكل (١ - 8 - ب)

تطور الشبكة العامة السعودية لطرق السيارات

(1985 - 1994)





مصادر الشكل : القسم ١ : معدل عن: ABDO, P179

القسم 2 : وزارة المواصلات، 1414هـ .

نهايات حقبة الثمانينات الميلادية إلى حوالي 27 آلف كـم (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 1970 م ، ص 270 ؛1991 م ، ص 339) .

بطبيعة الحال كانت وحدة النقل التي استخدمت في شبكة الطرق البرية السعودية منذ البداية هي سيارة الركوب الصغيرة ثم سيارات نقل البضائع . على أنه مع تطور البلاد في السبعينات ثم الثمانينات الميلادية من القرن الميلادي المنصرم ظهرت الحاجة إلى تطوير وسيلة نقل أخرى لنقل الركاب بين مختلف المراكز الاستيطانية في البلاد . وذلك بالإضافة إلى السيارة كوسيلة نقل خاصة . فظهرت فكرة الأخذ بنظام النقل العام أو الجماعي الذي سبقت الدول المتقدمة إلى تطبيقه منذ زمن بعيد . فازدياد أحجام المراكز الحضرية وازدياد حركة النقل ، بأنواعها ، في داخل هذه المراكز وما بينها أدى إلى حدوث عدة تأثيرات . ويأتي في مقدمة تلك التأثيرات حدوث الاختناقات المروريه . وهذا بالإضافة إلى زيادة مشكلة تلوث أجواء المدن من خلال عوادم السيارات . فقد تفاقمت هذه المشكلة بفعل كثرة استخدام سيارات الركوب الصغيرة. وقد كان النقل العام أحد الحلول التي وضعت لهذه المشاكل . والمملكة بتطورها السريع قد بدأت تعاني بدورها من مشاكل التطور المذكورة . إضافة إلى أن ازدياد حجم حركة النقل بين المدن السعودية ، كمظهر من مظاهر التطور ، أستدعى توفير مزيد من وسائل النقل الجماعي، وذلك إلى جانب وسائل النقل الجوي وسيارات الركوب الصغيرة . ومن ثم فقد تم تأسيس الشركة السعودية للنقل الجماعي في عام 1979 م (وزارة المواصلات ، 1414 هـ) . وقد بدأت الشركة بتسيير رحلاتها ما بين المدن السعودية أولاً في المنطقة الغربية . فتم وصل مدن جدة ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة والطائف بحافلات الشركة (مصيلحي ، 1407 ، ص 271). وفي منتصف الثمانينات الميلادية تقريباً امتدت حركة النقل الجماعي ما بين ست وثلاثين مدينة ممتدة في شتى أنحاء البلاد كما سنرى فيما بعد . وحديثاً امتدت رحلات الشركة إلى بعض الدول المجاورة . هذا فضلاً عن مساهمة الشركة في تسيير حركة نقل الحجيج أبان مواسم الحج والعمرة .

تشمل الشبكة العامة للطرق البرية في المملكة شبكة فرعية للسكك الحديدية . وكان إنشاء خط حديدي من الدمام إلى أبقيق عبر مدينة الظهران في عام 1947م هو الأمر الذي مهد لظهور شبكة السكة الحديدية في المملكة . ففي العام التالي تم إنشاء خط آخر ما بين مدينة الرياض وأبقيق مارا بمدن الهفوف وعين حرض والخرج. وأخيرا فقد تم ، خلال فترة الخطة الرابعة للتنمية ، إنشاء خط مباشر ما بين الدمام والرياض (الشريف ، 1407 هـ ، ص 275 ؛ وزارة التخطيط ، 1410 هـ ، ص 393). هذا ولقد جاء البدء في إنشاء شبكة السكة الحديدية هذه في المملكة في وقت لم تكن الطرق المعبدة قد ظهرت فيه بالحجم والشكل المطلوبين بعد . وفي نفس الوقت جاءت عمليات استخراج النفط بعد الحرب العالمية الثانية مؤدية إلى ظهور نشاط استيرادي لمعدات وآليات استخراجه . هذا بالإضافة إلى استيراد مواد البناء، التي زادت الحاجة إليها مع التطورات الاقتصادية التي رافقت ظهور هذا المورد الاقتصادي . كما ظهرت الحاجة لاستيراد احتياجات عمال وموظفي قطاع النفط المختلفة . وقد كان ميناء الدمام هو نقطة استقبال تلك الواردات المختلفة . وكان لابد بطبيعة الحال من وجود وسيلة لنقل تلك المستوردات إلى منطقة عمل شركات النفط وأنحاء المنطقة الشرقية الأخرى . ومن ثم جاء قرار إنشاء خط الدمام – أبقيق كحل لمشكلة النقل هذه. ومع انتشار النمو الاقتصادي في مناطق البلاد الأخرى فقد ظهرت الحاجة لخط حديدي جديد . وقد أنطبق هذا الأمر بخاصة على منطقة مدينة الرياض . فهذه المنطقة أقرب جغرافيا للمنطقة الشرقية من أنحاء البلاد الأخرى . وكان من الطبيعي الاستفادة من خدمات وسيلة النقل الجديدة للحصول على احتياجات منطقة مدينة الرياض من مواد البناء والاحتياجات السكانية الأخرى . فقد بدأت تلك الاحتياجات تتزايد مع بدء انتشار النمو الاقتصادي في هذه المنطقة كما هو الحال في عموم البلاد . هذا مع ضرورة ملاحظة أن منطقة الرياض لم تكن موصولة إلى موانئ البلاد بأية طرق مسفلتة حتى ذلك الحين . وبالتالي فقد جاء إنشاء الخط الحديدي الآخر في الشبكة ، وهو خط أبقيق – الرياض .

ويلاحظ أن تطور شبكة السكك الحديدية أتسم بالمحدودبة ، فقد بدء الأمـــر بإنشاء خط ثم أعقبه إنشاء خطين فقط . ويرجع هذا الوضع لعدة أســـباب اقتصاديـــة وطبيعية حالت دون تطور الشبكة إلى أكثر من ذلك . ولسوف تتضح تلك الأســـباب عند مناقشة عوامل المواصلات وتحليل شبكاتها في المملكـــة . وعمومـــاً فـــأن وســـيلة المواصلات هذه وأن كان تطورها محدوداً جغرافياً مقارنة بالوسائل الأخرى كما أسلفنا، فأنها حققت قدراً طيباً من التطور . ويتضح هذا من تزايد أعداد الركاب لجميع المحطات من 58 آلف راكب في عام 1960م إلى حوالي 350 آلف راكب في أواخر الثمانينات مـــن القرن الميلادي المنصرم. هذا بالإضافة إلى تطور حجم الأطنان المنقولة لجميع المحطات من 72 آلف طن إلى 1100 آلف طن في تلك الفترة (وزارة المالية والاقتصـــاد الوطـــني ، 1970، ص 282 ؛ 1991 ، ص 376) . وتدل هذه الأرقام على أنه مما يخفف من محدوديـــة الانتشار الجغرافي لشبكة السكك الحديدية في المملكة ، أن طرق هذه الشبكة تـــؤدي دوراً جيداً في عمليات التفاعل المكاني ما بين مدن المنطقة الشرقية ومدينة الريـــاض . آلا أنه يجب أن نلاحظ أيضاً أن وسائل النقل البري الأخرى ، سيارات وشاحنات ، والنقـــل الجوي تمثل منافساً قوياً للطرق الحديدية سواء داخل النطاق الجغرافي لهذه الطـــرق أم خارجه . وينطبق ذلك بشكل عام خاص على نقل الركاب ومنتجات المصانع . وهذا ما توضحه مناقشة شبكة السكك الحديدية فيما بعد .

إذا ما انتقلنا بالحديث إلى التطور التاريخي للنقل البحري في المملكـــة فسنجد أن تطور إنتاج النفط في المنطقة الشرقية قد أستدعى إنشاء موانئ لتصدير النفط المستخرج . ومن ثم فقد عمدت الشركات العاملة في المملكة آنذاك في هذا القطـــاع الاقتصادي إلى إنشاء موانئ خاصة بها . وكان ميناء رأس تنورة أول ميناء يُنشـــأ لهـــذا الغرض في المملكة . تلا ذلك إنشاء مينائي الخفجي وسعود في المنطقـــة المحـــايدة بـــين المملكة ودولة الكويت(1) . بعد ذلك بدئ العمل في تطوير الموانئ القديمة في البـــلاد ،

(1) وذلك قبل تقسيمها ، بطبيعة الحال ، بين الدولتين (أنظر فصل الجغرافيا السياسة) .

وذلك منذ أواخر الأربعينات الميلادية من القرن العشرين . وكان أول تطوير من نصيب ميناء جدة . وفي نفس الفترة تقريباً قامت شركة أرامكو بتطوير ميناء الدمام . وقد تم ذلك التطوير عبر بناء مراسي خاصة بهذه الشركة في جنوب شرق مدينة الدمام . وقد كانت هذه المراسي نواة ميناء الدمام الحديث (الشريف ، 1407 هـ ، ص 286) . ثم بُدئ في الاهتمام بتطوير مينائي ينبع وجازان في فترة السبعينات الميلادية من القرن العشرين (الرويثي ، 1404 هـ ، ص 487) . ومع العمل في إنشاء مدينتي ينبع والجبيل الصناعيتين ، في إطار تنفيذ خطة التنمية الثانية للبلاد (1975 – 1980 م) ، جاء إنشاء مينائي ينبع والجبيل الصناعيين الجديدين ليكونا منفذي تصدير المنتجات الصناعية للمدينتين .

وعموماً فقد شهدت موانئ المملكة ، سواء السابق ذكرها أم الموانئ الأصغر والأقل أهمية كموانئ الصيد ، تطورات متتالية . وقد أخذت هذه التطورات مجالها عبر تنفيذ خطط التنمية المتتالية . وكانت النتيجة النهائية تحسن كبير في التجهيزات الأساسية لمجموع الموانئ السعودية . ففي فترة الخطة الأولى تمت إضافة عشرة أرصفة جديدة لميناء جدة ، بجانب رصيفين قديمين . كما تمت إضافة سبعة أرصفة لميناء الدمام ، بجانب اثنين قديمين . وفضلاً عن ذلك فقد أُجريت عدة إصلاحات وتشييدات في موانئ ضبا ، الوجه ، الليث ، القنفدة والجبيل. وبنهاية الخطة الثالثة أصبح هناك مائة وسبعة وعشرون رصيفاً في موانئ المملكة مجتمعة . وكانت هذه الإنشاءات عاملاً أساسياً في إنهاء مشكلة التكدس في موانئ السعودية التي حصلت خلال فترتي خطتي التنمية الأولى والثانية. وقد حصل التكدس هذا بفعل ازدياد حركة الاستيراد مع ارتفاع حجم النمو ، في المملكة ، كثيراً مقارنة بالفترة السابقة لهاتين الخطتين . أما الخطة الخامسة فقد أدخلت التطوير على برنامج لتطوير الموانئ ، بما في

ذلك استبدال معدات المناولة بها(1) . وبنهاية فترة هذه الخطة وبدايات الخطة السادسة فقد ارتفع عدد أرصفة الموانئ السعودية إلى 182 رصيفاً وأصبح نصيب كل ميناء من الأرصفة كما يلي : ميناء جدة الإسلامي 58 رصيفاً ، ميناء الدمام 39 رصيفاً ، ميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل 23 رصيفاً ، ميناء الملك فهد الصناعي بينبع 22 رصيفاً ، ميناء الجبيل التجاري 16 رصيفاً ، ميناء جازان 12 رصيفاً ، ميناء ينبع التجاري 9 أرصفة ، ميناء ضبا 3 أرصفة (المؤسسة العامة للموانئ ، 1996 ، 60-74) . وفي نفس الوقت الذي زادت فيه أرصفة وتجهيزات الموانئ فقد تزايد ارتباط الموانئ السعودية بأظهرها(2) نتيجة تطور وسائل النقل البرية المختلفة كما سبق الذكر .

وعموماً فقد أدى كل ذلك إلى أتساع نطاق عمل موانئ المملكة ، سواء من ناحية مساحات أظهرها أو تجهيزاها أو أنواع التبادل التجاري التي تجريها . فقد أصبح هناك موانئ تجارية وأخرى صناعية ، كما سيرد تفصيله فيما بعد . في الوقت الذي كانت وظيفة الموانئ السعودية قاصرة فيه قديماً على استيراد البضائع والسلع الاستهلاكية وتصدير النفط الخام وبعض منتجاته المكررة . هذا بالإضافة إلى تصدير كمية محدودة من بعض المنتجات المحلية غير النفطية .

هذا ويمثل تطور كميات البضائع الواردة إلى موانئ البلاد ما بين بداية فترة الستينات الميلادية وبداية فترة التسعينات الميلادية من القرن الماضي خير مؤشر

---

(1) وزارة التخطيط : أ- 1975 ، ص 637

ب- 1990 ، ص 404

ج- **Ministry of Planning, 1985, p380** .

(2) سيرد شرح مصطلح الأظهرة عند الحديث عن شبكة النقل البحري في الصفحات القادمة .

على التطور المذكور . فوفقا للبيانات المتوفرة فقد أستقبل ميناءا جدة والدمام(1) في عام 1960 م 1454.6طن وحوالي 386 آلف رأس من الحيوانات. وفي نفس الوقت بلغت البضائع الواردة إلى مختلف موانئ المملكة في عام 1991 إلى حوالي 67 مليون طن متري . (وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1970 ، ص 279 ؛ 1991 ، ص 371) . (أنظر أيضا إلى فصل التجارة الخارجية).

وأخيرا فقد بدأ قطاع الطرق الجوية في الظهور عند تأسيس شركة الخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية) في عام 1945 م كما سبق الذكر . وقد بدأت شبكة النقل الجوي السعودية بعدد محدود من الخطوط الداخلية الواصلة ما بين بعض مدن البلاد الرئيسة (جدة – الرياض – الظهران) . ثم بدأت الشركة في مد خطوطها إلى خارج البلاد بدءا من عام 1946 ، وتمثلت البداية في خط إلى فلسطين ثم زادت الخطوط الخارجية إلى ثلاثة عشر خط(2) مع بدايات الستينات الميلادية من القرن العشرين . وفي نفس الوقت تقريبا امتدت الشبكة الداخلية للشركة لتشمل إحدى عشرة مدينه سعودية (3) . وفي بداية السبعينات الميلادية اتسعت الشبكة الجوية السعودية جغرافيا في شقيها الداخلي والخارجي بشكل كبير . فقد وصل عدد المحطات الداخلية إلى عشرين محطة شملت عددا من المدن الموجودة في أطراف البلاد كالقيصومة ورفحه والسليل .. الخ . كما وصل عدد المحطات الخارجية إلى ست وعشرين محطة، حيث امتدت الخدمة الجوية إلى عديد من المدن العربية في كل من آسيا وأفريقيا، فضلا عن عواصم أوربية وأسيوية أخرى (مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية ، 1970،

(1) تقتصر البيانات المتوفرة للفترة المذكورة على هذين الميناءين ، مع ملاحظة أنهما كانا ، ولا يزالا ، من أهم الموانئ التجارية بالبلاد . هذا بالإضافة إلى محدودية حركة الموانئ الأخرى في تلك الأيام .

(2) كراتشي ، البصرة ، البحرين ، الكويت ، عمان ، أسطنبول ، بيروت ، القاهرة ، دمشق ، اسمرة ، بورسودان ، الحديدة ، عبدان .

(3) جدة ، الرياض ، الظهران ، الهفوف ، المدينة المنورة ، بريدة ، أبها ، جازان ، نجران ، الوجه ، تبوك .

ص 11 – أ). وقد أستمر التطور إلى أن وصل عدد المحطات الداخلية الآن إلى خمس وعشرين محطة، والخارجية إلى ست وخمسين محطة [1] .

وكانت نتيجة هذا التطور حصول انتشار جغرافي لخدمة النقل الجوي تدريجياً من عدد محدود من المدن الرئيسة ، جدة والرياض والظهران أساساً ، إلى بقية أنحاء البلاد. وينطبق هذا الأمر أيضاً على الشبكة الخارجية للخطوط السعودية . وعموماً فمع هذا الانتشار الجغرافي فقد تطورت خدمة النقل الجوي في المملكة بشكل كبير جداً . ويتضح هذا من أن عدد المسافرين ، مثلاً ، من وإلى مطاري جدة والظهران كان في منتصف حقبة السبعينات 288 آلف راكب فقط . وقد أصبح عدد المسافرين من وإلى مطارات المملكة الدولية ، بجدة والرياض و الظهران ، في أواخر حقبة الثمانينات من القرن الماضي ، من ناحية أخرى ، 3 مليون راكب (وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1970 م ، ص 282 ؛ 1991 م ، ص 384) .

خلاصة القول أن وسائل النقل المختلفة في المملكة قد تطورت تطوراً كبيراً منذ بدايات الدولة السعودية الحديثة حتى الآن . وقد جاء هذا التطور كنتيجة للتطور الاقتصادي العام وجهود التنمية في البلاد خاصة منذ فترة السبعينات الميلادية من القرن الماضي . فقد ظهرت عدة شبكات مختلفة للنقل ، كلٌ منها يمثل نظاماً للمواصلات قائماً بذاته وله خصائصه الاقتصادية كما هو الحال في عديد من دول العالم. وكل نظام من هذه الأنظمة له أيضاً سماته الواضحة فيما يتصل بمدى الانتشار الجغرافي لشبكة المواصلات لمراكز الاستيطان والنشاط الاقتصادي الرئيسة في البلاد . وهذا ما سيتضح لنا عند تحليل هذه الشبكات فيما بعد . هذا مع ملاحظة أن التطور التاريخي المذكور لهذه الشبكات قد أظهر تدرجاً جغرافياً في عدد من المواقع التي تغطيها كل شبكه . فقد أنتقل كلٌ من هذه الشبكات من عدد قليل من المواقع إلى أعداد أكبر.

---

(1) وذلك وفقاً لإدارة العلاقات العامة بمؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية ، **1415** .

ومع مرور الوقت غطت كل شبكه المراكز الرئيسة للنشاط السكاني والاقتصادي . ومن ناحية أخرى فقد بدأت مراكز الاستيطان تتصل ببعضها داخل كل شبكه . ففي مجال شبكة الطرق البرية – السيارات – نجد القرى والمدن الصغيرة تتصل ببعضها عبر الطرق الزراعية والممهدة . وهذه القرى والمدن تتصل بدورها بالتجمعات السكانية الأكبر منها عبر الطرق المسفلتة . ومن تلك التجمعات يتصل سكان هذه التجمعات ، وسكان القرى والمدن الصغيرة بالتالي ، بالمدن الرئيسة في البلاد. وهذا الاتصال يتم عبر الطرق البرية السريعة والطرق الأسفلتيه المتصلة بها . ونفس الشيء ينطبق على الشبكة الجوية فالخدمة الجوية تصل للمدن التي لا يوجد بها مطارات عبر أقرب مطار إقليمي ..الخ. كما سنرى فيما بعد . ومن ناحية أخرى فأن شبكة النقل البحري تتصل بالشبكات الأخرى سواء بشكل مباشر أم غير مباشر . فمن ناحية تتصل هذه الشبكة، بشكل مباشر ، بالشبكة البرية عبر الطرق البرية الواصلة إلى الموانئ . وكما تتصل الشبكة البحرية ، بشكل غير مباشر ، بالشبكة الجوية عبر الطرق البرية والحد يديه .

ومع مزيد من التوسع في شبكات النقل فأنه يتوقع أن يحصل اتصال أكثر تعقيدا ما بين الشبكات لتصل المملكة إلى نظام مواصلات عام أكثر تركيبا من الوضع الحالي . فيتوقع، مع استمرار التنمية الاقتصادية ، أن يشمل هذا النظام أنظمة فرعيه متصلة ببعضها البعض عبر عديد من قنوات الاتصال ، كما هو الحال مع أنظمة مواصلات الدول المتقدمة.

وأخيرا فان التطور التاريخي السابق مناقشته يساعدنا على فهم الوضع الحالي لوسائل النقل السعودي من حيث تحديد مراحل وأسباب تطورها . على أن الفهم الكامل لتلك الوسائل يستدعي مناقشة العوامل المختلفة المؤثرة في ظهور وسيله النقل واستمرارها في عملها .

أن المواصلات كظاهرة بشريه واقتصادية تحدث في رقعة جغرافية ، إنما تظهر وتصل إلى شكلها الحالي نتيجة تفاعل عوامل عديدة طبيعية وبشـــريه . ومعرفـــة العوامل الرئيسة للمواصلات شيء أساسي في الدراسة الجغرافية للمواصلات . ففـــهم وتعليل أبعاد التنظيم المكاني(1) العام لشبكات المواصلات إنما يتم بناءاً على فهم عوامـــل المواصلات نفسها.

يأتي العامل التاريخي في مقدمة عوامل المواصلات . فالوضع الحـــالي(2) لشبكات النقل في أي إقليم إنما هو محصلة نهائية لعدد من الظروف الاقتصادية والبشـرية التي حصلت في الفترات الماضية . وحديثنا عن التطور التاريخي لوســـائل المواصـــلات السعودية في الصفحات السابقة يوضح لنا أثر العامل التاريخي في الوضع الحـــالي لهـــذه الوسائل . فتطور شبكة النقل البري (طرق السيارات) بدءاً من السواحل نحو الداخـــل إنما حصل كتطور تاريخي بحكم أهمية المواقع الساحلية في تاريخ النشـــاط الاقتصـــادي للبلاد كما أتضح سابقاً . فضلاً عن أن بعض الدراسات قد أظهرت أن مثل هذا التطور قد حدث في عدد من الدول النامية (Wheeler and others,p. 86-89; abdo)، وذلك لتشـابه ظروف التطور الاقتصادي في هذه الدول .

---

(1) هذا ويقصد بالتنظيم المكاني العام لشبكات المواصلات مواقع عقد الشبكات وخطوطها على الشبكة ذاتهـــا وما يتم نقله عبر الخطوط من بضائع ومسافرين . هذا بالإضافة إلى أنواع وحدات النقـــل و خصائصـــها الاقتصادية والتقنية، المستخدمة في كل وسيلة مواصلات على خطوط الشبكة المختلفة .

(2) يقصد بالوضع الحالي هنا " الوضع الجغرافي العام للشبكة بخاصة" ويشمل ذلك : شـــكل الشـــبكة الخارجي ، حجم الشبكة ، كثافة الحركة عليها ، اتصالات الشبكة بالشبكات الأخرى ، نوعية وحـــدات النقل المستخدمة في كل وسيلة عبر الخطوط المختلفة للشبكة .

وعموماً فهذا التطور أدى إلى تبلور أهمية تلك المواقع الساحلية ، بالتحديد جدة والدمام ، كنقاط رئيسه للشبكه وأساسية في أهم محاورها كما سنرى فيما بعد . وينطبق نفس الشيء على الدور الذي لعبه كلّ من مينائي جدة والدمام البحرين ومينائي جدة والظهران الجويين في تطور شبكتي النقل البحري والجوي في المملكة . هذا بالإضافة إلى دور مدينة الرياض في هذا التطور لأسباب جرى تفصيلها سابقاً . وعموماً فهذا الأمر يرجع إلى حقيقة أن تطور الطرق في أي بلد مرتبط إلى حد بعيد بمسار التطور الاقتصادي والاجتماعي به وتطورات نمط التوزيع الجغرافي للمستوطنات البشرية في البلد المعني . وإذا كان هذا المسار يحدد النقاط الرئيسة في الشبكات فأنه يحدد أيضاً مدى قرب أجزاء الشبكة أو تباعدها من بعضها . فدوله كبريطانيا ، مثلاً ذات كثا فات سكانية عالية في عديد من مناطقها وذات مستوى تقني متطور . وكان نتيجة ذلك أن أصبحت أجزاء شبكة الطرق البرية هنا قريبه من بعضها البعض وكل طرقها ، حتى الفرعية منها ، معبده (White & senior, p 23) . وإذا ما نظرنا إلى المملكة فسنجد أن طرقها البرية كثيفة في مناطق معينه ، وهي مناطق التركز السكاني . فالسكان نموا وتركزوا في نقاط محدده بفعل عوامل مختلفة جرى التعرض لها في الفصل الثالث من الكتاب .

لعناصر البيئة الطبيعة تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على حركة المواصلات في أي مكان . وأن كانت هذه التأثيرات تختلف من مكان لآخر حسب الظروف المناخية والتضاريسية والمناخية السائدة . على أنه قبل الحديث عن أثر التضاريس على حركة المواصلات ينبغي التعرض لأثر "العنصر الجيولوجي" على المواصلات ومن ثم حركتها . فالأشكال التضاريسية هي نتاج للتكوينات الجيولوجية والتاريخ الجيولوجي . ومن ثم فالتكوين الجيولوجي له أثر غير مباشر على طرق المواصلات وحركتها. ومن الأمثلة على ما ذكرنا ، بالنسبة للمملكة ، المواقع الجغرافية لنقاط وطرق شبكة طرق السيارات في منطقة القصيم . فهذه الشبكة تتركز مكانياً في

القطاع الشرقي من هذه المنطقة . ذلك أن هذا القطاع هو جزء من الـــرف العــربي ، حيث تسود الصخور الرسوبية اللينة السهلة التمهيد. وبالتالي فشق الطرق أمر يسـير في القطاع الشرقي منه عن القطاع الغربي ، من منطقة القصيم ، المنتمي للدرع العــربي ذي الصخور النارية والمتحولة المتسمة بالصلابة . وبالنتيجة نجد أن وجود شـــبكة الطــرق البرية يقل كثيراً في القطاع الغربي ، بل ينعدم وجوده في أجزاء عديدة من هذا القطاع . فهنا تصعب عمليات تمهيد وشق الطرق (غانم ، ص 366) .

وإذا ما انتقلنا بالحديث لأثر "التضاريس" على حركة المواصـــــلات البرية في المملكة فسنجد أن هذا البلد يتسم بتنوع تضاريسي ، كما سبق الذكر في أكثر من موضع سابق في الكتاب . ولهذا التنوع آثاره على الاختلافات الجغرافية في وســـائل المواصلات بالبلاد . فمن ضمن أسباب عدم انتشار وجود السكك الحديدية في بعـــض مناطق المملكة عامل تضرس الأرض . فالقطاع الغربي ، وبالأخص في جزئــــه الجنـــوبي الغربي ، تغلب عليه الطبيعة الجبلية المتمثلة في وجود سلسة جبال السر وات. فتســـود الانحدارات الشديدة في هذه المناطق مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة المبدئية لإنشاء أية سكه حديدية. فوجود الانحدارات يستدعي زيادة أعمال التسوية لتقليلها . فالقطار، كما هـــو معروف، لا يحتك أساساً بالأرض نتيجة لجريانه على قضبان . وفقدان هذا الاحتكــــاك يمنع القطار من تجاوز الانحدارات . وفي المقابل نجد أن السيارة أكثر قدره على تجـــاوز عقبات الانحدار هذه. وبالتالي فمد الطرق المسفلتة في مثل هذه المناطق المتضرسه يمثـــل السبيل الأمثل لتوفير احتياجات النقل . وعموماً فان هذا الأمر ينطبق إلى حد ما علــــى أجزاء من المناطق الهضبية في غرب المملكة . على أنه يلاحظ أيضاً أن إقامة الطـــرق في المناطق الجبلية ليس أمراً ميسوراً في جميع المناطق التي تمر عبرها الطرق . فهنالك مواقـــع تتميز بصعوبة تكويناها الصخرية. وهذا الأمر يوجد في مناطق عده من جبال السر وات بعسير . هذا بالإضافة إلى تدفقات مياه السيول عبر الأودية المنحدرة على طول السفوح الغربية لجبال السر وات ، وهي السفوح الأكثر انحداراً من نظائرها الشرقية . وهـــذه

التدفقات تؤثر ولاشك على الطرق البرية المنحدرة من أعالي الجبال إلى أسفل سهل تهامة. وعموما فقد تم التغلب على هذه الصعاب بإنشاء جسور مشيده على دعائم صلبه وأنفاق في مواقع معينه عبر الجبال بحيث يتم الربط ما بين أجزاء الطرق التي تنحدر من أعلى الجبال إلى أسفل لسهل تهامة. هذا وتسمى الواحدة من هذه المواقع بالعقبة . هذا بالإضافة إلى بناء العقبات على ارتفاع أعلى من منسوب مياه المناطق المرتفعة وبحيث يتم أبعاد الطرق عن أعماق الأودية حيث يبلغ اندفاع المياه أوجه . وقد تضمنت خطة وزارة المواصلات السعودية إنشاء اثنتي عشرة عقبه أشهرها، عقبة شعار عند بداية طريق أبها – الطائف . وهنا أيضا عقبة الجوه الموجودة بالطريق ما بين سراة عبيده والفرشه والقرى المجاورة . هذا بالإضافة لعقبة أبها – الباحة الواصلة بين طريقي الباحة–الطائف الداخلي وجازان–جدة الساحلي (وزارة المواصلات1986 ، ص 83–87 . 1999– أ ، ص 413–418) .

هنا يؤثر "المناخ" على حركة المواصلات في المملكة في أكثر من جانب سواء بالسلب أم الإيجاب . فأولا أدت ظروف المناخ الصحراوية وقلة التساقط إلى خلو البلاد من المسطحات المائية الداخلية من أنهار وبحيرات وغيرها . وقد عني ذلك عدم وجود الطرق المائية الأرضية (الداخلية) . هذا مع العلم بأن هذه الطرق تحظى بانخفاض تكاليف تشغيل وحدات النقل (السفن) عبرها . وتتمثل أسباب انخفاض التكلفة المذكورة في انخفاض تكلفة القوى المحركة للسفن . كما أن تكاليف التشغيل تزداد انخفاضا إذا ما كانت الطاقة الاستيعابية لوحدة النقل عالية (White & Senior, P 25-26) . على أن انخفاض معدلات تساقط الأمطار في المملكة قد أدى ، من ناحية أخرى ، إلى تفادي مشاكل الأمطار الثقيلة(1) فضلا عن مشاكل الثلوج وما أليها . كما أنه أن كان نزول أمطار ثقيلة قد يحدث كأمر استثنائي فأنه يمكن تخفيف الآثار الناتجة عن ذلك على الطرق عن طريق اتخاذ الإجراءات الاحتياطية اللازمة والتي تتعامل مع هذه الظروف .

---

(1) من حدوث تصدعات أو أنكسارات في مناطق الطرق بسبب انجراف التربة بفعل شدة التساقط .

هذا مع ملاحظة آن الأمطار في المملكة تتصف بصفة الفجائية والتذبذب من حيث الكميه وأوقات السقوط ، وبالتالي فقد تعجز مجاري السيول عن استيعابها في حالات الزيادة غير المتوقعة وتكون النتيجة حصول فيضانات قد تكون مدمره . ومن الأمثلة على ذلك ما حصل من هطول أمطار بمعدل عال نسبيا في الفترة ما بين أعوام 1980 – 1982 م على مدينة أبها . فقد أدت تلك الأمطار إلى حصول فيضان في شهر فبراير لعام 1982 . وكان من نتائج هذا الفيضان أن تشبعت تربة وصخور منطقة عقبة ضلع ، بطريق أبها – جازان ، بالرطوبة نسبيا . وقد حل بالتالي دمار بالجزء العلوي من الطريق المذكور (علي ، ص 9 – 10) . ومن جانب ثان تشكل العواصف الرملية بعض المشاكل للسائقين على الطرق البرية . فهذه العواصف قد تؤدي إلى انخفاض أو انعدام الرؤية الأفقية ، مما قد يؤدي بدوره إلى زيادة حوادث الطرق . على أنه ينبغي أن نلاحظ أيضا أن المملكة لا تتعرض لهذه العواصف بشكل دائم ومستمر (الشريف ، 1414 ، ص 92). وأن كانت الآثار السلبية للأمطار على الطرق محدودة في المملكة فأن هناك آثار سلبية أخرى لبعض عناصر المناخ الأخرى . فأسطح الطرق الأسفلتيه في البلاد تتأثر بالارتفاع الكبير لدرجات الحرارةابالإضافه إلى تعرضها لأشعة الشمس لوقت طويل. فمعدل الساعات الشمسية في المملكة مرتفع إلى حد كبير (1) . وينعكس وضع الطرق الأسفلتيه المذكور على السيارات العابرة لها . فتتسم السيارات في المملكة باستهلاكها السريع للإطارات وانخفاض فعالية مكائنها مع مرور الوقت بشكل سريع. وهذه الأمور تؤدي بطبيعة الحال إلى تقليل العمر الافتراضي للسيارات .

إن هناك مدى كبيرا يمكن العوامل البشرية المختلفة أن تؤثر من خلاله على المواصلات وجغرافيتها في أي مكان . وإذا كان العامل الاقتصادي له الأهمية الكبرى في

(1) يتراوح المعدل المذكور ما بين 3100 ساعة و 3500 ساعة . وهذا يعني أن المملكة من أكثر مناطق العالم استقبالا للأشعة الشمسية (الشريف ، 1414 ، ص 82) .

نشأة حركة المواصلات واستمرارها فأن هناك بعض عمليات المواصلات لا يتم القيام بها على أساس اقتصادي بحت (White & Senior, P 56) . وهناك عدة أبعاد للعوامل السياسية والاجتماعي المؤثرة في حركة المواصلات ، ظهورها وتطورها .ويأتي الدور الحكومي كواحد من أبرز هذه الأبعاد. وإذا ما أردنا ضرب أمثله من واقع حركة المواصلات السعودية، فسنجد أن تشكيل أول هيئه حكومية للسكك الحديد يديه في المملكة ، قد جاء نتيجة أمرين . فقد كان ما حققه تشغيل أول خط حديدي من عجز مادي ، تكرر بشكل سنوي تقريبا ، سبب أول لتشكيل الهيئة المذكورة. والواقع أن هذا العجز يرجع عامة إلى قلة عدد سكان البلاد آنذاك وضعف مواردها المالية ، مما جعل النقل عبر الخط المذكور غير مجزئ اقتصاديا . وفي المقابل كان وجود الخط الحديدي أمرا ضروريا في ظل قلة حجم شبكة النقل البري آنذاك كما سبق الذكر (الشريف ، 1414 ، ص 351) . ومن ناحية أخرى فأنه إذا كانت الحكومات تمثل عادة مصدرا أساسيا لرأس المال اللازم للصرف على إنشاء مرافق المواصلات ، خاصة إذا ما كان القطاع الخاص غير قادر على الاستثمار في هذا المجال، فان ما حدث تاريخيا في المملكة كان في نفس المسار . فتطور قدرات القطاع الخاص من النواحي المختلفة ، ماليا وفنيا وإداريا، قد واكب تطور البلاد اقتصاديا في فترة السبعينات الميلادية من القرن العشرين وليس قبل ذلك . هذا فضلا عن أن الاستثمار في مجال البنية الأساسية للمواصلات عادة ، وفي أي مكان ، مكلف ولا يجذب استثمارات القطاع الخاص . وعموما فقد عملت الحكومة على توفير الحد الأدنى من البنية الأساسية لشبكات المواصلات المختلفة في بدايات الدولة الأولى . وقد جاء ارتفاع دخل البلاد في منتصف السبعينات تقريبا ليساعد في وضع خطط طموحة لاستكمال تلك البنية إلى المستوى المطلوب .

فضلا عما سبق فان التدخل الحكومي في قطاع المواصلات موجود من خلال تحديد إجراءات السلامة والصيانة لشركات النقل . وهذا التحديد يتم لتقليل أية آثار ضاره يمكن أن تنشأ بين شركات النقل الخاصة نتيجة المنافسة . هذا بالإضافة إلى تنظيم

إجراءات الترخيص لمثل هذه الشركات من قبل وزارة المواصلات . وعموما فلوضع الإطار العام للتنظيم الحكومي لقطاع المواصلات فقد صدر مرسوم ملكي في عام 1977 م بالموافقة على نظام النقل العام على الطرق في المملكة . وهدف هذا المرسوم إلى تنظيم شؤون قطاع المواصلات عبر عدد من الإجراءات والتي منها : التنسيق بين أنواع نشاط النقل ، منح الازدواج في خدماتها ، تحديد الأجور على وسائل النقل عدا الجوية .. الخ . كما صدر قراران من قبل وزارة المواصلات بشأن تحديد أجور النقل البري . ويتمثل القرار الأول في تحديد تعرفن نقل الطن الواحد من البضائع أما القرار الثاني فقد حدد تعرفه نقل الركاب بسيارات الأجرة الصغيرة ما بين المدن . وقد صدر القراران في عام 1980 (وزارة المواصلات 1986 ، ص 13 ؛ 1999 ، ص 472) .

شبكات النقل السعودية

يمكن تبسيط مفهوم شبكة النقل بالقول بأنها مجموعه من النقاط تصل بينها مجموعه من الخطوط . هذا ويطلق على هذه النقاط مصطلح " العقد " في دراسات المواصلات . وتتمثل هذه العقد في مركز الاستيطان البشري والنشاط الاقتصادي المختلفة ، فهي قد تكون مدنا ، مطارات ، موانئ ، مصانع .. الخ . وعلى الخطوط الواصلة بين العقد تجري حركة النقل عبر تدفق حركة المسافرين والبضائع ما بين العقد. وشبكة المواصلات بذلك هي عبارة عن حركة على المساحة الأرضية ، ويترتب عليها حدوث علاقات اقتصادية وبشريه ما بين عقد الشبكة . والشبكه بالتالي تلعب أدوارا هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الإقليم الذي تخدمه . ومن هنا فإن تحليل الشبكة هو أمر يساعد على فهمها وفهم وظيفتها في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية . وهذا أمر يساعد بدوره ، في المدى الطويل ، على التخطيط السليم لقطاع المواصلات. وفيما يلي تحليلات مبسطه لشبكات النقل المختلفة في المملكة.

أولا : شبكات النقل البري :

ينتظم النقل البري في شبكة عامه تحتوي على عدد من الشبكات الفرعية. وإذا ما نظرنا إلى وضع المملكة في هذا الصدد فيمكننا الحديث عن هذه الشبكات في السطور القادمة.

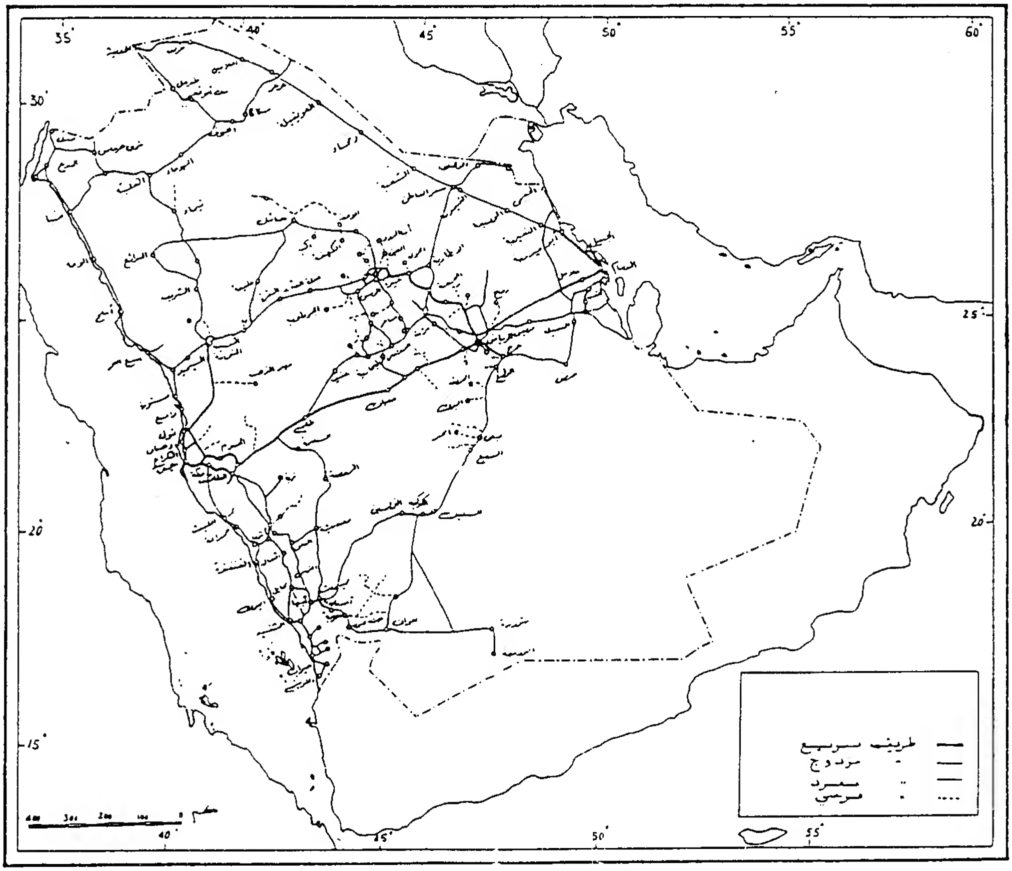
1- شبكة طرق السيارات

مبدئيا بلغ مجموع أطوال طرق السيارات المنشأة في المملكة حتى عام 1998 م 36488 كم . وقد بلغ نصيب الطرق المفردة من هذه الأطوال ما نسبته 84% ، تليها الطرق السريعة والمزدوجة بنسبة 16% (1). ويرجع ارتفاع نسبة الطرق المفردة مقارنة ببقية أنواع الطرق إلى دورها في ربط مختلف المستوطنات البشرية في البلاد . بينما يقتصر وجود الطرق السريعة ، ثم المزدوجة ، على وصل أهم المراكز الحضرية والاقتصادية في البلاد ، وهذه المراكز تتسم بمحدودية عددها . عموما فسوف يتضح ذلك من تحليل خرائط طرق السيارات في السطور التالية .

تفيدنا النظرة التحليلية لخريطة رقم (1 - 8) أن شبكة طرق السيارات في المملكة تغطي الأجزاء المعمورة في البلاد ، على أن يتضح أيضا وجود اختلافات جغرافية في الشبكة . وترجع هذه الاختلافات إلى أوضاع التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية وأماكن تركز السكان فضلا عن ظروف التضاريس والمناخ . وفيما يلي أهم النقاط المتعلقة بتلك الاختلافات :

(1) تم حساب هذه النسب استنادا على بيانات : وزارة المواصلات ، 1999 ، ص 392
(أطوال الطرق حسب ملفات صيانة الطرق الواردة في المصدر المذكور)

خريطة (1- 8) شبكة طرق السيارات في المملكة العربية السعودية



المصدر : وزارة المواصلات 1999م .

أ- تتسم عقد مدن منطقة الدمام الحضرية(1) (الدمام - الظهران - الخبر) ، الرياض، مكة المكرمة وجدة بأنها أهم عقد الشبكة . ويتضح ذلك من أن كلا منها يتفرع منه عديد من الخطوط إلى المستوطنات البشرية ومراكز النشاط الاقتصادي في الأقاليم الموجودة بها هذه العقد، ثم إلى خارجها إلى الأقاليم الأخرى . فمن "مدينة الرياض" تخرج خطوط ، مباشرة وغير مباشرة ، إلى المراكز السكنية على الساحل الشرقي سواءا نحو الدمام أو العقير وسلوى قريبا من حدود المملكة مع دولة قطر . ومن ناحية أخرى تخرج خطوط أخرى من الرياض باتجاه أنحاء منطقتي الرياض والقصيم الإداريتين ماره بعدد من المدن إلى أن تصل إلى عنيزه وبريده ومنها إلى مدينة حائل . وباتجاه الغرب يتجه خط من مدينة الرياض نحو الطائف فمكة المكرمة وجدة. كما يمتد خط من مدينة الرياض نحو جنوب غرب البلاد . وينطبق نفس الشيء على" مدن منطقة الدمام الحضرية". فهناك خط يمتد من الدمام إلى مدينة الرياض ومن ثم يتصل بالخطوط الممتدة عبر القطاع الأوسط من البلاد . وبمحاذاة الشريط الساحلي للخليج العربي يمتد خط من الدمام إلى أبو حدريه ، وهنا يتفرع الخط إلى خطين ، فهناك خط يتجه بمحاذاة الساحل إلى الخفجي. آما الخط الآخر فيتجه نحو الشمال الغربي بمحاذاة الحدود الشمالية للمملكة مع كل من الكويت والعراق والأردن إلى مدينة الحديثة على الحدود السعودية الأردنية . أيضا يوجد خط آخر من الدمام باتجاه الجنوب الغربي نحو الكوكبة حيث تتفرع منه طرق تنتهي عند كل من مدن أبها ونجران والوديعه . أما مدينتا" مكة المكرمة وجدة" فتمثلان أهم عقد الشبكة السعودية لطرق السيارات في القطاع الغربي للبلاد . فمن جهة تتصل مكة المكرمة ، ومن ثم جدة ، بمدينة الرياض ووسط البلاد عموما. ومن ناحية أخرى تتصل مكة المكرمة بالمدينة المنورة ثم منطقة القصيم.كما تتصل جدة ، ومكة المكرمة ، بمدن الساحل الغربي حتى حقل في أقصى شمال الساحل وحتى مدينة الموسم في أقصى جنوب هذا الساحل . ومن جانب آخر تتصل مدينتا مكة المكرمة وجدة بمدن وقرى الأجزاء الداخلية لمنطقتي الباحة وعسير بدءا من الدار الحمراء

(1) أنظر إلى فصل المدن حيث الحديث عن هذه المنطقة وسبب تسميتها هذه .

ومرورا بمدينة الباحة ووصولا إلى مدينتي نجران والوديعة . وعموما ترجع أهمية مدن منطقة الدمام الحضرية والرياض وجدة ومكة المكرمة على خريطة طرق السيارات بالمملكة إلى أهميتها السكانية والاقتصادية في البلاد . وينطبق هذا الأمر بخاصة على مدن الدمام والرياض ومكة المكرمة وجدة . هذا وتتضح الأهمية المذكورة لهذه المدن بشكل خاص بالنظر إلى حقيقة أن المدن الأربعة الأخيرة تمثل العقد التي تنطلق منها خمسة من الطرق البرية السريعة الستة في المملكة . فتربط هذه الطرق بين المدن المذكورة من ناحية وبينها وبين المناطق المجاورة لها من ناحية أخرى. وهذه الطرق هي: طريق الرياض - الدمام ، طريق الرياض - سدير - القصيم ، طريق مكة المكرمة - جدة، طريق مكة المكرمة - المدينة المنورة ، طريق الطائف-الرياض ، طريق مكة المكرمة-الكر .

ب- في المقابل فأن هناك عددا من العقد يطلق عليها مسمى " نقاط الوصل" . فهذه العقد توجد ما بين العقد الأكثر أهميه على الشبكة والعقد الطرفية للشبكه والأقل أهميه عليها . ومن الأمثلة على هذه العقد عقدة المجمعة ، عنيزه ، الرس ، حائل ، أبها ، الخرج، الجوف ، ... الخ . وتستمد بعض من هذه المدن أهميتها من كونها عواصم للمناطق الأداريه والمحافظات. وعموما فهذه العقد تخدم بدورها عددا من المدن الصغيرة والقرى في مناطقها .

جـ - تمثل عقد : حقل ، الموسم ، سلوى ، الوديعة ، حرض .. الخ نقاط طرفيه في الشبكة. وهذه النقاط تقل منها واليها الحركة بحكم مواقعها تلك على أطرف الشبكة . وترجع المكانة المحدودة لهذه العقد إلى صغر أحجامها وقلة أهميتها الاقتصادية والأداريه مقارنة بالعقد الأخرى على الشبكة .

د - يتضح مما سبق أن هناك وجودا كثيفا لخطوط الشبكة في ثلاثة قطاعات رئيسية . فهنالك القطاع الأوسط الممتدة في المنطقة الوسطى من البلاد إنطلاقا من مدينة الرياض. ويمثل مثلت الطائف - مكة المكرمة - جدة قطاعا غربيا يمتد منه ذراع نحو المدينة

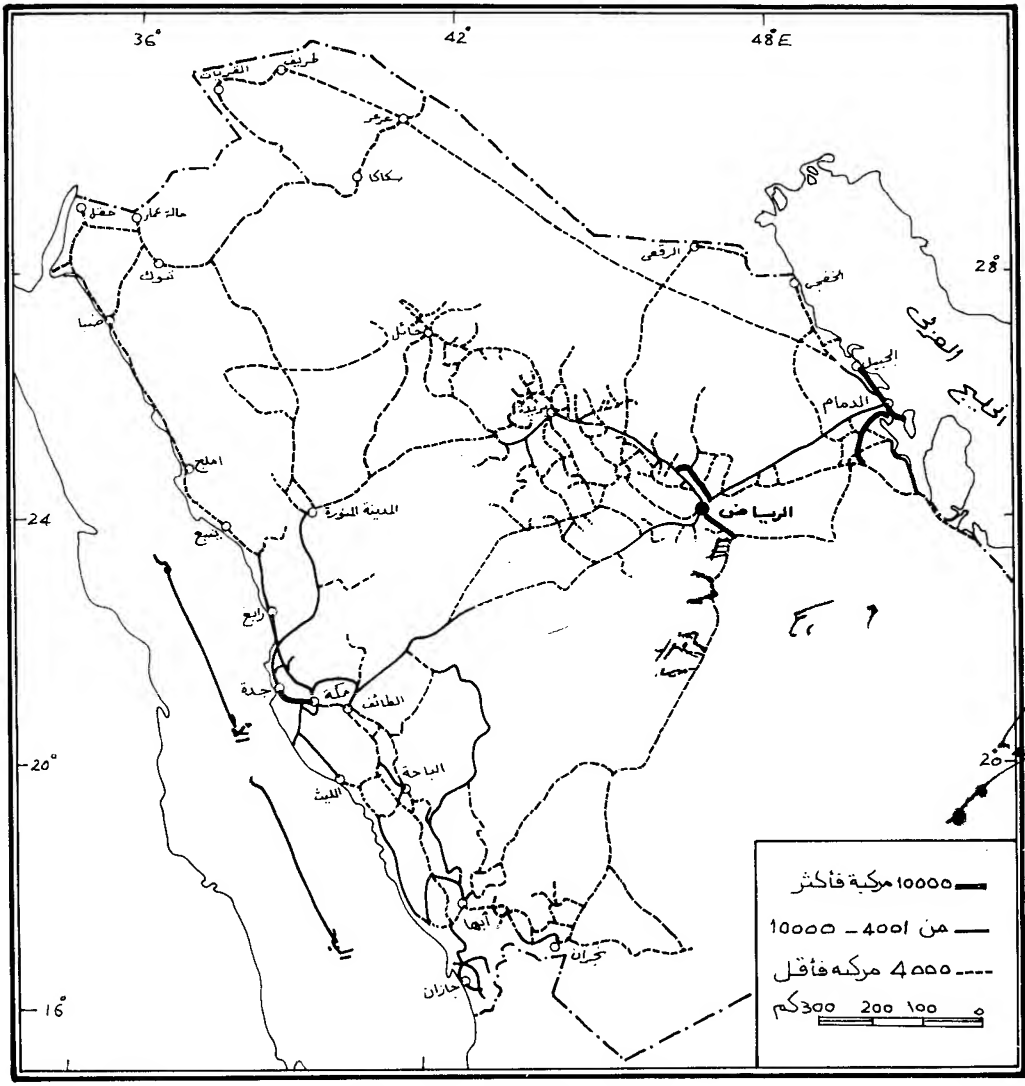
المنورة . وأخيرا فهناك القطاع الشرقي المتكون من مـدن منطقة الدمام الحضرية والجبيل.هذا وتظهر خريطة حجم حركة المرور على الشبكة المذكورة ،الواردة في أطلس المملكة ، أن حركة النقل أكثف ما تكون في القطاعات الثلاثة مقارنة بباقي أنحاء الشبكة (أنظر خريطة رقم 2 _8). هذا ولا تتوفر بيانات حديثة عن أعداد السيارات العابرة لطرق هذه القطاعات إلا فيما يتصل ببعض طرق الحج وفي مواسم الحج فقط . على أن هناك معلومات أخرى تعطي مؤشرات مهمة عن كثافة حركة النقل المتوقعة على القطاعات المذكورة . وتتمثل هذه المعلومات في أعداد السيارات الموجودة في المناطق الأداريه التي تحوي النطاقات المذكورة . فقد وصلت نسبة السيارات الموجودة في مناطق مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية الاداريه إلى 84.2% من مجموع السيارات الموجودة في كل المملكة في عام 1997 (1) .

وعموما ترجع كثافة حركة النقل في هذه القطاعات إلى عدة عناصر . فهذه القطاعات تحوي أهم التركزات السكانية المقترنة بوجود تركزات مماثلة للأنشطه الاقتصادية في المملكة. فالقطاع الأوسط يحظى بوجود مدينة الرياض بثقلها السكاني والإداري والاقتصادي. كما أن المنطقة الوسطى منطقة زراعية قديمة بها عديد من المستوطنات البشرية، فضلا عن ازدهار نمط الزراعة الحديثة فيها (انظر فصل الزراعة). أما القطاع الشرقي فيحتوي أولا على منطقة إنتاج النفط وما يرافقها من احتياج شديد لحركة نقل . فهذه المنطقة تحتاج إلى تأمين مستورداتها من الآلات والمكائن وغيرها وتأمين لصادراتها . هذا بالإضافة إلى ضرورة سد احتياجات النقل للعاملين في شتى مرافقها . هذا وقد زادت احتياجات النقل بالقطاع الشرقي مع نمو الصناعة في مدينة الدمام ثم ظهور الصناعات الثقيلة والبتروكيمائيه ، بخاصة ، بالجبيل . فضلا عن هذا وذلك فهنالك منطقة الأحساء الزراعية في الجوار ولها هي الأخرى احتياجاتها النقلية .

---

(1) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات : وزارة الداخلية ، 1997 م ، ص 115 (وفقا لبيانات السارات المسجلة واللوحات المنصرفة) .

خريطة (2-8) تدفقات حركة النقل على شبكة طرق السيارات في المملكة العربية السعودية (المعدل اليومي لحجم الحركة)



المصدر: وزارة التعليم العالي، 1999م، ص (128)

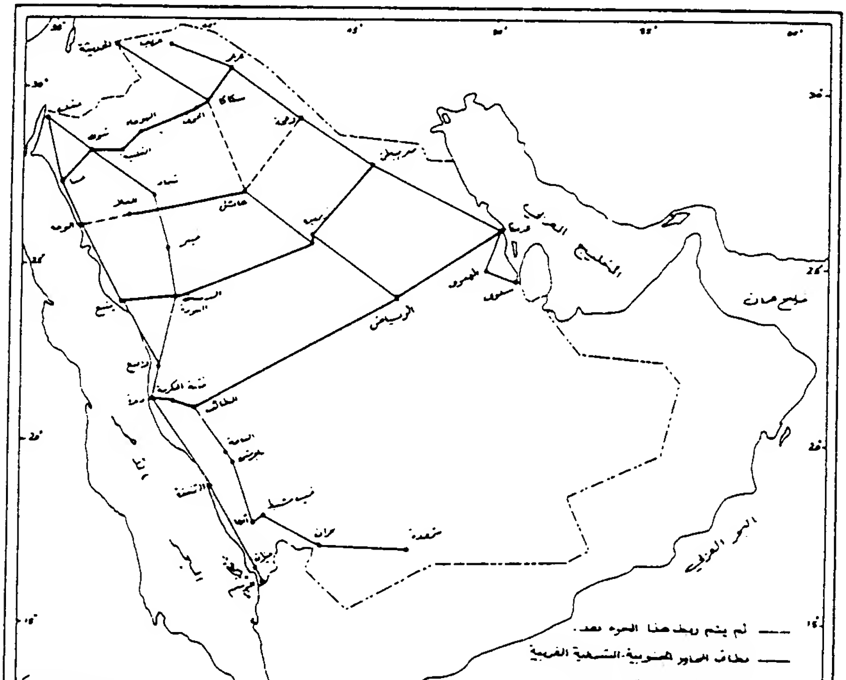
وأخيرا فالنطاق الغربي يحتوي على أهم ميناء في البلاد ومدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة . وحركتي الحج والعمرة تسببان ، بلا شك ، زيادة ضخمة في حركة النقل في هذا النطاق خاصة في منطقة مدن : جدة – مكة المكرمة – المدينة المنورة . فهذه الحركة تتضمن دخول أعداد كبيرة من السيارات للنطاق الغربي في موسم الحج والعمرة . فعلى سبيل المثال نجد أن عدد السارات التي ترددت على طرق الدخول لمدينة مكة المكرمة ، أبان موسم حج 1417 ، وصل إلى ما يقارب مليون سيارة . بينما بلغ عدد السيارات المترددة على طرق الخروج من هذه المدينة في نفس الموسم 960 ألف سيارة(وزارة الداخلية ، 1417 ، ص : 165 ، 164 ، 171) (1) . كما يحوي النطاق الغربي مدينة الطائف ذات الأهمية السياحية. والطائف تمثل أيضا مدخلا إلى منطقة عسير ذات الأهمية الزراعية والسياحية بالنسبة للبلاد وعموم سكانها . إضافة إلى ما سبق فهناك قطاع رابع أقل كثافة من القطاعات الثلاثة في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة . وتمثل كثافة السكان الريفيين وحركة التجارة المرتبطة بالنشاط الزراعي هنا السبب الأساسي في وجود هذا القطاع (انظر فصلي الزراعة والسكان) . هذا بالإضافة للحركة السياحية التي نشطت بشكل واضح في هذا القطاع في السنوات الماضية .

هـ – وبالنظر إلى خريطة رقم (3 – 8) يتضح لنا أن مناطق الشبكة ، سواء كانت ذات كثافة في عدد العقد والخطوط أم بالعكس ، يمكن تلخيصها في نطاقين . ويشتمل كل من النطاقين على أربعة محاور كما يلي :

(1) أ– تتمثل فترة البيانات من 26 \ 11 إلى 9 \ 12 لعام 1417 .

ب– بلغ عدد السيارات المترددة على طرق الدخول 1.020.186 أما تلك السيارات المترددة على طرق الخروج فقد بلغ عددها تحديدا 958405 سيارة . (المصدر مذكور أعلاه ، نفس الصفحات) .

خريطة (3-8) المحاور الرئيسية لشبكة النقل البرى للسيارات في المملكة العربية السعودية



المصدر : معدل عن : Ministry of Municipal & Rural Affairs, p. 85 .

أولا : نطاق المحاور الجنوبية – الشمالية الغربية :

1 – المحور الشرقي الممتد من سلوى باتجاه الشمال الغربي إلى مدينة طريف .

2 – المحور الأوسط ويمتد من مدينة الرياض شمالا إلى الحديثة(1) .

3 – المحور الغربي الجبلي ويمتد ما بين جازان في الجنوب والطائف فجدة ؛ مع وجـــود امتداد للمحور في النطاق الصحراوي المجاور إلى شروره .

4 – المحور الغربي الساحلي ويمتد ما بين الموسم في أقصى الجنوب إلى ميناء حقل علـــى ساحل البحر الأحمر في أقصى طرفه الشمالي .

5– المحور الشمالي الغربي ويمتد ما بين مدينة جدة إلى مدينة حقل شمالا مع المرور بعـــدد من العقد الداخلية وأهمها المدينة المنورة وتبوك .

هذا ويلاحظ أن المحاور الغربية الثلاثة تلتقي في مدينة جدة .

ثانيا : نطاق المحاور الشرقية الغربية

1– المحور الحضري : يمتد هذا المحور من منطقة الدمام الحضرية إلى الرياض فالطـــائف فمكة المكرمة وينتهي بمدينة جدة .

2– محور المدينة المنورة – مدن منطقة القصيم . وهذا المحور يمتد شرقا إلى حفر البـــاطن وغربا إلى مدينة ينبع .

3– محور العلا – حائل . ويلاحظ هنا أنه عند إنشاء خط من حائل إلى رفح ســـيتطور هذا المحور إلى محور شرقي غربي ما بين طرفي المملكة .

4– محور عرعر – ضبا المار بمدن سكاكا ، الجوف ، الهوجاء القليبه وتبوك .

(معدل عن Ministry of Municipal & rural affairs, p 85-87)

---

(1) يلاحظ أن هذا المحور به انقطاع ما بين قسمه الجنوبي (الرياض – جبه) والشمالي (أبو عجرم – الحديثه). ويمثل الخط الواصل ما بين حائل و سكاكا جسر اتصال غير مباشر بين قسمي المحور المذكور ، والذي يحتـــاج إلى مزيد من الطرق المباشرة لاستكماله وليكون الاتصال مباشر .

وعموما فهذه المحاور التسعة توضح كيفية ربط شبكه طرق السيارات في البلاد للأقاليم المختلفة بها . ويمكن أن تصل الشبكة الوطنية لطرق السيارات في المملكة إلى الدرجة المطلوبة من ارتباط عقدها ببعض مستقبلا . ويتوقف ذلك على استكمال إنشاء الطرق إلى أن تتصل العقد الطرفية مع غيرها من العقد الأخرى على الشبكة . هذا بالإضافة إلى نشأة عدد آخر من المحاور الثانوية نتيجة للتطور المتوقع حدوثه في الشبكة . والواقع أن الارتباطيه المذكورة ذات أهمية كبيرة لمستقبل الحياة الاقتصادية للمملكة . فهذه الإرتباطيه تساعد على الوصول إلى درجة عالية من تدفق حركه النقل ما بين مراكز النشاط الاقتصادي ومواقع التجمعات السكانية بيسر وسهوله . وهذا الأمر يؤدي في المحصلة النهائية إلى انخفاض التكلفة الكلية للنقل على مستوى الدولة وزيادة العائد منه على نفس المستوى . وعموما فهذه المرحلة تمثل المرحلة الأخيرة في تطور شبكة المواصلات في أي مكان ، فهي تحصل عند وصول أي إقليم إلى درجه عالية من التطور الاقتصادي والتقني (Wheeler & others, P 89).

و- يلاحظ من خريطة رقم 1 – 8 خلو بعض المناطق تماما من الطرق كالمنطقة الجنوبية الشرقية وأجزاء من القسم الأوسط الشمالي من البلاد ، فضلا عن أجزاء من القسم الشمالي الشرقي باتجاه الحدود السعودية الشمالية عامة . هذا بالإضافة إلى أجزاء معظم المنطقة الشمالية الغربية إلى الشمال من المدينة المنورة عموما . ويرجع خلو هذه المناطق من طرق المواصلات إلى سيادة الصحاري والأراضي الجافة قليلة الموارد المائية في تلك المناطق . وينطبق هذا الأمر على صحاري الربع الخالي والنفوذ والدهناء على وجه الخصوص .

ز – أخيرا فان الخريطة 1 – 8 تظهر أيضا أن خطوط الشبكة تبدي قدرا من التعرج واضحا في مناطق معينه بالمملكة . وهذا التعرج أما يعود إلى أسباب تضاريسية كما هو الحال في جنوب غرب المملكة حيث مرتفعات عسير ،بالإضافة إلى المناطق الأخرى ذات

التضاريس الهضبية(1) بشكل عام . وهذا التعرج يسمى " الانعطاف السلبي " ، وهو يقابل ما يسمى بتعرج " الانعطاف الإيجابي ". فقد يحصل التعرج في الخط نتيجة الرغبة في أن يمر هذا الخط بأكبر قدر من التجمعات السكانية لخدمة أكبر جزء ممكن من سكان المنطقة التي يمر بها الخط . ويلاحظ هذا الأمر بوضوح في منطقتي الرياض والقصيم . هذا مع ملاحظة أن مناطق الكثبان الرملية في عديد من مناطق البلاد ، خاصة الشرقية والوسطى ، تؤثر في تحديد مسارات بعض الطرق .

2 – شبكة النقل الجماعي

إذا كانت طرق السيارات يتم استخدامها من قبل شتى أنواع السيارات فان شركة النقل الجماعي في المملكة تعمل على تسيير حافلتها على مسارات معينه عبر طرق شبكة طرق السيارات . فتسير الشركة رحلاتها ما بين مجموعة مختارة من المراكز الاستيطانية – المحطات – بالبلاد . وبالتالي فقد كونت الشركة شبكة خاصة بها وفقا لمعايير معينه يأتي في مقدمتها أهمية المحطة سكانيا واقتصاديا . وبالتالي فأن هذه المحطات تمثل أهم مراكز الاستيطان في المملكة .

تغطى شبكة النقل الجماعي ست مناطق إدارية عبر تسع من المحطات الرئيسة . هذه المناطق هي التي يوجد معظمها في المناطق التخطيطية الوسطى والغربية والشرقية . أما بقية أنحاء البلاد فتصلها خدمة الشبكة عبر المحطات الفرعية البالغ عددها 115 محطة. وبطبيعة الحال فارتفاع نصيب المناطق الثلاثة من سكان المملكة (75 %) (2) إنما يعد

---

(1)في دراسة للرويثي عن شبكة الطرق البرية في منطقة المدينة المنورة ، وجد الباحث أن مرور بعض الطرق في هذه المنطقة بنواحي جبليه كان له أثر في ارتفاع درجة تعرج تلك الطرق . وقد قاس ذلك التعرج بأسلوب إحصائي (كمي) يعرف بمعامل الانعطاف ، ووجد أن تلك الطرق حصلت على قيم مرتفعة للمعامل (1412هـ، ص 545).

(2) تم حساب هذه النسبة اعتمادا إلى بيانات جدول (11 – 2) بفصل السكان سابقا .

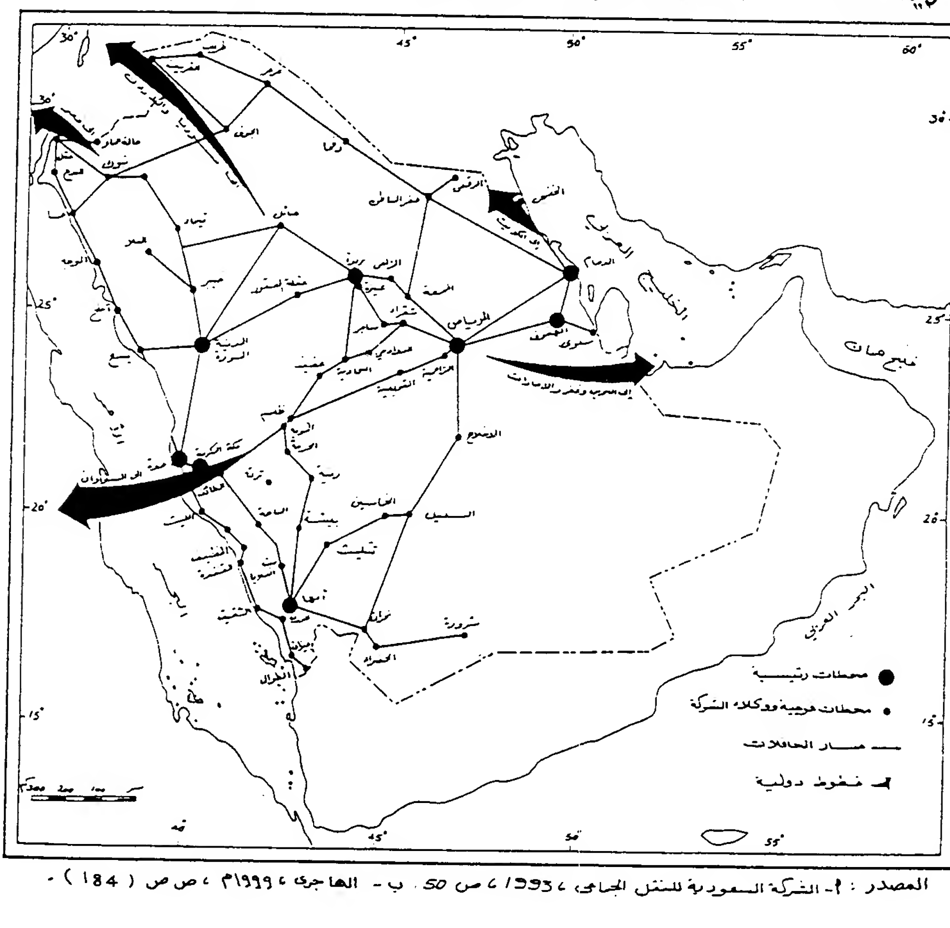
مبررا رئيسيا لمكانتها المذكورة على شبكة النقل الجماعي . على أنه يلاحظ ، من جانب آخر أن المنطقة الشمالية ، عامة ، إنما تحظى بمرور أكثر من 85% من جملة الركاب الذين غادروا المملكة عبر حافلات النقل الجماعي للخارج ، شمالا وغربا ، في عام 1417 هـ (الهاجري ، ص182). وبطبيعة الحال فالموقع الجغرافي لهذه المنطقة اتصالا بالحدود الشمالية للبلاد إنما يمثل سبب ارتفاع نصيب المنطقة الشمالية من حركة النقل الخارجية ، الدولية ، لشبكة النقل الجماعي . هذا وينبغي ملاحظة أن اقتصار وجود خدمات النقل الجماعي في المنطقة الشمالية والجنوبية الغربية على المحطات الفرعية إنما يعني زيادة في تكلفة النقل . فالحافلات الواصلة للمنطقتين المذكورتين تعود للمحطات الرئيسة للشركة ، وهى قليلة أو خاوية الركاب لقلة المراكز التي تمر عليها بها في المنطقتين . وهذا يعني تكلفة مرتفعة مقابل عائد قليل . هذا فضلا عن مشاكل اقتصادية أخرى (أنظر المرجع السابق) .

وعموما يوجد للشركه 9 محطات رئيسيه و115 محطة (مركز) فرعيه. وتوجد المحطات الرئيسية في مراكز النشاط الاقتصادي والسكان الرئسية بالبلاد . ويتضح لنا ذلك بالنظر إلى مواقع المحطات في مناطق المملكة المختلفة . تشمل شبكة النقل الجماعي في المنطقة الغربية المدن الرئيسية بها كجدة ، ومكة المكرمة والمدينة المنورة و الطائف، حيث يوجد بكل منها محطة رئيسية لخدمات النقل الجماعي . هذا بالإضافة إلى عدد من المحطات الفرعية التي تصل ما بين المدن الرئيسة والمدن المتوسطة وصغيرة الحجم في المنطقة . ومن المنطقة الغربية تمتد خدمات وخطوط الشركة إلى المنطقة الجنوبية الغربية عبر خطين . أول هاذين الخطين ، هو خط داخلي يبدأ من مدينة الطائف إلى شرورة مرورا بأبها والباحة ونجران . أما الخط الآخر فهو ساحلي يبدأ من جدة إلى مدينة الطوال عند الحدود السعودية اليمانية مارا بعدة مدن أبرزها جازان. وإذا ما جئنا إلى المنطقة الوسطى فسنجد أن مدينة الرياض تمثل بؤرة رئيسيه لخدمات النقل الجماعي بهذه المنطقة . فالرياض تحظى بوجود المحطة الرئيسة الوحيدة في هذه المنطقة ومنها تتفرع الخطوط إلى

المحطات الفرعية باتجاه أنحاء المنطقة ثم مناطق المملكة المختلفة الأخرى. فشمالا يخرج من مدينة الرياض خطان باتجاه مدن منطقة القصم ، وهما يلتقيان عند بريده . ومن بريده يمتد خط إلى حائل ومن هناك تمتد خدمات النقل الجماعي إلى مدن شمال غرب المملكة . كما يمتد خطان من الرياض غربا نحو الطائف وشرقا نحو الدمام فضلا عن خط يتجه للهفوف فسلوى . وأخيرا فهناك خط يمتد من مدينة الرياض إلى جنوب غرب المملكة حتى يصل إلى شرورة. أما فيما يتصل بالمنطقة الشرقية فتمثل الدمام بؤرة خطوط النقل الجماعي لمجموع أراضي هذه المنطقة. فهناك خط رئيسي يبدأ من الدمام يمتد بحذاء النطاق الشمالي الشرقي للبلاد بالقرب من حدود المملكة الشمالية إلى أن ينتهي في مدينة القريات . ويوجد أيضا خط جنوبي يمتد من الدمام نحو الهفوف فسلوى وأخيرا هناك خطا الدمام الرياض والدمام حفر الباطن (انظر إلى خريطة 4 – 8) .

وعموما فمن المحطات الرئيسة وشبكات الوكلاء التابعين للشركات تنطلق حركة نقل كبيرة تتمثل فيما يقارب من 400 رحلة منتظمة يوميا إلى أكثر من 450 من مركز استيطاني في مختلف أنحاء المملكة . وقد بلغ عدد ما نقلته الشركة من ركاب بين المدن في عام 1997 ما يقارب 4.5 مليون راكب. هذا وتستحوذ منطقة مكة المكرمة على 33% من حجم حركة النقل الجماعي ، وفقا لبيانات عام 1417 هـ ، ثم تليها منطقة الرياض (15%) فمنطقتا المدينة المنورة (15%) والشرقية (9.8%) (وزارة المواصلات ، 1999 ، ص : 186 – 187 ، 479). وبطبيعة الحال فحركة نقل الحجاج والمعتمرين لمدينة جدة ومكة المكرمة إنما تقف وراء مكانة منطقة مكة المكرمة . كما تمثل الأهمية الاقتصادية والسكانية لمنطقتي الرياض والشرقية مبررا مكانتهما في الصدد المذكور . كما أن حركة الزيارة للمسجد النبوي الشريف في فترات عده من السنة أعطت منطقة المدينة المنورة نصيبا لا بأس به من حركة النقل الجماعي مقارنة بمنطقة مكة المكرمة .

خريطة (4 – 8) شبكة النقل الجماعي بين المدن في المملكة العربية السعودية



المصدر : أ- الشركة السعودية للنقل الجماعي، 1993، ص 50 . ب - الهاجري، 1999م، ص ص (184) .

هذا وتبرز ثلاث محطات رئيسه على مجموع شبكة النقل الجماعي . وتتمثل هذه المحطات في مدن جدة والرياض والدمام ، فهذه المدن تستحوذ على حوالي 63% من حركة نقل الركاب ما بين محطات النقل الجماعي المختلفة في المملكة وفقا لأرقام موسم 1992 م . والمكانة المميزة لهذه المدن سكانيا واقتصاديا مبرر واضح لارتفاع حصتها في هذا الصدد . وبعد المدن المذكورة تأتي محطات مكة المكرمة ، المدينة المنورة وأبها من حيث حجم حركة النقل المذكورة . فتصل نسب هذه المدن في هذا الصدد إلى 8,9% ، 10,6% ، 6,4 على التوالي. أما بقية المحطات فتتراوح أنصبتها ما بين 2,4% و 0,8%. والارتفاع النسبي لنصيبي مكة المكرمة والمدينة المنورة إنما يعود ، كما سبق الذكر، إلى ارتفاع حركة النقل منهما واليهما في مواسم الحج والعمرة . ويتضح ذلك من أن شركة النقل الجماعي قامت بنقل أكثر من مليونين ونصف حاج ومعتمر ما بين جدة ومكة المكرمة والمشاعر المقدسة ، إضافة إلى المدينة المنورة ، في موسم عام 1412 هـ . (الشركة السعودية للنقل الجماعي ، 1992 ، ص 13) . وأخيرا فان ازدهار حركة السياحة الداخلية مؤخرا في البلاد كان وراء النسبة الخاصة بمدينة أبها باعتبارها واحدة من أهم المصايف السعودية .

وتجدر الإشارة إلى أن حركة النقل الجماعي لا تقتصر على ربط المدن المختلفة داخل المملكة . فهذه الحركة تشمل أيضا ربط الأحياء الداخلية لعدد من المدن السعودية . وقد بلغ عدد الذين نقلتهم شركة النقل الجماعي داخل المدن في علم 1998 حوالي 17.4 مليون راكب . فتوجد الخدمة الداخلية في تسع محطات ، يأتي في مقدمتها محطات مدن جدة ، الرياض ، الدمام، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ثم مدن الطائف ، الهفوف ، أبها والقصيم . هذا وتستحوذ مدن جدة والدمام والرياض على النصيب الأكبر من هذه الخدمة . فحوالي ما نسبته 60 % من مجموع الركاب الذين استمتعوا بخدمات النقل الجماعي الداخلي في المملكة في عام 1991 م ترجع لهذه المدن . يلاحظ

أيضا أن نصيب مكة المكرمة وصل إلى 14,1%(1) (أنظر الخريطة 5 – 8) ويرجع ذلك إلى استخدام حافلات النقل الجماعي في مواسم الحج والعمرة ما بين مناطق المشاعر والحرم المكي عوضا عن السيارات الصغيرة . ويدعم ذلك أن شركة النقل الجماعي قامت بنقل حوالي 3.9 مليون حاج ومعتمر ما بين جدة ومكة المكرمة والمشاعر المقدسة ، إضافة إلى المدينة المنورة، في موسم عام 1998 م (الشركة السعودية للنقل الجماعي ، 1998 ، ص 9–13) .

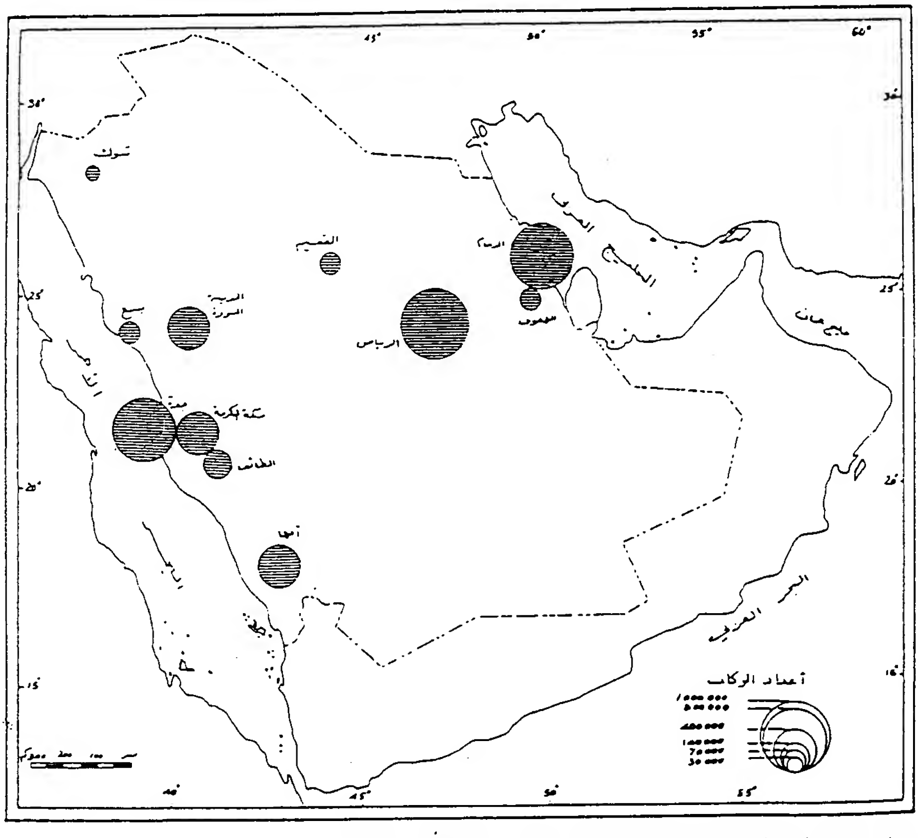
مما سبق يتضح أيضا وجود تشابه بين شبكة النقل الجماعي والشبكة العامة لطرق السيارات في المملكة . فبالشبكة الأولى محور أوسط (شرقي غربي) يصل ما بين مدن الدمام – الرياض – جدة . ومن ناحية الشرق هناك محور شرقي ممتد ما بين الدمام وطريف . وأخيرا فهناك محور غربي يمتد من الطوال جنوبا إلى حقل شمالا (أنظر خريطة رقم: 4 – 8) . وهذه المحاور تقابل ثلاثة من محاور الشبكة العامة لطرق السيارات وهي : المحور الحضري ، المحور الغربي الساحلي والمحور الشرقي (أنظر خريطة رقم : 2 –8) . ويرجع هذا التشابه إلى أن شركة النقل الجماعي إنما تركز ، بطبيعة الحال ، في محطاقا على المدن ذات الأهمية على الخريطتين الاقتصادية والسكانية البلاد ، فتعمد إلى توصيل تلك المدن بمراكز الاستيطان الأخرى . فأحجام تدفق حركة النقل موجودا باتجاه تلك المدن الرئيسة من المناطق المحيطة بها في أقاليمها . كما توجد هذه الحركة ما بين تلك المدن ذاقا، وذلك عبر الخطوط الممتدة بين أقاليمها . وفي المقابل فأن المدن المذكورة تمثل أيضا أهم عقد محاور شبكة طرق السيارات لأهميتها المذكورة .

---

(1) تم حساب النسب استنادا إلى بيانات : الشركة السعودية للنقل الجماعي ، 1991 ، ص 23 .

– تخلو الإصدارات الحديثة للشركة من بيانات عن حركة نقل الركاب ما بين محطات الشركة . على إنه يمكن القول بأن بيانات بداية حقبة التسعينات من القرن العشرين تظل معبرة عن واقع محطات الشركة . فمعظم المحطات الرئيسية تظل ممثلة لأهم المراكز الحضرية والاقتصادية في المملكة . وليس هنالك تغير يركز في هذا المجال ما بين حقبة التسعينات و أواخرها .

خريطة (5–8) أعداد المستعملين لخدمات النقل الجماعى بين المدن السعودية



مصدر بيانات الخريطة : الشركة السعودية للنقل الجماعى ، 1991 ، ص 23 .

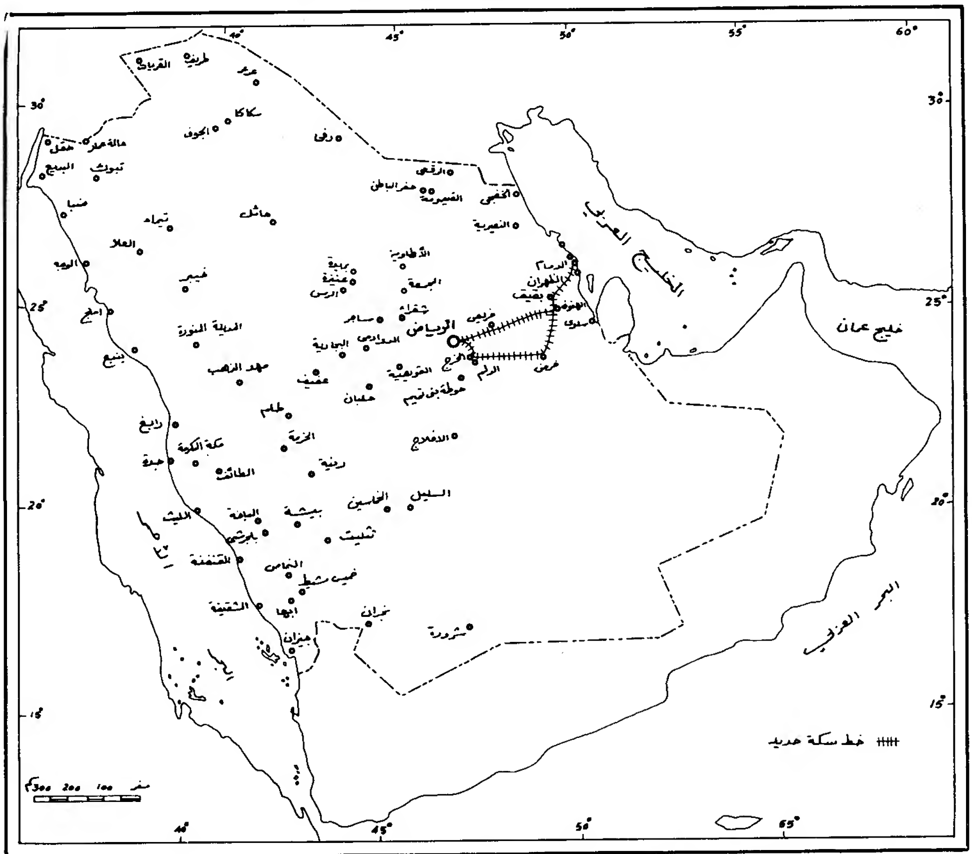
3- شبكة السكك الحديدية

إن شبكة السكك الحديدية في المملكة محدودة وتتسم بالبساطة فـهي تتكون ، كما سبق الذكر ، من ثلاثة خطوط (أنظر إلى خريطة 6 – 8) . وتنبع هذه البساطة من الإمكانيات المحدودة لتطور هذه الشبكة ومحدوديه الامتداد الجغرافي الممكن لها في أراضي المملكة. فقد نشأت الشبكة ، كما سبق الذكر ، في ظروف اسـتوجبت قيام خط حديدي إستجابه لاحتياجات شركه أرامكو بالدرجة الأولى . على أن العوامـل الاقتصادية ثم التضاريسية قد حالت دون توسع الشبكة إلى ما هو ابعد من المنطقة الـتي توجد بها حاليا. فوجود خطوط للسكك الحديدية في بلد كالمملكة ينبغي اقتصاره علـى الحالات التي توجد فيها حاجه لنقل بضائع كبيرة الحجم(1) . فهناك حاجه في المنطقـة الشرقية من البلاد لنقل المعدات والمواد اللازمة لعمل شركات النفط من ميناء الدمـام إلى مواقع عمل تلك الشركات . كما أن قيام الشركات الصناعية الحديثة في الجبيـل ، بالدرجه الأولى أظهر الحاجة لاستخدام السكك الحديديـة في نقـل منتجـات هـذه الشركات إلى الشركات الصناعية الأخرى . فمنتجات مدينة الجبيل الصناعيـة تعتـبر مواد خام لعدد من الصناعات الأخرى (أنظر فصل الصناعة التحويلية) . وتـأتي مصانع مدينة الرياض في المقدمة في هذا الشأن للقرب الجغرافي للرياض من الجبيل .

وفي المقابل فقدرة السكك الحديدية ، اقتصاديا ، على منافسة وسـائل النقل البري الأخرى في المملكة في الحالات الأخرى تكاد تكون معدومة . فحركـات المرور الفردية (سيارات الركاب الصغيرة) تحصل على حصة كبيرة في حركة النقـل العام في البلاد . وهذه الحركات تتسم بعدم ضخامتها مقارنة بحركـة نقـل البضـائع الكبيرة الحجم . وبالتالي فوسائل النقل البري ، عدا الحديدي ، هي الأصلح والأكـثر كفاءة اقتصاديا في تسيير حركات المرور المذكورة . فنظام طرق السيارات أكثر مرونـة من نظام السكة الحديدية ، وفضلا عن ذلك فأن حجم أعمال الصيانة ، وتكاليفها ،

(1) عموما فالسكك الحديدية خير وسيلة لنقل البضائع الكبيرة الحجم خاصة على المسافات الطويلة .

خريطة (6 – 8)   شبكة السكك الحديدية في المملكة العربية السعودية



المصدر : وزارة المواصلات، 1414 هـ.

مرتفعه للسكك الحديدية . وينطبق ذلك حتى على أقل الطرق الحديدي من حيث كثافة الاستعمال (White & Senior, P 24- 25) ومن ثم فإنه لتغطية تكاليف السكك الحديدية وتحقيق ربحية في حالة حركات النقل الفردية فإنه ينبغي أن تكون هذه الحركات متسمة جغرافيا بظروف محددة. فالمراكز السكانية ، المطلوب خدمتها نقليا في هذا الشأن، ينبغي أن تتسم بالكثرة وأن تكون ذات أحجام سكانية كبيرة ومتوسطة . وهذا الأمر غير متوفر في المملكة كما يتضح من الخريطة السكانية لها (أنظر فصل السكان والمدن) .

ومن جانب آخر فان قطاع الشاحنات يأخذ مكانه متميزة في المملكة حاليا . وينطبق ذلك سواء في حالة نقل المنتجات الزراعية أم منتجات المصانع من المراكز الزراعية والصناعية إلى مناطق الأسواق الاستهلاكية. هذا بالإضافة إلى قيام الشاحنات بنقل البضائع المستوردة من الموانئ إلى مراكز الاستهلاك . وينبغي أن نلاحظ هنا أن المنتجات الصناعية بالذات مرتفعه القيمة وتوفر لناقليها عوائد مرتفعه. وعموما فان الشاحنة إنما تمثل وسيلة المواصلات التي تمتلك أفضل الفوائد للناقلين وذلك فيما يتصل بمجموع تكلفة النقل بالمقارنة مع وسائل النقل الأخرى (Wheeler and others, P 113). ومن ثم فالشاحنات هي الأفضل في مجال نقل المنتجات المذكورة مقارنة بالسكك الحديدية .

وأخيرا فقد سبق لنا ذكر صعوبة إنشاء سكة حديدية في المناطق الجبلية والهضبية المتضرسه عند الحديث عن التضاريس كعامل من عوامل المواصلات . فانخفاض قدرة القطارات على تجاوز الانحدارات يتطلب أعمال تسوية كبيرة للأرض في المناطق المتضرسه . وهذا الأمر يرتبط بتكاليف إنشاء ضخمه .

على أنه ينبغي أن نذكر أن ما سبق من حديث لا يعني انعدام إمكانية التوسع الجغرافي لشبكة السكك الحديدية على إطلاقة . فكما سبق الذكر فالسكك الحديدية ذات فاعلية في حالة نقل البضائع كبيرة الحجم . وهذه الحالة متوقع حدوثها مستقبلا مع تنامي حركة الاكتشاف المعدني في البلاد كما سبق ذكره في فصل النفط والثروة المعدنية . ومن ثم نجد دراسة للنقل الوطني في المملكة ، أعدت لوزارة التخطيط ، توضح أن وزارة البترول والثروة المعدنية أبانت حاجتها الماسة لتوسعة النطاق الجغرافي لشبكة السكك الحديدية . فهنالك ، وفقا لهذه الوزارة ، معادن البوكسيت في منطقة الزبيرة والفوسفات في منطقة الجلاميد ، يمكن استخدامها كمواد خام لبعض الصناعات في مدينة الجبيل الصناعية . ومن ناحية أخرى كانت مؤسسة بترومين (1) قد أجريت دراسة هي الأخرى وتوصلت إلى أن هنالك 36 مليون طن من معادن الفوسفات والبوكسيت والحديد الخام والنحاس والزنك وبعض مواد البناء تحتاج لنقل من مواضع تعدينها لمناطق التصنيع والاستهلاك . ومن ثم اقترحت هذه المؤسسة إنشاء خط حديدي ما بين الجبيل وحائل والجلاميد (وزارة المواصلات ، 1999–ب ، ص 631) .

وعموما باستثناء الحالة السابقة تظل السكك الحديدية في المملكة صالحة لأداء وظيفتها في نطاقها الجغرافي الحالي المحدود . لذا نجد وزارة المواصلات تلغي المشاريع التي كانت وضعتها لإنشاء سكك حديدية لربط مدينة الرياض بالمنطقة الغربية فضلا عن ربط المملكة بالدول المجاورة . وقد تم هذا الإلغاء ، وفقا للوزارة نفسها ، نتيجة ما أظهرته الدراسات الخاصة بتلك المشاريع عدم الجدوى الاقتصادية والتكلفة العالية للمشاريع (جريدة الاقتصادية ، 1418 ، ص 16) .

(1) قبل اندماجها في شركة أرامكو بالطبع .

ثانيا : شبكة النقل البحري :

تمثل الموانئ عقد شبكة النقل البحري . فمن الموانئ تنطلق السفن حامله البضائع المحلية إلى خارج الدولة ، وإلى نفس الموانئ تأتي السفن ببضائع أخرى مستورده. وتتوجه هذه البضائع إلى مناطق معينه داخل الدولة . وهذه المناطق يطلق عليها مسمى "الأظهره". ويعرف الظهير ببساطه بأنه المنطقة الخلفية للميناء التي يعمل الميناء علي خدمتها. وتتم هذه الخدمة بقيام الميناء بمد الظهير بالمستوردات من المناطق الأخرى عبر وحدات النقل البحري (السفن) . ويقوم الميناء ، من الجانب الآخر ، بنقل صادرات الظهير إلى المناطق الأخرى. على أن يتوفر بالظهير، بطبيعة الحال ، إنتاج صالح للتصدير . هذا بالإضافة إلى حصول الميناء على عناصر الخدمات التي يحتاجها على أنواعها من الظهير . ويقوم تحليل شبكة النقل البحري، بالتالي ، على مناقشة الأوضاع الجغرافية للموانئ والأظهر.

تقع المملكة كما هو معلوم على ساحلي بحر وخليج ، وعلى كل منهما عدد من الموانئ . وتنقسم هذه الموانئ إلى ثلاثة فئات حسب الوظيفة والحجم .

1- الموانئ الرئيسة:

وتشمل الموانئ الرئيسة جدة ، الدمام ، ينبع ، الجبيل وجازان ، وذلك ترتيبا حسب الأهمية وحجم التبادلات التجارية الخاصة بكل منها . وفي إطار هذه الفئة توجد فئتان ثانويتان هما ، الموانئ الصناعية والموانئ التجارية . فتتمثل الموانئ الصناعية في مينائي الملك فهد الصناعي بالجبيل والملك فهد الصناعي بينبع . وهذان الميناءان متخصصان أساسا في تصدير منتجات الصناعات البتروكيمائيه والصناعات الأساسية الأخرى القائمة في مدينتي ينبع والجبيل الصناعيتين . والفئة الثانية هي فئة الموانئ التجارية التي تستورد عبرها احتياجات البلاد من السلع المختلفة فضلا عن إسهام هذه الموانئ في تصدير جزء من الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية المكررة وبعض المنتجات

الصناعية ، إلى جانب تلك المصدرة عبر الموانئ النفطية وموانئ الجبيل وينبع الصناعية . كما تصدر الموانئ التجارية بعض المنتجات الزراعية السعودية . وتتمثل هذه الموانئ في موانئ جدة ، الدمام ، جازان، الجبيل التجاري وينبع التجاري.

2- الموانئ المحلية (الثانوية) :

وهذه ترتبط بصيد الأسماك بالدرجة الأولى كموانئ حقل ، فرسان ، الليث، العقير ، الوجه .. الخ .

3- الموانئ النفطية :

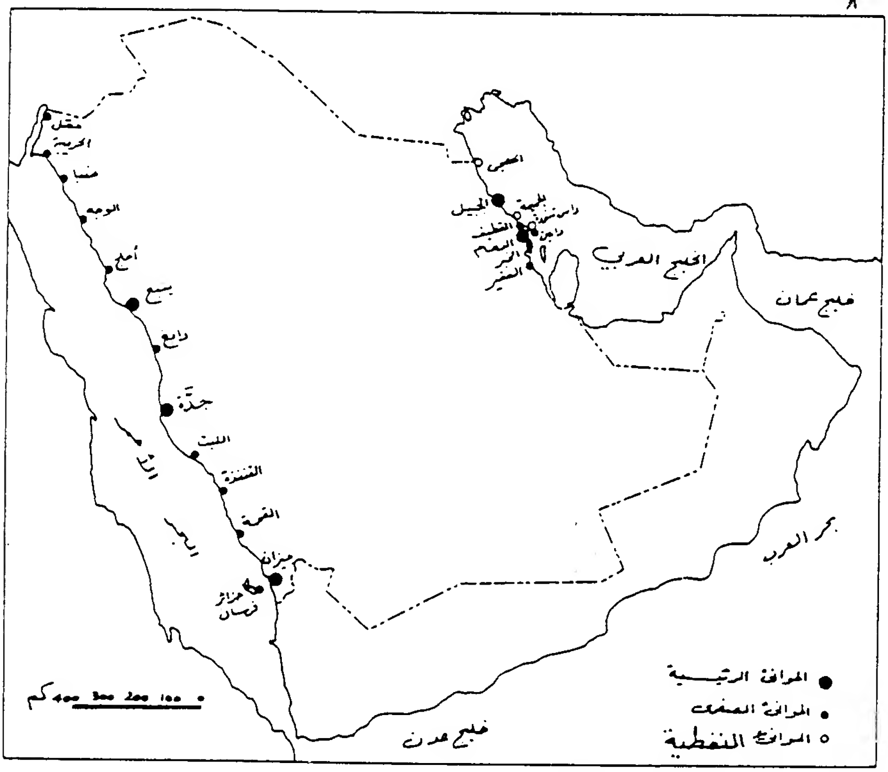
والتي تقتصر على موانئ رأس تنوره ، الخفجي ، الجميمه . ويقتصر دور هذه الموانئ على تصدير النفط (أنظر الخريطة 7 – 8) .

وعموما يمثل كل من ميناء جدة والدمام أهم موانئ البلاد عامة . فوفقا لبيانات عام 1997 م فان نصيب ميناء جدة من البضائع التي تم وصولها لموانئ المملكة الرئيسية قد وصل إلى حوالي 50% ، بينما بلغت نسبة ميناء الدمام إلى حوالي 26% . وفي المقابل بلغت نسب موانئ الجبيل الصناعي ، الجبيل التجاري ، ينبع الصناعي ، ينبع التجاري وجازان وضبا 12.4% ، 4.8% ، 2.2% ، 3.8% ، 0.5 % ، 0.3%[1] على التوالي (أنظر خريطة 8 – 8) . وترجع المكانة المتميزة لمينائي جدة والدمام إلى أتساع حجم ظهير كليهما ، فظهير ميناء جدة لا يقتصر على المنطقة الغربية بل يتعداها ليشمل مجموع النصف الغربي من البلاد تقريبا . ويتداخل ظهير ميناء جدة مع أظهره موانئ الساحل الغربي عموما . كما يتداخل هذا الظهير مع ظهير ميناء الدمام ، الذي يمتد بدوره مغطيا عموم النصف الشرقي من المملكة عدا أجزاء من منطقة الربع الخالي الممثلة لمنطقة غير مأهولة بالسكان. وفي المقابل فأنه يتضح أن موانئ

---

(1) تم حساب هذه النسب اعتمادا على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1998 ، ص 217.

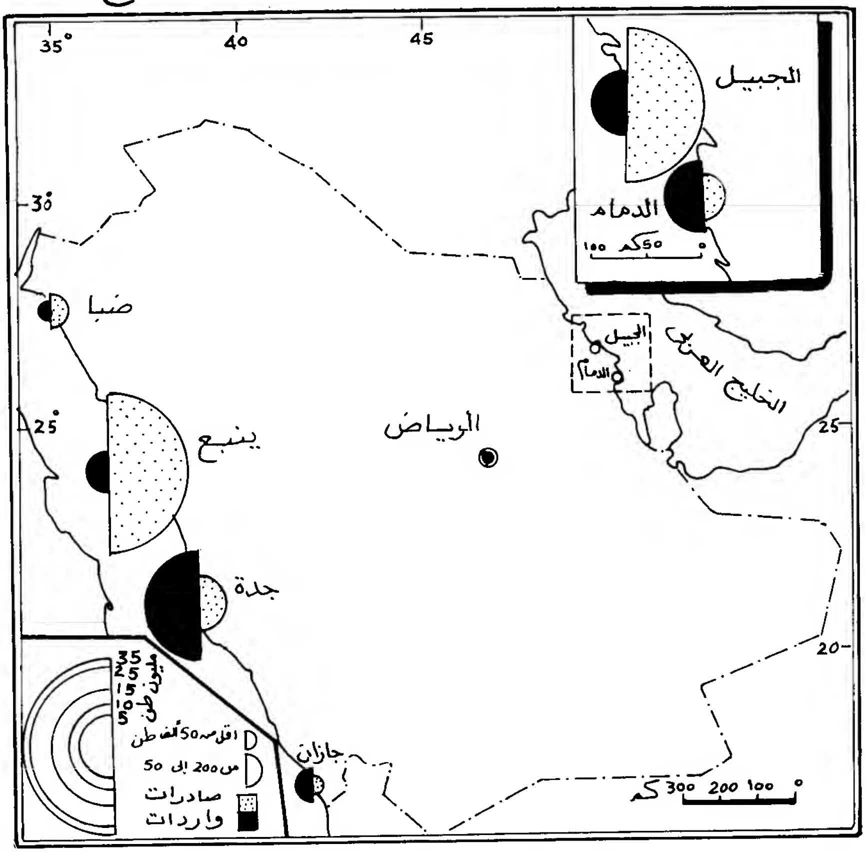
خريطة (7-8) الموانىء السعودية



المصدر : مصلحي ، 1404 هـ ، ص 60 .

خريطة (8-8)

أحجام الموانئ السعودية حسب كميات البضائع المفرغة



مصدر بيانات الخريطة : مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1998، ص(217)

ينبع ، الجبيل (الصناعية والتجارية) وجازان ، فضلا عن موانئ حقل ، ضبا والوجه ذات أظهره محدودة المساحة ، ومتداخلة مع مساحات ظهير ميناء جدة (أنظر خريطة رقم 9 –8) .

وبالطبع فالاتساع الكبير لظهيري مينائي جدة والدمام إنما يرجع إلى مكانة هاتين المدينتين المتميزة في التجارة السعودية . فهذان الميناءان يمثلان نقطتي استيراد رئيسيه لمختلف احتياجات البلاد من السلع الإستهلاكيه المختلفة . فضلا عن ذلك يتم استيراد احتياجات ومستلزمات الصناعة السعودية من هذين الميناءين . هذا باستثناء الصناعات البتروكيمائيه التي تعتمد على مينائي ينبع والجبيل الصناعيين بالدرجة الأولى في هذا الصدد. وفي نفس الوقت فمعظم صادرات البلاد ، عدا صادرات مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ، إنما تصدر من هذين الميناءين . فحوالي 45% و 41% من تلك الصادرات تصدر من الميناءين المذكورين (1). وعموما فمكانة مينائي جدة والدمام إنما قد نشأت بفعل عوامل تاريخية معينه سبق التعرض لها في الفصل الثالث . وفي إطار الحديث عن هذين الميناءين نلاحظ بروز مكانة ميناء جدة كميناء أول في البلاد كما توضح الأرقام والنسب السابقة . وهذه مكانة تدعمها حقيقة كون جدة بوابة الحج والعمرة وما يرتبط بها من حركة تجاريه وحركة نقل للركاب . إضافة لذلك فجدة تكاد تتوسط الساحل الغربي السعودي مغطية احتياجات سكان كل الساحل . فضلا عن ذلك فان المنطقة الجنوبية الغربية ، بنشاطها الزراعي والسياحي ، تعد إلى حد كبير جزءا من ظهير ميناء جدة .

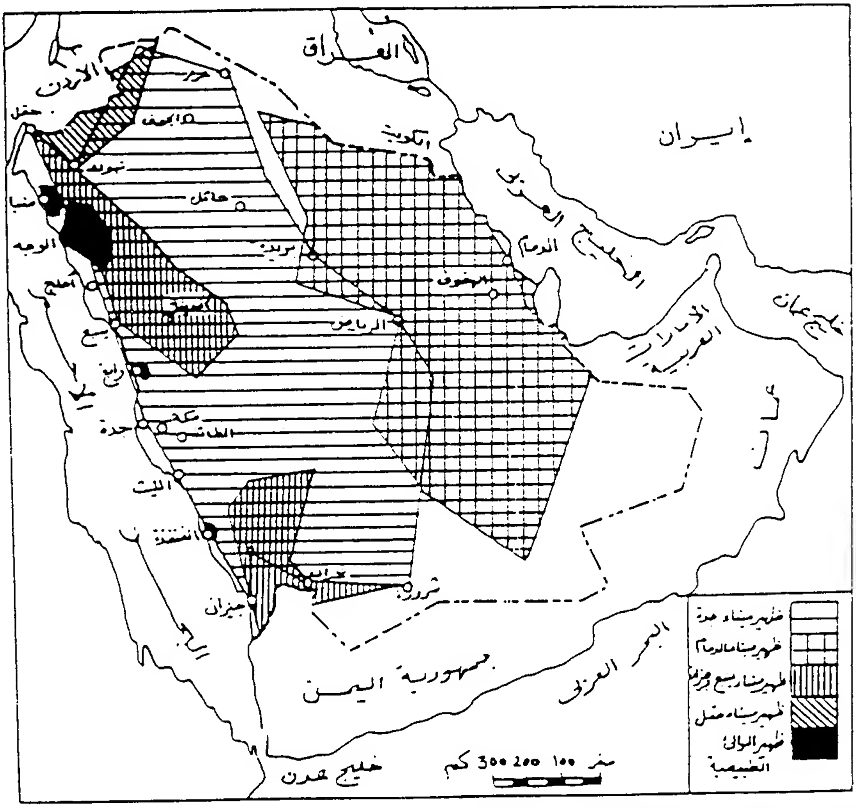
---

(1) تم حساب هذه النسبة اعتمادا على بيانات :

مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1998 ، ص 217

(2) وتسمى المنطقة الواحدة من هذه المناطق " بالنظير "

خريطة (9-8) أظهرة الموانىء السعودية



المصدر : معدل عن الرويثي ، 1404 هـ . ص 453 .

أيضا ينبغي علينا ملاحظة أن كلا من ميناء الجبيل وميناء ينبع الصناعي قد بدأ في البروز بقوة على شبكة النقل البحري للمملكة . وأن لم يكن ظهيرا هذين الميناءين بأتساع ظهيري مينائي جدة والدمام ، فإن هذا شيء راجع إلى حداثة ظهورهما كمينائي متخصصين في تصدير المنتجات الصناعية . هذا فضلا عن أن حجم نشاط هذين الميناءين لا يرتبط بظهيريهما داخل المملكة بقدر ما يرتبط بالدرجة الأولى بالمناطق التي يتعامل الميناءان معهما عبر البحار(1). وهذه مناطق تتمثل في الدول التي تستورد المنتجات البتروكيمائيه للمملكة . أما في الداخل فظهيرا الميناءين يكادان يقتصران على مدينتي ينبع والجبيل الصناعيتين ومصانعهما. وعموما تدلنا مجموع صادرات الميناءين على مكانتهما المتميزة . فقد فاق حجم تلك الصادرات (بالطن الوزني) مستوردات مينائي جدة والدمام في عام 1997 م ، حيث بلغت الصادرات حوالي 54 مليون طن وزني مقابل حوالي 21 مليون طن وزني لمينائي جدة والدمام (مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1419 ، ص 217) (2).

ثالثا : شبكة النقل الجوي :

تمثل المطارات هنا النقل الجوي والتي تغطي احتياجات النقل الجوي للمملكة سواء داخليا أو خارجيا . ويمكن تقسيم هذه المطارات في المملكة إلى ثلاث فئات كما يلي :

1- مطارات دوليه تخدم النقل الدولي والمحلي وتتمثل في مطار الملك فهد بالظهران ، مطار الملك خالد بمدينة الرياض ، مطار الملك عبد العزيز بجدة.

2- مطارات عواصم المناطق الأداريه ، عدا مطار الملك خالد . ومن أمثلة هذه المطارات مطارات عرعر ، تبوك ، أبها ، حائل ... الخ .

1- والتي يطلق على الواحدة منها مصطلح النظير .

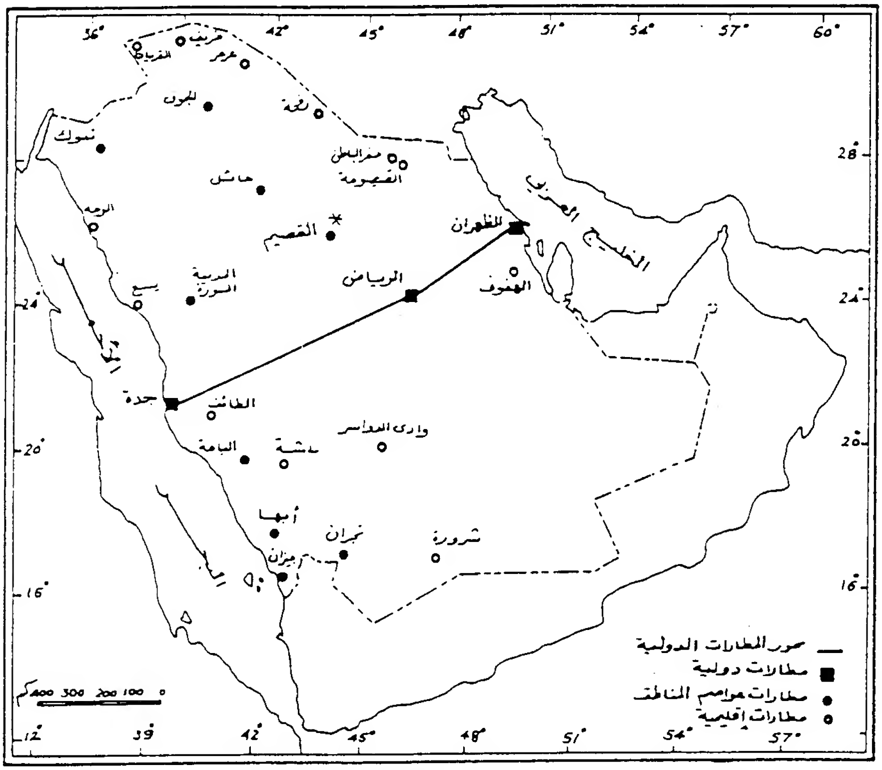
2- تم حساب الصادرات والواردات بناءا على بيانات : المؤسسة العامة للموانئ ، 1413، ص 16 ، 37 ، 97، 114 .

3- مطارات المدن الإقليمية التي تخدم النقل المحلي للأقاليم المختلفة . وتضم هذه المجموعة : مطارات الهفوف - الطائف - بيشه - شرورة - الوجه - طريف - القيصومة - رفحه .. الخ (مصيلحي ، 1405 هـ ، ص 28) .

إن هذه المطارات على اختلاف مستوياتها تخدم حركة النقل الجوي داخل البلاد وخارجها على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية . هذا وتوجد المطارات الدولية على ما يشبه محور شرقي - غربي يبدأ بمطار الملك فهد بالظهران وينتهي بمطار الملك عبد العزيز بجدة ويمكن لنا تسمية هذا المحور بمحور الطيران الدولي (أنظر خريطة رقم 10-8) .

وعموما فان خدمة المطارات الدولية تشمل أنحاء البلاد . ويتم هذا أولا عن طريق تغطية منطقة " محور الطيران الدولي " المذكورة أعلاه ، لما لمدنها من أهمية سبق ذكرها، إقتصاديا وسكانيا على مستوى المملكة ، ثم عن طريق الاتصال بين تلك المطارات الدولية ومطارات العواصم الأداريه والمطارات الإقليمية في أنحاء البلاد الأخرى . هذا ويجدر الذكر بأن المطارات الدولية تستقبل سنويا حركة نقل ضخمه . فمن ناحية تستقبل هذه المطارات حركة نقل من أنحاء البلاد سواء من المدن الواقعة فيها أم من خارجها من المستوطنات البشرية الأخرى بمناطق المملكة. وتتمثل هذه الحركة أساسا في جموع المدرسين، والمدرسات ، المتعاقدين للعمل في شتى مراحل التعليم والذين يذهبون لقضاء الأجازه الصيفية في بلادهم . وتتزامن هذه الحركة مع حركة سفر عديد من المواطنين في موسم الصيف إلى الخارج لقضاء إجازاتهم . ومن ناحية أخرى يستقبل مطار جدة ، بالدرجة الأولى ، في موسم الحج سنويا حركة نقل ضخمة ، إضافة لما يستقبله في مواسم العمرة . كما تستقبل المطارات الدولية عموما في أول كل سنة دراسية المدرسين بعد عودتهم من إجازاتهم .

خريطة (10-8) المطارات المدنية فى المملكة العربية السعودية



المصدر : (1) مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية ، 1994 ، ص 50 - 51 .

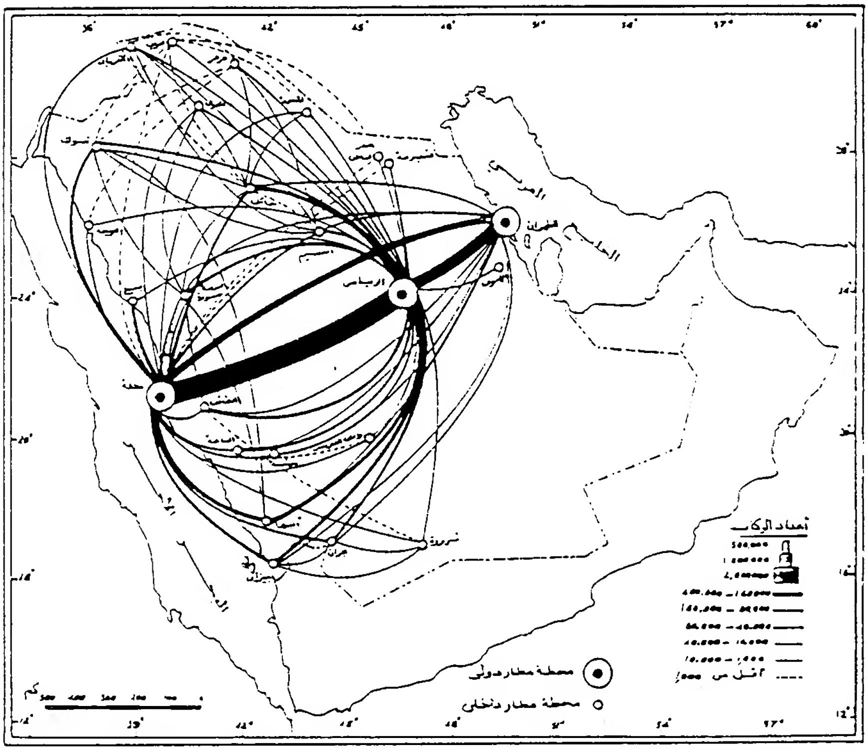
(2) معدل عن مصلحى ، 1405 هـ ، ص 28 .

* يقع مطار القصيم بين مدينتى بريدة وعنيزة .

وإذا ما نظرنا إلى خصائص شبكة النقل الجوي الداخلية عبر خريطة(رقم 11-8) فسوف تتضح لنا الصورة بشكل أكثر جلاءا . فمدن الظهران ، الرياض وجدة تستقبل وتودع حركة سفر أكبر بكثير من غيرها من مدن البلاد وتليها في ذلك المدينة المنورة . على أنه يلاحظ من الخريطة المذكورة أن حركة النقل من وإلى مدينة الرياض ثم من وإلى مدينة جدة تفوق الحركة المناظرة للظهران . ويرجع هذا الأمر إلى حقيقة تميز المدينتين الأوليتين عن الظهران من ناحية الحجم السكاني وأهميتهما على الخريطة الإقتصاديه للبلاد كما يتضح من فصول الكتاب السابقة . إضافة إلى ذلك فالأهمية الأداريه للرياض كعاصمه تجعلها تستقطب حركة سفر متميزة طيلة أيام العام تقريبا . أما جدة فقد أصبحت من أهم مراكز الجذب السياحي المحلي وتجتذب أعدادا كبيرة من السياح في إجازات العام المختلفة خاصة إجازة الربيع . هذا بالإضافة إلى حقيقة كون جدة مركز استقبال الحجاج والمعتمرين . ويلاحظ هنا تزايد حركة العمرة في فتره موسمي رمضان والحج بعامه.

وإذا تحدثنا أخيرا عن شبكة النقل الجوي الخارجية ، فسنجد أن الخطوط السعودية تمد نطاق رحلاتها إلى بعض مطارات أربعه من قارات العالم الست . فلا تمتد الخطوط السعودية إلى قارتي أستراليا وأمريكا الجنوبية . وتقتصر حركة الخطوط السعودية خارجيا على القارات الأربع لاعتبارات عده . فهناك حركة نقل العمالة ، بأنواعها المختلفة، من الدول العربية المجاورة والدول الإسلامية وعموم دول جنوب شرق آسيا عامه، بالدرجة الأولى ، إلى ومن المملكة . أما أوروبا فتمثل منطقة جذب سياحية لعديد من المواطنين السعوديين . هذا بالإضافة إلى وجود صلات تجاريه بين رجال الأعمال السعوديين ودول أوربا ثم دول آسيا . ويتضح هذا الأمر من المناطق الجغرافية التي تتبادل معها المملكة الحركة التجارية (أنظر فصل التجارة الخارجية). أما قارة أمريكا الشمالية ، فتمثل الولايات المتحدة الأمريكية نقطة جذب لبعض السياحة السعودية، فضلا عن حركة سفر مبتعثي المملكة للدراسة في جامعات ومعاهد هذا البلد.

خريطة (11–8) شبكة النقل الجوى الداخلى للمملكة



المصدر : (1) مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية ، 1994 ، ص 50 - 51

(2) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، 1992 ، ص 366 - 367 .

هذا بالإضافة إلى الصلات التجارية بين رجال الأعمال السعوديين والأمريكيين.

وإذا ما عملنا على ترتيب هذه القارات حسب حركة نقل الركاب بينها وبين المملكة على رحلات مؤسسة الخطوط الجوية السعودية فسنجد قارة آسيا تتقدم ، حيث بلغ نصيبها من تلك الحركة في عام 1996 إلى64.3% . ويعود ارتفاع نصيب قارة آسيا في هذا المجال إلى كونها المصدر الرئيسي للعمالة الأجنبية في المملكة ، سواء المنزلية أم العاملة في المصانع و المؤسسات المختلفة التابعة للقطاع الخاص(1). بينما تأتي أفريقيا في المرتبة الثانية (26،6%) حيث تمثل الدول العربية الأفريقية مصدر هاما للمدرسين العاملين في قطاع التعليم السعودي(2) هذا ويوضح فصل الجغرافية الاقتصادية سابقا مصادر القوى العاملة الأجنبية في المملكة . كما أن حركة النقل الجوي ما بين المملكة وهاتين القارتين إنما ترتفع أيضا بسبب حركة نقل الحجاج والمعتمرين . فهاتان القارتان تحظيان بوجود أغلبية المسلمين في العالم فيهما . وأخيرا فقد وصلت نسبتا قارتي أوربا وأمريكا الشمالية إلى 6,9% و 2,1% (3) على التوالي .

وفي المقابل فان عدم وجود خطوط حركة نقل جوي ، ركاب وشحن بضائع، بين المملكة وقارتي أستراليا وأمريكا الجنوبية إنما يعزى إلى البعد الكبير بين هاتين القارتين والمملكة. وقد أدى ذلك إلى الحد من حركة السياحة السعودية في دول القارتين. كما قل حجم حركة التبادل التجارية بين دول القارتين والمملكة (أنظر فصل

---

(1) تأتي دول شبه القارة الهندية والفلبين في مقدمة الدول الأسيوية المصدرة للعمالة المذكورة إلى المملكة. وعموما فقد بلغ نصيب دول آسيا غير العربية 82,3 % من جملة حركة النقل المذكورة بين قارة آسيا والمملكة في عام 1996.

(2) بلغ نصيب الدول العربية الأفريقية 92,2% من جملة حركة النقل بين قارة أفريقيا والمملكة في عام 1996 م.

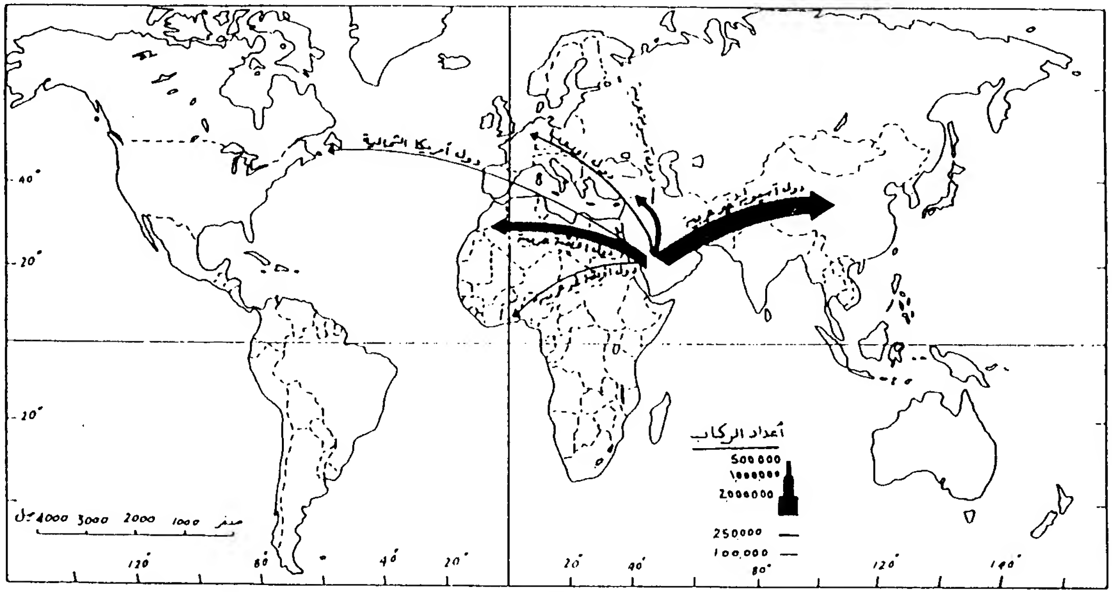
(3) تم حساب النسب المذكورة أعلاه بالاعتماد على بيانات : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1996 ، ص 335 – 336 .

التجارة الخارجية) . وعموما فخريطة رقم (12 – 8) توضح لنا الأبعاد المذكورة لشبكة النقل الجوي الخارجي للخطوط السعودية .

وأخيرا فمن النظرة العامة لكل شبكات النقل في المملكة يتضح وجود قاسم مشترك بين هذه الشبكات من حيث درجة التركز المكاني لحركة النقل . فمدن الدمام ، الظهران ، جدة والرياض ثم المدينة المنورة لها حضورها البارز على كافة شبكات النقل . فثلاثة من هذه المدن تمثل " المحور الحضري " على شبكة طرق السيارات ، وثلاث منها تمثل عقد " محور الطيران الدولي ". كما أن كلا من جدة والدمام يمثل أهم موانئ البلاد التجارية . بالإضافة إلى ذلك فالرياض والدمام يمثلان قطبي شبكة السكك الحديدية . وقد تعددت الإشارات فيما سبق إلى أسباب مواقع هذه المدن على الشبكات المذكورة .

خريطة (12-8) شبكة النقل الجوى الخارجى للمملكة العربية السعودية

(حركة الركاب إلى قارات العالم)



المصدر : تم رسم الخريطة بناءا على بيانات وزارة المالية والاقتصاد ، 1992 ، 350 - 351

الفصل التاسع

التجارة الخارجية

تمثل التجارة بشكل عام عملية تبادل للسلع والخدمات والخبرات ورؤوس الأموال ما بين الأفراد والجماعات والدول . أما التجارة الخارجية فتشير ، تخصيصاً ، إلى السلع التي تدخل من الدوائر الجمركية للدولة أو تخرج منها (الديب ، ص 880) . وتعتمد التجارة الخارجية لأية دولة على الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في هذه الدولة . فكلما كانت موارد الدولة وفيرة وقدرها التنظيمية والبشرية على استثمار هذه الموارد جيدة كلما عنى ذلك توفر سلع قابلة للتصدير . وفي نفس الوقت فإن أي إقليم ، أو دولة ، له مزاياه التنافسية التي تحدد إلى حد كبير أنواع وكميات صادراته ووارداته . ويُعنى بهذه المزايا تميز الإقليم بقدرته على إنتاج سلع معينه بجوده مرتفعه وبتكلفه منخفضة مقارنة بالأقاليم والدول الأخرى . وهذه القدرة تنبع من الظروف الطبيعية والبشرية الخاصة بذلك الإقليم والمهيأة لإنتاج السلعة المعنية . مما يعني أنه مقابل السلع التي يمكن تصديرها من الدولة فإن هنالك سلعاً أخرى هي محتاجة لاستيرادها من الدول الأخرى . فتلك الدول تتميز هي الأخرى بإنتاج سلع معينه . وبالطبع فعائد التصدير يغطي تكلفة الاستيراد للدولة المعنية . هذا بطبيعة الحال مع وجود دول ذات صادرات قليلة القيمة لا تمكن الدولة من تغطية تكلفة الواردات . فتصبح الدولة في هذه الحالة تعاني من اختلال ميزانها التجاري كما سيتم شرحه فيما بعد .

التطور التاريخي للتجارة الخارجية السعودية

إذا ما نظرنا إلى تاريخ التجارة في المملكة ، فسنجد أنه قبيل ظهورها كدوله فقد كانت شبه الجزيرة العربية ذات أهمية تجارية منذ القدم . فقد كانت هذه البلاد تلعب دور الوسيط التجاري ما بين الإقليم الموسمي شرقاً وإقليم البحر المتوسط غرباً . فكلا الإقليمين يتميز بمنتجات زراعية مختلفة . وقد كان الخليج العربي يمثل الطريق الملاحي الرئيسي ما بين الإقليمين المذكورين . فضلاً عن ذلك فقد كانت القوافل البرية ، التي تعبر شبه الجزيرة العربية ، تعمل مع الطريق البحري على وصل الإقليمين المذكورين . أما فيما يتصل بالموارد الطبيعية في شبه الجزيرة العربية فقد كانت تتسم بالقلة . وبالتالي فقد قلت المنتجات التي يمكن إدخالها في المتبادلات التجارية لشبه الجزيرة مع المناطق الأخرى . على أنه ينبغي الإشارة إلى أن حاصلات جنوب شبه الجزيرة العربية من المر والبخور ، بالذات ، كانت تلقى رواجاً في أسواق إقليم البحر المتوسط (الحاوي ، ص 9)(1) . على أن دور الوسيط التجاري المذكور أعلاه قد قلت أهميته في العصر الحديث مع تطور وسائل النقل وظهور أنواع جديده منها مما أدى بلا شك إلى تلاشي أهمية طرق القوافل القديمة. وعموماً فقد ظلت محدودية وقلة الموارد الطبيعية في شبه الجزيرة العربية مستمرة حتى إلى ما قبل قيام الدولة السعودية الحديثة . هذا ومما ساهم في تدهور الأحوال الاقتصادية آنذاك ما كان يحصل من صراعات داخليه بين القبائل البدوية . فقد كانت تلك القبائل تهاجم القرى والمدن وتتلف النخيل والزروع . يضاف إلى ذلك صغر أحجام السفن الشراعية التي كانت تُبنى في موانئ شبه الجزيرة العربية ومحدودية نطاق حركتها . وكل هذه عوامل أدت إلى أن أصبح اتصال شبه الجزيرة العربية مع العالم الخارجي اتصالاً محدوداً للغاية . وانعكس ذلك بطبيعة الحال على حجم التجارة ، خارجية كانت أم داخليه .

(1) أنظر أيضاً إلى فصل النقل فهناك تفصيل عن هذا الموضوع .

ومع ظهور الدولة السعودية الحديثة بدأ معظم أرجاء شـــبه الجزيـــرة العربية، والتي شملها التوحيد السياسي تحت ظل هذه الدولة ، تشهد عصراً جديــــداً في التبادل التجاري مع دول وقارات العالم . وبدءاً ، فانطلاقا مما ســـبق فـــأن التجـــارة الخارجية هي معيار صادق لدرجة ثراء الدولة وتنوع مواردها . كمـــا تعكـــس هـــذه التجارة المرحلة التطورية التي تمر بها الدولة . وإذا ما طبقنا ذلك على المملكة فسنجد أن حجم تجارتها الخارجية قبل اكتشاف النفط كان حجماً محدوداً . فلم تكن قيمة صادرات المملكة تتجاوز في ما قبل عام 1938 مليون ريال . وفي نفس الوقت كانت قيمة واردات البلاد تصل فقط إلى حدود مليونين ونصف ريال (الشريف ، 1414 هـــ، ص ، 326) . كما يلاحظ هنا تفوق الواردات على الصادرات مما يعني أن الميزان التجاري (1) للبـــلاد لم يكن في صالحها ، حيث أن الصادرات كما سبق الذكر هي التي تمـــول الـــواردات . وعموماً فقد نبع هذا الأمر من محدودية موارد البلاد وانخفاض قيمها الاقتصاديه آنذاك . على انه مع مرور الوقت بدأ النشاط التجاري في المملكة ينمو إلى حدٍ ما . فقد بـــدأت الحكومة السعودية في تنظيم أمور البلاد الاقتصادية ووضع النظم الإداريه اللازمة لذلك .وكان الهدف الرئيسي إعطاء الحياة الاقتصادية جرعات تنشيطية وتوفير الحد الأدنى من الخدمات والمرافق للسكان . وأنعكس ذلك بالطبع على التجارة الخارجية .

هذا ولقد جاء اكتشاف النفط في المملكة ، ثم تطور كميات إنتاجــــه وصادراته ، ليعطي التجارة الخارجية ، بشكل غير مباشر ، دفعه قويه إلى الأمام . فقـــد ظهر للمملكة مصدر جديد للصادرات ذو قيمه مالية مرتفعه . وفي نفس الوقت كـــان لهذا المصدر ، ولا يزال، أهمية كبيرة لاقتصاد العالم . وتصدر النفط الخام ، ثم المكـــرر ،

(1) الميزان التجاري لبلد ما هو عبارة عن الفرق بين القيمة النقدية لكلٍ من واردات البلد وصادراته المنظورة (السلع المادية) . ويعتبر الميزان التجاري في صالح البلد إذا ما زادت قيمة الصادرات المنظورة على قيمـــة الواردات المنظورة خلال فترة زمنية معينه وبالعكس . ففي الحالة الأولى يسفر الميزان التجاري عن فائض وعن عجز في الحالة الثانية (البراوي ، ص 474 – 475) .

بالتالي صادرات البلاد . وقد صاحب ذلك، من ناحية أخرى ، نمو اقتصادي أوجد بدوره حاجة متزايدة لعديد من الواردات التي لا تقوم المملكة بإنتاجها . وقد غطت تلك الواردات احتياجات عمليات النمو والبناء . كما غطت الواردات الاحتياجات الغذائية والسلع الكمالية للسكان . فهذه الاحتياجات الأخيرة قد تزايدت بفعل نمو السكان والارتفاع التدريجي لمستويات المعيشة . وبطبيعة الحال فقد وفرت العوائد المالية لصادرات النفط التمويل المالي اللازم للواردات المذكورة .

وعموماً يظهر لنا التطور في مجال التجارة الخارجية للمملكة في تطور وارداتها من 1155,2 مليون ريال في عام 1961م (الطحاوي ، ص 59) إلى 1482,1 مليون ريال في عام 1965م ثم إلى 3197 مليون ريال في عام 1970م (الشريف ، 1414هـ ، ص 328). وتوالي التطور في السبعينات الميلادية من القرن العشرين بشكل مطرد وكبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط في بداية هذه الحقبة . فقد أدى ذلك إلى ارتفاع في وتيرة التنمية الاقتصادية فضلاً عن ارتفاع مستويات المعيشة واحتياجات السكان ، بالتالي ، كماً وكيفاً. ووصلت واردات البلاد ، بالتالي ، في نهاية حقبة السبعينات إلى 82,223 مليون ريال (وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1980م ، ص 423) . وبتتالي عمليات التنمية والتحديث في شتى قطاعات الحياة في حقبة الثمانينات ، وارتفاع أسعار النفط بمعدل أعلى في بداية هذه الحقبة، فقد تتالت أيضاً الزيادات في واردات البلاد . فقد بلغت الواردات السعودية في منتصف هذه الحقبة إلى 85,564 مليون ريال (الشريف ، 1414هـ، ص 328) . على أنه بدءاً من النصف الثاني من الحقبة المذكورة فقد شهدت البلاد عدة تطورات أدت إلى انخفاض وارداتها . فقد أدت تطورات سوق النفط العالمي، والتي سبق مناقشتها في فصل النفط والثروة المعدنية ، إلى انخفاض الدخل القومي للمملكة. وأن كان ينبغي ملاحظة أن التطورات الإيجابية في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية كان لها دور في هذا الصدد . فزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي السعودي سد

جزءاً من احتياجات السوق المحلي خاصة من المنتجات الزراعية . وقد أدى ذلك بالطبع إلى تقليل المنتجات الأجنبية المماثلة للمنتجات المحلية المذكورة إلى حد ما .

وعموماً لقد أدى الارتفاع النسبي لأسعار النفط في بداية حقبة التسعينات من القرن الماضي ، وعودة جزء من الاستقرار لسوق النفط ، إلى ارتفاع تدريجي لواردات المملكة. فبعد أن تراوحت الواردات السعودية ما بين 70,380 و 85,564 مليون ريال في الفترة ما بين عامي 1985 – 1989 (الشريف ، 1414 هـ ، ص 328) فقد عادت الواردات لترتفع إلى 90,281 مليون ريال في عام 1990 ثم إلى 105.187 مليون ريال في عام 1995 (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 1992، ص 466 ؛ مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1999 ، ص 303) (أنظر أيضاً إلى فصل النفط والثروة المعدنية) .

لقد لاحظنا فيما سبق دور نمو بعض قطاعات الاقتصاد السعودي في التطورات التي شهدها الواردات السعودية . والواقع أن هذا النمو ترك أثره أيضاً على أتساع قاعدة صادرات المملكة ودورها في الحياة الاقتصادية . فزيادة الإنتاج الزراعي وإنتاج البتروكيماويات في المملكة، إلى حد القدرة على التصدير ، إنما يعني عدم الاعتماد شبه الكلي على النفط في مجال الصادرات الوطنية . وهذا الأمر يعني زيادة متانة الميزان التجاري السعودي . كما إن ذلك يساعد على تقليل جوانب المخاطرة المرتبطة بارتفاع وانخفاض أسعار النفط . وعموماً فقبل التحدث عن مقدار النجاح الذي تحقق في هذا الصدد ينبغي التعرض للتطور العام في صادرات البلاد . وسوف يتم ذلك بالنظر لتطور الصادرات من حيث علاقته بالتطورات الاقتصاديه التي حصلت في المملكة منذ قيامها وحتى الآن . فبدءاً ، أنعكس التطور الاقتصادي العام ، سواء في فترة ما قبل التنمية المخططة في البلاد أو عبر سنوات خطط التنمية ، على نمو الصادرات السعودية . فمن 810 مليون ريال في بداية الخمسينات الميلادية من القرن الماضي إلى

3,998 مليون ريال ، فـ 10,907 مليون ريال و 362,866 في سنوات 1960م ، 1970م ، 1980م . وإذا ما أتينا إلى ما بعد عام 1980م فسنجد أن صادرات المملكة قد انخفضت عن ذي قبل . فقد وصلت الصادرات السعودية إلى 99,536 مليون ريال في علم 1985 . ويرجع ذلك بالطبع إلى أثر انخفاض أسعار النفط آنذاك. فالنفط كان ولا يزال أهم صادرات المملكة . على أنه مع التحسن ، السالف ذكره، في سوق النفط فقد عادت صادرات البلاد إلى الارتفاع إلى 166,337 و 187.403 مليون ريال في سنتي 1990 و 1995م[1] .

هذا ويتضح أثر تطور قطاعات الاقتصاد السعودية عدا النفطية ، خاصة الزراعية والصناعية ، على قاعدة صادرات المملكة من خلال التزايد النسبي إسهام المنتجات غير النفطية في صادرات البلاد . هذا ما يبينه الحديث عن التطور التاريخي لنوعيات واردات وصادرات المملكة الوارد فيما بعد .

وإذا كان أثر النفط واضحاً تماماً في التطور المذكور للتجارة الخارجية للمملكة فإن هناك عدة خصائص جغرافية وتنظيمية ساعدت على هذا التطور بشكل عام ويمكن أجمالها فيما يلي :

1 – لا تفرض الحكومة السعودية أية قيود على التجارة الخارجية . فالتاجر في المملكة يمكنه تحويل ما يشاء من التحويلات النقدية إلى الخارج لتمويل أية بضائع مستوردة . كما لا تحدد الدولة كميات هذه البضائع ، من أية سلعة . فمستوى حجم المستوردات يتوقف على الطلب الفعلي للسوق .

2 – تتمتع الآلات والأجهزة وقطع الغيار المستوردة للمنشآت الصناعية بالإعفاء من الرسوم الجمركية . ويسري هذا الإعفاء على المواد الخام ونصف المصنعة اللازمة لتلك

---

(1) مصدر أرقام هذه الفقرة : أ – الشريف ، 1414 هـ ، ص 328

ب – مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1999 ، ص 307 .

المنشآت ، شريطة ألا يكون لها مثيل من المنتجات المحلية . وقد صدر مرسوم ملكـــي في هذا الشأن في عام 1962م (1) .

3 - تتميز المملكة بموقع استراتيجي أتاح لها أن تكون في بؤرة رئيسة لطـــرق النقـل بأنواعها . وقد أتاح ذلك للمملكة سهولة في التبادل التجاري ومد نطاقه إلى أية رقعـة جغرافية تحتاج لها في ذلك . فالمملكة تقع ، كما ســبق الذكــر في فصـل الجغرافيـة السياسية، في جنوب غرب آسيا في منطقة التقاء وتقارب بين قـــارات العـالم القــديم الثلاث، أوربـــا وأفريقيا وآسيا . فضلاً عن ذلك فالمملكة تقع جنوب قناة الســويس وشمال مضيق باب المندب، وهما معبران مائيان بالغا الأهمية. إذ يتم عبر هذين المعـــبرين عديد من التبادلات التجارية بين قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية من جهة وقارة آســيا من جهة أخرى . وتمثل قارة أوربا ، ثم قارة أفريقيا، نقطة الوصل تجاريـــاً بــين هــذه القارات . وينطبق ذلك بشكل خاص على منطقة حوض البحر المتوسط .

هذا ويُستحسن هنا أن نذكر أن بعض الدول تعمد إلى حماية منتجاهـا الصناعية عن طريق رفع الرسوم الجمركية وفرض الضرائب علـــى السـلع الأجنبيـة المماثلة. فقد عانت المملكة من هذا الأمر عندما أرادت تسويق جـــزء مــن منتجاهـا البتروكيمائيه في بعض الدول الأوربية. على أنه ينبغي الملاحظة انه مع إبـــرام اتفاقيـة التجارة الدولية (الجات) بين عدد كبير من دول العالم فإن دور الحواجز الجمركيـــة في حماية المنتجات المحلية أمام منافسة مثيلاهما المستوردة أصبح غـــير ذي بـــال . فحركـة التجـــارة العالمية سوف تصبح حرة إلى حد بعيد عند بدء التنفيذ الفعلي للاتفاقية التي

---

(1) رقم 50 وتاريخ 1962/15/18 (الطحاوى ، ص 58)

تهدف إلى تحرير حركة التجارة الدولية من القيود المعيقة لها (1) . على أن عديداً من الدول النامية سوف تعاني من الآثار السلبية لهذه الاتفاقية . فالمنتجات المحلية لعديد من الدول النامية لا ترقى ، سواء في النوعية أم تكلفة إنتاجها ، إلى مستويات السلع المماثلة من إنتاج الدول المتقدمة صناعياً . على أنه ينبغي أدراك أن المملكة تتمتع في مجال صادراتها النفطية المكررة ومنتجات الصناعات البتروكيميائية بميزة انخفاض تكلفة الإنتاج . أما فيما يخص المنتجات الصناعية السعودية الأخرى فإن سياسة وزارة الصناعة والكهرباء ترمي أساساً إلى استخدام أسلوب الحماية الجمركية لحماية تلك المنتجات بحذر ولفترة قصيرة . فلا تتجاوز المدة الممنوحة للحماية الجمركية لأي مصنع سعودي عل خمس سنوات وبشروط معينة. وقد كان ذلك رغبة من واضعي السياسة الصناعية السعودية في تلافي سلبيات الحماية للصناعة المحلية والتي أدت إلى مصاعب اقتصادية لبعض الدول النامية (انظر فصل الصناعات التحويلية).

وبالتالي فالمستثمر الصناعي السعودي إنما يعمل أصلاً في جو تنافسي مع السلع الصناعية الأجنبية التي تدخل السوق السعودي دون قيد ، وهو يسعى دوماً لتحسين قدرة منتجاته على منافسة مثيلاتها الأجنبية .إلى جانب ذلك فسوف تستفيد المملكة كعضو في اتفاقية الجات من عدة نواح . فسوف تتلافى المملكة خطر سياسة الإغراق ، التي تمارسها بعض الشركات الصناعية لأسواق المملكة . وسوف يتم ذلك بتطبيق الإجراءات المضادة للإغراق الواردة في الاتفاقية . كما يُرجح ازدياد معدلات

---

(1) يمكن تلخيص أهم المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات فيما يلي :

1 – عدم التفرقة بين الدول الموقعة على الاتفاقية ، فلا تمنح أي من هذه الدول دولة أخرى معاملة تفضيلية دون الدول الأخرى في مجال التبادل التجاري بين الدولتين .

2 – تخفيض التعريفات الجمركية التي قد تفرض على الواردات الصناعية إلى دول الاتفاقية .

3 – إزالة الحواجز التجارية التي تفرض أمام الإنتاج الزراعي لدولة ما في سوق دولة أو دول أخرى.

4 – توضيح قواعد التجارة العالمية والعمل على استقرارها .

(حبيقة ، 1994 ، ص 25 – 27) .

النمو في الدول الصناعية في السنوات القادمة نتيجة لتطبيق الاتفاقية. وسوف يترتب على ذلك بالطبع زيادة الطلب على النفط سواء السعودي أم غيره . وكل ذلك يعني زيادة الإنتاج الاقتصادي السعودي وتحسن كفاءته . وسينعكس ذلك ، بدوره ، على واردات المملكة ، مما سيعود على ميزانها التجاري بالتحسن وزيادة الفائض فيه(1).

وعموماً تنعكس تطورات التجارة الخارجية للمملكة منذ سبعينات القرن الماضي حتى الآن في تطور النطاق الجغرافي لمناطق صادرات وواردات المملكة . فبينما كان يتم استيعاب 87% من صادرات المملكة في عام 1966م من قبل تسع دول ، فقد أصبح هناك إحدى وثلاثون دولة تستوعب حوالي 86% من صادرات البلاد وفقاً لبيانات عام 1997م . أما فيما يتصل بنطاق الاستيراد فبعد أن كانت خمس دول أوربية (2) ، إضافة إلى كل من اليابان والولايات المتحدة ، توفر 86,4% من واردات المملكة في عام 1966م ، فقد أصبحت الدول التي تورد للمملكة احتياجاتها موزعة على قارات العالم كله وفقا لبيانات عام 1997م (3) . هذا وسنتناول أسباب هذا التمدد في المساحة الجغرافية ، التي أصبحت تصدر إلى وتستورد من المملكة ، عند الحديث عن الوضع الراهن للتجارة الخارجية السعودية فيما بعد.

ومن ناحية أخرى فقد تركت التطورات الاقتصادية والسكانية ، التي حصلت في المملكة في فترة التنمية منذ عام 1970م ، آثارها على نوعية واردات البلاد وصادراتها . ففي نهاية حقبة الستينات الميلادية من القرن العشرين كانت " الحيوانات الحية ومنتجات الحيوانات والمنتجات النباتية والمنتجات الصناعية الغذائية " تتصدر قائمة

(1) لمعرفة المزيد من التفاصيل عن الآثار الإيجابية لاتفاقية الجات على المملكة سواء في المجال التجاري أم غيره يمكن الرجوع إلى : حبيقه، ص 25 – 28 .

(2) وهذه الدول هي : إيطاليا – هولندا – بلجيكا – سويسرا – فرنسا .

(3) تم حساب هذه النسب وتحديد الدول بالرجوع إلى مؤسسة النقد العربي السعودي 1997 .

المستوردات (31,5%) . وتلي تلك المنتجات مجموعة " الآلات والأجهزة الكهربائية والأدوات والأجهزة البصرية " بنسبة 18,5% ثم " معدات النقل " بنسبة 13,4% (1). أي أن هذه المجموعات الثلاثة من أصناف الواردات كانت تشكل حوالي 64 % من مجموع الواردات السعودية آنذاك (أنظر جدول 1 – 9). ويرجع هذا الأمر إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي آنذاك والى أن البلاد لم تكن قد بدأت تدخل بعد مرحلة التنمية المخططة . فقد عني ذلك التركيز في الاستيراد على السلع الاستهلاكية الرئيسية من أغذية وأدوات كهربائية ، منزلية في الغالب. هذا مع ملاحظة أن القطاع الزراعي لم تكن إنتاجيته قد ارتفعت كما هو الحال حالياً . فقد كانت الظروف الطبيعية التي كانت تحكم القطاع الزراعي آنذاك مقيدة لنموه . في نفس الوقت الذي كان سكان البلاد بدءوا في التزايد التدريجي وقد صاحب ذلك النمو قدراً من التطور في مستويات المعيشة . فقد أخذت خطوات التنمية غير المخططة في التوالي مما أدى إلى قدرٍ من الانتعاش في المستوى المعيشي (أنظر إلى فصلي الزراعة والتنمية) . ومن ناحية أخرى كان هناك قدر من الحاجة إلى وسائل النقل . فقد حصل بعض التطور في مجال شبكات النقل البري ، نتيجة للتطور الاقتصادي المحدود آنذاك . وبرزت الحاجة بالتالي إلى استيراد وحدات النقل خاصة السيارات الصغيرة ثم الشاحنات (أنظر إلى فصل النقل والمواصلات) .

(1) تم حساب هذه النسب بناءاً على بيانات : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1970 ، ص 313 – 321 .

(جدول 1-9)

واردات المملكة العربية السعودية في فترة 1970 - 1989 (مليون ريال)

م	أنواع الإيرادات	1970 القيمة	%	المرتبة	1975 القيمة	%	المرتبة	1980 القيمة	%	المرتبة
1	حيوانات حية ومنتجات حيوانية ومنتجات غذائية صناعية	511	15.9	(2)	367	9.2	(4)	8847	8.8	(4)
2	منتجات نباتية	501	15.6	(3)	934	6.3	(7)	5345	5.3	(7)
3	مصنوعات من حجر أو جبس أو أسمنت	42	1.3	(13)	189	1.3	(13)	3421	3.4	(8)
4	معادن ومنتجاها	393	12.3	(5)	1707	11.5	(3)	17766	17.7	(2)
5	أخشاب وفحم خشبي ومصنوعات خشبية	63	2	(10)	372	2.5	(9)	2597	2.6	(11)
6	جلود وفراء ومصنوعات والسراجة ولوازم السفر	5	0.2	(15)	50	0.3	(15)	385	0.4	(14)
7	منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها وراتنجات ولدائن صناعية	263	8.2	(6)	1044	7	(6)	62770	6.2	(6)
8	مواد مستخدمة في صناعة الورق ورق مصنوعاته	47	1.5	(11)	604	4.1	(8)	1107	1.1	(13)
9	أقمشة ومصنوعات النسيج	142	4.4	(7)	1291	8.7	(5)	6571	6.5	(5)
10	أحذية وأغطية رأس ومظلات مطر .... الخ	15	0.5	(14)	77	0.5	(14)	530	0.5	(15)
11	لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة	9	2.8	(8)	429	2.9	(11)	2397	2.4	(12)
12	الآلات وأجهزة معدات كهربائية وجزاءها	590	18.5	(1)	2883	19.4	(2)	24534	24.4	(1)
13	معدات نقل	428	13.4	(4)	3063	20.7	(1)	13924	13.9	(3)
14	أدوات وأجهزة للبصريات والفوتوغرافيا والسينما وأدوات طبية وموسيقية .... الخ	3472	4.1	(8)	2927	3.7	(9)	2813	2.7	(9)م
15	تحف فنية وقطع أتربة	395	0.5	(15)	265	0.3	(16)	274	0.3	(16)
16	أسلحة وذخائر وأجزاؤها	17	0.02	(17)	21	0.03	(17)	579	0.6	(14)
17	أصناف أخرى	2449	2.9	(11)	1773	2.2	(10)	2028	1.9	(10)
-	مجموع الواردات	85562	100	-	79221	100	-	105187	100	-

مصدر بيانات الجدول : مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1993 ، ص 214-215 ؛ 1999 ، ص 302 - 303 .

تابع (جدول 1-9)

واردات المملكة العربية السعودية في فترة 1970 - 1995 (مليون ريال)

م	أنواع الإيرادات	1985			1989			1995		
		القيمة	%	المرتبة	القيمة	%	المرتبة	القيمة	%	المرتبة
1	حيوانات حية ومنتجات حيوانية ومنتجات غذائية	7859	9.2	(4)	8065	10.1	(4)	10556	10	(5)
2	منتجات نباتية	5036	5.9	(7)	4499	5.7	(7)	6615	6.3	(7)
3	مصنوعات من حجر أو جبس أو أسمنت	2637	3.1	(10)	1666	2.1	(11)	1693	1.6	(11)
4	معادن ومنتجاتها	11696	13.7	(3)	7203	9.1	(6)	12039	11.4	(4)
5	أخشاب وفحم خشبي ومصنوعات خشبية	1142	01.3	(13)	1088	1.4	(13)	1592	1.5	(13)
6	جلود وفراء ومصنوعات والسراجة ولوازم السفر	391	0.4	(16)	374	0.5	(15)	376	0.4	(15)
7	منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها وراتنجات ولدائن صناعية	7716	9	(5)	8217	10.4	(3)	12365	11.8	(3)
8	مواد مستخدمة في صناعة الورق ورق مصنوعاته	1204	1.4	(12)	1349	1.7	(12)	2828	2.7	(9)
9	أقمشة ومصنوعات النسيج	7524	8.8	(6)	7754	9.8	(5)	7913	7.5	(6)
10	أحذية وأغطية رأس ومظلات مطر .... الخ	785	0.9	(14)	975	1.2	(14)	1086	1	(12)
11	لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة	3293	3.8	(9)	3848	4.9	(8)	4237	4	(8)
12	الآلات وأجهزة معدات كهربائية وأجزاءها	7841	20.9	(1)	14557	18.4	(2)	23020	21.9	(2)
13	معدات نقل	12105	14.1	(2)	14640	18.5	(1)	15171	14.4	(2)
14	أدوات وأجهزة للبصريات والفوتوغرافيا والسينما وأدوات طبية وموسيقية .... الخ	3472	4.1	(8)	2927	3.7	(9)	2813	2.7	(9)م
15	تحف فنية وقطع أثرية	395	0.5	(15)	265	0.3	(16)	274	0.3	(16)
16	أسلحة وذخائر وأجزاؤها	17	0.02	(17)	21	0.03	(17)	579	0.6	(14)
17	أصناف أخرى	2449	2.9	(11)	1773	2.2	(10)	2028	1.9	(10)
-	مجموع الواردات	85562	100	-	79221	100	-	10518 7	100	-

مصدر بيانات الجدول : مؤسسة النقد العربي السعودي : 1993 ، ص 214-215 ؛ 1999، ص 302-303 .

ومما يدعم ما جاء في الفقرة السابقة أنه مع حلول منتصف حقبة السبعينات الميلادية ، وانطلاق خطوات أولى خطط التنمية ، فإن معدات النقل المختلفة من سيارات ومعدات ثقيلة ، بشكل عام ، أخذت في تصدر قائمة الواردات السعودية . فقد بلغت نسبة هذه المعدات إلى مجموع واردات المملكة في عام 1975م حوالي 21% . وقد تلي معدات النقل آنذاك الآلات وأجهزة المعدات الكهربائية ومعداتها بنسبة مقدارها 19,4% . فالحاجة قد بدأت في التزايد لمستلزمات البناء والتعمير في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والعمرانية . وزادت بالتالي الحاجة إلى معدات النقل الثقيل لنقل مستلزمات البناء نحو مواقع التعمير أو استخدامها في عمليات البناء كما هو الحلل مع الروافع . فضلاً عن ذلك فالتطور بدأ يأخذ مداه أيضاً في قطاع النقل ، بحكم كونه يمثل عنصراً أساسياً في تنشيط الحياة الاقتصادية و الخطط الرامية لتنميتها . كما أن الأجهزة والمعدات ، من كهربائية وخلافها ، اللازمة للمباني ، على اختلاف أنواعها يشتد عليها الطلب في فترات التنمية بطبيعة الحال . وفي نفس الوقت فقد تراجعت المواد الغذائية بشكل عام إلى المرتبة الرابعة (9,2%) (أنظر جدول 1 – 9) . ويرجع هذا التراجع إلى قانون اقتصادي يقول بأنه كلما أرتفع المستوى المعيشي كلما قل الأنفاق على الغذاء مقارنة ببقية بنود الأنفاق الأخرى . هذا وقد أستمر تصدر مجموعتي معدات النقل والأجهزة الكهربائية لمجموعات الواردات في حقبة الثمانينات حتى نهايتها. فقد احتلت المجموعتان المرتبتين الأولى والثالثة في عام 1980 والمرتبتين الأولى والثانية في عامي 1985 و 1989 . كما بلغ مجموع نسبة المجموعتين لمجموع الواردات في تلك السنوات 38,3% ، 35% على التوالي . وفي ذلك استمرار للتيار السابق المتسم بتوفير احتياجات مشاريع التنمية من مستلزمات البناء والتعمير . هذا مع ضرورة الإشارة إلى أنه قد ترافق مع تلك المشاريع قيام عديد من المواطنين بالاستفادة من قروض بنك التنمية العقارية آما ببناء مساكن خاصة بهم أو عمائر سكنية . وقد مثلت تلك

القروض، في الثمانينات ، ما نسبته 042% تقريبا من مجموع المنصرف الفعلي من قـروض المؤسسات الأ ئتمانيه المتخصصة في إقراض المشاريع الخاصة والأفراد (1) .

ومن جانب آخر يلاحظ أن منتجات الصناعات البتروكيمائيه ، ومـا يرتبط بها من صناعات ، والراتنجات واللدائن الصناعية (2) قد سجلت نموا واضحـا في حقبة السبعينات. فقد زادت قيمة وأرادت هذه المجموعة من 263 مليون ريال في عـام 1970 إلى 62770 مليون ريال في عام 1980 . ويرجع هذا النمو إلى ارتفـاع الاحتيـاج للمواد الخام اللازمة لمصانع المنتجات الكيمائية المحلية ولسد الاحتياجات الأسـتهلاكيه من المنتجات البلاستيكية والمنظفات والأصباغ والأدوية .. الخ . هذا بالإضافة إلى نمـو احتياجات قطاع البناء من بعض واردات هذه المجموعة. هذا وأن كانت قيمة الـواردات المذكورة قد قلت بشكل واضح في عام 1985 و 1995 فان ذلك لا يعـود إلى انخفـاض أهمية هذه الواردات ولكن يعود لسبب آخر . فقد بدأت مصانع الجبيل وينبع في سـد جزء كبير من احتياجات المصانع السعودية في هذا الصدد . وفي نفس الوقت فقد نمـت قدرة المصانع الأخيرة على سد جزء من احتياجات السوق المحلي من بعـض المنتجـات الاستهلاكية المذكورة أعلاه . على أنه ينبغي أن نلاحظ هنـا أيضـا أن احتياجـات مستلزمات إنتاج المصانع المذكورة متعددة وتحتاج إلى الاتجاه إلى الخارج لاستيراد مـا لا

---

(1) المصدر الذي تم حساب النسبة المذكورة بناءا على بياناته هو : مؤسسة النقد العربي السـعودي ، 1993، ص 186 .

(2) أ – الراتنجات : مادة تعد كيمائيا ، وهي تماثل المادة الصمغية التي تسيل من الأشـجار عنـد قطعـها أو جرحها . وتستخدم الراتنجات كمادة خام لعدد من منتجات الصناعة الكيمائية بعد إخضاع الراتنجـات لسلسة من التفاعلات الكيمائية . ومن أمثلة الراتنجات : راتنجات الملامين المستخدمة في إنتاج المـواد اللاصقة ، الدهانات ، بعض أنواع القطع الكهربائية .. الخ .

ب– اللدائن : المواد البلاستيكية التي تحضر من بعض المواد الكيمائية أو المصنعة وهي تستخدم في كثـير مـن الصناعات .

(الكناني ، ص 12–13 ؛ النجار ، ص 8 ؛ البعلبكي ، ص 80 – 81) .

تنتجه المملكة في هذا المجال أو تنتجه مصانعها بسعر أعلى من سعر المصانع الأجنبية . وعموما فستضح هذه القضية عند الحديث عن جغرافية الواردات السعودية .

إلى جانب ما سبق فقد زادت قيمة مستوردات المملكة من الأدوات والأجهزة الكمالية والترفيهية ومعدات المستشفيات والقطاعات الأخرى . وقد حصلت هذه الزيادة نتيجة توالى عمليات التنمية في البلاد . كما زاد السكان ، سواء بفعل الزيادة الطبيعية أم الهجرة . وأدى ذلك كله إلى زيادة الحاجة من البضائع المذكورة . لذا نجد أن أدوات وأجهزة البصريات والفوتوغرافيا والأجهزة السينمائية والأدوات الطبية .. الخ قد زادت قيم مستورداها من 66 مليون في عام 1970م إلى 3472 مليون ريال في عام 1985م (جدول 1 – 9) . وان كانت قيمة واردات هذه السلع قد انخفضت ما بين عامي 1985 و 1995 فقد عادت في نهايات حقبة التسعينات للارتفاع مرة أخرى كما سنرى فيما بعد . ويعود الارتفاع والانخفاض نتيجة متغيرات السوق النفطية ما بين تذبذب لإنتاج النفط وأسعاره في الثمانينات واستقرار نسبي له في التسعينات كما سبق شرحه . فهذا التذبذب أدى إلى تذبذب مماثل في دخل المملكة بحكم أهمية النفط كمصدر رئيسي لهذا الدخل .

وأخيرا فإن كل هذه الاتجاهات استمرت في التسعينات . فأرقام ونسب مجموعات الواردات لا تختلف عن وضعها في حقبة الثمانينات كما يتضح من جدول 2–9 لاحقا .

وإذا ما أتينا إلى التطور المناظر في مجال صادرات المملكة فسنجد أنه بالرغم من الهيمنة الكبيرة للنفط ومنتجاته على هذه الصادرات إلا أن تطور الزراعة قد أدى إلى ارتفاع نسبي في صادرات البلاد من السلع الغذائية . كما أن تطور قطاع الصناعة التحويلية ، وخاصة في مجال المنتجات البتروكيميائية ، قد أدى إلى زيادة

صادرات المملكة من المنتجات الصناعية عموما والكيماوية وما يرتبط بها من صناعات وراتينجات ولدائن صناعية ، خاصة ، بشكل جيد . وعموما فقد ارتفعت نسبة هذه المجموعة من الصادرات الصناعية والزراعية من 0.004% في عام 1968 إلى 7.9% من مجموع صادرات المملكة في عام 1997م (1) . وبالمحصلة النهائية فقد ارتفع نصيب الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات السعودية عبر الفترات الزمنية الماضية . فلقد تراوحت نسب الصادرات الأولى من جملة الصادرات ما بين 0.2% و 0.3% في حقبة الستينات . وارتفعت النسبة بعد ذلك من 0.8% في عام 1980 إلى 5.6% في عام 1985 . وقد تراوحت النسبة العائدة للصادرات غير النفطية ما بين نهاية حقبة الثمانينات (1989) ونهاية حقبة التسعينات (1997) ، ما بين 12.5% و 11% (2) .

والواقع أن كل هذا التطور التاريخي للتجارة السعودية ، صادرات وواردات ، قد ترك بصماته الموضحة على الملامح الجغرافية العامة للوضع العام للتجارة الخارجية للمملكة كما سيتضح من الجزء الثاني من هذا الفصل والتالي مناقشته .

---

(1) تم حساب النسبتين بالرجوع إلى المصادر التالية :

أ – نسبة عام 1968 : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 1970، ص 313–321

ب – نسبة عام 1997 : وزارة التخطيط ، 1998 ، جدول 8(5–8)

(2) تم حساب نسب العائدة لحقب الستينات حتى الثمانينات اعتمادا على بيانات : الشريف ، 1414 ، ص 328 . أما نسبة عام 1997 فتم حسابها اعتمادا على بيانات : وزارة التخطيط ، 1998 ، جدول 7(3–1) .

الوضع الجغرافي العام للتجارة الخارجية السعودية

تتسم التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية بعدد من السمات الاقتصادية والجغرافية التي تنبع من الظروف الاقتصادية والجغرافية ، طبيعية وبشرية ، العامة للبلاد . ويمكن لنا تلخيص هذه السمات فيما يلي :

1 – توجد " المزايا التنافسية ، والتي سبق شرحها في بداية هذا الفصل ، للمملكة " بشكل بارز في مواردها النفطية . وقد أتاحت هذه المزايا للمملكة مكانة متميزة سواء في الإنتاج العالمي من النفط أم احتياطية . ويرجع هذا التميز إلى طبيعة التكوينات الجيولوجية السائدة في القسم الشرقي من شبه الجزيرة العربية والتي أتاحت تكون سائل النفط هناك . وقد كان لكبر نصيب المملكة من المساحة الأرضية لشرق شبه الجزيرة أثر واضح في ارتفاع نصيب البلاد بالتالي من حقول النفط . هذا بالإضافة إلى انخفاض تكلفة النفط السعودي وتنوع إنتاج زيوته وذلك مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم . خلاصة القول أن المملكة تتمتع بوجود مورد اقتصادي منخفض التكلفة عظيم الإنتاج. فضلا عن ذلك فإمكانيات تسويق هذا المورد كبيرة لتعطش دول العالم للنفط كمصدر طاقة رخيص ونظيف الاستعمال .

ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان للنفط حضور طاغ على الساحة الاقتصادية في المملكة فإنها قادرة أيضا على التمييز في إنتاج سلع أخرى . وبالتالي يصبح للمملكة سلع أخرى في قائمة صادراتها إلى جانب النفط . فهناك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك . فهناك أتساع مساحة البلاد وتنوع تكويناتها الجيولوجية وأشكالها التضاريسية وظروفها المناخية . وهذه الأمور تمكن المملكة من تطوير موارد جديدة عدا النفط . هذا مع ضرورة الإشارة إلى تمتع المملكة برؤوس أموال كبيرة تساعد على التطوير المذكور . فقد تراكمت في البلاد رؤوس الأموال هذه عبر سنوات الطفرتين النفطيتين في بداية كل من السبعينات والثمانينات الميلادية . وعموما فأن تطوير تلك الموارد يسمح بازدياد أنواع وأحجام صادرات المملكة مقابل وارداتها مما

يعني مزيدا من التوازن للميزان التجاري للبلاد والسابق شرحه . وفيما سبق وضح لنا ذلك عند الحديث عن تطور صادرات المملكة . هذا ونضيف هنا أنه إلى جانب المنتجات الصناعية والزراعية فهناك إمكانيات محتملة لبعض أصناف الثروة المعدنية عدا النفطية (أنظر فصل النفط والثروة المعدنية) . وعموما يمكن للمملكة تحقيق مزيد من النجاحات في هذا المجال عبر الاستمرار في سياسات تنويع مصادر الدخل وتدعيم صادرات البلاد. وينطبق ذلك على السلع السعودية التي تتصف بخصائص اقتصادية تساعدها على المنافسة في الأسواق الخارجية (أنظر فصول الزراعة ، الصناعة التحويلية والتنمية) .

2 – " تتسم واردات المملكة بقدر كبير من التنوع " . فقد انعكس ما وصلت إليه البلاد من مستويات نمو مرتفعة على نوعيات وأحجام السلع المستوردة . فضلا عن ذلك فالحياة الاقتصادية في المملكة تتصف بالحيوية وتنوع ونمو قطاعاتها المختلفة . فقطاع البناء يحتاج إلى عديد من المستلزمات التي لا يتوفر جزء كبير منها في البلاد . كما أن قطاع الصناعة التحويلية ، النامي بخطوات واسعة ، يحتاج لاستيراد عديد من مستلزمات إنتاجه . أما قطاع الزراعة فنموه يعني نمو احتياجاته من المكائن والآلات الزراعية والبذور .. الخ . وينطبق هذا الأمر بمستويات متفاوتة على القطاعات الاقتصادية الأخرى . ومن ناحية أخرى فإنه بالإضافة إلى ارتفاع المستوى المعيشي للسكان فأن زيادة الهجرة الخارجية للمملكة يعني نموا أكبر في أحجام ونوعيات المواد الاستهلاكية .

3 – " تتصف التجارة الخارجية السعودية باتساع نطاقها الجغرافي " ، سواء فيما يتعلق بالدول التي تستورد منها أو تلك التي تصدر إليها صادراتها . فأولا تمتد مصادر واردات المملكة في كل قارات العالم . فتوجد 33 دولة في قارات أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية تصدر إلى المملكة 91% من وارداتها طبقا لبيانات عام 1997. ومن ناحية أخرى تصل

صادرات المملكة إلى كل قارات العالم . على أنه توجد 26 دولة في قارات آسيا وأوربا والأمريكتين تحصل على حوالي 90% (1) من تلك الصادرات طبعا لنفس البيانات.

ويأتي الاتساع المذكور في الفقرة السابقة نتيجة عاملين . فأولا نجد أن مدى السلع والبضائع المستوردة للمملكة قد اتسع بفعل التطور الاقتصادي للمملكة . وقد رافق ذلك بروز عدد من الدول النامية (2) في جنوب شرق آسيا في الحقبة الأخيرة شقت طريقها نحو التصنيع بخطي ناجحة وواسعة . وقد عني ذلك أتساع نطاق الدول التي تساهم في تزويد السوق العالمي بالمنتجات الصناعية ومنه السوق السعودي . ومن ناحية أخرى فإن عديدا من الدول الصناعية تحتاج بدورها إلى صادرات المملكة من النفط لإدارة كافة أنشطتها الاقتصادية والحياتية ويأتي في مقدمة تلك الأنشطة قطاع الصناعة التحويلية . هذا مع ضرورة ملاحظة أن بعض تلك الدول ، كاليابان وعديد من الدول الأوربية الصناعية ، لا تنتج نفطا أصلا . ومن ناحية ثالثة فأتساع نطاق الدول الصناعية إنما يعني زيادة فرص ونطاق التسوق أمام تجار المملكة . هذا مع ملاحظة أن دول جنوب شرق آسيا المذكورة قد أصبحت تمثل منافسا للدول الصناعية المتقدمة ، والأقدم في المجال الصناعي ، فيما يتعلق بتكلفة إنتاج السلع الصناعية . وبالتالي فتلك الدول الأسيوية تستطيع طرح سلع أرخص في الأسواق خاصة في نوعيات معينة كما سيلي شرحه عند الحديث عن واردات المملكة .

4 – آخذا بتصنيفات بعض الباحثين للتجارة الخارجية إلى أنواع (الديب ، ص 881) فإن " التجارة الخارجية للمملكة تتصف باحتوائها على كل تلك الأنواع " . فللمملكة

---

(1) تم حساب هذه النسب بناءا على بيانات : (أ) مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1999 ، ص 304–305 (ب) وزارة التخطيط ، 1998 ، جدول 7(1–4) .

(2) وهذه الدول هي : كوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغافورة ، جزيرة هونج كونج . وهذه الدول يطلق عليها مسمى النمور الأسيوية ، وهو لقب أطلق للدلالة على النمو السريع لهذه الدول . هذا ويلاحظ أن دول ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند قد بدأت في أتباع خطي الدول المذكورة .

" تجارة خارجية" (1) تقوم بينها وبين عديد من دول آسيا . كما أن صلاتها التجارية مع دول مجلس التعاون إنما تعني وجود " تجارة سعودية إقليمية " ، وهي التي تقوم داخل منطقة واحدة من أية قارة . ومع عبور صادرات وواردات المملكة قارة آسيا نحو قارات أوربا و الأمريكتين فإن ذلك يعني أن المملكة تخطى بوجود " تجارة دولية " . ووجود كل أنواع التجارة الخارجية في المملكة هو أمر راجع إلى كبر حجم تجارتها الخارجية . فالمملكة تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر النفط في العالم كما أنها دخلت مؤخرا في مجال تجارة البتروكيماويات كمصدر ذي أهمية . ومن ناحية أخرى فمشاريع التنمية المتتالية بالمملكة إنما تعني ارتفاع احتياجات البلاد من شتى البضائع والمواد اللازمة لإنجاز تلك المشاريع فضلا عن احتياجات السكان .

5 – لا يزال " النفط ، رغم التطور النسبي في القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية ، عنصر أساسيا في التجارة الخارجية السعودية " . والدليل على ذلك ما حصل من تذبذب في واردات المملكة وصادراتها ، في الفترة ما بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات الميلادية من القرن العشرين ، مع تطورات سوق النفط الدولية . وقد سبق شرح ذلك في هذا الجزء الأول من هذا الفصل وفي فصل النفط والثروة المعدنية . على أن التطور الآخذ محله في القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة إنما يبشر بمؤشرات مستقبلية إيجابية في مجال فك الارتباط بين تجارة البلاد والنفط .

عموما فجانبا التجارة الخارجية للمملكة ، صادرات وواردات ، إنما يعكسان الأمور السابقة فضلا عن خصائص جغرافية خاصة بكل منهما . وهذه الأمور تستدعي مناقشة منفصلة لكل جانب .

---

(1) وهي التجارة التي تقوم بين دولتين في قارة واحدة أو كتله تجاريه واحدة (المصدر المذكور أعلاه).

أولا : جغرافية الواردات السعودية :

قبل الحديث عن التوزيع الجغرافي للمناطق التي تحصل منها المملكة على وارداتها ينبغي التحدث في البدء عن أنواع هذه الواردات ، إذ إن لذلك صلة بمناطق الاستيراد . فأنصبة المناطق من واردات أي بلد إنما تعتمد على مدى توفر الواردات المطلوبة في أي من تلك المناطق . وهذا أمر يعتمد على المزايا التنافسية لتلك المناطق من ناحية ، وعلى قدرة الدول الراغبة في الاستيراد على الوصول إلى أكثر من سوق من ناحية أخرى . وإذا ما جئنا إلى وضع المملكة فسنجد أن جدول 2 – 9 يوضح أن كلا من مجموعة الآلات وأجهزة المعدات الكهربائية ومجموعة معدات النقل يأتي في المقدمة ، إذ يبلغ مجموع نسبتهما إلى مجموع واردات المملكة ، في عام 1997م ، حوالي 36% . وترجع هذه النسبة المرتفعة إلى زيادة الطلب على الأجهزة الكهربائية المترلية بحكم ارتفاع مستوى المعيشة . هذا بالإضافة إلى تزايد احتياجات القطاعات الاقتصادية من زراعية وخدمات وبناء وغيرها لتجهيزات ومعدات كهربائية مختلفة . كما أن قطاع النقل يتميز في المملكة بالنشاط بحكم الحركة المستمرة ما بين مراكز الأنشطة الاقتصادية الرئيسة والمراكز السكنية الأخرى بالبلاد . هذا فضلا عن حركة الحج والعمرة في مواسم معينة. بجانب كل ذلك فهناك ازدهار لحركة السياحة الداخلية مع تعدد مراكز الجذب السياحية من نواحي عسير والباحة إلى مدينة جدة فعدد من مدن الساحل الشرقي .

جدول 2–9
أنواع واردات وصادرات المملكة العربية السعودية – 1997

م	أنواع الواردات – الصادرات	قيمة الواردات – الصادرات (مليون ريال) – الواردات: القيمة	الواردات: ٪	الواردات: المرتبة	الصادرات: القيمة	الصادرات: ٪	الصادرات: المرتبة
1	حيوانات ومنتجات حيوانية ومنتجات غذائية صناعية	9963	9.3	(5)	1294.9	0.7	(4)
2	منتوجات نباتية	7905	7.4	(7)	483.2	0.2	(7)
3	مصنوعات من حجر أو جبس أو أسمنت	1472	1.4	(12)	605.7	0.3	(6)
4	معادن ومنتجاتها	10811	10.1	(4)	203421.1	89.4	(1)
5	أخشاب وفحم خشبي ومصنوعات خشبية	1332	1.2	(13)	39.5	0.02	(9)
6	جلود وفراء ومصنوعاتهما والسراجة ولوازم السفر	371	0.3	(17)	174.2	0.1	(8)
7	منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها وراتنجات ولدائن صناعية	12163	11.4	(9)	16846	7.4	(2)
8	مواد مستخدمة في صناعة الورق وورق ومصنوعاته	1915	1.8	(11)	686.9	0.3	(6)م
9	أقمشة والمصنوعات النسيجية	7093	6.6	(8)	768.1	0.3	(6)م
10	أحذية وأغطية رأس ومظلات مطر .... الخ * (1)	1025	1	(14)	16.7	0.01	(10)
11	لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة	8237	7.7	(6)	7.7	0.003	(11)
12	الالات وأجهزة معدات كهربائية واجزاءها	21268	20	(1)	1504.9	0.7	(3)
13	معدات نقل	16737	15.7	(2)	1267.4	0.5	(5)
14	أدوات وأجهزة للبصريات والفوتوغرافيا والسينما وادوات طبية وموسيقية .... الخ * (2)	3039	2.8	(9)	31.2	0.01	(10)م
15	تحف فنية وقطع أثرية	393	0.4	(16)	0.6	0.0	(12)
16	أسلحة وذخائر واجزاؤها	1001	0.9	(15)	0.05	0.0	(12)م
17	اصناف أخرى متنوعة	2038	2	(10)	295	0.1	(8)م
–	المجموع	106763	100	–	227443.2	100	–

– تم عمل الجدول بناءاً على بيانات : (أ) مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1419 ، ص 303 . (ب) وزارة التخطيط ، 1988 ، جدول 7 (1–3) .

---

*(1) شماسي ، ريش محضر واصناف مصنوعة منه ، أزهار صناعية ، مصنوعات من شعر بشرى ، مراوح يدوية.

*(2) اصناف صناعة الساعات وأجهزة تسجيل واذاعة الصوت .

من جانب آخر يلاحظ أيضا حصول قطاع منتجات الصناعات البتروكيميائية ، وما يرتبط لها من صناعات ، وراتنيجات ولدائن صناعية على 11,4% من مجموع الواردات السعودية في عام 1997 . ويرجع ذلك إلى اشتمال هذا القطاع على عدد كبير من المنتجات الاستهلاكية كالعطور والأدوية ومستحضرات التنظيف والمصنوعات المطاطية . فقد بلغت مساهمة هذه المنتجات حوالي57.1% من مجموع واردات القطاع المذكور في عام 1997 . ومثل هذه المنتجات تشبع احتياجات السكان الاستهلاكية المتزايدة بفعل ارتفاع مستويات المعيشة ونمو الخدمات نتيجة للنمو الاقتصادي العام . ومن ناحية أخرى مثلت الراتينجات واللدائن الصناعية 28.4% (1) من مجموع واردات القطاع . ويعود هذا إلى انتعاش قطاع الصناعات البتروكيميائية الأساسية والثانوية وتزايد احتياجات الصناعات الأخيرة من المواد الخام . فهذه الصناعات تحصل على المواد المذكورة من الصناعات الأساسية المحلية إضافة إلى المصادر الخارجية .

كما احتلت المعادن ومنتجاتها المرتبة الرابعة في سلم الواردات السعودية (9,9%). ويرجع ذلك إلى الحاجة لبعض المعادن ومنتجاتها في عمليات البناء . كما أن هناك حاجة لسد بعض متطلبات المصانع من تلك المعادن . فالصناعات المعدنية ذات مكانة متميزة في الهيكل النوعي للصناعة التحويلية السعودية . فقد حلت هذه الصناعات في المرتبة الثالثة بين أنواع الصناعات السعودية من حيث أجمالي التمويل في عام 1999م . (أنظر فصل الصناعات التحويلية) . هذا مع وجود حاجة استهلاكية أيضا للمنتجات المعدنية المنزلية كأدوات المائدة وغيرها . وأخيرا فقد مثلت الواردات والمنتجات الغذائية ما نسبته 9,3% من مجموع واردات عام 1997م . فالواقع أنه بالرغم من نمو قطاع الزراعة وسده لجزء من الاحتياجات المحلية (أنظر فصلي الزراعة والثروة الحيوانية) فإنه لم يصل بعد تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي. فضلا عن ذلك فأنه

---

(1) تم الحصول على هذه النسب بالرجوع إلى بيانات : وزارة التخطيط ، 1998 – أ ، جدول 8 (8–22) .

هنالك أمور ترجع لطبيعة السوق السعودي والمستهلك السعودي . فالسوق السعودي يتسم بسمة الانفتاح على مختلف الواردات دوما. وقد تعود المستهلك السعودي ، بالتالي ، على وجود البدائل السلعية المختلفة ذات الجودة والأسعار المتفاوتة . وهذان أمران قد شجعا دوما على استيراد جزء من احتياجات السوق السعودي في مجال الأغذية على أنواعها .

نأتي الآن إلى الحديث عن المناطق الجغرافية التي تحصل منها المملكة على وارداتها المختلفة فيتضح لنا من جدول 3 – 9 أن " قارة أوربا " تمثل المصدر الأول للمملكة ، حيث بلغ نصيبها من واردات البلاد في عام 1997م إلى حوالي 41% . فعديد من دول أوربا الغربية، بالتحديد هي دول صناعية متقدمة ذات منتجات صناعية متنوعة . وقد حققت السلع الصناعية لهذه الدول سمعة عالمية مستقرة منذ فترات ليست بالقصيرة . وكنتيجة لذلك فقد شكلت هذه الدول ، وفي مقدمتها دول الجماعة الأقتصاديه الأوربية، مصدرا أساسيا لواردات المملكة منذ زمن طويل . فقد بلغت نصيب الدول الأوربية في هذا الشأن ما نسبته حوالي 40% من مجموع واردات المملكة في عام 1966م (1) . من جانب آخر تمثل " دول قارة أمريكا الشمالية " ، المصدر الثاني لواردات المملكة. فقد بلغ نصيب هذه الدول من مجموع واردات المملكة في عام 1997م حوالي 24% . وترجع مكانة هذه القارة في مجال واردات المملكة إلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد . فقد بلغ نصيب هذه الدولة من مجموع واردات دول قارة أمريكا الشمالية للمملكة في العام المذكور 93% . وبطبيعة الحال فذلك عائد لمكانة الولايات المتحدة الصناعية ولكبر حجم إنتاجها الصناعي ، قياسا بالإنتاج العالمي ، وجودة وتنوع منتجاتها . هذا بالإضافة إلى التقدم التقني لهذا البلد في المجال الصناعي وغيره .

(1) تم حساب هذه النسبة بالرجوع إلى بيانات : الطحاوي ص 59 .

جدول 3 – 9

واردات المملكة العربية السعودية حسب المناطق الجغرافية – 1997

المنطقة	الصادرات		
	القيمة (مليون ريال)	%	المرتبة
دولة قارة أوروبا	43537	40.8	(1)
دول قارة أمريكا الشمالية	24975	23.4	(2)
الدول الأسيوية غير العربية وغير الإسلامية	19411	18.2	(3)
الدول الإسلامية غير العربية	4775	4.5	(4)
الدول العربية عدا دول مجلس التعاون	3373	3.2	(5)
دول مجلس التعاون	3307	3.1	(6)
دول قارة أمريكا الجنوبية	3077	2.8	(7)
دول أوقيانوسيا	2139	2	(8)
الدول الإفريقية غير العربية وغير الإسلامية	1753	1.6	(9)
دول أخرى	416	0.4	(10)
المجموع	106763	100	–

– تم إعداد هذا الجدول بناءا على بيانات :

مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1419 ، ص 304–305

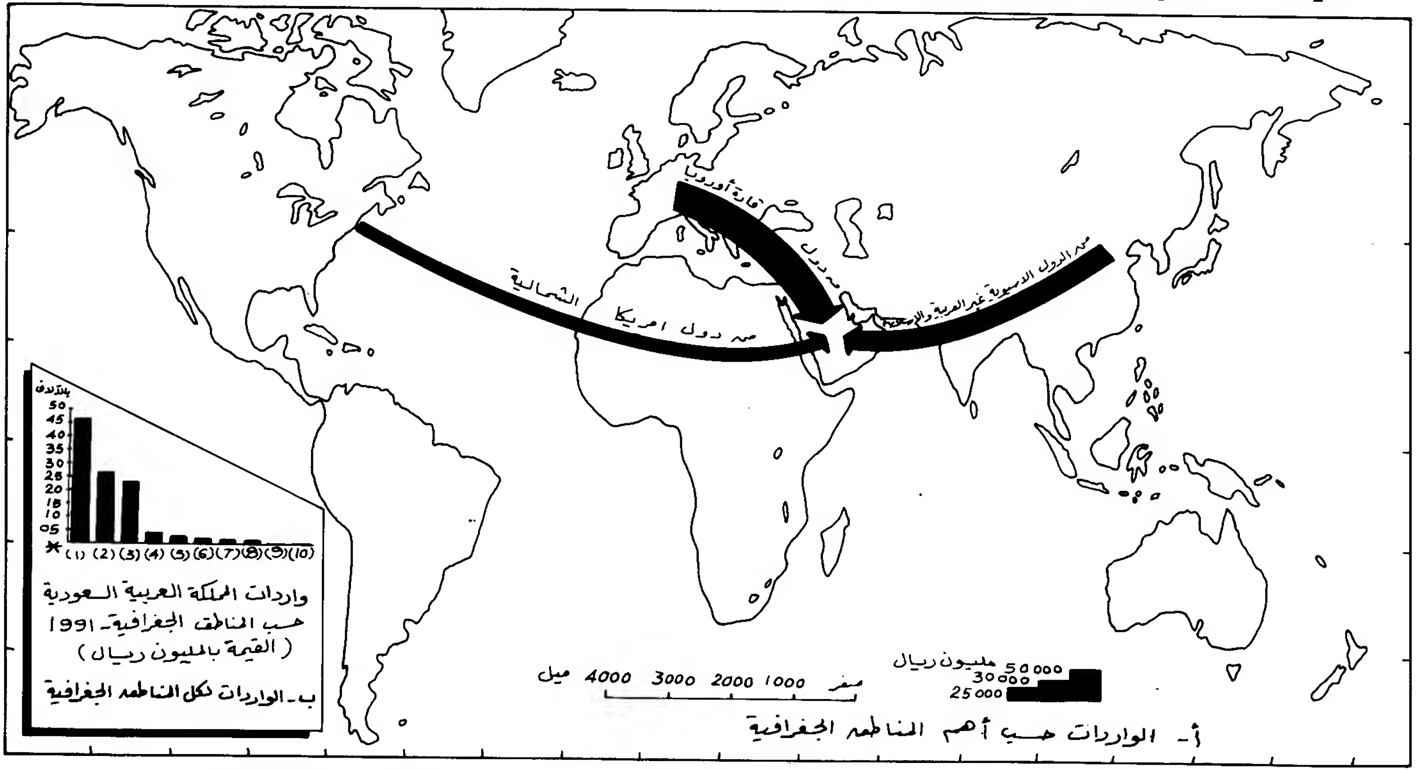
وأخيرا تمثل " الدول الأسيوية غير العربية وغير الإسلامية " المصدر الثالث لواردات المملكة . فقد بلغ نصيب هذه الدول من تلك الواردات إلى 18.2% في عام 1997م.وترجع مكانة هذه الدول في مجال المناطق الموردة للمملكة ، أولا إلى وجود دولة اليابان في هذه المجموعة . فاليابان تمثل واحدة من أهم دول العالم الصناعي المتقدم . وقد أكتسب عديد من سلعها الصناعية سمعة عالمية مميزة خاصة في مجال السيارات والأجهزة الإلكترونية . هذا وقد بلغ نصيب اليابان من مجموع واردات المجموعة الأسيوية المذكورة حوالي 37% في عام1997 . أما الأمر الثاني فيرجع إلى البروز الحديث لدول النمور الأسيوية ، السابق ذكرها، في رحاب الدول الصناعية بعامة . وقد وردت هذه الدول ما نسبته 24.3% من واردات المملكة في العام المذكور (1) .

وعموما فالمناطق الثلاثة، الأمريكية والأوربية والأسيوية ، تمثل المصدر الرئيسي الذي تستقي منه المملكة وارداتها . فقد بلغ نصيب هذه المناطق من مجموع تلك الواردات 82% وفقا لبيانات عام 1997م . وهذه النسبة الكبيرة يمكن عزوها ، خاصة ، إلى المكانة الصناعية للدول المتقدمة صناعيا في تلك المناطق وقدرتها على سد احتياجات المملكة المتنامية من السلع الصناعية . بينما نجد بقية الدول ، التي تستقبل منها المملكة وارداتها ، لا يتعدى نصيبها الـ 18% الباقية . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن معظم تلك الدول دول نامية قليلة الإنتاج الصناعي ، وهي محتاجة بدورها للاستيراد من نفس المناطق المصدرة للمملكة . (أنظر خريطة 1–9) .

---

(1) تم حساب هذه النسبة بالرجوع إلى بيانات : مؤسسة النقد السعودي ، 1999 ، ص 304.

خريطة (٩-١) واردات المملكة العربية السعودية حسب المناطق الجغرافية



مصدر الخريطة: بناءا على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، 1993، ص: 218/219.

* (1) دول قارة أوروبا
(2) الدول الاسيوية غير العربية وغير الاسلامية
(3) دول امريكا الشمالية
(4) الدول الاسلامية غير العربية
(5) الدول العربية عدا دول مجلس التعاون
(6) دول أمريكا الجنوبية
(7) دول مجلس التعاون الخليجي
(8) دول أوقيانوسيا
(9) الدول الافريقية غير العربية وغير الاسلامية
(10) دول أخرى.

هذا وينبغي علينا النظر إلى بعض المناطق الجغرافية لواردات المملكة بصورة أكثر تفصيلا . فهناك دول معينة ذات أهمية أكثر من غيرها كمصادر للواردات في هذه المناطق . فدولتي مصر وسوريا تحظيان بنسبة 42% (1) (1) من واردات الدول العربية ، عدا مجلس التعاون ، للمملكة في عام 1997م . ويرجع ذلك إلى التميز النسبي لهاتين الدولتين في مجال الإنتاج الزراعي على مستوى العالم العربي ، وقيامهما بالتالي بتصدير كميات لا بأس بها من المنتجات الغذائية إلى المملكة . هذا بالإضافة إلى تصديرهما لبعض منتجاتهما الصناعية إلى المملكة وعلى الأخص في مجال صناعة الملابس . أما فيما يتصل بمجموعة الدول الأوربية فأن كلا من ألمانيا وبريطانيا وسويسرا قد استحوذت على حوالي 53% من واردات الدول الأوربية للمملكة في 1997م (2). ويرجع ذلك إلى أهمية هذه الدول بين الدول الصناعية المتقدمة . كما أن كلا من ألمانيا وبريطانيا ذات تاريخ تجاري قديم مع المملكة . فقد وصل نصيب هاتين الدولتين إلى ما نسبته 24% من مجموع ما صدرته أهم الدول المصدرة إلى المملكة في عام 1966 ، والتي بلغ نصيبها من مجموع واردات المملكة 86,4% (3) . وقد عنى ذلك اكتساب السلع الإنجليزية والألمانية سمعة عريقة وواسعة في السوق السعودي مما يجعل الكثير من المواطنين يقبلون على شرائها باستمرار .

وإذا ما انتقلنا إلى قارة آسيا فسنجد دول تركيا وإندونيسيا وماليزيا قد مثلت أهم الدول الإسلامية غير العربية الموردة للمملكة في عام 1997م (74.7%)(4). كما أن دول تايوان وكوريا الجنوبية والهند قد مثلت بدورها ، بعد اليابان، أهم الدول الأسيوية غير العربية وغير الإسلامية الموردة للمملكة في العام المذكور . فإذا ما أتستثنينا اليابان ، بحكم موقعها التجاري المميز مع المملكة والسابق شرحه ، فسنجد أن الدول الثلاثة قد صدرتا إلى المملكة ما نسبته 35.2% من مجموع

(1 – 2 – 4) تم حساب هذه النسب بالرجوع لبيانات : مؤسسة النقد العربي ، 1999 ، ص 304–305.

(3) تم حساب هاتين النسبتين بالاعتماد على بيانات : الطحاوي ، ص 59 .

صادرات الدول الأسيوية غير العربية وغير الإسلامية في نفس العام . وفي نفس الوقت فأننا إذا ما رجعنا إلى بيانات عام 1974م فسنجد أن أنصبة تركيا وإندونيسيا وماليزيا كانت أقل من 6% من واردات الدول الأسيوية ، عدا دول الشرق الأوسط ، إلى المملكة . كما أن نسبة دول كوريا الجنوبية وتايوان والهند كانت تصل إلى 14.2% من واردات تلك الدول إلى المملكة (1) . وهذه النسب تعني تقدم لمكانة هذه الدول الأسيوية كشركاء تجاريين للمملكة وهو أمر يرجع إلى قيام هذه الدول بانتهاج التنمية الصناعية كسبيل للتقدم الاقتصادي العام . وينطبق ذلك بشكل عام خاص على الدول المنتمية لمنطقة جنوب شرق آسيا والمسماة بنمور أسيا . فهذه الدول قامت بتتبع خطا دولة اليابان في نموذج نموها . وهذا نموذج أتسم بالبدء بإنتاج صناعي ضخم منخفض التكاليف، وهو إنتاج يعتمد على أيدي عاملة رخيصة وعلى تنظيم عمالي واجتماعي جيد وتقليد تقنيات الإنتاج الأوربي والأمريكي . وفي مرحلة لاحقة تبدأ عملية إبداع التقنية الصناعية المحلية . وأخيرا فإذا كانت أهم الدول الموردة للمملكة مهيأة لاحتلال مكانتها هذه بفعل كبر وتنوع إنتاجها الصناعي ، فأن المملكة قادرة هي الأخرى على الوصول إلى أسواق تلك الدول بفعل عدة عوامل . فالمملكة ذات قدرات مالية كبيرة ، كما أنها تحظى بمكانة مميزة على شبكات الطرق العالمية بحكم موقعها الإستراتيجي ، فضلا عن تطور مختلف وسائل النقل بالمملكة بشكل كبير (أنظر فصل النقل) .

---

(1) تم حساب هذه النسبة بالرجوع لبيانات : مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1977 ، ص 147 .

ثانيا : جغرافية الصادرات السعودية :

تتصدر المعادن ومنتجاتها أنواع الصادرات السعودية ، فهي تستحوذ على ما يقرب من 89% من صادرات البلاد وفقا لبيانات عام 1997م (انظر إلى جدول 2–9 سابقا) وترجع هذه المكانة المميزة لهذا النوع من الصادرات إلى احتوائه على صادرات المملكة من النفط الخام والمكرر والزيوت المعدنية. فقد مثلت هذه الأصناف 92% من مجموع صادرات المملكة من المعادن ومنتجاتها في عام 1997م (1) . وهذا الأمر يدل على هيمنة النفط ومنتجاته على صادرات البلاد . وفيما سبق شرحه توضيح لأسباب ذلك فضلا عن ذكر وجود مؤشرات لتنوع مستقبلي مأمول في الصادرات السعودية .

يوضح لنا الجدول 4 – 9 التوزيع الجغرافي لمناطق صادرات البلاد . وهنا يظهر لنا تقدم " مجموعة الدول الأسيوية غير العربية وغير الإسلامية " على سائر المناطق الجغرافية التي تستقبل صادرات المملكة . فنصيب تلك الدول من صادرات المملكة في عام 1997م قد وصل إلى 46% تقريبا . وترجع مكانة هذه الدول لأنها تضم مجموعة النمور الأسيوية السابق ذكرها، عامه ، والمحتاجة إلى طاقة النفط لإدارة صناعتها التحويلية ، وغيرها من منا شط الحياة . وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول التي لا تتوفر بأراضيها موارد طاقة كافية لتشغيل ماكينة النشاط الاقتصادي الآخذ في الازدياد مع توالي خطوات التنمية الصناعية . وينطبق ذلك على دول سنغافورة وكوريا الجنوبية على وجه الخصوص . هذا بالإضافة إلى اليابان .

وتأتي " دول قارة أوربا " في المركز الثاني بين المناطق المستقبلية لصادرات المملكة (بحوالي 20%) . فمعظم الدول الأوروبية لا تنتج نفطا وتحتاج لاستيراده . وينطبق هذا الأمر بخاصة مع دول أوروبا الغربية المتميزة ، عامة ، بنشاطها

---

(1) تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، 1997 ، جدول 8 (10) .

جدول 4 – 9

صادرات المملكة العربية السعودية حسب المناطق الجغرافية – 1997م

المنطقة	الصادرات		
	القيمة (مليون ريال)	%	المرتبة
الدول الآسيوية غير العربية وغير الإسلامية	103375.8	45.5	(1)
دول قارة أوربا	43682.4	19.2	(2)
دول قارة أمريكا الشمالية	36174.3	15.9	(3)
دول مجلس التعاون	17089.4	7.5	(4)
الدول الإسلامية غير العربية	9175.8	4	(5)
الدول العربية عدا دول مجلس التعاون	7414.3	3.3	(6)
دول قارة أمريكا الجنوبية	4212.7	1.8	(7)
الدول الأفريقية غير العربية وغير الإسلامية	3277	1.4	(8)
دول أوقيانوسيا	2910.3	1.3	(9)
دول أخرى	131.2	0.1	(10)
المجموع	227443.2	100	–

تم أعداد الجدول بناءا على بيانات :

وزارة التخطيط ، 1998 ، جدول 7 (1–4) .

الصناعي المتقدم والحركة الكبيرة لاقتصادياها واحتياجها للنفط المستورد سدا لاحتياجاها من الطاقة . لذا نجد أن تلك الدول قد تحصلت على 99.9% (1) من واردات القارة الأوربية من صادرات المملكة وفقا لبيانات 1997 . على انه يلاحظ أن نصيب أي من هذه الدول من مجموع مستوردات القارة الأوروبية من المملكة لا يصل لأكثر من ثلث مستوردات الولايات المتحدة الأمريكية من المملكة (2) . ويعود هذا الوضع إلى تمتع معظم دول أوربا الغربية بوجود اكثر من مصدر للنفط يجاورها ، كالجزائر وليبيا . فهذا العامل الجغرافي جعل الدول المذكورة اقل اعتمادا من الولايات المتحدة الأمريكية على النفط السعودي . وعموما فقد أدى تزايد اعتماد هذه الدولة على نفط المملكة إلى أن تصبح " دول أمريكا الشمالية " في المرتبة الثالثة بين المناطق المستقبلة لصادرات المملكة (بحوالي16%) . وهنا تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية دول القارة ، حيث بلغ نصيبها من مجموع صادرات المملكة لهذه القارة في عام 1997م ، 95,7% (3) . فهذه الدولة تحتاج لاستيراد النفط رغم كونها دولة نفطية رئيسة (4) ، فقد أنخفض إنتاجها النفطي في العقود الماضية نتيجة ضخامة حركة الاقتصاد بها وتزايد احتياجاها من النفط ومشتقاته بالتالي . ولم يكن أمام الولايات المتحدة إلا الاستيراد لإكمال احتياجاها المذكورة . ويدلنا على ذلك أن حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط ومشتقاته قد وصل إلى ما يقرب ضعف ونصف إنتاج الولايات المتحدة من النفط في بداية الثمانينات الميلادية. فقد بلغ حجم الإنتاج المذكور 8,674 مليون برميل في عام 1983م وفي المقابل بلغ حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط 15,185 مليون برميل

---

(1) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات : وزارة التخطيط ، 1998 ، جدول 7(3-4) .

(2) وصل حجم مستوردات هولندا من المملكة في عام 1997 ، وهى الأكثر بين دول أوربا في هذا الصدد ، إلى 10611.7 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 34602.6 مليون ريال سعودي قيمة مستوردات الولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة ((المصدر السابق ، جدول 7 (3))) .

(3) تم حساب هذه النسبة بناءا على بيانات : النقد العربي السعودي ، 1997 ، جدول 3/7 .

(4) احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بين أهم دول العالم في إنتاج النفط في عام 1996 (انظر **Wheeler & Others, 1998, P266**) .

الخولي ، 1992 ، ص 207). وإذا ما أتينا إلى حقبة التسعينات لوجدنا أن الولايات المتحدة تنتج 10% من إنتاج العالم من النفط ، وفقا لبيانات عام 1996 ، بينما نجدها تستهلك 30% من إنتاج العالم من النفط ، وفقا لبيانات عام Wheeler & Others,1990) (1998, p 266-267 . (أنظر خريطة 2 – 9) .

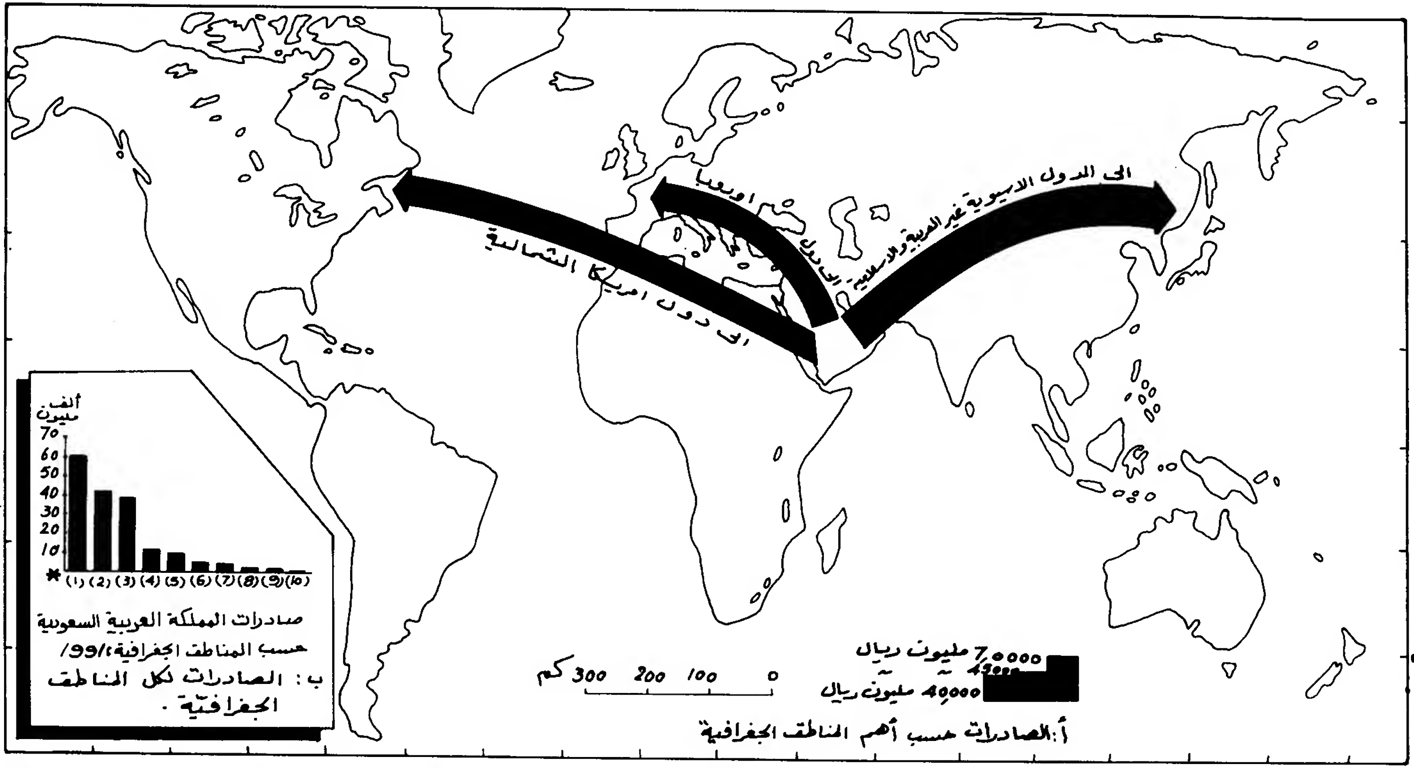
وعموما فقد استحوذت المناطق الثلاث المذكورة أعلاه على ما يقوب من 81% من صادرات المملكة في عام 1997 . ويرجع ذلك إلى الحاجة المستمرة للنفط في هذه المناطق . فعديد من الدول هنا هي دول صناعية متقدمة وهناك دول أخرى في هذه المناطق تسارع بشكل حثيث في النمو الصناعي . وفي كلتا حالتي هاتين المجموعتين من هذه الدول هناك احتياج للنفط كطاقة محركة للصناعة . هذا فضلا عن استخدام بعض تلك الدول لمكررات النفط كمواد خام لبعض صناعاتها . كما أن القطاعات الاقتصادية الأخرى وغيرها في هذه الدول تحتاج لطاقة النفط . فهذه القطاعات تشهد نشاطا متزايدا كجزء من حركة النمو العام الذي يسم حياة الدول المذكورة .

من حديثنا السابق عن مصادر واردات المملكة والمناطق التي تغطيها صادراتها يتضح لنا وجود عدد من الدول التي تتعامل مع الحجم الأكبر من تجارة المملكة الخارجية، استيرادا وتصديرا . وعليه فسوف يتم مناقشة دور هذه الدول كشركاء تجارين رئيسيين للمملكة في الفقرة القادمة .

ثالثا أهم الشركاء التجاريين للمملكة :

بالنظر إلى أنصبة الدول التي تتعامل مع واردات المملكة يتضح لنا هناك عشر دول تستحوذ على 66% من واردات المملكة ، وفي نفس الوقت فإن هناك عشر دول أيضا تستحوذ على ما نسبته 72% من صادرات المملكة وذلك وفقا لبيانات عام 1997م . والجدول 5 – 9 يشتمل على هذه الدول وأنصبتها

خريطة (9-2) صادرات المملكة العربية السعودية حسب المناطق الجغرافية



* (1) الدول الآسيوية غير العربية والاسلامية
(2) دول امريكا الشمالية
(3) دول أوروبا
(4) دول مجلس التعاون الخليجي
(5) الدول الاسلامية غير العربية
(6) الدول العربية عدا دول مجلس التعاون الخليجي
(7) دول امريكا الجنوبية
(8) دول اقيانوسيا
(9) الدول الافريقية غير العربية وغير الاسلامية
(10) دول اخرى

المصدر : تم اعداد الخريطة بناءا على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي 993/ ص :- 223/222

جدول (5–9)

أهم الشركاء التجاريين للمملكة العربية السعودية – 1997

التصدير				الاستيراد			
الدولة	القيمة بالمليون ريال	%	المرتبة	الدولة	القيمة بالمليون ريال	%	المرتبة
الولايات المتحدة الأمريكية	23340	33	(1)	اليابان	39361	24.1	(1)
بريطانيا	11048	15.6	(2)	الولايات المتحدة الأمريكية	34603	21.2	(2)
اليابان	7124	10.1	(3)	كوريا الجنوبية	23149	14.2	(3)
سويسرا	6204	8.8	(4)	سنغافورة	15645	9.6	(4)
ألمانيا	5830	8.3	(5)	هولندا	10612	6.5	(5)
إيطاليا	4962	7	(6)	الهند	9251	5.7	(6)
فرنسا	4821	6.8	(7)	فرنسا	8950	5.5	(7)
كوريا الجنوبية	2619	3.7	(8)	إيطاليا	8004	4.9	(8)
الهند	2578	3.7	(9)	دولة الإمارات العربية المتحدة	7375	4.5	(9)
البرازيل	2132	3	(10)	البحرين	6272	3.8	(10)
المجموع	70658	100	–	المجموع	163222	100	–

– تم إعداد الجدول بناءاً على بيانات المصدرين التاليين :

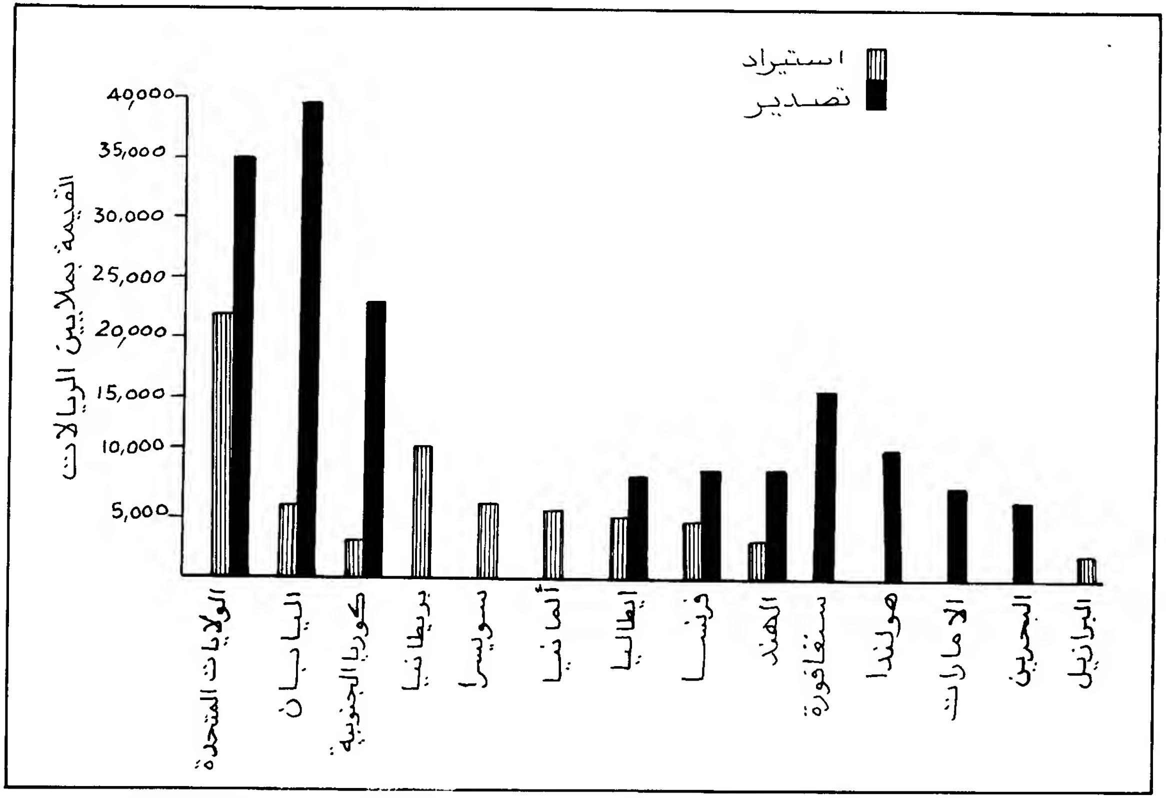
أ – مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1419 ، ص 304–305 (بيانات الاستيراد)

ب – وزارة التخطيط ، 1998 ، جدول 7(1–4) (بيانات التصدير) .

الاستيرادية والتصديرية من والى المملكة (أنظر أيضا شكل 1 -9) . كما يوضح الجدول أن خمسا من هذه الدول يحتفظ بأماكن في كل من قائمتي أهم الدول الموردة للمملكة والدول المستوردة منها . وهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، فرنسا ، كوريا الجنوبية والهند . وترجع مكانة هذه الدول في مجال الشراكة التجارية مع المملكة إلى تكاملها معها. فحركة التجارة بين المناطق هي عملية تفاعل تحكمها أسس مختلفة، منها التكامل بين مناطق ذات وفرة في سلع معينة ومناطق ذات عجز في إنتاج تلك السلع . فالمملكة تتميز في إنتاج النفط ولكنها لم تصل لمرحلة الإنتاج المتميز من السلع الصناعية وغيرها والعكس صحيح مع مجموعة الدول الخمسة بشكل عام ، مع استثناء الولايات المتحدة والسابق شرح وضعها النفطي . أما فيما يتصل بالهند فهذه الدولة تعد من الدول الآسيوية التي حققت نموا صناعيا جيد في الحقبة الزمنية المعاصرة . وبالتالي يحصل التكامل بين المملكة من جهة والدول الخمسة من جهة أخرى . يلاحظ أيضا تقدم دولتي الولايات المتحدة وبريطانيا ثم اليابان ، قائمة أهم عشر دول مصدرة للمملكة (60%). وفي نفس الوقت تتصدر دولتا الولايات المتحدة واليابان لقائمة الدول المستوردة من المملكة (45.3%) . وفيما سبق ذكره في الصفحات السابقة عن عظم المكانة الصناعية للدولتين الأخيرتين والاحتياج النفطي بهما، مع ملاحظة اختلاف الأسباب ، مبرر لمكانتهما هذه كأهم الشركاء التجاريين للمملكة . كما أن بريطانيا دولة صناعية تحظى منتجاتها برواج في السوق السعودي كما سبق الذكر .

وأخيرا يلاحظ ورود أسماء دولتي الإمارات العربية المتحدة والبحرين في المرتبتين التاسعة والعاشرة بين أهم عشر دول مستوردة من المملكة . فدولة الإمارات شهدت في الفترة الأخيرة اتجاها واضحا نحو زيادة أهمية القطاع التجاري ، ومرافقة ، بها. فقد أصبحت هذه الدولة تمثل مركزا تجاريا هاما في عموم منطقة الخليج العربي فمنطقة الشرق الأوسط . ومن ثم فإنه يبدو أن دولة الإمارات ، أصبحت تمثل مركز

شكل(١- ٩) أهم الشركاء التجاريين للمملكة العربية السعودية



مصدر بيانات الشكل : م : مؤسسة النقد العربي السعودي ، ١٤١٩هـ، ص ص (304، 305) .
ب : وزارة التخطيط ١٩٩٨م ، جدول ' (١ — 4) .

إعادة تصدير لجزء مما تستورده من الدول الأخرى بما في ذلك المملكة . وهنا نعـــاود التذكير هنا بما حققته صادرات المملكة الصناعية والزراعية من نمو جيد في الحقبة الماضية كما سبق الذكر . أما مكانة البحرين في قائمة أهم الدول المصدرة للمملكـــة فتعـــود لأوضاع البحرين الاقتصادية بعامة والنفطية بخاصة . فهذه الدول ذات اقتصاد معتمـــد على تكرير النفط ، بدرجة رئيسة . وفي نفس الوقت فإن إنتاج البحرين النفطي يتســـم بالانخفاض . وقد أدى هذا بالبحرين للاعتماد على أكبر مصدر مجاور منتـــج للنفـــط للحصول على حاجة مصفاها للتكرير من النفط الخام .

ومع مجيء الإسلام ، ظهر عامل جديد أدى إلى ظهور مراكز حضرية على أساس ديني. فازدهرت كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة كمدينتين مقدستين للحج والعمرة ، وأصبحتا محط أنظار المسلمين في أرجاء العالم . هذا فضلا عن أن المدينة المنورة صارت عاصمة الدولة الإسلامية طوال العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين . وعموما فقد شهدت أراضي شبه الجزيرة العربية، إبان عصور الدولة الإسلامية ازدهارا لمدنها خاصة مدن منطقة الحجاز . وينطبق هذا على عموم العصور المزدهرة للدولة الإسلامية وخاصة عصر الخلفاء الراشدين ثم عصري الدولتين الأموية والعباسية . على أن عموم أراضي الدولة العباسية ، بما فيها أراضي شبه الجزيرة بطبيعة الحال ، قد أصابتها الحروب والفوضى في العصر الثاني من تاريخ هذه الدولة . فقد حفل هذا العصر بالصراعات وشهد تفتت الدولة إلى دويلات . هذا مع ملاحظة أن شبه الجزيرة كانت دوما أكثر من غيرها بحاجة لدعم الدولة الإسلامية الموحدة بفعل قلة موارد مياهها وظروف مناخها القاسي وفى العصر العثماني تفتت أرجاء شبه الجزيرة العربية إلى دويلات عدة وتفشت الحروب القبلية في أرجائها مما أدى إلى استمرار ظروف تدهور حياة المدن المزدهرة .

وإذا انتقلنا إلى بدايات القرن العشرين ، فسنجد أن الحياة الاقتصادية لشبه الجزيرة العربية كانت قائمة على الرعي المتنقل والمعتمد على قطعان ذات أعداد قليلة من الماشية. هذا بالإضافة إلى الزراعة المعيشية (1) قليلة الإنتاجية ، وممارسة بعض حرف الصيد البدائي . وأخيرا فقد كانت أنشطة الحج تدر موردا ماليا محدودا لمنطقة الحجاز . وبالتالي فلم تكن الظروف الاقتصادية مهيأة لظهور حياة حضرية مستقرة ومدن مزدهرة . هذا من جانب ، ومن جانب آخر فقد افتقدت أرجاء شبه الجزيرة العربية للأمن اللازم لعملية الاستقرار الحضري. وكان ذلك راجع إلى عدم وجود كيان سياسي موحد بهذه الأرجاء . وعموما فقد كان مجتمع شبه الجزيرة ، آنذاك ، مجتمع بداوة في أغلبه .

(1) الزراعة المعيشية : هي نوع من الممارسة الزراعية يهدف أساسا إلى سد احتياجات سكان المنطقة المحلية دون قصد بيع الإنتاج الزراعي كله أو جزء منه للمناطق الأخرى .

ومع مجئ الإسلام ، ظهر عامل جديد أدى إلى ظهور مراكز حضرية على أساس ديني . فازدهرت كلٌ من مكة المكرمة والمدينة المنورة كمدينتين مقدستين للحج والعمرة ، وأصبحتا محط أنظار المسلمين في أرجاء العالم . هذا فضلاً عن أن المدينة المنورة صارت عاصمة الدولة الاسلامية طوال العصر النبوى وعصر الخلفاء الراشدين . وعموماً فقد شهدت أراضي شبه الجزيرةالعربية، إبان عصور الدولة الإسلامية ازدهاراً لمدنها خاصة مدن منطقة الحجاز . وينطبق هذا على عموم العصور المزدهرة للدولة الإسلاميه وخاصة عصر الخلفاء الراشدين ثم عصري الدولتين الأمويه والعباسيه . على أن عموم أراضي الدوله العباسية ، بما فيها أراضي شبه الجزيرة بطبيعة الحال ، قد أصابتها الحروب والفوضى في العصر الثاني من تاريخ هذه الدولة . فقد حفل هذا العصر بالصراعات وشهد تفتت الدوله الى دويلات . هذا مع ملاحظة أن شبه الجزيرة كانت دوماً أكثر من غيرها بحاجة لدعم الدولة الإسلامية الموحدة بفعل قلة موارد مياهها وظروف مناخها القاسي . وفى العصر العثمانى تفتت أرجاء شبه الجزيرة العربية الى دويلات عدة وتفشت الحروب القبلية في أرجائها مما أدى إلى استمرار ظروف تدهور حياة المدن المزدهرة .

وإذا انتقلنا إلى بدايات القرن العشرين ، فسنجد أن الحياة الاقتصادية لشبه الجزيرة العربية كانت قائمة على الرعي المتنقل والمعتمد على قطعان ذات أعداد قليله من الماشية. هذا بالإضافة إلى الزراعة المعيشية (1) قليلة الإنتاجية ، وممارسة بعضِ حرف الصيد البدائي . وأخيراً فقد كانت أنشطة الحج تدر مورداً مالياً محدوداً لمنطقة الحجاز . وبالتالي فلم تكن الظروف الاقتصادية مهيأة لظهور حياة حضرية مستقرة ومدن مزدهرة. هذا من جانب ، ومن جانب آخر فقد افتقدت أرجاء شبه الجزيرة العربية

(1) الزراعة المعيشيه : هي نوع من الممارسة الزراعية يهدف أساساً الى سد أحتياجات سكان المنطقة المحليه دون قصد بيع الأنتاج الزراعي كله أو جزء منه للمناطق الأخرى .

للأمن اللازم لعملية الاستقرار الحضري. وكان ذلك راجع الى عدم وجود كيان سياسي موحد بهذه الأرجاء . وعمومـــــاً فقد كان مجتمع شبه الجــزيرة ، آنـــذاك ، مجتمـع بداوة في أغـــلبه .

فكانت التجمعات البشرية تقتصر في تواجدها على تلك الأماكن التي توجد بها المياه من العيون والآبار حيث تقوم في ، الأغلب الأعم ، حرفة الزراعة. بينما كان قسم كبير من السكان يرعى الماشية في المناطق التي تتوفر فيها المراعي والميــاه . هــذا مـع ملاحظة أنه بجفاف مصدر المياه كانت القبيلة الواحدة ترحل الى مكان آخر بحثاً عن الماء والمرعى (انظر فصل السكان) .

وكانت المراكز الحضرية في شبه الجزيرة العربية آنذاك تتسم بالقلــة والتناثر هنا وهناك ، كما كانت تتصف بعدد من الســمات المعــبرة عــن الظــروف الاقتصادية والسياسية لهذه المنطقة ، والمشار إليها أعلاه . فكان هنـــالك نــوع مــن المحدودية في النشاط الحضري والى غلبة الطابع الريفي على مراكزه . فكـــانت تلــك المراكز تمارس قدراً محدوداً من الزراعة ، القليلة الإنتاج ، بالإضافة لعمليات الرعـــي ، فضلاً عن الحرف اليدويه وبعض من التجاره المحليه المحدودة . كما كان يراعى في أماكن الاستقرار أن تكون ذات ظروف حمايه طبيعية ضد الغزو والنهب ، كأن يكون المركـــز الحضري واقعا بمنطقة جبلية أو مرتفعة .. وما إلى ذلك . وكان سكان تلـــك المراكـــز يسعون، أيضاً ،الى عمل أسوارِ لحمايتهم من الغزو المرتقب من قبائل البدو الرحل . كما كان من السمات المميزة للمراكز الحضرية ، آنذاك ، وجود أجزاء منفصلـــة داخــل المدينة الواحدة . وكان يقطن بكل جزء عشيرة معينة ويحيط بمركـــز ســكناها ســور وتحصينات . وبذلك فقد كان هناك أكثر من مركز للمدينة ، أو ما يســمى اليــوم في جغرافية المدن بنواة المدينة حيث تدور أنشطة الحياة الرئيسة ، وهذه النواة تؤثر بدورهــا على بقية سكان المدينة وأنشطتهم المختلفة . وعموماً فقد كان كلٍ من المسجد الجـــامع

والسوق يتوسط نواة المركز الحضري هنا . وحول النواة تلتف مباني المركز، وهي أشبه ما تكون بمباني القرية التقليدية. وتحيط بالمركز شبكة من الطـرق الضيقـة والمتعرجـة لاستخدام الدواب والسير على الأقدام في النقل الداخلي . وأخيراً فقد كـانت تلـك المراكز الحضرية تتميز بالركود العمراني نظراً لبطء النمو السكاني ومسـتوى الحيـاة الاقتصادية عامة (انظر مصيلحي ، 1984 ، ص 83).

وجاء توحيد معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية في دولة واحدة في عـام 1932 م ، على يد الملك عبد العزيز آل سعود ، ليمثل بداية لمرحلة جديـدة في حيـاة سكان تلك الأرجاء من شتى النواحي الاقتصادية والعمرانية . وفيمـا يخـص الحيـاة الحضرية ونموها بالذات نجد ان الملك عبدالعزيز قد أعطى اهتماماً خاصاً للمدن . فقـد اعتمد الملك عبدالعزيز على المراكز الحضرية كنقاط تنطلق منها اتجاهات توحيد أرجـاء البلاد . بالاضافة الى ذلك فقد توجه الاهتمام للمدن لانها تساعد على تدعيـم سـلطة الدولة الجديدة بحكم كونها تمثل النقاط الأساسية فى شبكات المواصلات والاتصالات (جريل ، 1990 ، ص 10) . على انه ينبغى التنبه الى أنه كان هناك صعوبه في نشأة المـدن واستمراريتها على نطاق واسع فى بدايات الدولة . وكان ذلك راجع الى قلـة مـوارد البلاد وسيادة أنشطة الرعي والزراعة ، ذات المسـاحات البسـيطة ، علـى الحيـاة الاقتصادية في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدولة . فلم يكن النشـاط الاقتصـادي يسمح بحركة تجارية كبيرة وظهور مدن تمثل مراكز رئيسة لها ، وذلـك مـع وجـود استثناءات محدودة فـي مناطـق الطائف والأحساء والقطيف والقصيم وجـيزان .. الخ. وكنتيجة لذلك فقد ظهرت في المملكة ، خاصة في الجزء الجنوبي الغربي ، الأسـواق الأسبوعية (والتي يمكن تسميتها بالمدن المؤقتة) . هذا مع ملاحظة أن بعض هذه الأسواق قد تطورت إلى مدن صغيرة . كما ظهرت القرى والبلدات الصغيرة حيثمـا وجـدت الواحات الزراعية (الثمالي ، 1994 ، ص 14 –15). وعموما فقد اقتصر عدد المـدن في

المملكة قبل الحرب العالمية الثانية على مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة والطـــائف ، بجانب مدينة الرياض التي كانت بوادر نموها قائمة بفعل اختيارها كعاصمة للبلاد .

هذا وقد ظهرت بوادر النمو والتوسع الحضري مع ظهور النفـــط في شرق البلاد . فقد وفر هذا المورد الاقتصادي للدولة الوليدة القدرة على بدء نوع مـــن التنظيم الاقتصادي وتلبية قدر من احتياجات السكان من الخدمات والمرافـــق . وقـــد ترافق ذلك مع العمل على توطين البدو في مراكز استيطان مستقرة سميـــت بـــالهجر ، وذلك في عام 1912 م . وأدى كل ذلك إلى بداية النمو الحـــالي في المـــدن الســـعودية والذي ازدادت وتيرته مع ارتفاع الدخل القومي بارتفاع دخل النفط بدءاً مـــن عـــام 1973 .

وعموماً فقد كان لصناعة النفط ، استخراجاً وتكريراً ، منذ بدايات ظـــهورها دور لا ينكر فى نمو المدن السعودية . ويمكن تصنيف مدن المملكة ، عامه ، وفقاً للـــدور المذكور للنفط الى ثلاثة أنواع رئيسة :

أ – مدن تقليدية توسعت نتيجة النمو العام فى الاقتصاد المحلى ، والذى نما بدوره بفعل عوائد صناعة النفط . ومن أبرز الأمثلة على تلك المدن مدينتا جدة والرياض ، هذا مـــع ملاحظة تمتع هاتين المدينتين بمزايا موقعية خاصة ساهمت فى نموهما . وقد سبق التعـــرض لهذه المزايا فى فصلى الجغرافيا البشرية والسكان .

ب – مدن تقليدية نمت وتوسعت نتيجة التأثير المباشر للنفط . وتتمثل هذه المـــدن فى كثير من التجمعات السكانية الصغيرة التى كانت قائمة على ساحل الخليج فى المنطقـــة الشرقية قبيل ظهور النفط . ومن أبرز الأمثلة هنا الدمام والخبر .

ج – مدن جديدة ظهرت فى مناطق كانت تمثل مجموعات من القرى الصغـــيرة أو فى مناطق لم يكن بها أية حياة بشرية مستقرة . وقد كان ظهور هذه المدن بغـــرض إيـــواء

العاملين فى الصناعة النفطية . ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من المدن الخفجي ورأس تنورة وابقيق (1) . (أنظر الى : جريل ، 1990 ، ص 49–64) .

اخيراً يمكن لنا تتبع مراحل هذا النمو الحضرى السابق مناقشـــته في الفقــرة التالية.

مراحل التطور العمراني الحضري في المملكة العربية السعودية

مرت المدينة السعودية منذ توحيد البلاد حتى الآن بـــأربع مراحــل رئيسة. اتسمت كل مرحلة بخصائص كانت نتيجة للظروف الاقتصادية والسياســات الحكومية في مجال تطوير المناطق الحضرية بالبلاد في كل مرحلة . على أن هنالك سمـــة أساسية جمعت بين تلك المراحل ، ألا وهي النمو المتزايد في مساحة المنـــاطق الحضريـــة وأحجام سكان المدن وأعدادها خاصة بعد عام 1973 .

1 – المرحلة الأولى (1934 – 1956) :

شهدت هذه الفترة اكتشاف النفط وما رافقه مـــن ظـــهور صناعـــة تكريره وتطوير بعض الموانئ بغرض تصدير النفط الخام بالدرجة الأولى . هذا بالإضافـــة الى ظهور بعض المصانع في مجال الصناعات البتروكيمائية . وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور مدن جديدة ، سُميت بمدن النفط نظراً لأنها ظهرت كنتيجة مباشرة لاكتشـــاف واستخراج النفط . هذا بالاضافة الى نمو مدن المنطقة الشرقية كما سبق تفصيله . وقـــد شمل التطور المدن الرئيسة الأخرى للبلاد بحكم توفر مورد جديد للإيرادات الحكوميـــة ، مكن الدولة من البدء في توفير المرافق والخدمات لتلك المدن . هذا وقد ســـاعد علـــى

(1) تم الاعتماد فى هذا التصنيف على التصنيف الذى وضعه جريل لمدن منطقة الخليج العـــربى بنـــاءاً علـــى الأوضاع التى نتجت عن ظهور النفط . هذا مع ملاحظة ان تصنيف جريل هذا قد ارتكز ، فى جزء كبير منه ، على مدن المملكة بحكم كبر مساحة المملكة مقارنة بدول الخليج الأخرى .

تطور المدن السعودية بعامة آنذاك صدور نظام البلديات ، والذي صدر بغرض تحديد كيفية الإشراف الحكومي على إدارة المناطق الحضرية (مصيلحي ، 1984 ، ص 85 – 86) .

2 – المرحلة الثانية (1956 – 1963) :

تم في هذه المرحلة البدء في الإتجاه نحو التنمية الاقتصادية و العمرانية ، غير المخططة ، عامة ، وخاصة فيما يتصل بتشجيع الصناعات التحويلية . وقد أدى ذلك الى استقرار أكثر في المدن ، فالصناعة التحويلية في الأغلب الأعم تتم ممارستها في المدن.وعموماً فقد حصل في هذه المرحلة قدر من النمو الاقتصادي العام ، صناعي وغيره . وقد رافق هذا النمو ، بطبيعة الحال ، نمواً عمرانياً ونشاطاً في قطاع البناء . وأدى كل هذا الى استقدام ما تحتاجه تلك الأنشطة الناشئة من عاملين ذوي مهارات مختلفة من خارج البلاد . فقد كانت مرافق التعليم السعودي في بداياتها الأولى ، ولم يكن هنالك بالتالي القدر الكافي من العاملين السعوديين المدربين على مختلف الوظائف والمهن . وقد انعكس ذلك النمو والاستقدام على حجم المدن الرئيسية بالنمو (المصدر السابق ص 87 – 88) .

3 – المرحلة الثالثة (1963 – 1973) :

تعد هذه المرحلة استمراراً لسابقتها ، حيث استمرت محاولات التنمية الاقتصادية غير المخططة ، ثم المخططة ، في مجال البناء وإنشاء طرق المواصلات . وانعكس ذلك بطبيعة الحال على المناطق الحضرية بالنمو . هذا مع ملاحظة أن هذه المرحلة شهدت نشوب حربي 1967 و1973 بين العرب وإسرائيل . وقد أدت هذه الحروب الى اعاقة التنمية الاقتصادية ، وما يرتبط بها من تنمية ونمو عمراني في الدول العربية عامة . على أن ما رافق حرب 1973 من ارتفاع أسعار النفط قد أدى الى زيادة دخول دول الخليج العربي ، ومنها المملكة بالطبع ، مما أدىالى بدء مرحلة تميزت بالنمو

العمراني الكبير في المملكة العربية السعودية. (المصدر السابق ، ص 89 – 92) . ولقد كان للبدء في تنفيذ سياسة التنمية المخططه ، بدءاً من عام 1970 وعبر الخطط الخمسيه ، أثر واضح في النمو المذكور (أنظر الفصلين الخامس والحادي عشر)

4 – المرحلة الرابعة (ما بعد عام 1973) :

أخذ تنفيذ سياسة التنمية المخططة دفعه قوية في هذه المرحلة . فمنذ سنة 1973 ساهم ارتفاع النفط ، السابق ذكره ، في نجاح تنفيذ مشاريع خطة التنمية الاولى التي استمرت الى عام 1975 . وقد رافق ذلك ، فيما يخص التنمية العمرانية ، إنشاء صندوق التنمية العقارية في عام 1973 . وبدأ هذا الصندوق في إعطاء المواطنين قروضاً للبناء بدون فوائد ، سواء كان الغرض من البناء سكنياً خاصاً أم بغرض الإيجار. كما بدأ عدد من مؤسسات الدولة ، وإداراتها ، في تأمين المساكن لمنسوبيها . ولعل أبرز جهد حكومي في مجال الإسكان هو تخصيص وزارة لشؤون الأشغال العامة والإسكان . وقد كان من أبرز مشروعات هذه الوزارة إنشاء مجمعات سكنية لبعض الفئات غير القادرة على بناء مساكن خاصة . وقد سميت تلك المجمعات بالإسكان السريع ، وقد أنشئت تلك المجمعات في المدن الرئيسة التي بدأت تشهد، أكثر من غيرها من المدن ، نمواً سكانياً كبيراً لأسباب عدة (أنظر فصل السكان) . الى جانب هذا وذاك، فقد شهدت هذه الفترة ظواهر عمرانية أخرى كالإتجاه نحو النمو الرأسي في البناء ، متمثلاً في المباني متعددة الطوابق . كما ظهرت المدن الصناعية، الجبيل وينبع ، بالإضافة الى إنشاء المناطق الصناعية داخل المدن الرئيسة (أنظر فصل الصناعة التحويلية) . إضافة لذلك فقد حظيت مدن المملكة المختلفة بإنشاء المطارات وتوسيع وتطوير موانئ المدن الساحلية . كما كان لأفكار واتجاهات الفرد السعودي دورٌ في التوجه نحو التوسع في بناء المباني السكنيه ، سواءاً كانت عمائر أم دوراً خاصة (فيلل). فالفرد السعودي يسعى دوماً لتحقيق الخصوصيه في سكنه ومراعاة قيم المجتمع للفصل بين أماكن استقبال النساء والرجال . وقد ساعد على ذلك عمل الدولة على توزيع الأراضي على ذوي

الدخل المحدود والاستمرار في منح قروض البناء لهم من بنك التنمية العقارية . وبطبيعة الحال ساهم كل ذلك في زيادة الرقعة العمرانية للمدن السعودية (المصدر السابق ، ص 93 – 97).

هذا وينبغي القول أن المرحلة الرابعة للتطور العمراني قد شهدت تطبيق فكرة النطاقات الحضرية في المملكة . فقد صدر قرار لمجلس الوزراء بذلك في عام 1977 . وبداية فالنطاقات الحضرية هي العمل على حصر الكتلة العمرانية الحضرية الرئيسة ضمن حدود جغرافية محددة . وتتمثل هذه الحدود في طرق دائرية حول المدن يتوقع ألا يتجاوزها عمران المدينة خلال فترة زمنية محددة . وهنا تلتزم بلدية المدينة المعنية بتوفير الخدمات داخل النطاق المحدد . والغرض من هذه الأنطقة هو ترشيد استخدام الأراضي داخل كلٍّ منها وكذلك الخدمات المكلفة . فقد اتسم نمو المدن السعودية ، نتيجة عوامل عدة (1) ، بالتقدم لمناطق بعيدة . ومن ثم تظهر الحاجة لمد الخدمات هنالك (اليوسف ، 1418 ، ص 13–14 ؛ قاضي وإبراهيم 1995 ، ص 67) . وعموماً فقد أدى ظهور النطاقات الحضرية للمدن السعودية إلى تحسن الأوضاع التنظيمية والخدمية للمدن السعودية عامة .

ولقد أثمر التطور المذكور أعلاه ، بمراحله الأربعة ، توسعاً كبيرا في المساحة العمرانية وفي أحجام سكان الحضر . فبينما كان سكان المناطق الحضرية يمثلون حوالي 20% من سكان المملكة في عام 1932 ، فقد ارتفعت النسبة إلى 74% في عام 1992 (أنظر فصل السكان) . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فقد تطور عدد المدن السعودية من 5 مدن في الثلاثينات ، كما سبق الإشارة إليه ، إلى 56 مدينة في عام 1974 (مصيلحي ، 1984 ، ص 65) ثم أصبح عدد المدن 190 مدينة حالياً (انظر جدول 2 – 10 لاحقاً). وهذه المدن تنتشر في أرجاء المملكة ، عدا الجزء الجنوبي

---

(1) التقدم التقني – سهولة المواصلات بالدرجة الأولى .

الشرقي لوجود صحراء الربع الخالي ، هذا بالإضافة لمناطق صحاري الدهناء والنفـــوذ حيث يندر وجود العمران البشري . وعموما فهناك اختلافات جغرافيه بـــين منـــاطق المملكة من حيث توزيع المدن عامة وبأحجامها المختلفه خاصة كما سيتضح من الفقرات التاليه .

التوزيع الجغرافي للمدن السعودية

تضم المنطقة الوسطى من البلاد 49 مدينة ، متقدمة بذلك على مناطق المملكة الأخرى في هذا الصدد عدا المنطقة الشرقية حيث تتساوى معها فى عدد المـــدن (انظر جدول 2-10 لاحقاً) . وترجع هذه المكانة لكون هذه المنطقة تضـــم إقليـــم القصيم والذي يمثل إقليما زراعياً قديماً يحتوي على عديد من البلدان والمدن الصغــيرة . أما فيما يخص المنطقة الشرقية فقد كان لظهور النفط ونمو صناعته الاستخراجيه دور هام فى حدوث انتعاش حضرى كبير كما سبق الذكر عند الحديث عن النمو الحضـــرى فى المملكة . ومن ناحية أخرى فاقليم الاحساء يمثل اقليماً زراعياً قديماً يحتوى على مدينـــة صغيرة وبلدات . فـــ 67.3% من مدن المنطقة الشرقية تدخل ضمن فئـــة المـــدن الصغيرة (جدول 2-10) .كما ينطبق التعليل الاخير ، على المنطقة الجنوبية الغربية مـــن البلاد والتي يصل عدد مدنها إلى 38 مدينة . فظروف هذه المنطقة ، كواحدة من أهـــم مناطق الزراعة التقليدية فى المملكة ، اكثر مثالية لنمو المدن الصغيرة والبلدان بين مناطق البلاد . ويدلنا على ذلك أن نسبة المدن التي يتراوح سكانها ما بين 5001 نســـمه و19 ألف نسمه لمجموع المدن في المنطقة تصل الى 73.7% . تأتى المنطقه الغربيه وفي المرتبـــه الرابعه بين مناطق المملكه من حيث عدد المدن إذ يصل عدد مدنها إلى 29 مدينه فقـــط . في نفس الوقت نجد أن هذه المنطقه تستحوذ على حوالى 36% (1) من السكان الحضـــر بالبلاد . وتعليل هذا الأمر راجع إلى أن المنطقه الغربيه لا يوجد بها الظروف الطبيعيـــه

(1) انظر فصل المدن – التقسيم الاجتماعي للسكان .

والبشريه التي أدت الى كثرة مدن المناطق الثلاثة السابقة . ومن ناحية أخرى فإن الأهميه الوظيفيه لأهم مدن المنطقه الغربيه قد أدت الى تركز جزء كبير من سكان الحضر بالمملكة بهذه المدن . فجدة الميناء التجاري الأول للبلاد . كما أن وجود المشاعر المقدسه والمسجد الحرام والمسجد النبوي بكلٍ من مكة المكرمة والمدينة المنورة كان له دور رئيسي في كبر الحجم السكاني لهاتين المدينتين . هذا بالاضافة للوظيفة السياحية لمدينة الطائف .

واخيراً تتزيل المنطقة الشمالية مناطق المملكة من حيث اعداد المدن (25مدينة). فكثرة المساحات الصحراوية وقلة الانشطة الاقتصادية عموماً هنالك تعد مبررات لمكانة المنطقة الشمالية فى الصدد المذكور . هذا مع ملاحظة أنه بالرغم من نمو الزراعة الحديثة فى هذه المنطقة الا أن خصائص هذه الزراعة ، من ميكنة وقلة العمالة الزراعية بها ، قد أدت الى محدودية فرص النمو السكانى بعامه ، والحضرى بخاصه ، فى المنطقة .

وعموماً فالمدن السعودية تتباين في أحجامها من الصغير إلى المتوسط فالكبير ، كما هو الحال في أية دولة أخرى . وهذا التفاوت هو نتيجة للظروف الاقتصادية والبشرية عامة في الدولة . كما أن هذا التفاوت له آثاره على الحياة الاقتصادية ، لذا نجد الباحثين يقسمون المدن إلى فئات حسب أحجامها المختلفة وفيما يخص المملكة فهنالك عدة جوانب لذلك التقسيم .

توزيع المدن السعودية طبقا لحجم السكان

(التوزيع الحجمي للمدن السعودية)

تختلف المدن حسب عدد من يقطنها من السكان ، وبالتالي يمكن تصنيفها إلى فئات حسب سكانها . وإذا ما طبقنا هذا المعيار على المملكة فسنجد أن

هنالك خمس فئات حجمية ، يتفاوت عدد المدن بكلٍ منها كما يتضح من جدول (1 – 10) .

يلاحظ من الجدول السابق ذكره قلة أعداد المدن المليونيه فالكبيره في المملكة ، اذ تصل نسبة هذه المدن الى مجموع المدن السعودية الى حوالي 4% فقط . كما ينحصر وجود المدن المليونيه في المملكة في مدينتي جده والرياض . وهذه القلة هـــي انعكـــاس لطبيعة خريطة الجغرافيا الاقتصادية للبلاد . فمناطق الأنشـــطة الاقتصاديـــة متبـــاعدة وتفصل بينها الصحارى ، كما أن قلة موارد المياه أوجبت منذ القدم تركز الســـكان في أماكن محدودة . وبالتالي فقد برزت نقاط بعينها تركزت فيها الأنشـــــطة الاقتصاديـــة والبشرية على أنواعها ولخصائص معينة تتصل بكلٍ من هذه النقاط . فمدينة جدة تمثـل ميناء المملكة الأول ، حيث وصلت أنصبتها من إجمالي البضـــائع المفرغـــة في الموانـــئ الرئيسة بالبلاد في عام 1416 الى 54.5% (1) . كما أن بجدة 35,2% مـــن إجمـــالي أكبر 1000 شركة في المملكة (2) ، فضلاً عن كونها ميناء ومطار الحج الأول بـــالبلاد . أما مدينة الرياض فهي عاصمة البلاد ومركز مختلف المؤسسات والإدارات الحكوميـــة ، وبها 36,3% من مجموع أكبر 1000 شركة بالمملكة(2) . وبالطبع فمكانة كلٍ من مكة المكرمة والمدينة المنورة تنبع من أهميتهما الدينية وما يرتبط بهمـــا مـــن حركـــة حـــج وعمـــــرة ورواج تجاري . أما مدن منطقة الدمام الحضريه ، والتى يصـــــل حجمـــها السكاني الى 697.7 الف نسمه ، فتستمد حجمها الكبير من كونها تمثل منطقه حضريه واحدة . هذا فضلاً عن وجود هذه المنطقة فى قلب اقليم النفط وصناعاته الاستخراجية والتحويلية . فهذا الوجود أتاح للمنطقة المذكورة نمواً سكانياً واضحاً .

(1) تم حساب هذه النسبه بالرجوع الى بيانات : وزارة التخطيط ، 1416 ، ص 322 .

(2) وفقاً لبيانات شركة المعلومات العالمية والخدمات التجارية .

جدول (1 – 10)

التوزيع الحجمي للمدن السعودية (1)

(1992)

فئات الحجم	المدن السعودية	
	العدد	%
مدن مليونيه	2	1
مدن كبيره (999 الف – 250 الف)	5	2.6
مدن متوسطه (249 الف – 20 الف)	50	26.3
مدن صغيره (19 الف – 5001)	118	62.1
مدن قزميه (5000 فأقل)	15	8
المجـــــــموع	190	100

تم إعداد الجدول بناءاً على بيانات : النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمســـاكن لعام 1413 ، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، ص 10–11 .

وبالرغم من أن ارتفاع نسبة المدن المتوسطة (20 ألف – 249 ألف) مقارنـــة بفئتى المدن الكبرى إلا أن نسبة المدن المتوسطة اقل مقارنة بفئة المدن الصغيرة . فـــهذه الفئة الاخيرة تستحوذ على معظم مدن المملكة (62.1%) . والواقع أن المملكة شـــأنها فى هذا الصدد شأن عديد من الـــدول الناميـــة فـــهذه الـــدول تفتقـــد ، عامـــة ،

(1) لم تنص البيانات المذكورة ، كما سبق الذكر فى فصل السكان ، على الحجم الكلى لأعداد المدن ، بـــل اكتفت بتحديد معايير اعتماد اى من المسميات السكانية ، الواردة فى البيانات ، كمدينة . وقد تم تفصيل كيفية القيام بتحديد احجام المدن فى فئاتها المذكورة فى الجدول ، فضلاً عن الحجم الكلـــى للمـــدن، فى فصل السكان – قسم السكان الحضر .

لوجود نظام متكامل للمدن تتوازن فيها المدن الكبيرة مع تلك المتوسطة فالصغيرة (Hoover & Giarratani, 1992, p384) . هذا بالاضافة الى وضع توزيعات السكان فى المملكة من حيث تراوحها بين تجمعات حضرية ضخمة محدودة وأخرى صغيرة عديدة . فهذا الوضع يؤدى لكثرة المدن الصغيرة التى تخدم تلك التجمعات الصغيرة كما سيلى شرحه عند الحديث عن التوزيع الجغرافى للفئات الحجمية للمدن السعودية . وعموماً فمن الامثلة على المدن المتوسطة فى المملكة الخرج ، بريدة ، عنيزة، ينبع، حفر الباطن ، القطيف ، خميس مشيط ، جازان ، نجران ، حائل وعرعر .

وإذا ما نظرنا إلى المدن المندرجة تحت فئة المدن الصغيرة (19 ألف – 5001) فسنلاحظ كثرتها مقارنة بمدن أخرى كما سبق الذكر . ومن الامثلة على تلك المدن، من ذلك مدن شقراء ، المزاحمية ، بدر ، خيبر ، صامطة ، ضبا ، النماص ... الخ. وترجع هذه الكثرة ، بالاضافة لما سبق ذكره ، إلى حقيقة أنه بعد أن كانت المدن الصغيرة ، وتلك القزمية ، والقرى الزراعية ، حولهما ، تتداخل مع بعضها كتجمعات سكانية واحدة فقد أصبحت هذه المدن ذوات شخصيات مستقلة . وقد حصل هذا التميز نتيجة للنقلة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المملكة في العقدين الأخيرين. فقد حصلت المدينة الصغيرة ، اثر هذه التطورات ، على شخصية مستقلة ذات خصائص مورفولوجية ، أي شكلية ، ووظيفية وخدمية ميزتها عن القرى الكبيرة، بل والمدن القزمية أيضاً . فقد ارتبطت المدن الصغرى بغيرها من المدن المتوسطة فالكبيرة من ناحية وبما حولها من تجمعات قروية ، من ناحية أخرى ، عبر شبكة من الطرق البرية المسفلته والطرق الزراعية . أيضاً بدأت هذه المدن تشهد أنشطة تجارية وخدمات لجانب أنشطتها الأساسية ، الزراعية والرعوية ، مما طور قاعدتها الاقتصادية . كما كان للاهتمام الحكومي بتوفير المرافق والخدمات لتلك المدن ، ووضع مخططات وخرائط لها أثره في تطوير شخصية المدينة السعودية الصغيرة (الياس ، ص 7) . على أن اتجاه تطور شخصية المدينة الصغيرة في المملكة قابلة – من ناحية أخرى – إتجاه لتناقص سكان تلك

المدن مقابل تزايد لسكان المدن الكبرى ، فنسبة سكان المدن المليونية والكبيرة لمجموع السكان الحضر ، لعام 1413 ، تصل الى حوال 61% وذلك مقابل 30% و 9.2% للمدن المتوسطة فالصغيرة (1) . ويرجع هذا الاتجاه لتركز الأنشطة الاقتصادية بتلك المدن ، كما سبق شرحه ، وكبر حجم سكانها مما جعلها تستأثر بالنصيب الأكبر من الأنشطة الحضرية كالخدمات والمرافق . وقد ساهمت كل هذه الأمور في ارتفاع الهجرة من المدن الصغرى الى المدن الكبرى (انظر فصل السكان). ولهذا الأمر أبعاده فيما يتعلق بمستقبل المدن السعودية ، وهو الأمر الذي سنتعرض له في نهاية هذا الفصل .

وعموما ستتضح لنا الصورة أكثر عند مناقشة التوزيع الجغرافي للفئات الحجمية السابقة الذكر داخل أقاليم المملكة المختلفة ، حيث تنعكس الظروف الطبيعية والاقتصادية لكل إقليم على وضعه في هذا الشأن .

التوزيع الإقليمي للفئات الحجمية للمدن السعودية

بدءا ، فإن هناك نمطا محددا للعلاقة الجغرافية ما بين المدن الموجودة ضمن كل فئه من فئات الحجم المختلفة في المملكة ، فالمدن الكبيرة والمتوسطة تفصل بين بعضها البعض مسافات كبيرة . أما المدن الصغرى عموما (19 الف نسمة فأقل) فتفصل بينها مسافات قصيرة. ويرجع ذلك النمط الى ان المدن الصغرى تخدم مناطق تابعة صغيرة (2) . فقد أدى هذا الصغر في أحجام المناطق التابعة إلى أن يوجد عدد كبير من تلك المدن يحصل عبرها سكان مناطق تلك المدن على الخدمات الأساسية. وبالتالي تتقارب المدن الصغيره . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فصغر المناطق التابعة ينبع

---

(1) تم حساب هذه النسب اعتمادا على بيانات النتائج الأولية لتعداد 1992 ، وطبقا لمعايير تحديد سكان المدن فى المملكة (أنظر لفصل السكان – قسم التقسيم الاجتماعى ، السكان الحضر) .

(2) ان كل مدينه إنما تخدم منطقه محيطه بها ، فتمدها بالخدمات وتستمد منها احتياجاتها ، كلها أو بعضها ، من المواد الغذائيه وغيرها وتمثل مركزا رئيسيا لها .

أيضاً من نوعية الأنشطة الاقتصاديـــة الممارسة فيهـــــا . فتسود حرفتا الزراعة والرعي في هذه المناطق . وهاتان الحرفتان هي من الأنشطة التي لا تهيئ الفرصة إلى وجود مـــدن اكبر ، وهذا عكس الحال مع الأنشطه الأخرى كالصناعـــة التحويليـــة والتعديـــن . فالصناعة التحويلية مثلاً تؤدي إلى توفر فرص عمل للعديدين في مجالها . كمـــا تظـــهر الحاجة إلى مشاريع الخدمات المختلفه لسد احتياجات العاملين في الصناعه وأسرهم لهـذه الخدمات . ومن ثم يزداد حجم فرص العمل المتاحة بشكل عام في المدن التي توجد بهـــا الصناعات التحويليه . وينعكس كل هذا على حجم المدينه بالكبر . أما المدن الكبـــيرة فتتسم بمحدودية عددها وبوجودها فى مواقع متباعدة ذات خصائص موقعية واقتصاديـــة وغيرها ساعدت على نموها . ومع تباعد هذه المدن تزيد المسافات ما بينها .

وأذا ما نظرنا الى جدول (2–10) فسنلاحظ عـــــدة أمـــور تتعلـــق بالتوزيع الجغرافى للفئات الحجمية للمدن السعودية داخل المناطق المختلفه للبلاد :

أولاً : تتميز المنطقة الغربية بتواجد مدن من جميع فئات المدن بداخل المنطقة . على أنـــه يلاحظ أن نصيب المدن الكبرى (المليونية فالكبيرة) يصل الى حوالى 14% من مجموع فئات مدن المنطقة . وهذه النسبة العليا بين مناطق المملكة . فتتراوح نسب تلك المـــدن لمجموع فئات المدن فى مناطق المملكة الأخرى ما بين 4% و 2% كما يتضـــح مـــن جدول 2–10 . ويرجع وضع المنطقة الغربية هذا الى تعـــدد الوظـــائف الاقتصاديـــة الحضرية هنالك . فجدة مدينة متعددة الوظائف من تجارية لصناعية ، بالاضافة الى كونها تمثل بوابة دخول رئيسة للحجاج والمعتمرين . والى جانب جدة فمكة المكرمة والمدينـــة المنورة ذاتا وظيفة دينية ترتب عليها ايضا بروز للوظيفة التجارية خاصة فى مواسم الحج والعمرة . وهنالك ايضا مدينة الطائف بوظيفتها السياحية وينبع بوظيفتها الصناعية كما اتضح من فصول الكتاب السابقة . وأخيرا يلاحظ أنه لا توجد بالمنطقـــة الغربيـــة إلا واحدة فقط من المدن القذمية . هذا بالاضافة الى أربع مدن متوسطة الحجـــم فقـــط . ويرجع هذا الوضع لتركز النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة في أنشطة التجارة

جدول رقم (2-10) : التوزيع الحجمي للمدن في مناطق المملكة العربية السعودية 1993م (*)

المنطقة	فئـــــــات المـــــــدن											
	مدن مليونية		مدن كبيرة 999.000-25.000		مدن متوسطة 249.000-20.000		مدن صغيرة 19.000-5001		مدن قذمية 5000 فأقل		المجموع الكلي للمدن	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوسطى	1	2	-	-	12	24.5	28	57.1	8	16.3	49	100
الغربية	1	3.5	3	10.3	4	13.8	20	69	1	3.4	29	100
الشرقية	-	-	1	2.1	15	30.6	33	67.3	-	-	49	100
الجنوبيـــــة الغربية	-	-	-	-	9	23.7	28	73.7	1	2.6	38	100
الشمالية	-	-	1	4	10	40	9	36	5	20	25	100

- تم اعداد هذا الجدول بناءاً على بيانات : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ص 10-18 .

(*) (1) بناءاً على التعداد العام للسكان والمساكن في المملكة لعام 1993م (1413هـ) فان المدينة هي التجمع السكاني الذي به بلدية او يزيد عدد سكانه على 5000 نسمة (انظر فصل السكان)
- هذ وقد تم الرجوع للكتاب الاحصائي لوزارة الشئون القروية والبلدية (1418هـ) لتحديد المسميات السكانية التي بها بلديات ويقل عدد سكانها عن 5001 نسمة .

والصناعة التحويلية بالدرجة الأولى . فقد أدى هذا التركز لتهيئة الفرصة لظهور المدن الكبرى بشكل واضح كما سبق الذكر . هذا بالاضافة الى ظهور المدن الصغيرة كموانئ صغيرة في بعضها والبعض الأخر كمراكز ادارية .

ثانيا : تحتوى المنطقة الوسطى على مدن من كافة الفئات الرئيسة للمدن وذلك باستثناء فئة المدن الكبيرة ، ويرجع ذلك الىما تتمتع به البيئة الجغرافية العامة لهذه المنطقة من خصائص. فهنالك اولا بيئة زراعية قديمة سمحت بتطور عدد من المدن الصغيرة على ضفاف الأودية ، بعد أن كانت متداخلة مع القرى الزراعية ثم أستقلت بشخصياتها المستقلة . ومن ناحية أخرى سمح التطور الاقتصادي والاجتماعي العام ، والذي شمل المنطقة كما شمل عموم البلاد ، بتطور عديد من المدن القزمية الى مدن صغيرة . كما تتمتع المنطقه الوسطى بوجود اثنى عشرة مدينة متوسطة الحجم يأتى فى مقدمتها مدينتا الخرج وعنيزة . فالخرج تطورت من مركز تسويق للأنتاج الزراعي لمنطقتها الزراعيه الى مدينة متوسطه الحجم بفعل قربها من الرياض ووجودها على خط المواصلات الواصل بين الرياض ، فالشمال ، وجنوب غرب البلاد . اما عنيزة وبريدة فقد نمتا من كونهما مراكز لمناطق زراعية الى مراكز أدارية ، فضلا عن تطور نمط الزراعة الحديثة في منطقة القصيم وأثره على النمو الحضري لهاتين المدينتين. وعموما فقد لعب التطور الاقتصادي العام للمنطقة الوسطى دوره في نمو هذه المدن الثلاثه . هذا بالإضافه إلى احتواء المنطقة الوسطى على واحدة من المدينتين المليونيتين بالبلاد . فالرياض توجد كمدينه مليونيه هنا بحكم كونها عاصمة البلاد ومركزا من المراكز الاقتصاديه الرئيسه في المملكة .

ثالثا : يلاحظ خلو المنطقة الشرقية من المدن القزمية وكثرة المدن المتوسطة فالصغيرة . ويرجع ذلك إلى أن عديدا من مدن هذه المنطقة قد نشأت وتطورت كمدن نفطية ونمت وتطورت بسرعة إلى مدن متوسطة . كما ان ثلاثة من هذه المدن الأخيرة ، الخبر والظهران والدمام ، نمت وتوسعت فى مواقع متقاربة مما أدى لتحول هذه المدن الى منطقة حضرية واحدة تحسب ضمن اطار المدن الكبيرة . وقد كان للنفط دور أساسى فى

نمو عدد كبير من المدن المتوسطة فى المنطقة الشرقية كما سبق الذكر . ومن ناحية أخرى كان لمنطقتي الاحساء والقطيف الزراعيتين التقليدتين دور فى ظهور المـــــدن الصغـــيرة بالمنطقة كما حصل فى المنطقة الوسطى ، وكذلك المنطقة الجنوبية الغربية كما ســـيتضح لاحقا .

رابعا : تكثر المدن المتوسطه والصغيرة والقزمية في المنطقة الجنوبية الغربيـــــة . فتصـــل نسب الفئات الثلاثة من المدن إلى 96% من مجموع مدن المنطقة (جـــــدول 2–10) . فلقد كان لحقيقة كون هذه المناطق واحدة من مناطق الزراعة التقليديه دور في تنشـــيط الحركة التجارية ومن ثم نشأة المدن ، القزميه والصغيرة ، كأســـواق دائمـــه لتســـويق الإنتاج الزراعي . وقد تطورت بعض هذه الأسواق لمدن متوســـطه . كمـــا ان المـــدن الصغيرة فى هذه المنطقة قد ارتبطت منذ القدم مع نظيرياتها فى المنطقة الغربية على هيئـــة سلسلة متعاقبة من المدن . وقد حصل هذا الأمر بسبب عوامل تاريخية متعددة الابعـــاد ، من بيئية لزراعية لتجارية ... فالمدن الساحلية الجنوبية الغربية موصوله بمحاور كل مـــن مكة المكرمة والمدينة المنورة . وينطبق نفس الوضع على القـــرى الزراعيـــة الكبـــيرة والاسواق الداخلية . ومن ناحية ترتبط مدن هضبة عسير بمناطق اليمن وسواحل افريقيا (محمد ، 1994 ، ص 780–781) . كل الاوضاع السابقة الذكر قوت مكانة المـــدن الصغيرة فى المنطقة الجنوبية الغربية . ويتضح ذلك من ان نسبة تلك المدن لمجموع مـــدن المنطقة (حوالى 74%) وحيث تعد هذه المنطقة العليا في هذا الشأن بالمقارنة بمنـــاطق المملكة الأخرى (انظر الى جدول 2–10 سابقا) .

خامسا : أما فيما يتعلق بالمنطقة الشمالية فإن كثرة المساحه الصحراوية بها ركز الوجـــود الحضري المحدود في عدد من المدن المتوسطه والصغيرة ، والتي هي أساسا ، في الغـــالب ، عواصم للمناطق الأداريه (أنظر المصدر السابق) . فنسبة المدن المذكورة فى المنطقة يصل الى 97% كما هو ظاهر من جدول 2–10 سابقا .

وأخيرا ، يرتبط بالتوزيع الحجمي للمدن ، سواء في المملكة أم غيرها الكيفية التي تنتظم بها المدن في أراضي الدولة . والصفحات التاليه تناقش هذا الموضوع اتصالا بالمملكة.

التسلسل الهرمي الحضري السعودي

تصنف المدن في شتى أنحاء العالم في مجموعات متتابعة طبقا لأحجامها ف شكل طبقي . وهذه الطبقات تشكل ما يشبه الهرم ، فتتزايد أعداد المدن ، وتقل أحجامها ، كلما نزلنا من قمة الهرم إلى قاعدته . وفي انجلترا وويلز ، مثلا ، يتكون الهرم من أربعة طبقات ، فهنالك المدن ثم البلدات الرئيسة ثم البلدات ثم أشباه البلدات . وبالتالي يظهر في كل دولة ما يسمى بالتسلسل الهرمي الحضوي **Urban hierarchy** **(clark ، p 667)** .

وإذا ما جئنا إلى المملكة فسنجد مصيلحي (1407) قد حدد التسلسل الهرمي الحضري في البلاد ، بطبقاته ، بناءا على وضع المدينة الواحدة ، ليس بناءا على الحجم وإنما إتصالا بعدد من الأمور الأخرى . وهذه الأمور هي : عدد الطرق الداخلة الى والخارجة من المدينة إلى المناطق المجاورة – المطارات ومرافق النقل الجوي بالمدينة – الموانئ ومرافقها بالمدينة – المعابر البرية الدولية للمدينة – حجم الخدمات الهاتفية بالمدينة . والواقع أن الحجم السكاني له صلة كبيرة بهذه الأمور ، فكلما كبر حجم المدينة كلما زادت مرافق الاتصالات والمواصلات بها . ويمكن القول ، بالتالي ، إن تحديد مصيلحي هذا ، يعبر الى حد بعيد عن وضع التسلسل الهرمي الحضري تطبيقا على المملكة . وعموما فبناءا على تلك الأمور فقد توصل هذا الباحث الى أن قاعدة التسلسل الهرمي السعودي تحوى أكثر من ثلث جملة عدد المدن السعودية ، وهذه المدن في أغلبها مدن صغيرة تتسم بأن مرافق الاتصالات والمواصلات بها ذات امكانيات ضئيلة. وقد لاحظ الباحث أن أكثر هذه المدن موجود في المناطق الجنوبية والشمالية ثم

المنطقة الوسطى ، والصفحات السابقة تشرح لنا سبب ذلك . أما الطبقة الثانية فتحتوي على 33 مدينة ، وهي أفضل نسبياً من المدن السابقة من حيث توفر مرافق المواصلات المذكورة أعلاه . ومن هذه المدن تبوك ، من عواصم المناطق الأداريه ، ورابغ والقنفذة والليث وضباء وأملج من الموانئ . بالإضافة إلى ذلك فهنالك الخفجي وظهران الجنوب كمعابر برية والسليل كمثال للمدن التي توجد بها مطارات تخدم النقل الجوي المحلي . أما الطبقة الثالثة فتشمل 15 مدينة ، وهي أعلى مرتبة من مدن الطبقة الثانية اتصالاً ، بتوافر مرافق المواصلات . ومن هذه المدن أبها ، نجران ، المدينة المنورة والباحة . أما الطبقة الرابعة فتحتوي على 4 مدن هي مدن مكة المكرمة ، الطائف ، ينبع البحر والقطيف . وأخيراً تاتي الطبقة الخامسة الأبرز من ناحية توفر مرافق المواصلات والاتصالات. وتأتي مدينة الرياض على قمة هذه الطبقه وقمة الهرم الحضري للمملكة ، وتمثل جده والدمام أبرز مدن هذه الطبقه (ص 41 – 47).

نخلص مما سبق الى أن توفر مرافق المواصلات بشكل أكثر في المراكز الحضرية الرئيسة ، بحكم التركز السكاني والاقتصادي بها (1) ، كان له دور أساسي في بروز مدن بعينها في طبقات الهرم العليا . كما أن اتساع مساحة البلاد ووجود مدن حدودية وأخرى تخدم النقل المحلي داخل المناطق قد ساعد على بروز مجموعة أخرى من المدن في طبقات معينة .

إن الصفحات السابقة أظهرت التباين الحاصل ما بين المدن السعودية، من حيث أحجامها ومواقعها في المناطق المختلفه ، ولأسباب جغرافيه واقتصاديه . وقد انعكست هذه الأمور ، بدورها ، على أحجام المساحات العمرانية في المدن السعودية وما بها من استخدامات أراضى مختلفة .

---

(1) راجع فصول الصناعة التحويلية ، النقل والمواصلات ، وا لثروة المعدنية والنفط .

على انه قبل الحديث عن هذا الموضوع ينبغي أن نتطرق لظاهرة حضرية مهمة فى المملكة ألا وهى الضواحى . فهذه الضواحى اصبحت تشكل جزء من النسيج العمرانى للمناطق الحضرية السعودية . وهذا الأمر يستدعى ان نناقشه قبل النظر لمجموع المساحة العمرانية السعودية بحكم كون الضواحى جزءا من هذه المساحة .

الضواحي في المملكة العربية السعودية (1)

ان نمو المدن وتبلورها لا يعنى انفصالها الجغرافى التام عن المناطق الريفية . بل ان النمو الاقتصادى والسكانى قد يدعم وجود اتصال بين المناطق الحضرية والريفية ذلك عبر الضواحى . فالضاحية تؤدى ، فى هذه الحالة ، وظائف عمرانية محددة كما هو الحال مع وضواحى المملكة العربية السعودية وكما سنشرح بعد قليل . على انه ينبغى فى البداية ان نعرف ما هى الضاحية . ان الضاحية ، عموما ، هى منطقة حضرية انتقالية بين الريف والحضر . وتوجد الضاحية ، عادة ، قريبة من مدينة معينة ولكن غير مندمجة بها بل منفصلة عنها مساحيا. وتتراوح المساحة ما بين الضاحية والمدينة ما بين 15 كيلومتر و35 إلى 45 كم (2) .

ارتبط ظهور ، ومن ثم نمو ، الضواحى فى المملكة بحركة النمو الاقتصادى العلم وما صاحبها من تغيرات سكانية . فقد أدت التنمية الاقتصادية لتركز كثير من المشاريع التنموية فى المدن الكبيرة لاعتبارات عدة سيتم مناقشتها فى فصل التنمية أيضا لاحقا . ومن ثم فقد بدأت تلك المدن ، والمدن الأخرى بعامة ، فى استقطاب هجرات ريفية ، وبدوية ، متزايدة . ونتج عن ذلك نمو المدن بشكل كبير ، خاصة الرئيسة ، على حساب المناطق الريفية المجاورة لها . ومن ثم فقد ارتبط ظهور ونمو الضواحى السعودية

---

(1) تم الرجوع فى موضوع الضواحى فى المملكة بشكل اساسي إلى : اليوسف ، 1419 ، ص 3 ، 11 ، 18-22 ، 26-35 .

(2) وذلك وفقا لتعريف كل من مورفى Murphy وجارنييه Garnier (المصدر السابق ، ص 3) .

بتأدية وظيفتين عمرانيتين . فقد أصبحت بعض الضواحى تمثل جيوبا ريفية داخل الكتل الحضرية والبعض الاخر جسوراً حضرية داخل المنطقة الريفية. وبمعنى أخر فقد أصبح هنالك تداخل واضح بين الريف والمدينة عبر الضواحى . وقد كان لسرعة إيقاع نمو المناطق الحضرية ؛ وزيادة توسع كل منها مساحياً ، دور أساسي فى حدوث التداخل المذكور . وبالتالى نجد الضواحى فى المملكة انما تنشئ وتنمو بشكل أوضح فى مناطق المراكز الحضرية الكبيرة فى البلاد عموماً . فهذه المراكز هى التى تشهد الجذب الاكبر والمتزايد للهجرة الريفية فالبدوية . كما أن هذه المناطق تشهد عمليات التحامات حضرية ما بين مراكز حضرية متقاربة ، فضلاً عن اندماج الضواحى الناشئة فى المنطقة الحضرية الناشئة ، بدورها ، من عمليات الالتحام المذكورة . وتمثل منطقة الرياض الحضرية مثالاً على ما ذكرنا .

تتباين الكيفية التى تظهر بها الضواحى عموماً . على أن ظهور الضواحى قرب كثير من مدن المملكة قد اتخذ صيغتين رئيسيتين . فهنالك، أولاً ، ضواحى نمت على اطراف المدن . وقد يكون للهجرة الريفية دورها فى هذا النمو . هذا بالاضافة لانضمام احياء جديدة ، طرفية ، للكتلة العمرانية للمدينة على شكل مخططات . اما الصيغة الثانية فتتمثل فى ظهور الضاحية بفعل نزوح بعض سكان مركز المدينة القديمة نحو اطراف الجزء الحديث من المدينة مكونين ضاحية . فقد أدى النمو الحضرى الكبير فى المملكة الى تجاوز المدينة الواحدة ، غالباً ، باطارها ومبانيها القديمة باستحداث مدينة حديثة حول وعلى اطراف المدينة القديمة. كما ينبغى ان نلاحظ وجود اختلافات معينة بين مناطق المملكة من حيث العوامل المؤثرة على نشأة الضواحى واحجامها وأماكن وجودها ووظائفها . وهذا ما سنناقشه فى القسم التالى من الفصل .

أحوال الضواحي ونماذج منها في مناطق المملكة

1- المنطقة الوسطى

من الأمثلة على ضواحي هذه المنطقة ضواحي عرقة والدرعية والعينية وهيت في محافظة الرياض الإدارية . وهنالك ضاحيتا عيون الجوا وأثال في منطقة القصيم . وعموما فضواحي المنطقة الوسطى إنما تمارس وظائف حضرية معينة . فالعينية ، مثلا ، تمارس وظيفة عسكرية . بينما تحظى ضاحية هيت بوظيفتين سياحية وصناعية . هذا ونجد أن بعض ضواحي منطقة الرياض ، مندمجة في الهيكل الإداري للرياض الكبرى ، ومن ذلك ضواحي عرقه والدرعيه والعينية . ومدن الاندماج بفعل النمو الحضري المتسارع لمدينة الرياض .

2- المنطقة الغربية :

تتسم هذه المنطقة بخصائص معينة تحول دون نمو ظاهرة الضواحي بشكل واسع كما هو الحال في مناطق المملكة الأخرى بعامه . فمن ناحية هنالك تباعدا بين المراكز الحضرية الكبرى . ومن جانب ثاني تتباعد تلك المراكز عن المراكز العمرانية الأصغر . فالمراكز الحضرية الكبرى قد نمت في مواقعها بحكم صلاحيتها لممارسة أنشطة اقتصادية وبشرية معينة وعلى مستوى كبير لأسباب سبق سردها . فهنالك الصناعة التحويلية والتجارة في حالة جدة . وهنالك نشاطي الحج والعمرة ، وما يصاحبهما من أنشطة تجارة التجزئة والخدمات ، في مكة المكرمة ، ثم المدينة المنورة . كما تتميز الطائف بوظيفتها السياحية وكمركز لتجميع وتسويق الإنتاج الزراعي في منطقتها الزراعية . هذا كما يلاحظ أن منطقة مدينة مكة المكرمة إنما تتسم بخصائص تضاريسية معينة تقيد النمو الحضري لهذه المدينة وتركزه في محاور محددة . فتلك المنطقة تتميز بكثرة الصدوع والأحواض الرسوبية والتجمعات البركانية ، فضلا عن السهول المتدرجة الانحدارات .

ومن الأمثلة على ضواحى المنطقة الغربية ضواحى عين شمس والجعرانة والزيمة بجوار مكة المكرمة . وهنالك ايضاً ضاحية الحوية بقرب مدينة الطائف . هذا ويلاحظ ان نمو هذه المدينة أدى لاختفاء ضواحى سابقة ، الهدى وعشيره والشفا ، لدخولها ضمن النطاق الحضرى للطائف مع نموها كغيرها من المدن الكبيرة فى المملكة . وأخيراً ينبغى ملاحظة أن طبيعة النمو العمرانى فى عموم المنطقة الغربية يمكن ان يسمح مستقبلاً بظهور تجمعات سكنية أو صناعية أو زراعية مكونة لضواحى جديدة .

3- المنطقة الجنوبية الغربية

تشهد هذه المنطقة تحولات سكانية واقتصادية تمثل أموراً ملائمة لتبلور ظروف تساعد على ظهور الضواحى حول المدن الرئيسة بالمنطقة. فهذه المنطقة تشهد تحولاً اقتصادياً من الزراعة التقليدية لاقتصار الخدمات وبالاخص السياحية . ومن ثم نجد أن هنالك تحولاً لبعض الاراضى الزراعية لمخططات عقارية واستثمارية . وهذه التحولات متوقع ازديادها مع زيادة نجاحات المنطقة فى تطوير قطاعها السياحى . وعموماً فإن من الأمثلة على الضواحى الحالية فى المنطقة الجنوبية الغربية ضاحية العقيق بجوار مدينة الباحة وضاحية المضايا قرب مدينة جازان .

4- المنطقة الشمالية :

كما اتضح فيما سبق فان هذه المنطقة تتسم بمحدودية مراكزها الحضرية ، سواءاً من حيث العدد أم من حيث احجام سكانها . وعموماً فالنمو الحضرى فى هذه المنطقة محدود مقارنة بالمناطق الغربية والوسطى ثم الشرقية . وهذه الأمور ليست أموراً مشجعة على ظهور ونمو الضواحى . على أن النمو النسبى للمراكز الحضرية الرئيسة ، بحكم وظائفها كعواصم ادارية فى الغالب ، قد ساعد على ظهور الضواحى بالقرب من بعض هذه المراكز . ومن الأمثلة على ضواحى المنطقة الشمالية ضواحى منطقة مدينة حائل . فهنا توجد ضاحيتا الحفير والوادى . هذا فضلاً عن أربع عشرة ضاحية حديثة

الظهور . على أنه يلاحظ أن هنالك عدداً من الضواحى المحيطة بمدينة حائل من كل اتجاه متمثلة فى مزارع واستراحات . وهذه الضواحى يُتوقع أن تصبح جزءاً من هذه المدينة . فهذه الضواحى عاجزة عن ان تتطور لمدن أو حتى قرى كبيرة مستقبلاً بسبب عدم توفر مقومات ذلك ، وبخاصة الاراضى الزراعية والمياه .

5- المنطقة الشرقية :

تتسم المراكز الحضرية فى هذه المنطقة بالتقارب والتواجد المستمر على ساحل الخليج العربى بشكل خاص . ومن ثم تحصل التحامات حضرية بين المراكز الحضرية كما هو الحال مع منطقة الدمام الحضرية. وبالتالى تتداخل الضواحى فى المنطقة الشرقية، الى حد كبير ، مع المراكز الحضرية الرئيسة . هذا ومن ابرز ضواحى المنطقة ضواحى مدينة القطيف . وقد ازدهرت هذه الضواحى كنتيجة من نتائج النمو الحضرى العام فى المنطقة اثر نمو صناعة النفط . فقد ظهرت قرى لعمال تلك الصناعة ، على وجه الخصوص ، وحصل اندماج من قبل البدو مع الحضر فى الضواحى . هذا والى جانب ضواحى القطيف هنالك ايضاً مثال ضواحى مدينة الهفوف .

المساحة العمرانية في المدن السعودية

شهدت المدن السعودية نمواً كبيراً في أحجامها السكانية نتيجة الهجرة بأنواعها، سواء هجرة داخليه أم خارجية كما سبق مناقشته في فصل السكان . وقد كان من أثر ذلك أن اتسعت الرقعة العمرانية ، كما زادت وتنوعت الاستخدامات المختلفة للأرض . فالمدينة السعودية كانت قديماً محدودة المساحة وقاصرة في سكانها على عدد محدود ، والذين كانوا بدورهم يمارسون أنشطة محدودة وكانت احتياجاتهم قليلة . لذا فقد كانت المدينة قاصرة على المباني السكنية وبعض المحلات التجارية والمساجد وورش الحرف اليدوية . أما اليوم فهناك مناطق صناعية داخل المدن ومناطق خدمات وأسواق متخصصة .. الخ ، وذلك مواكباً لنمو المدن وتنوع وظائفها وإزدياد أحجام ساكنيها .

تتضح لنا الصورة بشكل أكثر اذا ما نظرنا الى اوضاع استخدامات الارض المختلفة فى حالة المدن السعودية بفئاتها المختلفة طبقاً لبيانات عام 1418 . وبدئياً فهنالك خمس استخدامات رئيسة ، ويندرج تحتها استخدامات فرعية عدة ، فى المدن السعودية . وهذه الاستخدامات هى : سكنية – تجارية ، صناعية ، زراعية ، مسطحات خضراء واستخدامات أخرى ، هذا وتضم فئة الاستخدامات الاخرى المناطق الاثرية وتلك المحددة أو المقيدة للتنمية مثل الاودية والهضباب. وعموماً فجدول 3–10 يظهر لنا اختلافات المدن السعودية ، حسب فئاتها الحجمية ، فى هذا الصدد . فبالنظر هذا الجدول يتضح لنا ما يلى :

أولاً : المدن الكبيرة : يستحوذ الاستخدام السكنى – التجارى على الجزء الاكبر من استخدامات الارض فى اربعة من المدن السبعة الموجودة فى فئة المدن الكبيرة . فانصبة الاستخدام المذكور من جملة الاستخدامات تصل الى 91.2% ، 71.1% ، 58.1% و 38.6% فى جدة ، مكة المكرمة ، تبوك والرياض . والواقع ان الحجم السكانى الكبير فى مدن جدة والرياض ومكة المكرمة يعد سبباً رئيساً فى كثرة الاستخدام السكنى فالتجارى . فكبر احجام السكان هو امر يستدعى مساحات واسعة من الرقعة العمرانية. للمدينة لسد الاحتياجات السكنية ، وما يتصل بها من احتياجات المرافق والخدمات ، للسكان. اما فيما يتصل بمدينة تبوك فبالرغم من ان حجمها السكانى اقل من المدن السابقة إلا انها تظل من فئة المدن الكبيرة تجتذب الهجرة من نواحى منطقتها الادارية ، وما يجاورها من مناطق ، بحكم مكانتها كعاصمة ادارية للمنطقة . لذا نجد

جدول (3-10) (أ) استخدامات الارض فى مدن مختارة ، من الفئات الحجمية المختلفة ، فى المملكة العربية السعودية - 1977 (المساحة بالهكتار) .

المدينة	سكن تجاري		صناعي		زراعي		مساحات خضراء		استخدامات اخرى		جملة الاستخدامات	
	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪
أ - فئة المدن الكبيرة (250.000 فأكثر)												
الرياض	23332.39	38.6	6530.7	10.8	5354.9	8.9	668.36	1.1	24535.78	40.6	60422.13	100
مكة المكرمة	34038106	91.2	1096	2.9	1529	4.1	356.69	1	304.8	0.8	37324.55	100
المدينة المنورة	2975	7.6	236	0.6	3390	8.6	10395	26.5	22295	56.7	39291	100
جدة	15000	71.1	1800	8.5	2700	12.8	900	4.3	700	3.3	21100	100
الدمام	11793	15.3	3699	4.8	10612.3	13.7	532.2	0.7	50665.6	65.5	77302.1	100
الطائف	(2) •		(2) •		(2) •		(2) •		(2) •		(2) •	
تبوك	2090	58.1	235	6.5	225	6.3	183	5.1	864	24	3597	100
أ - فئة المدن المتوسطة (20000 - 249.000)												
الخرج	2880	51.7	110	2	2440	43.8	135	2.4	-	-	5565	100
بريدة	2955.3	7.4	1274	3.2	32156.3	81.1	1377.1	3.5	1909.8	4.8	39672.5	100
ينبع	1442.45	77.5	-	-	-	-	197.55	10.6	220.96	11.9	1860.96	100
الجبيل	641.50	28.7	13.10	0.6	53	2.4	341	15.3	1185	53	2233.6	100
ابها	550	26.9	95	4.6	900	44	41	2	460	22.5	2046	100
حائل	2533	39.2	200	3.1	60	0.9	240	3.7	3436	53.1	6469	100

تابع جدول (3-10) " ب "

المدينة	سكن تجاري		صناعي		زراعي		مساحات خضراء		استخدامات اخرى		جملة الاستخدامات	
	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪
ج - فئة المدن الصغيرة (5001 - 19000)												
شقراء	225	33.7	55	8.2	288	43.1	100	15	-	-	668	100
بدر	395	60.3	150	22.9	100	15.3	10	1.5	-	-	655	100
النعيرية	850	60.7	250	17.9	-	-	300	21.4	-	-	1400	100
صامطة	180	98.3	-	-	-	-	3.1	1.7	-	-	183.1	100
تيماء	910	69.1	20	1.5	200	15.2	37	2.8	150	11.4	1317	100
د - فئة المدن القزمية (5000 فأقل)												
المويه	14000	69.2	32	0.2	6200	30.6	-	-	-	-	20232	100
الخبراء	116.75	49.7	2	0.8	70	29.8	19.7	8.4	26.6	11.3	235.05	100
جلاجل	23	5.5	37.5	9.1	320	77.6	32.11	7.8	-	-	412.61	100
جبـــة	3500	49.1	10	0.1	3500	49.1	120	1.7	-	-	7130	100
تربة حائل	323.5	45.3	12	1.7	191	26.7	158	22.1	29.5	4.1	714	100

(الاستخدامات)

- تم اعداد هذا الجدول اعتماداً على بيانات : وزارة الشئون البلدية والقروية ، 1419 ، ص 28-44 .

* (1) تضم هذه الفئة : المناطق الاثرية وتلك المحددة أو المقيدة للتنمية مثل الاودية والهضاب .

* (2) لا توجد بيانات .

ان الكثافة السكانية فى هذه المدينة تتسم بالارتفاع مقارنة بالمدن الكبيرة الأخرى ، عدا جدة . فتصل الكثافة المذكورة فى مدينة تبوك الى 81.3 شخص/هكتار (1) . ومن ناحية أخرى فالأهمية الادارية والسكانية لمدينة تبوك على مستوى منطقتها الادارية جعلتها مقصدا لسكان نواحى المنطقة للحصول على السلع والخدمات التى لا تتوفر فى نواحيهم . هذا بالاضافة الى ان مدينة تبوك لا تتمتع بفرصِ نشاط اقتصادى كبير ، صناعى أو سياحى أو تعديني .. ، بحكم محدودية النشاط الاقتصادى فى عموم المنطقة الشمالية . ومن ثم فقد هيمنت الوظائف الادارية والسكنية والتجارية على هذه المدينة مما زاد بالتالى من اهمية الاستخدام السكنى – التجارى .

واذا ما رتبنا المدن الكبيرة حسب نسبة الاستخدام السكنى – التجارى لجملة الاستخدامات فسنجد ان مدينة مكة المكرمة تأتى فى المقدمة . فالوظيفة الدينية لهذه المدينة أوجبت تدفق الحجاج عليها فى مواسم الحج فضلا عن المعتمرين فى مواسم الاعتماد والتى اصبحت تغطى الجزء الأكبر من العام . ومن ثم فهنالك احتياج مستمر لوحدات سكنية ، لاسكان الحجاج والمعتمرين ، بأنواعها المختلفة من شقق مفروشة وفنادق مختلفة الدرجات .

---

(1) تم حساب الكثافات السكانية فى هذا القسم من الفصل بالاعتماد على بيانات :

أ – النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1413 ، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، ص6 (بيانات السكان) .

ب – وزارة الشئون البلدية والقروية ، 1418 ، ص 28 ، 31 ، 34 ، 42 (بيانات المساحة) .

تصل الكثافات السكانية للمدن الكبيرة الى : الرياض 46 ، مكة المكرمة 26 ، جدة 97 ، المدينة المنورة 15.5 ، تبوك 81.3 . أما بالنسبة للطائف فلا تتوفر البيانات الخاصة بمساحتها كما هو واضح من جدول 2–10 .

تأتى مدينة جدة فى المرتبة الثانية فى نسبة الاستخدام السكنى – التجارى . ان هذه المرتبة انما تعود لارتفاع الكثافة السكانية فى جدة والتى تصل الى 97 شخصا / هكتار . فوجود المناطق المرتفعة فى شرق مدينة جدة وساحل البحر فى غربها ومطار الملك عبدالعزيز فى شمالها قد حد من إمكانياتها التوسعية وزاد الاستخدام السكنى فى رقعة محدودة . هذا بالاضافة الى ان تزايد اعداد مبانى الشقق المفروشة ، ثم الفنادق ، قد أدى الى تزايد الاستخدام السكنى فى هذه المدينة . فقد تحولت جدة مؤخرا الى مركز سياحى مميز فى المملكة .

وتأتى مدينة تبوك فى المرتبة الثالثة من المدن الكبيرة فى صدد نسبة الاستخدام السكنى – التجارى لمجموع استخدامات اراضيها . وقد سبق تعليل وضع مدينة تبوك فى هذا الصدد . وأخيرا نجد ان مدينة الرياض هى الأقل بين مدن جدة ومكة المكرمة وتبوك فى الصدد المذكور. وقد يرجع هذا الأمر لتخلخل الكثافة السكانية فى الرياض مقارنة بالمدينة السابقة ، عدا مكة المكرمة (1) . فالكثافة المذكورة تصل فى الرياض ، كما سبق الذكر ، الى 46 شخصا /هكتار . فاجمالى مساحة مدينة الرياض تعد الكبرى مقارنة بمساحات المدن السعودية الأخرى كما يتضح من احصائيات البلديات (انظر الى : وزارة الشئون القروية والبلدية ، 1418 ، ص 28–45) . وهذا الأمر يعنى ان السكان متوزعون على احياء الرياض بشكل عام وغير منحصرين فى مناطق بعينها .

---

(1) تصل الكثافة السكانية فى مدينة مكة المكرمة الى 26 شخصا / هكتار ، كما سبق الذكر . فالطبيعة الجبلية لهذه المدينة ادت الى خلو مساحات كبيرة من السكان والذين يختارون أسهل المناطق تضاريسيا ، نسبيا ، للسكنى .

وأخيرا فان فئة استخدامات اخرى تحظى بأهميـــة فى مـــدن منطقـــة الدمـــام الحضرية (1) والمدينة ثم الرياض . فنسب هذه الاستخدامات لمجموع الاســــتخدامات الارضية فى المدن الثلاثة تصل الى 65.5% ، 56.7% و 40.6% على التـــوالى . فمنطقة الدمام الحضرية تتسم مناطقها المعمورة بتباعدها عن بعضها بمساحات صحراوية تشغلها طرق المواصلات . فهذه المنطقة هى عبارة عن تجمع حضرى من ثلاث مـــدن تربطها طرق المواصلات المذكورة . اما اذا ما نظرنا الى المدينة المنورة فهنالك منـــاطق اثرية واودية ومناطق هضبية تحيط بالمدينة ، بحكم الميراث التاريخى للمدينة فضلا عـــن الاوضاع التضاريسية لها . ومن ثم فقد زاد نصيب فئة الاستخدامات الاخرى فى المدينة المنورة وتنطبق نفس الاوضاع السابقة على مدينة الرياض.

ثانيا : المدن المتوسطة :

يحتل الاستخدام الزراعى مكانة مهمة بين انواع استخدامات الارض فى هـــذه الفئة من المدن . فجزء كبير من المتوسطة يقع فى مناطق الزراعة التقليدية ، وحيث تمثل تلك المدن منافذ لتسويق الانتاج الزراعى وللحصول على مستلزمات الزراعة من بـذور واسمدة وخلافه . لذا نجد ان نسبة الاستخدام الزراعى ، الذى يوجد علـــى اطـــراف المدينة عادة ، لمجموع الاستخدامات تتراوح ما بين 44% الى 81% فى ثـــلاث مـــن المدن الخمس المختارة فى جدول (3–10) . ومن ناحية أخرى يحتل الاستخدام السـكنى المرتبة الثانية فيما يخص ثلاثا من مدن هذه الفئة وبنسب محددة ، تـــتراوح مـــا بـــين 7.4% و 28.7% . وهناك مدينتان تتراوح نسبهما ما بـين 39.2% و 51.7% (الخرج – حائل) . أما مدينة ينبع فتصل نسبتها الى 77.5% . وعموما فنسب المـــدن

(1) لا يذكر مصدر البيانات بيان هذه المنطقة ولا مدنها وانما الاشارة تعود لامانة مدينـــة الدمـــام . ويبـــدو ان المصدر ادمج بيانات تلك المدن تحت بيانات امانة مدينة الدمام نظرا للقرب المســـاحى لمدينـــتي الخـــبر والظهران لمدينة الدمام .

الثلاث تعود لظروف كل مدينة من حيث الوظائف التى تمارسها فضلا عن مواقعها الجغرافية (1) .

ثالثا : المدن الصغيرة والقزمية :

يمثل الاستخدام السكنى – التجارى الاستخدام الأهم بين الاستخدامات الأخرى فى اطار المدن الصغيرة . إذ تتراوح نسب الاستخدام المذكور فى المدن المختلوة فى فئة المدن الصغيرة ما بين 60.3% و 98.3% . وعموما فعديد من المدن الصغيرة بالمملكة تتسم اما بكونها مراكز وصل بين مناطق اخرى أو بكونها مراكز اسواق اسبوعية (انظر الى محمد، 1414 ، ص 780–781) . ومن ثم فان هنالك محدودية فى وظائف هذه الفئة من المدن انعكست على غلبة الاستخدام السكنى فالتجارى عليها . واخيرا فاذا ما جئنا الى فئة المدن القزمية فسنجد انه بالاضافة للاستخدام السكنى ، ما بين 45.3% و 69.2% ، فإن هنالك زيادة لنسب الاستخدام الزراعى (ما بين 29.8% و 77.6%) . فمعظم هذه المدن هى قرى كبيرة الحجم زادت أحجامها

(1) فمدينة الخرج تتصف بقربها من الرياض وبوجودها على الطريق البرى المتجه نحو الجنوب الغربى من المملكة انطلاقا من الرياض . ومن ثم فهنالك حركة سكانية ما بين الجنوب الغربى ومدينة الرياض ، مما أدى الى ان اخذت الخرج جزءا من تلك الحركة . هذا فضلا عن كون الخرج تقع ضمن منطقة زراعية تقليدية وتمثل مركز ا تجاريا مهما لمجموع مزارعيها . أما فيما يتصل بحائل فقد أدت وظيفتها الادارية ، كعاصمة لمنطقتها ، لان تصبح مصدر جذب سكاني . ومن ناحية أخرى فمنطقة حائل من مناطق الزراعة الحديثة مما أدى الى أن تصبح حائل ، هى الأخرى ، مركزا تجاريا مهما للقطاع الزراعى فى منطقة حائل . وترتب على كل ذلك زيادة أهمية الوظيفتين التجارية فالسكنية فى هذه المدينة وانعكس على توزيعات استخدامات الارض بها . وأخيرا فان الموقع الساحلى لينبع وميناءها التجارى قد زاد من اهمية الوظيفة التجارية فالسكنية بها . هذا مع ضرورة ملاحظة ان مصدر بيانات استخدامات الارض فى هذا القسم من الفصل لا يظهر بيانات مدينة مدينة ينبع الصناعية . لذا نجد ان الاستعمال الصناعى ، كما يظهر فى جدول 3–10 سابقا ، يساوى صفرا . هذا بالرغم من أهمية الاستعمال الصناعى فى ينبع (بشقيها القديم والحديث المتمثل فى المدينة الصناعية) بحكم مكانة هذه المدينة الهامة على الخريطة الصناعية .

لتصل بها الى مرتبة المدن السعودية وحيث تستخدم تعددات السكان فى المملكة الحجم معيارا لتحديد المدينة وتميزها عن القرية (انظر فصل السكان) .

عموما فإن ما سبق مناقشته من أبعاد جغرافية خاصة بالمدينة السعودية تنعكس، بشكل أو بآخر ، على الأنماط الحالية للعمران الحضري وسماته في المملكة .

أنماط وسمات العمران الحضري السعودي

لقد أدى التطور الاقتصادي في المملكة الى تطور عمراني كبير في العشرين سنة الماضية . ونتج عن ذلك تميز في الملامح العمرانية للمدينة السعودية وسماها . وظهرت أنماط عمرانية مختلفة عن تلك الأنماط التي سادت لفترات زمنية طويلة . فالأنماط الجديدة مختلفة من حيث طراز البناء وأحجام المدن ومراكزها وما إلى ذلك . فالمدينة السعودية أصبحت تخدم أعدادا أكبر من السكان وتسد إحتياجات سكانية أكثر وذلك بحكم التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد . وفيما يلي نلقي نظرة على هذه الأنماط .

الأنماط العمرانية للمدن السعودية .

1- التوسع المدني والمدن الموسعة (1) :

كانت أحياء المدينة السعودية ، قديما ، تتمركز حول منطقة محدودة المساحة (نواة المدينة) ، تضم بداخلها المحلات التجارية ، ورش المصنوعات اليدوية ، المسجد الرئيس بالإضافة إلى مراكز الإدارة الحكومية . وكانت المساكن تبنى حول النواة . وأتى التطور الاقتصادي الحديث للبلاد بتطور عمراني كبير للمدينة السعودية . فبدأت الأحياء السكنية الجديدة في الظهور حول منطقة النواة ، وما يحيط بها من أحياء سكنية

(1) أي توسع المدن السعوديه بشكل عام وتوسع كل منها خارج نواها أو منطقتها القديمه أو التي يطلق عليها منطقة وسط المدينه .

قديمة . وقد اتسمت هذه الأحياء بطابع حضري مخطـــط ومبـــاني حديثـــة الطـــراز . وأصبحت هذه الأحياء ، بالتالي ، نقيضا للمنطقة السكنية القديمة ذات المباني التقليديـة القديمة التي يغلب عليها الطابع الريفي ذو الأبنية الطينية والشوارع الضيقـــة الملتويـــة (مصيلحي ، 1407 ، ص 99) . هذا مع ملاحظة أن المناطق القديمة للمدن الرئيســـة في المنطقة الغربية تتسم بسمات عمرانية أكثر تميزا ، من غيرها من المـــدن السعـــوديه . فيظهر في تلك المدن أسلوب البناء في المدن الإسلامية ، وإن كانت شبكة طرقها ضيقـة وذات شوارع ملتوية بحكم حجم الحركة المحدود التي كانت سائدة قديما . وعموما فإن الأحياء الجديدة في المدن السعوديه تتسم بالامتداد المساحي الكبير الذي يبلغ أضعـاف مساحة أحياء النواة القديمة . والواقع أن هذا الامتداد الكبير لا يرجع فقط الى النمـــو السكانـــي بالـــمدن السعودية ، ولكنه يرجع بالدرجة الأولى لغلبة الاتجاه الأفقي على نمط العمران . وقد حصل ذلك الاتجاه لإشباع طبيعة قيم وعادات الفـــرد الســـعودي بشأن الخصوصية والفصل بين الرجال والنساء كما سبق تفصيله عند مناقشة مراحـــل التطور العمراني الحضري في المملكة. وأخيرا فإنه يلاحظ أن المدينة السعودية بـــدأت تدخل مرحلة إنتقالية ما بين نمط المدينة ذات المركز الواحد ، الحي التجـــاري بوســـط المدينة ، ونمط المدينة متعددة المراكز . ففي النمط الأخير يكون لكل حي أو ضاحيـــة مركز تجاري خاص بها ، وبالتالي تصبح المدينة عبارة عن تجمع لعدد من المدن المصغـــوة. وهذا هو النمط السائد الآن في الدول المتقدمة .

2 – تحديث الاحياء والمدن المجددة :

لقد برزت الحاجة إلى تجديد وتحديث الأحياء المحيطة بمنطقة نواة المدينة ، نظـــرا لعدم ملاءمتها للاحتياجات العمرانية الحديثة للمدينة السعودية ، ولعدم اتساقها مـــع التخطيط الحديث للأحياء الجديدة . ومن هنا فقد أخذت عملية الإحلال والتجديـــد مكانها في النمط المعاصر للمدينة السعودية . فتمت ازالة عديد من الأحياء القديمـة وتم تخطيطها بشكل حديث يتسم باتساع الشوارع وتوفر المرافق العامة من تمديدات ميـــاه

وكهرباء وحدائق عامة . هذا بالإضافة الى تحديد عدد طوابق المباني المسموح بأقامتها في هذه الأحياء كما هو الحال مع الأحياء الجديده . وبالتالي فقد حلت الأحياء الجديدة بمبانيها الحديثة محل معظم الأحياء القديمة بطرزها التقليدية . على أنه ينبغي الملاحظة هنا أن هناك جهودا بذلت للأبقاء على الطراز القديم للبناء في منطقة النواة القديمة للمدينة السعودية كما حصل في مدينة جدة والرياض وغيرهما . فاتصالا بمنطقة وسط البلد بمدينة جدة تم تشجيع اصحاب المساكن الموجودة هناك على ترميم مساكنهم ومن لم يرغب أو يستطع قامت بلدية المدينة عنه بذلك . هذا بالإضافة إلى رصف الشوارع الداخلية للنواة بأنواع معينة من الحصى والصخور ، وتزويدها بأعمدة إنارة ذات أشكال تراثية . وفي مدينة الرياض تمت عملية إعادة بناء بوابات سور الرياض القديم كبوابة الثميري كما تم أعادة بناء منطقة وسط البلد القديم بالرياض بشكل زاوج بين الشكل التراثي للمباني وطرق البناء الحديث.

أخيرا يجدر الإشارة هنا إلى التوسعات المتتابعة للحرمين الشريفين بكل من مكة المكرمة والمدينة المنورة ، والتي تتالت في العصر السعودي بدءا من عهد الملك عبدالعزيز الى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد . فقد أضفت هذه التوسعات – بجانب زيادة القدرة الأستيعابية للحرمين للمصلين – طابعا جماليا بديعا على المدينتين ، خاصة أن الحرمين يمثلان في كل من المدينتين منطقة النواة .

3 – المدن الجديدة :

أدى التطور الاقتصادي والعمراني في أنحاء المملكة إلى ظهور مدن جديدة . وقد ظهرت هذه المدن عند البدء في استثمار ثروات البلاد ، وفي مقدمتها النفط . فظهرت مدن جديدة في المنطقة الشرقية ، كالظهران وأبقيق . كما أدى تطبيق السياسة الصناعية للحكومة السعودية الى ظهور مدينتين صناعيتين ، ينبع والجبيل (أنظر فصل الصناعة). بالإضافة إلى هذا وذاك فقد أنشأت وزارة الدفاع والطيران عددا من المدن

العسكرية في عدد من مناطق المملكة . وكل هذه المدن الجديدة تمثل إضافة للرقعة العمرانية للبلاد ، وتنويعا في وظائف المدن السعودية وتؤدي في المحصلة النهائية ، إلى زيادة حجم السكان الحضر .

إن التطور العمراني أدى ، من ناحية أخرى ، إلى تميز المدينة السعودية بعدد من السمات . ولعل أبرز هذه السمات هي:–

1– التجانس بين أحياء المدينة الواحدة ، من حيث نوع البناء وارتفاعاته ونوعية الخدمات المختلفة ، من حدائق ومساجد ومواقف سيارات .. الخ ، وتوزيعها . ويرجع هذا التجانس إلى وضع مخططات للمدن تحدد مسبقا هذه الأمور .

2– تم تحديد مناطق صناعية (1) ، تقع في أطراف المدن الرئيسة لأبعاد التلوث والإزعاج عن بقية أنحاء المدينة .

3– هناك نوع من التوحيد للمباني الحكومية خاصة المدرسية بين المدن المختلفة ، بل وفي كل أنحاء البلاد .

4– كان للقيم الدينية والتقاليد الاجتماعية دور في إحداث نوع من التجانس ، بشكل عام ، بين الوحدات السكنية ، شققا كانت أم فيلل (دارات) ، من حيث توزيع الغرف والمنافع .

وعموما فكل هذه الأمور أوجدت نوعا من التجانس بين المدن السعودية سواءا في السمات الخارجية أم التركيب الداخلي . هذا مع التسليم بأنه أصبح لعدد من هذه المدن نوع من الشخصية المميزة بفضل السمات الإقليمية ، طبيعية أو بشرية . فساحل البحر والمناطق المقدسة أديا الى تميز مدن المنطقة الغربية بسمات خاصه مثلا .

---

(1) أنظر فصل الصناعه التحويليه لتحديد المقصود بهذه المناطق .

وأخيرا فإن الإتجاهات العمرانية للمدينة السعودية ذات توجهات جغرافية معينة، نبعت من الخصائص الطبيعية للبلاد كما ستوضح الفقرة التالية.

الإتجاهات الجغرافية للنمو العمراني الحضري الأفقي في المملكة العربية السعودية

تنمو المدينة السعودية في كل الاتجاهات ، لكن نموها الأكبر والأسرع إنما يمتد على طول جبهة عريضة ، تتراوح إتجاهاتها من "الشمال الشرقي للبلاد – و– الشمال الغربي لها" (أنظر خريطة 1— 10) . وترجع هذه الاتجاهات للأسباب التالي ذكرها :

1– ينحدر سطح الأرض في المملكة بإتجاه الشمال الشرقي بشكل عام . وهذا الأمر يعني أن الأراضي الأكثر إنخفاضا واستواءا ، وصالحية للبناء بالتالي ، إنما تتوفر في ذلك الاتجاه .

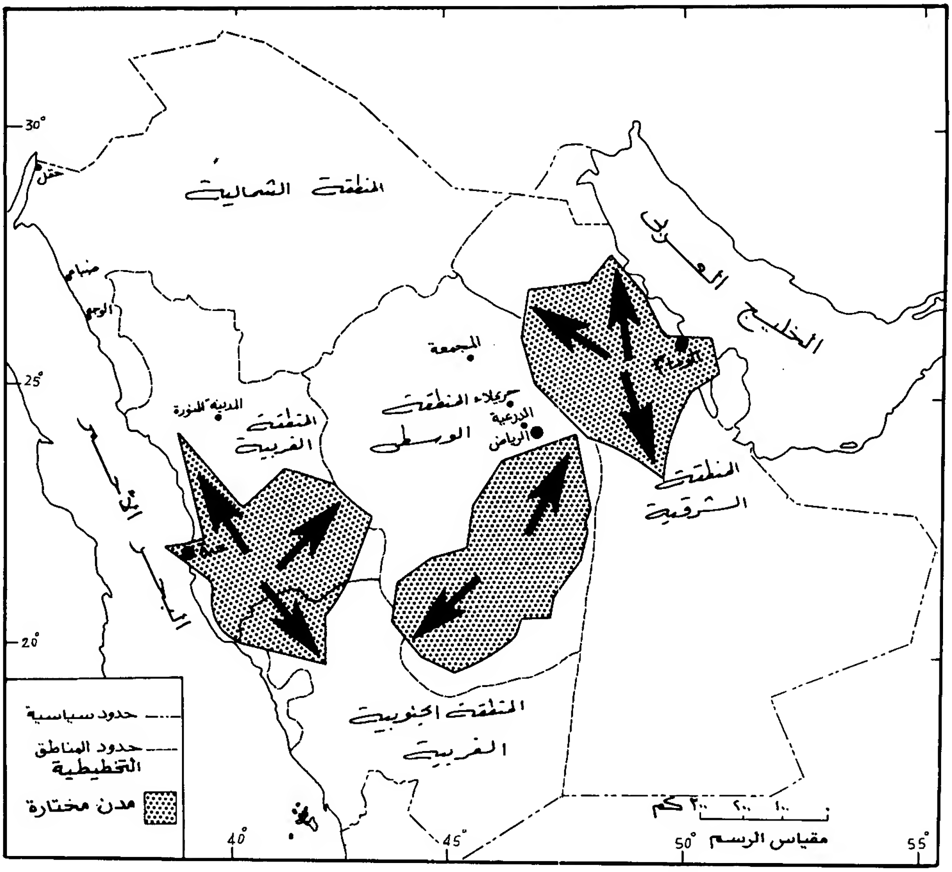
2– تميل الطبقات الحاوية للمياه الجوفية في المملكة في الاتجاه الشمالي الشرقي والشرقي عامة . ويعني ذلك أن الجهد المطلوب بذله للحصول على المياه الجوفية هو جهد قليل كلما اتجهنا شرقا . وهذه المياه هي المصدر الرئيسي للمياه بالبلاد (1) .

3– تطل المملكة على مسطحين مائيين ، هما الخليج العربي والبحر الأحمر ، مما يعني وجود عدد من مراكز الاستيطان الساحلية . وإذا ما نظرنا إلى المدن الساحلية الغربية مثلا ، فسنجد أنها ذات نمو عمراني محدود تجاه الشرق والغرب . وذلك بحكم الحاجز التضاريسي ، جبال السروات ، والبحري ومن ثم يظهر توجه عام شماليا غربيا . بالإضافة إلى ذلك فإن المدن الساحلية ، عامة، يتركز

---

(1) انظر الى الكتب التي تناولت جوانب الجغرافيا الطبيعيه للمملكة ، بما ذلك جغرافيه موارد المياه ، ونخص هنا كتاب الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية للدكتور عبدالحفيظ سقا وكتاب أ.د. عبدالله الوليعي فى نفس الموضوع ..

خريطة رقم (1-15) الاتجاهات الجغرافية للنمو العمراني الحضرى الافقى فى المملكة العربية السعودية



مصدر الخريطة : مصيلحى ، 1405، ص 114

تعبر الخريطة عن نطاقات حضرية يشمل كل منها أكثر من مدينة واحدة ، لاظهار إتجاهات النمو الحضرى الأفقى فى المدن السعودية بوجه عام .

نموها في اتجاه يمتد على طول الجبهة البحرية ، حيث يرغب سكان تلك المدن السكنى بالقرب من الساحل ما أمكن طلبا للهواء المنعش والمنظر الجميل.

4- أن أكثر الرياح هبوبا على المملكة ، هي تلك التي تهب ما بين شمال الشمال الشرقي وغرب الجنوب الغربي . وهذه الرياح تعمل على تلطيف المناخات الخاصة بالمدن ، حيث تهب ، عموما ، إما من مناطق أبرد أو من مسطحات مائية .

وأخيرا فلقد أوضحت صفحات هذا الفصل مدى التطور العمراني الذي حصل في المملكة في العشرين سنة الماضية ، ونتج عنه مظاهر عمرانية عدة ، سواء في نوعية المباني وطرزها أم الامتداد المساحي للمدن ووظائفها .. الخ . ومن الطبيعي أن مثل هذا التطور بسماته المختلفة يفرز قدرا من المشاكل المرتبطة به ، وهي مشاكل تختلف في سماتها، بطبيعة الحال ، عن تلك المرتبطة بالركود العمراني . ومعرفة هذه المشاكل أمر حيوي في مسيرة التطور العمراني، حيث إن معرفتها تساعد على تحديد أنجع الحلول ، وتمنع حدوث أية تراكمات تكون السبب في ظهور مشاكل أكبر مستقبلا . وعموما فأبرز مشاكل النمو الحضري في المملكة تتلخص في النقاط التالي ذكرها .

1- مشكلة النمو السريع والعشوائي :

لقد أدت الزيادة السكانية للمدن السعودية ، والكبيرة بخاصة ، لنمو عمراني سريع وعشوائي . وقد نتج عن هذا النمو عدد من المشاكل . فهنالك المشاكل المرورية وعدم استغلال الاراضي الواقعة داخل الكتلة العمرانية الرئيسة للمدينة . كما أن هنالك اختلافات كبيرة بين الكثافات السكانية بين منطقة لاخرى داخل المدينة الواحدة. فهنالك احياء يتركز فيها المهاجرون اكثر من الاحياء الأخرى . هذا بالاضافة لظهور مناطق سكنية غير مزودة بالخدمات الاساسية لوجودها خارج حدود مخططات المدن . ولحل المشكلة الاخيرة فقد تحددت النطاقات العمرانية للمدن السعودية كما سبق الذكر . هذا مع ضرورة الاشارة الى ان هذا التحديد قد يسر ربط الخطط

العمرانية للمدن مع خطط التنمية الاقتصادية العامة للبلاد (قاضي وابراهيم ، ص 62 – 67) .

2 – المشاكل المرتبطة بتزايد التوسع الأفقي للمدن (1) :

إن هنالك عددا من المشاكل التي تواجه المدينة السعودية ، نتيجة لزيادة مساحاتها الأفقية . ومن هذه المشاكل طول رحلة العمل اليومية التي يقطعها الفرد من منزله إلى مقر عمله . إن إتساع مساحة المدينة إنما يزيد من المسافات ما بين أجزائها ، وهذا يعني تحمل ساكن المدينة للعبء في تنقلاته ، سواء في رحلة العمل أم غيرها . وهنالك ، أيضا ، العبء الذي يقع على مرافق الخدمات المختلفة في ظل هذا الاتساع الأفقي للمدينة . ولعل أحسن الحلول لهذه المشاكل إنما يكمن في تقليل التوسع الأفقي عن طريق تثبيت حجم السكان عبر إيقاف أو تقليل حجم الهجرة الريفية وتلك الآتية من المدن الصغرى إلى الكبرى . هذا فضلا عن دعم اوضاع المدن المتوسطة لتصبح نقاط استقطاب لجزء من الهجرة المذكورة (انظر فصلي السكان والتنميه).

3 – تضرس بعض مناطق المدن السعودية :

يوجد داخل المدن السعودية وحولها وبالقرب منها ، بعض المواضع المتضرسة (2) والتي يتجاوزها السكان حين البناء ، نظرا لإرتفاع تكلفة الإنشاء والبناء بها . ويتم هذا التجاوز بالرغم من صالحية تلك المواضع للاستخدام السكني الراقي والاستخدام الترفيهي لاتساع مساحاتها وبعدها عن المناطق الصناعية . وتوجيه هذه المساحات للاستخدامات المذكورة مع وضع

(1) لقد تم الرجوع ، فيما يتصل بالمشاكل من 2–5 ، بشكل اساسى ، إلى : مصيلحي ، ص 118–125

(2) أي المناطق غير المستويه كلية أو تلك قليلة الإستواء .

حلول لمشاكل التكلفة سيؤدي الى تقليل التوسع الأفقي ومشاكله المشار إليها سابقا .

4 – الزحف على الأراضي الزراعية :

تتسم مناطق الزراعة التقليدية القديمة بالمملكة ، كما سبق الإشارة في فصل الزراعة ، بتربالها الخصبة التي لا تعوض . ويمثل الزحف العمراني من قبل المدن الواقعة في تلك المناطق تهديدا للتربات المذكورة . وهذه مشكلة ينبغي حلها بتوجيه اتجاهات النمو العمراني في تلك المدن في اتجاه المناطق الصحراوية وغيرها من المناطق الغير صالحة للزراعة .

5 – إختفاء الطرز المعمارية الشرقية :

لقد صاحب التطور العمراني للمدن السعودية ، الاتجاه نحو تطبيق طرز البناء الغربي . هذا مع ملاحظة تباين الطرز المعمارية الغربية المستخدمة . وقد أدى ذلك الى حدوث نوع من الخلط المعماري للمدينة السعودية ، كما نتج الاتجاه لطراز البناء الغربي إلى اختفاء السمات العمرانية الشرقية من كثير من المدن وأحيائها ، وذلك بالرغم من إنسجام النمط العمراني الشرقي مع عوامل البيئة المحلية السعودية وإعطائه للمدينة السعودية شخصية مميزة . لذا نجد مجلس الوزراء يصدر ، في أوائل عام 1981 ، قرارا يلزم الجهات المعنية بضرورة المحافظة على المعالم التاريخية والمدن ، فضلا عن الاحياء القديمة . هذا بالاضافة لعدم إزالة تلك المعالم والمدن ، بل والحرص على تفادي الاضرار بها عند التخطيط (قاضي وابراهيم ، ص 69) . وكان من ضمن ثمار تطبيق القرار المذكور ما تم عمله في الحفاظ على الاحياء القديمة وترميمها ، في عدد من المدن السعودية . وعلى أبرز الأمثلة على ذلك ما تم في منطقتي المدينة القديمة في كل من الرياض وجدة .

6 – إزدياد التركز الحضري في المدن الكبرى :

إن هذا التركز أمراً له خطورته ، إذ يؤدي في حالة استمراره إلى أن تصبح المدن الصغيرة والمتوسطه ضمن المناطق الطاردة للسكان في البلاد ، شأنها في ذلك شأن المناطق الريفية . وهذا الأمر يعني زيادة أحجام المدن الكبيرة وما يرتبط بهذه الزيادة من مشاكل مختلفة من إزدياد الضغط على المرافق والمواصلات ومشاكل المرور والمشاكل الاجتماعية وما إليها . هذا ولسوف يتم مناقشة قضايا التركز الحضرى بتوسع أكثر فى فصل التنمية لاحقاً.

وعموماً فإن تنفيذ سياسات خطط التنمية ، خاصة الخامسة ، في مجال التنمية الحضرية والريفية سيؤدي إلى تلافي العديد من هذه المشاكل (انظر فصلي السكان والتنميه).

الفصل الحادي عشر

التنميـــــة

تاريخ الجهود التنموية السعودية

لقد ظهرت تجارب التنمية في دول العالم الثالث ، على وجه التحديد ، بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما استقل عدد كبير من الدول الــتي كــانت خاضعــة للسيطرة الاستعمارية . فقد وجدت هذه الدول أنها في أوضاع مستعصية ، تعاني معــها من انتشار الجهل والمرض بين شعوبها . وكانت التنمية المخططة هي السبيل للتغلب على هذه الأوضاع . هذا مع ملاحظة أن الدول المتقدمة حالياً لم تعان أساساً مــن الحاجــة لمشاريع التنمية المخططة . فهذه الدول نمت تدريجياً ولم تعان معاناة الدول النامية حالياً . وعموماً فإن الفارق بين الدول النامية والمتقدمة حالياً فارق كبير . وهــذا الفــارق في مستوى التقدم بين المجموعتين من الدول يزداد مع مرور الوقت . كما أن معايير التقــدم ومستوياته تزداد أيضاً مع مرور الوقت . وبالتالي فوصول الدول النامية إلى مســتويات التقدم المرتفعة السائدة اليوم أمر ليس بالسهل . فالتقدم اليوم يحتاج من الدول الناميــة إلى سياسات تخطيطية وإمكانيات ومثابرة في العمل التنموي .

إذا ما نظرنا إلى وضع المملكة العربية السعودية في هذا الصدد فسنجد أنها دولة حديثة النشأة ، صادف قيامها بداية تبلور تيار التنمية سواء في مجال الأبحــاث والدراسات أم التطبيق . وبالتالي فخيار التنمية كان قضية محسومة للدولة الســعودية . فضلاً عن أن المملكة كدولة وليدة آنذاك كانت بحاجة ماسة لتنشيط تيار النمو والتطــور في أراضيها . فبالرغم من أن المملكة لم تتعرض لاستعمار أراضيها شأن عديد من الــدول النامية الأخرى إلا أنها كانت مثلها بحاجة ماسة لتنمية مخططة . فقد عانت أرجاء المملكة قبل توحدها ، أساساً ، من فترة الركود الحضاري ، التي عانت منها أجزاء عديد مــن أقطار العالم الإسلامي بعد انهيار الدولة العباسية . وقد صاحب ذلك ، وكان من نتائجه،

تجزؤ أراضي المملكة سياسياً إلى عديد من الدويلات والإمارات . وعموماً فقد أفرز كل ذلك سيادة أوضاع الركود الاقتصادي والاجتماعي في البلاد . وكان السكان السعوديون يعانون ، بالتالي ، مع بدايات الدولة السعودية الموحدة من عديد من العوائق في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية . وكانت هناك ، أساساً ، معاناة من قسوة الظروف الطبيعية ، من مناخ وحواجز تضاريسية ، حدت من قدرة السكان على الحصول على احتياجاتهم المادية بشكل مستمر وكاف . وعموماً فقد كانت المملكة تمر قبل ظهور النفط بمرحلة المجتمع التقليدي (1) . وهذه مرحلة تميزت بغلبة النشاط الرعوي على الحياة الاقتصادية . وهذا النشاط كان يتسم آنذاك بانخفاض أعداد القطعان وتذبذبها . فقد مثلت قلة الأمطار عنصراً أساسياً ساهم في تدهور أحوال المراعي خاصة في سنوات الجفاف .

ومن ناحية أخرى كان هناك بعض النشاط الزراعي تتم ممارسته بطرق بدائية في أجزاء متناثرة في نجد والحجاز والأحساء . كما أن ذلك الإنتاج كان ينتج بغرض الاكتفاء الذاتي في مناطق إنتاجه ولا يتوجه لسد حاجة بقية أنحاء البلاد بالتالي . كما كان عدد قليل من سكان بعض المدن الساحلية يمارس التجارة وخدمات الحجيج وبعض الصناعات اليدوية البسيطة وأنشطة الصيد . وعموماً فما جاء عن تاريخ الأنشطة الاقتصادية في المملكة في الفصول السابقة للكتاب خير برهان على ما نقول هنا . ولقد انعكست هذه المحدودية الكبيرة للنشاط الاقتصادي ، بالتالي ، على حجم الموارد العامة التي أتيحت للدولة السعودية في بدايتها ، وقبل ظهور النفط . فلم تكن الحياة الاقتصادية في أراضي المملكة توفر للدولة مبالغ ذات شأن . وكان الجانب الأكبر من

(1) وهي المرحلة التي تسبق مراحل النمو الاقتصادي وفقاً للنموذج الذي وضعه العالم روستو **Rostow** . وهذا النموذج يحدد المراحل التي يمر بها أي بلد في مشوار التنمية الاقتصادية . وتتمثل خصائص المجتمع التقليدي عامة في شيوع الإنتاج الزراعي على الأنشطة الاقتصادية ، عدم وجود اقتصاد تجاري ذي حجم ضخم واستخدام المجتمع مستويات منخفضة من التقنية . (**wheeler & Others, 1998, P 39 - 40**).

الموارد الحكومية مصدره الحجيج . وهذا مورد كان بدوره محدودا للغايـــة . ويكفـــي التدليل على ذلك أن نذكر أن ما كانت تدره حركة الحج آنذاك لا يزيد على ما يعـادل خمس جنيهات إسترلينية لكل حاج . في نفس الوقت الذي كانت أعداد الحجاج ، الـتي تستقبلها البلاد ، ضئيلة للغاية مقارنة بالوضع الحالي .ونتيجة لكل ذلك فقـــد كـانت الحركة التجارية السعودية محدودة للغاية. فلم تكن هناك موارد اقتصاديـــة ذات شـأن تسمح بوجود منتجات قابلة للتصدير . ومن ناحية أخرى فلم تكن دخـــول الســكان وقوهم الشرائية تسمح بحركة نشطه لاستيراد البضائع من الخارج . أما التبادل الداخلي فقد كان ذا قدر محدود للغاية ما بين سكان القرى والمدن . وهذا أمر فرضته ظـــروف النقل المحدود وقلة إنتاج تلك القرى والمدن آنذاك كما سبق توضيحه (عيســـى ، ص 104 ؛ أبو العلا ، 1972 ، ص 111 – 112).

ولقد مثل توحد معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية تحت ظل راية دولـــة وإدارة سياسية واحدة الخطوة الأولى في طريق التطوير الشامل للبلاد . فقد مكن قيام الدولـــة من توفير الحد الأدنى ، والأساسي ، من الإطارات الإدارية والتنظيمية التي عملت علـــى توفير الحد الأدنى من الخدمات والمرافق لسكان البلاد . وجاء صدور أول ميزانية للبلاد في عام 1931 م ليمثل خطوة عملية نحو تنظيم شئون البلاد اقتصاديا . وكان مجموع هذه الميزانية يعادل 15 مليون دولار أمريكي تقريبا حاليا . وبالتالي فقـــد اتســـمت مـــوارد الميزانية بالمحدودية وأنعكس ذلك على مقدار التنظيم والتنشيط الاقتصادي المذكـــور . فقد حكمت الأمور في هذا الشأن الإمكانيات المحدودة للبلاد بحكم حجـــم وأســـعار الإنتاج النفطي في تلك الحقبة (أنظر إلى فصل النفط والثروة المعدنية) . وعموما فقـــد تتالى في السنوات التالية لصدور الميزانية تنفيذ بعض المشاريع لتدعيم الاقتصاد المحلـــي وتطوير الحياة في البلاد بشكل عام . فبدأ إرسال أول محطة إذاعية في المملكة في عـــام 1946 م . كما أنشئت أول شبكة للكهرباء بمكة المكرمة في العام التالي . إضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء مصفاة صغيرة لتكرير النفط في رأس تنوره وميناء لناقلات النفط في نفـــس

العام . أيضاً شهدت البلاد آنذاك مولد مشروعين مهمين ، أولهما إنشـــاء أول معـــهد رسمي حكومي للتعليم العالي ، وهو كلية الشريعة بمكة المكرمـــة في عـــام 1946 . أمـــا المشروع الثاني فتمثل في إنشاء خط السكة الحديد بين الرياض والدمام ، وقـــد بلغـــت تكاليف الإنشاء حداً ضخماً قياساً بموارد الدولة المحدودة آنذاك . إذ بلغـــت تكلفـــة المشروع 52 مليون ريال ، وهو ما كان يوازي دخل الحكومة آنذاك في عـــام بأكملـــه (عيسى ، ص 107) . ومع مرور الوقت وتراكـــم المشـــاريع، وأن كـــانت بأحجـــام ومستويات محدودة بالإمكانيات المادية المتوافرة ، فقد حصل انتعـــاش نســـبي للحيـــاة الاقتصادية والحضرية في البلاد . فبدأ عدد من المدن في التطور وأصبحت مدن جـــدة والرياض والدمام ثم مكة المكرمة والمدينة المنورة ، تمثل مراكز حضرية ذات أهمية علـــى خريطة البلاد الاقتصادية . كما توفر بهذه المدن إمكانيات النمو المستقبلي. وهو الأمـــر الذي حصل فيما بعد مع ازدياد موارد الدولة وبدأ تنفيذ خططها التنموية كما ســـنرى فيما بعد في هذا الفصل . كما أن هذه المدن عملت بدورها على استثارة النمو التدريجي للمستوطنات البشرية الموجودة في المناطق المحيطة بها وفي مناطق أظهرها عموماً(1).

وعموماً فقد مثلت الفترة التي أعقبت ظهور الدولة السعودية الحديثـــة ، المرحلة الأولى في جهود التنمية والتطوير للبلاد . على أن تلـــك الجـــهود افتقـــدت عنصرين هامين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة . فأولاً فقد كان لابد مـــن وجود مورد مالي كاف لدفع حركة النمو بالشكل المطلوب . كما مثل وضـــع هيكـــل أداري وتنظيمي عام لتخطيط النمو العنصر الثاني. وقد مثل ظهور النفط في علم 1935 م مؤشراً هاماً على توفر المورد المالي . على أن الإنتاج النفطي السعودي وعائده ، لم يكـــن آنذاك بالقدر الذي يسمح بقيام تنمية على نطاق واسع . فلـــم يتعـــد عـــائد النفـــط السعودي في عام 1948 85 مليون دولار فقط (وزارة التخطيـــط، 1980، ص 33) . ولم يمثل دخل النفط عائداً كافيا لعمليات التنمية الشاملة والمطلوبة إلا مع بدايـــات عـــام

(1) أنظر إلى فصل المواصلات لتعريف مصطلح الظهير إضافة لفصل المدن الذي يناقش تطور المدن السعودية .

1973م حينما ارتفعت أسعار النفط العالمي بشكل غير مسبوق في تاريخ هذا المورد الهام (أنظر إلى فصل النفط والثروة المعدنية) . وكان ذلك الارتفاع الحافز الأساسي لتنفيذ خطط التنمية السعودية بالشكل الطموح الذي تميزت به كما سنرى فيما بعد في هذا الفصل .

على أن محدودية الموارد المالية للمملكة في الفترة التي سبقت عام 1973 لم تحول دون سعي الدولة نحو البدء في تطوير البلاد في حدود الإمكانيات المتوفرة . وتمثلت نقطة البدء في هذا الصدد في السير في مجال وضع تنظيم أداري واقتصادي محدد للتطوير الاقتصادي . وقد كان الغرض من هذا التنظيم بلورة آفاق النمو الاقتصادي والعمل على البدء في تنفيذ مشاريع التنمية الممكنة في حدود القدرات المالية المتاحة . علما بأن التزايد التدريجي لإنتاج النفط في البلاد في تلك الفترة أتاح قدرا من الانتعاش الاقتصادي في البلاد . فقد تطور الإنتاج السعودي من النفط من 8,2 مليون طن متري في عام 1946 إلى 54 مليون طن متري في عام 1959 إلى 168 مليون طن متري في عام 1970 (أبو العلا ، 1972، ص 133) . وقد ترافق مع ذلك زيادة إيرادات الدولة من النفط من 409,7 مليون دولار أمريكي في عام 1962 إلى 1149,7 مليون دولار في عام 1970(عيسى، ص 109). وعموما فقد تم إنشاء لجنة للتنمية الاقتصادية في البلاد في عام 1956. على أن التجربة أظهرت الحاجة إلى إنشاء جهاز مركزي للتنمية يعمل على وضع خطط للتنمية الشاملة للبلاد . فاللجنة المذكورة ركزت اهتمامها على الأعمال الإجرائية الخاصة بدراسة طلبات رجال الأعمال في مجال المشاريع الاقتصادية التي ظهر احتياج البلاد لها آنذاك . وبالفعل فقد صدر مرسوم ملكي بإنشاء مجلس للتخطيط برئاسة رئيس مجلس الوزراء في عام 1961م . وبعد مرور ثلاث سنوات تقريبا أستبدل المجلس بالهيئة المركزية للتخطيط، والتي وضعت تحت سلطة ملك البلاد . وجاء هذا الأجراء لإعطاء عملية التنمية الحجم المطلوب من الاعتناء والجهد الحكوميين .

والواقع أن الجهود السابقة الذكر ، والى تاريخ إنشاء الهيئة المركزية للتخطيط، قد أثمرت قدراً طيباً من النمو . وينطبق ذلك على إنشاء وتنظيم وتطوير أجهزة التخطيط بالإضافة إلى المشاريع المختلفة التي نُفذت آنذاك . فقد زاد الإنتاج القومي السعودي من 7504,1 مليون ريال سعودي في عام 1964 إلى 12845,2 مليون ريال في عام 1970 (المصدر السابق ، ص 111) . وقد أثمرت هذه الجهود عن حدوث معدل نمو مرتفع حققته المملكة في حقبة الستينات الميلادية من هذا القرن (10%) ، وذلك مقارنة بالمعدلات التي وضعتها الأمم المتحدة في تلك الحقبة ، ضمن أول برنامج عشري للتنمية في العالم (1) .

بالرغم من ذلك فما تحقق كان دون طموح البلاد ، والذي كان يتمثل في تنمية شاملة وبخطوات أسرع تنقل المملكة نقلة حضارية واسعة . إضافة إلى ذلك فإن مشاريع التنمية التي جرت في البلاد في الفترة السابقة لعام 1970 لم تحقق الأهداف المتوخاة منها لاعتبارات عدة . ولعل أهم اعتبارين في هذا الشأن هما : عدم وجود أسس محدودة للسياسة التنموية العامة للبلاد وقلة البيانات والمعلومات التي يمثل وجودها عنصراً أساسياً في عملية التخطيط وفقاً للمنهج العلمي . كما أن غيبة الأسس المذكورة أدت إلى إدارة عملية التخطيط على أساس المستوى الوطني دون مستويات المناطق والمحليات مع العلم بأن هذه الأخيرة تمثل مستويات مهمة للغاية في عمليات التنمية والتخطيط كما سنرى فيما بعد عند مناقشة التنمية الإقليمية في المملكة (الصباب ، ص 83) .

وبناء على ما سبق فقد تم تنظيم التنمية والتخطيط للبلاد في صورة خطط خمسية جرى تنفيذ أول خطة منها في الفترة ما بين عامي 1970 و 1975 . كما

(1) حدد هذا البرنامج نسبة 5% سنوياً كمعدل نمو مطلوب للدول النامية خلال عقد الستينات و 6% خلال عقد السبعينات (الشريف ، 1987 ، ص 145) .

جرى في العام الأخير تحويل الهيئة المركزية للتخطيط إلى وزارة للتخطيط لإعطاء التخطيط في البلاد تنظيما إداريا يتناسب مع أهميته . وقد جاء ارتفاع أسعار النفط العالمي في عام 1973 كحادث تاريخي فاصل في تاريخ التنمية السعودية . فقد أتاح ذلك الارتفاع للمخططين السعوديين التخطيط لتنمية شاملة وطموحة . وقد تزامن ذلك بشكل خاص مع بداية الخطة الثانية بحكم الواقع المادي الذي صادف تخطيط وبدء تنفيذ أول خطة . وسيتضح لنا ذلك بجلاء أكبر عند الحديث لاحقاً عن خطط التنمية بشكل أكثر تفصيلاً .

وأخيراً فقد راعى مخططو التنمية السعودية تنمية البلاد وفقاً لأحدث الاتجاهات العلمية للتنمية . فمن ناحية جرى الاهتمام بتنمية البلاد بشكل عام يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي لمجموع المملكة وسكانها . ومن ناحية أخرى تمت مراعاة الأبعاد الإجتماعية والسياسية لقضية النمو ، بحيث تم الاهتمام في الخطط بتوزيع ثمار التنمية على مجموع السكان وعلى كافة أقاليمه. إضافة لذلك فقد روعي أن تتوازن التنمية السعودية بحيث لا يهمل أي قطاع اقتصادي لحساب قطاع آخر . وهذا أمر في غاية الأهمية فقد وجد الدارسون أن النمو غير المتوازن ، والذي يركز على قطاعات بعينها ، يعوق في نهاية الأمر عمليات التنمية حتى في القطاع الذي يُعطي الاهتمام الأكبر . فالاعتماد على التصنيع لوحده مثلاً ، لا يمكن من خلق ظروف مناسبة للتنمية الاقتصادية . فالتوسع الاقتصادي للدولة يتطلب إسهاما فعالا للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الحياة الاقتصادية . فنمو القطاعات المذكورة يعني نمو طلباتها على مستلزمات الإنتاج الخاصة بها ، من السوق المحلي . وهذا الأمر يسهم بدوره في انتعاش عموم الاقتصاد المحلي . على أن نمو الطلبات المذكورة يكون مقيداً بحكم محدودية نمو القطاعات عدا القطاع المستهدف بالتنمية ، وهو الصناعة في مثالنا هذا . ومن جانب آخر فإن قلة تلك الطلبات تعني تقلص التطور المأمول حدوثه في القطاع الصناعي ذاته . فهذا القطاع من المفترض أن ينتج ما يسد الاحتياجات السكانية العامة من منتجات صناعية . ومن ناحية أخرى تنتج الصناعة احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى من مكائن وآلات وقطع

غيار .. الخ . وهذه الاحتياجات محدودة في مثالنا المذكـور (HABIB , P90). وهنـاك بطبيعة الحال اعتبارات اقتصادية أخرى في هذا المجال توضح عيوب النمو غير المتـوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وكتابنا هذا ليس مجالها.

خطط التنمية السعودية

تحمل أية خطة للتنمية عادة إستراتيجية عامة وأهدافا يسعى واضعـو الخطة إلى تحقيقها خلال الفترة المحددة لتنفيذ الخطة . وتأتي الإستراتيجية في البدايـة ، إذا تحدد أساليب العمل الواجب أتباعها ليمكن تحقيق أهداف الخطة . وإذا مـا نظرنـا إلى استراتيجيات التنمية في المملكة عامة فيمكن لنا تلخيصها ، حسب مجالاتها ، في ثلاثـة محاور:

1 – المحور الاقتصادي

تتمثل الاستراتيجية الاقتصادية الأساسية للتنمية السعودية في تنويـع القاعدة الاقتصادية للبلاد بحيث يتم تخفيف الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخـل . ويتم تحقيق ذلك بتصميم وتنفيذ تنمية معتمدة على كل المـوارد الطبيعيـة المتاحـة بالمملكة وليس النفط فحسب . هذا مع مراعاة التوازن في النمو بين مختلف القطاعـات الاقتصادية من ناحية . ومن ناحية أخرى العمل على تحقيق التوازن بين مختلف المنـاطق ارتكازاً على نوعية الموارد المتاحة في كل منطقة من مناطق المملكة (عيسى ، ص 113).

2 – المحور الاجتماعي

يرتكز هذا المحور على إنشاء نظام وطني للخدمات الاجتماعية يتناسب مع الأوضاع والأنظمة الاجتماعية في البلاد . هذا ويدور الاهتمام في هذا المحور علـى تحقيق نمو متوازن لتلك الخدمات بين مختلف مناطق البلاد. ويرتبط هذا الأمـر أساسـاً

بسياسة سكانية واستيطانية عامة . وهذه السياسة تبنى على خصائص المجتمع الدينية والاجتماعية والجغرافية العامة ، سواء طبيعية أم بشرية (المصدر السابق ، ص 113) .

3 – المحور التنظيمي

يشمل هذا المحور جانبين . ويعنى الجانب الأول بتطوير الإمكانيات التنظيمية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي . أما الجانب الآخر فيهتم بتطوير إمكانيات الدفاع عن الوطن والأمن الداخلي (المصدر السابق) . فتحقيق الأمن للدولة بشقيه ، داخلي وخارجي ، يوفر الاستقرار اللازم لنجاح أي جهد تنموي .

وإذا ما انتقلنا بالحديث إلى أهداف خطط التنمية السعودية المتتالية ، منذ 1970 حتى عام 2000م [1] ، فسنجد أن هناك أهدافا مشتركة تتكرر في كل خطة . وتتمثل هذه الأهداف المشتركة في : تطوير الموارد البشرية – تنويع مصادر الدخل – الحفاظ على القيم الدينية والدفاع عن البلاد . ومن جانب آخر نجد هناك أهدافا استجدت في الخطط المتأخرة ، بدءا من الخطة الرابعة . ومن هذه الأهداف المستجدة ، دفع حركة النشاط الثقافي والعلمي والإعلامي – تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الذي يتكون من دول الخليج العربي – التركيز على ما يسمى بالتنمية النوعية وذلك بتحسين أداء المؤسسات الحكومية [2] . والواقع أن إضافة أهداف جديدة للتنمية عبر الخطط اللاحقة إنما يرجع إلى أقدام مخططي التنمية السعودية على إعادة ترتيب أولويات التنمية في البلاد وتعديلها والإضافة إليها . وهذه العملية تمت بناء

(1) تم تنفيذ خمس خطط تنموية في البلاد في هذه الفترة ، كل مدتها خمس سنوات .

– هذا بالإضافة إلى أهداف الخطة السادسة والتي من المفروض أن يكون تنفيذها قد تم بالكامل مع نهاية عام 2000م .

(2) أنظر إلى : وزارة التخطيط : 1390هـ ، ص 25 ؛ 1395هـ ، ص 28 ؛ 1410 هـ ، ص 87. 1415، ص 86 .

– .Ministry of planning 1400, p16; 1405, p41

على الظروف السائدة في فترة كل خطة وذلك دونما الإخلال بالإستراتيجيات العامة للخطط . وعموما فمنذ الخطة الخامسة أصبح هناك قدر كبير من الاستقرار لأهداف التنمية. وكان ذلك نتيجة اتضاح رؤية الوضع العام للتنمية في البلاد . هذا بالإضافة إلى تحقق الأهداف المرحلية لبعض الخطط أو تلك الأهداف التي استدعتها ظروف التطور وغيرها ، ولم تكن محسوبة أساسا ، أبان الخطط السابقة . ومن ثم فقد بلورت الخطة الخامسة للتنمية ، 1990 – 1995 ، أهداف التنمية العامة في المملكة في ثماني اتجاهات رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 – تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط الخام كمصدر أساسي للدخل.

2 – رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة .

3 – المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

4 – تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة .

5 – دعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .

6 – توسيع نطاق العلاقات بين المملكة وغيرها من الدول .

7 – تنمية وإكمال التجهيزات الأساسية الفيزيقية (1) .

8 – تنمية الموارد البشرية (وزارة التخطيط ، 1410 ، ص 44 – 46) .

وضمن الإطار الواسع للاتجاهات بعيدة المدى لمجموع خطط التنمية السعودية نجد أن لكل خطة منها مجالا خاصا يمثل مرحلة من مراحل التنمية . ركزت "خطة التنمية الأولى" (1970 – 1975) على وضع الأساس الأول والمنظم للتنمية السعودية عامة . وكان ذلك نتيجة لطبيعة هذه الخطة كخطة أولى ثم نتيجة للحجم المالي المحدود الذي توفر لهذه الخطة ، مقارنة بما أتيح للخطط اللاحقة . على أن ما حققته الخطة الأولى أتاح وضع أساس لبنية أساسية " تحتية " ، من مرافق وخدمات أساسية .

---

(1) أي المرافق الأساسية من شبكات اتصالات ومواصلات وكهرباء ومياه .. الخ .

هذا بالإضافة إلى تطوير الخدمات الحكومية والبدء في وضع أساس لتنمية الموارد البشرية. وكان ما تحقق في ظل هذه الخطة ، بالتالي ، ركيزة اعتمدت عليها الخطط اللاحقة . ومع مجيء " الخطة الثانية للتنمية " (1975 – 1980) كانت موارد الدولة قد ازدادت بشكل ملحوظ نتيجة لارتفاع أسعار النفط بدءا من عام 1973 وما ارتبط بذلك من تطورات في إنتاجه [1] . ومن ثم فقد ركزت الخطة الثانية على مزيد من الأنفاق على مشاريع التجهيزات والمرافق الأساسية للمجتمع . كما تم الاهتمام بإنشاء المؤسسات الحكومية المناط بها تنمية اقتصاديات البلاد كشركة سابك للصناعات الأساسية. وعموما فقد تم البدء في هذه الخطة بإرساء أسس تحقيق اقتصاد أكثر تنوعا . فتم السعي نحو إنشاء الصناعات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال والمرتبطة بالنفط والغاز الطبيعي. كما تم إعطاء اهتمام لتنمية الصناعات التحويلية التابعة للقطاع الخاص.

برزت الزراعة كقطاع نام بشكل واضح وتم الاهتمام بها في " الخطة الثالثة " (1980 – 1985) . أيضا زاد استثمار القطاع الخاص بشكل واضح في الصناعات التحويلية نتيجة اهتمام هذه الخطة في هذا الصدد . فقد سعت الخطة لإرساء أسس لاقتصاد أكثر تنوعا . ونتيجة زيادة حجم العمالة الأجنبية في البلاد، مع تزايد مشاريع التنمية في فترات الخطط السابقة ، تم التأكيد في الخطة الثالثة على تنمية الموارد البشرية السعودية . هذا مع استمرار تيار التوسع في إنشاء التجهيزات الأساسية . أما " الخطة الرابعة " للتنمية (1985 – 1990) فقد شهدت تركيزا على إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في عملية التنمية وجعله دورا رياديا في النشاط الاقتصادي. ركزت الخطة أيضا على تعزيز محور التنويع للقاعدة الاقتصادية للبلاد . كما وجهت النفقات الحكومية نحو الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية لتحقيق مزيد من التنمية البشرية والاجتماعية (وزارة التخطيط ، 1415) .

---

(1) أنظر إلى فصل النفط والثروة المعدنية .

وإذا كانت الخطط السابقة للتنمية في البلاد قد عملت على إرساء أسس تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في البلاد فإن " الخطة الخامسة " (1990 – 1995) جعلت هذه القضية هدفا من أهدافها الرئيسية . وبجانب ذلك فقد جعلت هذه الخطة تحسين نوعية وكفاءة الأداء العام للاقتصاد هدفا رئيسا آخر لها . فقد توجهت الخطة نحو التركيز على التنمية النوعية وتطوير أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات في الخطط السابقة. وفي نفس الوقت فقد استمرت الخطة الخامسة في العمل على تنمية الموارد البشرية والتأكيد على دور القطاع الخاص في التنمية والاقتصاد الوطني (المصدر السابق ، ص47).

وأخيرا فإن المحاور الأساسية" للخطة السادسة " للتنمية (1995 – 2000) أظهرت استمرارية في نفس الاتجاهات الرئيسية للخطة الخامسة، هذا مع تركيز الخطة السادسة على حل معوقات تنمية الموارد البشرية . فنصت الخطة على التركيز على النوعية في المستويات التعليمية والتدريبية المختلفة ، هذا مع التركيز ، أيضا ، على التخصصات التي تتلاءم مع متطلبات القطاع الخاص . كما اهتمت الخطة بوضع السياسات التي تحقق هدف سعودة القوى العاملة في البلاد ، وبالإضافة لما سبق فقد اهتمت الخطة بإيجاد السياسات المؤدية لزيادة الكفاءة الاقتصادية في كلا القطاعين الحكومي والخاص عبر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ،. وأخيرا فقد أعطت الخطة السادسة اهتماما بقضايا كميات المياه التي تستهلكها الزراعة ووضع مزيد من الإجراءات الفعالة للمحافظة على المياه بما في ذلك النمط المحصولى الأمثل للبلاد وغير ذلك من إجراءات . (وزارة التخطيط ، 1414 ، ص 91 – 104) .

وأخيرا فإنه يلاحظ أنه مع وجود مجالات خاصة لكل خطة ، كما اتضح مما سبق، فأن هناك نوعا من الاستمرارية بين خطة وأخرى في قضايا بعينها . إذ أن حل تلك القضايا قد لا يتم في الفترة المحددة لكل خطة ولابد من متابعتها في إطار الخطة التالية

والتي تليها أن اقتضى الأمر . وهذا ما تم مع قضيتي تنمية دور القطاع الخاص في التنمية والسعودة مثلا . فهذه قضايا تحتاج لدأب في المعالجة عبر فترة زمنية ليست بالقصيرة للوصول للأهداف النهائية المصممة لها في خطط التنمية . فزيادة دور القطاع الخلص في العملية التنموية وزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي العام مثلا ، أمر مطلوب بشدة . فتحقيق هذا الهدف أمر مهم إذ أنه يتفق مع النسق العام للنظام الاقتصادي السعودي . فهذا النظام قائم على مبدأ الاقتصاد الحر الذي يلعب القطاع الخاص فيه الدور الأساسي . بينما يبقى دور الحكومة في هذه الحالة إشرافا مع التحكم في بعض الصناعات والقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية للدول كالصناعات الحربية مثلا . ومن ناحية أخرى فأن القطاع الخاص السعودي لم يكن قادرا ، مع بداية التنمية السعودية ، على القيام بالدور المطلوب منه . فقد كان هذا القطاع يحتاج لفترة زمنية ليست بالقصيرة ليتمكن من مراكمة رأس المال والخبرة الإدارية والفنية اللازمة لأداء ذلك الدور. فالقطاع الخاص السعودي حديث النشأة قياسا بحداثة عهد الدولة السعودية ذاتها (1) .

وبناء على ما سبق نجد أنه إلى جانب قيام الحكومة السعودية بتدعيم قدرات القطاع الخاص فقد قامت بالبدء في تأسيس المشاريع الضخمة التي لا يستطيع القطاع الخاص تحمل أعبائها . فمثل هذه المشاريع تحتاج لاستثمارات مالية ضخمة وترتبط بها قدرات تقنية عالية المستوى والتكلفة المالية . هذا ومن المقرر تحويل ملكية مثل هذه المشاريع إلى القطاع الخاص متى وقفت على أقدامها ووصل القطاع الخاص لمرحلة تؤهله لأدارتها . وقد قامت الحكومة السعودية بالفعل بطرح 30% من أسهم شركة سابك للاكتتاب العام . هذا وينبغي أن نذكر أنه في إطار تنفيذ توجيهات خطط التنمية فقد استمرت الحكومة في تدعيم القطاع الخاص . وقد تمثل ذلك في الأنظمة المسهلة لعمل هذا القطاع وتطويره أو عبر تقديم المشورة الفنية . هذا بالإضافة إلى تقديم القروض والتسهيلات للمؤسسات الخاصة عبر مؤسسات الدولة المالية الموجهة لهذا

(1) أنظر إلى الفصل الثالث من الكتاب الذي يناقش ملامح الجغرافيا الاقتصادية للمملكة .

الغرض كصندوق التنمية الصناعية وغيرة . كما أن المرحلة التنموية الحالية تشهد التوجه نحو " تخصيص " المشروعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك مشروعات الخدمات العامة . وهذا الأمر يمثل اتجاها ناميا تعمل الدولة على دفعه إلى الحد الأقصى . وهذا يعني الحاجة إلى سياسيات متتالية ينبغي الاهتمام بوضعها ومتابعتها عبر سنوات الخطط المتتابعة . وأخيرا فما ينطبق على قضية القطاع الخاص في هذا الشأن ينطبق أيضا على قضية سعودة القوى العاملة . هذا ولقد جرى مناقشة هذه القضية من خلال التعرض لسعود العمالة الصناعية في فصل الصناعة التحويلية .

منجزات التنمية السعودية

لقد ذكرنا في بدايات هذا الفصل أن مخططي التنمية السعودية قد راعوا في وضعهم لخطط التنمية العمل على موازنة نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة . ولقد أتت نتائج تطبيق الخطط المذكورة في الواقع محققة لأهدافها في هذا الصدد إلى حد جيد . فبداية، أدت الخطط إلى تحقيق إنجازات طيبة في مجال تنويع مصادر الدخل . فلم يقتصر هذا التنويع على تنمية قطاع واحد إلى جانب قطاع النفط بل أمتد إلى أكثر من قطاع . كما أن هذه القطاعات حققت معدلات نمو جيدة . ويتضح لنا ذلك بمراجعة منجزات خطط التنمية في هذا الصدد . فالخطط الأولى عملت على تنمية قطاع الصناعة التحويلية بحكم توفر الموارد المالية والنفطية ، والغاز ، الأساسية في نشأة صناعة البتروكيماويات . كما أعطيت الصناعات التحويلية الأخرى دفعات كبيرة من الاهتمام والرعاية (أنظر فصل الصناعة التحويلية) . ولذا فقد قفز إسهام هذا القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي السعودي من 5,8% في عام 1975 إلى 7,7% في 1985 والى 8,9% في عام 1990. ومع بداية الثمانينات الميلادية من هذا القرن تقريبا تم التركيز على تنمية القطاع الزراعي عبر تطبيق سياسات مختلفة تم مناقشتها في فصل الزراعة . وقد أثمر هذا الجهد عن نمو متواصل لقطاع الزراعة حيث قفز إسهامه في الناتج القومي

من 01% فقط في عام 1975 إلى 3,3% في عام 1985 إلى 8,1% في عام 1990 (1) . كما أن قطاع الثروة المعدنية ، عدا النفط، بدأ هو الأخر يحظى باهتمام واضح في الخطط الأخيرة بدءا من الرابعة . ولقد سبق لنا مناقشة هذا الاهتمام وما تضمنته هذه الخطط من مشاريع وجهود في فصل النفط والثروة المعدنية .

يعتبر عديد من علماء الاقتصاد أن معدل النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي مؤشرا جيدا لا داء أي اقتصاد ولجهود التنمية عامة بالتالي . ولو طبقنا هذا المؤشر على التجربة السعودية في التنمية لوجدنا أن فترات الخطط الأولى قد شهدت إنجازا طيبا في هذا المجال . فقد صاحب تلك الحقبة ارتفاع بين لمعدلات دخل البلاد من النفط مما ساعد على تنفيذ خطط تنمية طموحة . وقد أدى تنفيذ تلك الخطط إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي . فقد وصل معدل النمو إلى 8,7% في فترة الخطة الأولى و 13,4% في فترة الخطة الثانية و 8,8% في فترة الخطة الثالثة (Ministry of planning, 1405, p 20) . وبالرغم من انخفاض أسعار النفط ومدخوله في الحقبة الأخيرة فقد تواصلت جهود التنمية السعودية . على أن تحقيق المعدلات السابقة لم يعد ممكنا في ظل الظروف السائدة لسوق النفط من منتصف الثمانينات الميلادية وحتى الآن (أنظر فصل النفط والثروة المعدنية). إضافة إلى ذلك فإن المعدلات التي حققتها الخطط اللاحقة للخطة الثالثة هي معدلات تتناسب مع مرحلة الاستقرار التي دخلها الاقتصاد السعودي بعد فترتي الطفرة المالية في أوائل السبعينات (1973م) والثمانينات (1981م) الميلادية. فقد تحقق تصاعد ملحوظ من النمو ما بين فترتي الخطتين الرابعة والخامسة. فحين وصل معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلى في المملكة إلى 0.1% في فترة

---

(1) تم استقاء هذه النسب ، وحساب بعضها ، بالرجوع إلى بيانات خطط التنمية التالية :

– وزارة التخطيط ، 1390 هـ ، ص 131 ؛ 1410 هـ ؛ ص 69

Ministry of Planning, 1400, P19

* عموما هناك تفصيل أكثر في مجال تقويم الجهود التنموية في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في الفصول الخاصة بهما سابقا .

الخطة الرابعة ، فإننا نجد المعدل يرتفع إلى 4.1% في فترة الخطة الخامسة . كما أن الخطة السادسة للتنمية تستهدف الوصول ، بنهاية فترها ،إلى معدل نمـو يصـل إلى 3.8% (وزارة التخطيط ؛ 1405 ، ص 5 ، 1410 ، ص 69 ؛ 1415، ص 113) .

وعموما فأن ما تحقق من منجزات تنموية خلال عقـدي السـبعينات والثمانينات الميلادية من القرن العشرين يعد أمرا أكثر من جيد . ويمكن تبيين ذلك من خلال النظر إلى أهم منجزات خطط التنمية الأربع الأولى :

1 – انخفضت نسبة القيمة المضافة (1) لقطاع النفط من مجموع الناتج المحلي مـن 58% في عام 1970 إلى حوالي 21% في عام 1984 .

2 – أصبحت المملكة من كبريات الدول المصدرة للبتروكيماويات في العالم . ووصلـت نسبة صادرات المملكة من البتروكيماويات إلى 11% من أجمالي صادرات البلاد في عـلم 1988 .

3 – تضاعف الدخل الوطني الحقيقي خلال العقدين المذكورين أعلاه بأكثر من أربعـة أضعافه من حيث الحجم .

4 – زاد المعدل العام السنوي للاستهلاك الشخصي بمتوسط قدرة 9,4% .

5 – زادت مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ . فتتضـاعف الإنتاج الفعلي لهذا القطاع إلى خمسة أضعاف ، وزادت استثماراته الفعلية إلى أكثر مـن سبعة أضعاف . كما أرتفع عدد الشركات الخاصة المسجلة من 1000 شـركة في عـام 1975 إلى أكثر من 7000 شركة في عام 1989 .

6 – توسعت شبكة الطرق المعبدة خلال العقدين الماضيين إلى أكثر من 32,000 كم بعـد أن كانت 8,000 كم فقط .

7 – زاد أجمالي عدد الطلاب في شتى المراحل التعليمية من 600,000 في عـام 1970 إلى 2,500,000 في عام 1989 (وزارة التخطيط ، 1410 ، ص 47 – 51) .

---

(1) انظر لفصل الجغرافيا الاقتصادية سابقا لتعريف مصطلح القيمة المضافه .

ونضيف إلى ما سبق أن خطط التنمية السعودية عملت على تطوير القطاعات الاقتصادية في البلاد في إطار الإمكانيات الفعلية لتلك القطاعات في نواحي البلاد المختلفة . فتم تنشيط استثمار الإمكانيات الزراعية في المناطق ذات النشاط الزراعي التقليدي ، كالمنطقة الجنوبية الغربية ومناطق الواحات الزراعية .. الخ . هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالمناطق التي زاد وجود موارد المياه الجوفية العميقة غير المتجددة من إمكانياتها الزراعية (1) . كما تم استثمار موارد النفط والغاز الطبيعي بالمنطقة الشرقية .. الخ . ومن ناحية أخرى فقد أخذت الخطط الأخيرة ، بدءا من الرابعة ، بالاهتمام بتنمية الموارد المعدنية في أجزاء مختلفة من المناطق الغربية والشمالية والوسطى . ونستطيع القول بالتالي إن مراعاة حقيقة الاختلافات الجغرافية في مواقع الموارد الاقتصادية في البلاد أمر واضح في خطط التنمية السعودية . وهذا أمر يساعد على الاستفادة من تلك الاختلافات في الوصول إلى نمو متوازن إقليميا . وهذا يقودنا إلى النظر إلى الكيفية التي عالجت بها تلك الخطط قضية التنمية الإقليمية ، أي العمل على مساواة المناطق المختلفة في البلاد من حيث فرص النمو والتقدم .

التنمية الإقليمية

بلا شك فإن التنمية العامة أمر حيوي لإزالة مظاهر التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا وعلميا . على أن هناك أمرا لا يقل أهمية ، إلا وهو الاهتمام بتوزيع ثمار هذه التنمية على المناطق المختلفة للدولة الساعية للأخذ بأسباب النمو . فالاختلاف الإقليمي في أوجه النشاط الاقتصادي في أية دولة يؤدي إلى حدوث مصاعب اجتماعية واقتصادية للدولة المعنية . وإذا ما نظرنا إلى وضع المملكة في هذا المجال فسنجد أن الأوضاع الإقليمية للنشاط الاقتصادي في البلاد إنما تعد من نتائج النمو والتطور التاريخيين لمراكز هذا النشاط . فمع توحد أرجاء البلاد كان هناك حاجة

(1) أنظر فصل الزراعة فيما سبق .

ملحة لتوفير قدر من التنشيط والانتظام للحياة الاقتصادية للدولة الوليدة . وفي نفس الوقت كان هناك عدد محدود من المدن السعودية الصالحة لإقامة الأنشطة الاقتصادية المأمولة ، وبالتالي مناطق هذه المدن . فبتلك المدن كان يتوفر الحد الأدنى من المرافق والخدمات المساعدة لقيام المشاريع الاقتصادية اللازمة في هذا الصدد . هذا وقد مثلت جدة والرياض والدمام هذه المدن بالدرجة الأولى . وعموما فمع مرور الوقت وتزايد النشاط الاقتصادي في أنحاء البلاد ، كان لهذه المدن فرص أكبر من غيرها في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي ، وفقا للمفاهيم الاقتصادية التي تحكم هذه الأمور . ومن ثم فقد حصلت المناطق التي تمثل المدن المذكورة مراكز رئيسية لها (المناطق : الوسطى – الغربية – الشرقية) على فرص نمو أكبر من غيرها . هذا بالرغم من أن تزايد مداخيل ثروة النفط في البلاد قد أدى إلى انتشار المشاريع الحكومية والخاصة في أنحاء البلاد (أنظر إلى فصول : المدن – السكان – النفط والثروة المعدنية) .

لم تتعرض خطة التنمية الأولى لقضية التنمية الإقليمية . فكخطة أولى كان لابد لها أولا من إرساء أسس التخطيط والتنمية الاقتصادية العامة للدولة . وبالتلي كان لابد بعد فترة هذه الخطة من العمل على تسريع النشاط الاقتصادي بشكل متوازن في شتى أنحاء البلاد وليس في مناطق محددة منها ، خصوصا وأن المناطق الوسطى ، والشرقية والغربية أصبحت ، مع نموها المستمر ، مصدر جذب مستمر للهجرة الداخلية من المناطق الأخرى . فقد كانت تيارات الهجرة تأتي تحديدا من الريف والبادية إلى المراكز الحضرية الكبيرة وأهمها مدن الرياض وجدة والدمام . ومثل هذه الأمور تخلق بلا شك مشاكل اقتصادية واجتماعية لكل من النوعين بين المناطق ، الأسرع نموا والأقل نموا .

وكان طبيعيا بالتالي أدراج قضية التنمية الإقليمية في خطة التنمية الثانية. فعمدت هذه الخطة ، لتحقيق أهدافها في هذا المجال ، إلى تقسيم البلاد إلى خمس مناطق رئيسية(1). وقد خصص لكل منطقه استثمارات ومشاريع تنمية تتسق مع الخصائص الجغرافية، طبيعيا وبشريا، والاقتصادية لكل منها . فذلك التخصيص يتيح فرصة للنجاح الاقتصادي لتلك المشاريع لاعتمادها على الموارد المحلية لكل إقليم . وقبل التحدث بقدر من التفصيل عن المناطق الخمس ، ينبغي ذكر الأهداف العامة للتنمية الإقليمية في البلاد ، وفقا للخطة الثانية .وتتمثل الأهداف المذكورة فيما يلي :

1 – العمل على مساعدة مناطق البلاد ، خاصة الريفية ، على تنمية أنشطتها الإنتاجية ، وذلك ليمكن لمثل هذه المناطق استبقاء أكبر عدد من سكانها وتقليل هجرتهم للمناطق الأخرى .

2 – توسعة نطاق توزيع الخدمات العامة لمساعدة المناطق التي تتوفر لديها إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي (2) . (وزارة التخطيط ، 1400 هـ ، ص 105) .

وفيما يلي تلخيص للأنشطة التنموية التي حددت لكل منطقة من المناطق المذكورة أعلاه .

1 – المنطقة الوسطى :

اهتمت الخطة بتطوير نوعين من الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة الوسطى. وأول هذه الأنشطة هي تلك المندرجة تحت " نمط الزراعة الحديثة " . وهنا يتم

(1) أرجع إلى مقدمة الكتاب ، حيث تم الإشارة إلى هذه المناطق التخطيطية ، فقد تم الاعتماد عليها في شرح التوزيع الجغرافي لمختلف الظواهر الجغرافية والبشرية في فصول هذا الكتاب .

(2)) بطبيعة الحال فإن تلك المناطق تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي المذكور في نوعيات معينة من الإنتاج الاقتصادي ، كالزراعة عامة أو محاصيل بعينها للبلاد ، مثلا . ويتم هذا اعتمادا على تميز المنطقة المعنية بموارد وخصائص جغرافية، كنوعية تربة جيدة وكمية كافية من التساقط ، مما يساعدها على خفض تكلفة الإنتاج وزيادته مما يؤدي ألي حدوث قدر من الاكتفاء الذاتي .

تنشيط الزراعة بناء على المشاريع الكبيرة الحجم والتي تعتمد على توفر المياه الجوفية العميقة في النطاق الأوسط من المملكة عموما . أما النوع الثاني من الأنشطة فقد تمثل في الصناعات التحويلية . فالمنطقة الوسطى تمثل سوقا استهلاكيا كبيرا للمنتجات الصناعية الاستهلاكية لكبر حجم سكانها ، كما أتضح من فصل السكان سابقا . هذا بالإضافة لاعتبارات أخرى خاصة بالنمط المكاني لمنشآت القطاع الخاص . وقد جرى التعرض لهذه الاعتبارات في فصل الجغرافية الاقتصادية سابقا . هذا ولقد أشارت الخطة إلى ضرورة أن تكون تلك الصناعات المذكورة من النوعية التي لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه حتى لا تنافس الزراعة على المياه. وهذا أمر راجع بطبيعة الحال إلى محدودية المياه هنا مهما كثرت. فالمصدر الرئيسي للمياه في المنطقة هي المياه العميقة غير المتجددة (أنظر فصل الزراعة) . إضافة إلى ذلك فقد نصت الخطة على استمرار تطوير مدينة الرياض ، بحكم وظيفتها كعاصمة للبلاد وكمركز من أهم المراكز السكانية والاقتصادية في البلاد كما أتضح من الفصول السابقة .

2 – المنطقتان الشمالية والجنوبية الغربية :

استهدفت الخطة ، اتصالا بهاتين المنطقتين ، تطوير الموارد المحلية وعلى رأسها الزراعة ثم التعدين . كما أعطت الخطة اهتماما إلى تنمية السياحة المحلية في المنطقة الجنوبية الغربية ، بحكم وجود مناطق الجذب السياحي الجبلية بها بالدرجة الأولى .

3 – المنطقة الغربية

سعت الخطة للعمل على تطوير الموارد الاقتصادية التقليدية بهذه المنطقة كالحج والتجارة والزراعة . والعمل من ناحية أخرى ، على تنشيط الصناعة التحويلية بالمنطقة بنقل النفط والغاز الطبيعي إليها من المنطقة الشرقية عبر الأنابيب .

وقد تم بذلك بغرض تكوين قاعدة صناعية رئيسية في مدينة ينبع . وتمثل الصناعات البتروكيميائية أساس (1) النشاط الصناعي في هذه المدينة.

4 – المنطقة الشرقية

استهدفت الخطة إنشاء مدينة الجبيل الصناعية بالمنطقة الشرقية . وقد تم تصميم هذه المدينة على أساس أن تكون الصناعات الأساسية بها صناعات بتروكيميائية (1) هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالزراعة المتوطنة منذ القدم في منطقة الأحساء على وجه التحديد (وزارة التخطيط ، 1395 هـ ، ص 101) .

هذا وينبغي علينا التوقف بالحديث عند التنمية الإقليمية بالمنطقتين الغربية والشرقية اتصالا بالصناعات البتروكيميائية التي خطط لإنشائها في مدينتي ينبع والجبيل . فإقامة هاتين المدينتين الصناعيتين والوصول لكامل أهداف إنشائهما سوف يكون له على المدى الطويل آثار إيجابية بأذن الله على التنمية الإقليمية بالمنطقتين الغربية والشرقية بالإضافة إلى المنطقة الشمالية . فهاتان المدينتان توجد بهما صناعات بتروكيميائية " أساسية " تنتج منتجات صناعية يتم استخدامها كمواد خام لصناعات أخرى . وقد روعي في تصميم المدينتين إتاحة الفرصة لشركات القطاع الخاص لإنشاء تلك الصناعات الأخرى . هذا ويلاحظ أن مخططي المدينتين قد أطلقوا مسمى الصناعات الثانوية على تلك الصناعات الأخرى (العصيمي ، ص 45) . وعموما فأنه يفترض أن إقامة هذه الصناعات ، على نوعيها ، في المدينتين سيحدث رواج اقتصادي بهما ويتم ذلك عبر توفر فرص العمل لسكان المدينتين . هذا بالإضافة إلى توفر فرص أخرى للعمل في مشاريع الخدمات اللازمة للعاملين بالصناعات وأسرهم . ووفقا

---

(1) هناك إلى جانب صناعات البتروكيماويات يوجد أيضا صناعتا تكرير النفط والحديد وصناعات أخرى .

لنظـــــــرية قطب النمو، المرتبط (1) إنشاء المدينتين بمفاهيمها، فلسوف تنمو هـــذه الصناعات ، ويتوقع أن تظهر صناعات أخرى غيرها متصلة بالصناعات الثانوية ومرتبطة بها . وبالتالي ينتقل النمو الاقتصادي من منطقة الصناعات الأساسية إلى ما حولها . كمـا ينتقل النمو الاقتصادي في مرحلة لاحقة من منطقة الصناعات الثانوية إلى ما حولهـا وفي كلتا الحالتين ستتوفر فرص العمل ويحدث الرواج الاقتصادي المطلوب. وكل هذا يعـني أن نجاح تجربة ينبع والجبيل سيعني حصول منطقة ينبع وما حولها من مناطق مجـــاورة في شمال النطاق الساحلي الغربي على فرص نمو اقتصادي أكثر عما عليـــه الحـــال الآن . وينطبق نفس الشيء على منطقة الجبيل وما يجاورها من منـــاطق في شمـــال الســـاحل الشرقي. وسيكون مصدر النمو الأساسي هنا هو صناعات ينبع والجبيل المذكورة . كما أن ذلك يعني أن هناك فرص نمو كبيرة أيضا للمنطقة الشمالية من البلاد بحكم وقوعـــها في منطقة متوسطة ما بين النطاقين المذكورين (أنظر أيضا إلى فصل الصناعة التحويلية – قسم الأنماط المكانية) . على أنه يلاحظ أن القطاع الخاص لم يتفاعل بالقدر المطلـــوب ،

(1) إن هذه النظرية المسماة بـ **Growth pole theory** باختصار تفترض إنه في حالة أي إقليـــم يوجـــد مكان معين به ذو خصائص اقتصادية خاصة تؤدي إلى تميزه بوجود نشاط اقتصادي أكثر بروزا وأهميـــة عن أنشطة الأماكن الأخرى داخل الإقليم . ويتمثل هذا النشاط في صناعة تسمى الصناعة الرئيســـية أو الصناعة المفتاح . ويترتب على وجود هذه الصناعة ظهور صناعات تكميلية لها ، لذا يطلق علـــى هـــذه الصناعات الأخيرة مسمى " الصناعات المتأثرة" . ومن ثم يصبح ذلك المكان ، والذي تســـمية النظريـــة بنقطة أو مركز النمو ، مهيمنا على النشاط الاقتصادي في الإقليم . فهذا المكان يشتري السلع من بقيـــة أنحاء الإقليم ويستثمر أموالها ويشغل جزء من عمالتها . ولكن وجود هذا المكان يقلل في نفس الوقـــت ، من فرص نجاح أية صناعة تقوم خارجة . كما أن هذا المكان يعمل على تفريغ أنحاء الإقليم من أحســـن عناصرها البشرية بفعل هجرهم إلى مركز النمو . على أنه مع مرور الوقت ، ونمو الصناعة الرئيســـية ، فإن الصناعات المتأثرة تنمو هي الأخرى وتتحول بدورها إلى " صناعة رئيسية ثانية " ، تنشـــأ حولهـــا " صناعات متأثرة ثانية " . وهكذا فإن النمو الاقتصادي الذي كان محصورا في مركـــز النمـــو يـــأخذ في الانتشار التدريجي إلى مناطق الإقليم الأخرى التي تعاني من الركود الاقتصادي . فسوف تنشأ مراكز نمـــو جديدة على مسافة من مركز النمو القديم (**Wheeler &Others ,P47 - 49**)

بعد ، مع أهداف إقامة مدينتي الجبيل وينبع الصناعية ، فيما يخص هذا القطاع وذلك كما سنرى لاحقا .

وإذا كانت الخطة الثانية قد سعت إلى وضع برنامج نمو متوازن لكل المناطق الخمس في البلاد ، فأن الخطة الثالثة للتنمية قد أوضحت الحاجة لبذل مزيد من الجهد في مجال التنمية الإقليمية . فمع بداية فترة الخطة الثالثة بدأ يبرز قدر أكبر من التركز السكاني والاقتصادي في نقاط محددة دون بقية أنحاء البلاد ، وليس فقط في مناطق معينة دون بقية مناطق البلاد السابق الإشارة أليها . فلم تعد القضية متمثلة في تركز النشاط الاقتصادي والوجود السكاني ، بالتالي ، في المناطق الوسطى والشرقية والغربية فقط . إنما أدى نمو المراكز الحضرية الرئيسية باطراد في هذه المناطق الثلاث إلى حدوث تركز واضح في تلك المراكز عن بقية أنحاء كل منطقة من أرياف ومدن صغيرة ومتوسطة . ولقد بدأ هذا التركز في الظهور في الفترة السابقة للخطة الأولى ومع تطبيقها وتطبيق الخطة الثانية أزداد نمو تلك النقاط . فطبقا للمفاهيم الاقتصادية فإن مراكز التجمعات السكانية والاقتصادية الكبيرة تنمو بقدر أكبر من المراكز الصغيرة . وبالتالي فرغبة في تحقيق الأهداف السابق ذكرها في مجال التنمية الإقليمية ، فقد كان لابد من إعطاء قضية التنمية الإقليمية اهتماما واضحا في الخطة الثالثة . كما كان مطلوب استخدام أدوات تخطيطية تسعى نحو تحقيق النمو المتوازن ليس فقط بين المناطق المختلفة بل أيضا داخل أجزاء كل منطقة من المناطق الخمس على حده . وبالتالي فقد أستخدم مفهوم " مراكز النمو " في الخطة الثالثة .

على أنه ينبغي قبل التعرض لمفهوم مراكز النمو التحدث عن المنهج العام للخطة الثالثة في مجال التنمية الإقليمية . فقد سعت الخطة إلى تبني " منهج أكثر وضوحا وأشد تنسيقا في تناول الأبعاد الإقليمية للتخطيط الوطني " . وقد أرتكز هذا

المنهج على تحديد أهداف إقليمية للتنمية تناظر الأهداف الوطنية للتنمية . وفي ضمن الإطار العام وضعت الخطة نصب عينيها هدفين للتنمية الإقليمية :

1 – تجنب الإسراف في تركيز الموارد في عدد قليل من المراكز الحضرية .

2 – إقامة مناطق تنمية متخصصة تدعى مراكز النمو (وزارة التخطيط ، 1400 ، ص 105).

ويمثل الهدف الثاني أهم جهود الخطة الثالثة في مجال التنمية الإقليمية بالبلاد . على أنه ليمكن لنا أدراك الآثار الإقليمية الاقتصادية لتطبيق مفهوم مراكز النمو بالمملكة ، فأنه ينبغي لنا التحدث أولا عن الفكرة الأساسية التي يدور عليها هذا المفهوم .

تقوم مراكز النمو على مفهوم يحمل نفس المسمى . وهذا المفهوم يفترض أنه يمكن تحقيق قدر أكبر من الانتشار للنمو الاقتصادي في عموم مساحة أي إقليم . ويتحقق هذا الهدف إذا ما أقيمت مراكز للنمو داخل ذلك الإقليم ، بحيث تحظى هذه المراكز بأقدار مختلفة من المرافق والخدمات وثم أقدار من فرص الاستثمار والعمل . وبالتالي فان وجود هذه المراكز داخل الأقاليم الفرعية المختلفة للإقليم الرئيسي ، المخطط لتنميته إقليميا ، يساعد كل إقليم فرعي على الاحتفاظ بقوته العاملة فلا تهاجر إلى خارجه . فالداعي إلى الهجرة ينتفي مع وجود فرص عمل داخل المراكز في الإقليم . وينطبق نفس الشيء على الخبرة الفنية والإدارية والاستثمارات ، إذ تتهيأ فرص الاستفادة منها داخل الإقليم . ويفترض المفهوم ، بالتالي، إن وجود فرص العمل والاستثمار داخل المراكز المذكورة يؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي واجتماعي في الإقليم المعني . فيحدث النمو المذكور عبر أنحاء كل إقليم فرعي على حده وعبر مجموع أنحاء

الإقليم الرئيسي . ويتم هذا الانتشار للنمو بانتقال النمو من المركز الواحد إلى ما حوله. وتتضح لنا أبعاد هذا المفهوم إذا ما نظرنا إلى تطبيقه على المملكة (1).

أن تطبيق مفهوم مراكز النمو في المملكة سيساعد على ظهور قطاعات إنتاجية وحدوث تغييرات اقتصادية واجتماعية سيكون لها أثر كبير في حدوث توازن كبير في النمو الاقتصادي الإقليمي بالبلاد . وينطبق هذا الأمر على " المناطق الأقل نموا " ، الجنوبية الغربية – الشمالية ، فلسوف تنشط الحياة الاقتصادية بهذه المناطق ، ويتوفر العمل بها مما يقلل من حجم الهجرة منها للمناطق الأخرى . كما أن هذا الأثر سوف يحدث أيضا بالنسبة للمراكز الحضرية والريفية الأقل نموا داخل المناطق " الأكثر نموا " في المملكة ، الغربية والشرقية والوسطى. فتلك المراكز تعاني من هيمنة المراكز الحضرية الكبيرة على الحياة الاقتصادية بالمناطق الثلاث . ويعني كل ذلك حدوث توازن إقليمي اقتصادي بين المناطق الخمس من جهة وبين أرجاء كل منطقة منها على حده من جهة أخرى . على إن النجاح المأمول لمراكز النمو السعودية يرتبط بتقنين معدلات نمو أحجام المراكز الحضرية الكبيرة كما سيلي مناقشته بعد قليل ثم ، بشكل اكثر تفصيلا ، عند الحديث عن التقويم العام لتجربة التنمية الإقليمية السعودية وذلك فيما يخص ظاهرة استقطاب المراكز الحضرية الكبيرة . وعموما تتمثل مراكز النمو المخططة في المملكة فيما يلي .

---

(1) هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم هو نتاج تعديل حديث لنظرية قطب النمو ، السابق الإشارة إليها ، حيث تم إغفال قضية الصناعات الرئيسية والمتأثرة داخل مراكز النمو ، وتمت الاستعاضة عنها بفكرة وجود مجموعة أنشطة اقتصادية واجتماعية داخل المركز. وعموما فلمزيد من التفاصيل عن تطبيق هذا المفهوم على المملكة يمكن الرجوع إلى الإستراتيجية المكانية الوطنية للمملكة (Ministry of municipal & rural affairs) .

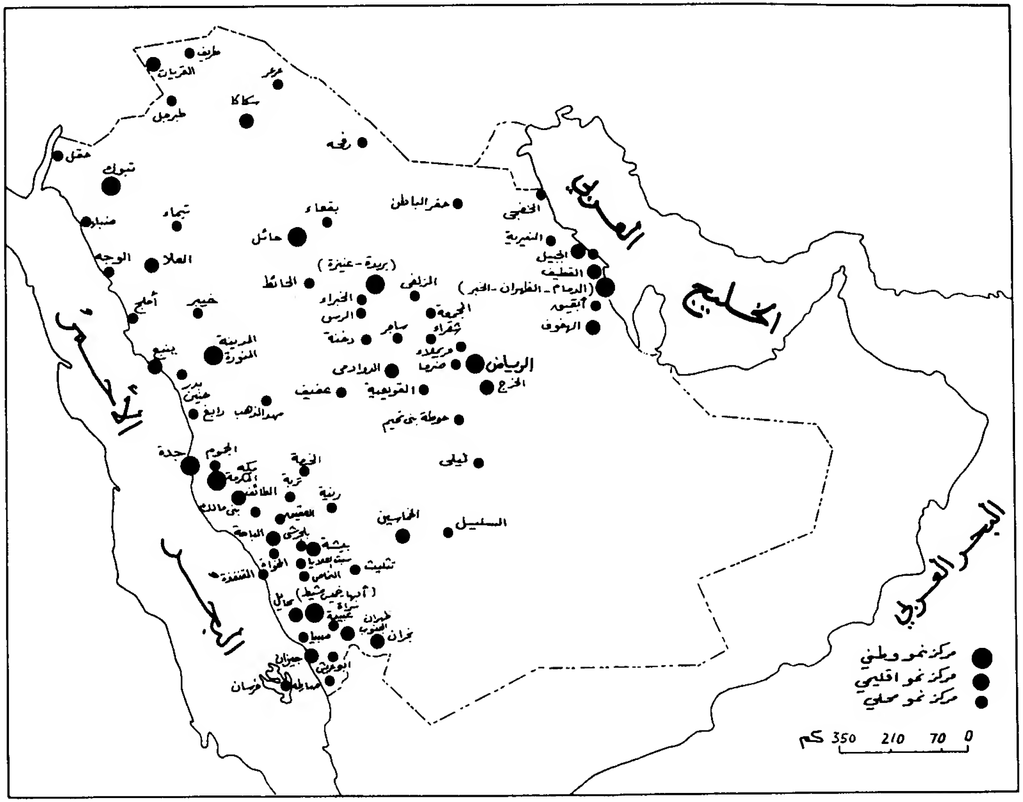
1 – المراكز المحلية : وتزود هذه المراكز بالمؤسسات والخدمات التي يحتاجها سكان منطقة ما بصورة متكررة، وأن كانت غير يومية . وتتمثل هذه المراكز في المدن الصغيوة عامه كحريملاء ، رابغ، النعيميه .. الخ .

2 – المراكز الإقليمية : ويتم تزويد هذه المراكز بمؤسسات اقتصادية واجتماعية وإدارية متخصصة ، يتم التشارك في خدماتها بين عدد من المراكز المحلية . وتتمثل هذه المراكز في المدن المتوسطة والكبيرة الحجم كالباحة ، الدوادمي ، سكاكا وحائل ، تبوك ، الطائف.. الخ .

3 – المراكز الوطنية : وتعمل على القيام بشتى الوظائف الاقتصادية والإدارية لكل المجتمع السعودي ، حيث توفر خدمات أكثر تخصصا عما هو الحال مع المراكز الإقليمية. وتشكل هذه المراكز أقطاب نمو وطني متميزة . وتتمثل هذه المراكز الوطنية في مدن المملكة الكبرى وعدد من عواصم المناطق الإدارية ، كجدة والرياض والدمام ومكة المكرمة والمدينة المنورة ... الخ . (أنظر الخريطة 1 – 11) .

يتضح مما سبق أن هذه المراكز تعمل في تأدية وظيفتها التنموية على مستويات مختلفة . فالمراكز المحلية توفر فرصا لنمو المدن الصغيرة والمدن القزمية والمناطق الريفية بشكل عام. بينما تعمل المراكز الإقليمية على توفر المرافق والخدمات المتخصصة لنمو المدن المتوسطة والكبيرة . فهناك تكلفة اقتصادية مرتفعة لتوفير تلك الخدمات والمرافق لكل مدينة على حده . وأخيرا فإن المراكز القومية تعمل على نشر النمو على نطاق مناطق بأسرها . والخلاصة أن النمو ينتقل على أكثر من محور وأكثر من مستوى . وتتمثل النتيجة النهائية المأمولة في أن تأخذ التجمعات السكانية الصغيرة والمتوسطة فرصها في النمو الاقتصادي داخل المناطق الثلاثة الأكثر نموا أو التجمعات السكانية لمجموع المناطق الأخرى الأقل نموا .

خريطة (1-11) مراكز النمو المخططة فى المملكة العربية السعودية وفقاً لخطة التنمية الخامسة



المصدر: وزارة التخطيط 1410 هـ ، ص 417.

وهكذا فقد وضعت خطط التنمية الثانية والثالثة ، خصوصا الأخيرة ، أسس التنمية الإقليمية للبلاد اعتمادا على مفهومي مراكز وأقطاب النمو . وكان على الخطط اللاحقة ، من الرابعة إلى السادسة ، أن تعمل على تعميق التخطيط الإقليمي وإعطائه الأهمية المطلوبة . خصوصا وأن تنفيذ الخطط الثلاثة الأولى للتنمية قد أدى إلى حدوث عديد من التغيرات في بنية المجتمع السعودي اقتصاديا واجتماعيا . فقد ارتفعت مستويات المعيشة للسكان السعوديين ، خاصة في المدن الرئيسية ، وأنتشر التعليم بشكل واسع في كافة مراحله . هذا بالإضافة إلى ارتفاع استيراد واستخدام التقنية الحديثة . كما أن المرافق الترويحية قد توسعت وتعددت في هذه المدن . وكل هذا عني ارتفاع جاذبية المدن الكبرى للسكنى بحكم اشتمالها على هذه التطورات أكثر من غيرها. وبالتالي فقد استمرت هذه المدن في اجتذاب الهجرة الريفية والبدوية إليها وكذلك المهاجرين من المراكز الحضرية الصغيرة . هذا بالإضافة إلى تيار الهجرة الخارجية (انظر فصل السكان) . وهكذا فبالرغم من جهود الخطتين الثانية والثالثة في وضع أسس التنمية الإقليمية والتوسع في إنشاء المرافق والخدمات الأساسية والعامة في المناطق الريفية فقد برز التباين في النمو بين أقاليم البلاد بشكل أكثر . ويرجع ذلك إلى استمرار تطور ونمو المدن الكبيرة ، والمتركزة في مناطق بعينها كما سبق ذكره ، كما يرجع ذلك إلى أن النتائج النهائية لسياسات مراكز وأقطاب النمو لا تظهر بين ليلة وضحاها فهي سياسات بعيدة المدى . إضافة إلى ما سبق فإن هناك ثلاثة عناصر مهمة أخرى أسهمت في بروز التباين المذكور ، وهي عناصر كانت أيضا من نتائج النمو الاقتصادي العام والسريع للبلاد :

1 – إن تحقيق أهداف النمو الوطني قد أدى ، في بعض نواحيه ، إلى تعارض هذه الأهداف مع أهداف التنمية الإقليمية . فالنمو الصناعي كهدف عام قد تركز مع مدن بعينها ، وهي مدن جدة والرياض والدمام . فهذه المدن قد تميزت بتوفر العوامل المواتية لقيام ونمو الصناعة التحويلية منذ بداياتها الأولى في البلاد . كما أن هذه المدن أيضا

تتمتع بعوامل أخرى جاذبة للصناعات الجديدة (1) . وهذا التركز الصناعي يمثل في حد ذاته عنصرا من العناصر الأساسية التي أدت إلى التركز الاقتصادي وما أستتبعه من تركز سكاني ، في مناطق بعينها. وقد أدى هذا الأمر إلى المساهمة في استمرار وتعميق عدم التوازن الإقليمي في النمو .

2 – كان لابد من إقامة المرافق العامة ، والتي تم إنشاؤها خلال الخطط السابقة للتنمية ،في المراكز الحضرية الكبيرة ذات الأحجام السكانية الكبيرة . وقد تم ذلك ضمانا لحدوث أكبر قدر من استخدام هذه المرافق ، لأن من شأن ذلك تغطية التكلفة المرتفعة المتضمنة في إنشاء وتشغيل هذه المرافق .

3 – إن متطلبات التنمية العامة للبلاد طويلة الأجل ، حيث يستهدف الوصول إلى نتائج عامة للنمو الاقتصادي والاجتماعي لمجموع المجتمع في المستقبل . وفي نفس الوقت فإن التنمية الإقليمية ، في بعض جوانبها ، ذات آجال أقصر . فزيادة فرص النمو " للأقاليم الأقل نموا " تعد مطلبا ملحا لكي لا تتضاءل فرص النمو بها مع استمرار نمو الأقاليم الأخرى " الأكثر نموا ". علما بأن الأقاليم الأخيرة تستقطب بشكل مستمر الهجرة من الأقاليم الأولى فضلا عن مشاريع الخدمات والمرافق كما سبق الذكر . وبالتالي فإن العمل على تحقيق الأهداف العامة للتنمية قد يؤدي ، بشكل غير مباشر ، إلى زيادة الفروق التنموية بين الأقاليم (انظر إلى Ministry of planning, P421-422) .

ولمواجهة هذه التغيرات في مجال النمو الإقليمي فقد عملت خطة التنمية الرابعة على تأصيل محور التنمية الإقليمية ضمن الإطار العام للتنمية السعودية . فقد ركزت الخطة على استمرار التنمية الإقليمية المتوازنة ، إضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات التنظيمية والتنسيقية بين مختلف الجهات الحكومية ضمانا لتحقيق أهداف التنمية الإقليمية . هذا بالإضافة إلى العمل على استمرار تنويع القاعدة الاقتصادية لمناطق البلاد كل حسب موارده وقدراته الإنتاجية (I pid, 422 - 423) . هذه ولقد أثمر هذا

(1) أنظر إلى فصل الصناعة التحويلية

التركيز على التنمية الإقليمية في الخطة الرابعة ، فضلا عن نتائج سياسات الخطط الأسبق ، نتيجة طيبة مبدئيا . فقد " اتجه معدل تيار الهجرة الريفية إلى المدن إلى الاستقرار في حدود المعدلات الطبيعية ، "إلى حد ما" . كما شهدت المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم قدرا من النمو السكاني أثر عودة جزء من المهاجرين منها سابقا إلى المدن الكبيرة والريف " . (وزارة التخطيط ، 1990 ، ص 420–421).

على أنه بالرغم مما سبق فإن التباين الإقليمي لا يزال قائما وما تم التوصل إليه لا يمثل إلا جزءا محدودا مما هو مأمول ومخطط له في هذا المجال . هنا مع ملاحظة أن قضية التباينات الإقليمية في النمو لا تحل كلية بين ليلة وضحاها . وعموما فلا يزال هناك مجال لمزيد من الجهود اتصالا بوضع المملكة في هذا الشأن . فلو نظرنا إلى الوضع الإقليمي للنمو في بدايات الخطة الخامسة للتنمية فسنجد أن التفوق الاقتصادي لا يزال في صالح المناطق الوسطى والغربية والشرقية من البلاد بشكل يرجح وضع المنطقتين الشمالية والجنوبية الغربية إلى حد كبير . فالمناطق الثلاث الأولى كانت تستحوذ آنذاك على 91,9% من مجموع المصانع والمؤسسات المرخصة في البلاد . وهذه المناطق تنتج من 85% من الطاقة الكهربائية ، فضلا على أن بها حوالي 87% من خطوط الهاتف السعودي . ومن ثم فقد استمرت خطة التنمية الخامسة على خطى الخطط السابقة في تدعيم وتأصيل سياسات التنمية الإقليمية . فأولا عمدت هذه الخطة إلى اقتراح زيادة عدد مراكز النمو الوطنية إلى 9 مراكز والمراكز الإقليمية إلى 17 مركزا والمراكز المحلية إلى 51 مركزا . كما حددت الخطة اتجاهات التنمية الإقليمية وسياساتها في فترتها في عشر نقاط أبرزها :

1 – الاهتمام بالبعد الإقليمي في التخطيط العام للتنمية للبلاد ، وذلك لتحقيق التكامل بين التنمية الحضرية والقروية .

2 – إلزام الجهات الحكومية ، وحث القطاع الخاص ، بالسعي نحو تحقيق التنمية الإقليمية في إطار المناطق الإدارية ومحافظاتها ومراكز النمو والمجمعات القروية .

3 – تحسين مجالات التنسيق والتعاون بين الوزارات والمؤسسات التي تضطلع بعملية التخطيط الإقليمي .

4 – توحيد التقسيمات الإدارية التي تتبعها الجهات الحكومية المختلفة .

5 – العمل على تقويم فئات البلديات وإعادة تصنيفها بما يتوافق مع مراكز النمو ومراكز " المناطق الإدارية ومحافظاتها " .

6 – تحديد مقومات المناطق الإدارية المختلفة للوصول إلى الفرص المتاحة للاستثمار في كل " منطقة ومحافظة إدارية " والتي يمكن أن تجتذب ، بالتالي ، استثمارات القطاع الخاص . (المصدر السابق ، ص 421 – 422 ، 424 – 425) .

وإذا ما أتينا إلى الخطة السادسة للتنمية فسنجدها ، هى الأخرى ، وقد سعت لتفضيل مجالات واتجاهات التنمية الإقليمية في المملكة وذلك من خلال تسعة من الأهداف. ويكمن الاتجاه العام لهذه الأهداف في السعي نحو قيام تنمية إقليمية شاملة في المناطق الحضرية والريفية معا . والغرض من ذلك ، بالطبع ، هو تحقيق التكامل المنشود بين هذين النوعين من المناطق . وعموما فان ابرز الأهداف المذكورة هي :

1– تطوير عملية التخطيط الإقليمي فيما يتعلق باستكمال نظام المناطق اتصالا بهذا الأمر.

2– تشجيع المواطنين على العمل في المناطق الريفية عبر الحوافز الوظيفية .

3– الاهتمام بتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الإقليمية .

(وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 420 – 421) .

هذا ويمكن تقويم جهود التنمية الإقليمية السعودية في الخطـــط مـــن الثانية للخامسة عبر مناقشة إيجابيات وإنجازات تلك الجهود من خلال النقـــاط التـــالي استعراضها في سطور الصفحات التالية . (1)

1- تطور أنصبة مناطق المملكة من الخدمات والمرافق .

لقد حصل تطور ملحوظ في أنصبة مختلف مناطق المملكة من الخدمات ، فضـــلا عن مرافق البنية الأساسية ، في فترة 1970 – 1995 . فإذا نظرنا إلى عام 1970 ســـنجد أن المناطق الوسطى والشرقية والغربية تستحوذ على معظم الخدمات التعليمية (2) . بينمـــا إذا نظرنا لعام 1995 سنجد تغير كبير في الوضع المذكور . فقد أرتفع نصيب المنطقتـــين الشمالية والجنوبية الغربية بشكل واضح من الخدمات المذكورة . فمثـــلا زاد نصيـــب المنطقتين من 9.5% إلى 38% من مدارس التعليم العام بالمملكة . كما ارتفعت نســـبتا المنطقتين من 7.5% ، 10% إلى 15% و 33% من معاهد التعليم الفـــني – التقـــني . أيضا فمن وضع لم تكن فيه المنطقتين تحظى بوجود أية وحدات تعليم جامعي إلى وضـــع صارت المنطقتان تحظى فيه بـــ 1.2% و 17.1% من وحدات هذا التعليـــم في ذلـــك العام ... الخ . ونفس هذا التطور حصل في مجال الخدمات الصحية . فمثلا زاد نصيبـــا المنطقتين الشمالية والجنوبية الغربية من المستشفيات والأطباء وهيئة التمريض في مجمـــوع المملكة من 17% ، 12.5% ، 15.3% إلى 32% ، 23% و 23% ما بين عـــامي 1970 و 1995 .

(1) تم الاعتماد في هذا التقويم ، أساسا ، على دراسة لمشخص (1999) في هذا الموضوع .

(2) كان نصيب هذه المناطق من وحدات التعليم العام يصل آنذاك إلى 62% . كما كـــانت هـــذه المنـــاطق تستحوذ على كل معاهد التعليم الخاص والفني والجامعي . هذا بالإضافة إلى 70% من وحدات تعليم الكبار .

2- التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الريف السعودي .

أدى تنفيذ مشاريع التنمية في المناطق الريفية بالمملكة إلى تحسن كبير في الأحوال الاجتماعية للمواطنين بفعل توفر الخدمات والمرافق . ومن ناحية أخرى فقد تحسنت المستويات المعيشية لهؤلاء المواطنين . فقد تحسنت الأحوال الاقتصادية في الريف السعودي بفعل التطورات التالية . لقد تطورت الزراعة هنالك من زراعة معيشية (1) لزراعة تجارية . واصبح المزارعون يتمتعون بفوائد إنتاجية يعملون على تصديرها للمناطق الأخرى . وقد أدى هذا الأمر ، بدوره ، لزيادة التبادل التجاري وزيادة التفاعل المكاني بين المناطق المختلفة داخل كل إقليم ريفي . فحدثت حركة تبادل للبضائع والمعلومات بين تلك المناطق ، فضلا عن تنقل البشر أنفسهم لأغراض مختلفة ، كالعمل وطلب العلم .. (حبيب ، ص217 –218).

3- الاستخدام الإيجابي للنظريات والمفاهيم في مجال التنمية الإقليمية .

لقد نجحت خطط التنمية السعودية في استخدام نظريات ومفاهيم تتلاءم مع الخصائص الاقتصادية والجغرافية العامة لمناطق المملكة . فقد تم استخدام مفهوم مراكز النمو لأن هنالك أعدادا قليلة من المدن المتوسطة في المملكة مقارنة بتلك الكبيرة والصغيرة . ومن ثم فاختيار هذه المدن ، وكذلك بعض المدن الصغيرة ، كمراكز نمو لهو أمرا تخطيطيا مطلوب إذ أن ذلك يساعد على نمو تلك المدن ومن ثم انتشار

---

(1) انظر هذا المفهوم وشرحه في فصل الزراعة .

النمو على مستوى عديد من المراكز السكنية بدلا من تركزه في المدن الكبيرة بالدرجة الأولى (1) .

ومن ناحية أخرى فاستخدام نظرية قطب النمو كأداة للتنمية الإقليمية في منطقتي الشرقية والمدينة المنورة الاداريتين أمر إيجابي . فبداية فالقيمة التطبيقية لهذه النظرية ، كأسلوب للتنمية الإقليمية ، قد تم إدراكها منذ الستينات الميلادية من القرن العشرين في بريطانيا ثم في عدد من الدول الأخرى . أما فيما يتعلق بالمملكة فقد أظهرت دراسة عن هذا الموضوع جدوى وأهمية النظرية في معالجة أوضاع النمو الإقليمي في المنطقتين المذكورتين أعلاه . فهنالك حاجة لبروز مراكز حضرية واقتصادية في المنطقتين تساعدان على نشر النمو في المنطقتين. فالوضع الحالي يبرز وجود مدينة / منطقة حضرية واحدة في كلتا المنطقتين يتركز بهما السكان الحضر والنشاط الاقتصادي . هذا بالإضافة

---

(1) تم هذا الأمر من خلال المزاوجة بين مفهوم مراكز النمو ونظرية المكان المركزي . فقد نظر المخططون ، للتنمية الإقليمية بالمملكة ، للمساحة الحضرية العامة للمملكة من منظور النظرية المذكورة . فهذه النظرية تتحدث عن وجود تنظيم مكاني عام للمدن في أية رقعة جغرافية . ففي كل منطقة ن تلك الرقعة من المفترض وجود مدينة كبيرة توفر مدى معين من الخدمات . وتتبع تلك المدينة مدن أصغر تحصل على تلك الخدمات من المدينة الكبيرة ، وتوفر في نفس الوقت خدمات من مستوى اقل كلا لسكانها والمناطق التابعة لها . وبالتالي يتشكل في الرقعة الجغرافية العامة توزيع جغرافي سداسي للمدن (انظر مصيلحي ، ص 311–323) وفى مثل هذه الحالة يمكن انتشار النمو من المراكز الرئيسية لتلك الأصغر . على أنه ، في حالة المملكة ن يصعب ذلك لعدم وجود نظام أماكن مركزية متكاملة كما هو حاصل في عديد من الدول النامية . ومن ثم فاختيار بعض المدن ، خاصة الصغيرة ، كمراكز نمو يساعد على نمو المدن المتوسطة ، ويحصل بالتالي ، على المدى الطويل التوازن المطلوب بين فئات أحجام المدن في المملكة . ويستتبع ذلك انتشار النمو ما بين المراكز السكانية المختلفة في البلاد . هذا فضلا عن وجود اعتبارات أخرى ، في عملية المزاوجة بين المفهوم والنظرية المذكورين ، تتعلق بخصائص مركز النمو (انظر لمزيد من الشرح إلى حبيب) . وهذا ويلاحظ هنا أيضا إن مثل المزاوجة المذكورة ، في حد ذاتها ، هي أمر حبذه عديد من الباحثين . ومن هؤلاء جلاسون **Glasson (1992)** وهوفر وجيارتانى **Hoover & Giarratani (1985)** . وقد حصل هذا التحبيذ لاعتبارات خاصة بالتسلسل الهرمي الحضري (انظر فصل المدن) في عديد من الدول النامية . وهذا ما اتضح من النقاش الموجود في النص أعلاه .

إلى إتصاف تجربة مدينتي الجبيل و ينبع الصناعيتان ، كقطبا نمو ، بسمات إيجابية أخرى كما أوضحت الدراسة المذكورة (مشخص ، 1998) (1) .

على انه وبالرغم مما تحقق من إيجابيات عبر تنفيذ مشاريع وخطط التنمية الإقليمية في المملكة ما بين عامي 1970 و 1995 فإن تجربة التنمية الإقليمية السعودية لا تزال مستمرة . ولم تصل هذه التجربة لأهدافها النهائية بعد . ومن ثم فان هنالك احتياجا للعمل على استمرار المواءمة ما بين ما يتم استخدامه من أفكار ونظريات وبين متغيرات أوضاع النمو الإقليمي . هذا فضلا عن أن تجربة التنمية الإقليمية في أي مكان هي تجربة بعيدة المدى وتحتاج لفترة زمنية طويلة من التخطيط والمشاريع لإنجاز أهدافها النهائية . وعموما فهنالك عدد من القضايا تحتاج للتعامل معها في حالة التجربة السعودية ، ويمكن تلخيص هذه القضايا في السطور القادمة .

1- بالرغم النمو المتصاعد في تزويد مختلف مناطق المملكة بالخدمات فقد بدا عدد محدود من تلك المناطق يشهد تركز جزء كبير من السكان الحضر والنشاط الاقتصادي بالبلاد به . فـ72% ،72% و 75% من إجمالي القوى العاملة والسجلات التجارية وحجم حركة النقل الجوى بالمملكة توجد في مناطق الشرقية ومكة المكرمة والرياض الإدارية ، وفقا لبيانات 1413-1418 .

---

(1) وذلك كما يلي :

أ - إن استخدام المدينتين كقطبي نمو بالمملكة هو استخدام سليم بالنظر لحجم ونوعية أهم موارد المملكة ، من نفط وغاز طبيعي ورؤوس أموال (فوائض مالية نفطية أساسا) . فهذه الموارد متناسبة مع احتياجات الصناعات البتر وكيماوية ، أهم صناعات المدينتين . كما إن تجارب الدول الأخرى ، ذات الظروف الجغرافية والاقتصادية المشابه للمملكة ، كفنزويلا وماليزيا وإندونيسيا ، قد أظهرت نجاحات في هذا الصدد .

ب - بالمقارنة مع نتائج سياسات أقطاب النمو في قارة أمريكا الجنوبية ، في منتصف السبعينات الميلادية من القرن العشرين ، فقد وجد أنه من الأفضل إنشاء عدد محدود من الأقطاب في أماكن ليست بالبعيدة عن المراكز الحضرية والاقتصادية في المناطق المقام بها قطب النمو . وهذا ما طبق بالفعل في حالة المملكة .

ج - مع ظهور مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في منطقتيهما الإداريتين فقد حصل قدر ، وان يكن محدودا ، من الانتشار الجغرافي لعناصر الصناعة الكيماوية - غير الأساسية - في أنحاء المنطقتين .

2- يوجد جزء كبير من السكان الحضر والأنشطة الاقتصادية في سبع مدن ومنطقة حضرية واحدة . فـ62% و66% و 89% من إجمالي السكان الحضر والسجلات التجارية وإجمالي تمويل الصناعة التحويلية بالمملكة يوجد بالمراكز الحضرية المذكورة . وهذه المراكز هي : الرياض ، جدة ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، الطائف ، الجبيل ، ينبع ومنطقة الدمام الحضرية . ويشار لهذا الأمر عادة بمصطلح الاستقطاب . وهذه ظاهرة توجد في عديد من دول العالم ، متقدمة كانت أم نامية ، نتيجة ظروف جغرافية اقتصادية معينة (1) .

جـ - يركز القطاع الخاص استثماراته في المدن الكبيرة على مستوى المملكة وفى المدن الرئيسة في كل منطقة إدارية . لذا نجد ، مثلا ، أنه في حالة مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين فقد توجه القطاع الخاص باستثماراتة نحو المدن الكبرى داخل منطقتي المدينتين . هذا بالرغم من أن هاتان المدينتان ، كما سبق الذكر ، مصممتان في جزء منهما، ليستثمر القطاع الخاص في بعض صناعاقهما (الصناعات البتر وكيماوية غير الأساسية أساسا) .

وأخيرا فان التفاعل مع القضايا المذكورة ، وتجاوزها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية للتنمية الإقليمية في خطط التنمية بالمملكة إنما يتأتى من خلال اتجاهين رئيسيين ومتلازمين . فهنالك حاجة لتدعيم إعداد ومكانة المدن المتوسطة بين فئات المدن الأخرى وخاصة الكبيرة . ومن ناحية أخرى فان هنالك حاجة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في المدن المتوسطة والصغيرة . هذا فضلا الحاجة ، أيضا ، لزيادة

---

(1) إن هذه الظاهرة إنما تنتج عادة من الاختلافات الجغرافية في الموارد وفرص النشاط الاقتصادي بين أنحاء الدولة الواحدة . فهذه الاختلافات تمثل ظروفا مبدئية قد تؤدى لحدوث ظاهرة الاستقطاب. ويتم ذلك إذا ما تركت تطورات الوضع الاقتصادي في الدولة ، أو الإقليم ، متبعة حركة وقوانين نظام السوق (النظام الرأسمالي) دون حدوث أي تدخل حكومي يحد من نمو الظاهرة . كما إن ارتباط الصناعة التحويلية ، وقطاع الخدمات ، بالمدن الكبيرة لهو أمر يؤدى لنمو هذه المدن اكثر من تلك المتوسطة فالصغيرة . وبالتالي تظهر المدن الكبيرة كمراكز استقطاب كما ذكر أعلاه .

الاستثمارات الصناعية الغذائية الصغيرة ، من قبل ذلك القطاع في المناطق الريفية . والواقع أن المؤسسات الحكومية المعنية بقضايا التخطيط للتنمية ، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ، قد بدأت في الاعتناء بالاتجاهين المذكورين. فمن ناحية نجد خطة التنمية السادسة تسعى نحو " تحفيز قيام شركات القطاع الخاص في المناطق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ونقل الخبرة والمعرفة من أجل توفير الوظائف للحد من الهجرة الداخلية (وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 421) . ومن ناحية ثانية نجد وزارة الشئون البلدية والقروية تعمل على إعداد استراتيجية عمرانية للمملكة . وهذه الاستراتيجية تؤكد على ضرورة العمل على تقليل الفوارق الإقليمية بين مدن البلاد . هذا بالإضافة إلى العمل على دعم المدن المتوسطة والصغيرة (الاقتصادية – أ ، ص 1) .

وأخيرا فإنه ينبغي التنويه بأن التنمية ، العامة والإقليمية على حد سواء ، إنما تحتاج إلى قاعدة من البيانات والمعلومات . فبدون مثل تلك القاعدة لا يمكن الوصول إلى تخطيط علمي سليم . وإذا ما نظرنا إلى مجال التنمية الإقليمية السعودية على وجه الخصوص فسنجد أن هناك جهدا كبيرا في هذا الشأن . وقد قامت بهذا الجهد وزارة الشؤون القروية والبلدية ، وقبلها وزارة الداخلية عندما كانت مسؤولة عن الشئون القروية والبلدية . فمنذ التسعينات من القرن الهجري الماضي تم وضع مخططات إرشادية للمدن وبعض القرى السعودية . وكان الهدف من هذه المخططات تحقيق عدة أمور : توضيح استعمالات الأراضي لكل قرية ومدينة تم مسحها في إطار مشروع تلك المخططات آنذاك ، توزيع خدمات المرافق بهذه المدن والقرى ، توضيح اتجاهات التطور والكثافة السكانية في تلك المدن والقرى، تنظيم شبكات الطرق .. الخ (وزارة الداخلية 1396 هـ ، ص 21) .

هذا ولقد ظهر خلال فترات خطط التنمية من الأولى إلى الرابعة عديد من الدراسات الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية لنواحي المناطق التخطيطية الخمسة .

وتم التعاون في هذا المجال ما بين وزارتي التخطيط والشؤون القروية والبلدية . فتم أعداد أكثر من ثلاثين مخططا رئيسيا لمدن المملكة . بالإضافة إلى ذلك فقد أعدت خمس دراسات اجتماعية واقتصادية وعمرانية لمناطق مكة المكرمة ، الباحة ، حائل والقصيم وتبوك الإدارية. كما تم أيضا القيام بمسح ميداني للمناطق الريفية في المملكة . وأخيرا فأن هناك عملية تحديث لمعلومات تلك الدراسات ووضع إطار منظم لعملية جمع البيانات والمعلومات. (وزارة التخطيط، 1410 هـ، ص 421) .

التنمية والبيئة السعودية

مبدئيا تعرف البيئة بأنها الظروف الحيوية وغير الحيوية التي تحيط بالكائن الحي (أبو الفتح) . وبالتالي فالإنسان إنما يعيش في إطار جغرافي عام يتكون من عديد من الكائنات الحية (نباتية وحيوانية) . كما أن هناك مكونات الأغلفة الغازية والمائية . ويشمل ذلك الإطار أيضا التركيبات التضاريسية المختلفة . وفي ضمن كل ذلك الإطار تتفاعل العناصر المذكورة مع بعضها بأساليب مختلفة . كما أن هذه العناصر توجد بتوازن ما بين بعضها في البيئة . والإنسان بوجوده في البيئة، بعناصرها وعلاقاتها المذكورة ، إنما يتأثر بها ويؤثر فيها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر . وعموما فإن الإنسان يحصل من بيئته على الموارد المختلفة اللازمة لسد الاحتياجات المختلفة له ولمجتمعة . وبالتالي لابد للإنسان من معرفة بيئته بعلاقاتها وتوازن عناصرها ليتمكن من الحصول على احتياجاته منها بقدر لا يخل بتلك العلاقات وذلك التوازن . على إنه مع الاستخدام المكثف من قبل الإنسان في العصر الحديث للموارد البيئية المختلفة فقد ظهر قدر من الاختلال بين عناصر البيئة الواجب توازنها كما سبق الذكر . فزيادة استخدام الإنسان لموارد الغابات مثلا أثر على مناخ الكرة الأرضية . فقد أدى ذلك التزايد إلى تقليل حجم الغطاء النباتي ، والذي له صلة وثيقة بكميات الأمطار والتبخر . وكانت النتيجة النهائية زيادة التصحر في عدد من مناطق العالم . ومن ناحية أخرى فقد أدى النمو المتزايد لأنشطة الصناعة التحويلية إلى تزايد تلوث البيئة بفعل مخلفات المصانع .

وينطبق ذلك على الدول المتقدمة وتلك النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية عبر زيادة حجم النشاط الصناعي بها . فضلا عن ذلك فأن تزايد حجم السكان الحضر والمراكز الحضرية في معظم دول العالم أدى إلى تزايد مخلفات تلك المراكز. كما زاد تلوث الجو في تلك المراكز عبر عوادم السيارات المختلفة الأنواع والمستخدمة بكثرة من قبل السكان الحضر . هذا بالإضافة إلى آثار تلك العوادم ، بطبيعة الحال ، على بقية أنحاء الأرض في مناطق شبكات المواصلات الواصلة بين المراكز الحضرية وغيرها من مراكز العمران والنشاط الاقتصادي (1) .

وبناء على ما سبق ذكره في الفقرة السابقة فقد ظهر اهتمام عالمي بشؤون البيئة وأساليب حمايتها خلال السنوات الماضية . فضلا عن ذلك فأن أية دولة عاملة على تنمية مواردها ينبغي عليها إعطاء اهتمام كاف بقضايا البيئة . فهناك ارتباط بين تلك القضايا وقضايا التنمية . فلا يمكن تنمية دولة ما دونما الحفاظ على نسقها ونظامها البيئي العام . كما أن التدهور البيئي يحول دون قيام واستمرار التنمية . فالتدهور المذكور يشمل موارد البيئة الممثلة للعماد الرئيسي للتنمية . ومن ناحية أخرى لا يمكن لمخططي التنمية غض النظر عن التكاليف المرتفعة المترتبة على التدهور البيئي وأثرها في رفع تكلفة التنمية ذاتها .

والواقع أن هنالك اتجاها عالميا لاستيعاب القضايا السابق مناقشتها ومن ثم التعامل مع البيئة انطلاقا من هذه القضايا . وقد تبلور ، بالتالي ، مفهوم عام يتضمن أن التنمية الحقيقية متصلة بضرورة أخذ الاعتبارات البيئية بعين الاعتبار . فقد تبنت ما سمى بقمة الأرض ، والتي عقدت في البرازيل في عام 1992 ، ما سمى بمفهوم " التنمية المستمرة ". وينطلق هذا المفهوم ، أساسا ، من العمل على أن يفي الإنسان باحتياجاتها من الموارد الطبيعية دونما إخلال بتلك الموارد وبحيث لا تقل قدرة الأجيال

(1) كما قد ظهرت مشاكل بيئية عدة أخرى لعل أبرزها ثقب طبقة الأوزون .

القادمة على تلبية احتياجاته ويتم ذلك من خلال عدم تجاهل الإنسان لحدود الطاقة الاستيعابية للبيئة ومواردها واستمرار هذه الموارد (وزارة التخطيط ، 1415 ، ص 447).

وإذا ما جئنا إلى المملكة العربية السعودية فسنجد أنها خبرت نموا سريعا في شتى مجالاتها الحضرية والصناعية والاقتصادية على وجه العموم . وقد حصل هذا النمو في سنوات التنمية منذ سنوات خطتها الأولى وحتى الوقت الراهن . فهناك نمو صناعي يتلازم مع وجوده نفايات وأدخنة للمصانع . وهناك نمو حضري ومعه تلوث للبيئة الحضرية . وينطبق نفس الشيء على قطاعات التنمية الأخرى . فضلا عن ذلك فهناك تلوث جو مدن السواحل لا سيما في مناطق الموانئ ومحطات التحلية ، المنتشرة على كل من شاطئ البحر الأحمر والخليج العربي . إضافة إلى كل ذلك فهناك أنواع تلوث أخرى تعاني منها البلاد (1) . ومن هنا فقد كان لازما على المملكة العمل على وضع برنامج لحماية البيئة . فمثل هذا البرنامج ضروري ليمكن استمرار التنمية دونما خلق آثار بيئية ضارة على المجتمع وعلى المسيرة التنموية في حد ذاتها . ولتحديد وبلورة هذا البرنامج فقد تسارعت الخطأ التنظيمية في هذا الصدد . فتم أولا تشكيل لجنة " تنسيق حماية البيئة " في عام 1979 . وفى عام 1981 تم إنشاء مصلحة الأرصاد وحماية البيئة . كما تم إنشاء الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها في عام 1986 . والى جانب الهيئات السابقة فقد شكلت لجنة وزارية للبيئة في عام 1990 وذلك بغرض وضع الاستراتيجيات والسياسات البيئية على مستوى المملكة . وقد قامت هذه اللجنة بإعداد وثيقة دعيت " ببرنامج عمل القرن الحادي والعشرون : المملكة العربية السعودية " . وهذه الوثيقة تناولت كيفية تحقيق التنمية انطلاقا من اعتبارات البيئة كعامل مشترك لجميع قطاعات التنمية (المصدر السابق ، ص 448) .

---

(1) خصص السقا ، في كتابه عن الجغرافية الطبيعية للمملكة ، فصلا عن البيئة والتلوث البيئي . وقد ناقش هذا الكاتب في هذا الصدد ، وبتوسع ، قضايا تلوث البيئة في المملكة (ص 287–299) . ويمكن الرجوع لهذا المرجع في الصدد المذكور ، بالتالي ، لمن أراد توسعا .

ومن ناحية أخرى فقد حددت خطتا التنمية الخامسة والسادسة ثلاثة أهداف لتنمية البيئة كما يلي :

1- المحافظة على البيئة وتطويرها وحمايتها من التلوث .

2 – تحسين نوعية الحياة والارتقاء بمستوى رفاهية المواطن . ويتم تحقيق ذلك الهدف اتصالا بالعنصر البيئي عبر الحرص على توفير البيئة الخالية من التلوث .

3 – تحقيق التنمية المتوازنة على أساس تحسين إدارة الموارد الطبيعية المتاحة والطاقات الاستيعابية للبيئة . هذا بالإضافة إلى إصلاح الأضرار البيئية الناجمة عن عدم الاهتمام بالبيئة.

(وزارة التخطيط 1410 ،ص 441 ؛1415، ص 461)

أما فيما يتصل بفترة الخطة السادسة فقد حددت سبعة أهداف مرحلية وهذه الأهداف هي :

1- تحقيق توازن مستمر بين التوزيع السكاني والطاقات الاستيعابية للبيئة مع الأخذ في الاعتبار أثار النمو السكاني وتطور الأنماط الاستهلاكية على قاعدة الموارد الطبيعية .

2- تحقيق أعلى قدر ممكن من الإنتاج الزراعي في حدود الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بها خاصة غير المتجددة .

3- الأخذ في التنمية الصناعية بأساليب التقنية الملتزمة بالاعتبارات البيئية لتلافي التلوث وترشيد استخدام المواد الأولية .

4- إصدار نظام وطني لتقويم التأثيرات البيئية تلتزم المشروعات بتطبيقه .

5- وضع واستكمال مجموعة متكاملة من المقاييس والمعايير البيئية وذلك في إطار إعداد نظام بيئي متكامل على المستوى الوطني .

6- توفير مصادر طاقة نظيفة لكل النشاطات الإنتاجية والاستهلاكية .

7- مواصلة وإنماء وإكثار الأنواع الفطرية بالمملكة .

(المصدر السابق ، ص 464) .

هذا وقد تضمنت الخطة السادسة ، أيضا ، مجموعة سياسات سـوف يتم أنفاذها في فترة الخطة لتحقيق الأهداف السابقة الذكر ، هذا بالإضافـة لمجموعـة أخرى من السياسات الساعية لتحسن الوضع البيئي في المملكة .

هذا ولقد قامت مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، خلال فترة الخطـة الرابعةتحديدا، بعدد من المشاريع الخاصة بحماية البيئة ويمكن تلخيص هذه المشاريع فيما يلي :

1 – دراسات بيئية متعلقة باستخدام الوقود الخالي من الرصاص .

2 – التحكم في الغبار الناتج من مصانع الأسمنت والمحاجر .

3 – أعداد مشروع نظام البيئة الخاص بالمملكة .

4 – مراقبة التحكم في التلوث الناتج عن تسرب الزيت في الحالات الطارئة .

5 – رصد مدى جودة الهواء في مناطق مختارة من المملكة .

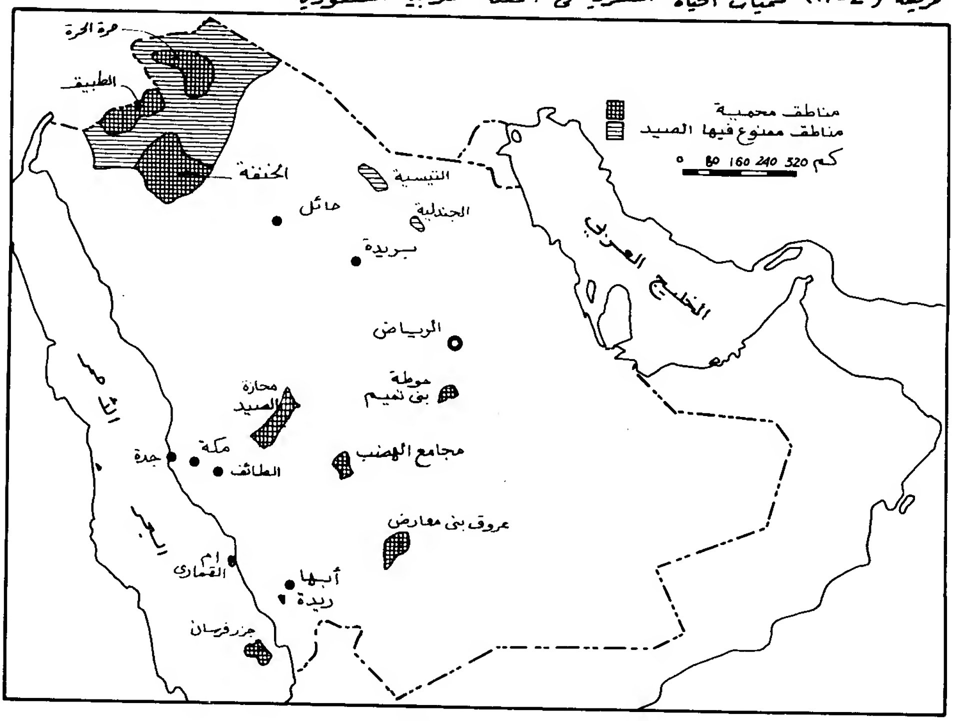
6 – البدء في أعداد مشروع نظام لتسجيل معلومات البيئة ومعالجتها (وزارة التخطيط، 1410 ، ص 443) .

كما أنشأت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية عددا مـن محميـات الحياة الفطرية. وقد وصل عدد هذه المحميات إلى عشر محميات . وتوجد ثـلاث مـن المحميات في شمال المملكة قريبا من الحدود الشمالية وهي محميات الحرة ، محمية الخنفاء ، محمية تطبيق . والى الشمال الشرقي من مدينة مكة المكرمة توجد محمية محازة الصيـد . أما في المنطقة الوسطى فتوجد محمية حوطة بني تميم ومحمية مجاميع الهضب . وهناك محمية الريدة بالقرب من مدينة أبها ومحمية أم القماري البحرية بالقرب من على ساحل البحـر الأحمر كما توجد محمية جزر فرسان. وأخيرا توجد محمية عروق بني معـارض شـرق منطقة عسير . ويوفر وجود هذه المحميات فرص التكاثر والبقاء للحيوانـات المحليـة .

إضافة إلى ذلك فقد تم تحريم الصيد في المناطق المحيطة بالمحميات الشمالية . كما تم تنظيم أوقات الصيد في المحميات الأخرى (Arabian Wildlife, p 9). هذا وتوضح خريطة (2 – 11) مواقع المحميات المذكورة .

والواقع إن لإنشاء هذه المحميات أهمية واضحة في مجال الحفاظ على الأحياء الفطرية والغطاء النباتي في أنحاء المملكة . كما أن هذه المحميات ستؤدي إلى تحسين فرص السياحة الداخلية في المناطق الموجودة بها . فهناك قطاعات من أفراد الشعب السعودي تفضل عادة القنص والصيد . ومن ناحية أخرى فإن الحفاظ على النبات الطبيعي سيساعد على تحسين وضع المراعي خاصة في المنطقة الشمالية من البلاد. وهذا أمر حيوي فذلك النشاط يمثل في تلك المنطقة نشاطا اقتصاديا أساسيا ومهيمنا على الحياة الاقتصادية بها ، كما اتضح من الفصول السابقة المتصلة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة . كما أن الحالة العامة الفقيرة للمراعي في المنطقة الشمالية ، عموما ، تستدعي مزيدا من الاهتمام .

خريطة (2-11) محميات الحياة الفطرية فى المملكة العربية السعودية



المصدر: ARABIAN WILDLIFE, P9.

فهرس المراجع

أولاً : المرجع العربية

- أبو داود ، عبدالرزاق سليمان (1993) ، قضايا الحدود السياسية في العالم العربي – دراسة في الجغرافيا السياسية ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد 25 ، السنة 25 ، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة .
- أبو داود ، عبدالرزاق سليمان (1999) ، الملك عبدالعزيز والبناء الجغرافي السياسى للمملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الخاص ص ص : 91–133 .
- أبوالعلا ، محمود طه (1972) ، جغرافية شبه الجزيرة العربية ، الجزء الثاني – جغرافة المملكة العربية السعودية ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة .
- أبوالعلا ، محمود طه (1976) ، الدراسات الخاصة – أقليم عسير ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .
- أبوعيانة ، فتحي محمد (1980) ، جغرافية السكان ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- أبوعيانة ، فتحي محمد (1983) ، دراسات في الجغرافية السياسية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- أبوعيانة ، فتحي محمد (1984) ، الجغرافية الأقتصادية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- أبوعيانة ، فتحي محمد (1993) ، جغرافية السكان – أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية .
- أبوالفتح ، حسين علي (1411هـ) ، علم البيئة ، جامعة الملك سعود ، الرياض .
- أدلرد ،ب. و(1969) ، المراعي وأدارتها ، ترجمة حسن حمزة حجرة وهاشم عبدالمطلب مختار، وزارة الزراعة والمياه ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- بابقي ، أحمد عبدالله (1999) ، مسيرة التنمية الصناعيـــة فى المملكـــة العربيـــة السعودية ، مجلة عالم الاقتصاد ، السنة 8 ، العدد 8 ، ص ص : 58–164 .
- البراوي ، راشد (1971) ، الموسوعه الأقتصاديه ، الطبعه الأولى ، دار النهضـــه العربيه ، القاهره .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (1998) ، تقرير التنميـــة البشـــرية لعـــام 1998 البحرين.
- البعلبكي ، منير (1982) ، قاموس المورد ، الطبعه السادسه عشر ، دار العلـــم للملايين ، بيروت.
- بندقجي ، حسين حمزة (1974) ، الدولة – دراسة تحليلية في مبادىء الجغرافيـــة السياسية، الجزء الأول ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- بندقجي ، حسين حمزة (1400) ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، نشر حسـين بندقجي ، جدة .
- بندقجي ، حسين حمزة (1980) ، أطلس المملكة العربية السعودية ، دار جامعـة أكسفورد للطباعة والنشر ، بريطانيا .
- بندقجي ، حسين حمزة(1412 هــ) جغرافية المملكة العربية الســـعودية ، نشـــر حسين بندقجي ، جدة .
- بندقجي ، حسين حمزة (1414 هــ) ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، نشـــر حسين بندقجي، جدة .
- البنك الدولي (1984) ، تقرير عن التنمية في العالم ، مطابع الأهرام التجاريـــــة ، القاهرة .
- البنك الدولي (1992) ، تقرير عن التنمية في العالم ، مطابع الأهرام التجاريـــــة ، القاهرة .
- البنك الدولي (1993) ، تقرير عن التنمية في العالم ، مطابع الأهرام التجاريـــــة ، القاهرة .

- البنك الدولى (1997) ، تقرير عن التنمية في العالم ، مطابع الاهـــرام التجاريـــة القاهرة .
- البنك الدولى (1999) ، تقرير عن التنمية في العالم ، مطابع الاهـــرام التجاريـــة القاهرة .
- بوقري ، فايدة كامل يوسف (1991) ، وفيات الأطفال الرضع في مدينة جـدة - دراسة تحليلة في جغرافية السكان : 1981 - 1989 م ، رسالة ماجســـتير غـــير منشورة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة .
- الشمالي ، محمد مصلح (1412) ، الهجرة الداخليه في المملكة العربية الســـعوديه ، بحث مقدم الى الندوه الجغرافيه الرابعه لأقسام الجغرافيا بالمملكه العربية الســعوديه المنعقده في مكه المكرمه في 18-20 جمادى الآخره 1412 هـــ .
- الشمالى ، محمد مصلح (1994) ، مواقع المدن السعودية ، بحث مقــــدم للنــــدوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافية بجامعات المملكة العربية السعودية والمنعقدة في الفترة ما بين 15 - 17 ذوالقعدة 1994 - بجامعة الملك سعود ، الرياض .
- جامعة الدول العربية (1997) ، التقرير الاقتصادى العربي الموحد الصـــادر عـــن جامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وصنـدوق النقد العربي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ابو ظبى .
- جريدة الاقتصادية (1998) ، العدد 1678 .
- جريدة الاقتصادية (1999-أ) ، العدد 2144 .
- جريدة الاقتصادية (1999-ب) ، اتجاه لدمج الشركات الزراعية في الســـعودية ، العدد 2063 .
- جريل ، ن.س (1990) التحضر في الجزيرة العربية ، ترجمة أ.د. أبوبكـــــر أحمـــد باقادر ، مكتبة الجسر ، جدة .

- حبيب ، محمد عبدالكريم (1418) ، الأبعاد المكانية للتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية – دراسة تطبيقية على منطقة جازان ، العقيق ، المجلد 9 ، العددان 17-18 ، ص ص : 208-234 .
- حبيب ، محمد عبدالكريم (1999) ، نمط شبه الاستقرار في منطقة التيسية بمنطقة حائل الادارية : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية عن التغير في استغلال الموارد ونظام الترحل في وظيفة الرعى البدوى ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبدالعزيز (تحت النشر) .
- حبيقه ، لويس (1994) ، الأثار الأيجابيه والسلبيه لأنضمام دول مجلس التعاون لأتفاقية الجات، عالم الأقتصاد ، السنه 3 ، العدد 33 ، أكتوبر 1994 .
- الحماد ، محمد عبدالله (1993) ، نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق ، بحث مقدم الى ندوة المدن السعودية : انتشارها وتركيبها الداخلي والمنعقدة في الفترة ما بين : 7-9 جماد الثاني 1413 هـ الموافق 1993 م ، كتاب أبحاث الندوة ، جامعة الملك سعود ، الرياض.
- الخريف ، رشود محمد (1999) ، التباين الجغرافى والتغيرات في التركيب العمرى والنوعى للسكان في المملكة العربية السعودية ، بحث مقدم للندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية المنعقدة في جامعة الملك عبدالعزيز في الفترة من 14-16 ذو القعدة الموافق للفترة من 2-4 مارس 1999 ، جدة .
- الخولي ، سيد فتحي أحمد (1992) ، أقتصاد النفط ، دار حافظ ، جدة
- الخولي ، سيد فتحي أحمد (1993) ، التصنيع مدخل الأقتصاد السعودي الى القرن الواحد والعشرون ، جرير الأقتصاديه ، العدد 67 ، 16-2-1993 .
- درويش ، مديحة أحمد (1993) ، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، جدة .

- رجب ، عمر الفاروق السيد (1979) ، دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية ، دار الشروق ، جدة .
- الديب ، محمد محمود ابراهيم (1986) ، الجغرافية الأقتصادية ، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- الزغيبي ، خالد محمد والقبانى ، باسل فاضل (1997) ، دليل المساهم للشركات السعودية المساهمة – مراكز مالية ومعلومات عامة للربع الاول للعام 1997 ، شركة الزغيبي والقبانى التضامنية ، جدة .
- الرئاسة العامة لتعليم البنات (1392) ، خلاصات احصائية عن تعليم البنات الحكومي والاهلى للعام 1391–1392 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- الرويثي ، محمد أحمد (1984) ، الموانىء السعودية على البحر الأحمر ، مطبعة المدني ، القاهرة.
- الرويثي ، محمد أحمد (1412) ، شبكة الطرق البرية في منطقة المدينة المنورة – دراسة جغرافية تحليلية ، الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية المنعقدة في الفترة ما بين 18–20 جماد الآخر لعام 1412 هـ الموافق 24–26 ديسمبر لعام 1991 م بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- الرياض ، الجريدة (1414 هـ) ، العدد 9266 ، السبت 22 جماد الأول ، 1414.
- رياض ، محمد (1974) ، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- زاهد ، زهير حسن و الشواف ، سلامة أحمد (1411) ، توزيع الأنشطة الأجتماعية على الرقعة العمرانية في المدن السعودية ، مجلة البلديات ، العدد الثالث ، السنة السادسة ، محرم 1411 الموافق أغسطس 1990 .

- ساعاتى ، أمين (1991) ، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية : التسـويات العادلة ، المركز السعودى للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة .
- السقا ، عبدالحفيظ (1419) ، الجغرافيا الطبيعية للمملكة العربيـة السـعودية ، الطبعة الثانية ، الناشر المؤلف ، جدة .
- سيف ، محمود محمد (1998) ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، دار المعرفـة الجامعية ، الاسكندرية .
- الشامي ، صلاح الدين (1410) ، التحضر ونشأة المدن في جزيرة العرب قبـل الأسلام ، مجلة البلديات ، العدد التاسـع عشـر ، السـنه الخامسـه ، محـرم 1410هـ.
- شركة ارامكو السعودية – أ ، السعودية اليوم ، الظهران .
- شركة ارامكو السعودية – ب ، ينبع على أبواب المستقبل ، ن .
- شركة ارامكو السعودية – جـ ، التدريـب وتطـور الكفـاءات في ارامكـو السعودية .
- شركة بيشه للتنمية الزراعية (1997) ، التقرير السنوى للعام المالى لعـام 1997 ، بيشه .
- شركة تبوك للتنميه الزراعيه – تادكو (1993) ، التقرير السنوي الحادي عشـر لموسم 92/1993، الرياض .
- شركة تبوك للتنمية الزراعية – تادكو (1997) ، التقرير السنوى لعـام 1997 ، تبوك .
- شركة جازان للتنمية الزراعية (1997) التقرير السنوى الخامس للفـترة الماليـة المنتهية فى 12/31 ، 1997 ، جازان .
- شركة الجوف للتنميه الزراعيه – جادكو (1993) ، التقرير السنوي الرابع لعـام 1993، سكاكا.

- شركة الجوف للتنمية الزراعية (1997) ، التقرير السنوى الثامن لعـــام 1997 ، الجوف .
- شركة حائل للتنميه الزراعيه – هادكو (1993) ، تقرير مجلس الأداره والحسابات الختاميه عن الفتره المنتهيه في 31 يوليو 1993 وتقرير مراقب الحسابات ، حائل .
- شركة حائل للتنمية الزراعية – هادكو (1997) ، التقرير السنوى لعـــام 1997 ، حائل .
- الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) (1989) ، التقريـــــر الســـنوي الثالث عشر ، الرياض .
- الشركة السعودية للنقــــل الجمـــاعي (1991) ، التقريـــر الســـنوي الثـــالث عشر،الرياض.
- الشركة السعودية للنقل الجماعي (1992) ، التقرير السنوي الرابــــع عشـــر ، الرياض .
- شركة النقل الجماعى (1998) ، التقرير السنوى العشرون ، الرياض .
- شركة الشرقيه للتنميه الزراعيه – شادكو (1993) ، التقرير السنوي عن أعمـــال السنه المنتهيه في 31 يوليو – 1993 ، الدمام .
- شركة الشرقية للتنمية الزراعية – شادكو (1997) ، التقرير السنوى عن أعمـــال السنة المنتهية في 31 ديسمبر – 1997 ، الدمام .
- شركة القصيم الزراعيه – جاكو (1993) ، التقرير السنوي التاسع للسنه الماليـــه المنتهيه في 31 يوليو 1993 ، بريده .
- شركة القصيم الزراعية – جاكو (1997) ، التقرير السنوى عن اعمال الســــنة المنتهية فى 31 – 1997 ، بريدة .
- شركة المعلومات العالمية والخدمات التجارية (1992) ، دليل أكبر 1000 شـــركة سعودية ، الخبر.

- الشركه الوطنيه للتنميه الزراعيه – نادك (1993) ، التقرير السنوي الحادي عشر لموسم 1993/92 ، الرياض .
- الشركة الوطنية للتنمية الزراعية – نادك (1997) ، التقرير السنوى الخامس عشر لموسم 1997/96 ، الرياض .
- الشريف ، عبده قاسم (1416) ، أهمية الخريزة الملحية Salicornia spp فى انتاج الزيوت والاعلاف في المناطق الساحلية ، المجلة الزراعية ، المجلد 26 ، العدد 1 ، وزارة الزراعة والمياه ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ص ص 11–13 .
- الشمرانى ، صالح عبدالرحمن (1997) ، اشكال المدرجات الزراعية وتوزيعها المكانى وأهميتها في اقليم السراة جنوب غرب المملكة العربية السعودية ، سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة .
- الشريف ، عبدالرحمن صادق (1987) ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، دار المريخ ، الرياض .
- الشريف ، عبدالرحمن صادق (1994) ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، دار المريخ ، الرياض .
- صابر ، حسن (1403) ، النشاطات المنجمية القديمة وعلاقتها بالأستكشاف المعدني الحديث في المملكة العربية السعودية ، بحث مقدم للندوة العربية حول إستغلال المناجم العربية قديماً ، وزارة البترول والثروة المعدنية ، وكالة الوزارة للثروة المعدنية ، ادارة الجيولوجية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- الصباب ، أحمد ، التخطيط والتنمية الأقتصادية في المملكة العربية السعودية ، دار عكاظ للطباعة والنشر ، جدة .

- الصقهان ، محمد عمر (1418) ، الوضع الراهن للمراعي والغابـات بالمملكة العربية السعودية وأهمية المحافظة عليها وتنميتها ، ندوة الموارد الطبيعية المتجددة بالمملكة العربية السعودية ، الأوراق العلمية والتوصيات ، وزارة الزراعة والمياه ، الرياض ، ص ص 29–77 .
- الطحاوي ، عنايات (1970) ، أقتصاديات شبه الجزيرة العربيـة ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
- عالم الأقتصاد (1994) ، العـدد 25 ، السـنة الثالثـة ، فـبراير–1994 ، دار الدراسات الأقتصادية ، قبرص .
- عالم الاقتصاد (1999) ، الخامات المعدنية الفلزية في المملكة العربية السـعودية ، العدد 92 ، ص ص : 12–19 .
- عبدالعزيز ، سمير دسوقي (1412) ، توطين البادية في المملكة العربية السـعودية : نموذج قرية الملك فيصل بالجنوب ، بحث مقدم الى الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافية بالمملكة العربية السعودية المنعقدة في الفترة ما بين 18–20 جماد الآخـر لعام 1412 الموافق 24–26 ديسمبر 1991 بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- العصيمي ، محمد (1411) ، مدن النفط – الجبيل ، سمارك ، العدد 15 ، السـنه الثانيه ، رمضان–1411 هـ .
- على ، وسيم محمد (1987) ،أهمية دراسة وتحليل العوامل الطبيعيـة للمشـاريع الهندسية – عقبه شعار – المنطقة الجنوبية ، بحث مقدم الى الندوة الثالثة لأقسـام الجغرافية بجامعات المملكة العربية السعودية المنعقدة في الفترة مـا بـين17–19 رجب 1407 ، جامعة الملك سعود، الرياض .
- عمر ، علي عبدالحفيظ (1404) ، دور وحدات التخطيط في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية ، معهد الأدارة العامة – أدارة البحوث ، الرياض .
- عيسى ، سيد ، التنمية الأقتصادية بالمملكة العربية السـعودية ، مطـابع المجـد التجارية ، الرياض.

- غانم ، على ابراهيم (1994) ، شبكة الطرق البرية بين مدن منطقة القصيم : دراسة في جغرافية النقل ، بحوث مختارة من الندوة الخامسة لاقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية المنعقدة في جامعة الملك سعود في الفترة من 15–17 ذو القعدة 1414 الموافق 26–28 ابريل 1994 ، الرياض ، ص ص : 239–312 .
- قاضى ، عمر عبدالله وابراهيم ، حازم (1995) ، بعض مشاكل المدينة السعودية المعاصرة (في in) الصنيع ، عبدالله على عبدالرحمن (محرر ed) ، دراسات في قضايا المدن المعاصرة والتحضر ، دار المجتمع للنشر والتوزيع ، جدة .
- القباني ، محمد عبدالعزيز (1412) ، الزراعة وتنمية الريف في المملكة العربية السعودية ، الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافية بالمملكة العربية السعودية المنعقدة في الفترة ما بين 18 –20 جماد الآخر لعام 1414 الموافق 24 – 26 ديسمبر 1991 بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- الكناني ، محمد شفيق (1415) . الميثانول ومنتجاته ، مجلة العلوم و التقنية ، العدد 29 ، السنة 8 ، محرم 1415 هـ .
- مجلة العلوم والتقنيه (1993) ، العدد السابع والعشرون (النفط) ، السنه السابعه ، رجب 1414 – ديسمبر 1993 ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنيه، الرياض .
- لافون ، روبرت (1977) ، الانفجار السكاني ، ترجمة نبيه الأصفهاني ، شركة ترادكسيم ، جنيف .
- مجلة المجلة (1996) ، حديث مع وزير البترول والثورة المعدنية ، العدد 885 .
- مجلة الوسط ، 1995 ، العدد 162 ، 6 – 3 – 1995 .
- مجلس الغرف التجاريه الصناعيه السعوديه (1993) ، الشركات المساهمه السعوديه – البيانات الماليه والمؤشرات المحليه التحليله : 1990 – 1992 ، الأصدار السادس ، الرياض.

- محمد ، حسن الياس (1994) ، مدينة بيشه : دراسة في النمو العمراني والوظيفة الاقليمية للمدينة السعودية الصغيرة ، بحوث مختارة من الندوة الخامسة لاقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية المنعقدة في جامعة الملك سعود في الفترة من 15–17 ذو القعدة 1414 الموافق 26–28 ابريل 1994 ، الرياض .

- محمد نصر الدين بدوي (1989) ، التخطيط للتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية – دراسة في المظهر الجغرافي الأقتصادي ، مكتبة مصباح ، جدة .

- مصيلحى ، فتحى محمد (1984) ، الجغرافيا البشرية المعاصرة ، دار الاصلاح ، الدمام .

- مصيلحي ، فتحي محمد (1404) ، شخصية المدينة السعودية ، دار الأصلاح ، الدمام .

- مصيلحي ، فتحي محمد (1405) ، التطور الحضري والنمو العمراني للمدينة السعودية ، مجلة المدينة العربية ، الأعداد 16–17 .

- مشخص ، محمد عبدالحميد (1992) ، حجم وخصائص القوى العاملة في المملكة العربية السعودية ، العقيق ، المجلد 9 ، العددان 17–18 ، ص ص : 115–140.

- مشخص ، محمد عبدالحميد (1995) ، الجغرافية البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، دار زهران ، جدة .

- مشخص ، محمد عبدالحميد (1996) ، الانماط المكانية للصناعة التحويلية السعودية ودلالاتها التنموية ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد 28 ، ص ص : 247–308 .

- مشخص ، محمد عبدالحميد (1998) ، دور الصناعات البتروكيماوية في التنمية الاقليمية في كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية : دراسة تقويمية لتجربة مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في ضوء نظرية قطب النمو ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة ، تحت النشر .
- مشخص ، محمد عبدالحميد (1999) ، تجربة التنمية الاقليمية في المملكة العربية السعودية ما بين عامى 1970–1995 ، دراسة جغرافية تقويمية ، بحث مقدم للندوة الجغرافية السادسة لاقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية والتى عقدت في جامعة الملك عبدالعزيز في الفترة ما بين 14–16 ذو القعدة 1419 الموافق 2–4 مارس 1999 ، جدة .
- المطري ، السيد خالد (1991) ، خصائص السكان في دول مجلس التعاون الخليجي ، بحث مقدم الى الندوة الجغرافية الرابعة عشر لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة ما بين 18–20 جماد الأخر 1412 ، الموافق 24 – 26 ديسمبر 1991 بجامعة أم القرى مكة المكرمة .
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (1977) ، مداولات الندوة العربية للمراعي والثروة الحيوانية – تقرير وفد المملكة العربية السعودية حول المراعي ، الرباط : 21–26 مارس 1977 ، دمشق .
- مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية (1970) ، التقرير السنوي ، جدة .
- مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية (1994) ، مجلة اهلا وسهلا ، العدد 3، رمضان – شوال 1414 ، السنه 18 ، جدة .

- مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية (1415)، العلاقات العامه (معلومات زود بها المؤلف أتصالا بنقاط محدودة في التطور التاريخي للنطاق الجغرافي لخدملت النقل الجوي للمؤسسة).
- المؤسسة العامة للتعليم الفني (1412) ، التقرير الأحصائي لعام 1412 ، المملكة العربية السعودية، الرياض .
- المؤسسة العامة للموانيء ، 1413 ، احصاءات عام 1413 هـ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- المؤسسة العامة للتعليم الفنى والتدريب المهنى (1418) ، التقرير السنوى لعام 1417 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- المؤسسة العامة للموانئ (1996) ، عشرون عاما من الانجاز : ، 1396-1416 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- مؤسسة النقد العربي السعودي (1991) ، التقرير السنوي لعام 1410 - 1411 هـ (1990)، الرياض .
- مؤسسة النقد العربي (1993) التقرير السنوي لعام 1411-1412 (1991) ، الرياض .
- مؤسسة النقد العربى (1997) ، التقرير السنوى لعام 1997 ، الرياض .
- مؤسسة النقد العربي (1999) ، التقرير السنوى لعام 1998 ، الرياض .
- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (1997) ، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا ، العدد 2 ، السنة 17 ، الكويت .
- الهاجرى ، فريال محمد (1999) ، التوزيع الجغرافى لخدمات النقل الجماعى في المملكة العربية السعودية خلال القرن العشرين ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 95 ، السنة 24 ، ص ص : 159-216 .
- وزارة البترول والثروة المعدنية – وكالة الوزارة للثروة المعدنية (1403) ، الثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- وزارة البترول والثروة المعدنية– ادارة التخطيط (1412) ، أهم الرواسب الفلذية والرواسب الصناعية في المملكة العربية السعودية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة التخطيط (1390) ، خطة التنمية الأولى ، ، المملكة العربية العودة ، الرياض
- وزارة التخطيط (1395) ، خطة التنمية االثانية ، المملكة العربية العودة ، الرياض.
- وزارة التخطيط (1400) ، خطة التنمية الثالثة ، المملكة العربية العودة ، الرياض.
- وزارة التخطيط (1983) ، منجزات التنمية : 1970–1983 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض.
- وزارة التخطيط (1410) ، خطة التنمية الخامسة ، المملكة العربية العودية ، الرياض .
- وزارة التخطيط (د – ت) ، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية – 1993/1413 ، الرياض .
- وزارة التخطيط (1415) ، خطة التنمية السادسة ، المملكة العربية العودية ، الرياض .
- وزارة التخطيط (1416) ، الكتاب الاحصائى السنوى ، العدد 32 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة التخطيط (1998–أ) ، نشرة احصاءات الصادرات لعام 1997 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة التخطيط (1998–ب) ، نشرة احصاءات الواردات لعام 1997 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة التخطيط (1999) ، منجزات خطط التنمية – 1998/1970 ، الاصدار السادس عشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- وزارة التعليم العالي (1411) ، أحصائيات التعليم العـــالي في المملكـــة العربيـــة السعودية : 1410– 1411 هـــ ، المملكة العربية العودية ، الرياض .
- وزارة التعليم العالي (1999) ، أطلس المملكة العربية السعودية ، المملكة العربيـــة السعودية ، الرياض .
- وزارة الداخلية (1395) ، الخدمات البلدية من 1385 الى 1395 ، العـــدد 95 – 1396 هـــ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الداخلية (1991) ، الكتاب الأحصائي ، العـــدد 17 ، المملكـــة العربيـــة السعودية ، الرياض.
- وزارة الداخلية (1412) ، الكتاب الأحصائي ، العـــدد 18 ، المملكـــة العربيـــة السعودية ، الرياض.
- وزارة الداخلية (1415) وكالة الوزارة لشئون المناطق ، نظام الحكـــم المحلـــي : المناطق والمحافظات، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الداخلية (1417) ، الكتاب الاحصائى ، العـــدد 23 ، المملكـــة العربيـــة السعودية ، الرياض .
- وزارة الدفاع والطيران (1407) ، أدارة المساحة العسكرية ، خريطـــة جزيـــرة العرب .
- وزارة الشئون القروية والبلدية(1409) ، أطلس المـــدن الســـعودية – الوضـــع الراهن، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الزراعة المياه (1979) مؤشرات احصائية عن الزراعة والميـــاه في المملكـــة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الزراعة المياه (1412) ، الكتاب الأحصائي الزراعي السنوي العدد السابع، المملكة العربية السعودية الرياض .
- وزارة الزراعة المياه (1414–أ) ، الكتاب الأحصائي الزراعي السنوي ، العـــدد الثامن ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- وزارة الزراعة المياه (1414 –ب) ، الأنتاج الزراعي وأثره على التجارة الخارجية، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الزراعة المياه (1414–ج) الدليل الزراعي السعودي ، الأصدار الثاني : 1414–1415 هـ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الزراعة والمياه (1414–د) ، مؤشرات أحصائية عن الزراعة والمياه في المملكة العربية السعودية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الزراعة والمياه (1419) ، الكتاب الاحصائى الزراعى السنوى ، العدد 11–1998/1419 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الصحة (1999) ، بيانات سكانية مسلمة من إدارة الاحصاء بالوزارة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الصناعة والكهرباء (1412) ، المسح الصناعي لعام 1410 – التقرير الختامي ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الصناعة والكهرباء (1995) ، النشرة الصناعية ، المملكة العربية السعودية الرياض .
- وزارة الصناعة والكهرباء (1999) ، تطور الصناعة خلال مائة عام ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الشئون البلدية والقروية (1418) ، احصائيات البلديات لعام 1418 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى (1397) ، البيانات التفصيلية لتعداد 1394 (1974) للمناطق المختلفة بالمملكة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (1980) ، الكتاب الأحصائي السنوي – العدد السادس عشر، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الماليه والاقتصاد الوطني (1991) ، الكتاب الأحصائي السنوي العدد السابع والعشرون، المملكة العربيه السعوديه ، الرياض .

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (1412) ، الكتاب الأحصائي السنوي – العـــدد الثامن والعشرون، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (1413) ، الكتاب الأحصائي السنوي – العـــدد التاسع والعشرون ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى (د – ت) ، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان لعام 1413 (1992) ، الرياض .
- وزارة المعارف (1413) ، خلاصات احصائية عن التعليم في كليـــات ومعـــاهد ومدارس وزارة المعارف ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة المواصلات (1986) ، النقل والمواصلات – خطوات وأنجازات ، المملكـــة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة المواصلات (1414) ، خريطة الطرق ، المملكة العربية السعودية ، الرياض.
- وزارة المواصلات (1999) ، المواصلات والاتصالات فى المملكة العربية السعودية خلال مائة عام – دراسة توثيقية ، المجلد الاول ، المملكة العربيـــة الســـعودية ، الرياض .
- يماني ، محمد عبده (1406) ، الجيولوجيا الأقتصادية والثروة المعدنية في المملكـــة العربية السعودية ، مطابع المدينة للطباعة والنشر ، جدة .
- اليوسف ، عبدالرزاق احمد (1999) ، ظاهرة الضواحـــى في المملكـــة العربيـــة السعودية بحث مقدم للندوة الجغرافية السادسة لاقسام الجغرافيا بجامعات المملكـــة العربية السعودية المنعقدة في جامعة الملك عبدالعزيز في الفـــترة مـــن 14–16 ذو القعدة 1419 الموافق للفترة من 2 –4 مارس 1999 ، جدة .

ثانيا المراجع الأجنبية :

- Abdo ,Ass'ad s. (1986). The ideal Typical Sequence Model : Its applicability to the devlopment of transportation in Saudi Arabia , the sudan and other Middle Eastern countries, Geojournal , vol. 13. no. 2.

- Abu -dawood, a.s. and karan, P.P. (1990) . Internationat Boundries of Saudi Arabia, Galaxy, New Delhi .

- Arabian Wildlife (1994) . Volume 1, No. 1, the national commision for wildlife Conservation and Devlopment , Riyadh, Saudi, Arabia.

- Balassa, Bala (1977) . Export Incentives and Export performance in Devloping Countries : Acomparative Analysis , World Bank , staff working paper , No. 248 .

- Clark , N. C (1985) . Longman Dictionary of Geography - human and physical , longman Group limited , harlow-essex.

- Glasson, John (1992) . An Introduction to regional planning, third edition-6 impression , Ucl press, London.

- Habib, M.A.K. (1988) . Devlopment of agriculture in Tihama Regional Growth and Devlopment in the Jizan Region - Saudi Arabia, Ph. D. Thesis, The university of Arizona.

- Hoover, Edgar M. and Giarratani, frank (1992). An Introuction to regional Economics, third edition, Al fred knopf Inc, New York.

- Industrial studies and Devlopment Center (1973) . Techno-economic Industrial Structure and Growth Prospects in Saudi Arabia , Saudi Arabia, Riyadh .

- Almetair , Amer N. (1987) . The Impcat of socio-Economic Change on saudi Arabian Transportation - Estern Region : Femal Transportation , Ph. D. Thesis, Durham university .

- Lahmeyer, W. (1961) . General Survey Report on the Devlopment of Industries in saudi Arbian, A Report prepared for the Central Supreme planning board in saudi Arabia, Frankfurt .
- Mikesell , R. F. (1949) . Arabian Oil, The university of North Carolina, Chapel Hill.

- Ministry of finance and national economy (1981) . The labor force in the Kingdom of Saudi Arabia - 1 St Quarter 1401 , Central department of Satistics, Saudi Arabia, Riyadh .

- Ministry of municipal and Rural Affairs, National Spatial Strategy - Draft Report Vol. 1, project repared by deputy Ministry of Town Planning in Collaboration with united nations regional Devlopment planning project, Riyadh, Saudi Arabia.

- Ministry of Petroleum and Mineral Resource (1993). Atlals of Industrial Minerls, Saudi Arabian, Riyadh.

- Ministry of planning (1985) . The fourth devlopment plan (1985-1990) , Saudi Arabia , Riyadh .

- Mishkes, M. A. (1987), Industrial Employment in Sudi Arabiad, a case study. of Jeddah , unpublished Ph.D. Thesis, Lancaster University .

- Nyrop, R. (1977) . Area Handbook for Saudi Arabia, Department of army , Washington .

- Saudi Aramco (1991) . Saudi Aramco , Al-wola printing press, Damam.

- Saudi commerce and Economic review (1998). Economic offset programme holds promise of $ 4,4 billion investment in Saudi Arabia, No.53, septmber-1998.

- Wheeler, James O., Mullern Petter O., Thrall, grant Ian and Fix, Timothy J. (1998). Economic Geography, John Wiley and Sons, New York.
- White H.P. and senior M1. (1983) , Transport Geography, Longman Group limited, Harlow, England

- World Bank (1984) , world Devlopment Report , Oxford University press, NewYork.

- World Bank (1994), World Development Report 1994 - Infrastructure for Devlopment, oxford university Press, Oxford.

قائمة تصويب الأخطاء

-1-

الصفحة	السطر	الخطأ	الصح
ل	10	السعي	نحو
م	1	الأوضاع	الأولى
م	2	الأولى	التي
1	17	في قرب المملكة	بالنسبة للملكة في قربها
55	22	108-2	108 , 2
67	18	السكان أيهم ريفيون	السكان ريفيون
69	10	النتائج الدولية	النتائج الأولية
69	11	16.929.294	16,929,294 (4)
86	9	ثم الجنوبية	ثم الشرقية
86	10	الغربية ، أن	أن
88	13	كثقافات	كثافات
93	4	المذكور	المذكورة
95	3	للسكان السعوديين	للسكان غير السعودين
95	11	المترلات	المترليات
98	18	شكل1-2	شكلي 1-2 و2-2
100	16	بعائلتهم وخاصة منطقة	بعوائلهم وخاصة نطاق
100	18	بعائلتهم	بعوائلهم
105	11	كثير	لحدما
106	4	التركيب العمري	التركيب المهني
109	22	هذه النسبة	هذه النسب
113	4	المختلفة ، ومن اليهم من	المختلفة من
116	22	12-4	2-4

124	12	قاعاتها	قطاعاتها
126	9	19 %-29 %	19 %-31 %
126	17	و41 %	و40 %
139	3	السعود ؟	السعودة
145	13	اعتبار	الاعتبار
146	22	2514,8 ريال	2197 ألف ريال
147	1	54225,2,3731,4	523,1-181,2
148	16	(%79)	(%74)
180	11	أسهم	امكانيات
189	10	الجريرة	الخريزة
198	18	غرب المملكة	غرب آسيا
212	10	1991	1997
219	20	أربعة	ثلاثة
222	9	عطاءات	غطاءات
250	14	حرص	حرض
296	10	يزداد المدينتان	يزداد دور المدينتان
296	20	(المصدر السابق)	(مشخص، 1999)
297	12	مدينة يتيح	مدينة الجبيل يتيح
298	3	فيما بعد	فيما قبل
329	17	أربعة محاور	خمسة ثم أربعة
333	15	التي توجد في	التي يوجد معظمها في
334	4	(المرجع السابق،ص182)	(الهاجري ، ص182)
420	10	اقتصار	اقتصاد